

البركة كتاب

البركة كتاب

في علوم القرآن

الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي

تحت إشراف
محمد أبو الفضل إبراهيم

الكتابية العصرية

صيدا - بيروت

في مجلد من القديس



وَبِرُحَايَا
فِي عُلُومِ التُّرَاثِ

البرهان

في علوم القرآن

للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي

تقديم
محمد أبو الفضل إبراهيم

الجزء الرابع

منشورات المكتبة العصرية
طيدا - بيروت

حقوق الطبع محفوظة للناس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُتَابِلَةُ الْجَمْعِ بِالْجَمْعِ

تارة يقتضى مقابلة كل فرد من هذا بكل فرد من هذا، كقوله تعالى : ﴿ فَاسْتَيْقُوا زَيْنَ بَنَاتٍ ﴾^(١) ، ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾^(٢) ، ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ ﴾^(٣) ؛ فإن الصلاة والزكاة في معنى الجمع، فيقتضى اللفظ ضرورة أن كل واحد مأمور بجميع الصلوات والاستيقاء إلى كل خير ، كما يقال : ليس القوم ثيابهم، وركبوا دوابهم .

وقوله تعالى : ﴿ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُكَّةً ﴾^(٤) أى لكل واحدة منهن .

وقوله : ﴿ أَوَّلَمْ نَعْمَرُهُمْ مَا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرَ ﴾^(٥) ، لأنه لا يجوز أن يذكّر جميع المخاطبين بهذا القول في مدة وعمر واحد .

٢٢ قوله : ﴿ إِنَّمَا تَرْمِي بِشَرِّ كَالْقَصْرِ ﴾^(٦) ، أى كل واحدة من هذا الشر كالقصر ، والقصر : البيت من آدم ، كان يضرب على الماء إذا نزلوا به ، ولا يجوز أن يكون الشر كله كقصر واحد ؛ لأنه منافي للعديد ، فإن المعنى تعظيم الشر ؛ أى كل واحد من هذا الشر كالقصر . ويؤكد قوله بعده ﴿ كَأَنَّهُ جِمَالَتٌ صُفْرٌ ﴾^(٧) ، فشبه بالجماعة ، أى فكل واحدة من هذا الشر كالجلل لجماعته ، إذ الجمالات الصفر كذلك الأول ؛ كل شررة منه كالقصر . قاله ابن جني .

وقوله : ﴿ وَأَسْتَغْفِرُوا نَجَابَهُمْ ﴾^(٨) .

(١) من أساليب القرآن المنسوجة تحت النوع السادس والأربعين ، وأوله في الجزء الثاني ص ٢٨٢

(٢) سورة البقرة ٤٣

(١) سورة المائدة ٤٨

(٤) سورة يوسف ٣١

(٣) سورة البقرة ٢٣٨

(٦) سورة الرسائل ٣٢

(٥) سورة طه ٣٧

(٧) سورة نوح ٧

وقوله: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَأَتْ سَكَنَتِهِ وَقُتِبَ وَرُسُلِهِ﴾^(١)؛ فإن كل واحد من المؤمنين آمن بكل واحد من الملائكة والكتب والرسل.

وقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ...﴾^(٢) الآية؛ فإنه لم يحرم على كل واحد من المخاطبين جميع أمهات المخاطبين، وإنما حرم على كل واحد أمه وبنته.

وكذلك قوله: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾^(٣)؛ فإنه ليس لجميع الأزواج نصف ما ترك جميع النساء؛ وإنما لكل واحد نصف ما تركت زوجته فقط.

وكذا قوله: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾^(٤).

وقوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾^(٥)؛ وإنما معناه أتبع كل واحد ذريته، وليس معناه أن كل واحد من الذرية أتبع كل واحد من الآباء.

وقوله: ﴿وَأُولَئِكَ يَرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾^(٦)، أى كل واحدة ترضع ولدها.

وكقوله تعالى: ﴿فَأَقْضُوا الشَّرَافِينَ﴾^(٧) فإن مقابلة الجمع أفادت المكنة لكل واحد من المسلمين قتل من وجد من المشركين.

وقوله: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنُهُمْ﴾^(٨).

وأما قوله تعالى: ﴿فَاعْبُدُوا أَوْحَادَكُمْ وَأَبْدِيسْكُمْ إِلَى التَّرَافِقِ وَأَسْجُوا بِهِ وَسْكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى السَّكَمَيْنِ﴾^(٩)، فذكر «المرافق» بلفظ الجمع، والكعبين بلفظ التثنية؛

(٢) سورة النساء ٢٣

(٤) سورة النساء ١١

(٦) سورة البقرة ٢٣٣

(٨) سورة التور ٢٤

(١) سورة البقرة ٢٨٥

(٣) سورة النساء ١٢

(٥) سورة الطور ٢١

(٧) سورة التوبة ٥

(٩) سورة المائدة ٦

لأنّ مقابلة الجمع تقتضى احتساب الآحاد على الآحاد ؛ ولكلّ يد مرفق ، فصيّت المقابلة ، ولو قيل « إلى السكّاب » فهم منه أنّ الواجب^(١) ؛ فإن لكلّ رجل كعباً واحداً ، فذكر الكعبين بلفظ التثنية ، ليتناول الكعبين من كلّ رجل .

فإن قيل : فملى هذا يلزم ألاّ يجب إلاّ غسلُ يد واحدة ورجل واحدة ؟ قلنا : صدّنا عنه فملى النّبى صلى الله عليه وسلم والإجماع .

وتارة يقتضى مقابلة ثبوت الجمع لكلّ واحد من آحاد المحكوم عليه ، كقوله تعالى : ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾^(٢) .

وجعل منه الشيخ عز الدين : ﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾^(٣) .

وتارة يحتمل الأمرين فيفتقر ذلك إلى دليل يميّن أحدهما .

أما مقابلة الجمع بالمفرد ، فالغالب أنّه لا يقتضى تعميم المفرد ، وقد يقتضيه بحسب عموم الجمع المقابل له ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَ عَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾^(٤) ، للنفى كلّ واحد لكلّ يوم طعام مسكين .

وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾^(٥) إنما هو على كلّ واحد منهم ذلك .

(٢) سورة النور ٤

(٤) سورة البقرة ١٨٤

(١) يابض بالأصين .

(٣) سورة البقرة ٢٥

(٥) سورة النور ٤

تَعَادُلُ

فيما ورد في القرآن مجموعا ومفردا ، والحكم في ذلك

فنه أنه حيث وَرَدَ ذكر « الأرض » في القرآن فإنها مفردة ، كقوله تعالى : ﴿ خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾^(١) ، وحكمته أنها بمنزلة السفلى والصحى ، ولكن وصف بها هذا المكان المحسوس ، فجرت مجرى امرأة زور وضيع ؛ فلا معنى لجمعها كما لا يجمع الفوق والصحى ، والعلو والسفل ؛ فإن قصد الخبر إلى جزء من هذه الأرض الموطوءة وعين قطعة محدودة منها خرجت عن معنى السفلى الذى هو فى مقابلة العلو ، فجاز أن تُقَيَّدَ إذا ضُمَّتْ إليها جزء آخر . ومنه قوله صلى الله عليه وسلم « طَوْفَهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ » فجمعها لما اعتمد الكلام على ذات الأرض ، وأثبتها على التفصيل والتعيين لأحاديها ، دون الوصف بكونها تحت أو سفل فى مقابلة علو ، وأما جمع السموات ، فإن المقصود بها ذاتها دون معنى الوصف ، فهذا مُجْمَعٌ جمع سلامة ؛ لأن المدد قليل ، وجمع القليل أولى به ، بخلاف الأرض ؛ فإن المقصود بها معنى الصحى والسفل ، دون الذات والعدد .

وحيث أريد بها الذات والعدد أتى بلفظ يدل على التعدد ، كقوله تعالى : ﴿ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾ .

وأياها فإن الأرض لانسبة إليها إلى السموات وسعتها ، بل هى بالنسبة إليها كحصاة فى صحراء ، فهى وإن تعددت ، كالواحد القليل ؛ فاختير لها اسم الجنس .

وأياها فالأرض هى دار الدنيا التى بالنسبة إلى الآخرة ، كما يدخل الإنسان إصبعه فى اليم ، فما يعلق بها هو مثال الدنيا ؛ والله تعالى لم يذكر الدنيا إلا مُعْلَلًا لها .

وأما السموات فليست من الدنيا على أحد القولين، فإذا أريد الوصف الشامل للسموات؛ وهو معنى الملوّ والقوى أفردته كالأرض؛ بدليل قوله تعالى : ﴿أَأَمِنْتُمْ مَنِ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ﴾^(١). ﴿أَمْ أَمِنْتُمْ مَنِ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾^(٢) فأفرد هنا لما كان المراد الوصف الشامل وليس المراد سماء معينة .

وكذا قوله : ﴿وَمَا يَمُزُّبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾^(٣) ، بخلاف قوله في سبأ : ﴿عَالِمِ الْغَيْبِ لَا يَمُزُّبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾^(٤) ، فإن قبلها ذكر الله سبحانه سمعة علمه^(٥) ، وأن له ما في السموات وما في الأرض ، فافتضى السياق أن يذكر سمعة علمه ، وتلقاه بمعلومات ملسكه ؛ وهو السموات كلها والأرض .

ولما لم يكن في سورة يونس ما يقتضى ذلك أفردتها لإرادة للجنس .

وقال السهيلي : لأن المخاطبين بالافراد مقرّون بأن الرزق ينزل من السحاب وهو سماء ، ولهذا قال في آخر الآية : ﴿فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ﴾^(٦) ، وهم لا يُقرّون بما نزل من فوق ذلك من الرحمة والرحن وغيرها ، ولهذا قال في آية سبأ : ﴿قُلِ اللَّهُ﴾^(٧) ، أمر نبيه صلى الله عليه وسلم بهذا القول ليعلم بحقيقته .

وكذا قوله : ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾^(٨)

(١) سورة الملك ١٦ ، ١٧

(٢) سورة سبأ ٣

(٣) سورة يونس ٦١
(٤) وهو قوله تعالى في الآية قبلها :

﴿يَعْلَمُ مَا يَكْسِبُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يُخْرِجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَرْجِعُ فِيهَا﴾ .

(٥) سورة سبأ ٢٤

(٦) سورة يونس ٣١

(٧) سورة الأنعام ٣

فإنها جاءت مجموعة لتعلق الطرف بما في اسم الله تبارك وتعالى من معنى الإلهية ؛ فاللفظ : هو الإله المعبود في كل واحدة من السموات ، فذكر الجمع هنا أحسن . ولما خفي هذا اللفظ على بعض المجسمين قال بالوقف على قوله : ﴿ فِي السَّمَوَاتِ ﴾ ^(١) ، ثم يبتدئ بقوله : ﴿ وَفِي الْأَرْضِ ﴾ .

وتأمل كيف جاءت مفردة في قوله : ﴿ فَوَرَبُّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ ﴾ ^(٢) ، أراد لهماذين الجنس ، أي رب كل ما علا وسفل .

وجاءت مجموعة في قوله : ﴿ سَبِّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ^(٣) في جميع السور ؛ لما كان المراد الإخبار عن تسبيح سكانها على كثرتهم ، وتباين مراتبهم ؛ لم يكن بد من جمع محلهم .

ونظير هذا جمعا في قوله : ﴿ وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْضِرُونَ ﴾ ^(٤) .

وقوله : ﴿ تَسْبِيحُ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ ﴾ ^(٥) ، أي تسبيح بذواتها وأفعليها على اختلاف عددها ؛ ولهذا صرح بالعدد بقوله : ﴿ السَّبْعُ ﴾ .

وتأمل كيف جاءت مفردة في قوله : ﴿ وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴾ ^(٦) . فـ « الرزق » للطر ، وما « تُوعَدُونَ » الجنة ، وكلاهما في هذه الجهة ؛ لأنها في كل واحدة واحدة من السموات ، فكان لفظ الأفراد أليق .

وجاءت مجموعة في قوله : ﴿ قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ ^(٧) لما كان المراد نفي علم الغيب عن كل من هو في واحدة واحدة من السموات أتى بها مجموعة ،

(٢) سورة القاريات ٢٣

(٤) سورة الأنبياء ١٩

(٦) سورة القاريات ٢٢

(١) سورة الأنعام ٣

(٣) سورة الحديد ١

(٥) سورة الإسراء ٤٤

(٧) سورة النحل ٦٥

ولم يحى* في سياق الإخبار بنزول الماء منها إلا مفردة حيث وقعت ، لما لم يكن المراد نزوله من ذاتها ؛ بل المراد الوصف .

فإن قيل : فهل يظهر فرق بين قوله تعالى في سورة يونس : ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنْ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمْ يَمْلكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ ﴾ ^(١) ، وبين قوله في سورة سبأ : ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللهُ ﴾ ^(٢) ؟

قيل : السياق في كلٍ منهما مُرشدٌ إلى الفرق ؛ فإن الآيات التي في يونس سيقّت للاحتجاج عليهم بما أقرّوا به من كونه تعالى هوراز قهم ، ومالك أسمعهم وأبصارهم ، ومدبرٌ أمورهم ؛ بأن يخرج الحيّ من الميت ، ويخرج الميت من الحيّ ؛ فلما كانوا مقرّين بهذا كله ، حَسُنَ الاحتجاج به عليهم ؛ إذ فاعل هذا هو الله الذي لا إله غيره ، فكيف تسبدون معه غيره ! ولهذا قال بعده : ﴿ فَسَيَقُولُونَ اللهُ ﴾ ^(٣) ، أى هم يُقرّون به ولا يحدونه ، والخطاطبُون المحتجّ عليهم بهذه الآية إنما كانوا مقرّين بنزول الرزق من قِبَل هذه السماء التي يشاهدونها ، ولم يكونوا مقرّين ولا عالمين بنزول الرزق من سماء إلى سماء حتى ينتهى إليهم ، فأفردت لفظة « السماء » هنا لذلك .

وأما الآية التي في سبأ ؛ فإنه لم ينظم لها ذكر إقرارهم بما ينزل من السماء ، ولهذا أمر رسوله بأن يجيب ، وأن يذكر عنهم أنهم هم المحييون ، فقال : ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللهُ ﴾ ^(٤) ، ولم يقل : ﴿ فَسَيَقُولُونَ اللهُ ﴾ ^(٥) ، أى الله وحده الذي يُنزل رزقه على اختلاف أنواعه ومنافعه من السموات .

ومنها ذكر الرياح في القرآن جمعاً ومفردة ، غيث ذكرت في سياق الرحمة جاءت

٢٤ سورة سبأ (٢)

٢٤ سورة سبأ (٤)

٣١ سورة يونس (١)

٣١ سورة يونس (٣)

مجموعة ، كقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا ﴾ ^(١) .

﴿ وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَافِحَ ﴾ ^(٢) .

﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيَّاحَ مُبَشِّرَاتٍ ﴾ ^(٣) .

وحيث ذكرت في سياق العذاب أنت مفردة ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي أَيَّامٍ نَحِسَاتٍ ﴾ ^(٤) .

﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجَنُودًا لَمْ تَرَوْهَا ﴾ ^(٥) .

﴿ وَأَمَّا عَادُ فَاهْدَكُوا بِرِيحِ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ ﴾ ^(٦) .

﴿ مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ ﴾ ^(٧) .

﴿ وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ ﴾ ^(٨) .

ولهذا قال صلى الله عليه وسلم : « اللهم اجعلها رياحا ولا تجعلها ريحا » ، وللعنف فيه أن رياح الرحمة مختلفة الصفات والماهيات والنافع ، وإذا هاجت منها ريح أثير لها من مقابلها ما يكسر سورتها ، فينشأ من بينهما ريح لطيفة ، تنفع الحيوان والنبات . وكانت في الرحمة رياحا ، وأما في العذاب فإنها تأتي من وجه واحد ، ولا معارض ولا دافع ؛ ولهذا وصفها الله بالعقيم فقال : ﴿ وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ ﴾ ^(٨) ، أى تعقيم ما مرت به .

وقد أطردت هذه القاعدة إلا في مواضع يسيرة لحسكة .

فنها قوله سبحانه في سورة يونس : ﴿ هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُ سَحَابًا فِي الْأَبْوَاقِ وَالْبَحْرِ حَتَّى إِذَا

(٢) سورة الحجر ٢٢

(٤) سورة فصلت ١٦

(٦) سورة الحاقة ٦

(٨) سورة التاريات ٤١

(١) سورة الروم ٤٨

(٣) سورة الروم ٤٦

(٥) سورة الأحزاب ٩

(٧) سورة إبراهيم ١٨

كُنْتُمْ فِي الْفَلَكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَبَیَّةٍ وَفَرَجُوا بِهَا جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ^(١) ،
فذكر ریح الرحمة بلفظ الإفراد لوجهين :

أحدهما : لفظی ، وهو المقابلة ، فإنه ذكر ما يقابلها ریح المذاب ، وهي لا تكون إلا مفردة ،
ورب شيء يجوز في المقابلة ولا يجوز استقلالاً ؛ نحو : ﴿ وَمَكْرُوهًا وَمَكْرَهُ اللَّهِ ﴾^(٢) .

الثاني : معنوی ، وهو أن تمام الرحمة هناك إنما تحصل بوحدة الريح لا باختلافها ؛
فإن السفينة لا تسير إلا بريح واحدة من وجه واحد ؛ فإن اختلفت عليها الرياح وتصادمت
كان سبب الهلاك والفرق . فالطوب هناك ریح واحدة ، ولهذا أكد هذا المعنى ، فوصفها
بالطيب دفقاً ليتوهم أن تكون عاصفة ، بل هي ریح يُفْرَحُ بطيبتها .

ومنها قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ ﴾^(٣) ،
وهذا أورده ابن المنير^(٤) في كتابه على الزمخشري قال : الريح رحمة ونعمة ، وسكونها شدة
على أصحاب السفن .

قال الشيخ علم الدين^(٥) العراقي : وكذا جاء في القراءات السبع : ﴿ وَاللَّهِ الَّذِي أَرْسَلَ
الرِّيحَ ﴾^(٦) ، ﴿ وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ ﴾^(٧) ، والمراد به الذي ينشر السحاب .

(١) سورة يوس ٧٢ (٢) سورة آل عمران ٥٤ (٣) سورة الشورى ٣٣

(٤) هو كتابه المسمى الانصاف ؛ طبع في حواشي الكشف ؛ وعبارة الزمخشري : « رواه :
ثوابت ، لا تجرى على ظهره ، على ظهر البحر » ، وعبارة ابن المنير في الرد عليه : « وهم يقولون : إن
الريح لم ترد في القرآن إلا عذاباً ، بخلاف الرياح ؛ وهذه الآية تحرم الإطلاق ؛ فإن الريح المذكورة هنا
نعمة ورحمة ؛ إذ بواسطتها يسير الله السفن في البحر حتى لو سكنت لركبت ؛ ولا يتكر أن الغالب من
ورودها مفردة ما ذكره ، وأما اطراحه فلا » .

(٥) هو عبد الكريم بن علي بن ممر الأنصاري الضميري ؛ له كتاب اليد الباسطة في التفسير ، توفي سنة ١٢٩
(طبقات الشافعية ٦ : ١٢٩) .

(٦) سورة طاهر ٩ ، وهي قراءة ابن كثير وحزقوا الكسائي وخلف . [تحاف فضلاء البشر من ٣٦١

(٧) سورة الأعراف ٥٧ ، وفي فضلاء البشر ٢٢٥ : « وقرأ الرياح بالجمع نافع وأبو عمرو
وابن عامر وعاصم وأبو جعفر ويعقوب .

ومن ذلك جمع الظلمات والنور : ﴿ اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الظَّالِمُونَ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ ﴾^(١).
ولذلك جمع سبيل الباطل ، وأفرد سبيل الحق ، كقوله : ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾^(٢) .

والجواب في ذلك كله ، أن طريق الحق واحد ، وأما الباطل فطرقه منشعبة متعددة ، ولما كانت الظلم بمنزلة طريق الباطل ، والنور بمنزلة طريق الجنة ، بل هما ، أفرد النور وجمع الظلمات ؛ ولهذا وحّد الولي ، قال : ﴿ اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾^(٣) لأنه الواحد الأحد ، وجمع أولياء الكفار لعددهم ، وجمع الظلمات وهي طرق الضلال والفتى لكثرتها واختلافها ، ووحد النور وهو دين الحق .

ومن ذلك أفرد اليمين والشمال في قوله : ﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِّينَ ﴾^(٤) ، وجمعها في قوله : ﴿ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ ﴾^(٥) ولا سؤال فيه ، إنما السؤال في جمع أحدهما وإفراء الآخر ، كقوله تعالى : ﴿ يَتَقَيَّانِ ظِلَالَهُ عَنِ الْيَمِينِ وَالْشِّمَالِ سُجَّدًا لِلَّهِ ﴾^(٦) ، قال القراء : كأنه إذا وحّد ذهب إلى واحد من ذوات الظلمة ، وإذا جمع ذهب إلى كليهما ، والحكمة في تخصيص اليمين بالإفراء ماسبق ؛ فإنه لما كانت اليمين جهة الخير والصلاح ، وأهلها هم الناجون أفردت ، ولما كانت الشمال جهة أهل الباطل وهم أصحاب الشمال جمعت في قوله : ﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَالْشِّمَالِ ﴾^(٧) .

(٢) سورة الأنعام ١٥٣

(٤) سورة المارج ٣٧

(٦) سورة النحل ٤٨

(١) سورة البقرة ٢٥٧

(٣) سورة البقرة ٢٥٧

(٥) سورة الأعراف ١٧

وفيه وجوه آخر :

أحدها : أن اليمين مقصود به الجمع أيضاً ، فإن الألف والسلام فيه الجنس ، فقام العموم مقام الجمع . قاله ابن عطية .

الثاني : أن اليمين فصيل ، وهو مخصوص بالمبالغة ، فسدّت مبالغته جمعه ، كما سدت مسدّ الشبه قوله : ﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشَّامِلِ قَيْدٌ ﴾^(١) ، قاله ابن بابشاذ .

الثالث : أن الظل حين ينشأ أول النهار يكون في غاية الطول ، ثم يبدو كذلك ظلّاً واحداً من جهة اليمين ؛ ثم يأخذ في النقصان ، وإذا أخذ في جهة الشمال فإنه يتزايد شيئاً فشيئاً ، والثاني فيه غير الأول ، فكلما زاد فيه شيئاً فهو غير ما كان قبله ، فصار كل جزء منه ظلّاً لحسن جمع الشماثل في مقابلة تمدد الظلال . قاله الرماني وغيره .

قال ابن بابشاذ : وإنما يصحّ هذا ؛ إذا كانا متوجهين نحو القبلة .

الرابع : أن اليمين يجمع على أيمن وأيمان ؛ فهو من أبنية جمع التثنية غالباً ، والشمال يجمع على شمائل وهو جمع كثرة واللوطين موطن تكثير ومبالغة ، فعدل عن جمع اليمين إلى الألف واللام الدالة على قصد التكثير . قاله السهيلي .

وأما أفرادها في قوله : ﴿ وَأَصْحَابُ الشَّامِلِ مَا أَصْحَابُ الشَّامِلِ ﴾^(٢) فلأن للراد أهل هذه الجهة ومصيرهم إلى جهة واحدة ، وهي جهة أهل الشمال مستقر أهل النار ، فلأنها من جهة أهل الشمال فلا يحسن مجيئها بمجموعة .

وإما أفرادها في قوله : ﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشَّامِلِ قَيْدٌ ﴾^(٣) فإن لكل عبد قيداً ، واحداً عن يمينه وآخر شماله ، يحصيان عليه الخير والشر ، فلا معنى للجمع بينهما ، وهذا بخلاف قوله تعالى ذا كرا عن إبليس : ﴿ ثُمَّ لَا يَتَّبِعُهُمُ الْيَمِينُ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ

وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ^(١) فَإِنَّ الْجَمْعَ هُنَاكَ يَتَابَهُ كَثِيرٌ عَمَّا يُرِيدُ إِغْوَاهُمْ، فَجُمِعَ لِقَابُهُ الْجَمْلَةُ بِالْجَمْلَةِ الْمُتَقَضَى لَتَوْزِيْعِ الْأَفْرَادِ عَلَى الْأَفْرَادِ .

ومنها : حيث وقع في القرآن ذكر الجنة فإنها تسمى تارة مجموعة ، وتارة غير مجموعة ، والنار لم تقع إلا مفردة ، وفي ذلك وجهان :

أحدهما : لما كانت الجنات مختلفة الأنواع ، حسن جمعها وإفرادها ، ولما كانت النار واحدة أفردت باعتبار الجنس ، ونظيره قوله تعالى : ﴿ يَا كُوفَّابِ وَأَبَارِيقُ وَكَأْسٍ مِنْ مَمِينٍ ﴾^(٢) ، ولم يقل « وكؤوس » لما سذكروه .

الثاني : أنه لما كانت النار تمزيكاً ، والجنة راحةً تناسب جمع الرحمة وإفراد المذاب ، نظير جمع الريح في الرحمة ، وإفرادها في المذاب .

وأيضاً فالنار دار حنيس والناضب يجمع جماعة من المحبوسين في موضع واحد ؛ أنكده لعيشهم ، والكريم لا يترك ضيفه ، ولا سيما إذا كان للدوام ؛ إلا في دار مفردة مهيأة له وحده ، فالنار لكل مذنب ، ولكل مطيع جنة ، فجمع الجنان ولم يجمع النار .

ومنها : جمع « الآيات » في موضع وإفرادها في آخر ، فحيث جُمِعَت فلجميع الدلائل ، وحيث وُحِدَت فلوحدانية الدلول عليه ؛ لما يخرج عن ذلك . ولهذا قال في الحجر : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِلْمُتَوَسِّمِينَ ﴾^(٣) ثم قال : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾^(٤) ، فلما ذكر صفة المؤمنين بالوحدانية ، وحد الآية ؛ وليس لها نظير إلا في المنكسوت ، وهو قوله : ﴿ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِأَلْحَقٍ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً ﴾^(٥) .

(٢) سورة الواقعة ١٨

(٤) سورة الحجر ٧٧

(١) سورة الأعراف ١٧

(٣) سورة الحجر ٧٥

(٥) سورة المنكسوت ٤٤

ومنها مجيئاً للشرق وللغرب في القرآن تارة بالجمع، وأخرى بالثنية، وأخرى بالإنفراد، لاختصاص كل مقام بما يقتضيه .

فالأول كقوله : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ ﴾ ^(١) .

والثاني كقوله : ﴿ رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ الْمَغْرِبَيْنِ ﴾ ^(٢) .

والثالث كقوله : ﴿ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ ^(٣) . فحيث جمع ، كان المراد نفي المشرق وللغرب ، وحيث نُذِيَ كان المراد مشرق صمودها وارتفاعها ؛ فإنها تبتدئ صاعدة ، حتى تنتهي إلى غاية أوجها وارتفاعها ؛ فهذا مَشْرِق صمودها وارتفاعها ؛ وينشأ منه فصلاً الخريف والشتاء ، فحصل مشرق صمودها بمجمله مشرقاً واحداً ، ومشرق هبوطها بمجمله مشرقاً واحداً ، ومقابلهما مغرباً .

وقيل : هو إخبار عن الحركات الفلكية ، متحركة بحركات متداركة ، لا تنضب لحظة ولا تدخل تحت قياس ؛ لأن معنى الحركة انتقال الشيء من مكان إلى آخر ، وهذه صفة الأفلاك ، قال تعالى : ﴿ لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ . . . ﴾ ^(٤) ، الآية ، فهذا وجه اختلاف هذه الألفاظ بالإنفراد والثنية والجمع ، وقد أجرى الله المادة أن القمر يطلع في كل ليلة من مطلع غير الذي طلع فيه بالأمس ، وكذلك الغروب ، فهي من أول فصل الصيف في تلك للمطالع والمغرب ؛ إلى أن تنتهي إلى مطلع الاعتدال ، ومغربه عند أول فصل الخريف ، ثم تأخذ جنوباً في كل يوم في مطلع ومغرب ، إلى أن تنتهي إلى آخر مثلاً الذي يقدر الله لها عند أول فصل الشتاء ، ثم ترجع كذلك إلى أن تنتهي إلى مطلع الاعتدال الربيعي ومغربه ، وهكذا أبداً . فحيث أفرد الله له لفظ المشرق والمغرب ، أراد به الجهة نفسها التي تشتمل الواحدة على تلك للمطالع جميعها ، والأخرى على تلك المغرب من غير نظر إلى تعددها ؛ وحيث جيء بلفظ الجمع المراد به

(٢) سورة الرحمن ١٧

(٤) سورة يس ٤٠

(١) سورة المارج ٤٠

(٣) سورة المزمل ٩

كل فرد منها بالنسبة إلى تمدد تلك اللطالغ والغارب ، وهى فى كل جهة مائة وثمانون يوما ، وحيث كان بلفظ التثنية ، فالمراد بأحدها الجهة التى تأخذ منها الشمس من مطلع الاعتدال إلى آخر اللطالغ والغارب الجنوبية ، وبهذا الاعتبار مشرقان ومغربان .

وأما وجه اختصاص كل موضع بما وقع منه ، فأبدى فيه بعضُ التأخرين معاني لطيفة ، فقال :

أما ما ورد مثقًى فى سورة الرحمن ^(١) ، فلأنَّ سياقَ السورة سياقٌ للزُدوجين .
الثانى : فإنه سبحانه أولا ذكر نوعي الإيجاد ، وهما الخلق والتعليم ، ثم ذكر سراجي العالم ومظهر نوره ، وهما الشمس والقمر ، ثم ذكر نوعي النبات ؛ فإنَّ منه ماهو على ساق ، ومنه ما انبسط على وجه الأرض ، وهما النجم والشجر . ثم ذكر نوعي السماء المرفوعة والأرض ، ثم أخبر أنه رفع هذه ووضع هذه ، ووسط بينهما ذكر الميزان ، ثم ذكر العدل والظلم في الميزان ، فأمر بالعدل ، ونهى عن الظلم ، ثم ذكر نوعي الخارج من الأرض ، وهما الجنوب ، ثم ذكر نوعي المسكفين ، وهما نوع الإنسان والجان ، ثم ذكر نوعي المشرق والمغرب ، ثم ذكر بعد ذلك البحر من الملح والمذهب ، فلهذا حسنُ تثنية المشرق والمغرب فى هذه السورة .

ولما أفردا فى سورة المزمل لما تقدم من ذكر الليل والنهار ، فإنه سبحانه أمر بنبيه بقيام الليل ، ثم أخبر أنه له فى النهار سبعا طويلا ؛ فلما تقدم ذكر الليل والنهار ، تممه بذكر المشرق والمغرب ، اللذين هما مظهر الليل والنهار ، فكان ورودهما منفردين فى هذا السياق ، أحسنُ من التثنية والجمع ؛ لأنَّ ظهور الليل والنهار فيهما واحد .
ولما جمعا فى سورة المارج فى قوله : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ

(١) وهو قوله تعالى : ﴿ رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ الْمَغْرِبَيْنِ . فَيَسْأَلُ آلَاءُ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ آية ١٧ وما بعدها .

إِنَّا لَقَادِرُونَ . عَلَى أَنْ نُبَدِّلَ خَيْرًا مِنْهُمْ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ ^(١) ، لأنه لما كان هذا القسم سعة مشارق ربوبيته ، وإحاطة قدرته ، والمقسم عليه إذهاب هؤلاء ، والإتيان بخير منهم ذكر المشرق والمغرب ، لتضمنها انتقال الشمس التي في أحد آياته العظيمة ، ونقله سبحانه لها ، وتصريفها كل يوم في مشرق ومغرب ، فمن فعل هذا كيف يُعجزه أن يبدل هؤلاء ، وينقل إلى أمكنتهم خيراً منهم !

وأيضاً فإن تأثير مشارق الشمس ومغاربها في اختلاف أحوال النبات والحيوان أمر مشهود ، وقد جعله الله بحكمته سبباً لتبدل أجسام النبات وأحوال الحيوانات وانتقالها ، من حال إلى حال ، ومن برد إلى حر ، وصيف وشتاء ، وغير ذلك بسبب اختلاف مشارق الأرض ومغاربها ، فكيف لا يقدر مع ما يشهدونه من ذلك على تبدل من هو خير ! وأكد هذا المعنى بقوله : ﴿ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ ^(٢) ، فلا يليق بهذا الموضع سوى لفظ الجمع . وأما جمعهما في سورة الصافات في قوله : ﴿ وَرَبُّ الْمَشَارِقِ ^(٣) ، لما جاءت مع جملة المربوبات المتعددة ، وهي السموات والأرض وما بينهما ، وكان الأحسن مجيئها بمجموعة ، لتعظم مع ما تقدم من الجمع والتعدد .

ثم تأمل كيف اقتصر على المشرق دون المغرب ، لاختصاص الحال ذلك ، فإنَّ المشرقَ حظير الأنوار ، وأسباب لانتشار الحيوان وحياته ، وتصرفه في معاشه وانبساطه ، فهو إنشاء شهود ، فقدّمه بين يدي ... ^(٤) على مبدأ البعث ، فكان الاقتصار على ذكر المشرق

(١) سورة المارج ٤٠ ، ٤١

(٢) سورة المارج ٤١ ، بعد قوله في الآية قبلها : ﴿ فَلَا أَفْئِمْ رَبُّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ إِنَّا لَقَادِرُونَ ﴾ .

(٣) سورة الصافات ٥ : ﴿ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَرَبُّ الْمَشَارِقِ ﴾ .

(٤) كلمة غير واضحة في الأصول ، ولي العبارة غموض .

ها هنا في غاية المناسبة لغرض المطلوب ؛ فتأمل هذه المأني الكاملة ، والآيات الفاضلة ،
التي ترقص القلوب لها طربا ، وتسيل الأنفهام منها رهبا !

وحيث ورد البارّ مجموعا في صفة الآدميين قيل « أبرار » ، كقوله : ﴿ إِنَّ الْأَبْرَارَ
كَنَفِي نَعِيمٍ ﴾^(١) ، وقال في صفة الملائكة : ﴿ بَرَرَةٌ ﴾^(٢) ، قال الراغب : نفص^(٣)
للملائكة بها^(٤) ، من حيث أنه أبلغ من « أبرار جمع برّ » وأبرار جمع بار ، [وبرّ
أبلغ من بار]^(٥) ، كما أن عدلا أبلغ من عادل .
وهذا بناء على رواية في تفضيل للملائكة على البشر .

ومنها أن الأخ يطلق على أخی النسب ، وأخی الصداقة والدين ، ويفترقان في الجمع ،
فيقال في النسب إخوة ، وفي الصداقة إخوان ، كما قيل : ﴿ إِخْوَانًا عَلَىٰ رُءُوسٍ مُّتَقَابِلِينَ ﴾^(٦) .
وقال : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمَّةٍ السُّدُسِ ﴾^(٧) ، قاله جماعة من أهل اللغة ،
منهم ابن فارس ، وحكاه أبو حاتم عن أهل البصرة ، ثم ردّه بأنه يقال للأصدقاء
والنسب : إخوة وإخوان ، قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾^(٨) ، لم يعنِ النسب .
وقال : ﴿ أَوْ يُبَيِّتَ إِخْوَانَكُمْ ﴾^(٩) .

وهذا في النسب ، ونظيره قوله : ﴿ وَلَا يُبْدِيَنَّ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُوثَيْنِ ﴾^(١٠) ،
إلى قوله : ﴿ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِنَّ ﴾^(١١) ، وهذا هو الصواب . واشتقاق اللفظين من تأخيت

(٢) سورة عبس ١٥ ، ١٦ ﴿ بِأَيْدِي سَفَرَةٍ .

(١) سورة الانفطار ١٣

(٣) المفردات ٤٠

كِرَامٍ بَرَرَةٍ .

(٥) من المفردات .

(٤) المفردات : « في القرآن » .

(٧) سورة النساء ١١

(٦) سورة الحجر ٤٧

(٩) سورة النور ٣١

(٨) سورة المجرات ١٠

الشيء ، فسئى الأخوان أخوين ؛ لأن كل واحد منهما يتأخى ما تأخاه الآخر ، أى يقصده .

قال ابن السكيت : ويقال أخوة ، بضم الهمزة .



ومنها أفراد المّ والخلال .

ومنها أفراد السمع وجمع البصر ، كقوله تعالى : ﴿ خَمَّ أَفْهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَخَلَّىٰ مَعْمِهِمْ وَخَلَّىٰ أَبْصَارِهِمْ ﴾ ^(١) ، لأنّ السمع غلب عليه للصدرية ؛ فأفرد ، بخلاف البصر ، فإنه اشتهر في الجراحة ، وإذا أردت المصدر قلت : أبصرَ إبصارًا ، ولهذا لما استعمل الحاسة جمعه بقوله : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابَهُمْ فِي آذَانِهِمْ ﴾ ^(٢) ، وقال : ﴿ وَفِي آذَانِنَا وَقْرٌ ﴾ ^(٣) .

وقيل : في الكلام حذف مضاف ، أى على حواس سمعهم .

وقيل : لأنّ متعلق السمع الأصوات ، وهى حقيقة واحدة ، ومتعلق البصر الألوان والأكوان ، وهى حقائق مختلفة ، فأشار فى كلّ منهما إلى متعلقه .

ويحتمل أن يكون البصر الذى هو نور العين معنى يتعدّد بجمدد المقتنين ، ولا كذلك السمع ، فإنه معنى واحد ، ولهذا إذا غطيت إحدى العينين ينتقل نورها إلى الأخرى ، بخلاف السمع ، فإنه ينقص بنقصان أحدهما .



وقال الزخشرى فى قوله تعالى : ﴿ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَّرَعْدٌ وَرَبْقٌ ﴾ ^(٤) : أجرى الرعد والبرق على أصلهما مصدرين ، فأفردهما دون الظلمات ، يقال : رعدت السماء رعداً ،

(١) سورة البقرة ١٩

(٢) سورة البقرة ١٩

(١) سورة البقرة ٧

(٢) سورة فصلت ٥

وبرقت برقاً ، والحق أن الرعد والبرق مصدران ، فأفردهما . أو هما مسببان عن سبب لا يختلف ، بخلاف الظلمة ، فإن أسبابها متعددة .

ومنها ، حيث ذكر الكأس في القرآن كان مفرداً ، ولم يجمع في قوله تعالى : ﴿ يَا كُؤَابَ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ ﴾^(١) ، ولم يقل : « وكؤوس » ، لأن الكأس إناث فيه شراب ، فإن لم يكن فيه شراب فليس بكأس ، بل قدح . والقدح إذا جعل فيه الشراب فلا اعتبار للشراب ، لا لإناثه ، لأن المقصود هو المشروب ، والفرفر اتخذ للآلة ، ولولا الشراب والحاجة إلى شربه لما اتخذنا ، والقدح مصنوع والشراب جنس ، فلو قال : « كؤوس » لكان اعتبر حال القدح والقدح تبع ، ولما لم يجمع اعتبر حال الشراب ، وهو أصل ، واعتبار الأصل أولى . فانظر كيف اختار الأحسن من الألفاظ !

وكثير من الفصحاء قالوا : دارت الكؤوس ، ومال الرؤوس ؛ فدعاهم السجع إلى اختيار غير الأحسن ، فلم يدخل كلامهم في حدّ الفصاحة ، والذي يدل على ما ذكرنا أن الله تعالى لما ذكر الكأس واعتبر الأصل ، قال : ﴿ وَكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ ﴾^(٢) ، فذكر الشراب .

وحيث ذكر المصنوع ، ولم يكن في اللفظ دلالة على الشراب جمع قال : ﴿ وَأَكُؤَابَ وَأَبَارِيقَ ﴾^(٣) ، ثم ذكر ما يتخذ منه قال : ﴿ مِنْ فِضَّةٍ ﴾^(٤) .

ومنها أفراد « الصديق » ، وجمع « الشافعين » ، في قوله تعالى : ﴿ قَمًا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ . وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ ﴾^(٥) ، وحكته كثرة الشفاء في العادة وقلة الصديق ، قال الزمخشري :

(٢) سورة الواقعة ١٨

(٤) سورة الصراء ١٠٠ ، ١٠١

(١) سورة الواقعة ١٨

(٣) سورة الإنسان ١٥

ألا ترى أنَّ الرَّجُلَ إِذَا امْتَحِنَ يَأْهِقْ ظَالِمٌ ، نهضت جماعة وافرة من أهل بلده بشفاعته رحمة له ، وإن لم يسبق له بأكثرهم معرفة ! وأما الصديق فأعزُّ من يَبِيضُ الأنوق . وعن بعض الحكماء أَنَّهُ سُئِلَ عن الصديق ، فقال : اسم لا معنى له . ويجوز أن يريد بالصديق الجمع .

وقال الشَّيْطَانُ فِي « الرَّوضِ الْأَنْفِ » : إِذَا قُلْتُ : عبيد ونخيل ، فهو اسم يتناول الصغير والكبير من ذلك الجنس ؛ قال الله تعالى : ﴿ وَزَرَعٌ وَنَخِيلٌ ﴾ ^(١) ، وقال : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَمِيدِ ﴾ ^(٢) ؛ وحين ذكر الخطاطبين منهم قال « المباد » ^(٣) ، ولذلك قال حين ذكر التمر من النخيل : ﴿ وَالتَّخْلَ بِأَسْقَاتٍ ﴾ ^(٤) ، و ﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ ﴾ ^(٥) ، فتأمل الفرق بين الجمعين في حكم البلاغة ، واختيار الكلام ! وأما في مذهب اللغة ، فلم يفرقوا هذا التفريق ، ولا أبهوا على هذا المعنى الدقيق .

ومنها اختلاف الجمعين في قوله تعالى : ﴿ أَيَوَّدُ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ ﴾ ^(٦) إلى قوله : ﴿ وَلَهُ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءُ ﴾ ^(٧) .

وقال : ﴿ وَلَيُخْشَى الَّذِينَ لَوْ نَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةٌ ضِعَافًا ﴾ ^(٨) . فأما وجه التفرقة بين الجمع في اللوْضِمين ، وكذلك قوله : ﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتَيْنِ ﴾ ^(٩) إلى قوله : ﴿ أَوْ أَبْنَاءَ بُعُولَتَيْنِ أَوْ إِخْوَانَيْنِ أَوْ بَنِي إِخْوَانَيْنِ ﴾

(١) سورة الرعد ٤ (٢) سورة فصلت ٤٦

(٣) وهو قوله تعالى : ﴿ وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ ﴾ . (٤) سورة ق ١٠

(٥) سورة القمر ٢٠ (٦) سورة البقرة ٢٦٦

(٧) سورة النساء ٩ (٨) سورة النور ٣١

تغالف بين الجمعين في الأبناء . وفي سورة الأحزاب : ﴿وَلَا أَبْنَاءَ إِخْوَانِهِنَّ﴾^(١) .
ومنه قوله تعالى : ﴿أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ﴾^(٢) ، وفي موضع آخر : ﴿وَسَمِعَ
سُبُلَاتٍ﴾^(٣) ، فالمعنى واحد .

وقد اختلف تفسيره ، فالأول جاء بصيغة جمع الكثرة ، والثاني بجمع القلة .
وقد قيل في توجيهه : إن آية البقرة سميت في بيان للضاغة والزيادة ، فناسب صيغة
جمع الكثرة ، وآية يوسف لحظ فيها^(٤) ... وهو قليل ، فأني بجمع القلة ؛ ليصدق
اللفظ للمعنى

تشبيه

جمع التكسير يشمل أولي العلم وغيرهم ، وجمع السلامة يختص في أصل الوضع بأولي
العلم ، وإن وجد في غيرهم فيحكم الإلحاق والتشبيه ، كقوله : ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ
كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾^(٥) ، وعلى هذا فأشرف الجمعين جمع
السلامة ، وما يجمع جمع التكسير من مذكور غير الماقل قد يتبع بالصفة المفردة مؤنثة بالناء ،
كما يفعل بالخبر ، تقول : حقوق معقودة ، وأعمال محسوبة ، قال تعالى : ﴿فِيهَا سُرُورٌ
مَرْفُوعَةٌ . وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ . وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ . وَزَوَاجٍ مُبْتَثِّقَةٌ﴾^(٦) .
وقال تعالى : ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾^(٧) .

وقد يجمع بالألف والناء في غير المفرد وإن لم يكن ، إلا أنه فصيح ، ومنه : ﴿وَأَذْكُرُوا
أَلْفَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾^(٨) .

(٢) سورة البقرة ٢٦١
(٤) كلمة غير واضحة في الأصول .
(٦) سورة الفاشية ١٣-١٦
(٨) سورة البقرة ٢٠٣

(١) سورة الأحزاب ٥٥
(٢) سورة يوسف ٤٣
(٥) سورة يوسف ٤
(٧) سورة هود ٨٨

مساعدة نحوية

نون ضمير الجمع في جمع الملائكة ، سواء القلة كالمندعات ، أو الكثرة كالهنود ، فتقول : المندعات يَقُمْنَ ، والهنود يَقُمْنَ قال تعالى : ﴿ وَالْوَلَدَاتُ يُرْضِعْنَ ﴾^(١) ، ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾^(٢) ؛ هذا هو الأكثر .

وقد جاء في القرآن بالإفراد ، قال تعالى : ﴿ وَأَرْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ ﴾^(٣) ، ولم يقل : « مطهرات » .

وأما جمع غير العاقل ففيه تفصيل :

إن كان للكثرة آتيت بضميره مفردا ، فقلت : الجنود انكسرت ، وإن كان القلة ، آتيت جمعا .

وقد اجتمعا في قوله : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾^(٤) إلى أن قال : ﴿ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ﴾^(٥) ، فالضمير في « منها » يعود إلى « الاثني عشر » ، وهو جمع كثرة ، ولم يقل « منهن » ، ثم قال سبحانه : ﴿ فَلَا تَقْلُوبُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ ﴾^(٦) ، فهذا عائد إلى الأربعة ، وهو جمع قلة .

فإن قيل : فما السر في هذا حيث كان يؤتى مع الكثرة بضمير المفرد ، ومع القلة بضمير الجمع ؟ وهلا عكس ؟

قلنا : ذكر الفراء له سرا لطيفا ، فقال : لما كان المميز مع جمع الكثرة واحدا ، وحد الضمير لأنه من أحد عشر يصير مميزا واحدا ، وهو أَنْدَرُهُمْ ، وأما جمع القلة فميزه جمع ، لأنك تقول : ثلاثة دراهم ، أربعة دراهم ، وهكذا ، إلى العشرة تميزه جمع ، فلهذا أعاد الضمير باعتبار المميز جمعا وإفرادا ، ومن هذا قوله سبحانه : ﴿ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ﴾^(٧) ، فأتى بجمع القلة ولم يقل : « بحور » ؛ لتناسب نظم الكلام ؛ وهذا هو الاختيار في إضافة العدد إلى جمع القلة .

(٢) سورة البقرة ٢٢٨

(٤) سورة التوبة ٣٦

(١) سورة البقرة ٢٣٣

(٣) سورة آل عمران ١٥

(٥) سورة لقمان ٢٧

وأما قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^(١)، فأضاف الثلاثة إلى القروء، وهو جمع كثرة، ولم يُصِفْها إلى الأقراء التي هي جمع قلة. قال الحريري: للمعنى: لَتَتَرَبَّصَنَّ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ ثَلَاثَةَ أَقْرَاءٍ، فلما أُسْنِدَ إلى جماعتهن - والواجب على كل فرد منهن ثلاثة - أتى بلفظ «قروء» لتدل على الكثرة المرادة، والمعنى للزوج.

قاعدة في الضمائر

وقد صنّف ابنُ الأنباري في بيان الضمائر الواقعة في القرآن مجلدين - وفيه مباحث :

الأول : للدول إلى الضمائر أسباب :

منها - وهو أصل وصنها - للاختصار، ولهذا قام قوله تعالى: ﴿أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾^(٢)، مقام خمسة وعشرين لو أتى بها مظهرة .
وكذا قوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَنْقُضَنَّ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ﴾^(٣)، نقل ابن عطية عن مكّي، أنه ليس في كتاباته آية اشتملت على ضمائر أكثر منها، وهي مشتملة على خمسة وعشرين ضميراً . وقد قيل: في آية الكرسي أحد وعشرون اسماً؛ ما بين ضمير وظاهر .
ومنها، الفخامة بشأن صاحبه؛ حيث يجعل لفرط شهرته كأنه يدلّ على نفسه، ويكتفي عن اسمه الصريح بذكر شيء من صفاته، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾^(٤)، يعني القرآن، وقوله: ﴿فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ﴾^(٥) . ومنه ضمير الشأن .

(٢) سورة الأحزاب: ٣٥

(٤) سورة القدر: ١

(١) سورة البقرة: ٢٢٨

(٣) سورة النور: ٣١

(٥) سورة البقرة: ٩٧

ومنها التصغير ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ ﴾^(١) ، ينفى الشيطان .
وقوله : ﴿ إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ ﴾^(٢) .
﴿ إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحْوَكَ ﴾^(٣) .

الثاني : الأصل أن يقدم ما يدل عليه الضمير ، بدليل الأكثرية وعدم التكليف ،
ومن ثم ورد قوله تعالى : ﴿ إِذَا تَدَايَنْسْتُمْ يَدِينَ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ﴾^(٤) ،
وقدّم للفعل الثاني في قوله : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَجْمٍ عَدُوًّا شَاطِئِينَ الْإِنْسِي
وَالْجِنِّ يُوحِي بَمَقْعِهِمْ ﴾^(٥) ، فأخر للفعل الأول ليعود الضمير الأول عليه لقربه .
وقد قسم النحويون ضمير النية إلى أقسام :

أحدها - وهو الأصل ، أن يعود إلى شيء سبق ذكره في اللفظ بالمطابقة ، نحو :
﴿ وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ ﴾^(٦) .
﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ ابْنَهُ ﴾^(٧) .
﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْ رَأَاهَا ﴾^(٨) .
وقوله : ﴿ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَفَرُوهُ ﴾^(٩) .

الثاني : أن يعود على مذكور في سياق الكلام ، مؤخر في اللفظ مقدم في النية ،
كقوله تعالى : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً ﴾^(١٠) .

(٢) سورة الأعراف ٢٧
(٤) سورة البقرة ٢٨٢
(٦) سورة طه ١٢١
(٨) سورة التور ٤٠
(١٠) سورة طه ٦٧

(١) سورة البقرة ١٦٨
(٣) سورة الانشقاق ١٤
(٥) سورة الأنعام ١١٢
(٧) سورة هود ٤٢
(٩) سورة الأحقاف ٢٩

وقوله : ﴿وَلَا يُسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ﴾^(١) .

وقوله : ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ﴾^(٢) .

الثالث : أن يدل اللفظ على صاحب الضمير بالتضمن ، كقوله تعالى : ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾^(٣) ، فإنه عائد على « العدل » المفهوم من « اعدلوا » .

وقوله : ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْثَالَهُمْ يَدُسُّكُمْ أَمْثُهُمْ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾^(٤) ، فالضمير يرجع للأكل لدلالة « تأكلوا » .

وقوله : ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ﴾^(٥) إلى قوله : ﴿فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾^(٦) أى للقسم ، لدلالة القسمة عليه . ويحتمل أن يعود على ما تركه الوالدان والأقربون ؛ لأنه مذكور ، وإن كان بعيدا .

الرابع : أن يدل عليه بالانتماء ، كإضمار النفس في قوله تعالى : ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْخُلُقُومَ﴾^(٧) ، « كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَّ »^(٨) ، أضمر النفس لدلالة ذكر الخلقوم والتراقي عليها .

وقوله : ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾^(٩) ، يعنى الشمس .

وقيل : بل سبق ما يدل عليها ، وهو المشى ؛ لأن المشى ما بين زوال الشمس وغروبها ، والمعنى : إذ عرض عليه بعد زوال الشمس حتى توارت الشمس بالحجاب .

وقيل : فاعل « توارت » ضمير « الصافات » ذكره ابن مالك ، وابن العربى في « الفتوحات » . ويرجع أنه اتفاق الضمائر أولى من تخالفها ، وسند ذكره فى الثامن .

(١) سورة الرحمن ٣٩

(٢) سورة الأنعام ١٢١

(٣) سورة الواقعة ٨٣

(٤) سورة ص ٣٢

(٥) سورة القصص ٧٨

(٦) سورة المائدة ٨

(٧) سورة النساء ٨

(٨) سورة القيامة ٢٦

وكذا قوله: ﴿فَأَتَرْنَ بِهِ نَعَمًا . قَوَّسْنَ بِهِ جَعَمًا﴾^(١) ، قيل : الضمير لمكان
 « الإغارة » بدلالة « والماديات » عليه ، فهذه الأنفال إنما تكون لمكان .
 وقوله : ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾^(٢) ، أضمر القرآن ؛ لأن الإنزال يدل عليه .
 وقوله : ﴿فَمَنْ عَنَى لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءًا فَاتَّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءُ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾^(٣) ،
 « عنى » يستلزم « عافيا » إذ أغنى ذلك عن ذكره ، وأعيد الماء من « إليه » عليه .
 الخماس : أن يدل عليه السياق فيضمر ، ثقة بفهم السامع كإضمار « الأرض » في قوله :
 ﴿مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ﴾^(٤) ، وقوله : ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾^(٥) .
 وجعل ابن مالك الضمير للدنيا ، وقال : وإن لم يتقدم لها ذكر ، لكن تقدم ذكر
 بعضها ، والبعض يدل على الكل .
 وقوله تعالى : ﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِرًا تَهْجُرُونَ﴾^(٦) ، يعنى القرآن
 أو للسجد الحرام .
 وقوله : ﴿قَالَ هِيَ رَأَوْذَتْنِي عَنْ نَفْسِي﴾^(٧) .
 ﴿يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ﴾^(٨) .
 ﴿وَلَا يَبُوءُ بِكَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَلَدُشٌ﴾^(٩) ، الضمير يعود على الليت ، وإن لم
 يتقدم له ذكر ، إلا أنه لما قال : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾^(١٠) عِلْمٌ أَنَّ تَمَّ مِيقَا
 يعود الضمير عليه .
 وقوله : ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ﴾^(١١) ثم قال : ﴿فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾^(١٢) ؛ أى
 من اللوروث ، وهذا وجه آخر غير ما سبق .

(٢) سورة القدر ١
 (٤) سورة فاطر ٤٥
 (٦) سورة المؤمنون ٦٧
 (٨) سورة القصص ٢٦
 (١٠) سورة النساء ٨

(١) سورة الماديات ٤ ، ٥
 (٣) سورة البقرة ١٧٨
 (٥) سورة الرحمن ٢٦
 (٧) سورة يوسف ٢٦
 (٩) سورة النساء ١١

وقوله : ﴿ وَإِذَا عَلِمَ مِنْ آيَاتِنَا شَيْئًا اتَّخَذَهَا ﴾ ^(١) ولم يقل « اتخذها » ، ردًا للضمير إلى « شيئًا » ، لأنه لم يقتصر على الاستهزاء بما يسمع من آيات الله ؛ بل كان إذا سمع بعض آيات الله استهزأ بجميعها .
وقيل : « شيئًا » بمعنى الآية ؛ لأن بعض الآيات آية .

وقد يعود الضمير على صاحب السكوت عنه لاستحضاره بالذكور وعدم صلاحيته له ، كقوله : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَالًا تَقْبَى إِلَى الْأَذْقَانِ ﴾ ^(٢) ، فأعاد الضمير للأبدى لأنها تصاحب الأعناق في الأغلال ، وأغنى ذكر الأغلال عن ذكرها .
ومثله قوله تعالى : ﴿ وَمَا يُعْمِرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقِصُ مِنْ عُمرِهِ ﴾ ^(٣) ، أى من عمر غير المعمر ، فأعيد الضمير على غير المعمر ؛ لأن ذكر المعمر يدل عليه لتقابلهما ، فكان صاحبه الاستحضار التام .

وقد يعود الضمير على بعض ما تقدم له ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً ﴾ ^(٤) ، بعد قوله : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾ ^(٥) .

وقوله : ﴿ وَيُؤْتِيهِمْ أَحَقُّ بِرِذْنٍ ﴾ ^(٦) ؛ فإنه عائد على اللطقات ؛ مع أن هذا خاص بالرجس ، وهل يقتضى ذلك تخصيص الأول ؟ فيه خلاف أصولي . وقوله : ﴿ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ ^(٧) ؛ فإن النقصة بعض المذكور ، فأغنى ذكرها عن ذكر الجميع ؛ حتى كأنه قال : ﴿ وَالَّذِينَ يَسْكُرُونَ ﴾ ^(٨) ، أصناف ما يسكر .

وقد يعود على اللفظ الأول دون معناه ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا يُعْمِرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقِصُ مِنْ عُمرِهِ ﴾ ^(٩) ، وقد سبق فيه وجه آخر .

(٢) سورة يس ٨

(٤) سورة النساء ١١

(٦) سورة التوبة ٣٤

(١) سورة الجاثية ٩

(٣) سورة طه ١١

(٥) سورة البقرة ٢٢٨

(٧) سورة طه ١١

وقوله : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ فَلَا تَكُنْ فِي مِرْيَةٍ مِنْ لِقَائِهِ ﴾^(١) ، على أحد الأقوال .

ومما يُستخرج عليه : ﴿ وَبُعِوثُهُنَّ أَحْقَى بِرَدِّهِنَّ ﴾^(٢) ، ويستراح من إلزام تخصيص الأول .

وقد يعود على المعنى ، كقوله في آية الكلاله : ﴿ فَإِنْ كَانَتَا أَفْتَنَيْنِ ﴾^(٣) ، ولم يقدم لفظ مثق يعود عليه الضمير من « كاتتا » ، قال الأخفش : إنما يثنى ، لأن الكلام لم يقع على الواحد والاثنتين والجمع ، فثنى الضمير الراجع إليها ، حملا على المعنى ، كما يعود الضمير جمعا في « مَنْ » حملا على ممتاها .

وقال الفارسي : إنما جازت من حيث كان يفيد المدد ، مجرداً من الضمير والكبير . السادس : ألا يعود على مذكور ، ولا معلوم بالسباق أو غيره وهو الضمير المجهول الذي يلزمه التفسير بجملة أو مفرد ، فالفرد في نم وبئس ، والجملة ضمير الشأن والقصة ، نحو ، هو زيد منطلق ، وكقوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾^(٤) ، أى الشأن الله أحد . وقوله : ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾^(٥) .

وقوله : ﴿ أَنَا اللَّهُ ﴾^(٦) .

وقوله : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾^(٧) .

وقد يكون مؤثنا إذا كان عانده مؤثنا ، كقوله تعالى : ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا آَلَتْ نِيًّا ﴾^(٨) ، وأما قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ مِنْ رَبِّهِ مُخْرِجاً فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ ﴾^(٩) فذكر

(٢) سورة البقرة ٢٨

(٤) سورة الإحلاس ١

(٦) سورة طه ١٤

(٨) سورة الأنعام ٢٩

(١) سورة العنكبوت ٢٣

(٣) سورة النساء ١٧٦

(٥) سورة الكهف ٢٨

(٧) سورة الملع ٤٦

(٩) سورة طه ٧٤

الضمير مع اشتغال الجملة على جهم وهي مؤنثة، لأنها في حكم النفضة، إذا المعنى: مَنْ يَأْت رَبَّهُ - مجرماً يجر جهنم .

(تنبيه) : والفرق بينه وبين ضمير الفصل أن الفصل يكون على لفظ الغائب والتكلم والمخاطب، قال تعالى : ﴿ هَذَا هُوَ الْحَقُّ ﴾ ^(١) . ﴿ كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبُ ﴾ ^(٢) . ﴿ إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالًا ﴾ ^(٣) ، ويكون له محل من الإعراب، وضمير الشأن لا يكون إلا غائباً ويكون مرفوعاً المحل ومنصوبه ، قال تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ^(٤) . ﴿ وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ ﴾ ^(٥) .

البحث الثالث : قد يعود على لفظ شيء ، والمراد به الجنس من ذلك الشيء ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَتُونَا بِهِ مُتَشَابِهًا ﴾ ^(٦) ؛ فإن الضمير في « به » يرجع إلى الرزوق في الدارين جميعاً ؛ لأن قوله : ﴿ هَذَا الَّذِي رَزَقْنَا مِنْ قَبْلُ ﴾ مشتمل على ذكر مازوقه في الدارين . قال الزمخشري : ونظيره : ﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا ﴾ ^(٧) ، أى بجنس الفقير والغنى ، لدلالة قوله : ﴿ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا ﴾ على الجنسين ، ولو رجع إلى المتكلم به لوحده .

البحث الرابع : قد يذكر شيئان ويعاد الضمير على أحدهما ، ثم التناوب كونه لثاني ، كقوله تعالى . ﴿ وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ ﴾ ^(٨) ، فأعاد الضمير للصلاة لأنها أقرب .

(٢) سورة المائدة ١١٧

(٤) سورة الإخلاص ١

(٦) سورة البقرة ٢٥

(٨) سورة البقرة ٤٥

(١) سورة الأنفال ٣٢

(٣) سورة الكهف ٣٩

(٥) سورة الجن ١٩

(٧) سورة النساء ١٣٥

وقوله: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ﴾^(١) والأصل: «قدرها» لكن اكتفى برجوع الضمير للقمر لوجهين: قربه من الضمير، وكونه هو الذي يعلم به المشهور، ويكون به حسابها.

وقوله: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(٢)، أعاد الضمير على الفضة لقرنها.

ويحوز أن يكون إلى الكنوز، وهو يشملها.

وقوله: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ﴾^(٣)، أراد يرضوهما، نفس الرسول بالمائد، لأنه هو داعي العباد إلى الله، وحجته عليهم، والمخاطب لهم شفاهاً بأمره ونهييه، وذكر الله تعالى في الآية تمظيلاً، وللمنى تام بذكر الرسول وحده، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾^(٤)، فذكر الله تمظيلاً، وللمنى تام بذكر رسوله.

ومثله قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا أَعْتُهُ﴾^(٥). وجعل منه ابن الأنباري: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيثًا﴾^(٦) أعاد الضمير للإثم، لقربه، ويحوز رجوعه إلى الخطيئة والإثم على لفظها، بتأويل: ومن يكسب إثمًا ثم يرم به.

وقال ابن الأنباري: ولم يؤثر الأول بالمائد في القرآن كله إلا في موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾^(٧)، معناه «إليها»، نفس التجارة بالمائد، لأنها كانت سبب الانفضاض عنه، وهو يختب.

قال: فأما كلام العرب فلها تارة تؤثر الثاني بالمائد وتارة الأول، فنقول: إن عبدك وجاريك عاقلة، وإن عبدك وجاريك عاقل.

(٢) سورة التوبة ٣٤

(٤) سورة الأنفال ٢٠

(٦) سورة الجمعة ١١

(١) سورة يونس ٥

(٣) سورة النور ٤٨

(٥) سورة النساء ١١٢

قلت : ليس من هذا قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا اتَّخَذُوا آلِهَتَهُمْ ﴾^(١) وقوله : ﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا ﴾^(٢) لأن الإخبار عن أحدهما لوجود لفظه ، أو هي لإثبات أحد المذكورين ، فمن جعله نظير هذا فلم يُصِب ، إلا أن يدعى أن « أو » بمعنى الواو .

وفي هاتين الآيتين لطيفة ، وهي أن الكلام لما اقتضى إعادة الضمير على أحدهما ، أعاده في الآية الأولى على التجارة ، وإن كانت أبعد ومؤنثة ، لأنها أجذب لقلوب العباد عن طاعة الله من اللهو ، بدليل أن المشتغلين بها أكثر من اللهو ، ولأنها أكثر نفعا من اللهو . أو لأنها كانت أصلا واللهو تبعها ، لأنه ضُرِبَ بالطبل لقدمها على ما عرف من تفسير^(٣) الآية . وأعاده في الآية الثانية على الإنم ، رعاية لمرتبة القرب والتذكر .

الخامس : قد يذكر شيخان ، ويعود الضمير جمعا ؛ لأن الاثنين جُمع في المعنى ، كقوله تعالى : ﴿ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴾^(٤) ، يعنى حكم سليمان وداود . وقوله : ﴿ أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ ﴾^(٥) ، فأوقع « أولئك » وهو جمع ، على عائشة وصفوان بن المعطل .

البعث السادس : قد يُبنى الضمير ويعود على أحد المذكورين ، كقوله تعالى : ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ﴾^(٦) ، فالوا : وإنما يخرج من أحدهما . وقوله : ﴿ نَسِيًا حُوتَمَهَا ﴾^(٧) ، وإنما نسيه الفقى .

(٢) سورة النساء ١١٢

(١) سورة الجمعة ١١

(٣) انظر أسباب النزول للواحدى ٣١٩ - ٤٢٠

(٥) سورة النور ٢٦

(٤) سورة الأنبياء ٧٨

(٧) سورة الكهف ٦١

(٦) سورة الرحمن ٢٢

السابع : قد يحىء الضمير متصلاً بشيء وهو لفيره ، كقوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا
الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ﴾^(١) ، يبنى آدم ، ثم قال : ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نَفْثَةً﴾^(٢) ؛
فهذا لولاه ، لأنَّ آدم لم يخلق من نقطة .

ومنه قوله تعالى : ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ﴾^(٣) ، قيل :
نزلت في ابن حُذَافَةَ حين قال للنبي صلى الله عليه وسلم : مَنْ أبى ؟ قال : حُذَافَةُ ، فكان
نسبه ، فسأه ذلك ، فنزلت : ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ﴾^(٤) . وقيل : نزلت في الحجج ،
حين قالوا : أى كل عام مرة ؟ ثم قال : ﴿وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا﴾ ، يريد : إن تسألوا عن أشياء أخر
من دينكم بكم إلى علمها حاجة تبد لكم ، ثم قال : ﴿قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ ،
أى طلبها ، والسؤال عنها طلب ، فليست الهاء راجعة لأشياء متقدمة ، بل لأشياء أخر
مفهومة من قوله : ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ﴾^(٥) ويدل على ما ذكرنا أنه لو كان الضمير
حائداً على أشياء مذكورة لتعدى إليها بـ «من» لا بنفسه ، ولكنه مفعول مطلق لا مفعول به .
وقوله تعالى : ﴿هُوَ سَمَّاكُمْ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ﴾^(٦) ، يقادر إلى الذهن أن الضمير في
قوله : ﴿هُوَ﴾ عائد لإبراهيم ، لأنه أقرب للذكورين ، وهو مشكل لا يستقيم ، لأنَّ
الضمير في قوله : ﴿وفي هذا﴾ ، راجع للقرآن ، وهو لم يكن في زمن إبراهيم ، ولا هو قاله .
والصواب أن الضمير راجع إلى الله سبحانه ، يبنى ﴿سَمَّاكُمْ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ﴾^(٧) ، يبنى في
الكتب المنزلة على الأنبياء قبلكم ، وفي هذا الكتاب الذى أنزل عليكم ، وهو القرآن .
وللفى : جاهدوا في الله حق جهاده ، هو اجتباكم ، وهو سماكم للمسلمين من قبل ،
وفي هذا الكتاب لتكونوا ، أى سماكم وجماعكم مسلمين لشهدوا على الناس يوم القيامة .
وقوله : ﴿مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾^(٨) ، منصوب بتقدير «اتبعوا» ، لأنَّ هذا

(٢) سورة المائدة ١٠١ ، ١٠٢

(٤) سورة الحج ٧٨ .

(٣) - برهان - رابع)

(١) سورة المؤمنون ١٢ ، ١٣

(٣) سورة الحج ٧٨

الناصب نصبه قوله : ﴿ جَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ ﴾ ، لأن الجهاد من ملة إبراهيم -

وفي سورة يس موضحان ، توهم فيهما كثير من الناس :

أحدهما قوله : ﴿ وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا نَمْلِكُ مِنْهُ الْهَارَ فَلَمَّا هُمْ مَظْلُومُونَ ﴾ ^(١) ،
قد يتوهم أن الضمير في « هم » راجع إلى الليل والنهار ، بناء على أن أقل الجمع اثنان ، وهو
فاسد لوجهين : أحدهما أن النهار ليس مطلقا ، والثاني أن كون أقل الجمع اثنان مذهب
مرجوح ، إنما الضمير راجع إلى الكفار الذين يحتج عليهم بالآيات ، و ﴿ مَظْلُومُونَ ﴾ : داخلو
الظلام ، كقولك : « مصبحون » و « مسون » إذا دخلوا في هذه الأشياء .

والثاني قوله تعالى : ﴿ أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ
مِثْلَهُمْ ﴾ ^(٢) ، يظن بعضهم أن معناه مثل السموات والأرض ، وهو فاسد لوجهين :
أحدهما أنهم ما أنكروا إعادة السموات والأرض حتى يدل على إنكارهم إعادة
بإحداثها ؛ وإنما أنكروا إعادة أنفسهم ، فكان الضمير راجعا إليهم ، ليتحقق حصول
الجواب لهم والرد عليهم .

الثاني لتبين المراد في قوله : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ يَخْلُقُهُمْ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُخْلِقَ الْآلَمِينَ ﴾ ^(٣) .
فإن قيل : إنما أثبت قدرته على إعادة مثلهم لا على إعادةهم أنفسهم ، فلا دلالة
فيه عليهم .

قلنا : المراد بمثلهم « هم » كافي قوله : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ ^(٤) ، وقولهم : مثلي
لا يفعل كذا ، أي أنا ، وبديل الآية الأخرى .

وقوله : ﴿ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ﴾ ^(٥) ، قد يتوهم عودته على الله ، وليس كذلك ،

(٢) سورة يس ٨١

(١) سورة يس ٣٧

(٤) سورة الشورى ١١

(٣) سورة الأحقاف ٣٣

(٥) سورة طه ١٠

والإلّا لنصب « العمل » كما تقول : قام زيد وعمرأ يضربه ؛ وإنما الفاعل في « يرفعه » عائد إلى العمل ، والماء للكلم .

قال الفارسي في « التذكرة » : للنصب في « يَرْفَعُهُ » عائد للكلم^(١) ؛ لأن الكلم جمع كلمة ، قال : كلم كالشجر ، في أنه قد وُصف بالفرد في قوله : « مِنْ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ »^(٢) ، وكذلك وصف الكلم بالطيب ، ولو كان الضمير للنصب في « يرفعه » عائد إلى « العمل » لكان منصوباً في هذا الوجه . وما جاء التنزيل عليه ، من نحو . « وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا »^(٣) . والضمير للرفع في « يَرْفَعُهُ » عائد إلى العمل ، فلذلك ارتفع العمل ، ولم يحمل على قوله : « يصعد » ويضمير له فعل ناصب ، كما أضمرت لقوله : « وَالظَّالِمِينَ » ، والمعنى : يُرفع العمل الصالح الكلم الطيب ، ومعنى « يرفع العمل » أنه لا يحيط ثوابه فيرفع لصاحبه ، ويثاب عليه ، وليس كالعمل السيئ الذي يقع معه الإحباط ، فلا يرفع إلى الله سبحانه .

الثامن : إذا اجتمع ضمائر ، بحيث أمكن عودها لواحد فهو أولى من عودها لمختلف ، ولهذا لما جوز بعضهم في قوله تعالى : « أَنْ أَفْذِيهِ فِي التَّابُوتِ » . . الخ أن الضمير في « فَأَفْذِيهِ فِي الْيَمِّ »^(٤) ، للتابوت وما بمده ، وما قبله لموسى عابه الزمخشري ، وجعله تنافرا ومخرجاً للقرآن عن إيهامه ، فقال :^(٥) والقما تركلها راجسة إلى موسى ورجوع بعضها إليه وبعضها إلى التابوت فيه هجنة لما يؤدى إليه من تنافر النظر .

فإن قلت : للذئوف في البحر هو التابوت وكذلك اللقي إلى الساحل ا

(١) من قوله في الآية قبلها : « إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ » .

(٣) سورة الدهر ٣١
(٥) الكشف ٣ : ٤٩

(٢) سورة يس ٨٠
(٤) سورة طه ٣٩

قلت : ما ضرك لوجعت^(١) للقدوف واللقى إلى الساحل هو موسى في جوف الثابوت ، حتى لا تفرق الضائر فيتنافر عليك النظم الذى هو قوام^(٢) إيجاز القرآن ، [والقانون الذى وقع عليه الضعدي]^(٣) ومراعاته أم ما يجب على التفسير . انتهى ولا مزيد على حسنه . وقال فى قوله : ﴿ لَتُؤْمِنُوا بِآلِهِ وَرَسُولِهِ وَتُزَيَّرُوهُ وَتُقَرَّبُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ ﴾^(٤) : الضائر لله عز وجل ، والمراد بتمزيير الله تمزيير ربه^(٥) ورسوله . ومن فرق الضائر فقد أبعد . أى فقد قيل إنها للرسول إلا الأخير ؛ لكن قد يقتضى للمنى المتخالف ، كما فى قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا ﴾^(٦) ، الماء ولليم فى « فيهم » لأصحاب الكهف ، والماء ولليم فى « منهم » . لليهود قاله ثعلب وللهرد .

وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ﴾^(٧) بسد قوله : ﴿ إِمَّا سُلْطَانًا ﴾^(٨) .

وقوله : ﴿ وَمَا بَلَّغْنَا مَا آتَيْنَاهُمْ ﴾^(٩) .

وقوله : ﴿ وَحَمَرُوا مَا أَكْثَرَ مِمَّا حَمَرُوا ﴾^(١٠) ، أى حمروا الأرض الذين كانوا قبل قریش ، أكثر مما حمرتها قریش .

وقوله : ﴿ إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ ﴾^(١١) الآية فيها اثنا عشر ضميراً ، خمسة للنبي صلى الله عليه وسلم وله^(١٢) . . . والثالث ضمير ﴿ فى الفار » ، لأنه يتعلق باستقرار محذوف ،

(١) الكشاف : « قلت »

(٢) م : « فيه »

(٣) الكشاف : « ٢٦٥ »

(٤) سورة المؤمنون ٥٩

(٥) سورة سبأ ٤٥

(٦) سورة التوبة ٤٠

(٧) الكشاف : « أم الإيجاز » .

(٨) سورة الفتح ٩

(٩) سورة الكهف ٢٧

(١٠) سورة النحل ١٠٠

(١١) سورة الروم ٩

(١٢) كذا فى الأصول ، وفى الكلام سقطت ونحوه

فيحتمل ضميراً، والرابع (صَاحِبُهُ)، والخامس (لَا تَحْزَنَ)، والسادس (معنا)، والسابع في (عليه) على قول الأكثر فيما نقله السهيلي؛ لأن السكينة على النبي صلى الله عليه وسلم دائماً لأنه كان قد علم أنه لا يضره شيء، إذ كان خروجه بأمر الله.

وأما قوله: ﴿ثُمَّ أُنْزِلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ﴾^(١)، فالسكينة نزلت على النبي صلى الله عليه وسلم يوم حنين، لأنه خاف على المسلمين ولم يخف على نفسه، فنزلت عليه السكينة من أجلهم لامن أجله.

وأما قوله تعالى: ﴿فَأَنسَاءُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ﴾^(٢)، قيل: الضميران عائذان على يوسف، قال للتأجبي: ذكر للملك بأمرى.

ورجح ابن السيد هذا لقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾^(٣) أي بعد حين.

وفي قراءة ابن عامر بعد «أمة» بالتخفيف، أي نسيان؛ وإلا لم يكن ليذكر تذكر الفقي بعد النسيان. والذكر على هذا يحتمل وجهين: أن يكون بمعنى التذكير، ويكون مصدرًا ذكرته ذكرًا، فالتقدير: فأنساه الشيطان ذكره عند ربه، فأضاف الذكر إلى الرب، وهو في الحقيقة مضاف إلى ضمير يوسف، وجاز ذلك للملامته بينهما.

وقد يخالف بين الضمائر حذراً من التنافر، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾^(٤)، كما عاد الضمير على «الاثني عشر»، ثم قال: ﴿فَلَا تَقْلُؤُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾^(٥)، لما أعاد على «أربعة»، وهو جمع قلة.

وجوز بعضهم عوده على «الاثني عشر» أيضاً، بل هو الصواب، لأنه لا يجوز أن ينهى عن الظلم في الأربعة ويبيح الظلم في الثمانية؛ بل ترك الظلم في الكل واجب.

قلت : لكن يجوز التنصيص على أفضلية الحرم ، فإن الظلم قبيح مطلقا ، وفيه أقيح ، فالظاهر الأول .

التاسع : قد يبدل بسد الضمير أمور :
منها الإشارة ، كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾^(١) .

ومنها الألف واللام ، كقوله تعالى : ﴿ قَالَمَّا مَنَّ مَلَكِي ، وَآفَرَأَيْتُمَا أَدْنِيَا . قَالَمَجِيمَ هِيَ التَّأْوَى . وَأَمَّا مَنَّ خَافَ مَقَامَ رَبِّي وَهَيَّ النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى . قَالَمَنَّ الْجَنَّةَ هِيَ التَّأْوَى ﴾^(٢) .

وقوله : ﴿ نَحِبْ دَعْوَتِكَ وَنَتَّبِعِ الرَّسْلَ ﴾^(٣) ، أي رسلك .
وقوله : ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾^(٤) ، أصل الكلام « أجره وصبره » ، ولما كان « المحسنون » جنسا ، و « من يتق ويصبر » واحدا تحته ، أغنى عومه من عود الضمير إليه .

وقول الكوفيين : الألف واللام عوض من الضمير .
قال ابن مالك : وعليه يحمل قوله : ﴿ جَنَّاتٍ عَدْنٍ مُمْتَحَةٌ لَهُمْ الْأَبْوَابُ ﴾^(٥) وزعم الزمخشري^(٦) أن الأبواب بدل من المستكن في « ممتحة » .
وهذا نكلف ، فوجب أن تكون « الأبواب » مرتفعة بمفتحة للذكور ، أو بمثله مقدرًا .
وقد صرح أن مفتحة صالح للعمل في الأبواب ، فلا حاجة إلى إبدال أيضا .

(٢) سورة النازعات ٣٧-٤١

(٤) سورة يوسف ٩٠

(١) سورة الإسراء ٣٦

(٣) سورة إبراهيم ٤٤

(٥) سورة ص ٥٠

(٦) الكشاف ٤ : ٧٧ ، وعبارته : « والأبواب بدل من الضمير ، تقديره : مفتحة هي الأبواب »

ومنها الاسم الظاهر ، بأن يكون اللقاع يقتضى الإضمار فيمدل عنه إلى الظاهر ، وقد سبق الكلام عليه في أبواب التأكيد .

العاشر : الأصل في الضمير عوده إلى أقرب مذكور ، ولنا أصل آخر ، وهو أنه إذا جاء مضاف ومضاف إليه ، وذكر بعدها ضمير عاد إلى المضاف ؛ لأنه الحديث عنه دون المضاف إليه ، نحو لقيت غلام زيد فأكرمه ؛ فالضمير للغلام . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَمُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا ﴾ ^(١) .

وعند الفاضل راعي ابن حزم واللاوردى الأصل الأول ، قالا : إن الضمير في قوله : ﴿ أُولَئِكَ خَيْرٌ بِرَبِّهِمْ ﴾ ^(٢) ، يعود على الخنزير دون لحمه ، لقربه . وقواه بعض المتأخرين ، لأن الضمير للمضاف دون المضاف إليه ليس بأصل مطرد ، فقد يعود إلى المضاف إليه ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَشْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِبْرَاهِيمَ تَعْبُدُونَ ﴾ ^(٣) . وكذا الصفة ، فإنها كما في قوله تعالى : ﴿ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ ﴾ ^(٤) .

والجمهور أن يقولوا : وكذا عوده للأقرب ليس بمطرد ، فقد يخرج من الأصل لدليل ، وإذا تمارض الأضلاع ناسقا ، ونظير في الترجيح من خارج . بل قد يقال : عوده إلى ما فيه العمل بهما أولى كما يقوله اللوردى : إن الضمير يعود إلى الخنزير ، لأن اللحم موجود فيه .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ ^(٥) ، فأخبر به خاضعين عن المضاف إليه ، ولو أخبر عن المضاف لقال : « خاضعة » .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَأَطْلَعَ إِلَى آلِهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأُظَنُّ كَاذِبًا ﴾ ^(٦) ، فقد عاد

(٢) سورة الأنعام ١٤٥

(٤) سورة يوسف ٤٣

(٦) سورة الأحقاف ٣٥

(١) سورة إبراهيم ٣٤

(٣) سورة النحل ١١٤

(٥) التازعات ٤٦

الضمير في قول الحقيقين للمضاف إليه وهو موسى ، والظن بفرعون ، وكأنه لما رأى نفسه قد غلط في الإقرار بالإلهية من قوله : ﴿إِلَّاهُ مُوسَى﴾ استدرك ذلك بقوله هذا .

الحادى عشر : إذا عطف بـ «أو» وجب إفراد الضمير ، نحو إن جاء زيد أو عمرو فأكرمه ؛ لأن «أو» لأحد الشئتين ، فأما قوله تعالى : ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَآفَاقُهُ أُولَىٰ بِهِمَا﴾^(١) قيل : إن «أو» بمعنى الواو . وقيل : بل للمعنى أن «يكن الغنيان» ، فساد الضمير على للمعنى .

وقيل : للتنويع لا للعطف ، وعكس هذا إذا عطف بالواو وجب ثنية الضمير .
فأما قوله تعالى : ﴿وَأَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُرْجَوْنَ﴾^(٢) ، فقد سبق الكلام عليه .

نَايِرَة

قوله : ﴿إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا﴾^(٣) ، أى «وضعى يومها» ؛ فدلّ بالجزء على الكل .

قال الشيخ عز الدين : وإنما أضاف الضحى إلى نهار المشية ؛ لأنه لو أطلقها من غير إضافة لم يحسن الترديد ؛ «أو» لأن عشيّة كلّ نهار من الظهر إلى الغروب ، وهو نصف النهار ، وضحاها مقدار ربعه مثلاً ، وهو مقدار نصف المشية فلما أضافه إلى نهارها ، علم تقاربهما ، حسن الترديد . لإفادته الترديد بين اللَّبث الطويل والتقصير ، ولو أطلقه لجاز أن يتوهم عشيّة نهار قصير ، وضعى يوم طويل ، فتساوى ذلك الضحى بالمشية فلا يحسن الترديد بينهما .

(٢) سورة التوبة ٦٢

(١) سورة النساء ١٣٥

(٣) سورة النازعات ٤٦

فإن قيل : كيف يجمع بين قوله : ﴿لَمْ يَلْبِتُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ﴾^(١) ، وهو الجزء اليسير من الزمان ، وبين الضحى والعشية ؟ وكيف حسن التردد ؟
 فالجواب ، أن هذا الحساب يختلف باختلاف الناس ، فمنهم من يستقده طويلاً ، ومنهم من يحسبه قصيراً ، قال تعالى : ﴿يَتَخَفَتُونَ بَيْنَهُمْ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا﴾^(٢) ، ثم قال : ﴿إِذْ يَقُولُ مُثَلِّمُ طَرِيقَةٍ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا﴾^(٣) .
 وقد يكون بحسب شدة الأمر وخفته ، و «لبثتم» يحتمل أن يكون في الدنيا ، ويحتمل أن يكون في البرزخ ، والأول أظهر .

فائدة

وقد يتجاوز بحذف الضمير لظلم به ، كقوله : ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾^(٤) ، أي بئس ، وهو كثير .
 ومنه قوله : ﴿وَالَّذِينَ يَتُوقُونَ مِنْكُمْ﴾^(٥) إلى قوله : ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ إذا جملناه الخبر ، فالأصل «يتربصن أزواجهن» فوضع الضمير موضع الأزواج لتقدم ذكرهن ، فأغنى عن الضمير .

فائدة

الضمير لا يكون إلا بعد الظاهر لفظاً أو مرتبة ، أو لفظاً ومرتبة ، ولا يكون قبل الظاهر لفظاً ومرتبة ، إلا في أبواب ضمير الشأن والقصة ، كما سبق ، وباب نم وبئس ، كقوله تعالى : ﴿فَنِمْنَاهُمْ﴾^(٦) و «سَاءَ مَثَلًا»^(٧) ، والضمير في «رُبَّةٌ رجالاً» . وباب الإعمال ، إذا أعملت

(٢) سورة طه ١٠٣

(٤) سورة الفرقان ٤١

(٦) سورة البقرة ٢٧١

(١) سورة الأحقاف ٣٥

(٣) سورة طه ١٠٤

(٥) سورة البقرة ٢٣٤

(٧) سورة الأعراف ١٧٧

الثاني والأول يطلب عمدة ، فذهب سيبويه أنك تضمير في الأول ، فتقول : ضربوني وضربت الزيد بن .

فائدة

الضمير لا يعود إلا على مشاهد محسوس ، فأما قوله تعالى : ﴿ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾^(١) ، فضمير « له » عائد على الأمر ، وهو إذ ذاك غير موجود ، فتأويله أنه لما كانت سابقا في علم الله كونه ، كان بمنزلة المشاهد الموجود ، فصحح عود الضمير إليه .

وقيل : بل يرجع للقضاء ؛ لدلالة « قضى » عليه ، واللام للتعليل بمعنى « من أجل » ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾^(٢) أى من أجل حبه .

قاعدة

فيما يتعلق بالسؤال والجواب

الأصل في الجواب أن يكون مطابقا للسؤال ، إذا كان السؤال متوجها ، وقد يُمدل في الجواب عما يقتضيه السؤال ، تنبيها على أنه كان من حق السؤال أن يكون كذلك ، ويُسميه السكاكي الأسلوب الحكيم .

وقد يحىء الجواب أعم من السؤال للعاجة إليه في السؤال وأغفله المتكلم .
وقد يحىء أقص لضرورة الحال .

مثال ما عدل عنه قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ ﴾^(١) فعدل عن الجواب لما قالوا : ما بال الملل يبدو رقيقاً مثل الخيط ، ثم يزايد قليلاً قليلاً حتى يمتلئ ويستوى ، ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدأ ؟ فأجيبوا بما أجيبوا به ؛ لينتهوا على أن الأهم ما تركوا السؤال عنه .

وكقوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفِقُهُ مِنْ خَيْرٍ قَلِيلًا لِلَّذِينَ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالسَّائِلِينَ وَالْأَبْنَاءِ السَّيْلِ ﴾^(٢) سألوا عما ينفقون ، فأجيبوا ببيان للصرف ؛ تنزيلاً لسؤالهم منزلة سؤال غيره ، لينبه على ما ذكرنا ، ولأنه قد تضمن قوله : ﴿ قُلْ مَا أَنْفِقُهُ مِنْ خَيْرٍ ﴾^(٣) بيان ما ينفقونه وهو خير ، ثم زيدوا على الجواب بيان للصرف .

ونظيره : ﴿ وَمَا تَلَكَ بِبَيْمِينِكَ يَا مُوسَى ﴾^(٤) ، فيكون طابق وزاد . ثم روى عن ابن عباس أنه قال : جاء عمرو بن الجوح - وهو شيخ كبير له مال عظيم - فقال : ماذا أنفق من أموالنا ؟ وأين نضعها ؟ فنزلت ، فلي هذا ليست الآية بما نحن فيه ، لأن السائل لم يتعلق بغير ما يطلب ، بل أجيب ببعض ما سأل عنه .

وقال ابن التثيرة : السؤال الأول كان سؤالاً عن النفقة إلى من تصرف ، ودل عليه الجواب ، والجواب يخرج على وفق السؤال ؛ وأما هذا السؤال الثاني فن قدر الإنفاق ، ودل عليه الجواب أيضاً .

ومن ذلك أجوبة موسى عليه السلام لفرعون حيث قال فرعون : ﴿ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ . قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ﴾^(٥) ، لأن « ما » سؤال عن الماهية أو عن الجنس ، ولما كان هذا السؤال خطأ ؛ لأن للسؤال عنه ليس ترى ماهيته فتبين ، ولا جنس له

(٢) سورة البقرة ٢١٥

(٤) سورة الشعراء ٢٣ ، ٢٤

(١) سورة البقرة ١٨٩

(٣) سورة طه ١٧

فهذا كرم ، عدل الكليم عن مقصود السائل إلى الجواب بما يعرف الصواب عند كيفية الخطأ ؛ ولا يستحق الجريان منه ، فأجابه بالوصف للثب ، عن الظن لاؤدى لمرفته ، لكنه لما لم يطابق السؤال عنه فرعون لجهله ، واعتقد الجواب خطأ ﴿ قَالَ لَنْ حَوَّلَهُ إِلَّا تَسْتَمِعُونَ ﴾^(١) ، فأجابه الكليم بجواب يعم الجميع ، ويتضمن الإبطال لعين ما يعتقدونه من ربوبية فرعون لم يقوله : ﴿ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ ﴾^(٢) ، فأجابه بالأغلظ وهو ذكر الربوبية لكل ما هو من عالمهم نصاً . ولما لم يرم موسى عليه السلام قطنوا غلظ عليهم في الثالثة ، بقوله : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ تَمَقُّونَ ﴾^(٣) فكانه شك في حصول عقلمهم .

فإن قيل : قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ ﴾^(٤) ولم يقل : « عن قتال في الشهر الحرام » ، لأنهم لم يسألوا إلا من أجل القتال فيه ، فكان الاهتمام بالسؤال عن هذا الشهر : هل قيل : لم يقع السؤال إلا بعد القتال ؛ فكان الاهتمام بالسؤال عن هذا الشهر : هل أبيع فيه القتال ؟ وأعاده بلفظ الظاهر ، ولم يقل : « هو كبير » ليتم حكم قتال وقع في الشهر الحرام .

وقد يُعدّل عن الجواب إذا كان السائل قصده التعمت ، كقوله تعالى : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي ﴾^(٥) فذكر صاحب الإيضاح^(٦) في خلق الإنسان : إن اليهود إنما سألوا تعجيزاً وتقليظاً ، إذا كان الروح يقال بالاشتراك على روح الإنسان وجبريل وملاك آخر ، يقال له الروح ، وصنّف من الملائكة والقرآن وعيسى ، فقصده اليهود أن يسألوه ، فبأى يسمى أجابهم قالوا ليس هو ، فجاءهم الجواب مجملاً فكان هذا الإجمال كيناً يرسل به كيدهم .

(٢) سورة البقرة ٢١٧

(٤) م و الإنصاح .

(١) سورة الشعراء ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٨ ،

(٣) سورة الإسراء ٨٠

وقيل : إنما سألوا عن الروح : هل هي محدثة مخلوقة أم ليست كذلك ؟ فأجابهم ، بأنها من أمر الله ؛ وهو جواب صحيح ، لأنه لا فرق بين أن يقول في الجواب ذلك ، أو يقول : « من أمر ربى » ، لأنه إنما أراد أنها من فعله وحلقه .

وقيل : إنهم سألوه عن الروح الذى هو فى القرآن ، فقد سعى الله القرآن روحا فى مواضع من الكتاب ، وحينئذ فوقع الجواب موقعه ؛ لأنه قال لم الروح : الذى هو القرآن من أمر ربى ، وما أنزله الله على نبيه ، يجعله دلالة وعلمًا على صدقه ، وليس [من]^(١) فعل الخلقين ، وإنما يدخل فى إمكانهم .

وحكاية الشريف المرتضى فى « الفر »^(٢) عن الحسن البصرى ، قال : ويقويه قوله بعد هذه الآية : ﴿ وَلَئِنْ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِ عَلَيْنَا وَكِيلًا ﴾^(٣) ، فكانه قال تعالى : إن القرآن من أمر ربى^(٤) ولو شاء لرفع .

ومثال الزيادة فى الجواب ، قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَلَكَ يَمِينُكَ يَا مُوسَى قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى ﴾^(٥) فإنه عليه السلام ، فهم أن السؤال يعقبه أمر عظيم يُحدثه الله فى العصا ، فينبى أن ينبى لهفتها ، حتى يظهر له التفاوت بين الحالين .

وكذا قوله : ﴿ مَا تَعْبُدُونَ : قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَنْظِلُ لَهَا مَا كَرِهْنَ ﴾^(٦) وحسنه إظهار الاحتياج بعبادتها والاستمرار على مواظبتها ، ليزداد غيظ السائل .
وقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ ﴾^(٧) بعد قوله : ﴿ قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا . . . ﴾^(٨) الآية ، ولولا قصد بسط الكلام ليشاكل ما تقدم ، لقال « ينجيكم الله » .

(١) أمالى المرتضى ١ : ١٧

(١) تسكئة من أمالى المرتضى

(٣) سورة الإسراء ٨٦

(٤) فى أمالى المرتضى عن بعض النسخ : « من أمر ربى وفعل » .

(٦) سورة الشعراء ٧٠ ، ٧١

(٥) سورة طه ١٧ ، ١٨

(٨) سورة الأنعام ٦٣

(٧) سورة الأنعام ٦٤

ومثال النقصان منه قوله تعالى ذكره عن مشركي مكة: ﴿وَإِذَا تَنَزَّلُوا عَلَيْهِمْ أَبَازَنَّا يُبَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا أَأَنْتَ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي ۚ﴾ (١)، أي أنت بقرآن ليس فيه سب آلهتنا، أو بدله بأن يجعل مكان آية عذاب آية رحمة، وليس فيه ذكر آلهتنا، فأمره الله أن يحبسهم على التبديل، وطوى الجواب عن الاختراع، قال الزمخشري: لأن التبديل في إمكان البشر، بخلاف الاختراع، فإنه ليس في المقدور، فطوى ذكره للتنبيه على أنه سؤال محال. وذكر غيره أن التبديل قريب من الاختراع، فلماذا اقتصر على جواب واحد لما. وخطرت لي أنه لما كان التبديل أسهل من الاختراع، وقد نفى إمكان التبديل، كان الاختراع غير مقدور عليه من طريق أولى.

مأيدة

قيل: أصل الجواب أن يعاد فيه نفس سؤال السائل، ليكون وفق السائل، قال الله تعالى: ﴿أَإِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ قَالَ أَنَا يُوسُفُ﴾ (٢)، و«أنا» في جوابه عليه السلام هو «أنت» في سؤالهم.

قال: ﴿أَفَرَزْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَفَرَزْنَا﴾ (٣)، فهذا أصله، ثم إنهم أتوا عوض ذلك مخوف الجواب اختصاراً؛ وتركوا للتكرار.

وقد يحذف السؤال ثقةً بفهم السامع بتقديره، كقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ مِنْ

(٢) سورة يوسف ٩٠

(١) سورة يوسف ١٥

(٣) سورة آل عمران ٨١

شُرْكَائِكُمْ مَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ قُلِ اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ^(١) ، فإنه لا يستقيم أن يكون السؤال والجواب من واحد ، فتمين أن يكون ﴿ قُلِ اللَّهُ ^(٢) ﴾ جواب سؤال ، كأنهم سألوا لما سمعوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو ﴿ مَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ^(٣) ﴾ ، فأجابهم الله عز وجل : ﴿ قُلِ اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ^(٤) ﴾ ، فترك ذكر السؤال .

ونظيره قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ مِنْ شُرْكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْخَلْقِ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ ^(٥) ﴾ .

قاعدة

الأصل : في الجواب أن يكون مشاكلاً للسؤال ، فإن كان جملة اسمية فبينى أن يكون الجواب كذلك ، ويحىء ذلك في الجواب للقدّر أيضاً ؛ إلا أن ابن مالك قال في قولك : « من قرأ ؟ » فتقول : زيد ، فإنه من باب حذف الفعل ، على جعل الجواب جملة فعلية . قال : وإنما قدرته كذلك ، لا مبتدأ ، مع احتمال ، جريا على عادتهم في الأجوبة إذا قصدوا تمامها ، قال تعالى : ﴿ مَنْ يُضَيِّعْ الْمَالَّامَ وَهِيَ رَيْمٌ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا ^(٦) ﴾ . ومثله : ﴿ لَيَقُولُنَّ خَلَقْنَاهُنَّ الزَّيْرُ الْمَلِيمُ ^(٧) ﴾ ، ﴿ قُلْ أَحِلَّ لَكُمْ الْعَلَقِيَّاتُ ^(٨) ﴾ ، فلما أتى بالجملة الفعلية ، مع فوات مشاكلة السؤال ، عُلِمَ أن تقدير الفعل أو لا أولى . انتهى .

ومما رُجِحَ به أيضاً تقدير الفعل أنه حيث صرّح بالجزء الأخير ، صرّح بالفعل ،

(٢) سورة يونس ٣٥

(٤) سورة الزخرف ٩

(١) سورة يونس ٣٤

(٣) سورة يس ٧٨ ، ٧٩

(٥) سورة المائدة ٤

والتشاكل ليس واجباً؛ بل اللائق كوزيد فاعلاً، أى قرأ زيد أو خيراً، أى القارى زيد، لا مبتدأ، لأنه مجهول .

بقى أن يقال فى الأولى : التصريح بالفعل أو حذفه ؟ وهل يختلف المعنى فى ذلك ؟
والجواب : قال ابن عيش بالتصريح بالفعل أجود .

وليس كما زعم بل الأكثر الحذف ، وأما قوله تعالى : ﴿ أَجِلْ لَكُمْ أَلطِّيبَاتُ ﴾^(١) ﴿ لَيَقُولُنَّ خَلَقْنَهُنَّ الْغَزِيرُ السَّلِيمُ ﴾ ، ﴿ قُلْ يُخْبِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا ﴾ ، فكان الشيخ شهاب الدين بن الرحل رحمه الله يجمعه من باب ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ النَّاسِ وَالْحَجِّ ﴾^(٢) ، من أنهم أجيبوا بنير ما سألوا لنكتة .

وفيه نظر . وأما المعنى فلا شك أنه يختلف ، فإنه إذا قيل : من جاء ؟ قلت : جاء زيد ، احتمل أن يكون جواباً وأن يكون كلاماً مبتدأ . ولو قلت : « زيد » ، كان نصاً فى أنه جواب ، وفى المصوم الذى دلت عليه « من » ، وكأنك قلت : الذى جاء زيد ، فيفيد الحصر . وهاتان الفائدتان ، إنما حصلتا من الحذف .

ومنه قوله تعالى : ﴿ لِمَنِ السُّلْطَانُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ ﴾^(٣) ؛ إذ التقدير : للملك لله الواحد ، لحذف للمبتدأ من الجواب ، إذ للمنى : لا ملك إلا الله .

ومن الحذف قوله تعالى : ﴿ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا ﴾^(٤) ، ﴿ لِمَنِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾^(٥) ، ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾^(٦) .
ومن الإنبات قوله تعالى : ﴿ قُلْ يُخْبِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾^(٧) .

(٢) سورة البقرة ١٨٩

(٤) سورة المؤمن ٨٤

(٦) سورة سبأ ٣٤

(١) سورة المائدة ٤

(٣) سورة غافر ١٦

(٥) سورة الأنعام ١٢

(٧) سورة يس ٧٩

ولعله للتخصيص على الإحياء الذى أنكروه : ﴿ قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ ﴾^(١) ،
وقوله : ﴿ خَلَقْنَاهُ الْقَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴾^(٢) ، لأن ظاهر أمرهم أنهم كانوا معطلة ودهرية ،
فأريد التخصيص على اعترافهم بأنها مخلوقة .
وقوله : ﴿ نَبَأَنِي الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ ﴾^(٣) ، لأنها استغربت حصول النبأ الذى أسرته .

وقال ابن الزمكاني في « البرهان » : أطلق النحويون القول بأن « زيدا » فاعل ،
إذا قلت : « زيد » في جواب « مَنْ قام ؟ » على تقدير قام زيد ، والذي يوجه جماعهم
البيان ، أنه مبتدأ لوجهين :

أولها : أنه مطابق للجملة التي هي جواب الجملة المسئول بها في الاسمية ، كواقع التطابق ،
في قوله تعالى : ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَبَرًا ﴾^(٤) في الجملة
الفعلية ، وإنما لم يقع التطابق في قوله تعالى : ﴿ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ
الْأَوَّلِينَ ﴾^(٥) ، لأنهم لو طبقوا لكانوا مقررين بالإزال ، وهم من الإذعان به
على تفاوت .

الثاني : أن اللمس لم يقع عند السائل إلا فيمن فعل الفعل ، فوجب أن يقدم الفاعل
في المعنى ، لأنه متعلق بفرض السائل ، وأما الفعلُ فمعلوم عنده ، ولا حاجة إلى السؤال عنه ،
فجرى أن يقع في الأخرى التي هي محل التكررات والفضلات .

وكذلك : أزيد قام أم عمرو ؟ فالوجه في جوابه أن تقول : زيد قام ، أو عمرو قام .
وقد أشكل على هذه القاعدة قوله تعالى حكاية عن إبراهيم عليه السلام في جواب :

(٢) سورة الرخرف ٩

(٤) سورة النحل ٣٠

(١) سورة المؤمنون ٨٦

(٣) سورة النحل ٣

(٥) سورة النحل ٢٤

﴿أَنْتَ قَعَلْتَ هَذَا بِإِلَهِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ. قَالَ بَلْ قَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾^(١)؛ فَإِنَّ السُّؤَالَ وَقَعَ عَنِ الْفَاعِلِ؛ لَا عَنِ الْفِعْلِ، وَمَعَ ذَلِكَ صَدَّرَ الْجَوَابَ بِالْفِعْلِ، مَعَ أَنَّهُمْ لَمْ يَسْتَفْهِمُوا عَنْ كَسْرِ الْأَصْنَافِ، بَلْ كَانَ عَنِ الشَّخْصِ الْكَاسِرِ لَهَا.

وَالْجَوَابُ أَنَّ مَا بَعْدَ «بَلْ» لَيْسَ بِجَوَابٍ لِلْمِزَّةِ، فَإِنَّ «بَلْ» لَا يَصْلَحُ أَنْ يَصْدُرَ بِهَا الْكَلَامُ، وَلِأَنَّ جَوَابَ الْمِزَّةِ بِنَمٍّ أَوْ بِلَى. فَالْوَجْهُ أَنْ يُجْعَلَ لِإِخْبَارِهَا مَسْتَأْنَفًا، وَالْجَوَابُ الْحَقِيقِيُّ مُقَدَّرٌ، دَلٌّ عَلَيْهِ سِيَاقُ الْكَلَامِ، وَلَوْ صَرَّحَ بِهِ لَقَالَ: «مَا فَعَلْتَهُ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ»، وَإِنَّمَا اخْتَرْنَا تَقْدِيرَ الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ عَلَى الْجُمْلَةِ الْمَعْطُوفَةِ عَلَيْهَا فِي ذَلِكَ.

فَإِنْ قُلْتَ: يَلْزَمُ عَلَى مَا ذَكَرْتُ أَنْ يَكُونَ الْخَلْفُ وَاقِعًا فِي الْجُمْلَتَيْنِ: الْمَعْطُوفِ عَلَيْهَا. الْقُدْرَةُ، وَالْمَعْطُوفَةُ الْمَقْضُوفُ بِهَا بَعْدَ «بَلْ».

قُلْتُ: وَإِنَّهُ لَازِمٌ، عَلَى أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: مَا أَنَا فَعَلْتَهُ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا، مَعَ زِيَادَتِهِ بِالْخَلْفِ حَمَا أَفَادَتِهِ الْجُمْلَةُ الْأُولَى مِنَ التَّمْرِیْضِ، إِذْ مَنْطُوقُهَا نَفَى الْفِعْلِ عَنِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَمَقْهُومُهَا إِثْبَاتُ حَصُولِ التَّكْسِيرِ مِنْ غَيْرِهِ.

فَإِنْ قُلْتَ: وَلَا بَدَّ مِنْ ذِكْرِ مَا يَكُونُ مَخْلَصًا عَنِ الْخَلْفِ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

فَاجْزِئُوا مِنْ وَجْهِ:

أَحَدُهَا: أَنَّ فِي التَّمْرِیْضِ مَخْلَصًا عَنِ الْكَذْبِ، وَلَمْ يَكُنْ قَصْدُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَنْسَبَ الْفِعْلَ الْمَصْدَرُ مِنْهُ إِلَى الصَّنَمِ حَقِيقَةً، بَلْ قَصْدُهُ إِثْبَاتُ الْفِعْلِ لِنَفْسِهِ عَلَى طَرِيقِ التَّمْرِیْضِ، لِيَحْصَلَ غَرَضُهُ مِنَ التَّبَكُّيْتِ، وَهُوَ فِي ذَلِكَ مَثْبُتٌ مُعْتَرِفٌ لِنَفْسِهِ بِالْفِعْلِ؛ وَلَيْسَ هَذَا مِنَ الْكَذْبِ فِي شَيْءٍ.

وَالثَّانِي: إِنَّهُ غَضِبَ مِنْ تِلْكَ الْأَصْنَافِ، غَيْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى؛ وَلَمَّا كَانُوا لَا كَبِيرَ هَا أَشَدَّ تَعْظِيمًا، كَانَ مِنْهُ أَشَدَّ غَضَبًا، فَحَمَلَهُ ذَلِكَ عَلَى تَكْسِيرِهَا، وَذَلِكَ كُلُّهُ حَامِلٌ لِلْقَوْمِ عَلَى الْأَنْفَةِ

أن يبدوه ، فضلا عن أن يخصّوه بزيادة التعظيم ، ومُنْبَهٌ لِمَ على أن المتكسرة ممكن فيها الضعف والعجز ، منادى عليها بالثناء ، منساخته عن رِيقَةِ الدفع ، فضلا عن إيصال الضرر والنفع . وما هذا سبيله حقيق أن ينظر إليه بعين التحقير لا التوقير ، والفعل يُنسب إلى الحامل عليه ، كما ينسب إلى الفاعل والمفعول والمصدر والزمان والمكان والسبب ؛ إذ لفعل بهذه الأمور تملّقات وملابسات ، يصحّ الإسناد إليها على وجه الاستعارة .

الثالث : أنه لما رأى عليه السلام منهم بادرة تعظيم الأكبر ، لكونه أكمل من باقى الأصنام ، وعلم أن ما هذا شأنه ، يُصان أن يشترك معه مَنْ دونه في التبجيل والتكبير ، حمله ذلك على تكسيها ، منبهاً لِمَ على أن الله أغير ، وعلى تحقيق الأكبر أقدر . وحرى أن يخصّ بالعبادة ؛ فلما كان الكبير هو الحامل على تكسير الصغير ، صَحَّتِ النسبة إليه ، على ما سلف . ولما تبين لِمَ الحق رجّعوا إلى أنفسهم ، قالوا : إنكم أنتم الظالمون ، إذ وضعتم العبادة بنير موضعها .

وذكر الشيخ عبد القاهر أن السؤال إذا كان مفقوذا به ، فلا كثر ترك الفعل في الجواب والاختصار على الاسم وحده . وإن كان مضمرًا ، فوجب التصريح بالفعل لضف الدلالة عليه ، فعين أن يلفظ به .

وهو مشكل بقوله تعالى : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ . رِجَالٌ ﴾ (١) .
 فيمن قرأها بفتح الباء ، كأنه قيل : مَنْ يسبحه ؟ قليل : يسبحه رجال ، ونظيره ضُرب زيد وعمر ، على بناء « ضرب » للمفعول ، نم الأولى ذكر الفعل لما ذكر ، وعليه يخرّج كل ما ورد في القرآن من لفظ « قال » مفصّلا ، غير منطوق به ، نحو : ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفَ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ . إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا . قَالَ

سَلَامٌ...»^(١)، كأنه قيل : فما قال لهم ؟ ﴿ قَالَ أَلَا تَتَكُونُونَ ﴾^(٢) ولذلك قالوا : « لا نخف » .

وعلى هذه السياقة تخرج قصة موسى عليه السلام في قوله : ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْمَلَائِكِينَ . قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾^(٣) إلى قوله : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ مِنَ الْعَادِّينَ ﴾^(٤) .

وعلى هذا كل كلام جاء فيه لفظة « قال » هذا الجيء ، غير أنه يكون في بعض للواضع أوضح ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَى قَوْمٍ ﴾^(٥) ، فإنه لا يخفى أنه جواب لقوله : ﴿ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ ﴾^(٦) .

ومثله : ﴿ وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ ﴾^(٧) إلى قوله : ﴿ اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا ﴾^(٨) .

مَسْأَلَةٌ

[في أن أقل الأمم سؤالاً أمة محمد عليه السلام]

قيل عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : ما كان قوم أقل سؤالاً من أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، سألوه عن أربعة عشر حرفاً ، فأجيبوا . قال الإمام : ثمانية منها في البقرة : ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي ﴾^(٩) . ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ

(٢) سورة الناريات ٢٧

(٤) سورة الناريات ٣٢

(٦) سورة يس ١٣ - ٢١

(١) سورة الناريات ٢٤ ، ٢٥

(٣) سورة الشعراء ٢٣ - ٣١

(٥) سورة الناريات ٣١

(٧) سورة البقرة ١٨٦

الْأَهْلِيَّةِ^(١)، والباقي ستة^(٢) فيها، والتاسعة: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أَحْلَلَ لَهُمْ﴾^(٣) في المائة. والعاشر: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾^(٤).

الحادى عشر فى بنى اسرائيل: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ﴾^(٥).

الثانى عشر فى الكهف: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ ذِي الْقُرْنَيْنِ﴾^(٦).

الثالث عشر فى طه: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ﴾^(٧).

الرابع عشر فى التازعات: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ﴾^(٨).

ولهذه المسألة ترتيب: اثنان منها فى شرح البدأ، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي﴾^(٩) فإنه سؤال عن الذات، وقوله: ﴿عَنِ الْأَهْلِيَّةِ﴾^(١٠)، سؤال عن الصفة.

واثنان فى الآخر فى شرح المعاد، وقوله: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ﴾^(١١)، وقوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾^(١٢).

ونظير هذا أنه ورد فى القرآن سورتان، أولهما: ﴿بَيِّنَاتٍ لِّلنَّاسِ﴾^(١٣)، فى النصف

(١) سورة البقرة ١٨٩

(٢) مى آية ٢١٥: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَغْنَىٰ عَنْكُمْ مِثْرًا وَمِثْرَانِ...﴾
 وآية ٢١٧: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ...﴾
 وآية ٢١٩: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْغَنَمِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا لَكُمْ كَبِيرٌ...﴾، وفيها أيضا: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْغَفْوُ...﴾.

وآية ٢٢٠: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ...﴾.

وآية ٢٢٢: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىٰ...﴾.

(٤) سورة الأنفال ١

(٦) سورة الكهف ٨٣

(٨) سورة التازعات ٤٢

(١٠) سورة الأعراف ١٨٧

(٣) سورة المائدة ٤

(٥) سورة الإسراء ٨٥

(٧) سورة طه ١٠٥

(٩) سورة البقرة ١٨٦

(١١) سورة الحج ١

الأول ، وهو السورة الرابعة ، وهي سورة النساء . والثانية في النصف الثاني ، وهي سورة الحج ، ثم ﴿ بَيَّأُهَا النَّاسُ ﴾ الذى فى الأول ، يشتمل على شرح البدأ ، والذى فى الثانى يشتمل على شرح حال .

فإن قيل : كيف جاء ﴿ يسألونك ﴾ ثلاث مرات بغير واو : ﴿ يسألونك عَنِ الْأَهْلِ ﴾ ^(١) ﴿ يسألونك عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ ﴾ ^(٢) ، ﴿ يسألونك عَنِ الظَّمْرِ وَالتَّبَسُّرِ ﴾ ^(٣) ثم جاء ثلاث مرات بالواو : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ﴾ ^(٤) ، ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى ﴾ ^(٥) ، ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ ﴾ ^(٦) ؟

قلنا : لأن سؤالهم عن الحوادث ؛ الأول وقع متفرقا عن الحوادث ، والآخر وقع فى وقت واحد ، فجاء بحرف الجمع دلالة على ذلك .

فإن قيل : كيف جاء : ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ ﴾ ^(٧) ، وعادة السؤال يحىء جوابه فى القرآن بـ « قُلْ » نحو : ﴿ يسألونك عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَأَتْلُجٌ ﴾ ^(٨) ونظائره ؟

قيل : حذفت للإشارة إلى أن المبدأ فى حالة الدعاء مُسْتَعْنٍ عن الوساطة ، وهو دليل على أنه أشرف المقامات ، فإن الله سبحانه لم يجعل بينه وبين الساعى واسطة ، وفى غير حالة الدعاء تجبى الوساطة .

(٢) سورة البقرة ٢١٧

(٤) سورة البقرة ٢٢٠

(٦) سورة البقرة ١٨٦

(١) سورة البقرة ١٨٩

(٣) سورة البقرة ٢١٩

(٥) سورة البقرة ٢٢٢

(٧) سورة البقرة ١٨٩

الخطاب بالشئ من اعتقاد الخاطب دون ما في نفس الأمر

- كقوله سبحانه وتعالى : ﴿ أَيْنَ شُرَكَائِكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ ^(١) ، وقعت إضافة الشريك إلى الله سبحانه على ما كانوا يقولون ؛ لأن القديم سبحانه أثبتته .
- وقوله : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا ﴾ ^(٢) .
- وقوله : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾ ^(٣) .
- وقوله : ﴿ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ ﴾ ^(٤) ، أى بزعمك واعتقادك .
- وقوله : ﴿ يٰٓأَيُّهَا الَّذِي نَزَّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ إِنَّكَ لَمَعْبُودٌ ﴾ ^(٥) .
- وقوله : ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ ^(٦) .
- ﴿ فَبَهِىَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدَّ قَسْوَةً ﴾ ^(٧) .
- ﴿ وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ ﴾ ^(٨) ، أى أنكم لو علمتم مساواة قلوبكم ، قلتم إنها كاللحجارة ، أو أنها فوقها فى القسوة ، ولو علمتم سرعة الساعة لعلمتم أنه فى سرعة الوقوع كلمح البصر أو هو أقرب عندهم .
- وأرسلناه إلى قوم هم من الكثرة بحيث لو رأيتهم لشكتم ، وقلتم : مائة ألف أو يزيدون عليها .

(٢) سورة البقرة ١٦٥

(٤) سورة هود ٨٧

(٦) سورة الصافات ١٤٧

(٨) سورة النحل ٧٧

(١) سورة الأنعام ٢٢

(٣) سورة الدخان ٤٩

(٥) سورة الحجر ٦

(٧) سورة البقرة ٧٤

وجعل منه بعضهم قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي قَوْلِي كَذَّبُونَ﴾^(١)، ونحوه، مما كان عند المتكلم، لأنه لا يكون خلافه، فإنه كان على طمع ألا يكون منهم تكذيب.

وقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾^(٢)، أى بالنسبة إلى ما يتأده الخلقون في أن الإعادة عندهم أهون من البداءة، لأنه أهون بالنسبة إليه سبحانه، فيكون البعث أهون عليه عندهم من الإنشاء.

وحكى الإمام الرازي في مناقب الشافعي^(٣) قال: معنى الآية «في المبرة عندهم»؛ لأنه لما قال للمدم: «كن» فخرج تاما كاملا بينيه وأذنيه وسمعه وبصره ومفاصله، فهذا في المبرة أشد من أن يقول لشيء قد كان: «عد إلى ما كنت عليه»، فالمراد من الآية: وهو أهون عليه بحسب غيرتك؛ لا أن شيئا يكون على الله أهون من شيء آخر.

وقيل: الضمير في ﴿عليه﴾ يعود للخلق، لأنه يصاح بهم صيحة فيقومون، وهو أهون من أن يكونوا نطقا ثم علقا ثم مضعا، إلى أن يصيروا رجلا ونساء.

وقوله: ﴿يَسْأَلُهُمُ السَّاعِرُ﴾^(٤)، أى يأبى العالم السكامل؛ وإنما قالوا هذه تمظيلا وتوقيرا منهم له؛ لأن السحر عندهم كان عظيما وصنعة ممدوحة.

وقيل: معناه يأبى الذى غلبنا بسحره، كقول العرب: خاصمته نخسمته، أى غلبته بالخصومة، ويحتمل أنهم أرادوا تسيب موسى عليه السلام بالسحر، ولم يفاضلهم في مخاطبتهم به، رجاء أن يؤمنوا.

وقوله تعالى: ﴿قَاتِلْهُمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾^(٥)، جىء به «إن» التى للشك وهو واجب، دون «إذ» التى للوجوب، سوفا للكلام على حسب حسابهم أن

(٢) سورة الروم ٢٧

(١) سورة الشعراء ١١٧

(٣) كتاب مناقب الشافعي للإمام الرازي، ذكره صاحب كشف الظنون ١٨٤٠

(٥) سورة البقرة ٢٤

(٤) سورة الزخرف ٤٩

معارضته فيها لتسليمهم ، كما يقوله الواقف بنقلته على مَنْ يدايه . « إن غلبتك » ، وهو يعلم أنه غالبه تهكمًا به .

وقوله تعالى : ﴿ أَقَمْنَ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ ﴾^(١) ، وللمراد بـ « من لا يخلق » الأصنام ، وكان أصله كما لا يخلق ، لأن « ما » لمن لا يعقل بخلاف « من » ، لكن خاطبهم على معتقدهم ؛ لأنهم سموها آلهة ، وعبدوها فأجروها مجرى أولى العلم ، كتوبه للأصنام : ﴿ أَلَهُمْ أَزْجُلُ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أُنْدٌ . . . ﴾ الآية^(٢) ، أجرى عليهم ضمير أولى العقل . كذا قيل .

وردة عليه أنه إذا كان معتقدهم خطأ وضلالة ، فالحكم يقتضى ألا ينزعوا عنه ويُقلعوا ، لا أن يبقوا عليه ؛ إلا أن يقال : الفرض من الخطاب الإيهام ، ولو خاطبهم على خلاف معتقدهم فقال : « كما لا يخلق » ، لاعتقدوا أن المراد به غير الأصنام من الجاد .

وكذا ما ورد من الخطاب بسى ولمل ؛ فإنها على بابها في الترجى والتوقع ، ولكنه راجع إلى مخاطبين ، قال الخليل وسيبويه في قوله تعالى : ﴿ قَوْلًا لَهُ قَوْلًا لَيْنًا كَلَهُ يُتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾^(٣) : اذهب إلى رجائكما وطمعكما ، لعله يتذكر عندكما ، فأما الله تعالى فهو عالم بما قبله أمره ، وما يؤول إليه ؛ لأنه يعلم الشيء قبل أن يكون . وهذا أحسن من قول القراء : إنها تليبية ، أى يتذكر ، لما فيه من إخراج اللفظ عن موضعه .

ومنه التعجب الواقع في كلام الله ، نحو : ﴿ فَمَا أَصْبَرُكُمْ عَلَى النَّارِ ﴾^(٤) ، أى هم أهل أن يعجب منهم ، ومن طول تمكثهم في النار .

(٢) سورة الأعراف ١٩٥

(٤) سورة البقرة ١٧٥

(١) سورة النحل ١٧

(٣) سورة طه ٤٤

ونحوه : ﴿ قُتِلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ ﴾^(١) و ﴿ أَبْصِرْ بِهِ وَأَنْمِيعْ ﴾^(٢) .
ومنه قوله تعالى في نعيم أهل الجنة وشقاء أهل النار : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ
السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾^(٣) ، مع أنهما لا يزولان ، لكن التقييد بالسما والارض ، جرت
عادة العرب إذا قصدوا الدوام أن يُعَلَّقُوا بهما لجاء الخطاب على ذلك .

تَنْبِيْهِ [في التَّهَكُّم]

يقرب من هذا التهكم ، وهو إخراج الكلام على ضد مقتضى الحال ، كقوله تعالى :
﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْكَرِيمُ ﴾^(٤) .
وجمل مبهم منه قوله تعالى : ﴿ لَهُ مَقَابِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ
مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾^(٥) ، مع العلم بأنه لا يحفظ من أمره الله^(٦) شيء .

(٢) سورة الكهف ٢٧

(٤) سورة الدخان ٤٩

(٦) م : « من أمره » :

(١) سورة عبس ١٧

(٣) سورة هود ٧

(٥) سورة الزم ١١

الادب في الخطاب بإضافة النحر إلى الله

وأن الكل بيده، كقوله تعالى: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾^(١)، ثم قال: ﴿غَيْرِ الْمَنْصُوبِ عَلَيْهِمْ﴾^(٢)، ولم يقل: غير الذين غضبت عليهم.

وقوله: ﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ﴾^(٣)، ولم يقل: «والشر»، وإن كنا جميعا بيده؛ لكن النحر يضاف إلى الله تعالى إرادة محبة ورضا، والشر لا يضاف إليه إلا إلى مفعولاته؛ لأنه لا يضاف إلى صفاته ولا أفعاله، بل كلها كمال لا نقص فيه. وهذا معنى قوله: «والشر ليس إليك»؛ وهو أولى من تفسير مَنْ فسرهُ: لا يُقَرَّبُ به إليك.

وتأمل قوله: ﴿فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ﴾^(٤) فأضافه إلى نفسه، حيث صرفه، ولما ذكر السبعين أضافه إليهم فقال: ﴿لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾^(٥) وإن كان سبحانه هو الذي حبَّب السجين له، وأضاف ما منه الرحمة إليه، وما منه الشدة إليهم.

ومنه قوله تعالى حكاية عن إبراهيم عليه السلام: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾^(٦) ولم يقل: «أمرضني».

وتأمل جواب الخضر عليه السلام عما فعله، حيث قال في إعاقة السفينة: ﴿فَارْزُقْ﴾^(٧) وقال في الغلام: ﴿فَارْزُقْنَا﴾^(٨) وفي إقامة الجدار: ﴿فَارْزُقْ رَبِّكَ﴾^(٩).

(٢) سورة آل عمران ٢٦

(٤) سورة الشعراء ٨٠

(١) سورة الفاتحة ٧

(٣) سورة يوسف ٣٤، ٣٥

(٥) سورة الكهف ٧٩؛ وهو قوله تعالى: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرْزُقْنَا أَنْ أَمِيتَهَا﴾.

(٦) سورة الكهف ٨٠، ٨١، وهو قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَا أَنْ يُرْهِمَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا. فَأَرْزُقْنَا أَنْ يُبَدِّلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِنْهُ﴾.

(٧) سورة الكهف ٨٢، وهو قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا﴾.

قال الشيخ صفى الدين بن أبى للنصور فى كتاب « فك الأضرار عن عنق الأمرار » : لما أراد ذكر العيب للسفينة نسبَه لنفسه أدبا مع الربوبية ، فقال : « فأردت » ، ولما كان قتلُ الغلام مشترك الحكم بين الحمود والذموم ، استتبع نفسه مع الحق ، فقال فى الإخبار بنون الاستتباع ، ليكون الحمودُ من القتل - وهو راحة أبويه المؤمنين من كفره - عائدا على الحق سبحانه ، والذموم ظاهرا - وهو قتلُ الغلام بنيرحق - عائدا عليه . وفى إقامة الجدار كان خيرا محضا ، فنسبه للحق فقال : « فَأَرَادَ رَبُّكَ » ، ثم بين أن الجميع من حيث العلم التوحيدى من الحق ، بقوله : « وَمَا كُنْتُ عَنْ أَمْرِى »^(١).

وقال ابن عطية : إنما أفرد أولا فى الإرادة لأنها لفظ غيب ، وتآذب بأن لم يسند الإرادة فيها إلّا إلى نفسه ، كما تآذب إبراهيم عليه السلام فى قوله : « وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ »^(٢) ، فأسند الفعل قبل وبعد إلى الله ، وأسند للرض إلى نفسه ، إذ هو معنى قص ومعاية ، وليس من جنس النعم للظنمة .

وهذا النوع مطرد فى فصاحة القرآن كثيرا ، ألا ترى إلى تقديم فعل البشر فى قوله تعالى : « فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ »^(٣) ١ وتقديم فعل الله فى قوله تعالى : « ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا »^(٤) ؛ وإنما قال الخضر فى الثانية : « فَأَرَدْنَا » ، لأنه قد أَرَادَهُ اللهُ وأصحابه الصالحون ، وتكلم فيه فى معنى الخشية على الوالدين ، وتمنى التبديل لها ؛ وإنما أسند الإرادة فى الثالثة إلى الله تعالى لأنها أمر مستأنف فى الزمن الطويل ، غيب من النيوب ، فحسن لإفراد هذا للوضع بذكر الله تعالى .

ومثله قول مؤمنى الجن : « وَأَنَّا لَا نَدْرِي أَشَرُّ أَرِيدَ يَمْنُ فِي الْأَرْضِ

(٢) سورة الشعراء ٨٠

(٤) سورة التوبة ١١٨

(١) سورة الكهف ٨٢

(٣) سورة الصف ٥

أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشْدًا^(١) ، غُذِفَ الفاعل في إرادة الشر تأدبا مع الله، وأضافوا إرادة الرشد إليه .

وقريب من هذا قوله تعالى حاكيا عن يوسف عليه السلام ، في خطابه لما اجتمع أبوه وإخوته : ﴿ إِذْ أَخْرَجَني مِنَ السِّجْنِ ﴾^(٢) ، ولم يقل : « من الحب » مع أن الخروج منه أعظم من الخروج من السجن .
وإنما أثر ذكر السجن لوجهين ذكرهما ابن عطية :

أحدهما : أن في ذكر الحب تمديد فعل إخوته ، وتقريعهم بذلك ، وتمديد تلك الغوائل .
والثاني : أنه خرج من الحب إلى الرق ، ومن السجن إلى الملك ، والنعمة هنا وضوح انتهى .

وأبضا ولأن بين الحالين بؤنا من ثلاثة أوجه : قصر للذة في الحب وطولها في السجن ، وأن الحب كان في حال صفه ، ولا يعقل فيها للصيبة ، ولا تؤثر في النفس كتأثيرها في حال الكبر . والثالث أن أمر الحب كان بغير ظلم لأجل الحسد وأمر السجن كان لعقوبة أمر ديني هو منزله عنه ، وكان أمكن في نفسه . والله أعلم بمراده .

ومثله قوله تعالى : ﴿ أَجِلْ لَكُمْ لَيْلَةَ الْعِيَامِ الرِّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾^(٣) ، وقال : ﴿ وَأَجِلْ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ ﴾^(٤) ، غُذِفَ الفاعل عند ذكر الرفت وهو الجماع ، وصرح به عند إحلال القد .

وقال تعالى ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَ لِتَحْنِثِهِ بِهِ ﴾^(٥) ، غُذِفَ الفاعل عند ذكر هذه الأمور .

(٢) سورة يوسف ١٠٠

(٤) سورة النساء ٢٤

(١) سورة الجن ١٠

(٣) سورة البقرة ١٨٧

(٥) سورة المائدة ٣

وقال: ﴿قُلْ تَمَآلَوْا أَنزَلَ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ عَلَيَّكُمْ إِلَّا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَيَٰٓأَنَآذِرُ الدِّينَ إِحْسَآتًا﴾^(١).

وقال: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾^(٢) ونظائر ذلك كثيرة في القرآن .
وقال السهيلي في كتاب الإعلام في قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام: ﴿وَنَادَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ﴾^(٣) وقال للنبي صلى الله عليه وسلم: ﴿وَمَا كُنْتُ بِجَانِبِ النَّبِيِّ إِذْ قَضَيْنَا إِلَىٰ مُوسَى الْأَمْرَ﴾^(٤) ، وللكان للشار إليه واحد، قال: ووجه الفرق بين الخطابين أن الأيمن إماما مشتق من اليُمن ، وهو البركة ، أو مشارك له في المادة ، فلما حكاها عن موسى في سياق الإنبات أتى بلفظه ، ولما خاطب محمدا صلى الله عليه وسلم في سياق النفي عدل إلى لفظ « النربي » لثلاثي مخاطبه ، فيسلب عنه فيه لفظا مشتقا من اليُمن أو مشاركا في المادة ، رقا بهم في الخطاب ، وإكراما لها . هذا حاصل ما ذكره بمناه موضع^(٥) .

وهو أصل عظيم في الأدب في الخطاب .

وقال أيضا في الكتاب المذكور في قوله تعالى: ﴿وَذَا النُّونِ ذَهَبَ مُغَاضِبًا...﴾^(٦) الآية أضافه هنا إلى « النون » وهو الحوت ، وقال في سورة القلم: ﴿وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْحُوتِ﴾^(٧) ، وسماء هنا « ذا النون » ، والمعنى واحد ، ولكن بين اللفظين تفاوت كبير في حسن الإشارة إلى الخالين ، وتزليل الكلام في الموضعين ، فإنه حين ذكره في موضع الثناء عليه ، قال « ذا النون » ، ولم يقل « صاحب الحوت » ولفظ النون أشرف لوجود هذا الاسم في حروف الهجاء ، في أوائل السور ، نحو ﴿بَاقٍ وَالْقَلَمِ﴾ [وقد قيل : إن هذا قسم بالنون والقلم ، وإن لم يكن قسما ، فقد عظمه بمعطاف المقسم به عليه ، وهو القلم ، وهذا

(٢) سورة البقرة ٢٧٥

(٤) سورة القصص ٤٤

(٦) سورة الأنبياء ٨٧

(١) سورة الأنعام ١٥١

(٣) سورة مريم ٥٧

(٥) التعريف والإعلام ٩٨ ، ٩٩

(٧) سورة ن ٤٨

الاشتراك يشترط هذا الاسم وليس في الاسم^(١) [وليس في اللفظ الآخر] وهو الحوت^(٢) ما يشرفه .

فالتفت إلى تنزيل الكلام في الآيتين يُلحَّك لك ما أشرت إليه في هذا ، فإن التدبر لإيجاز القرآن واجب مفترض^(٣) .

وقال الشيخ أبو محمد للرجائي في قوله تعالى : ﴿ سَنَنْظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾^(٤) ، خاطبه بمقدمة الصدق مواجهة ، ولم يقدم الكذب ، لأنه متى أمكن تخلل الخبر على الصدق لا يُعدَّل عنه ، ومتى كان يحتمل ويحتمل ، قدَّم الصدق ؛ ثم لم يواجهه بالكذب ، بل أدمجه في جملة الكذابين ، أدا في الخطاب .

ومثله : ﴿ إِنْ كَانَ قِيَمُهُ قَدْ مِِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ . وَإِنْ كَانَ قِيَمُهُ قَدْ مِِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾^(٥) .

وكذا قوله تعالى عن مؤمن آل فرعون : ﴿ وَإِنْ يَكُ كَاذِبًا فَتَتْلُوْهُ كَذِبُهُ وَإِنْ يَكُ صَادِقًا يُصِيبْكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ ﴾ .

وهذان المثالان من باب إدخاء الصنان للخصم ، ليدخل في القصود بالعلم . ودود .

قَاعِدَةٌ

[في ذكر الرحمة والمذاب في القرآن]

من أساليب القرآن : حيث ذكر الرحمة والمذاب ، أن يبدأ بذكر الرحمة ، كقوله

(٢) التنبيه والإعلام ٨٣

(٤) سورة يوسف ٣٦ ، ٢٧

(١) تكملة من كتاب التنبيه والإعلام

(٣) سورة النمل ٢٧

تعالى : ﴿ يُغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ ﴾^(١) ، ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴾^(٢) وعلى هذا جاء قول النبي صلى الله عليه وسلم حكاية عن الله تعالى : « إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي » .

وقد خرج عن هذه القاعدة مواضع اقتضت الحكمة فيها تقديم ذكر العذاب تروهيباً وزجراً :

منها : قوله في سورة المائدة : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾^(٣) ، لأنها وردت في ذكر قطع الطريق والمحاربين والسرقة^(٤) ، فكان المناسب تقديم ذكر العذاب ؛ ولهذا ختم آية السرقة بـ « عزير حكيم » ، وفيه الحكاية للشهورة^(٥) ، وختمها بالقدرة مبالغة في الترهيب ، لأن من توعده قادر على إنفاذ الوعيد ، كما قاله الفقهاء في الإكراه على الكلام ونحوه . ومنها قوله في سورة النكبات : ﴿ يُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَيَرْحَمُ مَن يَشَاءُ وَإِلَيْهِ تُهْبَتُونَ ﴾^(٦) ، لأنها في سياق حكاية إنذار إبراهيم لقومه . ومنها : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ .

(٢) سورة فصلت ٤٣

(١) سورة المائدة ١٨

(٣) سورة المائدة ١٠

(٤) وهو ماورد في الآية ٣٣ قبلها : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ ۖ ۝ وَالْآيَةُ ٣٨ : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ .

(٥) هي ما نقله أبو حيان في البحر ٤٨٤ : ٣ : « وروى أن بعض الأعراب سمع قارئاً يقرأ ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ۖ ۝ ﴾ إلى آخرها ، وختمها بقوله : « وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ » فقال : ما هذا كلام فصيح ؛ فقليل : ليست التلاوة كذلك ؛ وإنما هي : ﴿ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ فقال : بخ بخ ١١ عزفكم فقلع .

(٦) سورة النكبات ٢١

قُلْ سِيرُوا^(١) إِلَى قَوْلِهِ : ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٢) ، وبعدها : ﴿بِمُعْزِينِ
فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾^(٣) .
ومنها في آخر الأنعام قوله : ﴿إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٤) ،
لأن سورة الأنعام كلها مناظرة للكفار ووعيد لهم ، خصوصاً وفي آخرها قبل هذه الآيات
يُتَسَبَّرُ : ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسَتْ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ...﴾^(٥) الآية ،
وهو تهديد ووعيد إلى قوله : ﴿قُلْ أَعِزَّ اللَّهُ أَبْنَى رَبًّا...﴾^(٦) الآية ، وهو تبريع للكفار
وإفساد لدينهم إلى قوله : ﴿وَهُوَ الَّذِي جَمَلَكُمْ خَلْقًا فِي الْأَرْضِ﴾^(٧) ، فكان المناسب
تقديم ذكر العقاب ترهيباً للكفار ، وزجراً لهم عن الكفر والتفرق ، وزجراً للخلائق عن
الجزور في الأحكام .

ومحو ذلك في أواخر الأعراف : ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٨) ؛
لأنها في سياق ذكر مصيبة أصحاب السبت وتمذيبه إمام ، فتقديم العذاب مناسب .
والفرق بين هذه الآية وآية الأنعام ، حيث أتى هنا باللام ، فقال : ﴿لَسَرِيعُ
الْعِقَابِ﴾ دون هناك ، أَنَّ اللام تفيد التوكيد ، فأفادت هنا تأكيد سرعة العقاب ؛ لأن
العقاب المذكور هنا عقاب عاجل ، وهو عقاب بنى إسرائيل بالذل والثقل وأداء الجزية
بعد المسخ ، لأنه في سياق قوله : ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَيَبَيِّنَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَى يَوْمِ الْفِيَاةِ مَنْ
يَسُوءُهُمْ سَاءَ الْعَذَابِ﴾^(٩) ، فتأكد السرعة أفاد بيان التمجيل ، وهو مناسب ، بخلاف
العقاب المذكور في سورة الأنعام ، فإنه آجل ، بدليل قوله : ﴿ثُمَّ إِلَى رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ

(٢) سورة النكبات ٢٢

(١) سورة النكبات ١٩ - ٢٠

(٤) سورة الأنعام ١٥٩

(٣) الأنعام ١٦٥

(٦) سورة الأعراف ١٦٧

(٥) سورة الأنعام ١٦٤

فَمُذَبِّحُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿١﴾ ، فاكتمى فيه تأكيد « إن » ، ولما اختصت آية الأعراف بزيادة المذاب عاجلاً اختصت بزيادة التأكيد لفظاً بـ « إن » ، وجميع ما في القرآن على هذا اللفظ يناسبه التقديم والتأخير ، وعليه دليلان : أحدهما : تفصيلي ، وهو الاستقراء ، فانظر أي آية شئت تجد فيها مناسبة لذلك ، والثاني : إجمالي وهو أن القرآن كلام أحكم الحكماء ، فيجب أن يكون على مقتضى الحكمة ؛ فوجب اعتباره كذلك . وهذا دليلان عامان في مضمون هذه الفائدة وغيرها .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ رَبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَاسِعَةٍ ﴾ ^(٢) ، ولم يقل : « ذو عقوبة شديدة » ، لأنه إنما قال ذلك نفيًا للاغترار بسعة رحمة الله في الاجترار على مصيئته ؛ وذلك أبلغ في التهديد ، معناه : لا تفتروا بسعة رحمة الله ، فإنه مع ذلك لا يردُّ عذابه .

ومثله قوله تعالى : ﴿ يَا أَبَتِ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِنَ الرَّحْمَنِ ﴾ ^(٣) ، وقد سبقت .

فائدة

في الفرق بين الخطاب بالاسم والقيل

وأن الفعل يدل على التجدد والحدوث ، والاسم على الاستقرار والثبوت ، ولا يحسن وضع أحدهما موضع الآخر .

فنه قوله تعالى : ﴿ وَكَأَنَّهُمْ بِاسِطٍ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ ^(٤) ، لو قيل « ييسط » لم يؤد

(٢) سورة الأنعام ١٦٤

(٤) سورة الكهف ١٨

(١) الأنعام ١٦٤

(٣) سورة مريم ٤٥

الفرض ؛ لأنه لم يؤذن بمزاولة الكلب البسط ، وأنه يتجدد له شيء بعد شيء ،
فـ « باسط » أشعر بثبوت الصفة .

وقوله : ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ ﴾ ^(١) ، لو قيل « رازقكم » لقات
ما أفاده الفعل من تجدد الرزق شيئاً بعد شيء ؛ ولهذا جاءت الحال في صورة المضارع ، مع
أن العامل الذي يفيد ماضٍ ، كقولك : جاء زيد يضرب ، وفي التنزيل : ﴿ وَجَاءُوا أَبَاهُمْ
عِشَاءً يَبْكُونَ ﴾ ^(٢) ، إذ المراد أن يريد صورة ماضٍ عليه وقت الجئ ، وأنهم آخذون
في البكاء يجدونه شيئاً بعد شيء ، وهذا هو سر الإعراض عن اسم الفاعل والفعل ،
إلى صريح الفعل والصدر .

ومن هذا يعرف لم قيل : ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ ﴾ ^(٣) ، ولم يقل « المنفقين » في غير
موضع ؟ وقيل كثيراً : « المؤمنين » و « المتقون » ؛ لأن حقيقة النفقة أمر فعلي شأنه
الانقطاع والتجدد ، بخلاف الإيمان فإن له حقيقة تقوم بالقلب يدوم مقتضاها ، وإن غفل
عنها ، وكذلك التقوى والإسلام ، والصبر والشكر ، والمهدي والضلال ، والمعنى
والبصر ، فعنها ، أو معنى وصف الجارحة كل هذه لها مسميات حقيقية أو مجازية تستمر ،
وآثار تتجدد وتنقطع ، فجاءت بالاستعمالين ؛ إلا أن لكل محل ما يليق به ، فحيث يراد
تجدد حقائقها أو آثارها فالأفعال ، وحيث يراد ثبوت الانصاف بها فالأسماء . وربما بولغ
في الفعل فجاء تارة بالصفة الاسمية ، كالمجاهدين والمهاجرين والمؤمنين ؛ لأنه للشان
والصفة ، هذا مع أن لها في التلويح أصولاً ، وله بيمض معانيها التصاق قوي هذا التركيب ،
إذ القلب فيه جهاد انحواط الرديئة ، والأخلاق الدينية ، وعقد على فعل المهاجرة ، كما فيه
عقد على الوفاء بالمهد . وحيث يستمر للماهد عليه إلى غير ذلك .

(٢) سورة يوسف ١٦

(١) سورة طاهر ٣

(٣) سورة البقرة ٢٧٤

وانظر هنا إلى لطيفة ؛ وهو أن ما كان من شأنه ألا يفعل إلا مجازاة ، وليس من شأنه أن يذكر الاتصاف به ، لم يأت إلا في تراكيب الأفعال ، كقوله تعالى : ﴿ وَيُضِلُّ اللَّهُ الْفَالِغِينَ ﴾^(١) ، وقال : ﴿ وَإِنَّ اللَّهَ لَهَادِ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾^(٢) : ﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾^(٣) .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَىٰ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ ﴾^(٤) ، فإن الإهلاك نوع اقتدار بَيْن ، مع أن جسه مقصود به على الكل ؛ عاين وسافلين ؛ لا كالضلال الذي جرى مجرى المصيان .

ومنه قوله تعالى : ﴿ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ ﴾^(٥) ، لأن البصر صفة لازمة للعتى ، وعين الشيطان ربما حجب ، فإذا تذكر رأى المذكور ، ولو قيل : « يبصرون » ، لأنبأ من تجدد واكتساب فعل لا عود صفة .

وقوله : ﴿ الَّذِي خَلَقَ فَهوَ يُهْدِي ﴾^(٦) ، أتى بالماضي في « خلق » ، لأن خلقه مفروغ منه ، وأتى بالفاء دون الواو ، لأنه كالجواب ؛ إذ من صور اللق ، قادر على أن يصيره ذا هدى ؛ وهو للحصر ، لأنهم كانوا يزعمون أن آلهتهم تهديهم ، ثم قال : ﴿ وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ ﴾^(٧) ، فأتى بالمضارع لبيان تجدد الإطعام والسقيا ، وجاءت الواو دون الفاء ، لأنهم كانوا لا يفرقون بين الطعم والساق ، ويميلون أنهم من مكان واحد ، وإن كانوا يعلمون أنه من إله ، وأتى بـ « هو » لرفع ذلك ، ودخلت الفاء في ﴿ فَهوَ يَشْفِينِ ﴾ ، لأنه جواب ، ولم يقل : « إذا مرضت فهو يشفين » ، إذ يفوت ما هو موضوع للإفادة

(١) سورة إبراهيم ٢٧

(٢) سورة الحج ٤

(٣) سورة الرعد ٧

(٤) سورة القصص ٩

(٥) سورة الشعراء ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠

(٦) سورة الأعراف ٢٠١

التعقيب ، وبذهب الضمير للمعنى المحصر ، ولم يكونوا منكرين الموت من الله ، وإنما أنكروا البعث ، فدخلت « ثم » لتراخى ما بين الإيمان والإحياء .

وقوله تعالى : ﴿ اذْعُوْهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾ ^(١) لأن الفعل الماضى يجعل هذا الحكم دائماً ووقتاً دون وقت ، فلما قال : ﴿ اذْعُوْهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾ ، أى سكوتكم عنهم أبدا ودعاؤكم لإيهم واحد ، لأن « صامتون » ، فيه مراعاة للفواصل ، فهو أفصح ، وللتمكن من تطريفه بحرف المد واللين ، وهو للطبع أنسب من صمتهم ، وصلاً ووقفاً .

وفيه وجه آخر ، وهو أن أحد القسمين موازن للآخر ، فيدل على أن المعنى : « أنتم دافعون لهم دائماً أم أنتم صامتون » .

فإن قيل : لم لا يمسك ؟

قلنا : لأن الموصوف الحاضر والمستقبل ، لا الماضى ؛ لأن قبله : ﴿ وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لَا يَتَّبِعُوكُمْ ﴾ ^(٢) ، والكلام بآخره ، فالحكم به قد يرجع .

وقوله تعالى : ﴿ أَجِئْتَنَا بِالْحَقِّ أَمْ أَنْتَ مِنَ اللَّاعِبِينَ ﴾ ^(٣) ، ولم يقل : « أم لعبت » ؛ لأن العاقل لا يمكن أن يلعب بمثل ما جاء به ظاهراً ، وإنما يكون ذلك أحد رجلين ؛ إما محقق وإما مستمر على هو الصباوغى الشباب ، فيكون اللاعب من شأنه حق يصدر عنه مثل ذلك ، ولو قال : « أم لعبت » لم يعط هذا .

وقوله تعالى حاكياً عن المنافقين : ﴿ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٤) ، يريدون أحدتنا الإيمان ، وأعرضنا عن الكفر ، ليروح ذلك خلافاً منهم ، كما أخبر تعالى عنهم فى قوله : ﴿ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ^(٥) .

(٢) سورة الأعراف ١٩٣

(١) سورة الأعراف ١٩٣

(٤) سورة البقرة ٨ ، ٩

(٣) سورة الأنبياء ٥٥

وجاءت الاسمية في الرد عليهم بقوله : ﴿ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(١) لأنه أبلغ من نفي الفعل ، إذ يقتضى إخراج أنفسهم وذواتهم عن أن يكونوا طائفة من طوائف المؤمنين ، وينطوى تحته على سبيل القطع نفي بما أثبتوا لأنفسهم من الدعوى الكاذبة ، على طريقة : ﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يُخْرِجُوكَ مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا ﴾ ^(٢) ، مبالغة في تكذيبهم ، ولذلك أجيئوا بالباء ، وكلامهم في هذا - كما قيل : * خلى من للمنى ولكن مفرق * .

وإذا قيل : « أنا مؤمن » أبلغ من « آمن » ، ونفي الأبلغ لا يستلزم نفي مادونه ، وما حقيقة إخراج ذاتهم من جنس المؤمنين لم يرجع في البيان إلا على عى أو ترويح ، ولكن ذم الله تعالى طائفة قول « آما » ، وهى حالة القول ليست بمؤمنة ، بينا لأن هذا القول إنما صدر عنها ادعاء ، بحضور الإيمان حالة القول ، والانتظام بذلك فسلك المتصفين بهذه الصفة ، وهم ليسوا كذلك ؛ فإذا ذمهم الله شمل الذم أن يكونوا آمنوا يومئذ تمحلوا ، وأن يكونوا ما آمنوا قط من طريق الأولى والتعميم قط ، وأعلم به أن ذلك حكم من ادعى هذا الدعوى على هذه الحال ، وبين أن هذا القول إنما قصدوا به التوهم ، بقوله : ﴿ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ^(٣) ولو قال : وما آمنوا ، لم يفد إلا نفيه عنهم في الماضي ، ولم يفد ذمهم إن كانوا آمنوا ثم ارتدوا ؛ وهذا أفاد نفيه في الحال ، وذمهم بكل حال ، ولأن ما فيه « مؤمنين » أحسن من « آمنوا » لوجود التمسكين بالمد ؛ والوقف عقبه على حرف له موقف .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرِجِينَ ﴾ ^(٤) ، دون « يخرجون » فتبيل ما سبق . وقيل استوى هنا « يخرجون » و « خارجين » في إفادة المنى ، واختير الاسم غلغته وأصالته .

(٢) سورة المائدة ٣٧

(٤) سورة الحجر ٤٨

(١) سورة البقرة ٨

(٣) سورة البقرة ٩

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ ﴾^(١) يخبرون عن أنفسهم بالثبات على الإيمان بهم .
ومنه قوله تعالى : ﴿ يُخْرِجُ آلِهَیَّ مِنَ آلِهَیَّتٍ وَيُخْرِجُ أَلْمِیَّتَ مِنَ أَلْمِیَّتِ ﴾^(٢) ،
قال الإمام غفر الدين الرازی : لأن الاعتناء بشأن إخراج الحی من اللیت لما كان أشد أتی بالمضارع ، لیدل على التجدد ، کافی قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ یَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾^(٣) .

تَسْبِیْهِ

مضمر الفعل كظهره في إفادة الحدث ، ومن هذه القاعدة قالوا : إن سلام الخلیل علیه السلام أبلغ من سلام الملائكة ، حيث قال : ﴿ قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ ﴾^(٤) : فإن نصب ﴿ سلامًا ﴾ إنما يكون على إرادة الفعل ، أى سلمنا سلاما ، وهذه العبارة مؤذنة بحدث التسليم منهم ، إذ الفعل تأخر عن وجود الفاعل ، بخلاف سلام إبراهيم ، فإنه مرفوع بالابتداء ، فانقضى الثبوت على الإطلاق ، وهو أولى بما يمرض له الثبوت ، فكأنه قصد أن يحميمهم بأحسن مما حيوه به ، اقتداء بقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حُيِّمُ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا ﴾^(٥) .

وذكروا فيه أوجها أخرى تليق بقاعدة الفلاسفة في تفضيل الملائكة على البشر ، وهو أن السلام دعاء بالسلمة من كل نقص ، وكالالبشر تدريجي ، فناسب الفعل ، وكال الملائكة مقارن لوجودها على الدوام ، فكان أحق بالاسم الدال على الثبوت .
قيل : وهو غلط ، لأن الفعل المنشأ هو تسليمهم ، أما السلام المدعو به فليس في موضوعه تعرض للتدرج ، وسلامه أيضاً منشأ فعل ، ولا يتعرض للتدرج ، غير أن سلامه لم يبدل بوضعه

(٢) سورة الروم ١٩

(٤) سورة هود ٦٩

(١) سورة البقرة ١٤

(٣) سورة البقرة ١٥

(٥) سورة النساء ٨٦

النفوى وقوع إنشائه ، ثم لو كان هذا المعنى معتبرا لشُرع السلام بيننا بالنصب دون الرفع .

تَسْبِيْهٌ

هذا الذى ذكرناه من دلالة الاسم على الثبوت ، والفعل على التجدد والحدوث ؛ هو المشهور عند البيانين ؛ وأنكر أبو اللطف بن حميرة فى كتاب « التوبيهات »^(١) على كتاب التبيان « لابن الزملى » ، قال : هذا رأى غريب ، ولا مسند له نمله ، إلا أن يكون قد سمع أن فى قوله^(٢) : أن يفعل وأن يفعل هذا المعنى من التجدد ، فظن أنه الفعل القسم للأسماء ، فظن : ثم قوله : الاسم يثبت للمعنى لشيء عجيب ، وأكثر الأسماء دلالتها على معانيها قط ، وإنما ذاك فى الأسماء للشقة ؛ ثم كيف يفعل بقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِنَّا كُنْهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ . ثُمَّ إِنَّا كُنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ ﴾^(٣) ، وقوله فى هذه السورة بعينها : ﴿ إِنَّا الَّذِينَ هُمْ مِنْ خَشْيَةِ رَبِّهِمْ مُشْفِقُونَ . وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ ﴾^(٤) ؟

وقال ابن اللثير : طريقة العرب تدييح الكلام وتلويته ويجىء الفعلية تارة ، والاسمية أخرى ، من غير تكلف لما ذكره ، وقد رأينا الجملة الفعلية تصدر من الأقوياء الخالص ، اعتمادا على أن المقصود الحاصل بدون التأكيد ، كقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا آمَنَّا ﴾^(٥) ، ولاشئ بعد ﴿ آمَنَ الرَّسُولُ ﴾^(٦) ، وقد جاء التأكيد فى كلام للناققين قال : ﴿ إِنَّا عَمِنُ مُصْلِحُونَ ﴾^(٧) .

(١) كتاب التبيان فى علم البيان ؛ للشيخ عبد الواحد بن عبد الكريم اللطوف بآب الزملى ؛ ذكره صاحب كشف الظنون ، وقال : « وعليه كتاب الشيخ أبى اللطف أحمد بن عبد الله الخزومى ؛ سماه التوبيهات على ما فى التبيان من التوبيهات »

(٢) م : « قوله »

(٣) سورة المؤمنین ١٥ ، ١٦ ، ٥٧ ، ٥٨

(٤) سورة آل عمران ٥٣

(٥) سورة البقرة ٢٨٥

(٦) سورة البقرة ١١

تأعيدة

[في قوله تعالى : مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ونحوها]

جاء في التنزيل في موضع : ﴿مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ ، وفي موضع ﴿مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ .

والأول : جاء في نسمة مواضع : أحدها في الرحمن : ﴿يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(١) .

والثاني : في أربع مواضع ، أولها في يونس : ﴿أَلَا إِنَّ اللَّهَ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾^(٢) .

وجاء قوله تعالى : ﴿مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ في أحد عشر موضعا ، أولها في البقرة ﴿سُبْحَانَكَ يَا مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَه قَائِمُونَ﴾^(٣) .

وجاء قوله : ﴿مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ في ثمانية وعشرين موضعا ، أولها في آية الكرسي^(٤) .

قال بعضهم : وتأملت هذه اللواضع ، فوجدت أنه حيث قصد التنصيص على الأفراد ذكر للوصول والظرف ، ألا ترى إلى المقصود في سورة يونس^(٥) ، من نفى الشركاء الذين اتخذوهم في الأرض ، وإلى المقصود في آية الكرسي في إحاطة الملك^(٦) .

(٢) سورة يونس ٦٦

(١) سورة الرحمن ٢٩

(٤) سورة البقرة ٢٥٥

(٣) سورة البقرة ١١٦

(٥) وهو قوله تعالى في الآية ٦٦ ﴿أَلَا إِنَّ اللَّهَ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ ، وَمَا يَنْفَعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ . . .﴾ .

(٦) وهو قوله تعالى : ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ .

وحيث قصد أمر آخر لم يذكر الوصول ، إلا مرة واحدة إشارة إلى قصد الجنس وللإهتمام^(١) بما هو المقصود في تلك الآية ، ألا ترى إلى سورة الرحمن المقصود منها علو قدرة الله تعالى وعلمه ، وشأنه وكونه سئولا ، ولم يقصد أفراد السائلين .
فتأمل هذا الموضع ا

مَعَادَة

[في قوله تعالى : « فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا » وبحوها]

قد يكون نحو هذا اللفظ في القرآن ، كقوله تعالى : « وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا »^(٢) « فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ »^(٣) « وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا »^(٤) « وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ ... »^(٥) إلى غير ذلك .
والفُسْرُون^(٦) على أن هذا الاستفهام منناه النفي فيحذف ، فهو خبر ، وإذا كان خبر افتوهم بعض الناس أنه إذا أخذت هذه الآيات على غواهرها أدى إلى التناقض^(٧) ، لأنه يقال : لا أحد أظلم ممن منع مساجد الله ، ولا أحد أظلم ممن افترى على الله كذبًا ، ولا أحد أظلم ممن ذكر بآيات الله فأعرض عنها .
واختلفَ للفُسْرُون^(٨) في الجواب عن هذا السؤال على طرق :

أحدها : تخصيص كل واحد في هذه المواضع بمعنى صلته ، فكأنه قال : لا أحد من السامعين أظلم ممن منع مساجد الله ، ولا أحد من المفتريين أظلم ممن افترى على الله

- | | |
|-----------------------|--|
| (١) م : « والاهتمام » | (٢) سورة الأنعام ٩٣ |
| (٣) سورة الزمر ٣٢ | (٤) سورة السجدة ٢٢ |
| (٥) سورة البقرة ١١٤ | (٦) نقله عن أبي حيان في البحر ٣٥٧ : وما يمتصها |
| مع تصرف في العبارة . | (٧) البحر : « سبق ذهنه إلى التناقض فيها » . |
| (٨) المصدر السابق . | |

كذبا ، وكذلك باقيها ، وإذا تخصص (١) بالصلات زال عنه (٢) التناقض .

الثاني : أن التخصص بالنسبة (٣) إلى السبق لما لم يستيق أحدٌ إلى مثله ، حُكِمَ عليهم بأنهم أظلمُ ممن جاء بعدهم سالكا طريقهم ، وهذا يشول معناه إلى السبق في اللامية ، والافتراضية (٤) .

الثالث : - وادعى الشيخ أبو حيان الصواب - ونفى الأظلمية لا يستدعي نفي الظالمية ، لأن نفي التقيّد لا يدلُّ على نفي اللطاف ، فلو قلت : ما في النار رجل ظريف ، لم يدلّ ذلك على نفي مطلق رجل ، وإذا لم يدلّ على نفي الظالمية لم يلزم التناقض (٥) لأن فيها إثبات التسوية في الأظلمية ، وإذا ثبتت التسوية في الأظلمية لم يكن أحدٌ ممن وصف بذلك يزيد على الآخر ، لأنهم يتساوون في الأظلمية ، وصار للمنفى : لأحد أظلمُ ممن افترى وعن كذب ومحوها ، ولا إشكال في تساوي هؤلاء في الأظلمية ، ولا يدلّ على أن أحد هؤلاء أظلمُ من الآخر ، كما أنك إذا قلت : لأحد أفعه [من زيد وعمر وخالد ، لا يدلّ على أن أحدهم أفعه من الآخر ، بل نفي أن يكون أحدهم أفعه (٦) منهم .

لا يقال : إن من منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها ولم يفتر على الله كذبا أقلُّ ظلما ممن جمّع بينهما ، فلا يكون مساويا في الأظلمية لأننا نقول : هذه الآيات كلها إنما هي في الكفار ، فهم متساوون في الأظلمية ، وإن اختلفت طرق الأظلمية ، فهي كلها صائرة إلى الكفر ، وهو شيء واحد ، لا يمكن فيه الزيادة بالنسبة لإفراد من

(١) البحر : « فإذا تخصصت بالصلات »

(٢) البحر : « عنده »

(٣) البحر : « يكون النسبة »

(٤) قال أبو حيان بعد أن أورد هذين

الوجهين : « وهذا كله بعد عن مدلول الكلام ووضعه العربي ، وجمعة في اللسان يتبينها استجماع المنفى . »

(٥) البحر : « لم يكن تناقضا »

(٦) نكته من البحر .

انصف به ، وإنما تمكن الزيادة في الظلم بالنسبة لهم ، وللمصاة المؤمنين ، بجماع ما اشتركوا فيه من الخاتفة ، فقول : الكافر أعظم من المؤمن ، وهول : لا أحد أعظم من الكافر ؛ ومعناه أن ظلم الكافر يزيد على ظلم غيره . انتهى .

وقال بعض مشايخنا : لم يدع القائل نفي الظالمية ، فيقيم الشيخ الدليل على ثبوتها ، وإنما دعواه أن « ومن أعظم ممن منع مثلاً » ، والفرض أن الأظلمية ثابتة لغير ما انصف بهذا الوصف ، وإذا كان كذلك حصل التعارض ، ولا بد من الجمع بينهما . وطريقه التخصيص ، فيتمين القول به .

وقول الشيخ : إن المعنى « لا أحد أعظم ممن منع ومن ذكر » صحيح ، ولكن لم يستفد ذلك إلا من جهة التخصيص ، لأن الأفراد للنفي عنها الأظلمية في آية ، أثبتت لبعضها الأظلمية أيضاً في آية أخرى ، وهكذا بالنسبة إلى بقية الآيات الواردة فيها ذلك . وكلام الشيخ يقتضى أن ذلك استفيد لا بطريق التخصيص ، بل بطريق أن الآيات المتضمنة لهذا الحكم في آية واحدة . وإذا تقرر ذلك ، علمت أن كل آية خصت بأخرى ، ولا حاجة إلى القول بالتخصيص بالصَّلَات ، ولا بالسبق .

الرابع : طريقة بعض المتأخرين ، فقال : متى قدرنا : « لا أحد أعظم » ، لزِمَ أحدُ الأمرين : إما استواء الكل في الظلم ، وأن المقصود نفي الأظلمية من غير اللذكور ، لا لإثبات الأظلمية له ، وهو خلاف المتبادر إلى الذهن ، وإما أن كل واحد أعظم في ذلك النوع . وكلا الأمرين إنما لزم من جعل مدلولها لإثبات الأظلمية للذكور حقيقة ، أو نفيها عن غيره .

وهنا معنى ثالث ، وهو أمكن في المعنى وسالم عن الاعتراض ، وهو الوقوف مع مدلول

اللفظ من الاستفهام ، والقصود به أن هذا الأمر عظيم فطبع ، قصدنا بالاستفهام عنه تمثيل أنه لا شيء فوقه ، لامتلاء قلب المستفهم عنه بمغلته امتلاء يمنعه من ترجيح غيره ، فكأنه مضطر إلى أن يقول : لا أحد أعظم ؛ وتكون دلالة على ذلك استمارة الحقيقة ، فلا يرد كون غيره أعظم منه إن فرض . وكثيرا ما يعمل هذا في الكلام إذا قصد به التحويل ، فيقال : أى شيء أعظم من هذا إذا قصد إفراط عظمته ؟ ولو قيل للمتكلم بذلك : أنت قلت إنه أعظم الأشياء ، لأبى ذلك . فليتهم هذا المعنى ، فإن الكلام ينظم معه والمعنى عليه .

تَعَادَة

[في الجحد بين الكلامين]

قوله تعالى : ﴿ وَتَمَّا جَعَلْنَاهُمْ جَسَداً لَا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾^(١) ، قال صاحب^(٢) « الباقوت » : قال تلمب والمبرد جميعا : الرب إذا جاءت بين الكلامين يَحْجِدِينَ ، كان الكلام إخبارا ، فمعناه إغما جعلناه جسدا لا يأكلون الطعام . ومثله : ما سمعت منك ولا أقبل منك مالا . وإذا كان في أول الكلام جَحْد كان الكلام مجحودا جحدا حقيقيا ، نحو « ما زيد بخارج » ، فإذا جمعت بين جَحْدَيْن في أول الكلام كان أحدهما زائدا ، كقوله : ما ماقت يريد : « ماقت » ، ومثله ما إن قت ، وعليه قوله تعالى : ﴿ فَيَا أَيُّهَا مَسْكِنًا ثُمَّ فِيهِ ﴾^(٣) ، في أحد الأقوال .

(١) سورة الأنبياء ٨

(٢) هو أبو عمر محمد بن عبد الواحد بن أبي

هاشم الطبري المعروف بالزاهد ، وصاحب تلمب ؛ وله كتاب الباقوت في اللغة ؛ ذكره ابن النسيم في القهرست

٢٦ والفتاوى في إنباء الرواة ٣ : ١٧٥

(٣) سورة الأحقاف ٢٦

تَعَادُلٌ

في ألقاظ يُظنُّ بها الترادف وليست منه

ولهذا وَزَعَتْ بحسب اللقائات فلا يقوم مرادفها فيما استعمل فيه مقام الآخر ،
فعل المفسر مراعاة الاستمالات والقطع بعدم الترادف ما أمكن ؛ فإنَّ للتركيب معنى
غير معنى الأفراد ، ولهذا منع كثير من الأصوليين وقوع أحد الترادفين موقع الآخر
في التركيب ؛ وإن اتفقوا على جوازه في الأفراد .

فإن ذلك « الخوف » و « الخشية » ، لا يكادُ اللَّغْوُ يفرق بينهما ، ولا شك
أن الخشية أَعْلَى من الخوف ، وهي أشدُّ الخوف ، فإنها مأخوذة من قولهم : شجرة خَشِيَّةٌ
إذا كانت يابسة وذلك فوات بالكلية ؛ والخوف من قولهم : ناقة خَوْفَاء ؛ إذا كان بها داء ،
وذلك نقص وليس فوات ؛ ومن ثَمَّة خُصَّت الخشية بالله تعالى في قوله سبحانه : ﴿ وَيَخْشَوْنَ
رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ ﴾ ^(١) .

وفُرقَ بينهما أيضاً ، بأن الخشية تكون من عِظَمِ الخشْيَةِ ، وإن كان الخائف قوياً ،
والخوف يكون من ضعف الخائف ، وإن كان الخوف أمراً يسيراً ، ويدلُّ على ذلك أن الغلاء
والشَيْنَ واليَاءَ في تقاليبها تدلُّ على المظنة ؛ قالوا : شيخ للسيد الكبير ، والخشْيَ لما عظم
من السكَّانِ ، والغلاء والواو والفاء في تقاليبها تدلُّ على الضعف ، وانظر إلى الخوف لما فيه
من ضعف القوة ، وقال تعالى : ﴿ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ ﴾ ، فإن الخوف
من الله لمظنته ، يخشاه كلُّ أحد كيف كانت حاله ، وسوء الحساب ربما لا يخافه مَنْ كان عالماً
بالحساب ، وحاسب نفسه قبل أن يحاسب .

وقال تعالى : ﴿ إِنَّا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْمُتْلَاءُ ﴾^(١) ، وقال لموسى :
﴿ لَا تَخَفْ ﴾^(٢) ، أى لا يكونُ عندك من ضعف نفسك ما تخاف منه من فرعون .
فإن قيل : ورد : ﴿ يَخْأَفُونَ رَبَّهُمْ ﴾ ؟

قيل : الخاشى من الله بالنسبة إلى عظمة الله ضعيفٌ ، فيصح أن يقول : « يخشى ربه »
لضعفته ، ويخاف ربه ، أى لضعفه بالنسبة إلى الله تعالى .

وفيه لطيفة ، وهى أن الله تعالى لما ذكر للملائكة وهم أقوياء ذكر ضعفهم بين يديه ،
قال : ﴿ يَخْأَفُونَ رَبَّهُمْ مِنْ قُوَّتِهِمْ وَيَقْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾^(٣) ، فبين أنهم عند الله
ضعفاء ، ولما ذكر للؤمنين من الناس وهم ضعفاء لاحاجة إلى بيان ضعفهم ، ذكر ما يدل
على عظمة الله تعالى ، قال : ﴿ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ﴾ ، ولما ذكر ضعف للملائكة بالنسبة
إلى قوة الله تعالى قال : ﴿ رَبَّهُمْ مِنْ قُوَّتِهِمْ ﴾ ، وللمراد فوقية بالهزيمة .

ومن ذلك الشح والبخل ، والشح هو البخل الشديد ؛ و فرق السكرى^(٤) بين
البخل والسنن ، بأن السنن أصله أن يكون بالموارى والبخل بالمهيات ، ولهذا يقال : هو
ضنين بملءه ، ولا يقال : هو بخيل ، لأن العلم أشبه بالعارية منه بالمهية ؛ لأن الواهب إذا
وهب شيئاً خرج عن ملكه بخلاف العارية ، ولهذا قال تعالى : ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ
بِضَيِّينَ ﴾^(٥) ، ولم يقل به « بخيل » .

(٢) سورة النمل ١٠ من قوله تعالى :

(١) سورة فاطر ٢٨
﴿ يَا مُوسَى لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَىَّ الْمُرْسَلُونَ ﴾ .

(٣) سورة التحل ٥٠

(٤) هو أبو هلال السكرى فى كتابه الفروق اللغوية .

(٥) سورة التكوير ٢٤

ومن ذلك النبطة والثفافة ، كلاهما عمود ، قال تعالى : ﴿ وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ
الْمُتَنَافِسُونَ ﴾^(١) ، وقال صلى الله عليه وسلم : « لا حسد إلا في اثنتين » ، وأراد النبطة ،
وهي تسمى مثل ما له من غير أن يتم لنيل غيره ؛ فإن انضم إلى ذلك الجدة والتشهير إلى مثله
أو خير منه ، فهو منافسة .

وقريب منها الحسد والحقد ، فالحسد تسمى زوال النعمة من مستحقها ، وربما كان
مع سب في إزالتها ، كذا ذكر الفزالي هذا التيد أعنى الاستحقاق ، وهو يقتضى أن تسمى
زوالها من لا يستحقها لا يكون حسداً .

ومن ذلك « السبيل » و « الطريق » ، وقد كثر استعمال السبيل في القرآن ؛ حتى إنه
وقع في الأربع الأول منه في بضع وخسين موضعاً ، وأما قوله تعالى : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أَخْصَرُوا
فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾^(٢) ، ولم يقع ذكر الطريق مراداً به الخير إلا مقترناً بوصف أو بإضافة ،
بما يخلصه لذلك ، كقوله تعالى : ﴿ إِلَى الْخَلْقِ وَإِلَى طَرِيقِ مُسْتَقِيمٍ ﴾^(٣) .

ومن ذلك « جاء » و « أتى » يستويان في الماضي ، و « أتى » أخف من « يجيء »
وكذا في الأمر و « جئوا بمثل » أثقل من « أتوا بمثل » ولم يذكر الله إلا « أتى »
و « أتون » وفي الأمر « أت » « أتوا » لأن إسكان المهملة ثقيل لصحريك
حروف اللد واللين ، تقول « جئ » أثقل من « أت » .

وأما في الماضي فله لطيفة ، وهي أن « جاء » يقال في الجواهر والأعيان ، « وأتى » في الماعى
والأزمان ، وفي مقابلتهما : ذهب ومضى ، يقال ذهب في الأعيان ، ومضى في الأزمان ،
ولذا يقال : حُكِّم فلان ماضٍ ، ولا يقال : ذاهب ؛ لأن الحكم ليس من الأعيان .

وقال : ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ يَنْوِرُهُمْ ﴾ ^(١) ، ولم يقل « مضى » لأنه يضرب له التل بالمالى للفتنة إلى الحال ، ويضرب له التل بالأعيان القائمة بأنفسها ؛ فذكر الله « جاء » في موضع الأعيان فى اللامضى ، « وأتى » فى موضع للمالى والأزمان .

وانظر قوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ جَاءَ بِهِ حِجْلٌ يُبَيِّرُ ﴾ ^(٢) ؛ لأن الصواع عين . ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ ﴾ ^(٣) لأنه عين ، وقال : ﴿ وَجِئَ يَوْمَئِذٍ بِحَمَلٍ ﴾ ^(٤) لأنها عين .
وأما قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ ﴾ ^(٥) ، فلأن الأجل كالشاهد ، ولهذا يقال : حضرته الوفاة وحضره اللوت . وقال تعالى : ﴿ بَلْ جِئْنَاكَ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَمْتَرُونَ ﴾ ^(٦) ، أى العذاب لأنه مرئى يشاهدونه ، وقال : ﴿ وَأَتَيْنَاكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ ﴾ ^(٧) ، حيث لم يكن الحق مرئيا .

فإن قيل : فقد قال تعالى : ﴿ أَنَا هَا أَمرُنا كَيْلًا أَوْ نَهَارًا ﴾ ^(٨) ، وقال : ﴿ وَلَمَّا جَاءَ أَمرُنا ﴾ ^(٩) ، فجعل الأمر آتيا وجائيا .

قلنا : هذا يؤيد ما ذكرناه ؛ فإنه لما قال : ﴿ جاء ﴾ وهم ممن يرى الأشياء ، قال : ﴿ جاء ﴾ أى عيانا ، ولما كان الزرع لا يبصر ولا يرى ، قال : ﴿ أناها ﴾ . ويؤيد : هذا أن « جاء » يُعَدَّى بالهمزة ، ويقال : أجاهه ، قال تعالى : ﴿ فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ ﴾ ^(١٠) ، ولم يرد « أناه » بمعنى « أتت » من الإتيان ، لأن المعنى لا استقلال له ، حتى يأتى بنفسه .

ومن ذلك « اغلظف » و « التخلطف » لا يفرق الأديب بينهما ، والله تعالى فرّق

(٢) سورة يوسف ٧٢

(٤) سورة الفجر ٢٣

(٦) سورة الحجر ٦٣

(٨) سورة يونس ٢٤

(١٠) سورة مريم ٢٣

(١) سورة البقرة ١٧

(٣) سورة البقرة ٨٩

(٥) سورة النحل ٦١

(٧) سورة الحجر ٦٤

(٩) سورة هود ٥٨

بينهما ، فنقول : ﴿ خِطَفَ ﴾ بالكسر لا تكرر ، ويكون من شأن الخاطف الخطف ، و « خَطَفَ » بالفتح حيث يقع الخطف من غير من يكون من شأنه الخطف بكلفة ، وهو أبعد من « خَطَفَ » بالفتح ، فإنه يكون لمن اتفق له على تكلف ، ولم يكن متوقفا منه ويدل عليه أن « قِيلَ » بالكسر لا يكرر ، كعلم وسمع و « قَمَلَ » لا يشترط فيه ذلك ، كقتل وضرب ، قال تعالى : ﴿ إِلَّا مَنْ خِطَفَ الْخَطَائِفَ ﴾^(١) ، فإن شغل الشيطان ذلك ، وقال : ﴿ فَتَخَطَّفُهُ الْفُتُورُ ﴾^(٢) لأن من شأنه ذلك .

وقال : ﴿ تَخَافُونَ أَنَّ يَتَخَطَّفَكُمُ النَّاسُ ﴾^(٣) فإن الناس لا تخطف الناس إلا على تكلف .

وقال : ﴿ وَبُتِّخَطَفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ ﴾^(٤) .

وقال : ﴿ يَسْكَدُ الْزَنُوزُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ ﴾^(٥) ، لأن البرق يخاف منه خطف البصر إذا قَوَّى .

ومن ذلك « مدَّ » و « أمد » قال الراغب : أكثر^(٦) ما جاء الإمداد في الجيوب : ﴿ وَأَمْدَدْنَاكُمْ بِفَأْكِهِ ﴾^(٧) ، ﴿ وَظِلِّ تَمْدُودٍ ﴾^(٨) ، والذ في الكروه : ﴿ وَتَعْدُّ لَهُ مِنْ الْعَذَابِ مَدًّا ﴾^(٩) .

ومن ذلك « سقى » و « أسقى » وقد سبق . ومن ذلك « عمل » و « فعل » ، والفرق بينهما

- (٢) سورة الحج ٣١
(٤) سورة النكبات ٦٧
(٦) للفرقات ٤٨١ مع صرف
(٨) سورة الواقعة ٣٠

- (١) سورة الصافات ١٠
(٣) سورة الأنفال ٢٦
(٥) سورة البقرة ٢٠
(٧) سورة الطور ٢٢
(٩) سورة مريم ٧٩

أن العملَ أخص من الفعل ، كل عمل فعل ولا ينمكس ؛ ولهذا جعل النحاة الفعل في مقابلة الاسم ؛ لأنه أعم ، والفعل من الفعل ما كان مع امتداد ؛ لأنه « فِعْل » وباب « فِعْل » لما تكرّر .

وقد اعتبره الله تعالى ، فقال : ﴿ يَمْلِكُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ ﴾ ^(١) ، حيث كان فعلهم بزمان . وقال : ﴿ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ ^(٢) ، حيث يأتون بما يؤمرون في طرفة عين ، فينقلون المدن بأسرع من أن يقوم القائم من مكانه .

وقال تعالى : ﴿ تَمَّاعِلَتْ أَيْدِينَا ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَمَا حَمَلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ﴾ ^(٤) ، فإن خلق الأنعام والثمار والزروع بامتداد ، وقال : ﴿ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ﴾ ^(٥) ، ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ﴾ ^(٦) ، ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُم كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ ^(٧) ، فإنها إهلاكات وقعت من غير بطء .

وقال : ﴿ وَاعْمَلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ ^(٨) ، حيث كانت المقصود للثابرة عليها ، لا الإتيان بها مرة .

وقال : ﴿ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ ﴾ ^(٩) ، بمعنى سارعوا . كما قال : ﴿ فَاسْتَيْقُوا أَنْظِيرَاتِ ﴾ ^(١٠) . وقال : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ ﴾ ^(١١) ؛ أى يأتون بها على سرعة من غير تواني في دفع حاجة الفقير ، فهذا هو الفصاحة في اختيار الأحسن في كل موضع .



ومن ذلك « القعود » و « الجلوس » . إن القعود لا يكون معه لُبْثَة ، والجلوس

(١) سورة سبأ ١٣	(٢) سورة النحل ٥٠
(٣) سورة يس ٧١	(٤) سورة يس ٣٥
(٥) سورة الفيل ١	(٦) سورة النجيم ٦
(٧) سورة إبراهيم ٤٥	(٨) سورة البقرة ٢٥
(٩) سورة الحج ٧٧	(١٠) سورة البقرة ١٤٨
(١١) سورة المؤمنون ٤	

لا يعتبر فيه ذلك ؛ ولهذا قول : « قواعد البيت » ، ولا قول : « جوالسه » ؛ لأن مقصودك ما فيه ثبات ؛ والقاف والعين والذال كيف تقلبت دلت على اللبث ؛ والقعدة بقاء على حالة ، والدققاء للتراب الكثير الذى يبقى فى مسيل الماء وله لبث طويل ؛ وأما الجيم واللام والسين فعلى الحركة ، منه السجل للكتاب يطوى له ولا يثبت عنده ، ولهذا قالوا فى قعد : يقعد بضم الوسط ، وقالوا : جلس يجلس بكسره ؛ فاخترأوا الثقل لما هو أثبت .

إذا ثبت هذا فنقول : قال الله تعالى ﴿ مَقَاعِدٌ لِلسَّجْدِ ﴾ ^(١) ، فإن الثبات هو المقصود . وقال : ﴿ أَقْعُدُوا مَعَ الْفَاعِلِينَ ﴾ ^(٢) ، أى لازوال لكم ، ولا حركة عليكم بعد هذا . وقال : ﴿ فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ ﴾ ^(٣) ولم يقل « مجلس » إذ لا زوال عنه . وقال : ﴿ إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ ﴾ ^(٤) ، إشارة إلى أنه يجلس فيه زماناً يسيراً ليس بمقعد ؛ فإذا طلب منكم التفصح فافسحوا ، لأنه لا كلفة فيه لغيره ، ولهذا لا يقال : فميد اللوك ، وإنما يقال : جليسه ، لأن محالة للوك يستحب فيها التخفيف ؛ والقعدة للراء ؛ لأنها تلبث فى مكانها .

ومن ذلك « النمام » و « الكمال » ، وقد اجتمعما فى قوله تعالى : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ﴾ ^(٥) ، والمطف يقتضى النامية . قيل : الإتمام لإزالة نقصان الأصل ، والإكمال لإزالة نقصان الموارض بعد تمام الأصل ؛ ولهذا كان قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ ^(٦) ؛ أحسن من « تامة » ، فإن النمام من العدد قد علم ؛ وإنمابقى احتمال نقص فى صفاتها .

(٢) سورة التوبة ٤٦

(٤) سورة المجادلة ١١

(٦) سورة البقرة ١٩٦

(١) سورة آل عمران ١٢١

(٣) سورة القمر ٥٥

(٥) سورة المائدة ٣

وقيل « تَمَّ » يشمر بمصول قص قبله ، و « كَمَل » لا يشمر بذلك ؛ ومن هذا قولهم : رجل كامل ، إذا جَمَعَ خصال الخير ، ورجل تامّ إذا كان غير ناقص الطول .
وقال المسكري : الكمال اسم لاجتماع أباض اللوصوف به ، والتمام اسم للجزء الذي تَمَّ به اللوصوف ؛ ولهذا يقولون : القافية تمام البيت ، ولا يقولون كماله ، ويقولون : البيت بكامله .



ومن ذلك الضياء والنور .

فائدة

[عن الجويني في الفرق بين الإتيان والإعطاء]

قال الجويني : لا يكاد اللغويون يفرقون بين الإعطاء والإتيان ، وظاهر لى بينهما فرق انبنى عليه بلاغة في كتاب الله ، وهو أن الإتيان أقوى من الإعطاء في إثبات مفعوله ، لأن الإعطاء له مطاوع ، يقال : أعطاني فَمَطَّوْتُ ، ولا يقال في الإتيان : أتاني فأتيت ، وإنما يقال : أتاني فأخذت ، [و] الفعل الذي له مطاوع أضعف في إثبات مفعوله من الذي لا مطاوع له ؛ لأنك تقول : قطعته فاطقطع ، فيدل على أن فعل الفاعل كان موقوفا على قبول المحل ، لولاه لما ثبت للفعل ؛ ولهذا يصح : قطعته فاطقطع ، ولا يصح فيما لا مطاوع له ذلك ، فلا يجوز أن يقال : ضربته فانضرب أو ما انضرب ، ولا قتلته فاهتل أو ما اهتل ؛ لأن هذه أفعال إذا صدرت من الفاعل ثبت لها المفعول في المحل ، والفاعل مستقل بالأفعال التي لا مطاوع لها ؛ فالإتيان إذن أقوى من الإعطاء .

قال : وقد تفكرت في مواضع من القرآن ، فوجدت ذلك مراعى ، قال الله تعالى في المالك : ﴿ تَوَتَّى الْمَلَائِكَةُ مِنْ تَسَاءٍ ﴾ ^(١) لأن المالك شيء عظيم لا يعطيه إلا مَنْ له قوة ؛ ولأن المالك في المالك أثبت من المالك في المالك ؛ فإن المالك لا يخرج المالك من يده ، وأما المالك فيخرجه بالبيع والهبة .

وقال تعالى : ﴿ يُؤْتِي الْحِكْمَةَ ﴾ ^(٢) ، لأن الحكمة إذا نبئت في الحل دامت .

وقال : ﴿ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِ ﴾ ^(٣) ، لعظم القرآن وشأنه .

وقال : ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴾ ^(٤) لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأُمته يَرُدُّونَ على الخوض ورود النازل على الماء ، ويرتحلون إلى منازل المزمز والأنهار الجارية في الجنان ، والخوض للنبي صلى الله عليه وسلم وأُمته عند عطش الأكباد قبل الوصول إلى اللقاص الكريم ، فقال فيه : ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ ﴾ ، لأنه يترك ذلك من قرب ، وينقل إلى ما هو أعظم منه .

وقال : ﴿ أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ﴾ ^(٥) ، لأن من الأشياء ما له وجود في زمان واحد بلفظ الإعطاء ، وقال : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ ^(٦) ، لأنه تعالى بعد ما يرضى النبي صلى الله عليه وسلم يزيد به وينقل به من كل الرضا إلى أعظم ما كانت يرجو منه ، لا بل حال أُمته كذلك ، فقلوه : ﴿ يُعْطِيكَ رَبُّكَ ﴾ فيه بشارة .

وقال : ﴿ حَتَّى يَمْطُوا الْعِزَّةَ عَنِ يَدَيْ ﴾ ^(٧) لأنها موقوفة على قبول منا ، وم

(٢) سورة البقرة ٢٦٩

(٤) سورة الكوثر ١

(٦) سورة النحي ٥

(١) سورة آل عمران ٢٦

(٣) سورة الحجر ٨٧

(٥) سورة طه ٥٠

(٧) سورة التوبة ٢٩

لا يؤتون إيتاء عن طيب قلب ، وإنما هو عن كرهه ، إشارة إلى أن المؤمن ينبغي أن يكون إعطائه للزكاة بقوة ، لا يكون إعطائه الجزية .
فانظر إلى هذه الطيفة للوقفة على سر من أسرار الكتاب !

تَعَادَة

في التعريف والتشكيك

اعلم أن لكل واحد منها مقاما لا يليق بالآخر .

فأما التعريف فله أسباب :

الأول : الإشارة إلى معهود خارجي ، كقوله تعالى : ﴿ يَكُنْ سَاحِرٌ عَلِيمٌ . فَجَبَّحَ السَّحَرَةُ ﴾ ^(١) ، على قراءة الأعمش ^(٢) فإنه أشير بالسحرة إلى « ساحر » مذكور .
وقوله : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَمَعَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولُ ﴾ ^(٣) .
وأغرب ابن الخشاب بفعلها للجنس ، فقال : لَأَنَّ مَنْ عَمَى رَسُولًا فَقَدْ عَمَى سائر الرسل .

ومنها من لا يشترط تقدم ذكره ، وجعل منه قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ ﴾ ^(٤) ، لأنهم كانوا يعتقدون أن الناس الذين آمنوا سفهاء .

(١) سورة الشعراء ٣٧ ، ٣٨

(٢) قراءة الأعمش « بكل ساحر » ، بوزن « فاعل » ، والجهور : « بكل ساحر » بوزن

« فاعل » . [تحالف فضلاء البشر ٣٣١

(٤) سورة البقرة ١٣

(٣) سورة الزمل ١٥ ، ١٦

وقوله : ﴿ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى ﴾ ^(١) أى الذَّكَر الذى طلبته كالأنثى التى وَهَبَتْ لها ، وإِنَّمَا جُعلَ هذا للخارجى لمعنى الذَّكَر فى قولها : ﴿ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا ﴾ ^(٢) ، ومعنى الأنثى فى قولها : ﴿ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى ﴾ ^(٣) .

الثانى : لمهود ذهنى ، أى فى ذهن مخاطبك ، كقوله تعالى : ﴿ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ﴾ ^(٤) ، ﴿ إِذْ يَبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ﴾ ^(٥) ، وإِنَّمَا حضورى ؛ نحو : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ ^(٦) ، فإنها نزلت يوم عرفة .

الثالث : الجنس ، وهى فيه على أقسام : أحدها أن يقصد اللبالة فى الخبر ، فيقصرَ جنس المعنى على الخبر عنه ؛ نحو زيد الرجل ، أى السَّكامل فى الرجولية . وجعل سببويه صفاتِ الله تعالى كلها من ذلك .

وثانيها : أن يَقْصُرَ على وجه الحقيقة لا للبالغة ، ويسمى تعريف اللاهية ، نحو : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ آمَنَّاهُمْ أَلَكِنَّاكُمُ الْمَكْتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنَّبُوءَةَ ﴾ ^(٧) . وقوله : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا ﴾ ^(٨) ، أى جَعَلْنَا مبتدأ كلِّ حىِّ هذا الجنس ، الذى هو الماء .

وقال بعضهم : المراد بالحقيقة ثبوت الحقيقة السَّكَلِيَّة للوجود فى الخارج ، لا الشاملة لأفراد الجنس ، نحو : الرجلُ خير من المرأة ، لا يريدون امرأةً بعينها ، وإِنَّمَا للرداد : هذا الجنس خير من ذلك الجنس ؛ من حيث هو ، وإن كان يتفق ^(٩) فى بعض أفراد النساء مَنْ هو خير من بعض أفراد الرجال ؛ بسبب عوارض .

وهذا معنى قول ابن بَشَّاذ : إِنَّ تعريف المهد لما ثبت فى الأعيان ، وتعريف الجنس لما ثبت فى الأذهان ؛ لأنَّ التفضيلَ فى الجنس راجع إلى الصورتين السَّكَلِيَّتَيْنِ فى الذهن ؛

(٢) سورة آل عمران ٣٥

(٤) سورة الفتح ١٨

(٦) سورة الأنعام ٨٩

(٨) م : « متفقاً » .

(١) سورة آل عمران ٣٦

(٣) سورة التوبة ٤٠

(٥) سورة المائدة ٣

(٧) سورة الأنبياء ٣٠

إذ لا معنى للتفضيل في الصور الذهنية ، وإنما أضاف إلى القعن لأن تلك الحقيقة التي ذكرناها ؛ وإن كانت موجودة في الخارج ؛ لاشتمال الأفراد الخارجية عليها ، ولكنها كلها مطابقة لصور الذهنية التي لتلك الحقيقة ، ولهذا نسمي الكلية الطبيعية .

الرابع : أن يقصد بها الحقيقة ، باعتبار كلية ذلك المعنى ، وتعرف بأنها التي إذا نزعنا حسن أن يحفظها « كل » وتفيد معناها الذي وضعت له حقيقة ؛ ويلزم من ذلك الدلالة على شمول الأفراد ، وهي الاستغراقية ، ويظهر أثره في صحة الاستثناء منه ، مع كونه بلفظ الفرد ، نحو : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُ خَسِرٌ . إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾^(١) ، وفي صحة وصفه بالجمع نحو : ﴿ أَوِ الْطِفْلَ الَّذِينَ لَمْ يُظْهِرُوا ﴾^(٢) .

قال صاحب « ضوء المصباح »^(٣) : سواء أكان الشمول باعتبار الجنس ، كالرجل والمرأة ، أو باعتبار النوع كالسارق والسارقة ، ويُفَرَّقُ بينهما ، بأن ما دخلت عليه من أجل ضله فيزول عنه الاسم بزوال الفعل ، فهي للنوع . وما دخلت عليه من وصفه فلا يزول عنه الاسم أبداً . هذا كله إذا دخلت على مفرد ، نحو : ﴿ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ﴾^(٤) ﴿ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا ﴾^(٥) ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُ خَسِرٌ ﴾^(٦) خلافا للإمام نجر الدين ومن تبعه في قولهم : إن للفرد الحلق بالالف واللام لا ييم ، ولنا الاستثناء في قوله تعالى : ﴿ أَوِ الْطِفْلَ الَّذِينَ لَمْ يُظْهِرُوا ﴾^(٧) وليس في قوله : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾^(٨) دلالة على العموم ، كما زعم صاحب الكشف .

فإن قلت : فإذا لم يكن السارق عامًا فبماذا تقطع يد كل سارق من لدن سُرق رداء صفوان إلى انقضاء العالم .

(١) سورة النصر ٢ ، ٣
(٢) لتاج القرن محمد بن محمد الإسفراييني ، شرح المصباح في النحو للمنطري ، وسماء المفتاح ، ثم غشه وسماه الضوء : كشف الظنون ١٧٠٨
(٣) سورة التوبة ٩٤
(٤) سورة النساء ٣٨
(٥) سورة النور ٣١
(٦) شرح المصباح في النحو للمنطري ، وسماء المفتاح ، ثم غشه وسماه الضوء : كشف الظنون ١٧٠٨
(٧) سورة التوبة ٩٤
(٨) سورة النساء ٣٨

قيل : لأن المراد منه الجنس ؛ أى نفس الحقيقة ؛ والمعنى أن للتصنيف بصفة السريعة تقطع يده ، وهو صادق على كل سارق ؛ لأن الحقيقة كما توجد مع الواحد توجد مع التعدد أيضاً ؛ فإن دخلت على جمع ؛ فاختلف العلماء ؛ هل سلبته معنى الجمع ، وبصير للجنس ويحمل على أقله ، وهو الواحد لتلا يجمع على الكلمة عموماً ؟ أو معنى الجمع باقٍ معها ؟

مذهب الحنفية الأول ، وقضية مذهبننا الثانى . ولهذا اشتراطوا ثلاثة من كل صنف فى الزكاة إلا العاملين . ويلزم الحنفية ألا يصح منه الاستثناء ولا يخصه ، وقد قال تعالى : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ . إِلَّا إِبْلِيسَ ﴾ ^(١) ، وقال : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ ^(٢) ، إلى قوله : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ ﴾ ^(٣) وقد حَقَّقَتْهُ فى باب العموم من « بحر الأصول » ^(٤) .

ثم الأكثر فى نسبتها وغيرها موافقة اللفظ ، كقوله تعالى : ﴿ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْكَفُّبِ ﴾ ^(٥) ، وقوله : ﴿ لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى . الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى . وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى . الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى ﴾ ^(٦) .

ونجى موافقة معنى لا لفظاً على قلة ، كقوله : ﴿ أَوْ الطَّغْلُ الَّذِينَ لَمْ يُظْهَرُوا عَلَىٰ عَوْرَاتِ النِّسَاءِ ﴾ .

وأما التذكير ، فله أسباب :

- | | |
|---------------------------|--|
| (١) سورة الحجر ٣٠ ، ٣١ | (٢) سورة التوبة ٥ |
| (٣) سورة التوبة ٢٩ | (٤) كتاب البحر المحيط فى الأصول للمؤلف منه |
| نسخة خطية برقم ٤٨٣ - أصول | (٥) سورة النساء ٣٦ |
| (٦) سورة الليل ١٥ - ١٨ | |

الأول : إرادة الوحدة ، نحو : ﴿ وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْتَسْئِرُ ﴾^(١) .
 الثانى : إرادة النوع ، كقوله : ﴿ هَذَا ذِكْرٌ وَإِنْ لِلْمُتَّقِينَ لَفُضْلٌ كَثِيرٌ ﴾^(٢) أى نوع
 من الذكور .

﴿ وَطَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾^(٣) ؛ وهى التعمى عن آيات الله الظاهرة لكل مبصر؛
 ويموز أن يكون للتعظيم وجربا فى قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ ﴾^(٤) ،
 ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَاتِهِ ﴾^(٥) ؛ لأنهم لم يحرصوا على أصل الحياة حتى
 تعرف ، بل على الازدياد من نوع ؛ وإن كان الزائد أقل شئ . ينطلق عليه اسم الحياة .
 الثالث : التعظيم كقوله تعالى : ﴿ فَأَذْنُوتُوا يَحْرَبُونَ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾^(٦) ؛ أى محرب
 وأتى حرب .

وكقوله : ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾^(٧) ، أى لا يؤقف
 على حقيقته .

وجعل منه السكّاكى قوله تعالى : ﴿ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُسَكِّتَ عَذَابِي مِنَ
 الرَّحْمَنِ ﴾^(٨) ، والظاهر من قول الزعشرى خلافة ؛ وهذا لم يصرح بأن العذاب لاحق به .
 بل قال : ﴿ يُسَكِّتُ ﴾ ، وذكر الخوف وذكر اسم الرحمن ؛ ولم يقل : « لننقم » ، وذلك يدل
 على أنه لم يرد التعظيم .
 وقوله : ﴿ أَنْ لَّهُمْ جَنَاتٌ ﴾^(٩) .

فلن قلت : لم لم ينكر « الأنهار » فى قوله : ﴿ مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾^(١٠) ؟

(٧) سورة ص ٤٩

(٤) سورة النور ٤٥

(٦) سورة البقرة ٢٧٩

(٨) سورة مريم ٤٥

(١) سورة القصص ٢٠

(٣) سورة البقرة ٧

(٥) سورة البقرة ٩٦

(٧) سورة البقرة ١٠

(٩) سورة البقرة ٢٥

قلت : لا غرض في عظم الأنهار وسمتها ، بخلاف الجنات .

ومنه : ﴿ سَلَامٌ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ ﴾ ^(١) ؛ ﴿ وَسَلَامٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ ﴾ ^(٢) .

وإنما لم يذكر « سلام عيسى » في قوله : ﴿ وَالسَّلَامُ عَلَىٰ يَوْمَ وُلِدْتُ ﴾ ^(٣) ؛ فإنه في قصة دعائه ، الرمز إلى ما اشتق منه اسم الله تعالى ، والسلام : اسم من أسمائه ، مشتق من السلامة ، وكل اسم ناديه به ممرض لما يشق منه ذلك الاسم ؛ نحو : يا غفور يا رحيم .
الرابع : التكثير ؛ نحو « إِنَّ لَهُ لَإِبْلَاءً » ، وجعل منه الزخشرى قوله تعالى : ﴿ إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا ﴾ ^(٤) ، أى أجراً وافراً جزيلاً ، ليقابل للأجور عنه من الغلبة على مثل موسى عليه السلام ؛ فإنه لا يقابل الغلبة عليه بأجر ؛ إلا وهو عديم النظر في الكثرة .

وقد أفاد التكثير والتعظيم مما قوله تعالى : ﴿ وَإِن يَكْذِبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلُكُمْ ﴾ ^(٥) ؛ أى رسل عظام ذوو عدد كثير ، وذلك لأنه وقع عوضاً عن قوله : « فلا تحزن وتصبر » ، وهو يدل على عظم الأمر وتكاثر العدد .

الخامس : التصفير ، كقوله تعالى : ﴿ مِنْ أَى شَيْءٍ خَلَقَهُ ﴾ ^(٦) ؛ قال الزخشرى :
أى ^(٧) من شىء حقير مهين ، ثم بيّنه بقوله ﴿ مِنْ نُفُثَةٍ خَلَقَهُ ﴾ ^(٨) .
وكقوله تعالى : ﴿ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾ ^(٩) ، أى لا يمتأ به ، وإلا لا نبهوه ، لأن ذلك ديدنهم ﴿ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ ﴾ ^(١٠) .

السادس : التقليل ، كقوله تعالى : ﴿ وَرِضْوَانٍ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ﴾ ^(١١) ؛ أى رضوان

(١) سورة المائدة ١٠٩

(٢) سورة مريم ١٥

(٣) سورة الأعراف ١١٣ ، والآية بنهاية :

(٤) سورة مريم ٣٣

(٥) وجاء السجدة فرعون قالوا إن لنا لأجراً . (٥) سورة طه ٤

(٦) سورة عبس ١٨ ، ١٩

(٧) الكشف ٤ : ٥٦٢

(٨) سورة الجاثية ٣٢

(٩) سورة النجم ٢٣

(١٠) سورة التوبة ٧٢

قليل من بحار رضوان الله الذي لا يتناهى ، أكبر من الجنات ؛ لأن رضالولى رأس كل سعادة .
 وقوله تعالى : ﴿ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ ﴾ ^(١) ؛ إذ للمنى أنه يحصل فيه أصل الشفاء فى جملة صور ، ويجوز أن يكون التعظيم .
 وهذه صاحب الكشف منه : ﴿ أُسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا ﴾ ^(٢) ، أى بعض الليل .
 وفيه نظر ؛ لأن التقليل عبارة عن تقليل الجنس إلى فرد من أفرادها لا ببعض فرد إلى جزء من أجزائه .

تَشْيِيع

هذه الأمور إنما نعلم من القرائن والسياق ، كما فهم التعظيم فى قوله تعالى : ﴿ لَأَيُّ يَوْمٍ أَجَلَتْ ﴾ ^(٣) ؛ من قوله بعده : ﴿ لَيَوْمٍ الْفَصْلِ . وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الْفَصْلِ ﴾ ^(٤) .
 وكما فهم التحقير من قوله : ﴿ مِنْ أَى شَيْءٍ خَلَقَهُ ﴾ ^(٥) ؛ من قوله بعده : ﴿ مِنْ نُطْقَةٍ خَلَقَهُ ﴾ ^(٦) .

تَعَادَة

[فيما إذا ذكر الاسم مرتين]

إذا ذكر الاسم مرتين فله أربعة أحوال ؛ لأنه إما أن يكونا معرفتين ، أو نكرتين ؛ أو الثانى معرفة والأول نكرة . أو عكسه .

(٢) سورة الإسراء ١
 (٤) سورة عبس ١٨ ، ١٩

(١) سورة النحل ٦٩
 (٣) سورة للرسالات ١٢ ، ١٣ ، ١٤

فالأول: أن يكونا مرفعين، والثاني فيه هو الأول غالباً، حاله على المهود الذي هو الأصل في اللام أو الإضافة، كـ «المسر» في قوله: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا. إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾^(١)؛ ولذلك ورد: «لن يلب عُسْر يسرين»، قال التنوخي: إنما كان مع السر واجداً؛ لأن للام طبيعة لا ثاني لها، بمعنى أن الجنس هي، والكل لا يوصف بوحدة ولا تعدد.

وقوله: ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ نِجَالًا وَقَدْ عَلِمَتْ الْجَنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ﴾^(٢).

وقوله: ﴿فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ. أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ﴾^(٣).

وقوله: ﴿وَقَرِمْ السَّيِّئَاتِ وَمَنْ تَقِيَ السَّيِّئَاتِ﴾^(٤).

وقوله: ﴿لَيْسَ الْهَلْكَ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ. الْيَوْمَ يُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ لَا ظُلْمَ الْيَوْمَ﴾^(٥).

وقوله: ﴿لَتَخْلُقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرَ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ وَلَكِنْ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٦).

وقوله: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ﴾^(٧).

وقوله: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ. صِرَاطَ الَّذِينَ﴾^(٨).

وهذه القاعدة ليست مطردة، وهي مفوضة بآيات كثيرة، كقوله تعالى: ﴿هَلْ جَزَاةُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾^(٩)، فإنها مرفضة وها غيران؛ فإن الأول هو العمل، والثاني الثواب.

(١) سورة الصافات ١٥٨

(٢) سورة المؤمن ٩

(٣) سورة المؤمن ٦٧

(٤) سورة النافعة ٦ ، ٧

(١) سورة الإنشراح ٥ ، ٦

(٢) سورة الزمر ٢ ، ٣

(٣) سورة المؤمن ١٦ ، ١٧

(٤) سورة فصلت ٣٧

(٥) سورة الرحمن ٦٠

وقوله تعالى : ﴿أَنْ أَلْفَنَسَ بِالْأَنفِ﴾^(١) أى القاتلة والمفتولة .

وقوله : ﴿أَلْخَرُّ بِالْخَرِّ﴾^(٢) .

وقوله : ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنْ الدَّهْرِ﴾^(٣) .

وقوله : ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ﴾^(٤) .

وقوله : ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾^(٥) .

وقوله : ﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ فَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾^(٦) .

وقوله : ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكِ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ﴾^(٧) .

فالملك الذى يؤتیه الله للعبد لا يمكن أن يكون هس ملكه ، فقد اختلفا وما مرفغان ، لكن يصدق أنه إياه باعتبار الاشتراك فى الاسم ، كما صرح بهوه فى قوله تعالى : ﴿قُلْ إِنْ أُلْقِىَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ﴾^(٨) ، فقد أعاد الضمير فى لفصل للمستغرق باعتبار أصل الفضل .

ونظيرها قوله تعالى : ﴿أَيَقْبَتُونَ عِندَهُمُ الْعِزَّةَ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾^(٩) .

وقوله : ﴿أَقْلَمَ يَرَوْنَ إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنْ نَشَأْ نُخَفِّفْ يَوْمَ الْآزْمِ﴾^(١٠) .

فالأول عام والثانى خاص .

وقوله : ﴿لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ وَلَكِنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(١١) .

(٢) سورة البقرة ١٧٨

(٤) سورة اللائدة ٤٨

(٦) سورة آل عمران ٢٦ ، ٢٣

(٨) سورة سبا ٩

(١) سورة اللائدة ٤٥

(٣) سورة الإنسان ١ ، ٢

(٥) سورة الشكوت ٤٧

(٧) سورة النساء ١٣٩

(٩) سورة غافر ٥٧

﴿إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾^(١).

وقوله : ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ﴾^(٢).

فالأول نصب على القسم والثاني نصب بـ « أقول » .

وهذا بخلاف قوله : ﴿وَيَالْحَقُّ أَنزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾^(٣).

وأما قوله : ﴿وَمَا أَمْرٌئِي نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾^(٤) ؛ فالأولى معرفة

بالضمير والثانية عامة ، والأولى خاصة ، فالأول داخل في الثاني .

وكذا قوله : ﴿عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَصِلُونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(٥).

وقوله : ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ . رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ﴾^(٦).

وقوله : ﴿أَبْلَغُ الْأَسْبَابِ . أَسْبَابُ السَّمَوَاتِ﴾^(٧).

وقوله : ﴿سُنَّةَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ

تَبْدِيلًا﴾^(٨).

وقوله : ﴿شَهْرَ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾^(٩) ، ثم قال : ﴿فَمَنْ شَهِدَ

مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾^(١٠) ، فهما وإن اختلفا يكون الأول خاصاً والثاني عاماً متفقان

بالجنس .

وكذلك : ﴿إِنْ يَجْعَلُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ الظَّنَّ لَا بُدَّ مِنْ أَلْحَقِّ شَيْئًا﴾^(١١) ،

ولذلك استبدل بها على أن الأصل إلقاء الظن مطلقاً .

- | | |
|-----------------------|--------------------------|
| (١) سورة غافر ٦١ | (٢) سورة ص ٨٤ |
| (٣) سورة الإسراء ١٠٥ | (٤) سورة يوسف ٥٣ |
| (٥) سورة ص ٢٦ | (٦) سورة الشعراء ٤٧ ، ٤٨ |
| (٧) سورة غافر ٣٦ ، ٣٧ | (٨) سورة الفتح ٢٣ |
| (٩) سورة البقرة ١٨٥ | (١٠) سورة النجم ٢٨ |

وأما قوله تعالى : ﴿ فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ ﴾^(١) بعد قوله : ﴿ قَالَتْ إِحْدَاهُمَا ﴾^(٢) فيحتل أن تكون الأولى هي الثانية وألا تكون .
ونظيرها قوله تعالى : ﴿ أَنْ تَصِلَ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾^(٣) .
فلن كانت « إحداهما » الثانية مفعولا ، فالاسم الأول هو الثاني على قاعدة للمرفين ، وإن كانت فاعلا فهما واحد باعتبار الجنس . وأكثر النعاة على أن الإعراب إذا لم يظهر في واحد من الاسمين تعين كون الأول فاعلا ، خلا لما قاله الزجاج في قوله تعالى : ﴿ فَمَا زِلْتُ تَلْكَ دَعْوَاهُمْ ﴾^(٤) .

وقوله : ﴿ وَإِنْ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُمُ بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ ﴾^(٥) ، فالكتاب الأول ما كتبوه بأيديهم ، ثم كرره بقوله : ﴿ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ﴾^(٥) . والكتاب الثاني التوراة ، والثالث جناس كتب الله تعالى ، أي ما هو من شيء في^(٦) كتب الله تعالى وكلامه . قاله الراغب^(٧) .

الثاني ان يكونا نكرتين ، فالثاني غير الأول ، وإلا لكان المناسب هو التعريف بناء على كونه معموداً سابقاً . قالوا : والمعنى في هذا والذي قبله أن النكرة تستغرق الجنس ، والمعركة تتناول البعض ؛ فيكون داخل في الكل ، سواء قدم أو آخر .
وللمشهور في تمثيل هذا القسم « اليسر » ، في قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَعَ الْيُسْرِ يُسْرًا . لَمَعَ الْيُسْرِ يُسْرًا ﴾^(٨) .

(٢) سورة البقرة ٢٨٢

(٤) سورة آل عمران ٧٨

(٦) المفردات « من »

(٨) سورة الفرقان ٦٠

(١) سورة القصص ٢٥ ، ١٦

(٣) سورة الأنبياء ١٥

(٥) سورة البقرة ٧٩

(٧) المفردات ٤٣٧

وقد قيل إن تنكير « يسرا » للتعميم ، وتعريف « اليسر » للمهد الذي كانوا عليه ، يؤكده سبب النزول^(١) أو الجنس الذي يصره كل أحد ، ليكون « اليسر » الثاني مفايراً للأول ، بخلاف العسر . والتحقيق أن الجملة الثانية هنا تأكيد للأولى لتقديرها في النفس ، وتمكينها من القلب ، ولأنها تكرير صريح لها ، ولا تدل على تعدد اليسر ، كما لا يدل قولنا : وإن مع زيد كتاباً ، إن مع زيد كتاباً ، على أن معه كتابين ، فالأنصح أن هذا تأكيد . وقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَفٍّ ... ﴾^(٢) الآية ، فإن كلام المذكور غير الآخر ، فالضف الأول النطفة أو التراب ، والثاني الضف الموجود في الطفل والجنين ، والثالث في الشيخوخة . والقوة الأولى التي تجعل للطفل حركة وهداية لاستدعاء اللبن ، والدفع عن نفسه بالبكاء ، والثانية بعد البلوغ .

قال ابن الحاجب في قوله تعالى : ﴿ غَدُوْهَا شَبْرٌ وَرَوَاحُهَا شَبْرٌ ﴾^(٣) : الفائدة في إعادة لفظ « شهر » الإعلام بمقدار زمن الغدو وزمن الرواح ، والألفاظ التي تأتي مبيتة للمقادير لا يحسن فيها الإضمار .

واعلم أنه ينبغي أن يأتي في هذا القسم الخلاف الأصولي ، في نحو : « صل ركعتين ، صل ركعتين » هل يكون أمرين بمأمورين والثاني تأسيس ، أولاً ؟ وفيه قولان . وقد نقضوا هذا القسم بقوله تعالى ﴿ وَحَرَّ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهُ ﴾ ، فإن فيه نكرتين ؛ والثاني هو الأول . وأجاب الطيبي ، بأنه من باب التكرير وإناطة أمر زائد .

(١) ذكره القرطبي في الجزء العشرين ص ١٠٨ : « إن الله يثبت نبيه صلى الله عليه وسلم مقلاً عفاً ، فبغيره المشركون بغيره ، حق قالوا له : نعيم لك مالا ، فاعلم وظن أنهم كذبوه لغيره : فبغوا الله وعدده نفسه عليه ، ووعدوه الفتي بقوله : ﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ .

(٢) سورة سبأ ١٢

(٣) سورة الروم ٥٤

(٤) سورة الزخرف ٨٤

وهذه المتاعلة فيها إذا لم يقصد التكرير ، وهذه الآية من قصد التكرير . ويدل عليه تكرير ذكر الرب فيها قبله من قوله : ﴿ سُبْحَانَ رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبِّ الْعَرْشِ ﴾ ^(١) .

وأجاب غيره بأن « إله » بمعنى معبود ، والاسم للمشتق إنما يقصد به ما تضمنه من الصفة ، فأتى إذا قلت : زيد ضارب عمرو ، ضارب بكر ، لا يتعجل أن الثانى هو الأول ، وإن أخبر بهما عن ذات واحدة ؛ فإن للذكور حقيقة إنما هو للضروبان لا الضاربان ، ولا شك أن الضميرين مختلفان .

ومنها قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ﴾ ^(٢) ، الثانى هو الأول .

وأجيب بأن أحدهما حكى من كلام السائل ، والثانى من كلام النهى صلى الله عليه وسلم ؛ وإتمام الكلام فى وقوعهما من متكلم واحد .

ومنها قوله تعالى : ﴿ قَبَاوَا يَفْضِبْ عَلَى غَضَبٍ ﴾ ^(٣) .

ومنها : ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ . قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ ﴾ ^(٤) .

ومنها : ﴿ وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنْزِلَ آيَةً ... ﴾ ^(٥) .

الثالث : أن يكون الأول نكرة والثانى معرفة ، فهو كالقسم الأول ، يكون الثانى فيه هو الأول ، كقوله تعالى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا . فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ أَمْرًا سَوْفًا ﴾ ^(٦) .

(٢) سورة البقرة ٢١٧

(٤) سورة اللك ٨ ، ٩

(٦) سورة الزمل ١٥ ، ١٦

(١) سورة الزخرف ٨٢

(٣) سورة البقرة ٩٠

(٥) سورة الأنعام ٣٧

وقوله : ﴿ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ ﴾^(١) .
 وقوله : ﴿ وَلَمَّا أَتَتْكُمْ مُنْقَرَةٌ فَأَنْشَقَّتْ أَعْيُنُهُمْ فُلٌ مِّنْ أَسْفِلٍ إِسْمَاعِيلُ ﴾^(٢) .

وقوله : ﴿ وَإِنَّكَ أَتَاهِ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ . صِرَاطِ اللَّهِ ﴾^(٣) . وهذا منتقض
 بقوله : ﴿ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَاتَّقُوا اللَّهَ عِنْدَ اللَّهِ الرَّزْقُ ﴾^(٤) .

وقوله : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهَا أَنْ يُصَلِّحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ ﴾^(٥) ، فإنهم
 استدلوا بها على استحباب كل صلح ، فالأول داخل في الثاني وليس بجنسه .

وكذلك : ﴿ وَمَا يَنْفِصُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُفِئُ مِنَ الْخَلْقِ شَيْئًا ﴾^(٦) .

وقوله : ﴿ وَبُوتَ كُلُّ ذِي فَضْلٍ فَضْلُهُ ﴾^(٧) الفضل الأول العمل ، والثاني الثواب .

وكذلك : ﴿ وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ ﴾^(٨) .

وكذلك : ﴿ لِيَزِدَّادُوا إِيْمَانًا مَّعَ إِيْمَانِهِمْ ﴾^(٩) .

وكذلك : ﴿ زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ ﴾^(١٠) تعريضة إن للزيد غير الزيد عليه .

وكذلك : ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ ﴾^(١١) . وقوله : ﴿ أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أُنْزِلَ
 عَلَيْنَا الْكِتَابُ ﴾^(١٢) .

الرابع : عكسه فلا يطلق القول به ، بل يتوقف على التأني ، فإشارة قوم قريبة على التغاير ،

(٢) سورة الشورى ٤١ ، ٥٢

(٤) سورة النساء ١٢٨

(٦) سورة هود ٣ ، ٢

(٨) سورة النحل ٨٨

(١٠) سورة الأنعام ١٥٧

(١) سورة النور ٣٥

(٣) سورة التنبكوت ١٧

(٥) سورة يونس ٣٦

(٧) سورة الفتح ٤

(٩) سورة إبراهيم ١

كقوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ ﴾ ^(١) .
وكذلك قوله : ﴿ يَسْأَلُ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا ﴾ ^(٢) .
وقوله : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْهُدَى وَأَوْزَنَّا بَيْنَ إِسْرَائِيلَ الْكِتَابَ . هُدًى ﴾ ^(٣) ،
قال الزمخشري : المراد بالهدى جميع ما آتاه من الدين والمعجزات والشرائع ، والهدى
والإرشاد .

وتارة تقوم قرينة على الاتحاد ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ
مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ . قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ ^(٤) .
وقوله : ﴿ وَإِذْ صَرَّفْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا مِنْ آيَاتِنَا يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ ﴾ إلى قوله :
﴿ إِنَّا نَمِيزُ الْكِتَابَ ﴾ ^(٥) .

وأما قوله تعالى في سورة البقرة : ﴿ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ ^(٦) .
وقوله أيضاً : ﴿ مِنْ مَعْرُوفٍ ﴾ ^(٧) ، فهو من إعادة النكرة معرفة ، لأن ﴿ من معروف ﴾
وإن كان في التلاوة متأخراً عن ﴿ بالمعروف ﴾ ، فهو في الإنزال متقدم عليه .

قواعد تتعلق بالمطف

القاعدة الأولى

ينفسم باعتبار إلى عطف المفرد على مثله ، وعطف الجمل .

- | | |
|--|--|
| (١) سورة الروم ٥٥ | (٢) سورة النساء ١٥٣ |
| (٣) سورة طه ٥٤ ، ٥٣ | (٤) سورة الزمر ٢٧ ، ٢٨ |
| (٥) سورة الأحقاف ٢٩ ، ٣٠ | (٦) سورة البقرة ١٧٨ ﴿ فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ |
| أَخِيهِ شَيْءٍ فَاتَّبِاعٍ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ . | (٧) سورة البقرة ٢٤٠ ، والآية : ﴿ فَإِنْ خَرَجْتَ |
| فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَا فِي أَنْفُسِنَا مِنْ مَعْرُوفٍ ﴾ . | |

فأما عطف المفرد فثابته تحصيل مشاركة الثاني للأول في الإعراب، ليعلم أنه مثل الأول في قاعدته أو مفوليته؛ ليتصل الكلام ببعضه ببعض، أو حكم خاص دون غيره، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾^(١)، فنقرأ بالنصب عطفاً على «الوجوه» كانت «الأرجل» مفسولة، ومنقرأ بالجزم عطفاً على «الرؤوس» كانت محسوبة، لكن خولف ذلك لعارض يرجح. ولا بد في هذا من ملاحظة المشاكلة بين المتعاطفين، فنقول: جاء في زيد وعمر، لأنهما معرفتان، ولو قلت: جاء زيد ورجل، لم يستقيم لكون الموطوف نكرة، نعم إن تخصص قلت: ورجل آخر، جاز.

ولذا قال صاحب «المستوفى» من النحويين: وأما عطف الجملة، فإن كانت الأولى لا محل لها من الإعراب فكما سبق، لأنها محل محل المفرد؛ نحو مررت برجل خلقه حسن، وخلق قبيح. وإن كانت لا محل لها، نحو زيد أخوك وعمر صاحبك، فثابته العطف الاشتراك في مقتضى الحرف العاطف. فإن كان العطف بغير الواو ظهر له فائدة من التمهيد كالفاء، أو الترتيب كـ «ثم»، أو نفي الحكم عن الباقي كـ «لا».

وأما الواو فلا تفيد شيئاً هنا غير للشاركة في الإعراب.

وقيل: بل تفيد أهما كأنظيرين والشركيين؛ بحيث إذا علم السامع حال الأول عساه أن يعرف حال الثاني. ومن ثمة صار بعض الأصوليين إلى أن القرآن في اللفظ يوجب القرآن في الحكم. ومن هاهنا شرط البيانون التناسب بين الجمل لتظهر الفائدة، حتى إنهم منعوا عطف الإنشاء على الخبر وعكسه.

وقله الصنار في شرح سيبويه عن سيبويه؛ ألا ترى إلى قوله: يقيح عندهم أن يدخلوا الكلام الواجب في موضع التقيح، فيصبروا قد ضموا إلى الأول ما ليس بمعناه. انتهى.

ولهذا منع الناس من «الواو» في «بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد»، لأن الأولى

خبرية والثانية طلبية ، وجوزّه ابنُ الطَّراوة ؛ لأنهما يجتمعان في التبرّك .

وخالفهم كثيرٌ من النحويين ، كابن خروف والصَّغَار وابن عرو ، وقالوا : يُطْلَف الأمر على الغدير ، والنهي على الأمر والغدير ، قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ ﴾ ^(١) ، فطُفَّ خبراً على جملة شرط ، وجملة الشرط على الأمر .

وقال تعالى : ﴿وَأَمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ (٣) .
﴿وَأَنْ أَقِمَّ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (٤) ، فطفف فيها
على خير .

ومثله : « يَا بَنِيَّ أَرْغَبْ مَعَنَا وَلَا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ »^(٤٥) .
 قالوا : ونعطف الجملة على الجملة ، ولا اشتراك بينهما ، كما قال تعالى : « وَمَا يَنْتَظِرُ أَنْ يُدْعَىٰ »^(٤٦) .
 « إِلَّا اللَّهُ » وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ^(٤٧) ، على قولنا بالوقف على « الله » وأنه سبحانه
 اختص به .

وقال : ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ ^(١٧) فإنه علة نامة بمنزها ، فلا يوجب العطف المشاركة فيما تتم به الجملتان الأوليان ، وهو الشرط الذي تضمنه قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا ﴾ ^(١٨) ، كقولك : إن دخلت الدار فأنت طالق ، وفلانة طالق ، لا يتعلق طلاق الثانية بالشرط ، وعلى هذا يخص الاستثناء به ولا يرجع لما تقدمه ، ويبقى المحدود في التذف غير مقبول الشهادة بعد التوبة كما كان قبلها .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ يَشَأْ اللَّهُ يُخْصِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ ﴾ ^(٧) ؛ فإنه

(۲) سورة یونس ۷۲

(٤) سورة هود ٤٧

(٦) سورة النور:

(١) سورة المائدة ٦٧

(۳) سورة یونس ۱۰۵

(•) سورة آل عمران ۷

(۷) سورة الشوری ۲۴

علة تامة معطوفة على ما قبلها ، غير داخل تحت الشرط . ولو دخلت كان ختم القلب ومحوه الباطل متمميين بالشرط ، والمتعلق بالشرط معدوم قبل وجوده ، وقد عدم ختم القلب ووُجِدَ محو الباطل ، فلمنا أنه خارج عن الشرط ، وإنما سقطت الواو في الخط ، واللفظ ليس للجزم ، بل سقوطه من اللفظ لالتقاء الساكنين ، وفي الخط اتباعا للفظ ، كسقوطه في قوله تعالى : ﴿ وَيَذْعُ الْإِنْسَانُ ﴾^(١) ، وقوله : ﴿ سَتَذْعُ آلُ بَا نِيَّة ﴾^(٢) ، ولهذا وقف عليه يعقوب بالواو نظرا للأصل ؛ وإن وقف عليه غيره بغير واو اتباعا للخط .

والدليل على أنها ابتداء لإعادة الاسم في قوله : ﴿ وَيَمْنَحُ اللَّهُ ﴾^(٣) ولو كانت معطوفة على ما قبلها لقتل « وَيَمْنَحُ الباطل » ، ومثله : ﴿ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾ وَتَقَرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ^(٤) .

وقوله : ﴿ وَيَذْهَبُ حَيْطًا فُلُوسِهِمْ وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ ﴾^(٥) .
وقوله : ﴿ قَدْ أَتَرَفْنَا عَلَى كُفْرِكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ الْفَقْوَى ﴾^(٦) ،
وغير ذلك .

قلت : وكثير من هذا لا يرد عليهم ؛ فإن كلامهم في الواو الماطنة ، وأما ﴿ وَتَقَرُّ فِي الْأَرْحَامِ ﴾ وما بعده فهي للاستئناف ؛ إذ لو كانت للعطف لانتصب « تَقَرُّ » ، وجزم و « يتوب » . وكذلك في ﴿ وَالرَّاسِخُونَ ﴾ للاستئناف ، ﴿ وَيَمْنَحُ اللَّهُ ﴾ .

وقال البيانيون : للجملة ثلاثة أحوال :

الأول : أن يكون ما قبلها بمنزلة الصفة من الموصوف ، والتأكيد من المؤكد ، فلا يدخلها عطف لشدة الامتزاج ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ . ذَلِكَ أَلْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾^(٧) .

- (٢) سورة الملق ١٧
(٤) سورة الحج ٥
(٦) سورة الأعراف ٢٦

- (١) سورة الإسراء ١١
(٣) سورة التورى ٢٤
(٥) سورة التوبة ١٥
(٧) سورة البقرة ٢٠١

- وقوله : ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ ﴾ ^(١) مع قوله : ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ ^(٢) .
وكذلك : ﴿ يُخَادِعُونَ اللَّهَ ﴾ ^(٣) مع قوله : ﴿ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٤) ؛ فإن الخادعة ليست شيئاً غير قولهم : ﴿ آمَنَّا ﴾ من غير انصافهم .
وقوله : ﴿ وَإِذَا لقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شِيَاعِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴾ ^(٥) ؛ وذلك لأن معنى قولهم : ﴿ إِنَّا مَعَكُمْ ﴾ ؛ أَنَا لَمْ نؤمن ، وقوله : ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴾ ؛ خير لهذا اللفظ بينه .
وقوله : ﴿ وَإِذَا نُفِّلَ عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَن فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا ﴾ ^(٦) .
وقوله : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ ^(٧) ؛ فإن كونه « ملكاً » ينفي كونه « بشراً » ؛ فهي مؤكدة للأولى .
وقوله : ﴿ وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ ﴾ ^(٨) .
وقوله : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ . إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ ^(٩) .
وقوله : ﴿ إِنْ زُلْزَلَتْ السَّاعَةُ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾ ^(١٠) ؛ فإنها مؤكدة لقوله : ﴿ بِنَافِثَاتِ الْإِنسِ اتَّقُوا رَبَّكُمْ ﴾ .
وقوله : ﴿ إِنْ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾ ^(١١) ؛ فإنها بيان للأمر بالصلاة .

(١) سورة البقرة ٧

(٢) من قوله تعالى في الآية قبلها : ﴿ إِنْ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ .

(٣) سورة البقرة ٩

(٤) من قوله تعالى في الآية قبلها : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ .

(٥) سورة لقمان ٧

(٦) سورة البقرة ١٤

(٧) سورة يس ٦٩

(٨) سورة يوسف ٣١

(٩) سورة الحج ٤٠ ، ٤١

(١٠) سورة النجم ٤٠ ، ٤١

(١١) سورة التوبة ١٠٣

وقوله : ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ﴾^(١) ؛ بعد قوله : ﴿إِنَّ هَذَا مَا كُنْتُمْ بِهِ تُمْتَلُونَ﴾^(٢) .

وقوله : ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾^(٣) ؛ إذا جمعت ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ﴾ خيرا ؛ إذا الخبر لا يطف على المبتدأ .

وقوله : ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾^(٤) ؛ بعد قوله : ﴿لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَهُمْ فِيهَا لَا يَسْهَوْنَ﴾^(٥) .

والثانية : أن يباير ما قبلها ، وليس بينهما نوع ارتباط بوجه ، فلا عطف أبصا ؛ إذا شرط العطف للشاكلة ؛ وهو مفقود ، وذلك قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾^(٦) بعد قوله : ﴿وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾^(٧) .

فإن قيل : إذا كان حكم هذه الحالة والتي قبلها واحدا أدى إلى الإلباس ؛ فإنه إذا لم يعطف التيس حالة للمطابقة بحالة للنايرة ؛ وهلا عطف الحالة الأولى بالحالة الثانية ؛ فإن ترك العطف يوم للمطابقة ، والعطف يوم عدمها ، فلم اختيار الأول دون الثاني ؛ مع أنه لم يحل عن إلباس ؟

قيل : العاطف يوم لللابسة بوجه قريب أو بعيد ، بخلاف سقوط العاطف ؛ فإنه وإن أوم للمطابقة ؛ إلا أن أمره واضح ؛ فبأدنى نظر يعلم ، فزال الإلباس .

الحال الثالثة : أن يباير ما قبلها ؛ لكن بينهما نوع ارتباط ، وهذه هي التي يتوسطها العاطف ؛ كقوله : ﴿أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾^(٨) .

وقوله : ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ وَأُولَٰئِكَ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾^(٩) .

(١) سورة الكهف ٣٠

(١) سورة الدخان ٥٠ ، ٥١

(٤) سورة البقرة ١٠٠ ، ١٠١

(٣) سورة الأنبياء ١٠٠ ، ١٠١

(٦) سورة الرعد ٥

(٥) سورة البقرة ٥

فإن قلت : لم سقط العطف من ﴿ وَأُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ﴾ ^(١) ، ولم يسقط من ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ ؟

قلت : لأن الفعلة شأن الأنعام ؛ فالجمله الثانية كأنها هي الجملة الأولى .

فإن قلت : لم سقط في قوله : ﴿ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ ^(٢) ؟

قلت : لأن الثانية كالسؤال عنها ، فنزل تقدير السؤال منزلة صريحه .

الحال الرابعة : أن يكون بتقدير الاستثناف ، كأن قائلنا قال : لم كان كذا ؟ ف قيل :

كذا ؛ فهاتنا لا عطف أيضاً ، كقوله تعالى : ﴿ وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ . قَالُوا : يَا أَبَانَا ﴾ ^(٣) .

وقوله : ﴿ فَلَمَّا جَاءَ السَّحَرَةُ لِفِرْعَوْنَ قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا ﴾ ^(٤) ، التقدير : ف قالوا

أو فعلوا ؟ فأجيب هذا التقدير بقوله : « قالوا » .

القاعدة الثانية

ينقسم - باعتبار عطف الاسم على مثله ، والفعل على الفعل - إلى أقسام :

الأول عطف الاسم على الاسم ، وشرط ابن عمرون وصاحبه ابن مالك فيه أن يصح

أن يُسند أحدهما إلى ما أسند إلى الآخر ؛ ولهذا منع أن يكون : ﴿ وَزَوْجُكَ ﴾ في ﴿ اسْكُنْ

أَنْتَ وَزَوْجُكَ ﴾ ^(٥) ، معطوفاً على للسكن في « أنت » ، وجعله من عطف الجمل ؛

بمعنى أنه مرفوع بفعل محذوف ، أى ولتسكن زوجك .

ونظيره قوله تعالى : ﴿ لَا تَخْلِفْهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَسْكَنًا سُوًى ﴾ ^(٦) ؛ لأن من حق

للمعطوف حلوله محل المعطوف عليه ، ولا يصح حلول « زوجك » محل الضمير ، لأن فاعل

(٢) سورة البقرة ١٥

(١) سورة الأعراف ١٧٩

(٤) سورة الشعراء ٤١

(٣) سورة يوسف ١٦ ، ١٧

(٦) سورة طه ٥٨

(٥) سورة البقرة ٣٥ ، الأعراف ١٩

فعل الأمر الواحد المذكور ، نحو « قم » ، لا يكون إلا ضميراً مستتراً ، فكيف يصح وقوع الظاهر موقع للضمير الذى قبله ؟

ورد عليه الشيخ أمير الدين أبو حيان ، بأنه لا خلاف فى صحة « تقوم هند وزيد » ، ولا يصح مباشرة « زيد » لـ « تقوم » لتأنيثه .

الثانى : عطف الفعل على الفعل ؛ قال ابن عمرون وغيره : يشترط فيه اتفاق زمانهما ؛ فإن خالف زُدَّ إلى الاتفاق بالتأويل ، لا سيما إذا كان لا يَكْلِس ، وكانت مغايرة الصيغ انساء ؛ قال الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ ﴾^(١) ، فعطف للماضى على المضارع ؛ لأنها من صلة « الذين » ، وهو يضارع الشرط لإيهامه ، وللاضى فى الشرط فى حكم المستقبل ، فقد تغايرت الصيغ فى هذا كما ترى ، واللبس مأمون ؛ ولا نظر فى الجمل إلى اتفاق الماضى ؛ لأنَّ كل جملة مستقلة بنفسها . انتهى .

ومثله قوله تعالى : ﴿ إِنْ شَاءَ جَعَلْ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ ﴾^(٢) ، ثم قال : ﴿ وَيَجْعَلْ لَكَ قُصُورًا ﴾^(٣) .

وقوله : ﴿ وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ ﴾ ، ثم قال : ﴿ وَحَشَرَ نَافَهُمُ ﴾^(٤) .

وقال صاحب « المستوفى » : لا يمتشى عطفُ الفعل على الفعل إلا فى المضارع ؛ منصوباً كان ، كقوله تعالى : ﴿ لَيَسْئِقُنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَيَزْدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا ﴾^(٥) ، أو مجزوماً كقوله : ﴿ يَنْفِرُ لَكُمْ مِنْ دُونِكُمْ وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى ﴾^(٦) .

فإن قيل : كيف حكمتم بأن الماطف مختص بالمضارع ، وهم يقولون : قام زيد وقعد

(٢) سورة الفرقان ١٠

(٤) سورة المدثر ٣١

(١) سورة الأعراف ١٧٠

(٣) سورة الكهف ٤٧

(٥) سورة نوح ٤

بَكَرْ ؛ وعلى هذا قوله تعالى : ﴿ إِذْ أَوْى الْفِتْيَةُ إِلَى الْكَهْفِ فَقَالُوا رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا ﴾ ^(١) فيه عطف الماضي على الماضي ، وعطف الدعاء على الدعاء !

فالجواب ، أن المراد بالمطف هنا أن تكون لفظتان ، تتبع الثانية منها الأولى في إعرابها ، وإذا كانت اللفظة غير معربة ، فكيف يصح فيها التبعية ؟ فصيح أن هذه الألفاظ لا يصح أن يقال : إنها معطوفة على ما قبلها المطف الذي قصده الآن . وإن صح أن يقال معطوفة المطف الذي ليس للإتباع ، بل يكون عطف الجملة على الجملة من حيث هما جملتان ؛ والجملة من حيث هي لا تدخل لما في الإعراب ؛ إلا أن تحمل محل الفرد ؛ وظهر أنه يصح وقوع المطف عليه وعدمه باعتبارين .

الثالث : عطف الفعل على الاسم ، والاسم على الفعل ، وقد اختلف فيه ؛ فمنهم من منعه ؛ والصحيح الجواز إذا كان مقدراً بالفعل ، كقوله تعالى : ﴿ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾ ^(٢) ، وقوله : ﴿ إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ ﴾ ^(٣) .

واحتمج الزمخشري بهسنا على أن اسم الفاعل محله ، على معنى للصدقين الذين تصدقوا .

قال ابن عربون : ويدل لمطف الاسم على الفعلية قوله تعالى : ﴿ فَاخْتَلَفَ الْأَحْزَابُ

(٢) سورة المائدة ١٩

(١) سورة الكهف ١٠

(٣) سورة الحديد ١٨

مِنْ بَيْنِهِمْ قَوْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا^(١) فَعُطِفَ ﴿قَوْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٢) وهى جملة اسمية على ﴿فَاخْتَلَفَ﴾ ، وهى فعلية ، بالقاء .

وقال تعالى : ﴿وَطُيْعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾^(٣) .

وقال تعالى : ﴿يَوْمَئِذٍ تُرْضَوْنَ لَا تَخَفُ مِنْكُمْ خَافِيَةٌ . فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ﴾^(٤) .

قال : وإذن جاز عطف الاسم على الفعلية بـ « أم » فى قوله تعالى : ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾^(٥) إذا لوضع للمعادلة .

وقيل : إنه أوقع الاسم موقع الفعلية ، نظرا إلى اللفظ : « أصمت » فالمانع هنا ؟ وجعل ابن مالك قوله تعالى : ﴿وَنُخْرِجُ السَّيِّئَ مِنَ الْحَيِّ﴾^(٦) عطفا على ﴿يُخْرِجُ﴾ ، لأن الاسم فى تأويل الفعل .

والتحقق ما قاله الزحشرى أنه عطف على : ﴿فَالِقُ الْخَبِّ وَالنَّوْى﴾^(٧) ، ولا يصح أن يكون عطفا على ﴿يُخْرِجُ﴾ ، لأنه ليس تفسيرا لقوله : ﴿فَالِقُ الْخَبِّ﴾ ، فيعطف على تفسيره ، بل هو قسم له .

القاعدة الثالثة

ينقسم باعتبار المعطوف إلى أقسام : عطف على اللفظ ، وعطف على الموضع ، وعطف على التوهم .

فالأول أن يكون باعتبار عمل موجود فى المعطوف عليه ؛ فهو المعطف على اللفظ ، نحو : ليس زيد قائم ولا ذاهب ، وهو الأصل .

(٢) سورة التوبة ٨٧

(٤) سورة الأعراف ١٩٣

(١) سورة مريم ٣٧

(٣) سورة الحاقة ١٨ ، ١٩

(٥) سورة الأنعام ٩٥

والثاني : أن يكون باعتبار محل لم يوجد في المعطوف ؛ إلا أنه مقدر الوجود لوجود طالبه ؛ فهو المطف على الوضع ، نحو ، ليس زيد قائم ولا ذاهب ؛ بنصب « ذاهب » عطفا على موضع « قائم » لأنه خبر ليس .

ومن أمثله قوله تعالى : ﴿ وَأَتَّبِعُوا فِي هَذِهِ آيَاتِنَا لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ (١) ؛ بأن يكون « يوم القيامة » معطوفا على محل « هذه » . ذكره القاموس .

وقوله : ﴿ مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَسْمُحُونَ ﴾ (٢) ؛ في قراءة الجزم أنه بالمطف على محل ﴿ فَلَا هَادِيَ لَهُ ﴾ .

وجعل الزمخشري وأبو البقاء منه قوله تعالى : ﴿ لِيُنذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَيُبَشِّرَ ﴾ (٣) ، إن « يُبَشِّرَ » في محل نصب بالمطف على محل لينذر لأنه مفعول له (٤) .

وغلطا في ذلك ؛ لأن شرطه في ذلك أن يكون للوضع بحق الأصالة والمحل ليس هذا كذلك ؛ لأن الأصل هو الجر في المفعول له ؛ وإنما نصب ناشئ عن إسقاط الخافض .

وجوز الزمخشري أيضا في قوله تعالى : ﴿ وَجَمَلَ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ ﴾ (٥) ، كون « الشمس » معطوفا على محل « الليل » .

والثالث : أن يكون باعتبار محل لم يوجد هو ولا طالبه ، هو المطف على التوهم ، نحو ليس زيد قائما ولا ذاهبا ، بجر « ذاهب » ، وهو معطوف على خبر « ليس » للنصب باعتبار جرّه بالباء ، ولو دخلت عليه فالتجر على مفقود ، وعامله وهو الباء مفقود أيضا ؛ إلا أنه متوهم الوجود لكثرة دخوله في خبر ليس ؛ فلما توهم وجوده صح اعتبار مثله ؛ وهذا قليل من كلامهم .

وقيل : إنه لم يجز إلا في الشعر ؛ ولكن جوزه الخليل وسيبويه في القرآن ، وعليه

(٢) سورة الأعراف ١٨٦

(١) سورة هود ٦٠

(٤) الكشاف ٤ : ٣٣٨ ، وإعراب القرآن للمكبري ٢ : ١٢٤

(٣) سورة الأحقاف ١٢

(٥) سورة الأنعام ٩٦

خَرَجَا قَوْلَهُ نَعَالَى : ﴿ فَأَصْدَقُّ وَأَكُنُّ مِنْ الصَّالِحِينَ ﴾^(١) ؛ كأنه قيل : « أصدق وأكُنُّ » .

وقيل : هو من العطف على الموضع ؛ أى محل « أَصْدَقُّ » .

والتحقيق قول سيبويه : هو على توهم أن القاء لم ينطق بها .

واعلم أن بعضهم قد شنع القول بهذا في القرآن على النحويين ، وقال : كيف يجوز التوهم في القرآن !

وهذا جهل منه بمرادهم ؛ فإنه ليس المراد بالتوهم النلط ؛ بل تنزيل الوجود منه منزلة المعلوم ؛ كإلقاء في قوله تعالى : ﴿ فَأَصْدَقُّ ﴾ ليبني على ذَلِكَ ما يقصد من الإعراب .

وجعل منه الزخشرى قوله تعالى : ﴿ وَبَيْنَ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَمْقُوبُ ﴾^(٢) ، فيمن

فتح الباء ، كأنه قيل : « وهبنا له إسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب » على طريقة :

... لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ^(٣) .

وقد^(٤) يسمى اسم آخر ، وهو العطف على اللفظ ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي

حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ ﴾^(٥) ؛ ثم قال : ﴿ أَوْ كَالَّذِي ﴾^(٦) ، عطف الجورور بالكاف

على الجورور بـ « إِلَى » ، حملا على اللفظ ؛ لأن قوله : « إِلَى الَّذِي » في معنى : « أرايت

كالذي » .

وقال بعضهم في قوله تعالى : ﴿ وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ ﴾^(٧) ؛ إنه عطف على معنى

(١) سورة المنافقين ١٠ (٢) سورة هود ٧١ (٣) البتة بتمامه :

مَشَايِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهِمَا

(٤) الكشاف ٢ : ٣٢١

والنظر في مواضع الكشاف ١ : ٢٩٢

(٦) سورة البقرة ٢٥٩ : ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ

(٥) سورة البقرة ٢٥٨

(٧) سورة الصافات ٧

حَتَّى قُرْبَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا

﴿ إِنَّا زَيْنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا ﴾^(١) ؛ وهو أنا خلقنا الكواكب في السماء الدنيا زينة للسماء الدنيا .

وفى قوله تعالى : ﴿ كَلَّا أَبْلَغُ الْأَسْبَابِ . أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطْلِعَ ﴾^(٢) ، على قراءة النصب : إنه عطف معنى ﴿ كَلَّا أَبْلَغُ ﴾ ، وهو « لعل أن أبلغ » ؛ فإن خبر « كَلَّا » يقرن بـ « أن » كثيرا .

القاعدة الرابعة

الأصل في العطف التغاير ؛ وقد يعطف الشيء على نفسه في مقام التأكيد ، وقد سبق لإفراده بنوع في فصول التأكيد .

القاعدة الخامسة

يجوز في الحسابة عن المخاطبين إذا طالت : قال زيد ، قال عمرو ، من غير أن تأتي بالواو وبالفاء ؛ وعلى هذا قوله تعالى : ﴿ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أَحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ ﴾^(٣) الآية .

وقوله تعالى : ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْمَالِكِينَ . قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾^(٤) ، ونظائرها .

ولأنما حسن ذلك للاستغناء عن حرف العطف ؛ من حيث إن المتقدم من التولين

(٢) سورة فاطر ٣٦ ، ٣٧

(٤) سورة الشعراء ٢٣ ، ٢٤

(١) سورة الصافات ٦

(٣) سورة البقرة ٢٥٨

يستدعى التأخر منها ؛ فلهذا كان الكلام مبنيًا على الانفصال ، وكان كل واحد من هذه الأقوال مستأنفا ظاهراً ؛ وإن كان القدر يلائم بينهما .

القاعدة السادسة

المطف على المضمر ؛ إن كان منفصلاً مرفوعاً ؛ فلا يجوز من غير فاصل تأكيد أو غيره ؛ كقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ ﴾ ^(١) .

﴿ فَأَذْهَبَ أَنْتَ وَرَبُّكَ قَتَانًا ﴾ ^(٢) .

﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ ^(٣) عند الجمهور ؛ خلافاً لابن مالك في جملة

من عطف الجمل ، بتقدير : « ولتسكن زوجك » .

وقوله : ﴿ وَعَلَّمْتُمْ مَالًا تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ ﴾ ^(٤) .

﴿ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ ﴾ ^(٥) .

﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَطِيعُوا آبَاءَكُمْ وَأَطِيعُوا آبَاءَكُمْ ﴾ ^(٦) .

وجعل الزمخشري منه : ﴿ أَرَأَيْتُمْ لَكُمْ آبَاءَكُمْ ﴾ ^(٧) فيمن قرأ بفتح الواو ؛

وجعل الفصّل بالهمزة .

ورُدّ بأن الاستفهام لا يدخل على المفردات .

وجعل الفارسي منه : ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾ ^(٨) ، وأعرب ابن الدخان

﴿ وَلَا آبَاؤُنَا ﴾ مبتدأ خيره ﴿ أَشْرَكُوا ﴾ مقدرًا .

(١) سورة الأعراف ٢٧

(٢) سورة البقرة ٣٥ ، سورة الأعراف ١٩

(٣) سورة الأنعام ٩١

(٤) سورة الرعد ٢٣

(٥) سورة آل عمران ٢٠

(٦) سورة الصافات ١٦ ، ١٧

(٧) سورة الأنعام ١٤٨

وأجاز الكوفيون المطف من غير فاصل ، كقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ هَادُوا
وَالصَّابِئُونَ ﴾ ^(١) .

فأما قوله تعالى : ﴿ فَاسْتَوَى . وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى ﴾ ^(٢) ، قال الفارسي : ﴿ وَهُوَ ﴾ مبتدأ ، وليس معطوفا على ضمير ﴿ فَاسْتَوَى ﴾ ، وإن كان مجروراً فلا يجوز من غير تكرار الجار فيه ؛ نحو مررت به وبزيد ، كقوله تعالى : ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُكِّ تُمْسُونَ ﴾ ^(٣) ، ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ﴾ ^(٤) ، ﴿ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ ^(٥) .
وأما قوله : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ ﴾ ^(٦) ، فإن جعلنا ﴿ وَمِنْ نُوحٍ ﴾ معطوفا على ﴿ مِنْكَ ﴾ ، فالإعادة لازمة ، وإن جُعل معطوفا على ﴿ النَّبِيِّينَ ﴾ فبإثارة .

وقال الكوفيون : لا تلازم الإعادة ، محضين بآيات :
الأولى : قراءة حمزة : ﴿ وَآخُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ ^(٧) ، بالجر معطفا على الضمير في ﴿ بِهِ ﴾ .
فإن قيل : ليس الخفض على المطف ؛ وإنما هو على القسم ، وجوابه : ﴿ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ ^(٨) .

قلنا : ردّه الزجاج بالنهي عن الحلف بغير الله وهو عجيب ؛ فإن ذلك على المخلوقين .
الثانية : قوله تعالى : ﴿ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ ﴾ ^(٩) ، ﴿ وَمَنْ لَسْتُمْ ﴾ أو ﴿ لَهَا أَلْمَانِعُونَ ﴾ كآبِئِ اللَّهِ هَانِ بِقَدِير : « ويرزق مَنْ لستم » ، والزجاج بتقدير : « أغنى مَنْ لستم » . قال أبو البقاء : ^(١٠) لأن المعنى : « أغناكم وأغنى من لستم » ، وقدم أنها نصب

(٢) سورة النجم ٦ ، ٧

(٤) سورة فصلت ١٢

(٦) سورة الأحزاب ٧

(٨) سورة المجر ٧٠

(١) سورة المائدة ٦٩

(٣) سورة المؤمنون ٧٢

(٥) سورة الإسراء ٤٥

(٧) سورة النساء ١

(٩) إملاء ما من به الرحمن ٤٠ : ٤١

﴿جَعَلْنَا﴾ ، قال : والمراد به « من » ^(١) المبيد والإمام والبهائم فلنبا غلوقه لمنافها .
الثالثة : قوله تعالى : ﴿وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ ^(٢) وليس من هذا الباب ،
لأن ﴿الْمَسْجِدَ﴾ مطوف على ﴿سَبِيلِ اللَّهِ﴾ في قوله : ﴿وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ ^(٣) .
ويدل لذلك أنه صرح بنسبة الصّد إلى المسجد في قوله : ﴿أَنْ صَدَّوْكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ
الْحَرَامِ﴾ ^(٤) .

وهذا الوجه حسن ، لولا ما يلزم منه الفصل بين ﴿صَدَّ﴾ و ﴿الْمَسْجِدَ﴾ بقوله :
﴿وَكُفِّرْ بِهِ﴾ ، وهو أجنبي .

ولا يحسن أن يقال : إنه مطوف على ﴿الشَّهْرَ﴾ ^(٥) ، لأنهم لم يسألوا عنه ، ولا على
﴿سَبِيلِ﴾ ؛ لأنه إذ ذاك من نعمة المصدر ، ولا يطف على المصدر قبل تمامه .

الرابعة : قوله تعالى : ﴿يَسْأَلُهَا النَّاسُ وَهُمْ عَلَيْهَا عَاسٍ وَأَنبَسٌ﴾ ^(٦) ، قالوا : الواو
عاطفة لـ « مَنْ » على الكاف المجروزة ، والتقدير : حسبك من انبئك .
ورُدَّ بأن الواو للصلابة ، « وَمَنْ » في محل نصب عطفا على الموضع ؛ كقوله :
* فَحَسْبُكَ وَالضُّحَاكَ سَيْفٌ مُبْدٍ ^(٧) *

الخامسة : قوله تعالى : ﴿كَذَرِكُمْ أَبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ ^(٨) ؛ كما قول :
كذكر قريش آباءهم ، أو قوم أشد منهم ذكرا .
لكن هذا عطف على الضمير المتفوض ؛ وذلك لا يجوز على قراءة حمزة .

(١) الأصول : « من » وسواها من المكسرة
(٢) سورة المائدة ٢
(٣) يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه .
(٤) سورة الأتفال ٦٤
(٥) صدره :
* إِذَا كَانَتْ الْمَجِجَاءُ وَاشْتَقَّتْ الْمَصَا *
(٦) سورة البقرة ٢٠٠
(٧) سورة البقرة ١٨٣
(٨) سورة البقرة ٢٠٠

وقد خالفه الجمهور وجعلوه مجروراً عطفاً على ﴿ ذِكْرُكُمْ ﴾ المجرور بكاف التشبيه ،
تقديره : « أو كذا كرم أشد » فجعل للذكر ذكرًا مجازاً ؛ وهو قول الزجاج ؛ وتابعه ابن عطية
وأبو البقاء^(١) وغيرهما .

ومما اختلف فيه المطف على عاملين ، نحو نيس زيد بقاءم ولا قاعد هرو ؛ على أن يكون
« ولا قاعد » معطوفاً على « قائم » ، و« هرو » على « زيد » . منته الجمهور وأجازوه الأخفش ،
محضاً بقوله تعالى : ﴿ وَاختِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾^(٢) ، ثم قال : ﴿ آيَاتِ ﴾^(٣) بالنصب
عطفاً على قوله : ﴿ لآيَاتِ ﴾ بالنصب بـ « إِنَّ » في أول الكلام ، و﴿ اختِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾
مجرور بالمطف على ﴿ السَّمَوَاتِ ﴾^(٤) ، المجرور بحرف الجر الذي هو « في » ، فقد وجد
المطف على عاملين . وأجيب بجمل ﴿ آيَاتِ ﴾ تأكيد لـ « آيات » الأولى .

قواعد في العدد

القاعدة الأولى

في اسم الفاعل المشتق من العدد ، له استعمالان :

أحدهما : أن يُرادَ به واحد من ذلك العدد ؛ فهذا يضاف للعدد للوافق له ، نحو رابع
أربعة ؛ وخامس خمسة ، وليس فيه إلا الإضافة خلافاً للملح ؛ فإنه أجاز . ثالث ثلاثة
بالتنوين ، قال تعالى : ﴿ ثَانِيَّ أَنْثَيْنِ ﴾^(٥) وهذا القسم لا يجوز إطلاقه في حق الله تعالى ،

(١) إملأ ما من به الرحمن ١ : ٠ . . .

(٢) سورة البقرة ٥ ، والآية بتمامها : ﴿ وَاختِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ

مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ أَرْيَاحِ آيَاتِ يَوْمِ يُنْفَخُونَ ﴾ .

(٣) آيات ، بالنصب ، هي قراءة حمزة والكسائي ومطرب . إجماع فضلاء البصرة ٢٨٩

(٤) في الآية قبلها ٣ ، وهي : ﴿ إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ .

(٥) سورة التوبة ٤٠

ولهذا قال تعالى : ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾^(١).

الثاني : أن يكون بمعنى التصيير ، وهذا يضاف إلى العدد الخالف له في اللفظ ؛ بشرط أن يكون أقصاه منه بواحد ؛ كقولك : ثالث اثنين ، ورابع ثلاثة ، وخامس أربعة ، كقوله تعالى : ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾^(٢) ، أى يصيرهم بملء وإحاطته أربعة وخمسة .

فإن قيل : كيف بدأ بالثلاث ، وهلا جاء : « ما يكون من نجوى واحد إلا هو ثانيه ، ولا اثنين إلا هو ثالثهم » ؟ قيل : لأنه سبحانه لما علم أن بعض عباده كَفَر بهذا اللفظ ، وأدعى أنه ثالث ثلاثة ، فلو قال : ما يكون من نجوى واحد إلا هو ثانيه ، لثارت ضلالة مَنْ كَفَرَ بالله وجهه ثانيا ، وقال : وهذا قول الله هكذا . ولو قال : ولا اثنين إلا هو ثالثهم ، لمتك به الكفار ، فدل سبحانه عن هذا لأجل ذلك ، ثم قال : ﴿وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ﴾ ، فذكر هذين المعنيين بالتلويح لا بالتصریح ، فدخل تحته ما لا يقتضى ، وهذا من بعض إيجاز القرآن .

القاعدة الثانية

حق ما يضاف إليه العدد من الثلاثة إلى العشرة أن يكون اسم جنس أو اسم جمع ، وحينئذ فيجوز بـ « من » نحو ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ﴾^(٣) .

ويجوز إضافته ، نحو : ﴿تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾^(٤) .

وإن كان غيرهما من المجموع ، أضيف إليه الجمع على مثال جمع القلة من التكسير ، وعلمته أن المضاف موضوع للقلة ، فتأزم إضافته إلى جمع قلة ، طلبا لمناسبة المضاف إليه

(٢) سورة المجادلة ٧

(٤) سورة النمل ٤٨

(١) سورة المائدة ٧٣

(٣) سورة البقرة ٢٦٠

المضاف في القلة ؛ لأنّ للفسر على حسب الفسر ، فتقول : ثلاثة أفلس وأربعة أعبد ، قال تعالى : ﴿ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ﴾ ^(١) .

وقد استشكل على هذه القاعدة قوله تعالى : ﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ ^(٢) ، فإنّ ، « قروء » جمع كثرة ، وقد أضيف إلى الثلاثة ، ولو جاء على القاعدة لقال « أقراء » .

والجواب من أوجه :

أحدها : أنه أوتر جمع الكثرة هنا ؛ لأنّ بناء القلة شاذّ ، فإنه جمع « قروء » بفتح القاف ، وجمع « قَمَل » على « أفعال » شاذّ ، فجمعه على « فُمول » إيثراً للفصح ، فأشبه ما ليس له إلا جمع كثرة ؛ فإنه يُضاف إليه ، كثلاثة دراهم . ذكره ابن مالك .
والثاني : أنّ القلة بالنسبة إلى كل واحد من اللطقات ؛ وإنما أضاف جمع الكثرة نظراً إلى كثرة الترتيبات ؛ لأنّ كل واحدة ترتبص ثلاثة . حكاه في « البسيط » ^(٣) عن أهل اللغات .

الثالث : أنه على حذف مضاف ، أي ثلاثة أقراء قروء .

الرابع : أن الإضافة نعت في تقدير الانفصال ؛ لأنه بمعنى « من » التي للتبويض ، أي ثلاثة أقراء من قروء .

كما أجاز للبرّد « ثلاثة حير » و « ثلاثة كلاب » ؛ على إرادة « من » أي من حير ومن كلاب .

القاعدة الثالثة

ألفاظ العدد نصوص ، ولهذا لا يدخلها تأكيد ؛ لأنه لدفع الجواز ، في إطلاق الكل .

(٢) سورة البقرة ٢٢٨

(١) سورة ليلان ٢٧

(٣) كتاب البسيط في النحو ، مؤلفه ركن الدين حسن بن محمد الأستراباذي شرحه كافي ابن الحاجب .

وإرادة البعض ؛ وهو متفق في المدد - وقد أورد على ذلك آيات شريفة .

الأولى : قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ ^(١) ، والجواب أن التأكيدها ليس لدفع نقصان أصلي المدد ، بل لدفع نقصان الصفة ، لأن الغالب في البَدَل أن يكون دون للبذل منه ؛ معناه ^(٢) أن الفاقد للهدى لا ينقص من أجره شيء ^(٣) .

الثانية : قوله تعالى : ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ ^(٤) ولو كانت ألفاظ المدد نصوصا لما دخلها الاستثناء ؛ إنما يكون عاما . والجواب أن الصَّوَر قد يدخل في الألف ، فإنها تذكر في سياق اللبانة ، للتكثير ، والاستثناء رَفَعَ ذلك .

الثالثة : قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَخَذُوا لِلنَّاسِ أَنْفُسِينَ ﴾ ^(٥) ، وقد سبق في باب التأكيذ الجواب عنه .

الرابعة : قوله تعالى : ﴿ إِنْ نَسْتَفِيزْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً ﴾ ^(٦) . . وقوله ﴿ سَبْعُونَ ذِرَاعًا ﴾ ^(٧) ، قالوا : المراد بها الكثرة ، وخصوص السبعين ليس مرادا ، وهذا مجاز . وكذا قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَرْجِيعَ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾ ^(٨) ، قيل المراد : المراجعة من غير حَصْر ، وجرىء بانفط الثنية ، تنبيها على أصل الكثرة ، وهو مجاز .



- | | |
|---|--------------------|
| (١) سورة البقرة ١٩٦ | (٢) م : « فألاد » |
| (٣) إشارة إلى قوله تعالى في الآية السابقة : ﴿ فَمَنْ لَمْ يُجِدْ فَمِصَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَيِّجِّ وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ . | (٤) سورة الضحى ٢٤ |
| (٥) سورة النحل ٥١ | (٦) سورة التوبة ٨٠ |
| (٧) سورة الحاقة ٣٢ | (٨) سورة الملك ٤ |

[أحكام لألفاظ يكثر دورانها في القرآن]

[لفظ « فعل »]

(١) من ذلك لفظ « فعل » كثيرا ما يحى كناية من أفعال متعددة؛ وفائدته الاختصار؛ كقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾^(٢) .
 ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ ﴾^(٣) .
 وقوله : ﴿ قُلْ أَتَفْعَلُوا ﴾^(٤) ، أى فإن لم تأتوا بسورة من مثله، ولن تأتوا بسورة من مثله .

وحيث أطلقت في كلام الله ، فهي عمولة على الوعيد الشديد، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ النَّبِيلِ ﴾^(٥) .
 ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمُ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾^(٦) .

[لفظ « كان »]

ومن ذلك الإخبار عن ذات الله أو صفاته بـ « كان » .
 وقد اختلف النحاة وغيرهم في أنها تدل على الاقطاع ، على مذاهب :
 أحدها : أنها تفيد الاقطاع ؛ لأنها فعل يُشعر بالتجدد .

(١) وجد سقط في الأصل قبل هذا الكلام .

(٢) سورة النساء ٦٦

(٣) سورة المائدة ٧٩

(٤) سورة البقرة ١

(٥) سورة البقرة ٢٤

(٦) سورة إبراهيم ٤٥

والثاني : لانقيده ؛ بل تقتضى الدوام والاستمرار ، وبه جزم ابن معطي^(١) في ألقيته ؛ حيث قال :

• وكان للماضي الذى ما انقطعما •

وقال الراغب في قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا ﴾^(٢) : نبه بقوله : « كان » على أنه لم يزل منذ أوجد متطويا على الكفر .

والثالث : أنه عبارة عن وجود الشيء في زمان ماضٍ على سبيل الإيهام ؛ وليس فيه دليل على عدم سابق ، ولا على انقطاع طارئ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾^(٣) ، قاله الزمخشري^(٤) في قوله تعالى : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾^(٥) .

وذكر ابن عطية في سورة الفتح أنها حيث وقعت في صفات الله فهي مسلوبة الدلالة على الزمان .

والصواب من هذه اللغات مقالة الزمخشري ، وأنها تفيد اقتران معنى الجملة التي تليها بالزمان للماضى لاغير ، ولا دلالة لها نفسها على انقطاع ذلك المعنى ولا بقاءه ؛ بل إن أفاد الكلام شيئا من ذلك كان لدليل آخر .

إذا علمت هذا فقد وقع في القرآن إخبار الله تعالى عن صفاته الذاتية وغيرها بلفظ « كان » كثيرا ، نحو : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيمًا عَلِيمًا ﴾^(٦) . ﴿ وَاسْمًا حَكِيمًا ﴾^(٧) .

(١) هو الشيخ زين الدين يحيى بن عبد المولى التوفى سنة ٦٢٨ هـ سماها الدرة الألفية ، وأوها :

يَقُولُ رَاجِي رَبِّي الْغَفُورِ . يَحْيَى بْنُ مُعْطٍ بْنُ عَبْدِ النَّوْرِ

ولها أشار ابن مالك بقوله ثالثة ألفية ابن معطي .

(٢) سورة الأحزاب ٥٠

(٣) سورة الإسراء ٢٧

(٤) سورة آل عمران ١١٠

(٥) الكشف ٣٠٧

(٦) سورة النساء ١٤٨

(٧) سورة النساء ١٤٨

﴿عَفُورًا رَحِيمًا﴾^(١) . ﴿تَوَّابًا رَحِيمًا﴾^(٢) . ﴿وَكُنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمِينَ﴾^(٣) .
﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾^(٤) .

لحيث وقع الإخبار « بكان » عن صفة ذاتية ؛ فالمراد الإخبار عن وجودها ،
وأنها لم تفارق ذاته ؛ ولهذا يقررها بعضهم بما زال ؛ قرارا عما سبق إلى الوم ، إن كان
يفيد انقطاع الخبر به عن الوجود لقولهم : دخل في خبر كان . قالوا : فكان وما زال
مجازان ، يستعمل أحدهما في معنى الآخر مجازا بالقرينة . وهو تكلف لا حاجة إليه ،
وإنما معناها ما ذكرناه من أزلية الصفة ، ثم تستفيد بقاءها في الحال وفيما لا يزال بالأدلة
العقلية ، وباستصحاب الحال .

وعلى هذا التقدير سؤالان :

أحدهما : إن الباري سبحانه وصفاته موجودة قبل الزمان وللكان ، فكيف تدل
« كان » الزمانية على أزلية صفاته ؛ وهي موجودة قبل الزمان ؟

وثانيهما : مدلول « كان » اقتران مضمون الجملة بالزمان اقترانا مطلقا ، فما الدليل
على استغراقه الزمان ؟

والجواب عن الأول أن الإيمان نوعان :

حقيق وهو مرور الليل والنهار ، أو مقلدار حركة الفلك على ما قيل فيه .

وتقديرى وهو ما قبل ذلك وما بعده ، كما في قوله تعالى : ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا
بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾^(٥) ، ولا بكرة هناك ولا عشيا ؛ وإنما هو زمان تقديرى فرضى .
وكذلك قوله : ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾^(٦) ،

(٢) سورة النساء ٦٤

(٥) سورة الأنبياء ٧٨

(٦) سورة الفرقان ٥٩

(١) سورة الأحزاب ٥٩

(٣) سورة الأنبياء ٨١

(٥) سورة مريم ٦٢

مع أن الأيام الحقيقية لا توجد إلا بوجود السموات والأرض والشمس والقمر؛ وإنما الإشارة إلى أيام تقديرية.

وعن الثاني أن «كان» لما دلت على اقتران مضمون الجملة بالزمان، لم يكن بعض أفراد الأزمنة أولى بذلك من بعض، فلما ألا يمتلئ مضمونها بزمان فيعطل، أو يمتلئ بعضها دون بعض، وهو ترجيح بلا مرجح؛ أو يمتلئ بكل زمان، وهو المطلوب.

وحيث وقع الإخبار بها عن صفة فعلية، فالمراد تارة الإخبار عن قدرته عليها في الأزل، نحو كان الله خالقاً ورازقاً وحياً وعميتاً، وتارة تحقيق نسبتها إليه، نحو: ﴿وَكُنَّا قَاعِلِينَ﴾^(١). وتارة ابتداء الفعل وإنشائه؛ نحو: ﴿وَكُنَّا مِنْ الْوَارِثِينَ﴾^(٢)؛ فإن الإرث إنما يكون بعد موت الوارث، والله سبحانه مالك كل شيء على الحقيقة، من قبل ومن بعد.

وحيث أخبر بها عن صفات الادميين فالمراد التنبيه على أنها فيهم غريزة وطبيعة مكرزة في غسه، نحو: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا﴾. ﴿إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾^(٣). ويدل عليه قوله: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا. إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا. وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا﴾^(٤)، أي خلق على هذه الصفة، وهي مقدرة أو بالقوة، ثم تخرج إلى الفعل.

وحيث أخبر بها عن أفضلهم دلت على اقتران مضمون الجملة بالزمان، نحو: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ﴾^(٥).

(٢) سورة القصص ٥٨

(٤) سورة المارج ١٩، ٢٠، ٢١

(١) سورة الأنبياء ٧٩

(٣) سورة الأحزاب ٧٢

(٥) سورة الأنبياء ٩٠

ومن هذا الباب الحكاية عن النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ « كان يصوم » و« كنا نعمل » . وهو عند أكثر الفقهاء والأصوليين يفيد الدوام ؛ فإن عارضه ما يقتضى عدم الدوام مثل أن يروى : « كان يصوم مرة » ثم نقل « أنه يمتسح ثلاثا » ، فهذا من باب تخصيص العموم ، وإن روى النبي والإمام تنازعا .

وقال الصنار في شرح سيبويه : إذا استعملت للدلالة على الماضي فهل تقتضى الدوام والاتصال أولا ؟ مسألة خلاف ؛ وذلك أنك إذا قلت : كان زيد قائما ، فهل هو الآن قائم ؟ الصحيح أنه ليس كذلك ، هذا هو المفهوم ضرورة ؛ وإنما حملهم على جعلها للدوام ما ورد من مثل قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ وَلَا تَهْرَبُوا آلَئِيْهِ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً ﴾ ^(٢) وهذا عندنا يخرج على أنه جواب لمن سأل : هل كان الله غفورا رحيمًا ؟ وأما الآية الثانية ، فالمعنى أى قد كان عندكم فاحشة وكنتم تعتقدون فيه ذلك ، فتركه يسهل عليكم .

قال ابن الشجري « فى أماليه » : اختلف فى « كان » فى نحو قوله : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ حَزِيزًا حَكِيمًا ﴾ ^(٣) ، على قولين : أحدهما : أنها بمعنى « لم يزل » كأن القوم شاهدوا عزا وحكمة ومغفرة ورحمة ، قليل لهم : لم يزل الله كذلك ، قال : وهذا قول سيبويه .

والثانى : أنها تدل على وقوع الفعل فيما مضى من الزمان ؛ فإذا كان فضلا معطاولا لم يدل دلالة قاطعة على أنه زال وانقطع ، كقولك : كان فلان صديقى ، لا يدل هذا على أن صداقته قد زالت ؛ بل يجوز بقاؤها ، ويجوز زوالها .

(٢) سورة الإسراء ٢٢

(١) سورة الأحزاب ٧٣

(٣) سورة النساء ١٦٥

فن الأول : قوله تعالى : ﴿ إِنَّا الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا ﴾ ^(١) ، لأن
عداوتهم باقية .

ومن الثاني : قوله تعالى : ﴿ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ﴾ ^(٢) .
وقال بعضهم: يدل على أن خبرها كان موجودا في الزمن الماضي، وأما في الزمن الحاضر
فقد يكون باقيا مستمرا ، وقد يكون منقطعا ، فالأول كقوله تعالى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا
رَحِيمًا ﴾ ^(٣) وكذا سائر صفاته ؛ لأنها باقية مستمرة .

قال السيرافي: قد يرجع الاقطاع بالنسبة للمفخور لهم والمرحومين ؛ بمعنى أنهم انقرضوا
فلم يبق من يفخر له ، ولا من يرحم فتقطع للنفرة والرحمة .
وكذا : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ ^(٤) ، ومعناه الاقطاع فيما وقع عليه العلم والحكمة ،
لانفس العلم والحكمة .

وفيه نظر .

وقال ابن برئى مامعناه: إن « كان » تدل على تقديم الوصف وقدمه ، ومائبته قدمه
استعمال علمه ؛ وهو كلام حسن .

وقد منصور بن فلاح المني في كتاب « الكافي » : قد تدل على الدوام بحسب
القرائن ، كقوله : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ ^(٥) . ﴿ وَكَانَ اللَّهُ شَمِيمًا بَصِيرًا ﴾ ^(٦) .
﴿ إِنَّا أَلْصَقَ كَانَتْ عَلَى أَثَوَيْنِ كِتَابًا مَوْفُوتًا ﴾ ^(٧) ، دلّت على الدوام المتصف بثلث
الصفات ودوام التبعيد بالصفات . وقد تدل على الاقطاع ، نحو : كان هذا الفقير غنيا ،
وكان لى مال

(٢) سورة اللائدة ١١٧

(٤) سورة النساء ١٢٠

(٦) سورة النساء ١٣٤

(١) سورة النساء ١٠١

(٣) سورة الأحزاب ٧٣

(٥) سورة الأحزاب ٧٣

(٧) سورة النساء ١٠٣

وقال أبو بكر الرازي : كان في القرآن على خمسة أوجه :

بمعنى الأزل والأبد ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾^(١) .

وبمعنى المضي المنقطع ، كقوله : ﴿ وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْمَةُ رَهْمٍ ﴾^(٢) ؛ وهو الأصل في معاني « كان » ، كما تقول : كان زيد صالحاً أو فقيراً أو مريضاً أو نحوه .

وبمعنى الحال ، كقوله تعالى : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ ﴾^(٣) ، وقوله : ﴿ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا ﴾^(٤) .

وبمعنى الاستقبال ، كقوله تعالى : ﴿ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا ﴾^(٥) .

وبمعنى « صار » ، كقوله : ﴿ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴾^(٦) .

مَسْأَلَةٌ

[في حكم « كان » إذا وقعت بعد « إن »]

كان فعل ماض ، وإذا وقعت بعد « إن » كانت في اللفظ للاستقبال .

وقال اللبرّد : تبقى على اللفظ لتعبردها ، للدلالة على الزمان فلا يغيرها أداة الشرط ، قال تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ ﴾^(٧) ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ ﴾^(٨) .

وهذا ضعيف لبنائه على أنها للزمان وحده ، والحق خلافه ؛ بل تدل على الحدث والزمان كغيرها من الأفعال .

وقد استعملت مع « إن » للاستقبال ، قال تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾^(٩) .

وأما : ﴿ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ ﴾^(٧) ، فأؤوله ابن السراج على تقدير « إِنْ أَوْ كُنْتُ قُلْتُهُ » ، وكذا : ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ ﴾ « إِنْ يَكُنْ قَمِيصُهُ » .

(٢) سورة النمل ٤٨

(٤) سورة النساء ١٠٣

(٦) سورة البقرة ٣٤

(٨) سورة يوسف ٢٦

(١) سورة النساء ١٢٠

(٣) سورة آل عمران ١١٠

(٥) سورة البقرة ٧

(٧) سورة المائدة ١١٦

(٩) سورة البقرة ٣١

وقال : ﴿ وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْفَلَاحِ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْغَبُونَ ﴾ ^(١) .
 وقال سبحانه في سورة الأعراف : ﴿ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ ^(٢) .
 وفي سورة النساء : : ﴿ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ ^(٣) ؛ فهو يدل على أنها قد يستعملان استعمال الترادفين .

الرابع : بمعنى النقل من حال إلى حال والتصيير ، فيتمدى إلى مفعولين ؛ إما معاً كقوله تعالى : ﴿ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا ﴾ ^(٤) ﴿ وَالَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ بِسَاطًا ﴾ ^(٥) ﴿ فَجَعَلَهُمْ جُودًا ﴾ ^(٦) ﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً ﴾ ^(٧) ﴿ وَجَعَلْنَاكُمْ أَكْثَرَ نَفِيرًا ﴾ ^(٨) . وإما عقلاً مثل ﴿ أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا ﴾ ^(٩) ﴿ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا ﴾ ^(١٠) . ونحو قوله : ﴿ لَجَعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا ﴾ ^(١١) ، وقوله : ﴿ وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا ﴾ ^(١٢) ،

لأنه يتعلق بشيئين : للنقل وهو الليل ؛ وللنقل إليه وهو اللباس .
 وأبين منه قوله تعالى : : ﴿ وَإِنَّا لَجَاعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا ﴾ ^(١٣) ، ﴿ جَعَلْنَاهَا لِرَبِّهَا سَافِلًا ﴾ ^(١٤) ، ﴿ وَجَعَلْنَا نَوْمَكُمْ سُبَاتًا ﴾ ^(١٥) .

والماشى في قوله : ﴿ وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا ﴾ ^(١٦) اسم زمان ، لكونه الثاني هو الأول ويجوز أن يكون مصدرًا لمعنى المعيش .

﴿ وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً ﴾ ^(١٧) ، ومعناه صيرناه ، لأن مريم إنما صارت مع ولدها عليه السلام لما خلق من جسدها لا من أب ، فصارا عند ذلك آية للمؤمنين . ومحال أنه

- | | |
|----------------------|-----------------------|
| (١) سورة الزخرف ١٢ | (٢) سورة الأعراف ١٨٩ |
| (٣) سورة النساء ١ | (٤) سورة البقرة ٢٢ |
| (٥) سورة نوح ١٩ | (٦) سورة الأنبياء ٥٨ |
| (٧) سورة القصص ٤١ | (٨) سورة الإسراء ٦ |
| (٩) سورة ص ٥ | (١٠) سورة طه ١ |
| (١١) سورة إبراهيم ٣٥ | (١٢) سورة هم ١٠ |
| (١٣) سورة الكهف ٨ | (١٤) سورة هود ٨٢ |
| (١٥) سورة هم ٩ ، ١١ | (١٦) سورة المؤمنون ٥٠ |

يريد : « خلقناها » لأن مريم لم تخلق في حين خلق ولدها ؛ بل كانت موجودة قبله ، ومحال
تعلق القدرة بجعل الموجود موجودا في حال بقائه .

فأما قوله تعالى : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾^(١) ؛ فهو من هذا الباب على جهة
الاتساع . أى صيرناه يُقرأ بلسان عربى ، لأن غير القرآن ماهو عبرى وسريانى ؛ ولأن معنى
القرآن في الكذب السالفة ، بدليل قوله تعالى : ﴿ وَإِنِّي لَنِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ ﴾ ، ﴿ إِنَّ هَذَا
لَنِي الصُّحُفِ الْأُولَى ﴾^(٢) .

وهذا احتج من أجاز القراءة بالفارسية ، قال : لأنه ليس في زُبُرِ الأولين من القرآن
إلا للعنى ، والفارسية تؤدى للعنى . وإذا عُرِفَ هذا ، فكأنه قل للعنى من لفظ القرآن
فصيره عربيا .

وأخطأ الزخشرى حيث جعله بالخلق ؛ وهو مردود صناعة ومعنى . أما الصناعة ،
فلأنه يعمد لمفعولين ، ولو كان بمعنى الخلق لم يعمد إلا إلى واحد ، وتمديته لمفعولين -
وإن احتمل هذا المعنى - لكن يجوز إرادة التسمية أو التصيير على ماسبق . وأما المعنى
فلو كان بمعنى « خلقنا التلاوة العربية » فباطل ؛ لأنه ليس الخلاف في حدوث ما يقوم
بالتفتا ؛ وإنما الخلاف في أن كلام الله الذى هو أمره ونهيه وخبره ؛ فنحن أنه صفة
من صفات ذاته ، وهو قديم .

وقالت القدّرية : إنه صفة فعل أوجده بعد عدمه ، وأحدثه لنفسه ، فصار عند حدوثه
مستكما بعد أن لم يكن ، فظهر أن الآية على تأويله ليس فيها تضمن لمقيده الباطلة .
وقال الآمدى في « أبقار الأفكار » : الجمل فيه بمعنى التسوية ، كقوله تعالى :
﴿ الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ﴾^(٣) ، أى يسمونه كذبا .

والباطل ، كقوله : ﴿ وَجَعَلُوا اللَّهَ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ . . . ﴾ ^(١) الآية .
وبمعنى أوجب ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا ﴾ ^(٢) ، أى
أوجبنا الاستقبال إليها .

وكقوله : ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا ﴾ ^(٤)
ومعنى « كنت عليها » أى أنت عليها ، كقوله : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلدُّنْيَا ﴾ ^(٥) ، أى أنتم .
السابع : ذكره الفارسي ، بمعنى « ألقى » فيتمدى لمفعولين : أحدهما بنفسه والآخر
بمرف الجبر ، كما في قولك : جعلت متاعك بعضه فوق بعض .

ومثله قوله : ﴿ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ ﴾ .
ومنه قوله تعالى : ﴿ وَيَجْعَلُ الْغُلَبِيثَ بِمَضْهٍ حَتَّىٰ بَغْضٍ ﴾ ^(٦) و « بعضه » بدل
من الغليث .

وقوله : « على بعض » أى فوق بعض .
ومثله قوله : ﴿ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ ﴾ ^(٧) ، أى ألقى ، بدليل قوله في الآية الأخرى
التي علل فيها المراد بخلق الجبال ، وأبان إنصافه ، قال : ﴿ وَأَلْقَىٰ فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ
أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ ﴾ ^(٨) .

فائدة

قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَاتَيْنِ ﴾ ^(٩) ، قيل : كيف يستعمل لفظ « الجعل »

(١) سورة البقرة ١٤٣

(٢) سورة البقرة ١٤٣

(٣) سورة الأنازل ٣٧

(٤) سورة النحل ١٥

(١) سورة الأنعام ١٣٦

(٢) سورة المائدة ١٠٣

(٣) سورة آل عمران ١١٠

(٤) سورة الرعد ٣

(٥) سورة الإسراء ١٢

هنا مع أن الجمول عنه يبنى أن يتحقق قبل الجمل ، مع صفة الجمول ، كقولك :
« جعلت زيدا قائما » ، فهو قبل ذلك كان متصفا بضد القيام ، وهنا لم يوجد « الجمل »
إلا على هذه الصفة ، فكيف يصح استعمال الجمل فيه ؟

والجواب أن الليل جوهر قام به السواد ، والنهار جوهر قام به النور ، وكذلك
الشمس جسم قام به ضوء ، والأجسام والجواهر مقدمة على الأعراض بالذات ، والعرب
ترأى مثل هذا ، قل القراء أنهم قالوا : أحسنت إليك فكسوتك ؛ ففعلوا الإحسان
متظما على الكسوة ؛ بدليل العطف بالفاء ، وليس ذلك إلا تندم ذاتي ، لأن الإحسان
في الخارج هو نفس الكسوة .

ولك أن تقول : لا نسلم أن الإحسان نفس الكسوة ؛ بل معنى يقوم بالنفس
ينشأ عنه الكسوة .

حَسِبَ

يتمدّى لمفعولين . وحيث جاء بعدها أن والفعل ، كقوله تعالى : ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ
أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ ﴾^(١) ، ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا ﴾^(٢) ونظائره ، فذهب سيبويه
أنها ساذة مسدّ المفعولين ، ومذهب للبرد أنها ساذة مسدّ للمفعول الواحد ،
والثاني منه مقدّر .

ويشهد لسيبويه أن العرب لم يُسمع من كلامهم نُطق بما ادعاه من التصريح به ،
ولو كان كما ذكره لَنُطقوا به ولو مرة .

والثاني : أنها زائدة ، والكلام على النفي الحض ، وقوله عن أكثر المفسرين ، أى لم يرها أصلا ، لأن الله تعالى قال : ﴿ أَوْ ظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَفْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ ﴾ ^(١) ، كان مقتضى هذه الظلمات تحول بين المين وبين النظر إلى البدن وسائر المناظر .

والثالث : أنها بمعنى « أراد » من قوله : ﴿ كَذَنَّا لِيُوسُفَ ﴾ ^(٢) ، أى لم يُرِدْ أن يراها .

وذكر غيره أن التدبير : إذا أخرج يده ممتعنا ليُبصره لم يكذب يخرجها ، و « يراها » صفة للظلمات ، تقديره : ظلمات بعضها فوق بعض يراها .

وأما قوله تعالى : ﴿ إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أَخْفِيهَا لِتُجْزَى ﴾ ^(٣) ، فيعتمد أن اللفي : أريد أخفيها ، لكي تجزى كل نفس بسعيها . ويجوز أن تكون زائدة ، أى أخفيها لتجزى .

وقيل : تم الكلام عند قوله : ﴿ آتِيَةٌ أَكَادُ ﴾ ، واللفي : أكاد آتى بها ، ثم ابتدا بقوله : ﴿ أَخْفِيهَا لِتُجْزَى ﴾ .

وقرأ سعيد بن جبير : ﴿ أَكَادُ أَخْفِيهَا ﴾ بفتح الألف ، أى أظهرها ، يقال : أخفيت الشيء إذا سترته وإذا أظهرته .

وقراءة الضم تحتمل الأمرين ، وقراءة الفتح لا تحتمل غير الإظهار ؛ ومعنى سترتها لأجل الجزاء ، لأنه إذا أخفى وقتها قويت الدواعي على التأهب لها خوف الحجي بقتة .

وأما قوله تعالى : ﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يَضِيءُ ﴾ ^(١) ، فلم يثبت لازيت الضوء ، وإنما أثبت له المقاربة من الضوء قبل أن تمسه النار ، ثم أثبت النور بقوله : ﴿ نُورٌ كَلَّى نُورٍ ﴾ ^(٢) ، فيؤخذ منه أن النور دون الضوء لا تمسه .

فإن قلت : ظاهره أن المراد : يكاد يضيء ؛ مسته النار أو لم تمسه ، فيمضي ذلك أنه مع أن مساس النار لا يضيء ، ولكن يقارب الإضاءة ، لكن الواقع أنه عند الساس يضيء قطعا .
أجيب : بأن الواو ليست عاطفة ، وإنما هي للحال ، أى يكاد يضيء . والحال أنه لم تمسه نار ، فيفهم منه أنها لو مسته لأضاء قطعا .

تَعْدَةٌ

[في محيى كاد بمعنى أراد]

محى كاد بمعنى أراد ، ومنه : ﴿ كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ ﴾ ^(٣) ﴿ أَكَادُ أَخِيهَا ﴾ ^(٤) .
وعكسه ، كقوله تعالى : ﴿ جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ ﴾ ^(٥) أى يكاد .

تَعْدَةٌ

[فعل اللطوعة]

فعل اللطوعة هو الواقع مسببا عن سبب اقتضاه ، نحو كسرتنه فانكسر . قال ابن مالك في شرح « انخلاصة » : هو الدال على قبول مفعول لأثر الفاعل ؛ ومعنى ذلك أن الفعل اللطوع ، بكسر الواو ، يدل على أن للمفعول لقولك : كسرت الشيء ، يدل على مفعول معالجتك في إيصال الفعل إلى المفعول ، فإذا قلت : فانكسر ، علم أنه قبل

(٢) سورة يوسف ٨٦

(٤) سورة الكهف ٨٧

(١) سورة النور ٣٥

(٣) سورة طه ١٥

وزم ابن جني في كتاب « انطصائس » أنه لا يجوز فعل المطاوعة إلا بالفاء .
وأجاب عن قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُطِيعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا ﴾^(١) ، بأن « أغفل »
في الآية بمعنى وجدناه غافلا ، لاجملناه بفعل ، وإلا لقيل : « فاتبع هواه » بالفاء ؛ لأنه
يكون مطاوعا .

وفي كلامه نظر ؛ لأننا نقول : ليس اتباع الهوى مطاوعا لـ « أغفلنا » ، بل للمطاوع
لـ « أغفلنا » ، غفل .

فلن قيل : إنه من لازم النفلة اتباع الهوى ، وللسبب عن السبب سبب .
قيل : لا نسلم أن اتباع الهوى مسبب عن النفلة ، بل قد يُفعل عن الذكر ولا يُتبع
الهوى ، ويكون الناتج له منه غفلة أخرى عنه .

واعلم أن الحامل لأبي التمتع على هذا الكلام اعتقاده الاعتزالي أن مصيبة العبد
لا تُنسب إلى الله تعالى ؛ وأنها مسببة له ، فلذا قيل « أفل » هنا بمعنى « وجد »
لا بمعنى التمعية خاصة . وقد بينا ضعف كلامه ، وأن المطاوع لا يجب عطفه بالفاء .

وقال الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا وَقَدْ لَّا الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾^(٢) ؛
هذا موضع الفاء ، كما يقال : أعطيته فشكر ، ومنعته فصبر ؛ وإنما عطف بالواو للإشعار
بأن ما قالاه بعض ما أحدث فيهما [إيتاء]^(٣) العلم ، [فأضمر ذلك ثم عطف عليه بالضميد]^(٤)
كأنه قال : فضلا به وعلماء ، وعرفا حق النعمة فيه والفضيلة ، وقال الحمد لله^(٥) .

وقال السكاكي : يحتمل عندي أنه تعالى أخبر عما صنع بهما ، وعما قالا ؛ كأنه قال :
نحن فعلنا إيتاء العلم ، وهما فضلا الحمد ، من غير بيان ترتبه عليه اعتقادا على فهم السامع ،
كقولك : « قم بدعوك » بدل « قم فإنه يدعوك » .

(٢) سورة النمل ١٥

(٤) الكشاف ٣ : ٢٧٨

(١) سورة الكهف ٢٨

(٣) تكملة من الكشاف

وأما قوله تعالى : ﴿ وَأَتَقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ ﴾ ^(١) ؛ فظنَّ بعضُ الناسِ أَنَّ التقوى سببُ التعلُّمِ ، والحقُّون على منع ذلك ؛ لأنَّه لم يربط الفعل الثاني بالأول ربطاً الجزاء بالشروط ، فلم يُقَلَّ : واتقوا الله يعلمكم ، ولا قال : « فاعلمكم الله » ، وإنما أتى بواو العطف ، وليس فيه ما يقتضى أَنَّ الأوَّل سببُ الثاني ، وإنما غاية الاقتران والتلازم ، كما يقال : زنى وأزورك ، وسلم علينا ونسلم عليك ، ونحوه ، مما يقتضى اقتران الفعلين والتعارض من الطرفين ، كما لو قال [عبد] لسيده : أعطني ذلك على ألف ، أو قالت للزوجة : طلقني ولك ألف ؛ فإن ذلك بمنزلة قولها : بألف أو على ألف. وحينئذٍ فيكون متى علم الله العلم النافع اقترن به التقوى بحسب ذلك .

ونظير الآية قوله تعالى : ﴿ فَأَعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ ﴾ ^(٢) .

وقوله عقيب ذكر النسيئة : ﴿ وَأَتَقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ ﴾ ^(٣) ، ووجه هذا الختام التنبية على التوبة من الاغتياب ، وهو من الظلم .

وهاهنا بحث ، وهو أَنَّ الأئمة اختلفوا في أَنَّ العلم هل يستدعي مطاوعة أم لا ؟

على قولين :

أحدهما : نعم ، بدليل قوله تعالى : ﴿ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِى ﴾ ^(٤) ، فأخبر عن كل من هداه الله بأنه يهتدى . وأما قوله : ﴿ وَأَمَّا تَدْوُدُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ ^(٥) ، فليس منه لأن المراد بالهداية فيه الدعوة ، بدليل : ﴿ فَاسْتَجَبُوا أَلْعَمَى عَلَى الْهَدْيِ ﴾ ^(٦) .

والثاني : لا يدلُّ على المطاوعة ، بدليل قوله : ﴿ وَمَا نُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا ﴾ ^(٧) . وقوله : ﴿ وَتُخَوِّفُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَانًا كَبِيرًا ﴾ ^(٨) ، لأن التخيوف حصل ، ولم يحصل

(٢) سورة هود ١٢٣

(٤) سورة الأعراف ١٧٨

(٦) سورة الإسراء ٥٩ ، ٦٠

(١) سورة البقرة ٢٨٢

(٣) سورة المجرات ١٢

(٥) سورة فصلت ١٧

لكفار خوف نافع يصرفهم إلى الإيمان ، فإنه للطاوع للتخويف المراد بالآية الكريمة ، وعلى الأول تكون الفاء للتعقيب في الزمان ، ويكون : « أخرجه فما خرج » حقيقة .

مأيدة

[في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ مِّنْ مَّخْشَاهَا ﴾]

قالوا في قوله : ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ مِّنْ مَّخْشَاهَا ﴾ ^(١) : إن التقدير « منذر إنذاراً نافعا من يخشاها » .

قال الشيخ عز الدين : ولا حاجة إلى هذا ، لأن فعل وأفعل ، إذا لم يترتب عليه مطاوعة ، كخوف وعلم وشبهه لا يكون حقيقة ؛ لأن « خوف » إذا لم يحصل الخوف ، و « علم » إذا لم يحصل العلم كان مجازاً ، و ﴿ مُنْذِرٌ مِّنْ مَّخْشَاهَا ﴾ ، يترتب عليه أثره ، وهو الغشبية ، فيكون حقيقة لمن يخشاها ، فإذا لم يكن منذر من لم يخش ، لأنه لم يترتب عليه أثر . فلي هذا : ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ ﴾ ^(٢) فيه جمع بين الحقيقة والمجاز لترتب أثره عليه ، بالنسبة إلى « من يخشى » دون « من لم يخش » .

احتمال الفعل للجزم والنصب

فنه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ ^(٣) ، يحتمل أن يكون ما بعد الفاء مجزوماً ، ويحتمل أن يكون منصوباً ، وإذا كان مجزوماً كان داخل في النهي ، فيكون قد نهى عن الظلم ، كأنه منى عن قربان الشجرة ، فكأنه قال : « لا تقربا هذه الشجرة فلا تكونا من الظالمين » .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ ﴾^(١) ، فإنه يحتمل أن يكون « تكتُموا » مجزوماً ؛ فهو مشترك مع الأول في حرف النهي ؛ والتقدير : لا تلبسوا ولا تكتُموا ، أى لا تفعلوا هذا ، كما في قولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، بالجزم . أى لا تفعل واحداً من هذين . ويحتمل أن يكون منصوباً ، والتقدير : لا تجمعوا بين هذين ، ويكون مثل لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، ولنفي : لا تجمعوا بين هذين الفعلين التبيينين ، كما قول لمن لقيته : أما كفأك أحدهما حتى جمت بينهما ! وليس في هذا إباحة أحدهما . والأول أظهر .

وقوله : ﴿ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾^(٢) ، أى ما لم يكن أحد الأمرين : اللس أو الفرض للستزم ؛ لعدم كل منهما ، أى لا هذا ولا هذا ؛ فإن وُجد أحدهما فليس كم الجناح ، وهو اللهر^(٣) أو نصف الفروض ، و « تفرضوا » مجزوماً عطفاً على « تَمْسُوهُنَّ » .

وقيل : نصب ، و « أو » بمعنى « إلا أن » .

والصحيح الأول ؛ ولا يجوز تقدير « لم » بعد « أو » لفساد المعنى ، إذ يؤول إلى رفع الجناح عند عدم اللس مع الفرض وعدمه . وعند عدم الفرض مع اللس وعدمه . وليس كذلك ؛ ولا يقدر فيما اتفق أحدهما ، للزوم نفي الجناح عند نفي أحدهما ووجود الآخر ، فلا بد من المحافظة على أحدهما على الإيهام وانسحاب حكم « لم » عليه . ونظيره : ﴿ وَلَا يُطِيعُ مِنْهُمْ آتِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾^(٤) .

وقوله : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ ﴾^(٥) :

(١) سورة البقرة ٢٣٦

(٢) سورة البقرة ٢٤٢

(٣) م : « الفرض »

(٤) سورة البقرة ١٨٨

وقوله تعالى: ﴿إِنْ تَطِيعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا يُرْذَوْكُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ﴾^(١) ، والوجه الجزم ، ويجوز النصب .

وقوله تعالى: ﴿وَلَنْ تُبَدَّوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ بِمَا سَبَّحَكُمْ بِهِ اللَّهُ...﴾^(٢) الآية .

وقوله تعالى: ﴿بَنَائِبَهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَمْسُوهُنَّ﴾^(٣) .

وقوله: ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا﴾^(٤) .

وقوله: ﴿فَلَا تَيَبَّلُوا كُلَّ الْيَمِيلِ فَتَذَرُوهُمَا كَالْمَلَقَةِ﴾^(٥) .

وقوله في آل عمران: ﴿يُرْذَوْكُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ﴾^(٦) .

وقوله في الأعراف: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾^(٧) .

وقوله في الأنفال: ﴿بَنَائِبَهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^(٨) .

وقوله في سورة التوبة: ﴿وَإِنْ تُصِيبَكَ مُصِيبَةٌ يَقُولُوا قَدْ أَخَذْنَا أَمْرًا مِنْ قَبْلُ وَبَقُولُوا﴾^(٩) .

وقوله: ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ﴾^(١٠) .

وقوله في سورة يونس: ﴿فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّىٰ يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾^(١١) ، يجوز أن يكون مطلقاً على: ﴿لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ﴾^(١٢) فيكون منصوباً ، ويجوز أن يكون منصوباً بالفاء

(٢) سورة البقرة ٢٨٤

(٤) سورة النساء ٩٧

(٦) سورة آل عمران ١٤٩

(٨) سورة الأنفال ٢٧

(١٠) سورة التوبة ١٢٠

(١) سورة آل عمران ١٤٩

(٣) سورة النساء ١٩

(٥) سورة النساء ١٢٩

(٧) سورة الأعراف ١٩

(٩) سورة التوبة ٥٠

(١١) سورة يونس ٨٨

على جواب الدعاء ، وأن يكون مجزوما ، لأنه دعاء .

وقوله في سورة يوسف : ﴿ اقْتُلُوا يُوسُفَ أَوْ امْكُتُوا أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ وَتَكُونُوا مِنْ بَدْرِهِ ﴾ ^(١) .

وقوله : ﴿ أَقْلَمَ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ ^(٢) .

وقوله في سورة هود : ﴿ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ . أَلَّا تَعْبُدُوا ﴾ ^(٣) ، أى « بأن لا تعبدوا » فيكون منصوبا ، ويجوز جزمه لأنه نهى .

وقوله في سورة النحل : ﴿ وَلَا تَتَّخِذُوا أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ فَزَلَ قَدَمٌ بِقَدَمٍ يُبْئِيهَا وَتَذَوْفُوا أَلْسِنًا سَاءَ صَدْدُكُمْ ﴾ ^(٤) يجوز حذف « » وتذوقوا « » على « تتخذوا » أو « فزَلَ » قبل دخول الفاء ، فيكون مجزوما .

وقوله في سورة الإسراء : ﴿ وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ ^(٥) ، أى « بأن لا تعبدوا ، أو على نهى .

وفيها : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ ^(٦) .

وقوله في سورة الكهف : ﴿ لَهُمْ إِبْئِيلُ يُظْهِرُكُمْ عَلَى كَيْفَ يَرْجُوكُمْ أَوْ يُعِيدُكُمْ ﴾ ^(٧) .

وقوله في الحج : ﴿ لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا أَنَّمَا اللَّهُ ﴾ ^(٨) ، يجوز أن يكون لام كي أو لام الأمر ، وفائدة هذا نظير في جواز الوقف .

وقوله : ﴿ ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلِيُؤْتُوا نُذُورَهُمْ وَلِيَطَّوُّعُوا ﴾ ^(٩) ، فيمن كسر اللامات .

(١) سورة يوسف ٩	(٢) سورة غافر ٨٢
(٣) سورة هود ٢٤	(٤) سورة النحل ٩٤
(٥) سورة الإسراء ٢٣	(٦) سورة الإسراء ٣٣
(٧) سورة الكهف ٦٠	(٨) سورة الحج ٢٨ ، ٢٩

- وقوله في النمل : ﴿ أَلَا تَعْلَمُوا عَلَىٰ وَاتِقُونَ مُسْلِمِينَ ﴾ ^(١) ، أى إن ، أو نهى .
 وقوله في النكبات : ﴿ لِيَسْكُتُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَقْتَتِمُوا ﴾ ^(٢) .
 وفي فاطر : ﴿ أَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا ﴾ ^(٣) .
 وفي يس : ﴿ لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ ﴾ ^(٤) ، هل هى لام كي ، أو لام الأمر ؟
 وفي المؤمن : ﴿ أَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا ﴾ ^(٥) .
 وفي فصلت : ﴿ تَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخْفُوا وَلَا تَحْزَنُوا ﴾ ^(٦) .
 وفي الأحقاف : ﴿ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ ﴾ ^(٧) .
 وفي القتال : ﴿ أَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا ﴾ ^(٨) .
 وبذل على جواز النصب ظهوره فى مثله ، ﴿ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ ﴾ ^(٩) .
 وقوله : ﴿ فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ ﴾ ^(١٠) .
 وقوله : ﴿ أَلَا تَطْفَرُوا فِي الْمِيزَانِ ﴾ ^(١١) أى للثلا . أو مجزوم .
 وقوله : ﴿ إِنْ يَنْقُضْكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءُ ﴾ ^(١٢) .
 وقوله : ﴿ هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ . وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ ^(١٣) ، فإن ﴿ يَمْتَدِرُونَ ﴾
 داخل مع الأول فى النفي عند سيبويه ، بدليل قوله : ﴿ هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ ﴾ ، فإن كان
 النطق قد نفى عنهم فى ذلك اليوم فلا عتذار نعلق ، فينبى أن يكون منفيا معطوفا على قوله :

(٢) سورة النكبات ١٦

(٤) سورة يس ٣٥

(٦) سورة فصلت ٣٠

(٨) سورة محمد ١٠

(١٠) سورة محمد ٣٥

(١٢) سورة البقرة ٣

(١) سورة النمل ٣١

(٣) سورة فاطر ٤٤

(٥) سورة غافر ٨٢

(٧) سورة الأحقاف ٢١

(٩) سورة الحج ٤٦

(١١) سورة الرحمن ٨

(١٣) سورة المرسلات ٣٥ ، ٣٦ .

﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ﴾^(١) ، ولو أُجِلَ على إضمار المبتدأ ، - أى فهم يستذرون - لجازَ على أن يكون المعنى في ﴿لَا يَنْطَلِقُونَ﴾ أنهم وإن نطقوا فنطقهم كلا نطق ؛ لأنه لم يقع للوقع الذى أرادوه ، كقولهم : نكلمت ولم تنكلم .

وقوله : ﴿قُلُوا أَنْ لَنَا كَرَّةٌ﴾^(٢) ، وعلى الأول يكون هذا قولاً فى أنفسهم من غير نطق .

وقوله تعالى : ﴿وَلَكِنْ لِيُطِغْنَ قُلُوبَهُ﴾^(٣) ، يجوز أن يكون لام كي ، والفعل منصوب ، أو لام الأمر ، والفعل مجزوم .

وقوله : ﴿أَنْذَرُ مُوسَى وَقَوْمَهُ لِيُتْسَدِّدُوا فِي الْأَرْضِ﴾^(٤) ، فالظاهر أنه منصوب ، ويجوز أن يكون مجزوماً ، واللام زائدة ، ومن نصب ﴿وَيَذَرَكْ﴾ ، عطفه على ﴿ليفسدوا﴾ .

رَأَى

إن كانت بصرية تعدت لواحد ، أو علمية تعدت لاثنتين ؛ وحيث وقع بعد البصرية منصوبان كان الأول مفعولها ، والثانى حالا .

ومما يحتمل الأمرين قوله تعالى : ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى﴾^(٥) ، فإن كانت بصرية كان « الناس » مفعولاً و « سكارى » حالا ، وإن كانت علمية فهما مفعولاهما .

وكذلك قوله تعالى : ﴿وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَائِعَةٍ﴾^(٦) .
وقوله : ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ نَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾^(٧) ،

(٢) سورة الشعراء ١٠٢

(٤) سورة الأعراف ١٢٧

(٦) سورة الجاثية ٢٨

(١) سورة الرسلات ٣٦

(٣) سورة البقرة ٢٦٠

(٥) سورة الحج ٧

(٧) سورة الزمر ٦٠

فهذه الجملة - أعنى قوله : ﴿ وَجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ ﴾ ^(١) - في موضع نصب ، إمّا على الحال إن كانت بصرية ، أو مفعول ثانٍ إن كانت قلبية .

واعلم أنه قد وقع في القرآن : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ ^(٢) ، في بعض المواضع بغير واو كافٍ الأنعام ، وفي بعضها بالواو ^(٣) ، وفي بعضها بالقاء ﴿ أَقَلَّمْ يَرَوْا ﴾ ^(٤) .

وهذه الكلمة تأتي على وجهين :

أحدهما : أن تتصل بما كان الاعتبار فيه بالمشاهدة ، فيذكر بالالف والواو ، ولتدلّ الألف على الاستفهام ، والواو ، على عطف جملة على جملة قبلها . وكذلك القاء ؛ لكنها أشدّ اتصالاً بما قبلها .

والثاني : أن يتصل بما الاعتبار فيه بالاستدلال ، فاقصر على الألف دون الواو والقاء ، ليعبرَ بحرى الاستئناف .

ولا يقتض هذا الأصل بقوله في النحل : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا إِلَى آلِطَيْرِ ﴾ ^(٥) ، لاتصالها بقوله : ﴿ وَأَلَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ ﴾ ^(٦) وسبيلها الاعتبار بالاستدلال ، فبقى عليه ﴿ أَلَمْ يَرَوْا إِلَى آلِطَيْرِ ﴾ .

وأما «أرأيت» فبمعنى «أخبرني» ولا يذكر بعدها إلا الشرط ؛ وبعده الاستفهام ، على التقديم والتأخير ؛ كقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ مَتَمَكِّمًا... ﴾ ^(٧) الآية ، ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا ﴾ ^(٨) .

(١) سورة الزمر ٦٠

(٢) سورة الأنعام ٦

(٣) كقوله تعالى في سورة الرعد ٤١ : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا تَأْتِي الْأَرْضَ نَنْقَعُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا ﴾ .

(٤) سورة سبأ ٩

(٥) سورة النحل ٧٩

(٦) سورة النحل ٧٨

(٧) سورة الأنعام ٤٦

(٨) سورة الملك ٣٠

وقوله تعالى : ﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ ﴾ ^(١) .

وأما « رأيت » الواقعة في كلام الفقهاء ، فهي كذلك ، قال ابن خروف : إلا أنهم يلعبون فيها ، وجوابها : أرايت إن كان كذا وكذا ؟ كيف يكون كذا ؟ بمعنى عدم الشرط . ثم الاستفهام بعده على تَعَمُّلِ الآيات الشريفة ، وهي معلنة عن العمل بما بعدها من الآيات الكريمة ، وكذلك الرؤية كيف تصرفت .

وأما قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الْأَطْلَافَ ﴾ ^(٢) ، فدخلها معنى التصجب ، كأنه قيل : ألم تعجب إلى كذا ؟ فصدت به « إلى » كأنه : ألم تنظر ، ودخلت « إلى » بمعنى التصجب ، وعلقت الفعل على جملة الاستفهام ؛ وليست بيدل من « الرب » تعالى ؛ لأن الحرف لا يملق .

وأما « أَرَأَيْتُكَ » فقد وقعت هذه اللفظة في سورة الأنعام في موضعين ^(٣) وغيرها ، وليس لها في العربية نظير ؛ لأنه جمع فيها بين علامتي خطاب ، وهما التاء والكاف ، والتاء اسم بخلاف الكاف ؛ فإنها عند البصريين حرف يفيد الخطاب ، والجمع بينهما يدل على أن ذلك تنبيهاً على مبنائها عليه من مرتبة ، وهو ذكر الاستبعاد بالهلاك ، وليس فيما سواها ما يدل على ذلك ، فاكفني بخطاب واحد .

قال أبو جعفر بن الزبير : الإتيان بأداة الخطاب بعد الضمير للفيد لذلك تأكيد

(١) سورة الماعون ١

(٢) سورة الفرقان ٤٥

(٣) في سورة الأنعام بلفظ « أَرَأَيْتُكُمْ » آية ٤٠ ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُكُمْ إِنْ أَنَا كُنتُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَنُفْسُكُمْ السَّاعَةُ ... ﴾ ، وآية ٤٧ ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُكُمْ إِنْ أَنَا كُنتُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَشَعَةً أَوْ جَهَنَّمَ ... ﴾ ، وفي سورة يونس بلفظ « أَرَأَيْتَكَ » ، آية الإسراء ٦٢ ﴿ قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ ... ﴾ .

باستحكام غفلته ؛ كما تحرك النائم باليد ، وللفرط الغفلة باليد واللسان ؛ ولهذا حذفت
الكاف في آية يونس ^(١) ؛ لأنه لم يقدم قبلها ذكر صم ولا بكّم بوجوب تأكيد
الخطاب ، وقد تقدم قبلها قوله : ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ . أَمْ مَنْ
يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ ﴾ ^(٢) إلى ما بعدهم ، فحصل تحريكهم وتنبيههم بما لم يبق بعده
إلا التذكير بعبادتهم . انتهى .

وقال ابن فارس في قوله تعالى : ﴿ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ ﴾ ^(٣) قال :
البرصيون ^(٤) : هذه الكاف [زائدة ، زيدت لمعنى الخطابية ، قال محمد بن يزيد : وكذلك
رويدك زيدا ، قال : والدليل على ذلك أنك إذا قلت : أَرَأَيْتَكَ زيدا ، فإنما هي : أَرَأَيْتَ
زيدا ؟ لأن الكاف ^(٥) لو كانت اسما استحال أن تسمى « أَرَأَيْتَ » إلى مفعولين ،
والثاني هو الأول . يريد قولهم : « أَرَأَيْتَ زيدا قائما » لا يمدى « رأيت » إلا إلى مفعول
هو « زيد » ، ومفعول آخر هو « قائم » ؛ فالأول هو الثاني .

وقال غيره : مَنْ جمل الأداة للمؤكد بها الخطاب في « أَرَأَيْتَكُمْ » ضميرا لم يلزمه
اعتراض جملى فعل الضمير للتصل إلى مضمرة للتصل ؛ لأن ذلك جائز في باب الظن ،
وفي فعلين من غير باب غلظت ؛ وهما « قدت » و « عدمت » ، وكذلك تمدى فعل الظاهر
إلى مضمرة للتصل جائز في الأفعال للذكورة ؛ والآيات للذكورة من باب الظن ، لأن
المراد به « رأيت » رؤية القلب ، فهي من المستثنى ؛ وإنما المتع ^(٦) مطلقا تمدى

(١) وهو قوله تعالى في الآية ٥٠ ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَنَا كُنتُ عَذَابُهُ بَيِّنَاتًا أَوْ نَهَارًا مَاذَا
يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ ﴾ .

(٣) سورة الإسراء ٧٢

(٥) الزيادة من فقه اللغة للصاحبي

(٢) سورة يونس ٣١

(٤) قوله ص ٨٣

(٦) ت : « وإنما اهتم » .

فل للضمير للتصل إلى ظاهره ، فلا اختلاف في منع هذا من كل الأفعال .
وأما مَنْ جَرَّد أَدَاءَ لُطْطَابِ للوَكْدِ بها للعرفية - وهو قول الجمهور - فلا كلام في ذلك .
وقد اختلف في موضع الكاف من هذا اللفظ على أقوال :
قال سيبويه : لا موضع لها .
وقال السكاكيني : موضعها نصب .
وقال القراء : رفع .

إذا علمت هذا، فلها موضعان : أحدهما أن تكون بمعنى « أخبرني » فلا تقع إلا على اسم مفرد أو جملة شرط ، كقوله : « أَرَأَيْتَ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ مَتْنُكَمْ وَأَبْصَارَكُمْ... »^(١) الآية ولا يقع الشرط إلا ماضياً ، لأن ما بعده ليس بجواب له ، وإنما هو معلق بـ « أَرَأَيْتَكَ » ، وجواب الشرط ؛ إما محذوف للعلم به ، وإما للاستفهام مع عامله . وإذا تقي هذا أو جمع لحقت بالتثنية والجمع الكاف ، وكانت التاء مفردة بكل حال .

قال السيرافي : يجوز أن يكون أفرادهم للتاء ، استثناءً بتثنية الكاف وجمعها ، لأنها للخطاب ، وإنما فصلوا ذلك للفرق بين « أَرَأَيْتَ » بمعنى « أخبرني » وغيرها إذا كانت بمعنى « علمت » .

والثاني : تكون فيه بمعنى « انتبه » كقوله : « أَرَأَيْتَ زَيْدًا فُلَانِي أَحِبُّهُ ، أَيْ انتبه له ؛ فُلَانِي أَحِبُّهُ ؛ ولا يلزمه الاستفهام .

■ ■ ■

وقد يحذف الكلام الذى هو جواب للعلم به فلا يذكر ، كقوله تعالى : ﴿ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِن كُنتُمْ عَلَىٰ بَيْتِنَا مِّنْ دُونِىَ رَزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا وَمَا أَرِيدُ أَن أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنهَآ كُمْ عَنْهُ إِن أَرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَعْلَمْتُ وَمَا تَوْفِيقِى إِلَّا بِاللَّهِ ﴾ ^(١) ، فلم يأت بجواب .

وأتى فى موضع آخر بالجواب ولم يأت بالشرط ، قال تعالى : ﴿ أَفَرَأَيْتَ مَنِ اخْتَلَفَ إِلَٰهَهُ هُوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَغَلَّبَ عَلَيْهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَن يَهْدِيهِ ﴾ ^(٢) ف « من » الأول بمنزلة « الذى » .

تَنْبِيْهِ

قال سيبويه : لا يجوز إلقاء « أرايت » كما يُلْقَى : علمت أزيد عندك أم عمرو ؟ ولا يجوز هذا فى « أرايت » ، ولا بد من النصب إذا قلت : « أرايت زيد أبو من هو ؟ » قال : لأن دخول معنى « أخبرنى » فيها لا يجعلها بمنزلة أخبرنى فى جميع أحوالها .

قال السهلبى : وظاهر القرآن يقتضى خلاف قوله ، وذلك أنها فى القرآن ملناة ، لأن الاستفهام مطلوبها ، وعليه وقع فى قوله : ﴿ أَفَرَأَيْتَ إِن كَذَّبَ وَتَوَلَّى . أَلَمْ يَعْلَمْ ﴾ ^(٣) ، فقوله : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمْ ﴾ ^(٤) ، استفهام ، وعليه وقعت « أرايت » وكذلك « أرايتم » و « أرايتكم » فى الأنعام ، والاستفهام واقع بعدها . نحو : ﴿ هَلْ يَهْدِيكَ إِلَّا أَلْقَاؤُنَا أَلْفَاظُونَ ﴾ ^(٥) و « أَلْفَاظُونَ » ^(٦) .

(٢) سورة المجاثية ٢٣

(٤) سورة الأنعام ٤٧

(١) سورة هود ٨٨

(٣) سورة الباق ١٣ ، ١٤

(٥) سورة الأخطاف ٣٥

وهذا هو الذى منع سيبويه في «أرأيت» و «أراك» ولا يقال : «أراك»
أبو من أنت ؟ قال : لكن الذى قاله سيبويه صحيح ، لكن إذا وَلَّى الاستفهام
«أرأيت» ولم يكن لما مفعول سوى الجملة .

وأما في هذه اللواضع التى فى التنزيل فليست الجملة المستفهم عنها هى مفعول «أرأيت» ،
ولم يكن لما مفعول محذوف يدلّ عليه الشرط ، ولا بدّ من الشرط بعدها فى هذه الصورة ،
لأنّ للمنى «أرأيت» صيغتين إن كان كذا وكذا ؟ كما تقول : «أرأيت إن قتلت العدو
أقاتل أم لا ؟» ؛ تقديره : أرأيت رأيك وصنعك إن قتلت العدو؟ حذف الشرط وهو «إن»
حال على ذلك المحذوف ، ومرتبطة به ، والجملة للمستفهم عنها كلام مستأنف منقطع ؛ إلا أن
فيها زيادة بيان لما يستفهم عنه ، ولو زال الشرط وولها الاستفهام لَقُبِحَ ، كما قال سيبويه
وغيره في «علت» ، وهل «علت» ، وهل «رأيت» وإنما يتجه مع «أرأيت» خاصة ،
وهى التى دخلها معنى «أخبرنى» ^(١) .

علم المرافاتية

لا تعلق إلا بالمعنى ؛ نحو : ﴿لَا تَمْلِكُونَ شَيْئًا﴾ ^(٢) .

فأما نحو قوله تعالى : ﴿لَا تَسْأَلُهُمْ نَحْنُ نَمْلِكُهُمْ﴾ ^(٣) ، وقوله : ﴿فَلْيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ
صَدَقُوا وَلْيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ﴾ ^(٤) فالقدير «لا تملّ خبرهم نحن نملّ خبرهم» ، «فليعلمن الله
صديق الذين صدقوا وليعلمن الله نفاق الناقين» ، حذف للمضاف .

وذكر ابن مالك أنها تختص باليقين ، وذكر غيره أنها تستعمل فى الظن أيضا ، بدليل
قوله : ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ ^(٥) .

وله أن يقول : العلم على حقيقته . وللرأد بالإيمان التصديق اللسانى .

(١) الروض الأثرب ١ : ١٨٨ (الطبعة الجالية) .

(٢) سورة التوبة ٢٠١

(٣) سورة النحل ٧٨

(٤) سورة الممتحنة ١٠

(٥) سورة النكبات ٣

ظن

أصلها للاعتقاد الراجح ، كقوله تعالى : ﴿ إِن ظَنَّا أَنْ مِيقَاتِنَا ﴾ ^(١) .
 وقد تستعمل بمعنى اليقين ؛ لأن الظن فيه طرف من اليقين ، لولاه كان جهلاً ، كقوله
 تعالى : ﴿ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ ﴾ ^(٢) ، ﴿ إِنَّا ظَنَنَّا أَنْ لَنَا مَلَكًا ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَظَنَّ أَنَّهُ
 الْفِرَاقُ ﴾ ^(٤) ، ﴿ أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ ﴾ ^(٥) ، وللفرق بينها في القرآن ضابطان :
 أحدهما : أنه حيث وجد الظن محموداً مثاباً عليه ، فهو اليقين ، وحيث وجد مذموماً
 متوقعاً بالعقاب عليه ، فهو الشك .
 الثاني : أن كل ظن يحصل بعده « إن » الخفيفة فهو شك ، كقوله : ﴿ إِن ظَنَّا أَنْ
 مِيقَاتِنَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾ ^(٦) . وقوله : ﴿ بَلْ ظَنَنَّا أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ ﴾ ^(٧) .
 وكل ظن يحصل به « إن » للشدة ، فالمراد به اليقين ، كقوله : ﴿ إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي
 مُلَاقٍ حِسَابِيَّةٍ ﴾ ^(٨) ، ﴿ وَظَنَّ أَنَّهُ الْفِرَاقُ ﴾ ^(٩) .
 والثالث : أنه في الشدة لتأكيد ، فدخلت على اليقين ، وأن الخفيفة بخلافها ،
 فدخلت في الشك .
 مثال الأول ، قوله سبحانه : ﴿ وَعَلِمَ أَنْ يَكْتُمَ خَفَاءً ﴾ ^(١٠) ذكره بـ « أن » وقوله :
 ﴿ فَاعْتَمَرَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ ^(١١) .
 ومثال الثاني : ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ بِنْتًا ﴾ ^(١٢) ، والحسبان الشك .
 فإن قيل : يرد على هذا الضابط قوله تعالى : ﴿ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ
 إِلَّا إِلَيْهِ ﴾ ^(١٣) .

- (٢) سورة البقرة ٤٦
 (٤) سورة القیامة ٢٨
 (٦) سورة النّج ١٢
 (٨) سورة القیامة ٢٨
 (١٠) سورة محمد ١٩
 (١٢) سورة التوبة ١١٨

- (١) سورة البقرة ٢٣٠
 (٣) سورة المائدة ٢٠
 (٥) سورة الطغیة ٤
 (٧) سورة المائدة ٢٠
 (٩) سورة الأهل ٦٦
 (١١) سورة المائدة ٢١

قيل : لأنها اتصلت بالفعل .

فتمسك بهذا الضابط ، فإنه من أسرار القرآن !

ثم رأيت الراغب قال في تفسير سورة البقرة :

الظن أعم ألقاظ الشك واليقين ، وهو اسم لما حصل عن أمانة ، فحق قويت أدت إلى العلم ، ومتى ضعفت جدا لم تتجاوز حدة الوم ، وأنه متى قوى استعمال فيه « أن » للشدة و « أن » الخفيفة منها ، ومتى ضعف استعمال معه « أن » المختصة بالمدومين من الفعل ، نحو ظننت أن أخرج وأن يخرج ، فالظن إذا كان بالمعنى الأول محمود ، وإذا كان بالمعنى الثانى مذموم .

فمن الأول : (الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ) ^(١) .

ومن الثانى : (إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ) ^(٢) ، وقوله : (وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا) ^(٣) .

فائدة

لا يجوز الاختصار فى باب « ظن » على أحد للقولين ؛ إلا أن يكون بمنزلة أنهم قالوا : قوله تعالى : (وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ) ^(٤) ، قرأ الحرمين وابن كثير بالفاء ، وهو « فعل » بمعنى « مفعول » والضمير هو المفعول الذى لم يسم فاعله . وقرأ الباقون بالضاد ، وهو بمعنى فاعل ، وفيه ضمير هو فاعله ، والمعنى : « يخجل على الغيب » فلا يمنعه كما تفعله الكتبان ، والمعنى على القراءة الأولى : ليس بمتهم على الغيب ؛ لأنه الصادق .

وأما قوله : (وَيَظُنُّونَ بِالْغَيْبِ الْغُلُوبَاتِ) ^(٥) فإنها بمنزلة قولك : « نزلت بزيد »

(٢) سورة المجاثية ٢٤

(٤) سورة التكمور ٢٤

(١) سورة البقرة ٤٦

(٣) سورة التهم ٢٨

(٥) سورة الأحزاب ١٠

شعر

ومنه شعر ، بمعنى « علم » ومصدره « شِعْرَة » بكسر الشين ، كالنِظْفَة ، وقالوا :
ليت شِعْرَى ، لحذفوا التاء مع الإضافة للكثرة . قال الفارسي : وكأنه مأخوذ من الشُّعار ،
وهو ما يلي الجسد ، فكأن شعرت به ، علمته عِلْمَ حس ، فهو نوع من العلم ،
ولهذا لم يوصف به الله .

وقوله تعالى في صفة الكفار : ﴿ وَهُمْ لَا يَسْمُرُونَ ﴾ ^(١) ، أبلغ في القدم للبعد عن الفهم
من وصفهم بأنهم لا يملكون ، فإن البهيمة قد تشمر بحيث كانت تحس ، فكأنهم وصفوا
بنهاية النهاب عن الفهم .

وعلى هذا قال تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أحيَاءُ ﴾ ^(٢) ،
إلى قوله : ﴿ وَلَكِنْ لَا تَسْمُرُونَ ﴾ ^(٣) ولم يقل : « لا تعلمون » لأن المؤمنين إذا أخبرهم
الله تعالى بأنهم أحياء ، علموا أنهم أحياء ، فلا يجوز أن ينفي عنهم العلم ، ولكن يجوز
أن يقال : ﴿ لا تشعرون ﴾ ، لأنه ليس كل ما علموه يشعرون به ، كما أنه ليس كل ما علموه
يحسونه بمحسوسهم ، فلما كانوا لا يعلمون بمحسوسهم حياتهم ، وأنهم علموها بإخبار الله ،
وجب أن يقال : ﴿ لا تشعرون ﴾ دون « لا تعلمون » .

عسى ولعل

من الله تعالى واجبتان ، وإن كانتا رجاء وطعماً في كلام المخلقين ، لأنَّ الخلق
هم الذين يمرض لهم الشكوك والظنون ، والبارئ منزّه عن ذلك .

والوجه في استعمال هذه الألفاظ أنَّ الأمور للمسكنة لما كان الخلق يشكون فيها

ولا يقطعون على الكائن منها ، وكان الله يعلم الكائن منها على الصحة صارت لما نسبتان :
نسبة إلى الله تعالى ، نسي نسبة قطع وبقين ، ونسبة إلى الخلق ، ونسي نسبة شك
وعن ، فصارت هذه الألفاظ لذلك ترد تارة بلفظ القطع بحسب ما هي عليه عند الله ،
كقوله : ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ يَوْمَ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّوهُ ﴾^(١) .

وتارة بلفظ الشك بحسب ما هي عليه عند الخلقين ، كقوله : ﴿ قَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَّ
بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ ﴾^(٢) ، ﴿ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا ﴾^(٣) .
وقوله : ﴿ قَوْلًا لَهُ قَوْلًا لَيْنًا كَلِمَةً يَذْكُرُ أَوْ يَنْحَسِرُ ﴾^(٤) ، وقد علم الله
حين أرسلهما^(٥) ما يفضى إليه حال فرعون ، لكن ورد اللفظ بصورة ما يخلج في نفس
موسى وهارون من الرجاء والطمع ؛ فكأنه قال : انهضاً إليه وقولاً في نفوسكما ، لعله
يذكر أو يخشى .

ولما كان القرآن قد نزل بلغة العرب جاء على مذاهم في ذلك ، والعرب قد تخرج
الكلام للتيقن في صورة للشكوك ؛ لأغراض ، فتقول : لا تعرض لما يسخطني ، فلعلك
إن فعل ذلك ستندم ؛ وإنما مراده أنه يندم لأخلاقه ، ولكنه أخرجه مخرج الشك تحويراً
للمعنى ، ومبالغة فيه ؛ أي أن هذا الأمر لو كان مشكوكاً فيه لم يجب أن تعرض له ؛ فكيف
وهو كائن لاشك فيه !

وبنحو من هذا فسر الزجاج قوله تعالى : ﴿ رَبِّمَا يَوْذُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا
مُسْلِمِينَ ﴾^(٦) .

وأما قوله : ﴿ كَلَىٰ أَبْلُغُ الْأَشْيَابَ ﴾^(٧) ، فاطلاعه إلى الإله مستحيل ، فبجهله
اعتقد في الاستحيل الإمكان ؛ لأنه يعتقد في الإله الجسمية واللبكان .

(٢) سورة المائدة ٥٢

(٤) سورة طه ٤٤

(٦) سورة الحجر ٢

(١) سورة المائدة ٥٤

(٣) سورة الإسراء ٧٩

(٥) ت : « أرسلهما » .

(٧) سورة فاطر ٣٦

ونصّ ابن الدّهان في لعل جواز استعماله في الاستحليل ، محصبا بقوله : « لعل زمانا تولى يعود » .

وقال أيضا : كل ما وقع في القرآن من « عسى » ، فاعلمها الله تعالى ، نهى واجبة . وقال قوم : إلا في موضعين ، قال تعالى : ﴿ عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ ﴾ ^(١) ، ولم يطلقهن ولم يبدل بهن .

وقوله : ﴿ عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ ﴾ ^(٢) ، وهذه في بني النضير ، وقد سباهم النبي صلى الله عليه وسلم وقتلهم وأبادهم .

وقال أيضا : وهذا عندي متأول ، لأن الأول تقديره : « إِنْ طَلَّقَكُنَّ يبدله » وما فعل ، فهذا شرط يقع فيه الجزاء ولم يقع له ، والثاني تقديره : « إِنْ عَذَّبْتُمْ رَحِمَكُمْ » ، وهم أصروا ، وعسى على بابها .

قال : وعسى ماضى اللفظ والمعنى ، لأنه طمع ، وذلك حصل في شيء مستقبل . وقال قوم : ماضى اللفظ مستقبل في المعنى ، لأنه أخبر عن طمع ، يريد أن يقع .

واعلم أن عسى تستعمل في القرآن على وجهين :

أحدهما : ترفع اسما صريحا ويؤتى بعده بخبر ، ويلزم كونه فعلا مضارعا ، نحو عسى زيد أن يقوم ، فلا يجوز « قائما » ، لأن اسم الفاعل لا يدل على الزمان للماضى ، قال الله تعالى : ﴿ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنَّ بِالْفَتْحِ ﴾ ^(٣) فيكون « أن والفعل » في موضع نصب ، به « عسى » .

(٢) سورة الإمامة ٨

• (١) سورة التحريم •

(٣) سورة اللأئمة ٢

وقال الكوفيون : في موضع رفع بدل .
ورُدَّ بأنه لا يجوز تركه ، ويجوز تقديمه عليه .
الثاني : أن يكون الرفع بها « أن والفعل » ، وهو عسى أن يقوم زيد ، فلا يفتر
هنا إلى منصوب .

٣ ونظيره : ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِئَةً ﴾^(١) .
ومنه قوله تعالى : ﴿ عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴾^(٢) لا يجوز رفع
« ربك » بـ « عسى » ؛ لئلا يلزم الفصل بين الصلة والوصول بالأجنبي ، وهو « ربك » ،
لأن « مقاما محمودا » منصوب بـ « يبعثك » .
وكذلك كتوله : ﴿ وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾^(٣) ، لأن
الضميرين متصلان بـ « تكرهوا » و « تحبوا » ، فلا يكون في « عسى » ضمير .

اتخذ

قال تعالى : ﴿ لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾^(١) . قال الفارسي : ولا أعلم
« اتخذ » يمتدّ إلا إلى واحد .

وقيل : أصل « اتخذت » « اتخذت » ، فأما « اتخذت » فلي ثلاثة أضرب :
أحدها : ما يمتدّ به إلى مفعول واحد ، كقوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَنِي آتَّخَذْتُ مَعَ
الرَّسُولِ سَبِيلًا ﴾^(٢) .

﴿ أَمْ آتَّخَذَ لِي مَا يَخْلُقُ بَنَاتٍ ﴾^(٣) .
﴿ وَأَتَّخِذُوا مِن دُونِي آلِهَةً ﴾^(٤) .

- (٢) سورة الإسراء ٧٩
(٤) سورة الكهف ٢٧
(٦) سورة الزخرف ١٦

- (١) سورة المائدة ٧١
(٣) سورة البقرة ٢١٦
(٥) سورة الفرقان ٢٧
(٧) سورة الفرقان ٣

﴿لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْوًا لَا تَخَذُهَا مِنْ لَدُنَّا﴾^(١).

﴿كَمَثَلِ الْمُنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا﴾^(٢).

والثاني : ما يعمد للممولين ، والثاني منهما الأول في المعنى .

وما إماما مذكوران ، كقوله تعالى : ﴿اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً﴾^(٣).

وقال : ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾^(٤).

﴿فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سِغْرِيًّا﴾^(٥).

وإما مع حذف الأول ، كقوله : ﴿قُلْ لَا نَعْبُدُكُمْ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ

قُرْبَانًا آلِهَةً﴾^(٦) ، فمفعول « اتَّخَذُوا » الأول الضمير المحذوف الراجع إلى الذين ، الثاني

« آلهة » و « قربانا » على الحال .

قال الكواشي : ولو نصب « قربانا » مفعولا ثانيا ، و « آلهته » بدلا منه

فسد المعنى .

وإما مع حذف الثاني ، كقوله : ﴿اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ﴾^(٧).

﴿بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ﴾^(٨).

﴿اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ﴾^(٩).

﴿وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَداً﴾^(١٠) ، تقديره في الجميع :

اتَّخَذُوا آلهة ؛ لأن ضس اقتناء العجل لا يلحقه الوعيد الشديد ، فيصعب تقدير آلهة .

الثالث : ما يجوز فيه الأمران ، كقوله تعالى : ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ﴾ .

مُصَلًّى^(١١) .

(٢) سورة المنكوب ٤١

(٤) سورة المصنعة ١

(٦) سورة الأعراف ٢٨

(٨) سورة البقرة ٥٤

(١٠) سورة البقرة ١٧٥

(١) سورة الأنبياء ١٧

(٢) سورة النافلون ٢

(٥) سورة المؤمنون ١١٠

(٧) سورة البقرة ٥١

(٩) سورة الأعراف ١٤٨

فإن جوزنا زيادة « من » في الإيجاب كان من الصدَى لاثنين ، وإن معنا كان لواحد .

ونظيره « جعلت » قال : ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ ^(١) ، أى خلقهما .
فإذا تعدى لمفعولين كان الثانى الأول فى المعنى ، كقوله : ﴿ وَأَجْمَعُوا بِيُوتَكُمْ قِبْلَةً ﴾ ^(٢) ،
﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ
بِأَمْرِنَا ﴾ ^(٤) .

أَخَذَ

تجسّى بمعنى « غصب » ، ومنه : « من أخذ قيد شير من أرض طوق من سبع
أرضين » .

وبمعنى « عاقب » ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرْآنَ وَهُوَ ظَالِمٌ
إِنْ أَخَذَهُ إِلَيْمٌ شَدِيدٌ ﴾ ^(٥) .

﴿ أَخَذْنَا أَهْلَهَا بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ ﴾ ^(٦) .

﴿ وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ ﴾ ^(٧) .

﴿ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ ﴾ ^(٨) .

﴿ فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ ﴾ ^(٩) .

﴿ لَوْ يَوَاسِئُهُمْ بِمَا كَسَبُوا لَعَجِلَ لَهُمُ الْعَذَابُ ﴾ ^(١٠) .

﴿ وَلَوْ يَوَاسِئُهُمْ أَنَّهُ النَّاسُ بِمَا كَسَبُوا ﴾ ^(١١) .

- (٢) سورة يونس ٨٧
(٤) سورة السجدة ٢٤
(٦) سورة الأعراف ٩٤
(٨) سورة الأعراف ١٦٥
(١٠) سورة الكهف ٥٨

- (١) سورة الأمام ١
(٣) سورة القصص ٤١
(٥) سورة هود ١٠٢
(٧) سورة هود ٦٧
(٩) سورة النور ٤٢
(١١) سورة فاطر ٤٥

و ﴿لَا تُؤْخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ ^(١).
 ﴿لَا يُؤْخِذُكُمْ اللَّهُ بِاللَّذِّيقِ أَيْمَانِكُمْ﴾ ^(٢).
 ونجى المقاربة ، قالوا : أخذ يفعل كذا ، كما قالوا : جعل يقول ، وكرب يقول .
 ونجى قبل القسم ، كقوله تعالى : ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُقِيمُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْفُرُونَهُ﴾ ^(٣).
 ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ﴾ ^(٤).
 ومعنى «اعمل» ، كقوله تعالى : ﴿خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ﴾ ^(٥) ، أى اعملوا بما
 أمرتم به ، واتبعوا ما نهيتم عنه بمجد واجتهاد .

سأل

تعدى لمفعولين كاعطى ، ويجوز الاختصار على أحدهما .
 ثم قد تعدى بغير حرف ، كقوله تعالى : ﴿وَأَسْأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ وَلَيْسَ أَلَا مَا أَنْفَقُوا﴾ ^(٦).
 ﴿فَأَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ ^(٧).
 وقد تعدى بالحرف ؛ إما بالباء كقوله : ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِمَذَاقٍ وَاقِعٍ﴾ ^(٨).
 وإما بـ «من» ، كقولك : سل عن زيد . وكذا : ﴿وَأَسْأَلُهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ﴾ ^(٩).
 والتعدى لمفعولين ثلاثة أضرب :
 أحدها : أن تكون بمنزلة « أعطيت » كقولك : سألت زيدا بمد عمرو حكاً ، أى
 استطعته ، أو سألته أن يفعل ذلك .

(٢) سورة المائدة ٨٩
 (٤) سورة البقرة ٦٣
 (٦) سورة الأنبياء ٧
 (٨) سورة الأعراف ١٦٣

(١) سورة البقرة ٢٨٦
 (٣) سورة آل عمران ١٨٧
 (٥) سورة المتحنة ١٠
 (٨) سورة المارج ١

والثاني : بمنزلة : اخترت الرجال زيذا ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَسْأَلُ حِيمٌ حِيًّا ﴾^(١) ، أى من حيم للهوله عنه .

والثاني : أن يقع موقع الثانى منهما استفهام ، كقوله تعالى : ﴿ سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ حِمَّ آتَيْنَاهُمْ ﴾^(٢) .

﴿ وَأَسْأَلُ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ ﴾^(٣) .

وأما قوله تعالى : ﴿ سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾^(٤) ، فالمراد : سأل سائل النعم صلى الله عليه وسلم أو للسائلين بعذاب واقع ، فذكر للفعول الأول ، وسؤالهم عن العذاب إنما هو استفهام له كاستبصار وقوعه ، وردم ما يوعدون به منه .

وعلى هذا : ﴿ وَاسْتَفْهِمُوا نَكَاحَ السَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ وَقَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمُ الْمَثَلَاتُ ﴾^(٥) .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَأَسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ ﴾^(٦) ، فيجوز أن تكون « من » فيه موضع للفعول الثانى ، وأن يكون للفعول الثانى محذوفا ، والصفة قائمة مقامه .

وأما قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا ﴾^(٧) فيحتمل أن « عنها » متعلقة بالسؤال ، كأنه : يسألونك عنها كأنك حفي عنها ، فحذف الجار والمجرور ، فحسن ذلك لطول الكلام . ويجوز أن يكون « عنها » بمنزلة « بها » ، وتصل بالحفاوة .

وَعَدَ

فصل يتمدى لمفعولين ، يجوز الاختصار على أحدهما كأعطيته ، وإيس كظننت ، قال

(٢) سورة البقرة ١١

(٤) سورة المارج ١

(٦) سورة النساء ٣٢

(١) سورة المارج ١٠

(٣) سورة الزخرف ٤٥

(٥) سورة الرعد ٦

(٧) سورة الأعراف ١٨٧

تمالى : ﴿وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنِ﴾^(١) ، ذ « جانب » مفعول ثان ، ولا يكون ظرفا لاختصاصه ، أى وعدناكم إتيائه ، أو مُكثنا فيه .

وقوله تعالى : ﴿وَعَدَكُمْ اللَّهُ مَنَاقِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا﴾^(٢) ، فالنسيمة تكون النغم .

فإن قلت : النغم حدث لا يؤخذ ؛ إنما يقع الأخذ على الأعيان دون المعاني !

قلت : يجوز أن يكون مسمى باسم المصدر ، كالخلق والخلق ، أو يُقدَّر محذوف ، أى تملك منام .

فأما قوله تعالى : ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ﴾^(٣) ،

وقوله : ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ﴾^(٤) فإن الفعل

لم يعمد فيه إلى مفعول ثان ؛ ولكن قوله : ﴿لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ﴾ ولم ﴿مغفرة﴾ تفسير للوعد ،

كما أن قوله : ﴿لِلَّذِكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ﴾^(٥) ؛ تبين الوصية في قوله : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَرْوَاحِكُمْ﴾^(٦) .

وأما قوله تعالى : ﴿أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعَدًا حَسَنًا﴾^(٧) ﴿إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ

وَعَدًا حَقًّا﴾^(٨) ، فيحتمل انتصاب الواحد بالمصدر ، أو بأنه للمفعول الثانى ، وسمى

للوعد به الوعد ، كالخلق الخلق .

وأما قوله تعالى : ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾^(٩) ،

و ﴿إِحْدَى﴾ في موضع نصب مفعول ثان ، و ﴿أَنَّهَا لَكُمْ﴾ بدل منه ، أى إتيان

إحدى الطائفتين أو تملكه ، والطائفتان العير والنصر .

وأما قوله : ﴿أَيُعِدُّكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ﴾^(١٠) فن قدر في أن الثانية البدل ،

(٢) سورة النجم ٢٠

(٤) سورة التور ٥٥

(٦) سورة طه ٨٦

(٨) سورة الأهل ٧

(١) سورة طه ٨٠

(٣) سورة المائدة ٩

(٥) سورة النساء ١١

(٧) سورة إبراهيم ٢٢

(٩) سورة المؤمنون ٣٥

فينبى أن يقدر محذوفاً ، ليتم الكلام ، فيصح البدل ، والتقدير : أيدكم إرادة أنكم إذا تم ، ليكون اسم الزمان خيراً عن الحدث ، ومن قدر في الثانية البدل لم يمتحج إلى ذلك . وأما قوله : ﴿ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ ﴾^(١) ، فالجمله في موضع جر صفة للنكرة ، وقد عاد الضمير فيها إلى اللوصوف ، والفعل متعدٍ إلى واحد .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَوَعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً ﴾^(٢) ، فلا يجوز أن يكون « ثلاثين » ظرفاً ، لأن الوعد ليس في كلاً بل في بعضها ، فيكون مفعولاً ثانياً .

وَدَّ

قال أبو مسلم الأصبهاني^(٣) بمعنى « تمنى » يستعمل معها « لو » و « أن » ، وربما جمع بينهما نحو : ودوا لو أن فعل ، ومصدره الودادة ، والاسم منه ود . وقد يتداخلان في الاسم والمصدر .

وقال الراغب : إذا كان « ود » بمعنى أحب لا يجوز إدخال « لو » فيه أبداً . وقال علي بن عيسى^(٤) : إذا كان بمعنى « تمنى » صلح للمضى والحال والاستقبال ، وإذا كان بمعنى الحبة لم يصلح للماض ؛ لأن الإرادة هي استدعاء الفعل ، وإذا كان للماض لم يجوز « أن » ، وإذا كان للحال أو للاستقبال جاز « أن » و « لو » . وفيما قاله نظر ، لأن « أن » توصل بالماض ؛ نحو سرتي أن قت .

(١) سورة التوبة ١٦٤ . (٢) سورة الأعراف ١٤٢ .

(٣) كان أبو مسلم الأصبهاني على مذهب للمتعة ، وصنف التفسير على طريقتهم ، وتوفى سنة ٣٧٠ .
لسان الميزان ٢١٢

(٤) هو أبو الحسن علي بن عيسى الزماني ، كان مفتياً في علوم كثيرة من الفقه والفران والنحو واللغة والكلام على مذهب للمتعة ، وله مصنفات في كل ذلك . توفى سنة ٣٨٤ إنباء الرواة ٢ : ٢٩٤ .

قلت : فكان الأحسن الرد عليه بكلامه ، وهو أنه جوز إذا كان بمعنى الحال دخول « أن » وهي للمستقبل ، فقد خرجت عن موضعها .

أفعل التفضيل

فيه قواعد :

الأولى : إذا أضيف إلى جنسه لم يكن بمضه ، كقولك زيد أشجع الأسود وأجود السحب ، فيصير للمض زيد أشجع من الأسود ، وأجود من السحب ؛ وعليه قوله تعالى : ﴿ خَيْرُ الرَّاغِبِينَ ﴾ ^(١) ، و ﴿ أَحْكَمُ اتَّالِكِينَ ﴾ ^(٢) ، و ﴿ أَحْسَنُ اتَّالِقِينَ ﴾ ^(٣) .
أى خير من كل من نسى برازق ، وأحكم من كل من نسى بجاكم . كذا قاله أبو القاسم السدي .

قال الشيخ أنير الدين : الذى تقرر عن الشيوخ أن « أفعل » هذه لاتضاف إلا ويكون للضاف بعض للضاف إليه ، فلا يقال : هذا الفرس أسبق الخير ؛ لأنه ليس بعض الخير ؛ وعلى هذا بقى البصريون منع « زيد أفضل لإخوته » ، وأجازوا « أنضل الإخوة » ، إلا إذا أخرجت عن معناها ؛ فإنه قد يجوز ذلك عن بعضهم .

الثانية : إذا ذكر بعد « أفعل » جنسه ، وواحد من آحاد جنسه ، وجب إضافته إليه ، كقولك : زيد أحسن الرجال ، وأحسن رجل قال تعالى ... ^(٤) .
وإذا ذكر بعد ما هو من متعلقاته ، وجب نصبه على التمييز ، نحو زيد أحسن وجهاء وأغزر علما .

(٢) سورة هود ٤٥ .
(٤) هنا سقط ال الأصول .

(١) سورة الجمعة ١١ .
(٣) سورة المؤمنون ١٤ .

وقد أشكل على هذه القاعدة قوله تعالى: ﴿أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾^(١)، وقوله: ﴿أَزْكَى طَعَامًا﴾^(٢)، قد أضيف إلى غير جنسه، وانتصب.

وقد تأول العلماء هذا حتى رجعوا به إلى جمل «أشد» لغير الخشية، قال الزمخشري معنى: ﴿يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ﴾^(٣)، أى مثل أهل خشية الله، أو مثل قوم أشد خشية من أهل خشية الله.

قال ابن الحاجب: وعلى مثل هذا يحمل ماخلف هذه القاعدة.



الثالثة: الأصل فيه الأفضلية على ما أضيف إليه؛ وأشكل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا نُزِيلُهُمْ مِنْ آيَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا﴾^(٤)، لأن معناه: ما من آية من القسم إلا وهى أكبر من كل واحدة منها، فاضلة ومفضولة، في حالة واحدة.

وأجاب الزمخشري بأن^(٥) الفرض وصفهن بالكبر من غير تفاوت فيه، وكذلك العادة في الأشياء التى تتفاوت في الفضل التفاوت اليسير، أن تختلف [آراء]^(٦) الناس في تفضيلها، وربما اختلف آراء الواحد فيها، كقول الحاسي:

مَنْ تَلَقَّى مِنْهُمْ قَوْلَ لَاقَيْتُ سَيِّدَهُمْ مِثْلَ النُّجُومِ الَّتِي يُهْدَى بِهَا السَّارِي^(٧)
وأجاب ابن الحاجب، بأن المراد الأهل أكبر من أختها عندهم، وقت حصولها، لأن مشاهدة الآية في النفس أثرا عظيما ليس للثائب عنها.



الرابعة: قالوا: لا ينبغي من المعاني: فلا يقال: ما أعور هذه الفرس! وأما قوله تعالى:

(١) سورة النساء ٧٧ (٢) سورة الكهف ١٩
(٣) سورة الزمخشري ٤٨ (٤) الكشاف ٤ : ٢٠٢ مع تصرف في العبارة .
(٥) من الكشاف . (٦) للرئيس، الخامسة يشرح للزمخشري ١٥٩٣

﴿وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أُمِّي فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أُمِّي﴾^(١) ، فقيه وجهان : أحدهما : أنه من عمى القلب الذى يتولد من الضلالة ، وهو ما يقبل الزيادة والنقص ، لا من عمى البصر الذى يحجب للرئيات عنه .

وقد صرح ببيان هذا المعنى قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾^(٢) وعلى هذا فالأول اسم فاعل والثانى أفضل تفضيل ، من فقد البصيرة .

والثانى : أنه من عمى العين ، والمعنى : مَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أُمِّي من الكفار ؛ فإنه يحشر أُمِّي ، فلا يكون « أفضل تفضيل » .

ومنهم من حمل الأول على عمى القلب ، والثانى على فقد البصيرة ، وإليه ذهب أبو عمرو ، فأمال الأول ، وترك الإمامة فى الثانى ؛ لما كان اسما ، والاسم أبعد من الإمامة .

الخامسة : يسكت حذف للفضول إذا دلّ عليه دليل ، وكان « أفضل » خبرا ، كقوله تعالى : ﴿ أَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ ﴾^(٣) .

﴿ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِشَهَادَةٍ وَأَدْنَى أَلَّا تَرْتَابُوا ﴾^(٤) .

﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ ﴾^(٥) .

﴿ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ ﴾^(٦) .

﴿ إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾^(٧) .

﴿ وَالْيَاقِينُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا ﴾^(٨) .

﴿ أَيْ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا ﴾^(٩) .

- | | |
|----------------------|-----------------------|
| (١) سورة الإسراء ٧٢ | (٢) سورة الحج ٤٦ |
| (٣) سورة البقرة ٦١ | (٤) سورة البقرة ٢٨٢ |
| (٥) سورة آل عمران ٣٦ | (٦) سورة آل عمران ١١٨ |
| (٧) سورة النحل ٩٥ | (٨) سورة الكهف ٤٦ |
| (٩) سورة مريم ٧٣ | |

﴿فَسَيَمْلَأُونَ مِنْهُ شَرًّا مَكَانًا وَاضْتَفُ جُنْدًا﴾^(١).

وقد يحذف المفعول و«أفعل» ليس خبر، كقوله تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾^(٢).

السادسة: قد يحذف مجرّدا عن معنى التفضيل، فيكون للتفضيل لا للأفضلية.

ثم هو نارة يحىء مؤولا باسم فاعل، كقوله تعالى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنْشَأَكُمْ مِنْ الْأَرْضِ﴾^(٣).

ومؤولا بصفة مشبهة، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾^(٤).

ف«أعلم» هاهنا بمعنى «عالم بكم»، إذ لا مشارك لله تعالى في علمه بذلك، «وأهون عليه» بمعنى هين، إذ لا تفاوت في نسبة للقدورات إلى قدرته تعالى.

وقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يُتْلَىٰ فِي النَّارِ خَيْرٌ﴾^(٥).

وقوله: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾^(٦).

أو لفظا لامعنى، كقوله تعالى: ﴿نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِ﴾^(٧).

و﴿نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ﴾^(٨).

وأما قوله تعالى: ﴿يَدْعُوا لَنْ ضَرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾^(٩) فعناه: الفرر بعبادته؛

أقرب من النفع بها.

فإن قيل: كيف قال: ﴿أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾^(١٠)، ولا نفع من قبله البتة؟

قيل: لما كان في قوله: ﴿لَنْ ضَرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾ تبعيد لنفقه، والعرب تقول

(١) سورة طه ٧

(٢) سورة الزم ٢٧

(٣) سورة الفرقان ٢٤

(٤) سورة طه ١٠٤

(٥) سورة مريم ٧٥

(٦) سورة التجم ٣٢

(٧) سورة فصلت ٤٠

(٨) سورة الإسراء ٤٧

(٩) سورة الحج ١٣

لما لم يصح في اعتقادهم : هذا بعيد - جاز الإخبار بـ « بُعِدَ » ، شفع الوثن ، والشاهد له قوله تعالى حكاية عنهم : ﴿ أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ ﴾ ^(١) .

السابعة : « أفضل » في الكلام على ثلاثة أضرب :

مضاف ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ ﴾ ^(٢) .
ومعترف باللام ، نحو : ﴿ سُبْحَ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ ^(٣) و ﴿ لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ ﴾ ^(٤) .

وخال منها . ويلزم اتصاله بـ « من » التي لابتداء الفاية جارة للمفضل عليه ، كقوله تعالى : ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا ﴾ ^(٥) .

وقد يستغنى بتقديرها عن ذكرها ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾ ^(٦) .
ويكثر ذلك إذا كان أفضل التفضيل خبرا ، كقوله : ﴿ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى ﴾ ^(٧) .
وحيث أضيف إنما يضاف إلى جمع معرف ، نحو « أحكم الحاكمين » ، ولا يجوز « زيد أفضل رجل » ، ولا « أفضل رجال » ، لأنه لا فائدة فيه ، لأن كل شخص لابد أن يكون جماعة يفضلها ، وإنما الفائدة في أن تقول : « أفضل الرجال » .

فأما قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ ﴾ ^(٨) فجوابه أنه غير مضاف إليه تقديرًا ، بل المضاف إليه محذوف ، وقامت صفته مقامه ، وكأنه قال : « أسفل قوم سافلين » .
ولا خلاف أنه يضاف إلى اسم الجمع معرفة ومنكرا ، نحو أفضل الناس والقوم ، وأفضل ناس وأفضل قوم .

فإن قيل : لم أجازوا تنكير هذا ولم يميزوا ذلك في الجمع ؟

(٢) سورة النين ٨

(٤) سورة النافون ٨

(٦) سورة الأمل ١٧

(١) سورة ق ٣

(٣) سورة الأمل ١

(٥) سورة الكهف ٣٤

(٧) سورة النين ٥

قلت : لأن « أفضل التوم » ليس من ألقاظ الجوع ، بل من الألقاظ للفردة نفقوه برك الألف واللام الثانية ، إذا كان « أفضل » بالألف واللام أو مضافا جاز تثنيته وجمعه ، قال تعالى : ﴿ وَأَتَّبِعَكَ الْأَرْدَنُّ ۖ ﴾^(١) ، و ﴿ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ۖ ﴾^(٢) .

وقال في للفرد : ﴿ إِذْ أَنْبَيْتَ أَشْقَاهَا ۖ ﴾^(٣) .

وقال في الجمع : ﴿ أَكْبَرُ مُجْرِمِيهَا ۖ ﴾^(٤) ، و ﴿ إِلَّا الَّذِينَ نَحْنُ أَرَادْنَا لَنُكَفِّرَنَّهُمْ ۖ ﴾^(٥) .

وتقول في المؤنث « هذه الفضل » ، قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَأْخُذُ الْكَبِيرَ ۖ ﴾^(٦) ، ﴿ فَأُولَٰئِكَ لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الْأَعْلَى ۖ ﴾^(٧) .

وحكم « فُعِلَ » حكم « أفضل » لا يستعمل بنير « من » إلا مضافا أو معرفا بال . وأما قوله : ﴿ وَأَخْرَجْنَا مُنْشَاهَاتٍ ۖ ﴾^(٨) ، فقالوا : إنه على تقدير « من » أى وأخر منها منشاهات .

تَنْبِيْهُ

لفظ « سواء »

سواء : أصله بمعنى الاستواء ، وليس له اسم يجرى عليه ، يقال : استوى استواء ، وسواوه مساواة لا غير ؛ فإذا وقع صفة كان بمعنى مستوي ، ولهذا تقول : هما سواء ، هم سواء ، كما تقول : هما عدل ، وهم عدل ؛ والسواء التام ، ومنه درهم سواء ، أى تام . ومنه قوله تعالى : ﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ ۖ ﴾^(٩) ، أى مستويات . ومن نصب فعلى

(٢) سورة الكهف ١٠٣

(٤) سورة الأنعام ١٢٣

(٦) سورة اللذتر ٣٥

(٨) سورة آل عمران ٧

(١) سورة الشعراء ١١١

(٣) سورة الشمس ١٢

(٥) سورة هود ٢٧

(٧) سورة طه ٧٥

(٩) سورة فصلت ١٠

المصدر ، أى استوت استواء ، كذا قال سيبويه^(١) . وجوز غيره أن يكون حالا من النكرة .

ويجىء السواء بمعنى الوسط ، كقوله تعالى : ﴿إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾^(٢) أى عدل ، وهو الحق .

قال ابن أبى الربيع : وسواء لا يرفع الظاهر إلا إذا كان معطوفاً على الضمر فى سواء وهو مرفوع بسواء ، وهو مما جاز فى المطوف ما لا يجوز فى للمطوف عليه .

النَّوْحُ السَّاعِ وَالْأَرْبَعُونَ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْمَفْرُاتِ مِنَ الْأَدَوَاتِ

والبحث عن معاني الحروف ؛ مما يحتاج إليه للفسر لاختلاف مدلولها .

ولهذا توزع الكلام على حسب مواقعها ، وترجع استعمالها في بعض الحالات على بعض ، بحسب مقتضى الحال .

كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَمَنَّلَىٰ هٰذِي أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ ^(١) ، فاستعملت « على » في جانب الحق ، و « في » في جانب الباطل ؛ لأنَّ صاحب الحق كأنه مُسْتَقِلٌّ يَرْقُبُ نظره كيف شاء ، ظالمة له الأشياء ، وصاحب الباطل كأنه متغفص في ظلام ، ولا يدرى أين توجه !

وكما في قوله تعالى : ﴿ فَابْتَغُوا أَحَدَكُمْ يَورِثْكُمْ هٰذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرُوا أَيُّهَا أَزْكَىٰ طَعَامًا فَلْيَأْكُلْهُمُ بِرِزْقٍ مِنْهُ ﴾ ^(٢) ، فعطف هذه الجمل الثلاث بالفاء ، ثم لما انقطع نظام الترتيب عطف بالواو ، قال تعالى : ﴿ وَلْيَتَلَطَّفْ ﴾ ^(٣) ، إذ لم يكن اللطْف مترتباً على الإتيان بالطعام ، كما كان الإتيان منه مرتباً على التوجه في طلبه ، والتوجه في طلبه مترتباً على قطع الجدال في السألة عن مدة اللبث ، بتسليم العلم له سببانه . وكافي قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ . . . ﴾ ^(٤) الآية ؛ فعدل عن اللام

(١) سورة سبأ ٢٤

(٢) سورة الكهف ١٩

(٣) سورة التوبة ٦٠ ، والآية : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْمَعْمُولِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْمَازِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ . ﴾

إلى « في » في الأريمة الأخيرة، إذنانا بأنهم أكثر استحقاقا للتصدق عليهم من سبق ذكره باللام ؛ لأن « في » للواء، فنبه باستعمالها على أنهم أحقاء بأن يعملوا مظنة لوضع الصدقات فيهم ، كما يوضع الشيء في وعائه مستقرا فيه . وفي تكرير حرف الظرف داخلا على « سبيل الله » دليل على ترجيحه على الرقاب والغارمين .

قال الفارسي : وإنما قال : ﴿ وفي الرقاب ﴾ ، ولم يقل « والرقاب » ليدل على أن العبد لا يملك .

وفيه نظر ؛ بل ما ذكرناه من الحكمة فيه أقرب .

وكافي قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِي ﴾ ^(١) ، فإنه يقال : أحسن بي وإلي ؛ وهي مختلفة المعاني وأليقها بيوسف عليه السلام « بي » ، لأنه إحسانٌ درج فيه دون أن يقصد الناية التي صار إليها .

وكافي قوله تعالى : ﴿ وَلَا صَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ ^(٢) ، ولم يقل « على » كما ظن بعضهم ؛ لأن « على » للاستعلاء ، وللصلوب لا يحمل على رؤوس النخل ؛ وإنما يُصلب في وسطها ، فكانت « في » أحسن من « على » .

وقال : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ ^(٣) ، ولم يقل « في الأرض » ؛ لأن عند الفناء ليس هناك حال الترار والتمسكين .

وقال : ﴿ وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا ﴾ ^(٤) وقال : ﴿ وَلَا تَمْشِي فِي الْأَرْضِ مَرَحًا ﴾ ^(٥) ، وما قال « على الأرض » ؛ وذلك لما وصّف العباد بين أنهم لم يوطنوا أنفسهم في الدنيا ؛ وإنما هم عليها مستوفرون . ولما أرشده ونهاه عن فعل التبختر ، قال : وَلَا تَمْشِي فِيهَا مَرَحًا ، بل أَمْشِي عَلَيْهَا هَوْنًا .

(٢) سورة طه ٧١

(٤) سورة الفرقان ٦٣

(١) سورة يوسف ١٠٠

(٣) سورة الرحمن ٢٦

(٥) سورة الإسراء ٣٧ ، لقمان ١٨

وقال تعالى: ﴿يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْيَوْمِئِزِيِّ﴾^(١).

وقال ابن عباس: الحمد لله الذي قال: ﴿عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾^(٢)، ولم يقل: «في صلاتهم».

وقال صاحب الكشف في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾^(٣):

«لو سقطت «من» جاز كون الحجاب في الوسط، وإن تباعدت. وإذا أتيت بـ «من» أفادت أن الحجاب ابتداء من أول ما ينطلق عليه «من»، وانتهى إلى غايته، فكان الحجاب قد ملأ ما بينك وبينه»^(٤).

وقال: كرر الجار في قوله: ﴿وَعَلَىٰ تَتَمِيمٍ﴾^(٥) ليكون أدل على شدة الختم في للوضمين، حين استجده له تعدياً أخرى.

وهذا كثير لا يمكن إحصاؤه؛ وللمن عليه معرفة معاني المفردات، فلنذكر مهمات حطابها على وجه الاختصار.

(٢) سورة المؤمن •

(٤) الكشف ٤ : ١٤٤ - ١٤٥

(٦) الكشف ١ : ٤١

(١) سورة التوبة ٦١

(٣) سورة فصلت •

(٥) سورة البقرة ٧

المهزة

أصلها الاستفهام ، وهو طلب الإفهام . وتأتي لطلب التصور والتصديق ، بخلاف «هل»
فإنها لتصور خاصة . والمهزة أغلب دوزانا ، ولذلك كانت أم الباب .
واختصت بدخولها على الواو ، نحو : «أَوْ كَلِمًا عَاهَدُوا»^(١) .
وعلى الفاء ، نحو : «أَنَا مِنْ أَهْلِ اللَّفْزَى»^(٢) .
وعلى ثَم ، نحو : «أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ»^(٣) .
و«هل» أظهر في الاختصاص بالنقل من المهزة ، وأما قوله تعالى : «فَهَلْ أَنْتُمْ مُشَاكِروُنَ»^(٤)
«فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُوْنَ»^(٥) ، و «فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ»^(٦) ؛ فذلك لتأكيد الطلب
للأوصاف الثلاثة ؛ حيث أن الجملة الإسمية أدل على حصول المطلوب وثبوتها ؛ وهو أدل على
طلبه من «فهل تشكرون» «وهل تملكون» لإفادة التجدد .
واعلم أنه يُبدل بالمهزة عن أصلها ، فيتجاوز بها عن النفي والإيجاب والتعريف ، وغير
ذلك من المائى السالفة في بحث الاستفهام مشروحة ، فانظره فيه .

مسألة

[في دخول المهزة على «رأيت»]

وإذا دخلت على «رأيت» امتنع أن تكون من رؤية البصر أو القلب ، وصارت بمعنى
«أخبرنى» ، كقولك : «أراك زيدا ما صنع» ؟ فى للمنى تمدى بحرف ، وفى الانظ
تمدى بنفسه .

(٢) سورة الأنبياء ٩٧

(٤) سورة الأنبياء ٨٠

(٦) سورة هود ١٤

(١) سورة البقرة ١٠٠

(٣) سورة يونس ٥١

(٥) سورة المائدة ٩١

ومنه قوله تعالى : ﴿ أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا ﴾ ^(١) .
 ﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى عَبْدًا إِذَا مَلَ ﴾ ^(٢) .
 ﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ ﴾ ^(٣) .

مَسْأَلَةٌ

[في دخول المدة على « لم »]

وإذا دخلت على « لم » أفادت معنيين :
 أحدهما : التنبية والتذكير ، نحو : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾ ^(١) .
 والثاني : التعجب من الأمر العظيم ، كقولك : ألم تر إلى فلان يقول كذا ، ويعمل
 كذا ! على طريق التعجب منه . وكيف كان فهي تحذير .

(٢) سورة البقرة ٩ ، ١٠ ،

(٤) سورة الفرقان ٤٥

(١) سورة مريم ٧٧

(٣) سورة الماعون ١

أم

حرف عطف نائب عن تكرير الاسم والفعل ، نحو أزيد عندك أم هرو ؟
 وقيل : إنما تُشرك بين الصاطفين كما تُشرك بينها « أو » .
 وقيل : فيها معنى العطف . وهي استفهام كالآلف^(١) ؛ إلا أنها لا تكون في أول
 الكلام لأجل معنى العطف .
 وقيل : هي « أو » أبدلت [لليم]^(٢) من الواو ، ليحول إلى معنى : يريد إلى معنى
 « أو » .

وهي قسيان : متصلة ومنفصلة :

فالمتصلة هي الواقعة في العطف والوارد بعدها وقبلها كلام واحد ، والراد بها الاستفهام
 عن التعيين ؛ فلها يُقَدَّرُ بأى . وشرطها أن تتقدمها همزة الاستفهام ، ويكون ما بعدها
 مفردا ، أو في تقديره .

والمنفصلة ما قُدِّرَ فيها الشرطان أو أحدهما ، وتقدر ؛ « بل » والهمزة .

ثم اختلف النحاة في كيفية تقدير المنفصلة في ثلاثة مذاهب ، حكاهما الصغار :

أحدها : أنها تقدر بهما وهي بمعنىهما ، فتفيد الإضراب عما قبلها على سبيل التحول
 والانتقال كـ « بل » ، والاستفهام عما بعدها . ومن ثم لا يجوز أن تستفهم بمقدما كلامك
 ؛ « أم » . ولا تكون إلا بعد كلام ، لإفادتها الإضراب ، كما تقدم .

قال أبو الفتح : والفارق بينها وبين « بل » أن ما بعد « بل » منقوص ، وما بعد « أم »
 مشكوك فيه .

والثاني : أنها بمنزلة « بل » خاصة ، والاستفهام محذوف بعدها ، وليست مفيدة
 الاستفهام وهو قول القراء في « معاني القرآن » .

(١) في الأصلين : « بالآلف » ، صوابه من قوله اللغة لابن فارس ٧٩ .

(٢) من قوله اللغة .

والثالث : أنها بمعنى الهمزة ، والإضراب مفهوم من أخذك في كلام آخر وترك الأول .

قال الصغار : فأما الأول فباطل ؛ لأن الحرف لا يعطى في حيز واحد أكثر من معنى واحد ، فيبقى الترجيح بين اللذهبين . وينبغى أن يرجح الأخير ؛ لأنه ثبت من كلامهم : إنها لإيل أم شاء .

ويأزم على القول الثاني حذف همزة الاستفهام في الكلام ؛ وهو من مواضع الضرورة . قال : والصحيح أنها لا تخلو عن الاستفهام ؛ وكذلك قال سيبويه . انتهى .

واعلم أن للتصلة بصيرمعها الاسمان بمنزلة « أى » ، ويكون ما ذكر خبراً عن « أى » ، فإذا قلت : أزيد عندك أم عمرو ؟ فالعنى : أيهما عندك ؟ والنظر خبر لما .

ثم التصلة تكون في عطف للفرد على مثله ، نحو أزيد عندك أم عمرو ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَرْبَابٌ مُتَّفِقُونَ خَيْرٌ أَمْ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴾^(١) ، أى أى للعبودين خير ؟ وفى عطف الجملة على الجملة المتأولتين بالفرد ، نحو : ﴿ أَنْتُمْ أَنْشَأْتُمْ شَجَرَهَا أَمْ نَحْنُ الْمُنْشِئُونَ ﴾^(٢) ، أى الحال هذه أم هذه ؟

وللتقطعة إما تكون على عطف الجملة ، وهى فى الظاهر والاستفهام بمثابة « بل » والهمزة ، ومعناها فى القرآن التوبيخ ، كما كان فى الهمزة ، كقوله تعالى : ﴿ أِمِ اتَّخَذَ جَمًّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ ﴾^(٣) أى بل أتخذ ؟ لأن الذى قبلها^(٤) خبر ، والمراد بها التوبيخ لمن قال ذلك وجزم على كلام العباد .

وقوله : ﴿ أَلَمْ تَنْزِلْ الْكِتَابَ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾^(٥) ثم قال : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ

(٢) سورة الواقعة ٧٢

(١) سورة يوسف ٣٩

(٣) سورة الزخرف ١٦

(٤) وهو قوله تعالى فى الآية قبلها ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَكَفُورٌ مُبِينٌ ﴾ .

(٥) سورة السجدة ١ - ٣

أَفَرَأَوْا؟ ، تقديره : بل يقولون ؟ كذا جعلها سيبويه^(١) منقطعة ، لأنها بعد الخبر .
ثم وجه اعتراضه : كيف يستقيم الله عن قولهم هذا ؟ وأجيب بأنه جاء في كلام العرب ؛
يريد أن في كلامهم يكون المستقيم محققا للشيء لكن يورده بالنظر إلى الخطاب ، كقوله :
(قُولُوا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّنَا لَا يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى)^(٢) ، وقد علم الله أنه لا يذكرو ولا يخشون ؛
لكنه أراد : « لله يفعل ذلك في رجائكما » .

وقوله : (أَمْ أَمُتُّ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ)^(٣) ، تقديره : بل أممت ؟ بهزمة منقطعة للإنكار .
وقد تكون بمعنى « بل » من غير استفهام ، كقوله تعالى : (أَمْنَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضَ)^(٤) ، وما بعدها في سورة النمل .

قال ابن طاهر^(٥) : ولا يجتمع عندي إذا كانت بمعنى « بل » أن تكون عاطفة ،
كقوله تعالى : (أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ)^(٦) ، وقوله : (أَمْ كَانَ مِنَ الْفَاتِيينَ)^(٧) .
وقال البغوي في قوله : (أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مِثِّي)^(٨) بمعنى « بل »
وليس بحرف عطف ، على قول أكثر المفسرين .

وقال الفرءاء وقوم من أهل المصنف : الوقف على قوله « أم » ، وحينئذ يتم الكلام ،
وفي الآية إضمار ، والأصل : (أَفَلَا تُبْصِرُونَ)^(٩) أم تبصرون ؟ ثم ابتدأ فقال : (أَنَا خَيْرٌ)^(١٠) .
قلت : فلي الأول تكون منقطعة ، وعلى الثاني متصلة .

وفيها قول ثالث ، قال أبو زيد : إنها زائدة ، وإن التقدير : أفلا تبصرون أنا خير منه !
ولاشهور أنها منقطعة ، لأنه لا يسألهم عن استواء علمه في الأول والثاني ؛ لأنه إنما أدركه

(٧) سورة طه ٤٤

(١) الكتاب ١ : ٤٨٤

(٤) سورة النمل ٦٠ - ١٤

(٣) سورة الزخرف ١٦

(٥) هو عبد بن أحمد بن طاهر الإصبيلي أبو بكر ، كان من حفاظ التحوين المتأخرين ، أخذ عنه ابن

خروف ، ومصعب الحقي ، وله تطبيق على الإيضاح : توفي في عصر الثمانين وخمسمائة . بنية الوعاء ١٧

(٧) سورة النمل ٢٠

(٦) سورة الطور ٣٠

(٩) سورة الزخرف ٥٢

(٨) سورة الزخرف ٥١

الشك في تبصرهم بعد ما مضى كلامه على التقرير، وهو مثبت وجواب السؤال « بلى. » ،
فلما أدركه الشك في تبصرهم ، قال : ﴿ أَمْ أَنَا خَيْرٌ ﴾ .

وسأل ابن طاهر شيخه أبا القاسم بن الرماك : لِمَ لم يحمل سيويه أم متصلة أي « أفلا تبصرون أم تبصرون » ؟ أي أي هذين كان منكم ؟ فلم يُجر جواباً ، وغضب وبقي جمعة لا يقرز حتى استعطفه .

والجواب من وجهين : أحدهما أنه ظن أنهم لا يبصرون ، فاستفهم عن ذلك ، ثم ظن أنهم يبصرون ، لأنه معنى قوله : ﴿ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ ﴾ ، فأضرب عن الأول واستفهم ، وكذلك : أزيد عندك أم لا ؟ .

والثاني : أنه لو كان الإبصار وعلمه عنده مُتَعَادِلَيْن لم يكن للبدء بالنفي معنى ، فلا يصح إلا أن تكون منقطعة .

وقد تحتمل المتصلة وللنقطعة ، كما قال في قوله تعالى : ﴿ أَمْ تُرِيدُونَ كَيْدًا ﴾ ^(١) . قال الواحدى : إن شئت جعلت قبله استفهاماً رَدَّ عليه ، وهو قوله : ﴿ أَلَمْ نَعْلَمْ ﴾ ^(٢) . وإن شئت منقطعة عما قبلها مستأنفاً بها الاستفهام ، فيكون استفهاماً متوسطاً في اللفظ ، مبهماً في المعنى ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ لِي مُلْكٌ مِصْرَ ۖ ۝ ١٠٠ ﴾ ^(٣) الآية ، ثم قال : ﴿ أَمْ أَنَا خَيْرٌ ﴾ ^(٤) . انتهى .

والتحقيق ما قاله أبو البقاء : إنها هاهنا منقطعة ، إذ ليس في الكلام حمزة تقع موقعها ، وموقع « أم » « أيهما » والهمزة في قوله : ﴿ أَلَمْ نَعْلَمْ ﴾ ، ليست من « أم » في شيء ، والتقدير : بل تريدون أن تسألوا ؟ فخرج به « أم » من كلام إلى آخر ^(٥) .

(١) سورة البقرة ٨-١٠

(٢) سورة البقرة ١٠٦

(٣) سورة الزخرف ٥١-٥٢

(٤) إبله ما من به الرحمن ٢ : ٢٢٢

وقد تكون بمعنى «أو» كما في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْتِ الْوَيْلَ مِنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ . أَمْ أَلَمْ يَأْتِ ﴾ ^(١) .

وقوله : ﴿ أَلَمْ يَأْتِ ﴾ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْجَانِبَ الْأَيْمَنُ أَوْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا ثُمَّ لَا تَجِدُوا أَلَكُمْ وَكِيلًا . أَمْ أَلَمْ يَأْتِ أَنْ يُعِيدَ لَكُمْ فِيهِ تَارَةً أُخْرَى ﴾ ^(٢) .

ومعنى ألف الاستفهام عند أبي عبيد ، كقوله تعالى : ﴿ أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ ﴾ ^(٣) أي أتريدون ؟

وقوله : ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ ﴾ ^(٤) .

وقوله : ﴿ أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ ^(٥) ، أي

أيحسدون ؟

وقوله : ﴿ مَا لَنَا لَا نَرَى رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُمْ مِنَ الْأَشْرَارِ . أَلَمْ نَخْذَلْهُمْ سَخِرَ بِنَا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ ﴾ ^(٦) ، أي أزاحت عنهم الأبصار ؟

وقوله : ﴿ أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ ﴾ ^(٧) ، أي أله ؟

﴿ أَمْ تَسْأَلُهُمْ أَجْرًا ﴾ ^(٨) أي أنسألهم أجرا ؟

وقوله : ﴿ أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ ﴾ ^(٩) ، قيل : أي أغلقت هذا ؟ ومن

مجايب ربك ما هو أعجب من قصة أصحاب الكهف ؟

وقيل : بمعنى ألف الاستفهام ، كأنه قال : أحسبت ؟ وحسبت بمعنى الأمر ، كما تقول

لن تخاطبه : أعلمت أن زيدا خرج بمعنى الأمر ، أي أعلم أن زيدا خرج ، فلي هذا القدر يج

يكون معنى الآية : أعلم يا محمد ، أن أصحاب الكهف والرقم .

(٢) سورة الإسراء ٦٨ ، ٦٩

(٤) سورة البقرة ١١٤

(٦) سورة ص ٦٢ ، ٦٣

(٨) سورة الكهف ٩

(١) سورة الملك ١٦ ، ١٧

(٣) سورة البقرة ١٠٨

(٥) سورة النساء ٥٤

(٧) سورة الطور ٣٩ ، ٤٠

وقال أبو البقاء في قوله تعالى : ﴿ أَمْ أَمْنًا بِمَا يَحْكُمُ بِآيَاتِ ﴾^(١) تقديره بل «أمنًا»
بهمزة مقطوعة على الإنكار ، ولو جعلناه همزة وصل لصار إثباتًا : تعالى الله عن ذلك !
ولو كانت «أم» للتقطعة بمعنى «بل» وحدها دون الهمزة وما بعد «بل» متحقق ، فيصير ذلك
في الآية متحققا ، تعالى الله عن ذلك !

مسألة

[في ضرورة تقدم الاستفهام على « أم »]

أم لا بد أن يتقدمها استفهام أو ماقى معناه . والذي في معناه التسوية ؛ فإن الذي
يستفهم ، استوى عنده الطرفان ؛ ولهذا^(٢) يسأل ، وكذا للسؤال استوى عنه الأمران .
فإذا ثبت هذا ؛ فإن للمادة تقع بين مُفْرَدَيْنِ وبين جملتين ، والجلتان يكونان اسميتين
وضليتين ؛ ولا يجوز أن يادل بين اسمية و فعلية ؛ إلا أن تكون الاسمية بمعنى الفعلية ،
أو الفعلية بمعنى الاسمية ، كقوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْهُمْ بِمَوْعِدٍ أَمْ أَنْتُمْ
صَالِمُونَ ﴾^(٣) أى أم صستم .

وقوله : ﴿ أَفَلَا تُبْصِرُونَ . أَمْ أَنَا خَيْرٌ ﴾^(٤) ؛ لأنهم إذا قالوا له : أنت خير ، كانوا
عنده بصراء ، فكأنه قال : أفلا تبصرون أم أنتم بصراء ؟

قال الصفار : إذا كانت الجملتان موجهتين قدمتا أيها شئت ، وإن كانت إحداها
منفية آخرتها ، فقلت : أقام زيد أم لم يقم ؟ ولا يجوز : ألم يقم ، أم لا ؟ ولا سواء على ألم
قم أم قت لأنهم يقولون : سواء على أقت أم لا ، يريدون : ألم لم يقم ، فيحذفون
لدلالة الأول ، فلا يجوز هذا : سواء على أم قت ، لأنه حذف من غير دليل ، فقلت
سائر اللواضع اللفظية على هذا .

(٢) م : « سأل »

(٤) سورة الزخرف ٥١ ، ٥٢

(١) سورة الزخرف ١٦

(٣) سورة الأعراف ١٩٣

قال : فإنه لا بد أن يقدمها الاستفهام أو التسوية ، بخلاف « أو » فإنه يقدمها كل كلام إلا التسوية ، فلا تقول : سواء على قمت أو قصدت ؛ لأن الواحد لا يكون « سواء » .

مسألة

قال الصغار : ينبغي أن يُعلم أن السؤال بـ « أو » غير السؤال بـ « أم » .
فإذا قلت : أزيد عندك أم عمرو ؟ فجواب هذا : زيد أو عمرو ، وجواب « أو »
نعم ، أولا . ولو قلت في جواب الأول : نعم ، أولا ، كان محالا ، لأنك مدّيع أن
أحدهما عنده .

فإن قلت : وهل يجوز أن تقول : زيد أو عمرو ، في جواب : أقام زيد
أو عمرو ؟

قلت : يكون تطلوبا بما لا يلزم ، ولا قياس بمنه .

وقال الرخشري^(١) وابن الحاجب : وضع « أم » للعلم بأحد الأمرين ، بخلاف
« أو » فأنت مع « أم » عالم بأن أحدهما عنده ، مستفهم عن التعيين ، ومع « أو » مستفهم
عن واحد منهما ، على حسب ما كان في الخبر ، فإذا قلت : أزيد عندك أو عمرو ؟ فعناه :
هل واحد منهما عندك ؟ ومن ثم كان جوابه بـ « نعم » أولا مستقيما ، ولم يكن ذلك مستقيما
في « أم » لأن السؤال عن التعيين .

إِذَنْ

نوعان :

الأول : أن تدلّ على إنشاء السببية والشرط ؛ بحيث لا يفهم^(١) الارتباط من غيرها ، نحو « أزورك فتقول : « إذن أكرمك » ، وهي في هذا الوجه عاملة تدخل على الجملة الفعلية ، فننصب المضارع المستقبل ؛ إذا صُدِّرت ، ولم تفصل ، ولم يكن الفعل حالاً .
والثاني : أن تكون مؤكدة لجواب ارتباط بتقديم ، أو منتهية على سبب حصل^(٢) في الحال وهي في الحال غير عاملة ؛ لأن المؤكدات لا يعتمد عليها ، والعامل يُعتمد عليه ، نحو « إن تأتي إذن آتاك » ، « والله إذن لأفعلن » ، ألا ترى أنها لو سقطت لفهم الارتباط .
وتدخل هذه على الاسمية ، نحو أزورك فتقول : إن أنا أكرمك .
ويجوز توسطها وتأخرها .

ومن هذا قوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْبَيِّنَاتِ إِنْكَ إِذَا لَيِّنَ الظَّالِمِينَ ﴾^(٣) ، فهي مؤكدة للجواب ، وتربطه بما تقدم .
وذكر بعض المتأخرين لها معنى ثالثاً ؛ وهي أن تكون مركبة من « إذ » التي هي ظرف زمن ماض ومن جملة بعدها تخفيفاً أو تقديراً ، لكن حذفت الجملة تخفيفاً ، وأبدل القوانين منها ، كما في قولهم : « حينئذ » .

وليست هذه الناصبة المضارع ؛ لأن تلك تختص به ، وكذلك ما عملت فيه ، ولا يعمل إلا ما يختص ، وهذه لا تختص به ، بل تدخل على الماضي نحو : ﴿ وَإِذَا لَا تَيْبَأُكُمْ مِنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيماً ﴾^(٤) ، و ﴿ إِذَا لَأَمْسَكُنَّ خَشْيَةَ الْإِنْسَانِ ﴾^(٥) ، و ﴿ إِذَا لَذَقْنَاكَ ﴾^(٦) .

(٢) ت : « بعل » .

(٤) سورة النساء ٦٧

(٦) سورة الإسراء ٧٥

(١) ت : « يعلم » .

(٣) سورة البقرة ١٤٥

(٥) سورة الإسراء ١٠٠

وحلى الاسم ، نحو : إن كنت ظالماً فإذن حكمتك في ماضٍ ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ إِذَا لَبِيتَ الْمُتَّقِينَ ﴾ ^(١) .

ورام بعض النحويين جعلها فيه بمعنى « بعد » .

واعلم أن هذا للمنى لم يذكره النحاة ، لكنه قياس قولهم : إنه قد تحذف الجملة المضاف إليها « إذ » . ويومض عنها التنوين كيومئذ ، ولم يذكروا حذف الجملة من « إذا » ويومض التنوين عنها .

وقال الشيخ أبو حيان في « التذكرة » : ذكر لي علم الدين البلقيني ، أن القاضي تقي الدين بن رزين ، كان يذهب إلى أن « إذن » عوض من الجملة المحذوفة . وليس هذا بقول نحوي . انتهى .

وقال القاضي ابن الجوزي : وأنا أعلم أنه يجوز أن تقول لمن قال : أنا أتيتك : « إذن أكرمك » بالرفع ، حل معنى « إذا أتيتني أكرمك » لحذف « أتيتني » وعوض التنوين عن الجملة ، فسقطت الألف لالتقاء الساكنين .

وقال : ولا يقدح في ذلك اتفاق النحاة ، على أن الفعل في مثل هذا المثال منصوب به « إذن » ، لأنهم يريدون بذلك ما إذا كانت حرفاً ناصباً للفعل ، ولا يثنى ذلك رفع الفعل بعده ، إذا أريد به « إذ » الزمانية معوضاً عن جهته التنوين ، كما أن منهم من يميز ما بعدها ، نحو : من يزرني أكرمه . يريد بذلك الشرطية ، ولا يمنع مع ذلك الرفع بها إذا أريد الموصولة ، نحو : من يزروني أكرمه .

قيل : ولو لا قول النحاة : إنه لا يعمل إلا ما يختص ، وإن « إذن » عاملة في المضارع ، لتقبل : إن « إذن » في الموضعين واحدة ، وإن معناها تقييد ما بعدها بزمان أو حل ؛ لأن

معنى قولهم : أنا أزرؤك ، فيقول السامع : إذن أكرمك ، هو بمعنى قوله : أنا أكرمك
ضمن أو حال أو عند زيارتك لى .

ثم عند سيبويه معناها الجواب ، فلا يجوز أن تقول : « إذن يقوم زيد » ابتداء ،
من غير أن يجيب به أحدا .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَمَلَأْهَا إِذَا أَنَا مِنَ الْضَالِّينَ ﴾^(١) ، فيحصل على أنه لجواب مقدر ،
وأنه أجاب بذلك قوله : ﴿ وَفَعَلْتَ فَعَلْتِكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴾^(٢) ،
أى بأنعمنا ، فأجاب : لم أفعل ذلك كفرا للتممة كما زعمت ، بل فعلتها وأنا غير
عارف بأن الوَكْرَةَ تَقْفَى ، بدليل قراءة بعضهم : ﴿ وَأَنَا مِنَ الْبَاطِلِينَ ﴾ .

إذا

نوعان : ظرف ومفاجأة .

فالتى المفاجأة نحو : خرجت فإذا السبع .

ونحى اسماء وحرفا ، فإذا كانت اسما كانت ظرف مكان ، وإذا كانت حرفا كانت من حروف للمآلى الدالة على المفاجأة ؛ كما أنّ الهمزة تدلّ على الاستفهام . فإذا قلت : خرجت فإذا زيدٌ ، فلك أن تقدر « إذا » ظرف مكان ، ولك أن تدّرها حرفا ؛ فإن قدرتها حرفا كان الخبر محذوفا ، والتقدير « موجود » ، وإن قدرتها ظرفا كان الخبر ، وقد تقدم ؛ كما تقول : عندى زيد ، فتضرب بنظر للكان عن الجئة ، وللمى : حيث خرجت فهناك زيد .

ولا يجوز أن يكون فى هذه الحالة ظرف زمان ؛ لامتناع وقوع الزمان خبرا عن الجئة ، وإذا امتنع أن تكون للزمان تمين أن تكون مكانا . وقد اجتمع فى قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ حَيْبَاهِ إِذَا هُمْ يَنْتَبِشُونَ ﴾^(١) ، فإذا الأولى ظرفية ، والثانية مفاجأة .

ونحى ظرف زمان وحق زمانها أن يكون مستقبلا ، نحو ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾^(٢) .

وقد تستعمل للماضى من الزمان ، كـ « إذ » كما فى قوله تعالى : ﴿ يَأْيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ ﴾^(٣) ، لأن « قالوا » ماضى ، فيستحيل أن يكون زمانه مستقبلا .

ومثله قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا تَوَّأْنَا عَلَىٰ وَادِي النَّفْلِ ﴾^(٤) ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءَكَ

(٢) سورة النصر ١

(٤) سورة النمل ١٨

(١) سورة الروم ٤٨

(٣) سورة آل عمران ١٥٦

يُحَادِثُونَكَ^(١) ، (حَقٌّ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّيِّئِ^(٢)) (حَقٌّ إِذَا سَأَوَى بَيْنَ
السَّيِّئِ^(٣)) (حَقٌّ إِذَا جَمَعَهُ نَارًا^(٤)) ، (وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا آنَفُوا
إِلَيْهَا^(٥)) لَأَنَّ الْإِنْفَاضَ واقع في الماضي .

وتجىء للحال ، كقوله تعالى : (وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَى^(٦)) ، (وَاللَّيْلُ إِذَا يَنشَى .
وَالنَّهَارُ إِذَا تَجَافَى^(٧)) ؛ والتقدير : والنجم هاويا ، والليل غاشيا ، والنهار متجليا ،
فهذا إذا ظرف زمان ، والعامل فيه استقرار محذوف في موضع نصب على الحال ، والعامل فيها
« أقسم » المحذوف .

وقد استشكل الزحشرى تقدير العامل في ذلك ، وأوضحه الشيخ أمير الدين ،
قال : إذا ظرف مستقبل ، ولا جائز أن يكون العامل فيه فعل القسم المحذوف ، لأن
« أقسم » إنشائي فهو في الحال ، وإذا لما يُستقبل فيأبى أن يعمل الحال في المستقبل ؛
لاختلاف زمان العامل والمعمول . ولا جائز أن يكون تمّ مضاف أقيم المقسم به مقامه ،
أى طلوع النجوم ، ومجىء الليل ؛ لأنه معمول لذلك الفعل ، فالطالع حال ، ولا يعمل
في المستقبل ، ضرورة أن زمان العامل زمان المعمول . ولا جائز أن يعمل فيه نفس القسم
به ، لأنه ليس من قبيل ما يعمل ، ولا جائز أن يقدر محذوف قبل الظرف ، ويكون قد عمل
فيه ، فيكون ذلك العامل في موضع الحال ، وتقديره : والنجم كأننا إذا هوى ، والليل
كأننا إذا ينشأ ، لأنه يلزم « كأننا » ألا يكون منصوبا بعامل ، إذ لا يصح ألا يكون معمولاً
لشيء مما فرضناه أن يكون عاملاً .

وأيضاً فيكون للقسم به جثة ، وظروف الزمان لا تكون أحوالاً عن الجُثث ، كما
لا تكون أخباراً لمن .

(٢) سورة الكهف ٩٣

(٤) سورة الكهف ٩٦

(٦) سورة النجم ١

(١) سورة الأنعام ٢٥

(٣) سورة الكهف ٩٦

(٥) سورة الجمعة ١١

(٧) سورة الليل ٢ ، ١

فأما الوجه الأول فهو الذى ذكره أبو البقاء، قال فى قوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَىٰ﴾^(١) :
العامل فى الظرف فعل التسم المحذوف ، تقديره : أقيسُ بالنجم وقت هويته^(٢) .

وما ذكره الشيخ عليه من الإشكال قد يجاب عنه بوجهين :

أحدهما : أن الزمانين لما اشتركا فى الوقوع الحقيقى نزلتا منزلة الزمان الواحد ؛ ولهذا يصح
عطف أحدهما على الآخر ، كقوله تعالى : ﴿إِنْ شَاءَ جَعَلْ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ﴾^(٣) ،
ثم قال : ﴿وَيَجْعَلُ﴾^(٤) .

وهو قريب من جواب الفارسي ، لما سأله أبو النقع عن قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَكُمْ
الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾^(٥) مستشكلا إبدال «إِذْ» من «اليوم» فقال : «اليوم» حال
و «ظلمتم» فى الماضى ، قال : إن الدنيا والآخرة متصلتان ، وإنهما فى حكم الله تعالى
سواء^(٦) فكان «اليوم» ماض ، وكان «إِذْ» مستقبلة .

والثانى : أنه على ظاهره ، ولا يلزم ما ذكر ، لأن الحال كما تأتى مقارنة ، تأتى مقدرة ،
وهى أن تقدر للمستقبل مقارنا ، فتكون أطلقت ما بالفعل على ما بالقوة مجازا ، وجعلت
المستقبل حاضرا ، كقوله تعالى : ﴿فَادْخُلُوا خَالِدِينَ﴾^(٧) .

وأما الوجه الثانى ؛ فيمكن أن يقال : يجوز تقديره ، وهو العامل ، ولا يلزم ما قال من
اختلاف الزمانين ؛ لأنه يجوز الآن أن يقسم بطلوع النجم فى المستقبل ، ويجوز أن يقسم بالشئ
الذى سيوجد .

وأما الوجه الأخير ، فهو الذى ذكره ابن الحاجب فى شرح «الفصل» قال : إذا

(١) سورة النجم ١

(٢) إملأ ما بين به الرحمن ٢ : ١٣٢

(٣) سورة الفرقان ١٠ ، والآية بهامها : ﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِذَا شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ
جِبَاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ . وَيَجْعَلُ لَكَ فُصُوزًا﴾ .

(٤) ت : «مما»

(٥) سورة الزخرف ٣٩

(٦) سورة الزمر ٧٣

ثبت أنها مجرد الظرفية ، فليست متعلقة بفعل القسم ، لأنه بصير للمنى : أقسم في هذا الوقت ،
ففى إذن فى موضع الحال من الليل . انتهى .

وقد وقع فى محذور آخر ؛ وهو أن الليل عبارة عن الزمان المعروف ، فإذا جمعت
« إذا » معمولة لفعل هو حال من الليل ، لزم وقوع الزمان فى الزمان ، وهو محال .
وقوله : « يلزم ألا يكون له عامل » .

قلنا : بل له عامل ، وهو فعل القسم ، ولا يضر كونه إنشأ^(١) لما ذكرنا أنها
حال مقدرة .

وأما الشبهة الأخيرة فقد سألتها أبو الفتح ، فقال : كيف جاز لظرف الزمان هنا أن يكون
حالا من الجثة ، وقد علم امتناع كونه صلة له وصفة وخيرا !

وأجاب بأنها جرت مجرى الوقت الذى يؤثر ويقدم . وهى أيضاً ببيدة لاتناله أيدينا ،
ولا يحيط علمنا بها فى حال نصبها ، إحاطتنا بما يقرب منها ، فحرت لذلك^(٢) مجرى المعلوم .
فإن قيل كيف جاز لظرف الزمان أن يكون حالا من النجم ؟

وأجاب : بأن مثل هذا يجوز فى الحال ، من حيث كان فضلة . انتهى .

وقد يقال : ولئن سلمنا الامتناع فى الحال أيضاً ، فيكون على حذف مضاف ، أى
وحضور الليل ، وتجمله حالا من الحضور لا من الجثة .

والتحقيق - وبه يرتفع الإشكال فى هذه المسألة - أن يندمى أن « إذا » كما تجرد
عن الشرطية كذلك تجرد عن الظرفية ، ففى فى هذه الآية الشريفة لجرد الوقت من دون
تعلق بالشئ تعلق الظرفية الصناعية ، وهى مجرورة المحل ما هنا لكونها بدلا عن الليل ،
كما جرت : « حتى » فى قوله : « حتى إذا جاءوها^(٣) » . والتقدير : أقسم بالليل وقت

(١) ت : « إنشأ » . (٢) ت : « كذلك » .

(٣) سورة الزمر ٢١

غشيانه ، أى أقسم بوقت غشيان الليل ، وهذا واضح .
 فإن قلت : هل صار أحدٌ إلى تجرّدهما عن الظرفية والشرطية مما ؟
 قلت : نعم نصّ عليه في « في التسميل » ، قال : وقد تارقها الظرفية ، مفعولا بها ،
 أو مجرورة بحقّ ، أو مبتدأ .
 وعلم بما ذكرنا زيادة رابع ، وهو البدلية .

فائدة

ونستعمل أيضا للاستمرار ، كقوله : ﴿ وَإِذَا قَالُوا الَّذِينَ آمَنُوا فَاَلْوَا آمَنَّا ﴾^(١)
 وقوله : ﴿ لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ ﴾^(٢)
 فهذا فيا مضى ، لكن دخلت « إذا » : لئلا على أن هذا شأنهم أهدأ ومستمر فيما سيأتى ،
 كما في قوله :
 وَتَدْمَانٍ يَزِيدُ الْكَاسَ طَيِّبًا سَقِيتُ إِذْ تَنَوَّرَتِ النُّجُومُ^(٣)
 ثم فيه مسائل :



الأولى : المفاجأة عبارة عن موافقة الشيء في حال أنت فيها ، قال تعالى : ﴿ قَالُوا
 مُوسَىٰ عَصَاكَ فَإِذَا هِيَ لَمُكْبَانٌ مُّبِينٌ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتَا إِلَيْهِمْ
 إِذَا هُمْ يَفْتَعِلُونَ ﴾^(٤) .

قالوا : ولا تقع بعد « إذا » المفاجأة إلا الجلة الاسمية ، وبعد « إذ » إلا الفعل للماضي .

(١) سورة البقرة ١٤
 (٢) سورة آل عمران ٥٦
 (٣) البيت من شواهد النقي ١ : ٨١ ، وثبه في المصاحف - نقلًا عن تصحيح السكري - إلى البرج
 ابن مسهر الطائي .
 (٤) سورة الروم ٣٦

ومذهب للبرز - وتبهم أكثر التأخرين - أن الفاجاء ههنا إلى المكان عن الزمان ومعنى الآية موافقة الشعبان لإلقاء موسى المعصافى المكان . وكذلك قولهم : خرجت فإذا السبع ، أى فإذا موافقة السبع ، وعلى هذا لا يكون مضافا إلى الجملة بعدها .

الثانية : الظرفية ضربان : ظرف مُحَضٍّ ، وظرف مَضْمَنٍ معنى الشرط .
فالأول : نحو قولك : راحة للؤمن إذا دخل الجنة .
ومنه قوله تعالى : ﴿ وَالْقَلِيلَ إِذَا يَنْشَى ﴾^(١) .

ومنه « إذا كنت على راضية » و « إذا كنت على غصبي » ، لأنه لو كان فيها معنى الشرط ، لكان جوابها معنى ما تقدم ، ويصير التقدير الأول « إذا ينشأ أقسم » فيفسد للنفى ، أو يصير القسم متعلقا على شرط ، لا مطلقا فيؤدى إلى أن يكون القسم غير حاصل الآن ؛ وإنما يحصل إذا وجد شرطه ، وليس للنفى عليه ، بل على حصول القسم الآن من غير تقييد . وكذا حكم : ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى ﴾^(٢) ﴿ وَالْقَلِيلَ إِذَا بَسَرَ ﴾^(٣) .
وعما يتمعن للظرفية المارية من الشرط قوله : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ ﴾^(٤) ، لأنه لو كان فيها معنى الشرط لوجبته القاء في جوابها .

والضرب الثانى : يقتضى شرطا وجوبا ، ولهذا تقع القاء بعدها على حد وقوعها بعد « إذ » ، كقوله تعالى : ﴿ إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا ﴾^(٥) ، وكذا كثير وقوع الفعل بعد ماضى اللفظ مستقبل للمضى ، نحو : إذا جئتني أكرمك .
ومنه : « إذا قلت لصاحبك أنصت فقد لنوت » .

وتخص للضمنة معنى الشرط بالقمل ، ومذهب سيديويه أنها لا تضاف إلا إلى جملة

(١) سورة النجم ١

(٢) سورة الشورى ٣٩

(٣) سورة الليل ١

(٤) سورة النجم ٤

(٥) سورة الأنفال ٤٥

فعلية ، ولهذا إذا وقع بعدها اسم قدر بينه وبينها فعل ، محافظة على أصلها ؛ فإن كان الاسم مرفوعا كان فاعل ذلك الفعل للقدر ، كقوله تعالى : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾^(١) ، وإن كان منصوبا كان مفعولا والفاعل فيه أيضاً ذلك للقدر ، كقوله :
 * إذا ابنُ أبي موسى بلالاً بلغته *

والتعدير : إذا بلغت .

ومنها من منع اختصاصها بالفعل ، لجواز : « إذا زيد ضربته » .
 وعلى هذا فالرفع بعدها مبتدأ ، وهو قول الكوفيين ، واختاره ابن مالك .
 وعلى القولين فعل الجملة بعدها الجر بالإضافة . والفاعل فيها جوابها . وقيل : ليست مضافة والعامل فيها الفعل الذي يليها ، لجوابها .
 تنبيه : مما يفرق فيه بين المفاجأة والمجازاة ، أن « إذا » التي للمفاجأة لا يبتدأ بها ، كقوله : ﴿ إِذَا هُمْ يَقْتَطُونَ ﴾^(٢) ، والتي بمعنى المجازاة يبتدأ بها ، نص عليه سيبويه ، قال في الأولى : إذا جواب بمنزلة الفاء ، وإنما صارت جواباً بمنزلة الفاء ، لأنه لا يبتدأ بها كما لا يبتدأ بالفاء .

قال ابن النحاس : ولكن قد عورض سيبويه بأن الفاء قد تدخل عليها ، فكيف تكون عوضاً عنها ؟

والجواب أنها إنما تدخل تأكيداً ، وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تُنْفِثُ الْعَابِلِينَ آيَاتُنَا بِبَيِّنَاتٍ مَا كَانُوا حُجَّتَهُمْ ﴾^(٣) ، فيحتمل أنها متممضة الظرفية لعدم الفاء في جوابها

مع « ما » ، ويحتمل أن يكون « ما » جواب قسم مقدر ، لا جواب الشرط ، فذلك لم يمس بالقاء .

الثالثة : جواز ابن مالك أن يحى لا ظرف ولا شرط ، وهي الماخلة عليها « حق » الجارة ، كقوله تعالى : ﴿ حَقٌّ إِذَا جَاءَ وَهًا ﴾ ^(١) . أو الواقعة مفعولا ، كقوله عليه السلام : « إني لأعلم إذا كنت على راضية » . وكأجاز تجردها عن الشرط جاز تجردها من الظرف . وتحصل أنها تارة ظرف لما يستقبل وفيها معنى الشرط ، نحو : ﴿ إِذَا طَلَّقْتُ النِّسَاءَ ﴾ ^(٢) ، وتارة ظرف مستقبل غير شرط ، نحو : ﴿ وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أُنْذِرَ مَايُتْلَوْفُ أَخْرَجَ حَيًّا ﴾ ^(٣) ، وتارة ظرف غير مستقبل ، نحو : ﴿ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ ﴾ ^(٤) وتارة لا ظرف ولا شرط ، وتارة لا تكون اسم زمان ، وهي للفتاة .

الرابعة : أصل « إذا » الظرفية لما يستقبل من الزمان ؛ كما أن « إذ » لما مضى منه ، ثم توسع فيها ، فتستعمل في الفعل المستمر في الأحوال كلها : الحاضرة والماضية والمستقبلية . فهي في ذلك شقيقة الفعل المستقبل الذي هو يفعل حيث يفعل به نحو ذلك . قالوا : إذا استعطى فلان أعطى ، وإذا استنصر نصر ، كما قالوا : فلان يعطى الراغب ، وينصر المستغيث ، من غير قصد إلى تخصيص وقت دون وقت . قاله الزمخشري في كشافه القديم .

الخامسة : تيجاب الشرطية بثلاثة أشياء :

(٢) سورة الطلاق ١

(٤) سورة النوبة ٩٢

(١) سورة الزمر ٢١

(٣) سورة مريم ٦٦

أحدها : الفعل ، نحو إذا جئتني أكرمك .

وثانيها : الفاء ، نحو إذا جئتني فأنا أكرمك .

ثالثها : إذا المكانية ؛ قال تعالى : ﴿ تُمْ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ حَقِّ إِذَا أَخَذْنَا مُتْرَفِيهِم بِالْعَذَابِ إِذَا هُمْ يَجْأَرُونَ ﴾ ^(٢) .

وما قبلها إما جوابها ، نحو إذا جئتني أكرمك ، أو ما دل عليه جوابها ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ ﴾ ^(٣) . وللفى : فإذا نُفِخَ فِي الصُّورِ قاطموا ، ودل عليه قوله : ﴿ فَلَا أَنْسَابَ ﴾ .

وكذا قوله : ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ ﴾ ^(٤) وإما احتيج لهذا التقدير ؛ لأن ما بعد « ما » النافية في مثل هذا اللوضع لا يعمل فيه ما قبلها . وأيضاً لأن « بشرى » مصدر ، والصدر لا يتقدم عليه ما كان في صلته .

ومن ذلك قوله : ﴿ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾ ^(٥) ، فالعامل في « إذا » الأولى ما دل عليه ﴿ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾ ، والتقدير « خرجتم » . ولا يجوز أن يعمل فيه « تخرجون » لامتناع أن يعمل ما بعد « إذا » للكانية فيما قبلها ، وحكمها في ذلك حكم الفاء .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي النُّفُورِ فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴾ ^(٦) ، فالعامل في « إذا » ما دل عليه قوله : ﴿ فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴾ ، والتقدير : فإذا نُفِخَ فِي النُّفُورِ صَعِبَ الأمر .

وقوله : ﴿ هَلْ تَدْلِكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُلْبِسُكُمْ إِذَا مَرَّتُمْ ﴾ ^(٧) ، فالعامل

(٢) سورة المؤمنون ٦٤

(٤) سورة الفرقان ٢٢

(٦) سورة سبأ ٧

(١) سورة الروم ٢٥

(٣) سورة المؤمنون ١٠١

(٥) سورة الدثر ٨ ، ٩

في « إذا » ما دل عليه قوله تعالى : ﴿ إِنسُكُمۡ إِنِّي خَلَقْتُ جَدِيدَ ﴾^(١) من معنى « بنسكم » أو « مهسئون » .

فإن قيل : أيجوز نصب « إذا » بقوله « جديد » ، لأن اللحن عليه ؟
 قيل : لا يجوز ، لامتناع أن يمل ما بعد « إن » فيأتيها ؛ وهذا يسى بجوابه الإعراب ،
 وللعنى لشيء الواحد وكان أبو علي الفارسي يلم به كثيراً ؛ وذلك أنه يوجد في المنظوم والنثور .
 وللعنى يدعو إلى أمر ، والإعراب يمنع منه ؛ وقد سبق بيانه في نوع ما يتعلق بالإعراب .

السادسة : « إذا » توافق « إن » في بعض الأحكام ، وتخالقها في بعض :
 فأما الموافقة ؛ فهي إن كل واحد منهما يطلب شرطاً وجزءاً ، نحو ، إذا قت قت ،
 وإذا زرتني أكرمك .

وكل واحدة منهما تطلب الفعل ، فإن وقع الاسم بعد واحدة منهما قدر له فعل يرشده
 يفسره الظاهر ؛ مثاله [في إن] قوله تعالى : ﴿ وَإِنۡ أَمْرًا۟ خَافَتْ ﴾^(٢) ، ﴿ إِنۡ أَمْرًا۟
 هَلَكَ ﴾^(٣) ، وقوله : ﴿ وَإِنۡ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾^(٤) . ومثاله في « إذا »
 قوله تعالى : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾^(٥) ، ﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾^(٦) وما بعدها في
 السورة من النظائر ، وكذا قوله : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ ﴾^(٧) وما بعدها من النظائر ،
 و ﴿ إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ﴾^(٨) .

وأما الأحكام التي تخالقها في مواضع :

(٢) سورة النساء ١٢٨

(٤) سورة التوبة ٦

(٦) سورة التكموير ١

(٨) سورة الواقعة ١

(١) سورة سبأ ٧

(٣) سورة النساء ١٧٦

(٥) سورة الانشقاق ١

(٧) سورة الانطار ١

الأول : ألا تدخل إلا على مشكوك ؛ نحو إن جئتني أكرمك ، ولا يجوز إن طلعت الشمس أتيت ، لأن طلوع الشمس متيقن . ثم إن كان لليقن الوقوع مبهم الوقت ، جاز ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَقْزَنَ مِتَّ ﴾^(١) ، ونظائره .

وأما « إذا » فظاهر كلام النحاة ، يشعر بأنها لا تدخل إلا على لليقن وما في معناه ؛ نحو إذا طلعت الشمس فأتني .
وقوله :

• إِذَا مِتَّ فَأَذِقْنِي إِلَى جَنْبِ كَرْمِي^(٢) •

وقوله :

• إِذَا طَلَعَتْ كَفَسُ النَّهَارِ فَسَلِّى •

وذلك لكونها للزمن للمين بالإضافة على مذهب الأكثر ، ولم يجوزوا بها في الاختيار لعدم إبهامها ، كالشروط ، ولذلك وردت شروط القرآن بها ، كقوله : ﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾^(٣) ونظائرها السابقة ، لكونها مصحقة الوقوع .
وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا شِئْنَا بَدَّلْنَا أَمْثَلَهُمْ تَبْدِيلًا ﴾^(٤) ، فقد أشكل دخولها على غير الواقع .

وأجيب بأن التبديل محتمل وجهين :

أحدهما : إعادتهم في الآخرة ، لأنهم أنكروا البعث .

(١) سورة الأنبياء ٣٤

(٢) لأبي عبيد الله ؛ من أبيات في تاريخ الطبري ٤ : ١٢٤ ، وبعده :

• تَرَوْنِي عِطَائِي بَعْدَ مَوْتِي مُرَوِّفًا •

(٣) سورة التكاوير ١ (٤) سورة الإنسان ٢٨

والثاني : إهلاكهم في الدنيا وتبديل أمثالهم ؛ فيكون كقوله : ﴿ إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَهْلَ النَّاسِ وَيَأْتِ بِآخَرِينَ ﴾^(١) ، فإن كان المراد في الدنيا ، وجب أن يجعل هذا بمعنى « إن » الشرطية ؛ لأن هذا شيء لم يكن ، فهي مكان « إن » ، لأن الشرط يمكن أن يكون وألا يكون ، ألا ترى إلى ظهورها في قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَهْلَ النَّاسِ وَيَأْتِ بِآخَرِينَ ﴾^(٢) ، ﴿ إِنْ نَشَأْ نُخَفِّفْ بِهِمُ الْأَرْضَ ﴾^(٣) ، وإنما أجاز لـ « إذا » أن تقع موقع « إن » لما بينهما من التداخل والتشابه .

وقال ابن الجوزي : الذي أظنه أنه يجوز دخولها على التيقن والشكوك ، لأنها ظرف وشرط ، فبالنظر إلى الشرط تدخل على الشكوك ، كـ « إن » وبالنظر إلى الظرف تدخل على التيقن كإثر الظروف .

وإنما اشترط فيما تدخل عليه « إن » أن يكون مشكوكا فيه ؛ لأنها تفيد الحث على الفعل للمشروط لاستحقاق الجزاء ، ويمتنع فيه لامتناع الجزاء ، وإنما يحث على فعل ما يجوز ألا يقع ، أما ما لا بد من وقوعه فلا يحث عليه . وإنما امتنع دخول « إذا » على الشكوك إذا لحظت فيها الظرفية ، لأن المعنى حينئذ التزام الجزاء في زمان وجود الشرط ، والتزام الشيء في زمان لا يعلم وجود شرط فيه ليس بالتزام . ولما كان الفعل بعد « إن » مجزوما به يستعمل فيه ما ينفي عن تحققه ، فينبغي لفظ لماضي ، كقوله : ﴿ فَإِذَا جَاءَهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ ﴾^(٤) ؛ فجاء بـ « إذا » في جانب الحسنة ، و بـ « إن » في جانب السيئة ؛ لأن المراد بالحسنة جنس الحسنة ، ولهذا عرفت ، وحصول الحسنة للطفة مقطوع به ، فانتضت البلاغة التعبير بـ « إذا » وحى بـ « إن » في جانب السيئة ، لأنها نادرة بالنسبة إلى الحسنة المطلقة ، كالمرض بالنسبة إلى الصحة ، والخوف بالنسبة إلى الأمن .

(٢) سورة مآ ٩

(١) سورة النساء ١٣٣

(٣) سورة الأعراف ١٣١

ومنه قوله تعالى في سورة الروم: ﴿وَإِذَا أَدْقْنَا النَّاسَ رَمْعَةً فَبَرَّحُوا بِهَا وَإِنْ تَعْرِبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾^(١).
وقوله: ﴿فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبِشِرُونَ . وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ مِنْ قَبْلِهِ لَكُمِبَلِيسِينَ﴾^(٢).

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضَرٌّ﴾^(٣)، بلفظ «إذا» مع «الضر» قال السكاكي: نظر في ذلك إلى لفظ اللس، وتنكير «الضر» اللقيط للتعليل ليستقيم التوبيخ، وإلى الناس للضعفين أن يلحقهم كل ضرر، وللتنبية على أن من قدر يسير من الضر لأمثال هؤلاء، حقه أن يكون في حكم المقطوع به.

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَوَدَّعَاءَ عَرِيضٍ﴾^(٤)، بعد قوله: ﴿وَإِذَا أَنْفَسْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ﴾^(٥)، أى أعرض عن الشكر، وذهب بنفسه وتنكبر. والذي تقتضيه البلاغة أن يكون الضمير للمعرض المتكبر لا لاطلاق الإنسان، ويكون لفظ «إذا» للتنبيه على أن مثل هذا المعرض المتكبر يكون ابتلاؤه بالشَّرِّ مقطوعاً.
الثاني: من الأحكام المخالفة أن الشروط بـ «إن» إذا كان عدماً لم يمتنع الجزاء في الحال؛ حتى يحقق اليأس من وجوده، ولو كان العدم مشروطاً بـ «إذا» وقع الجزاء في الحال؛ مثل: إن لم أطلقك فأنت طالق، لم^(٦) تطلق إلا في آخر العمر. وإذا قال: إذا لم أطلقك فأنت طالق، تطلق في الحال؛ لأن معناه: أنت طالق في زمان عدم تطليقي لك، فأى زمان تخلف عن التطليق يقع فيه الطلاق. وقوله: «إن لم أطلقك» تعليق للطلاق على امتناع الطلاق، ولا يحقق ذلك إلا بموته غير مطلق.

الثالث: أن «إن» تميز الفعل المضارع إذا دخلت عليه، و«إذا» لا تميزه؛ لأنها لا تنمحض شرطاً، بل فيها معنى التزام الجزاء في وقت الشرط، من غير وجوب أن يكون معللاً بالشرط.

(٢) سورة الروم ٤٨، ٤٩

(٤) سورة فصلت ٥١

(١) سورة الروم ٣٦

(٣) سورة الزمر ٨

(٥) ت: «لا» .

وقد جاء الجزم بها إذا أريد بها معنى « إن » وأعرض عما فيها من معنى الزمان ، كقوله :

• وَإِذَا نُصِيبُكَ خَصَاصَةً فَتَجَمَّلِ •

الرابع : أن « إذا » هل تنفي التكرار والموم ؟

فيه قولان ؛ حكاهما ابن عصفور :

أحدهما : « نعم » ، فإذا قلت : إذا قام زيد قام عمرو ، أفادت أنه كلما قام زيد قام عمرو .

والثاني : لا يلزم .

قال : والصحيح أن للراد بها الموم كسائر أسماء الشرط ، وأما « إن » ففيها كلام من ابن جنى يأتي في باب « إن » .

الخامس : أنك تقول : أقوم إذا قام زيد ، فيقتضى أن قيامك مرتبط بقيامه لا يقدم عليه ولا يتأخر عنه ، بل يماثله على الاتصال ، بخلاف : أقوم إن قام زيد ، فيقتضى أن قيامك بعد قيامه . وقد يكون عقبه وقد يتأخر عنه .

فالخاص أن التقييد بالاستقبال دون اقتضاء مبادعة ، بخلاف « إذا » . ذكره أبو جعفر ابن الزبير في كتابه ملائكة التأويل .

السابعة : قيل : قد تأتي زائدة ، كقوله : « إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ »^(١) ؛ تقديره : انشقت السماء ، كما قال : « اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ »^(٢) ، « أَتَى أَمْرُ اللَّهِ »^(٣) .
وردد هذا بأن الجواب معتبر .

(٢) سورة القدر ١

(١) سورة الانشقاق ١

(٣) سورة التحل ١

ويحوز مجيئها بمعنى « إذ » وجعل منه ابن مالك قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا ﴾^(١).

وردة بقوات المني ، لأن « إذا » تعيد أن هذا حالهم للسمعة ، بخلاف « إذ » فإنها لا تمنع ذلك .

وقولهم : « إذا فعلت كذا » ، فيكون على ثلاثة أضرب :
أحدها : يكون للأمر به قبل الفعل ، قول : إذا أتيت الباب ، فالبس أحسن الثياب ،
ومنه قوله تعالى : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾^(٢) ، ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ ﴾^(٣) .

الثاني : أن يكون مع الفعل ، كقولك : إذا قرأت فترسل .
الثالث : أن يكون بعده ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾^(٤) ، ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا ﴾^(٥) .

فائدة

من الأسئلة الحسنة ، في قوله تعالى : ﴿ كَلِمًا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَعْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا ﴾^(٦) أنه يقال : لم أتى قبل « أضاء » بـ « كلمًا » ؟
وقبل « أعلم » بـ « إذا » ؟ وما وجه للناسبة في ذلك ؟
وفيه وجوه : الأول أن تكرار الإضاءة يستلزم تكرار الإظلام ، فكان تنويع الكلام أعذب .

(٢) سورة الواقعة ٦

(٤) سورة الواقعة ٢

(٦) سورة البقرة ٢٠

(١) سورة الجمعة ١١

(٣) سورة النحل ٩٨

(٥) سورة الجمعة ٩

الثاني : أن مراتب الإضاءة مختلفة متنوعة ، فذكر « كلما » تنبيهاً على ظهور التعدد وقوته لوجوده بالصورة والنوعية ، والإغلام نوع واحد ، فلم يؤت بصيغة التكرار لضعف التعدد فيه ، بمد ظهوره بالتنوعية ، وإن حصل بالصورة .

الثالث : قاله الزخشرى ، وفيه تكلف . أنهم لما اشتد حرصهم على الضوء المستفاد من النور ، كانوا كلما حدث لهم نور مجدده لم يباث الضوء فيه ، لا يعمهم من ذلك تقدم قدسه واختصاصه منهم ، وأما التوقف بالظلام فهو نوع واحد .

وهذا قريب من الجواب الثاني ، لكنه بمادة أخرى . ويقترقان بأن جواب الزخشرى يرجع التكرار فيه إلى جواب « كلما » لا إلى مشروطها الذى يليها ويياشرها ، فطلب تكراره . وهو الأول فى مدلول التكرار ، والجواب للتقدم يرجع إلى تكرار مشروطها ، يبقعه الجواب من حيث هو مازومه ، وتكرره فرع تكرر الأول .

الرابع : أن إضاءة البرق منسوبة إليه وإغلامه ليس منسوباً إليه ، لأن إضاءته هى لماعته ، والظلام أمر يحدث عن اخفائه ؛ فظلم الأماكن كظلام الأجرام الكثائف ، فأتى بأداة التكرار عند الفعل للتكرار من البرق ، وبالأداة التى لا تنفصلى التكرار عند الفعل الذى ليس متكرراً منه ، ولا صادراً عنه .

الخامس : ذكره ابن النير . أن المراد بإضاءة البرق الحياة ، وبالظلام الموت ، فالنافق تمرّ حاله فى حياته بصورة الإيهان ، لأنها دار مبنية على الظاهر ، فإذا صار إلى الموت رقت له أحواله ، وتمحق مقامه ، فتستقيم « كلما » فى الحياة ، و « إذا » فى الممات ، وهكذا يقول النبى صلى الله عليه وسلم : « اللهم أحينى ما دامت الحياة خيراً لى ، وأمتنى إذا كانت الوفاة خيراً لى » ، فاستعمل مع الحياة لفظ التكرار والدوام ، واستعمل مع لفظ الوفاة لفظ الاختصار والتقييد .

وقيل : إن ذلك لأحد معنيين : إما لأن الحياة مأثورة لازدياد العمل الصالح الذي
الهم المالية معقودة به ، فترض بالاستكثار منه ، والقوام عليه ، ونبه على أن اللوت
لا يُعْمَق ، ولكن إذا نزل وقته رضى به . وإما لأن الحياة يتكرر زمانها ، وأماللوت
مرة واحدة .

وجواب آخر ، أن الكلام في الأنوار هو الأصل للستمر ، وأما خفّاق البرق في
أثناء ذلك فمواضع تتصل بالحدوث والتكرار ، فناسب الإتيان فيها « بكلمة » وفي تلك
به « إذا » ، والله أعلم .

إِذَا

ظرف لماضي الزمان ، يضاف للجميلين ، كقوله تعالى : ﴿وَإِذْ كُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾^(١) ، وتقول : أبذك الله إذ فعلت ؟

وأما قوله تعالى : ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَعُوا عَلَى النَّارِ﴾^(٢) « تَرَى » مستقبل ، « وَإِذَا » ظرف للماضى ، وإنما كان كذلك لأن الشيء كائن ، وإن لم يكن بعد ؟ وذلك عند الله قد كان ؛ لأن علمه به سابق ، وقضاه به نافذ ؛ فهو كائن لا محالة .

وقيل : للضى : ولو ترى تدمهم وخزيهم في ذلك اليوم بعد وقوفهم على النار في « إِذَا » ظرف ماضى ، لكن بالإضافة إلى تدمهم الواقع بعد للمأينة ، فقد صار وقت التوقف ماضيا بالإضافة إلى ما بعده ، والذى بعده هو مفعول « ترى » .

وأجاز بعضهم مجيئها مفعولا به ، كقوله : ﴿وَإِذْ كُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾^(٣) ، ومعه آخرون ، وجعلوا للمفعول محذوفا ، « إِذَا » ظرف ، عامله ذلك المحذوف ، والتقدير ﴿وَإِذْ كُرُوا نِعْمَةً اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ ، إذا ، واذكروا حالكم .

ونحوه قوله : ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى﴾^(٤) ، قيل : قال له ذلك لما رافعه إليه . وتكون بمعنى « حين » كقوله : ﴿وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ﴾^(٥) ، أى حين تفيضون فيه .

وحرف تعليل ، نحو : ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾^(٦) « وَإِذَا لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ »^(٧) .

وقيل : تانى ظرفا لما يستقبل بمعنى « إذا » ، وخرج عليه بعض ماسبق . وكذا قوله : ﴿فَسَوْفَ يَعْمَلُونَ إِذْ الْأَغْلَالُ فِي أَصْنَافِهِمْ﴾^(٨) وأنكره السبيل ؛ لأن « إِذَا » لا يجيء بعدها المضارع مع النفي .

(٢) سورة الأنعام ٢٧

(١) سورة الأهل ٢٦

(٣) سورة آل عمران ٥٥

(٤) سورة يونس ٦٦

(٥) سورة الأهل ٦٦

(٥) سورة الزخرف ٣٩

(٧) سورة طه ٧٠ ، ٧١

وقد تجيء بعد القسم ، كقوله : ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَنسَرُ﴾^(١) لانعدام معنى الشرطية فيه .
وقيل : تجيء زائدة ، نحو : ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ﴾^(٢) . وقيل هي فيه بمعنى «قد» .
وقد تجيء بمعنى «أن» ، حكاه السهيلي في «الروض» عن نص سيبويه في كتابه ،
قال : ويشهد له قوله تعالى : ﴿يَعْلَمُ إِذْ أَنْتُمْ مُسْتَأْنَوْنَ﴾^(٣) .

وعليه يحمل قوله تعالى : ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾^(٤) . قال : وغفل الفارسي عما في الكتاب من هذا ، وجعل الفعل للمستقبل الذي بعد «لن» عاملا في الظرف للماضي ، فصار بمنزلة من يقول : سأتيك اليوم أمس^(٥) .
قال : وليت شعري ما تقول في قوله تعالى : ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَمَسَّ قُلُوبُنَا هَذَا إِنْكَارٌ قَدِيمٌ﴾^(٦) ، فإن جوز وقوع الفعل في الظرف الماضي على أصله ، فكيف يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها ؛ لاسيما مع السين وهو قبيح أن تقول : غدا سأتيك فكيف إن قلت : غدا فسأتيك فكيف إن زدت على هذا وقلت : أمس فسأتيك وإذ على أصله بمعنى أمس .

تنبيه

[في وقوع «إذ» بعد «واذكر»]

حيث وقعت «إذ» بعد «واذكر» ، فالمراد به الأمر بالنظر إلى ما اشتمل عليه ذلك الزمان ، لتראה ما وقع فيه ، فهو جدير بأن ينظر فيه . وقد أشار إلى هذا الزغشري في قوله تعالى : ﴿وَإِذْ كُنَّا فِي الْكِتَابِ مَرَيمَ إِذْ أَنْتَبَذَتْ﴾^(٧) .
وقوله : ﴿وَإِذْ كُنَّا فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ﴾^(٨) ، ونظائره .

(١) سورة البقرة ٣٠

(٢) سورة الزخرف ٣٩

(٣) سورة الأحقاف ١١

(٤) سورة مريم ٤١ ، ٤٢

(١) سورة الحجر ٤

(٢) سورة آل عمران ٨٠

(٣) في الكلام غموض .

(٤) سورة مريم ١٦

أو

تقع في الخبر والطلب ؛ فأتا في الخبر فلها فيه معان :
الأول : الشك ، نحو قام زيد أو عمرو .

والثاني : الإبهام ، وهو إخفاء الأمر على السامع مع العلم به ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا
أَوْ إِنَّا كُمْ كَلَىٰ هُدًى ﴾^(١) .

وقوله : ﴿ أَنَا هَا أَمْرُنَا كَيْلًا أَوْ نَهَارًا ﴾^(٢) ، يريد : إذا أخذت الأرض زخرفها ،
وأخذ أهلها الأمن ، أناها أمرنا وهم لا يعلمون . أى فجأة ؛ فهذا إبهام ؛ لأن الشك محال
على الله تعالى .

وقوله : ﴿ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾^(٣) .

فإن قلت : « يزيدون » فعل ، ولا يصح عطفه على الجرور بـ « إلى » ، فإن حرف
الجر لا يصح تقديره على الفعل ، ولذلك لا يجوز : مررت بقائم ويقعد ، على تأويل :
قائم وقاعد .

قلت : « يزيدون » خبر مبتدأ محذوف في محل رفع ، والتقدير « أو هم يزيدون » .
قاله ابن جني في « المحاسب » .

وجاز عطف الاسمية على الفعلية بـ « أو » لاشتراكهما في مطلق الجملة .

فإن قلت : فكيف تكون « أو » هنا لأحد الشئين ، والزيادة لا تنفك عن
للزيد عليه ؟

(٢) سورة يونس ٢٤

(١) سورة سبأ ٢٤

(٣) سورة الصافات ١٤٧

قلت : الأمر كذلك ، ولهذا قدروا في البيت ضمير للثائة ألف ، والتقدير : وأرسلناك إلى مائة ألف معها زيادة . ويحتمل أن تكون على بابها للشك ، وهو بالنسبة إلى مخاطبه ، أى لو رأيتهم لعلمتهم أنهم مائة ألف أو يزيدون .

الثالث : التنويع ، كقوله تعالى : ﴿ قَوِّى كَالْجِبَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قُوَّةً ﴾ ^(١) ، أى أن قلوبهم تارة تزداد قسوة ، وتارة ترد إلى قسوتها الأولى ، فجىء به « أو » لاختلاف أحوال قلوبهم .

الرابع : التفصيل ، كقوله : ﴿ وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾ ^(٢) ، أى قالت اليهود : لا يدخل الجنة إلا من كان هودا ، وقالت النصارى : لن يدخل الجنة إلا الذين هم نصارى . وكذلك قوله : ﴿ كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾ ^(٣) .

الخامس : للإضراب كـ « بل » ، كقوله : ﴿ كَذَّبَ الْبَصَرُ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ ﴾ ^(٤) ، و « مائة ألف أو يزيدون » ^(٥) على حد قوله : ﴿ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ﴾ ^(٦) .

السادس : بمعنى الواو ، كقوله : ﴿ فَالْمُتَّقِينَ ذِكْرًا عَذْرًا أَوْ نَذْرًا ﴾ ^(٧) .

﴿ لَعَلَّهُ يَنْدَرُ أَوْ يُنْشَى ﴾ ^(٨) .

﴿ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا ﴾ ^(٩) .

وأما في الطلب فلها معان :

الأول : الإباحة ، نحو تلم قها أو نحو ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ . . . ﴾ ^(١٠) الآية .

وكذلك قوله : ﴿ كَالْجِبَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قُوَّةً ﴾ ^(١١) ، يعنى إن شئت قلوبهم بالجسارة فصواب ، أو بما هو أشد فصواب .

(٢) سورة البقرة ١١١

(٤) سورة النحل ٧٧

(٦) سورة النجم ٩

(٨) سورة طه ٤٤

(١٠) سورة التور ٦١

(١) سورة البقرة ٧٤

(٣) سورة البقرة ١٣٥

(٥) سورة المافات ١٤٧

(٧) سورة للرسلات ٦ ، ٥

(٩) سورة طه ١١٣

وقوله : ﴿ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾ ^(١) ، ﴿ أَوْ كَهَيْئَةِ ﴾ ^(٢)

وللعنى أن التمثيل مباح في المناقش إن شبهتهم بأى النوعين .

قوله : ﴿ لَعَلَّهُ يَنْزِكُرُ أَوْ يُنْقِشُ ﴾ ^(٣) إباحة لإيقاع أحد الأمرين .

الثانى : التخيير ، نحو خذ هذا الثوب أو ذاك ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ اسْتَغْلَظْتَ

أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلُقًا فِي السَّمَاءِ . . . ﴾ ^(٤) الآية ؛ فقديره : « فافعل » ؛

كأنه خير على تقدير الاستطاعة أن يختار أحد الأمرين ؛ لأن الجمع بينهما غير ممكن .

والفرق بينهما أن التخيير فيما أصله للنع ؛ ثم يرد الأمر بأحدهما ؛ لا على التعيين ،

ويمنع الجمع بينهما . وأما الإحالة فإن يكون كل منهما مباحا ويطلب الإتيان بأحدهما ؛

ولا يمتنع من الجمع بينهما ؛ وإنما يذكر بـ « أو » لثلاث يوم بأن الجمع بينهما هو الواجب

لو ذكرت الواو ؛ ولهذا مثل النعاة الإباحة بقوله تعالى : ﴿ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ

مَسَاكِينَ . . . ﴾ ^(٥) . وقوله : ﴿ قَفْدِيَّةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾ ^(٦) ؛ لأن المراد به

الأمر بأحدهما رقبا بالكلف ؛ فلو أتى بالجمع لم يمنع منه ؛ بل يكون أفضل .

وأما تمثيل الأصوليين بآبَى الكفارة والقدية للتخيير مع إمكان الجمع ؛ فقد أجاب عنه

صاحب « البسيط » ^(٧) بأنه إنما يمتنع الجمع بينهما فى المخطور ؛ لأن أحدهما ينصرف إليه

الأمر ، والآخر يبقى محظورا لا يجوز له فعله ؛ ولا يمتنع فى خصال الكفارة ؛ لأنه يأتي

بما هذا الواجب تبرعا ؛ ولا يمنع من التبرع .

واعلم أنه إذا ورد النهى على الإباحة جاز صرفه إلى مجموعهما ؛ وهو ما كان يجوز فعله ؛

أو إلى أحدهما وهو ما تقتضيه « أو » .

(١) سورة طه ٤٤

(٢) سورة المائدة ٨٩

(٣) البسيط فى شرح الكفاية للأستاذ الباقى

(١) سورة البقرة ١٧ ، ١٩

(٢) سورة الأنعام ٣٥

(٣) سورة البقرة ١٩٦

وأما قوله تعالى : ﴿وَلَا تُطِيعْ مِنْهُمْ أَمَّا أَوْ كَفُورًا﴾^(١) ؛ فليس المراد منه النهى عن إطاعة أحدهما دون الآخر ؛ بل النهى عن طاعتهما مفردتين أو مجتمعين ، وإعناذ كرت « أو » لثلاثيهم أن النهى عن طاعة من اجتمع فيه الوصفان .

وقال ابن الحاجب : استشكل قوم وقوع « أو » في النهى في هذه الآية ، فإنه لو انتهى عن أحدهما لم يمثل ، ولا يمتثل بمثلا ؛ إلا بالانتهاء عنهما جميعا !

ف قيل : إنها بمعنى « الواو » . والأولى أنها على بابها ؛ وإعناذ جاء التعمين فيها من القرينة ، لأن المعنى قبل وجود النهى : « تطيع أمتا أو كفورا » ، أى واحدا منهما ؛ فإذا جاء النهى ورد على ما كان ثابتا في المعنى ؛ فيصير المعنى : « ولا تطع واحدا منهما » ، فيجىء التعميم فيهما من جهة النهى الداخل ؛ وهى على بابها فيما ذكرناه ، لأنه لا يحصل الانتهاء عن أحدهما حتى ينتهى عنهما ؛ بخلاف الإثبات ؛ فإنه قد يفعل أحدهما دون الآخر . قال : فهذا معنى دقيق ، يُعلم منه أن « أو » في الآية على بابها ، وأن التعميم لم يجىء منها ؛ وإعناذ جاء من جهة المضموم إليها . انتهى .

ومن هذا - وإن كان خبرا - قوله تعالى : ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ﴾^(٢) ؛ لأن الميراث لا يكون إلا بعد إتمام الوصية والدين ؛ ويُجد أحدهما أو وجدا معا .

وقال أبو البقاء في « الباب »^(٣) : إن اتصلت بالنهى وجب اجتناب الأمرين عند التحويين ؛ كقوله تعالى : ﴿وَلَا تُطِيعْ مِنْهُمْ أَمَّا أَوْ كَفُورًا﴾^(٤) ، ولو جُمع بينهما لفعل النهى عنه مرتين ؛ لأن كل واحد منهما أحدهما .

وقال في موضع آخر : مذهب سيبويه أن « أو » في النهى تقيضية « أو » في الإباحة ؛

(٢) سورة النساء ١١

(١) سورة الإسنان ٢٤

(٣) الباب في علل البناء والإعراب ؛ ذكره صاحب كشف الظنون .

(٤) سورة الإسنان ٢٤

فقولك : جالس الحسن أو ابن سيرين ، إذ ن في مجالسهما ومجالسة من شاء منهما ، فضده
في النهي « لاتطعمنهم آثماً أو كفوراً » ، أى لاتطعم هذا ولا هذا ؛ وللعنى : لاتطعم أحدهما ،
ومن أطاع منها كان أحدهما ؛ فمن هاهنا كان نهياً عن كل واحد منهما ، ولو جاء بالواو
في اللوامين أو أحدهما لأوم الجمع .

وقيل : « أو » بمعنى الواو ؛ لأنه لو انتهى عن أحدهما لم يمد ممثلاً بالانتهاء عنهما جميعاً .
قال الخطيب^(١) : والأولى أنها على بابها ؛ وإنما جاء التعميم فيها من النهي الذى فيه
معنى النفي ، والنكرة في سياق النفي تميم ؛ لأن للعنى قبل وجود النهي : « تطعم آثماً أو
كفوراً » ، أى واحدا منهما ، فالتعميم فيهما ؛ فإذا جاء النهي ورد على ما كان تأجاً ؛
فالعنى : لاتطعم واحدا منهما فسمى التعميم فيهما من جهة النهي ، وهى على بابها فيما ذكرناه ؛
لأنه لا يحصل الانتهاء عن أحدهما ؛ حتى ينتهى عنهما ؛ بخلاف الإثبات ؛ فإنه قد ينتهى
عن أحدهما دون الآخر .

تسميات

الأول : روى البيهقي في سننه في باب الفدية بغير النعم ، عن ابن جريج ، قال : كل
شئ في القرآن فيه « أو » للتخيير ، إلا قوله تعالى : « أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا »^(٢) ، ليس
بمختير فيهما .

قال الشافعي : وبهذا أقول .



الثاني : من أجل أن مبناها على عدم التشريك ، أعاد الضمير إلى مفردتها بالإفراد ؛

(١) هو محمد بن مظفر الحنظلي ، شمس الدين . كان إماماً في العلوم العقلية والنقلية ؛ شرح التلخيص ؛
مات سنة ٢٤٥ . فيه الرواة ١٠٦
(٢) سورة المائدة ٣٣

بمخلاف الواو ؛ وأما قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَهِيرًا فَالَهُ أَوَّلَىٰ بِهِمَا ﴾^(١) ، فقد قيل : إن «أو» بمعنى الواو ؛ ولهذا قال : ﴿ بهما ﴾ ، ولو كانت لأحد الشئتين لقيل «به». وقيل : حل بابها ، ومعنى ﴿ غَنِيًّا أَوْ فَهِيرًا ﴾ : إن يكن الغنيان غنيين أو فقيرين ، أو منهما ، أى الغنيين حل أى حال كان ؛ لأن ذلك ذكر عقيب قوله : ﴿ كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ ﴾^(٢) يشير للحاكم والشاهد ، وذلك بعلق بامنين . وقيل : الأولوية المحكوم بها ثابثة للفردين معا ، نحو : جاء فزيد أو عمرو ورأيتهما ، فالضمير راجع إلى النفي والفقير للمؤمنين من وجوه الكلام ؛ فصار كأنه قيل : فالله أولى بالنفي والفقير .

ويستعمل ذلك للذكور وغيره ؛ ولو قيل : « فالله أولى به » ، لم يشمله ، ولأنه لما لم يخرج المخلوقون عن النفي والفقير ، صار للنفي : افعلوا ذلك ، لأن الله أولى من خلقه ؛ ولو قيل : أولى به ، لماد إليه من حيث الشهادة فقط .

إِنْ

للكسورة الخفيفة

ترد لمان :

الأول : الشرطية ، وهو الكثير ، نحو : ﴿ إِنْ تَقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا ﴾ ^(١) .
﴿ إِنْ يَدَّبُّهُمْ يَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ ^(٢) .

ثم الأصل فيه عدم جزم المتكلم بوقوع الشرط ، كقوله : ﴿ إِنْ كُنْتُ لُفْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتُهُ ﴾ ^(٣) ، وعيسى جازم بعدم وقوع قوله .

وقد تدخل على لليقين وجوده إذا أبهم زمانه ، كقوله : ﴿ أَفَأَنْتَ مِتَّ فَهُمْ أَتِلَادُونَ ﴾ ^(٤) .

وقد تدخل على للمستحيل ، نحو : ﴿ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ ﴾ ^(٥) .

ومن أحكامها أنها للاستقبال ، وأنها تخلص الفعل له وإن كان ماضيا ، كقولك :
إن أكرممتي أكرمتك ، ومعناه : إن تكرمني . وأما قولهم : إن أكرممتي اليوم فقد
أكرمتك أمس ، وقوله : ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قَدْ مِّنْ قُبُلٍ فَصَدَقْتُ ﴾ ^(٦) ، قيل : معنى
« أكرممتي اليوم » يكون سببا للإخبار بذلك ، وإن ثبت كان قميصه قد من قُبُل يكون
سببا للإخبار بذلك .

قاله ابن الحاجب . وهي عكس « لو » فإنها للماضي ، وإن دخلت على المضارع .

مسألة

إن دخلت « إن » على « لم » يكن الجزم بـ « لم » ، لا بها ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا ﴾ ^(٧)

(١) سورة الأنفال ٣٨

(٢) سورة الأنبياء ٣٤

(٣) سورة يوسف ٢٦

(١) سورة الأنفال ٢٩

(٢) سورة المائدة ١١٦

(٣) سورة الزخرف ٨١

(٤) سورة المائدة ٧٣

﴿ فَإِنْ لَمْ تَقْعُوا ﴾^(١) ، وإن دخلت على « لا » كان الجزم بها لا ؛ « لا » ، كقوله تعالى :
﴿ وَإِلَّا تَغْفِرَ لِي ﴾^(٢) .

والفرق بينهما أن « لم » عامل يلزم معموله ، ولا يفرق بينهما بشيء ، و « إن » يجوز
أن يفرق بينها وبين معمولها معمول معمولها ، نحو : إن زيدا يضرب أخربه .
وتدخل أياً على اللامى فلا تمل في لفظه ، ولا تفارق العمل ، وأما « لا » فليست
عاملة في الفعل ، فأضيف العمل إلى « إن » .



الثاني : بمنزلة « لا » . وتدخل على الجملة الاسمية ، كقوله في الأنعام : ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا
آلِهِنَا ﴾^(٣) ، بدليل « ما » في الجانية : ﴿ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا آلِهِنَا ﴾^(٤) .
وقوله : ﴿ إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ ﴾^(٥) .
﴿ إِنَّزِلْ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴾^(٦) .
﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَبَّاءٌ عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾^(٧) .
﴿ إِنْ أُمَمَاتُهُمْ إِلَّا آلَاءٌ لِلَّذِينَ وَلَدَتْهُمْ ﴾^(٨) .
﴿ إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا ﴾^(٩) .
﴿ إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ ﴾^(١٠) .
﴿ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا ﴾^(١١) .
وعلى الجملة الفعلية ، نحو : ﴿ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا آلَ طَارِسٍ ﴾^(١٢) .

(١) سورة البقرة ٢٤	(٧) سورة هود ٤٧
(٣) سورة الأنعام ٢٩	(٤) سورة الجانية ٢٤
(٥) سورة فاطر ٢٣	(٦) سورة الملك ٢٠
(٧) سورة الطارق ٤	(٨) سورة المجادلة ٢
(٩) سورة مريم ٩٣	(١٠) سورة إبراهيم ١١
(١١) سورة إبراهيم ١٠	(١٢) سورة التوبة ١٠٧

﴿ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴾^(١).

﴿ إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِ إِلَّا إِنَانَا ﴾^(٢).

﴿ وَتَنظُرُونَ إِن لَّيْسَ لَكُم إِلَّا قَلِيلًا ﴾^(٣).

﴿ إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً ﴾^(٤).

﴿ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ ﴾^(٥).

وزعم بعضهم أن شرط النافية هي « إلا » في خبرها ، كهذه الآيات ، أو « لما » التي بمعناها ، كقراءة بعضهم : ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾^(٦) ، بتشديد الميم ، أى ما كل نفس إلا عليها حافظ .

﴿ وَإِن كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾^(٧).

﴿ وَإِن كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾^(٨).

ورّد بقوله : ﴿ وَإِن أَدْرِى لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَّكُمْ ﴾^(٩).

﴿ وَإِن أَدْرِى أَقْرَبُ أَمْ يَبِيدُ ﴾^(١٠).

﴿ إِن عِنْدَ كُفْرٍ مِّن سُلْطَانٍ ﴾^(١١).

﴿ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ ﴾^(١٢).

وأما قوله : ﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ ﴾^(١٣) ، فالنقدير : وإن أحد

من أهل الكتاب .

(١) سورة الكهف ٥	(٢) سورة النساء ١١٧
(٣) سورة الإسراء ٥٢	(٤) سورة يس ٢٩
(٥) سورة البقرة ٩٣	(٦) سورة الطارق ٤
(٧) سورة يس ٣٢	(٨) سورة الزخرف ٣٥
(٩) سورة الأنبياء ١١١	(١٠) سورة الأنبياء ١٠٩
(١١) سورة يونس ٦٨	(١٢) سورة البقرة ٩٣
(١٣) سورة النساء ١٥٩	

وأما قوله : « وَلَئِنْ زَالَتْ إِنْ أَمْسَكْتَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَيْنِهِمَا »^(١) ، فالأولى شرطية والثانية نافية ، جواب للقسم الذى أذنت به اللام الداخلة على الأولى ، وجواب الشرط محذوف وجوبا .

واختلف فى قوله : « وَقَدْ مَكَنَّاكُمْ فَيَا إِنْ مَكَنَّاكُمْ فِيهِ »^(٢) ، قال الزمخشري وابن الشجري : إِنْ نافية ، أى فيا ما مكناكم فيه ، إِنْ « إِنْ » أحسن فى اللفظ لما فى جملة مثلها من التكرار للنبش ، ومثله يتجنب . قال : ويدل على النفي قوله تعالى : « أَلَمْ يَرَوْا كُمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ »^(٣) . وحكى الزمخشري أنها زائدة ، قال : والأول أنفع .

وقال ابن عطية : « ما » بمعنى « الذى » و « إِنْ » نافية وقت مكان « ما » فيختلف اللفظ ، ولا اتصل ما بـ « ما » ، وللعنى : لقد أعطيتهم من القوة والنفي عالم نعطكم ، ونالم بسبب كفرهم هذا المقاب ، فأنتم أخرى بذلك إذا كفرتم . وقيل : إِنْ شرطية ، والجواب محذوف ، أى الذى إِنْ مكناكم فيه طغيت . وقال : وهذا مطرح فى التأويل .

وعن قطرب أنها بمعنى « قد » . حكاه ابن الشجري . ويعتدل النكرة للوصفة .

واعلم أن بعضهم أنكروا معنى النافية ، وقال فى الآيات السابقة إِنْ « ما » محذوفة والتقدير : « ما إِنْ الكافرون إلا فى غرور » ، « ما إِنْ تدمون » ، « ما إِنْ أدرى » ، وظواهرها ، كما قال الشاعر :

(٢) سورة الأحقاف ٢٦

(١) سورة طاهر ٤١

(٣) سورة الأنعام ٦

وَمَا إِنْ طِبْنَا جُنَّ وَلَكِنْ مَنَابِنَا وَدُورُهُ آخِرِينَ^(١)
 غذفت « ما » اختصاراً كما حذف « لا » في « تَأْتِيهِ تَفْتَأُ »^(٢).

الثالث : محففة من الثقيلة ، فتمل في اسمها وخبرها ، ويلزم خبرها اللام ، كقوله تعالى :
 ﴿وَإِنْ سَأَلْنَا لِمَا يُوَفِّيهِمُ رَبُّكَ أَهْمَالَهُمْ﴾^(٣) .
 ويكثر إعمالها ، نحو : ﴿وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾^(٤) .
 ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾^(٥) .
 ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾^(٦) ؛ في قراءة مَنْ خَفَّفَ « لَمَّا » ، أى أنه كلُّ
 نفس لَمَلَيْهَا حَافِظٌ .

الرابع : للتعليل بمعنى « إذ » عند الكوفيين ، كقوله : ﴿وَأَنْتُمْ أَتَّخِذُونَ
 إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾^(٧) ، قال بعضهم : لم يخبرهم بعلوم إلا بعد أن كانوا مؤمنين .
 وقوله : ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾^(٨) .
 قال بعضهم : لو كانت للخبر لكان انطباع لغير المؤمنين .
 وكذا : ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ﴾^(٩) ونحوه ؛ مما الفعل فيه محقق الوقوع ؛
 والبصريون يعمنون ذلك ، وهو التحقيق ، كالنفي مع « إذا » .
 وأجابوا عن دخولها في هذه اللوطين لنكتة ، وهى أنه من باب خطاب التوبيخ ،
 نحو : إن كنت ولدى فأطعنى .

-
- | | |
|---|---------------------|
| (١) لثروة بن مسيك ؛ وهو من شواهد الكتاب ١ : ٤٧٥ | (٢) سورة يوسف ٨ |
| (٣) سورة هود ١١١ | (٤) سورة الزخرف ٣٥ |
| (٥) سورة يس ٣٧ | (٦) سورة الطارق ٤ |
| (٧) سورة آل عمران ١٣٩ | (٨) سورة البقرة ٢٧٨ |
| (٩) سورة البقرة ٢٣ | |

وأما قوله : ﴿ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِينَ ﴾ ^(١) ، فلا استثناء مع تحقق الدخول تأديبا بأدب الله في المشيئة . والاستثناء من الداخلين ؛ لا من الرؤيا ؛ لأنه كان بين الرؤيا وتصديقها سنة ، ومات بينهما خلق كثير ، فكأنه قال : كلكم إن شاء الله .

الخامس : بمعنى « لقد » في قوله : ﴿ إِنْ كُنَّا مِنْ عِبَادِكُمْ لَغَافِلِينَ ﴾ ^(٢) ، أى لقد كنا .

﴿ إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا ﴾ ^(٣) .

و ﴿ تَاللَّهِ إِنْ كِدْتَ لَتُزْدِينَ ﴾ ^(٤) .

﴿ تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا لِنِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ ^(٥) .

فائدة

ادعى ابن جني في كتاب « القد » أن « إن » الشرطية تفيد معنى الكثير لما كان فيه هذا الشيع والعموم ؛ لأنه شائع في كل مرة . ويدلّ لذلك دخولها على « أحد » التي لا يستعمل إلا في النفي العام ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ ^(٦) ؛ لأنه ليس في واحد يقتصر عليه ، فلذلك أدخل عليه « أحد » ، الذي لا يستعمل في الإيجاب .

قال : يجوز أن تكون « أحد » هنا ليست التي للعموم ، بل بمنزلة « أحد » من

(١) سورة الفتح ٢٧

(٢) سورة الإسراء ١٠٨

(٣) سورة الشعراء ٩٧

(٤) سورة يونس ٢٩

(٥) سورة الصافات ٥٦

(٦) سورة النوبة ٦

« أحد وعشرين » ونحوه ، إلا أنه دخله معنى العموم ، لأجل « إن » كما في قوله :
 ﴿ وَإِنْ أَمْرًا ﴾^(١) ﴿ وَإِنْ أَمْرًا ﴾^(٢) .

تَنْبِيْهُ

قيل : قد وقع في القرآن الكريم « إن » بصيغة الشرط ، وهو غير مراد ،
 في مواضع :

﴿ وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَانَكُمْ عَلَىٰ إِلِيفَاءٍ إِنْ أَرَدْتُمْ مَحْصَنًا ﴾^(٣) .

وقوله : ﴿ وَأَشْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِبْرَاءُ تَعْبُدُونَ ﴾^(٤) .

وقوله : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانَ مَتْبُوءَةٍ ﴾^(٥) .

وقوله : ﴿ أَنْ تَقْرَءُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ ﴾^(٦) .

وقوله : ﴿ إِنْ آتَيْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ ﴾^(٧) .

وقد يقال : أما الأولى فيمتنع النهي عن إرادة التحصن ، فإنهن إذا لم يردن التحصن
 يردن البقاء ، والإكراه على المراد ممتنع .

وقيل : إنَّها بمعنى « إذا » ، لأنه لا يجوز إكراههن على الزنا إن لم يردن التحصن ،
 أو هو شرط مقم ، لأن ذكر الإكراه يدل عليه ، لأنهن لا يكرهن إلا عند إرادة
 التحصن . وفائدة إيجابه للبالة في النهي عن الإكراه ؛ قاله في : إن أردن الغة قالولي
 أحق بإرادة ذلك .

(٢) سورة النساء ١٢٦

(٤) سورة النحل ١١٤

(٦) سورة النساء ١٠١

(١) سورة النساء ١٢٨

(٣) سورة النور ٣٣

(٥) سورة البقرة ٢٨٣

(٧) سورة الطلاق ٤

وأما الرابعة فهو يشعر بالإتمام ، ولا نسلم أن الأصل الإتمام ، وقد قالت عائشة
رضي الله عنها: « فرضت الصلاة ركعتين ، فأقرت صلاة السفر وزيدت صلاة الحضر » .
وأما البواقي فظاهر الشرط ممتنع فيه ، بدليل التعجب للذكور ، لكنه لا يمنع
مخالفة الظاهر لما مضى .

أَنْ

للقنوحة الممزة ، الساكنة النون

ترد لمان :

الأول : حرفاً مصدريةً ناصباً للفعل المضارع ، وتقع معه في موقع للبتدأ ، والفاعل ، والنقول ، والمضاف إليه .

فالمبتدأ ، يكون في موضع رفع ، نحو : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ ^(١) .
﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ ^(٢) ، ﴿ وَأَنْ يَسْتَمِيعَنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ ﴾ ^(٣) .
﴿ وَأَنْ نَمُوتَ أَقْرَبُ لِلْعُقُوبِ ﴾ ^(٤) .

والفاعل ، كقوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَفُوا ﴾ ^(٥) .

﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا ﴾ ^(٦) .
﴿ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ ^(٧) ، في قراءة من نصب « جواب » .
وتقع معه موقع للنقول به ، فيكون في موضع نصب ، نحو : ﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى ﴾ ^(٨) .

﴿ يَقُولُونَ نَحْنُ أَنْفُ تُصِيبُنَا دَائِرَةٌ ﴾ ^(٩) .
﴿ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا ﴾ ^(١٠) .

- (٢) سورة النساء ٢٥
(٤) سورة البقرة ٢٣٧
(٦) سورة يونس ٢
(٨) سورة يونس ٣٧
(١٠) سورة الكهف ٧٩

- (١) سورة البقرة ١٨٤
(٣) سورة النور ٦٠
(٥) سورة التوبة ١٢٠
(٧) سورة الأعراف ٨٢
(٩) سورة الثالثة ٥٢

﴿وَأَمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ﴾^(١).

وقوله : ﴿فَإِنْ أَسْطَغَنْتَ أَنْ تَبْقِيَ﴾^(٢).

﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾^(٣).

﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ﴾^(٤)، معناه «بأن أنذر» ، فلما حذفت الباء

تعدى الفعل فذهب .

ومنه في أحد القولين : ﴿إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾^(٥) ؛ نصب على

البدل من قوله : ﴿مَا أَمَرْتَنِي بِهِ﴾^(٥).

وللضاف إليه ، فيكون في موضع جر كقوله : ﴿قُلْ هُوَ الْفَاعِلُ عَلَىٰ أَنْ يَبْعَثَ

حَلَسَكُمْ﴾^(٦) ، ﴿فَأَكُلُوا وَذِينَتُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَنَا﴾^(٧) أى من قبل إتيانك .

وإنما يلصق في قوله تعالى : ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ حُجُبًا أَنْ أَوْحَيْنَا﴾^(٨) ، وإن كان المعنى : لو حِينَا

لأن الفعل بعدها لم يكن مستعقبا للإعراب ، ولا يستعمل إلا أن تعمل فيه العوامل .

وقد يمرض «أن» هذه حذف حرف الجر ، كقوله تعالى : ﴿الْمَ أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ

مُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا﴾^(٩) ، أى بأن يقولوا ، كما قدرت في قوله تعالى : ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا

وَتَحِلُّوا الصَّالِحَاتِ أَنْ لَهُمْ﴾^(١٠) ، أى بأن لهم . ومذهب سيبويه أنها في موضع نصب ،

ونفاها الخليل على أصل الجر .

وتقع بعد «عسى» ، فتكون مع صلتها في تأويل مصدر منصوب ، إن كانت ناقصة ؛ نحو :

عسى زيد أن يقوم .

(٢) سورة الأنعام ٣٥

(٤) سورة نوح ١

(٦) سورة الأنعام ٦٥

(٨) سورة يونس ٢

(١٠) سورة البقرة ٢٥

(١) سورة الزمر ١٢

(٣) سورة النساء ٢٨

(٥) سورة المائدة ١١٧

(٧) سورة الأعراف ١٢٩

(٩) سورة التكتوت ٢ ، ٤

ومثله : ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾^(١).

وتكون في تأويل مصدر مرفوع إن كانت تامة ، كقولك : عسى أن يطلق زيد ،
ومثله : ﴿وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا شَيْئًا﴾^(٢).

الثاني : مخففة من الثقيلة ، فتع بعد فعل اليقين وما في معناه ، ويكون اسمها ضمير
الشان ، وتقع بعدها الجلة خبرا عنها ، نحو ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ إِلَّا يَمِيزُ الْجَيْشَ مِمَّا يَبْعَثُ﴾^(٣).

﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَىٰ﴾^(٤).

﴿وَحَبِيبُوا إِلَّا تَكُونُ فِتْنَةً﴾^(٥).

﴿وَأَن عَسَىٰ أَن يَكُونَ﴾^(٦).

﴿وَأَن لَّوِ اسْتَقَامُوا﴾^(٧).

﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ اعْلُذْ لِلَّهِ رَبِّ الْمَالِكِينَ﴾^(٨).

وجعل ابن السجري منه : ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَن يَا إِبْرَاهِيمُ﴾^(٩) ، أى أنه يا إبراهيم .

الثالث : مفسرة بمنزلة « أى » التى لضمير ما قبلها ، بخلافه شروط : تمام ما قبلها من الجلة ،
وعدم تعللها بما بعدها ، وأن يكون الفعل الذى تفسره فى معنى القول ، كقوله تعالى : ﴿وَنَادَيْنَاهُ

أَن يَا إِبْرَاهِيمُ﴾^(١٠) ، ﴿فَاوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَن اصْنَعْ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾^(١١) ، ﴿وَأَن طهِّرْ أَبْنِيَّ﴾^(١٢)

(٢) سورة البقرة ٢١٦

(٤) سورة الزمل ٢٠

(٦) سورة الأعراف ١٨٥

(٨) سورة يونس ١٠

(١٠) سورة المؤمن ٢٧

(١) سورة الإسراء ٨

(٣) سورة طه ٨٩

(٥) سورة المائدة ٧١

(٧) سورة الجن ١٦

(٩) سورة الصافات ١٠٤

(١١) سورة البقرة ١٢٥

قال ابن السجري : تكون هذه في الأمر خاصة ، وإنما شرط مجيئها بعد كلام تام ، لأنها تفسير ولا موضع لها من الإعراب ؛ لأنها حرف يبر به عن المعنى .
 وخرج بالأول ﴿ وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ^(١) ؛ لأن الكلام لم يتم ، فإن ما قبلها مبتدأ وهي في موضع الخبر ؛ ولا يمكن أن تكون ناصبة ، لوقوع الاسم بعدها بمتنصفي أنها المحققة من الثقيلة .
 وأما قوله تعالى : ﴿ وَأَنْطَلَقَ الْآلَاءُ مِنْهُمْ أَنْزِ امْشُوا ﴾ ^(٢) ؛ قيل : إنها مفسرة ، لأن الانطلاق متضمن لمعنى القول .

وقال الخليل : يريدون أنهم انطلقوا في الكلام بهذا ، وهو امشوا ، أى اكثروا يقال : امشى الرجل ومشى ، إذا كثرت ماشيته ، فهو لا يريد : انطلقوا بالمشى الذى هو انتقال ؛ إنما يريد : قالوا هذا .

وقيل : عبارة عن الأخذ في القول فيكون بمنزلة صريحه ، وأن مفسرة .
 وقيل مصدرية .

فإن قيل : قد جاءت بعد صريح القول ، كقوله تعالى : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْزِ اعْبُدُوا اللَّهَ ﴾ ^(٣) .

قلنا : لا دلالة فيه ، لاحتمال أنها مصدرية .

وقال الصفار : لا تصور للمصدرية هنا بمعنى « إِلَّا عِبَادَةُ اللَّهِ » ، لأن القول لا يقع بعده للمفرد ؛ إلا أن يكون هو للقول بنفسه ، أو يكون في معنى للقول ، نحو : قلت خيرا وشعرا ، لأشها في معنى الكلام ، أو يقول : قلت « زيدا » ، أى هذا اللفظ ، وهذا لا يمكن في الآية ؛ لأنهم لم يقولوا هذه العبارة ، ثبت أنها تفسيرية ، أى اعبدوا الله .

(٢) سورة ص ٦

(١) سورة يونس ١٠

(٣) سورة الثالثة ١١٧

وقال السِّيرافي : ليست « أن » تفسيرا للقول ، بل للأمر ، لأن فيه معنى القول ، فهو كان « مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا قُلْتُ لِي أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ » لم يحز لذكر القول .

الرابع : زائدة ، وتكون بعد « لما » التوقيفية ، كقوله تعالى في سورة النكبات : ﴿ وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا ... ﴾^(١) بدليل قوله في سورة هود : ﴿ وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا ﴾^(٢) ، فجاء فيها على الأصل .

وأما قوله : ﴿ فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ ﴾^(٣) ، فجاء بـ « أن » ولم يأت على الأصل من الحذف ؛ لأنه لما كان مجيء البشير إلى يعقوب عليه السلام بعد طول الحزن وتباعد المدة ، فاسب ذلك زيادة « أن » ، لما في مقتضى وصفها من التراخي .

وذهب الأخفش إلى أنها قد تنصب الفعل ، وهي مزيدة ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا لَنَا أَلَّا نَحْنَلِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾^(٤) ، ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنْفِقُوا ﴾^(٥) « وأن » في الآيتين زائدة بدليل : ﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ ﴾^(٦) .

الخامس : شرطية في قول الكوفيين ، كقوله : ﴿ أَنْ نَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرْ ﴾^(٧) ، قالوا : ولذلك دخلت الفاء .

السادس : نافية بمعنى « لا » في قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ أَلْهَدَىٰ هُذًى اللَّهُ أَنْ يُوَدِّعَ أَحَدٌ^(٨) ، أى لا يؤتى أحد . والصحيح أنها مصدرية .

(١) سورة النكبات ٣٣	(٢) سورة هود ٧٧
(٣) سورة يوسف ٩٦	(٤) سورة البقرة ٢٤٦
(٥) سورة الحديد ١٠	(٦) سورة المائدة ٨٤
(٧) سورة البقرة ٢٨٢	(٨) سورة آل عمران ٧٣

وزعم للبرد أن « يؤتى » متصل بقوله : ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِيعَ دِينَكُمْ﴾^(١) ، واللام زائدة .

وقيل : إن « يؤتى » في موضع رفع ، أى إن الهدى أن يؤتى .

السابع : التعليل ، بمنزلة « لثلا » ، كقوله تعالى : ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ﴾^(٢) .

وقال البصريون : حل حذف مضاف ، أى كراهة أن تضلوا .

وكذا قوله : ﴿أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَنْزَلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا﴾^(٣) .

وقوله : ﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ بِأَحْسَرْتَنِي﴾^(٤) .

الثامن : بمعنى « إذ » مع الماضى ، كقوله : ﴿بَلْ يَحْيُوا أَنْ جَاءَهُمْ﴾^(٥) .

وقيل : بل للمضى « لأن جاءهم » ، أى من أجله .

قيل : ومع المضارع ، كقوله : ﴿أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ﴾^(٦) ، أى إذا آمنتم .
والصحيح أنها مصدرية .

وأجاز الزحشرى أن تقع « أن » مثل « ما » فى نياتها من ظرف الزمان ، وجعل منه قوله تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾^(٧) ، وقوله : ﴿إِلَّا أَنْ يَصْدُقُوا﴾^(٨) .

ورد أن استعمالها للتعليل محج عليه ، وهو لائق فى هاتين الآيتين ، والتقدير « لأن آتاه » و « لثلا يصدقوا » .

(١) سورة النساء ١٧٦

(٢) سورة الزمر ٥٦

(٣) سورة النحل ١

(٤) سورة البقرة ٢٠٨

(١) سورة آل عمران ٧٣

(٢) سورة الأنعام ١٥٦

(٣) سورة ق ٣

(٤) سورة البقرة ٢٠٨

إِنْ لِلْكَسُورَةِ لِلشَّدَّةِ

لها ثلاثة أوجه :

أحدها : للتأكيد ، نحو : ﴿ إِنْ أَتَىكَ آيَاتُ الْكُفَرَانِ ﴾ (١) .

وللتعليل ، أثبت ابن جنى من النعاة ، وكذا أهل البيان ، وسبق بيانه في نوع التعليل من قسم التأكيد .

وبمعنى « نعم » في قوله تعالى : ﴿ إِنْ هَذَا إِلَّا لِسَاحِرٍ رَاجٍ ﴾ (٢) فيمن شدد النون . قال أبو إسحاق : عرضت هذا على محمد بن يزيد ، وإسماعيل بن إسحاق ، فرضياه . وقال ابن برهان : كأنهم أجمعوا يبد التنازع على حذف النون بالسحر ، صلى الله عليهما !

وعبارة غيره : هي بمعنى « أجل » وإن لم يقدم سؤال عن سحرم ، قد تقدم : ﴿ أَجِئْتَنَا لِنَعْبُرَ جَنَّةً مِنْ أَرْضِنَا بِسِحْرِكَ ﴾ (٣) فتكون على هذا القول مصروفة إلى تصديق الستهم فيما ادَّعَوْهُ مِنَ السَّحَرِ .

واستضمنه الفارسي بدخول اللام في خبر اللبتدأ ، وهو لا يجوز إلا في ضرورة . فإن قدرت مبعداً محذوفاً - أي فيها ساحران - فردود ؛ لأن التأكيد لا يليق به الحذف .

وقيل : دخلت اللام في خبر اللبتدأ مراعاة للنقط ، أو لما كانت تدخل معها في الخبرية . وقيل : جاء على لغة بني الحارث ، في استعمال اللثني بالألف مطلقاً .

(٢) سورة طه ٦٢

(١) سورة الأحزاب ١

(٣) سورة طه ٥٧

أَنَّ

للمفتوحة للشدة

يجيء للتأكيد كالمكسورة. واستشكله بعضُهم، لأنك لو صرحت بالمصدر للنسيك منها لم تُقدِّم تأكيداً. وهو ضعيف لما علم من الفرق بين «أَنْ» والقمل» وللصدر .
وقال في الفصل : «إِنَّ» وَأَنَّ تؤكدان مضمونَ الجملة : إلا أَنَّ للمكسورة الجملة معها على استقلالها بفائدتها ، [وللمفتوحة قلبها إلى حكم المفرد ^(١)] .

قال ابن الحاجب: لأن وضع «إِنَّ» تأكيد للجملة من غير تغيير لمتناها، فوجب أن تستقل بالفائدة بعد دخولها ، وأما المفتوحة فوضعها مع اللوصلات ، في أن الجملة معها كالجمله مع اللوصول؛ فلذلك صارت مع جملتها في حكم الخبر، فاحتاجت إلى جزء آخر ليستقل معها بالكلام، فنقول: إِنَّ زيدا قائمٌ، وتسكت. ونقول: أعجبتني أَنْ زيدا قائمٌ، فلا تعجب بذلك من هذا الجزء الذي معها ، لكونها صارت في حكم الجزء الواحد ، إذ معناه : أعجبتني قيام زيد ، ولا يستقل بالفائدة ما لم ينضم إليه جزء آخر ، فكذلك المفتوحة مع جملتها . ولذلك وقعت فاعلة ومفعولة ومضافاً إليها ، وغير ذلك مما تقع فيه المفردات .

ومن وجوه الفرق بينهما أنه لا تصدّر بالمفتوحة الجملة كما تصدّر بالمكسورة ، لأنها لو صدرت لوقعت مبتدأ ، وللبتداء معرض لمخول «إِنَّ» فيؤدى إلى اجتماعها .
ولأنها قد تكون بمعنى «لعل» كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَشْعُرُكُمْ أَنَّهُ إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ ^(٢) وتلك لما صدر الكلام ، قصدوا إلى أن تكون هذه مخالفة لما في الوضع .

إنما

تقتصر الصفة على الوصوف، أو الموصوف على الصفة، وهي للحصر عند جماعة، كالنفي والاستثناء.

وفرق البيانون بينهما، فقالوا: الأصل أن يكون ما يستعمل له «إنما» مما يعلمه المخاطب ولا ينكره؛ كقولك: إنما هو أخوك، وإنما هو صاحبك القديم؛ لمن يعلم ذلك ويقر به. وما يستعمل له النفي والاستثناء، على العكس، فأصله أن يكون مما يجمله المخاطب وينكره، نحو: ﴿وَمَا مِنْ آلَةٍ إِلَّا اللَّهُ﴾^(١).

ثم إنه قد ينزل للمعوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب، فيستعمل له النفي والاستثناء، نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ...﴾^(٢) الآية، ونحو: ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾^(٣) والرسول ما كانوا على دفع البشرية عن أنفسهم وادعاء لللائكية؛ لكن الكفار كانوا يعتقدون أن الله لا يرسل إلا لللائكة، وجعلوا أنهم بادعائهم النبوة يتفنون عن أنفسهم البشرية، فأخرج الكلام مخرج ما يعتقدون، وأخرج الجواب أيضاً مخرج ما قالوا، حكاية لقولهم، كما يحكي المجادل كلام خصمه، ثم يكره عليه بالإبطال، كأنه قيل: الأمر كما زعمتم أننا بشر، ولكن ليس الأمر كما زعمتم^(٤) من اختصاص اللائكة بالرسالة، فإن الله يبعث من اللائكة رسلاً ومن الناس.

وقد ينزل المجهول منزلة للمعوم لادعاء التسليم ظهوره، فيستعمل له «إنما»، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصَلِّحُونَ﴾^(٥)، فإن كونهم مصلحين متفهم مجبول، بمعنى أنه لم يعلم بينهم صلاح^(٦)، فقد نسبوا الإصلاح إلى أنفسهم، وادعوا أنهم كذلك ظاهر جلي، ولذلك جاء الرد عليهم مؤكداً من وجوه.

(٢) سورة آل عمران ١٤٤

(٤) ت: «اعتقدتم»

(٦) ت: «إصلاح»

(١) سورة آل عمران ٦٢

(٣) سورة إبراهيم ١٠

(٥) سورة البقرة ١١

إلى

لأنهاء الفاية ، وهى مقابلة « مِنْ » . ثم لا يخلو أن يقترن بها قرينة تدل على أن ما بعدها داخل فيما قبلها ، أو غير داخل . وإن لم يقترن بها قرينة تدل على أن ما بعدها داخل فيما قبلها أو غير داخل ، فيصار إليه قطعاً ، وإن لم يقترن بها .

واختلف فى دخول ما بعدها فى حكم ما قبلها على مذاهب :

أحدها : لا تدخل إلا مجازاً ، لأنها تدل على غاية الشيء ونهايته التى هى حذو ، وما بعد الحذو لا يدخل فى الحدود ؛ ولهذا لم يدخل شيء من القليل فى الصوم فى قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ ^(١) .

الثانى : عكسه ، أى أنه يدخل ولا يخرج إلا مجازاً ، بدليل آية الوضوء .

والثالث : أنها مشتركة فيها لوجود الدخول وعدمه .

والرابع : إن كان ما بعدها من جنس ما قبلها أو جزءاً كالمرافق ، دخل ، وإلا فلا . والحق أنه لا يطلق ، فقد يدخل نحو : ﴿ وَأَيُّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾ ^(٢) ، وقد لا يدخل نحو : ﴿ ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ ^(٣) .

وقيل فى آية المرافق : إنها على بابها ، وذلك أن للرفق هو الموضع الذى يشكى الإنسان عليه فى رأس المضد وذلك هو للفصل وفريقه ، فيدخل فيه مفصل الذراع ، ولا يجب فى النسل أكثر منه .

وقيل : « إلى » تدل على وجوب النسل إلى المرافق ، ولا ينبغي وجوب غسل للرفق ؛

لأن الحدة لا يدخل في الحدود ، ولا ينفية التحديد ، كقولك : سرت إلى الكوفة ، فلا يقتضى دخولها ولا ينفية ، كذلك المرافق ؛ إلا أن غسله ثبت بالصفة .

ومنشأ الخلاف في آية الوضوء أن « إلى » حرف مشترك ، يكون لئاية والمعية ، واليد تطلق في كلام العرب على ثلاثة معان : على الكتفين قطع ، وعلى الكف والذراع والمضد ، فمن جعل « إلى » بمعنى « مع » ، وفهم من اليد مجموع الثلاثة ، أوجب دخوله في الغسل ، ومن فهم من « إلى » اللأاية ، ومن اليد ما دون للرفق لم يدخلها في الغسل .

قال الأمدى : ويلزم من جعلها بمعنى « مع » أن يوجب غسلها إلى اللكعب ، لأن العرب تسميه بدا .

وقد تأنى بمعنى « مع » كقوله : (مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ)^(١) .

(وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ)^(٢) .

(وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ)^(٣) .

(وَأَيَّدِيكُمْ إِلَى الصَّرَافِ)^(٤) .

(وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ)^(٥) .

وقيل : ترجع إلى الانتهاء ، وللعنى في الأول : من يضيف نصرته إلى نصرته الله ؟ وموضعها حال ، أى مَنْ أَنْصَارِي مضافاً إلى الله ؟ .

وللعنى في الأخرى : ولا تضيفوا أموالكم إلى أموالهم ، وكفى عنه بالأكل كما قال : (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ)^(٦) أى لا تأخذوا .

وقد تأنى للتبيين ، قال ابن مالك : وهى الملقاة في تعجب أو تفضيل بحب أو بغض .

(١) سورة هود ٥٢

(٢) سورة النساء ٦

(٣) سورة البقرة ١٨٨

(٤) سورة آل عمران ٥٢

(٥) سورة النساء ٢

(٦) سورة البقرة ١٤

مدينة لقاعلية مصحوبها ، كقوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ السَّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾^(١) .
ولواقعة اللام كقوله : ﴿ وَالْأَمْرُ إِلَيْكَ ﴾^(٢) . وقيل : للاتهاء ، وأصله والأمر إليك .
وكقوله : ﴿ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾^(٣) . ومواقعة « في » في قوله
تعالى : ﴿ هَلْ لَكَ إِلَيَّ أَنْ تَزْكِيَ ﴾^(٤) ، وقيل : للمعنى : بل أدعوك إلى أن تزكئ .
وزائدة ، كقراءة بعضهم : ﴿ فَاجْعَلْ أَفْتِدَاءَ مِنَ النَّاسِ تَهْوَى إِلَيْهِمْ ﴾^(٥) بفتح الواو .
وقيل : ضمن « تهوى » معنى « تميل » .

تنبيه

من الغريب أن « إلى » قد تستعمل اسما ، فيقال : انصرفت من إليك ، كما يقال :
غدوت من عليك . حكاه ابن عصفور في شرح أبيات الإيضاح عن ابن الأنباري .
ولم يقف الشيخ ابن حيان على هذا فقال في تفسيره في قوله : ﴿ وَهَزَّيْ إِلَيْكَ يَمْدُوحِ
النَّخْلَةِ ﴾^(٦) ، وقوله : ﴿ وَأَضْمَمْتُ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ ﴾^(٧) « إلى » حرف جر بالإجماع ،
وظاهرها أنها متعلقة بـ « هزَّيْ » .
وكيف يكون ذلك مع القاعدة المشهورة ، أن الفعل لا يمتدئ إلى ضمير متصل .
وقد يرفع المتصل وهما للدلول واحد ، فلا تقول : ضربتني ولا ضربتك إلا في باب ظن ،
والضمير الجرور عندهم بالحرف كالمنصوب للمستقل ، فلا تقول : هززت إلى ، ولا
هززت إليك .

(٢) سورة النمل ٣٣
(٤) سورة النازعات ١٨
(٦) سورة مريم ٢٥

(١) سورة يوسف ٣٣
(٣) سورة يونس ٢٥
(٥) سورة إبراهيم ٣٧
(٧) سورة القصص ٣٢

أَلَا

بالفتح والتخفيف

تأتى للاستفتاح ، وفائدته التنبيه على تحقيق ما بعدها ، ولذلك قل وقوع الجمل بعدها
إلا مصدرية بنحو ما يتلقى به القسم ، نحو : ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ ﴾^(١) .
﴿ أَلَا إِنَّهُمْ فِي مِرْيَةٍ مِنْ لِقَاءِ رَبِّهِمْ أَلَا إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُخِيطٌ ﴾^(٢) .
﴿ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾^(٣) .
﴿ أَلَا إِنَّ عَمُودَ كُفْرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُدَا لِعَمُودِ ﴾^(٤) .
﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾^(٥) .
﴿ أَلَا حِينَ يَسْتَفْشُونَ رَبِّيَابَهُمْ ﴾^(٦) .
وتأتى مركبة من كلمتين : همزة الاستفهام ولا النافية .
والاستفهام إذا دخل على النفي أفاد تحقيقا ، كقوله تعالى : ﴿ قَوْمٌ فَرِحُونَ
أَلَا يَتَّقُونَ ﴾^(٧) .

وقوله : ﴿ قَالَ أَلَا تَأْسَفُونَ ﴾^(٨) .

والتقدير أنهم ليسوا بمتقين ، وليسوا بآكلين .

وللمرض وهو طلب بلين ، نحو : ﴿ أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾^(٩) .

﴿ أَلَا تَتَّقُونَ قَوْمًا نَكُثُوا إِيمَانَهُمْ ﴾^(١٠) .

(١) سورة فصلت ٥٤

(٢) سورة هود ٦٨

(٣) سورة هود ٥

(٤) سورة القاريات ٢٧

(٥) سورة التوبة ١٣

(١) سورة البقرة ١٧

(٢) سورة هود ١٨

(٣) سورة هود ٧

(٤) سورة الشعراء ١١

(٥) سورة النور ٢٢

أَلَا

بالفتح والتشديد

حرف تخفض ، مركبة من « أن » الناصبة و « لا » النافية ، كقوله تعالى :
﴿ أَلَا تَسْلَوْنَ عَلَىٰ ﴾^(١) ، ﴿ أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ ﴾^(٢) .

ثم قيل : للشدة أصل والحقة فرع . وقيل بالعكس .

وقيل : الهمزة بدل من الهاء ، وبالعكس ، حكاه ابن هشام الخضرأوى^(٣)
في حاشية سيبويه .

إِلَّا

ترد لمان :

الأول : الاستثناء . وينقسم إلى متصل ، وهو ما كان للسنتى من جنس السنتى منه ،
نحو جاء القوم إلا زيدا . وإلى منقطع ، وهو ما كان من غير جنسه .

وتقدر بـ « لكن » ، كقوله : ﴿ لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُعْصِرٍ إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ ﴾^(٤) .
و ﴿ قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَنْ شَاءَ ﴾^(٥) .

وقوله : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾^(٦) في سورة الانشقاق .

و ﴿ إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ ﴾^(٧) ، في آخر النافسية .

(٢) سورة النمل ٢٥

(١) سورة النمل ٣١

(٣) هو محمد بن يحيى بن هشام الخضرأوى ، أبو عبد الله الأنصارى المروجى ، أخذ عن أبي خروف
والفلوین وقوف سنة ٦٤٦ بنية الرماة ١٩٥

(٥) سورة الفرقان ٥٧

(٤) سورة النافسية ٢٢ ، ٢٣

(٧) سورة النافسية ٢٣

(٦) سورة الانشقاق ٢٥

وكذلك : ﴿إِلَّا مَنْ أَرْتَقَىٰ مِنْ رَسُولٍ﴾ ^(١) ، ودخول الفاء في : ﴿فَإِنَّهُ يَسْلُكُ﴾ دليل اخطائه ، ولو كان متصلا لزم الكلام عند قوله : « رسول » .

وقوله : ﴿إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ﴾ ^(٢) . ويجوز أن تكون « تذكرة » بدلا من ﴿لِتَشْقَى﴾ ^(٣) ، وهو منصوب بـ « أنزلنا » ^(٤) تقديره : ما أنزلنا عليك القرآن إلا تذكرة .
وقوله : ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰ . إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَىٰ﴾ ^(٥) ، فابتغاء وجهه ليس من جنس النعم التي تجزى .

وقوله : ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾ ^(٦) .
فقولهم : ﴿رَبُّنَا اللَّهُ﴾ ليس بحق يوجب إخراجهم .

وقوله : ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِيَ الْأَمْرِ﴾ ^(٧) ، لا حرج عليهم في قعودهم ؛ وإنما كان منقطعا ؛ لأن القاعدة عن ضرر . وإن كانت له نية الجهاد .
ليس مستويا في الأجر مع المجاهد ، لأن الأجر على حسب العمل ، والجهاد يعمل بيده وقلبه ، والقاعد بقلبه .

وقوله : ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُونُسُ﴾ ^(٨) ، إذ لو كان معصلا لكان للمنى : فهل آمنت قرية إلا قوم يونس ، فلا يؤمنون ! فيكون طلب الإيمان من خلاف قوم يونس ، وذلك باطل ، لأن الله تعالى يطلب من كل شخص الإيمان ، فدل على أن للمنى : لكن قوم يونس .

(١) سورة الجن ٢٧ وبنيها : ﴿فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا﴾ .

(٢) سورة طه ٣

(٣) من قوله تعالى في الآية قبلها : ﴿مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى﴾ .

(٤) سورة الحج ٤٠

(٥) سورة الليل ١٩ ، ٢٠

(٦) سورة يونس ٩٨

(٧) سورة النساء ٩٥

وقال الزجاج : يمكن اتصاله ، لأن قوله : ﴿ قُلُوبًا ﴾ في للمعنى نفى ، فإن الخطاب لما يقع منه الإيمان ، وذلك إذا كان الكلام نفيًا ، كان ما بعد « إلا » يوجب إنكاره . قال : ما من قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس .

وقد رد عليه الآمدي بأن جعل « إلا » منقطعة عما قبلها لغة فصيحة ، وإن كان جعلها متصلة أكثر ، وسهل الكلام على للمعنى ليس بقياس .

ومنه قوله تعالى : ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾^(١) ، فإن « من رحم » بمعنى للرحوم ليس من جنس الصالحين ؛ وإنما هو موصوم ، فدل على أنها بمعنى « لكن » .

فإن قيل : يمكن اتصاله على أن « من رحم » بمعنى « الراحم » أى الذى يرحم ، فيكون الثانى من جنس الأول .

قيل : سهل هذه القراءة على القراءة الأخرى ، أغنى قراءة ﴿ رَحِمَ ﴾ بضم الراء ، حتى يتفق معنى القراءتين .

الثانى : بمعنى « بل » كقوله تعالى : ﴿ طه . مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى . إِلَّا تَذَكُّرَةً ... ﴾^(٢) ، أى بل تذكرة .

الثالث : عاطفة بمعنى « الواو » في التشريك ، كقوله تعالى : ﴿ لَنَلَّا بِكُنْ لِّلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾^(٣) ، معناه « ولا الذين ظلموا » . وقوله : ﴿ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَىٰ آلِ مُوسَىٰ أَن يَصْحَبُكَ . إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ﴾^(٤) ، أى ومن ظلم . وتأولوا الجمهور على الاستثناء للقطع .

(٢) سورة طه ١ - ٣
(٤) سورة النمل ١٠ ، ١١

(١) سورة هود ٤٣
(٣) سورة البقرة ١٥٠

الرابع : بمعنى «غير» إذا كانت صفة . ويعرب الاسم بعد «إلا» إعراب «غير» كقوله تعالى : ﴿لَوْ كَانَ فِيهَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(١) ، وليست هنا للاستثناء . وإلا لكان التقدير : لو كان فيها آلهة ليس فيهم الله لفسدتا ، وهو باطل .

ومثله قوله تعالى : ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾^(٢) ، فلو كان استثناء لكان من غير الجنس ؛ لأن «أنفسهم» ليس شهوداً على الزنا ؛ لأن الشهاداء على الزنا يعتبر فيهم العدد ، ولا يسقط الزنا للشهود به بيمين للشهود عليه .

وإذا جعل وصفا فقد أمن فيه مخالفة الجنس فـ «إلا» هي بمنزلة «غير» لا بمعنى الاستثناء ؛ لأن الاستثناء إما من جنس للستقى منه أو من غير جنسه . ومن ثم في صفة الله واحداً من الأمرين فقد أبطل .

قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني : هذا توهم منه ، وخاطر خطر من غير أصل ؛ ويلزم عليه أن تكون «إلا» في قوله تعالى : ﴿فَلْيَنْهَ عَدُوِّي إِلَّا رَبَّ الْمَالِكِينَ﴾^(٣) ، وقوله : ﴿صَلِّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ﴾^(٤) استثناء ، وأن تكون بمنزلة «غير» ، وذلك لا يقوله أحد ؛ لأن «إلا» إذا كانت صفة ، كان إعراب الاسم الواقع بعدها إعراباً للوصف بها ، وكان تابعا له في الرفع والنصب والجزم .

قال : والاسم بعد «إلا» في الآيتين منصوب كما ترى ، وليس قبل «إلا» في واحد منهما منصوب بإلا .

واعلم أنه يوصف بما بعد «إلا» ، سواء كان استثناء منقطعا أو متصلا . قال للبريد والجرجاني في قوله تعالى : ﴿إِلَّا قَلِيلًا مِّنْ أَتَجَنَّبُ عَنْهُمْ﴾^(٥) ، لو قرئ بالرفع «قليل» على الصفة لكان حسنا والاستثناء منقطع .

(٢) سورة النور ٩٠

(٤) سورة الإسراء ٦٧

(١) سورة الأنبياء ٢٢

(٣) سورة الشعراء ٧٧

(٥) سورة هود ١١٦

الخلاص : بمعنى « بدل » وجعل ابن الضائع منه قوله تعالى : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(١) ، أى « بدل الله » أى عوض الله ؛ وبه يخرج على الإشكال للشهور فى الاستثناء ، وفى الوصف بـ « إلا » من جهة المفهوم .

يقال أن يقال : إن ابن مالك جعلها فى الآية صفة ، وأنها للتأكيد لا للتخصيص ، لأنه لو قيل : لو كان فيهما آلهة فسدتا ، لصح ؛ لأن الفساد مرتب على تعدد الآلهة .

فيقال : ما فائدة الوصف للفتوى هاهنا للتأكيد ؟ وجوابه أن « آلهة » تدل على الجنس ، أو على الجمع ، فلو اقتصر عليه لتوهم أن الفساد مرتب على الجنس من حيث هو ، فأى بقوله : ﴿إلا الله﴾ ليدل على أن الفساد مرتب على التمدد . وهذا نظير قولهم فى : ﴿إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾^(٢) ، أن الوصف هنا مخصص لا مؤكد ، لأن ﴿إِلَهَيْنِ﴾ يدل على الجنسية وعلى التثنية ، فلو اقتصر عليه لم يفهم النهى عن أحدهما ، فأى بـ « اثنتين » ليدل على أن النهى عن الاثنين على ما سبق .

السادس : للعصر إذا تقدمها نفي :

إما صريح ، كقوله تعالى : ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾^(٣) .
أو مقدر ، كقوله تعالى : ﴿وَلَهَا لَكِبْرَةٌ إِلَّا عَلَى أَتْلَاشِيِّينَ﴾^(٤) ، فإن « إلا » ما دخلت بعد لفظ الإيجاب إلا لتأويل ما سبق إلا بالنفي ، أى فلها لتسهيل ، وهو معنى « كبيرة » ، وإما لأن الكلام صادق معها ، أى وإنها لكبيرة على كل أحد إلا على الخاشعين ، بخلاف ضربت إلا زيدا ، فإنه لا يصدق .

(٢) سورة النحل ٥١

(٤) سورة البقرة ٤٥

(١) سورة الأنبياء ٢٢

(٣) سورة الحجر ١١

السابع : مركبة من « إن » الشرطية ، و « لا » النافية ، ووقعت في عدة مواقع من القرآن .

نحو : ﴿ إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ ﴾ ^(١) .

﴿ إِلَّا تَقُولُوا نَكُنْ فِتْنَةً فِي الْأَرْضِ ﴾ ^(٢) .

﴿ إِلَّا تَنْفَرُوا يُعَذِّبْكُمْ ﴾ ^(٣) :

﴿ وَلَا تَنْفِرْ لِي وَتَرْتَحِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ ^(٤) .

﴿ وَلَا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ ﴾ ^(٥) .

ولأجل الشبه الصوري غلط بعضهم فقال في « إلا تفعلوه » : إن الاستثناء منقطع أو متصل .

وهجت من ابن مالك في شرح « التسهيل » حيث عدها في أقسام « إلا » ، لكنه في « شرح الكافية » قال في باب الاستثناء : لا حاجة للاحتراز عنها .

فائدة

قال الرماني في تفسيره : معنى « إلا » : اللزوم لها الاختصاص بالشئ دون غيره ، فإذا قلت : جاءني القوم إلا زيدا ، فقد اختصمت زيدا بأنه لم يحن ، وإذا قلت : ما جاءني إلا زيد ، فقد اختصمته بالحن . وإذا قلت : ما جاءني زيد إلا راكبا ، فقد اختصمت هذه الحال دون غيرها ، من المشي والعدو ونحوه .

(٢) سورة الأنفال ٧٣

(٤) سورة هود ٤٧

(١) سورة التوبة ٤٠

(٣) سورة التوبة ٣٩

(٥) سورة يوسف ٣٣

أما

الفتوحة المحزنة المشددة اليم

كلمة فيها معنى الشرط ، بدليل لزوم الفاء في جوابها .

وقد ذكره اسيبويه بـ « مهما » ، واثبتتها في الكلام : أنها تسببه فضل تأكيد ، تقول : زيد ذاهب ؛ فإذا قصدت أنه لا محالة ذاهب ، قلت : أما زيد فذاهب ، ولهذا قال اسيبويه : مهما يكن من شيء فزيد ذاهب .

وفي إيرادها في قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ أَلْخَقَ مِنْ رَبِّهِمْ ﴾^(١) لإحاد عظيم للؤمنين ، ونهى على الكافرين لميهم بالكلمة الخفاء .

والاسم الواقع بعدها ، إن كان مرفوعاً فهو مبتدأ ، كقوله : ﴿ فَأَمَّا السَّيِّئَةُ كُنَّا نَتَّبِعُهَا ﴾^(٢) ، ﴿ وَأَمَّا الْفُلَّامُ ﴾^(٣) ، ﴿ وَأَمَّا الْجِدَارُ ﴾^(٤) .

وإن كان منصوباً ، فالنائب له ما بعد الفاء على الأصح ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ . وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾^(٥) .

وقرى : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾^(٦) ، بالرفع والنصب ، فالرفع بالابتداء لاشتغال الفعل عنهم بضميرهم .

وتذكر لتفصيل ما أجعله الخطاب . وللإختصار على بعض ما ادعى .

فالأول ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُّوا فِي النَّارِ ﴾^(٧) ، ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سَمِدُوا ﴾

(٢) سورة الكهف ٧٩

(٤) سورة الكهف ٨٢

(٦) سورة فصلت ١٧

(١) سورة البقرة ٢٦

(٣) سورة الكهف ٨٠

(٥) سورة الفصحى ١٠٩ ، ١٠٨

(٧) سورة هود ١٠٦

فِي الْجَنَّةِ^(١) ، فهذا تفصيل لما يُجِيع في قوله تعالى : ﴿ ذَلِكْ يَوْمَ تَجْمُوعٌ لَّهُ
النَّاسُ ﴾^(٢) ، ويبان أحكام الشق والسعيد .

والثاني : كالأول قيل : زيد عالم شجاع كريم ، فيقال : أما زيد فمالم ، أى لا يثبت له
بما ادعى سوى العلم .

واختلف في تعدد الأقسام بها ، فتبيل : إنه لازم ، وحل قوله تعالى : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ
فِي الْعِلْمِ ﴾^(٣) على معنى « وأما الراسخون » ، ليحصل بذلك التمدد بعدها ، وقطعه من
قوله : ﴿ مَا يَسْمُرُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾^(٤) .

ومنهم من قال : إنه غير لازم ، بل قد يذكر فيها قسم واحد . ولا ينافي ذلك أن
تكون للتفصيل لما في نفس التكلم ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ ﴾^(٥) .
حكى القولين ابن جمعة للوصل في شرح « البقرة » وصحح الأول .
والأقرب الثاني ، والتقدير في الآية : « وأما غيرهم فيؤمنون به ويكبرون معناه
إلى ربهم » ودل عليه : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ . . . ﴾ الآية .

قال بعضهم : وهذا المعنى هو للشار إليه في آية البقرة : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَسْمَعُونَ
أَنَّهُ أَلْهَىٰ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾^(٦) ، إلى قوله : ﴿ وَمَا يُضِلُّ بِهِ
إِلَّا الْفَاسِقِينَ ﴾^(٧) .

وهذا حكاه ابن قتيبة عن بعض المتقدمين ، قال : فافاسقون هاهنا هم الذين في قلوبهم
زيف ، وهم الضالون بالتمثيل . ثم خالفه قال : وأنت إذا جمعت للبعين التشابه بالتأويل
الناقض في اليهود المحرفين له دون المؤمنين ، كما قال الله تعالى : ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ ﴾^(٨)

(٢) سورة هود ١٠٣

(٤) سورة البقرة ٢٦

(١) سورة هود ٨-١٠

(٣) سورة آل عمران ٧

أى غير الإسلام ، وضع لك الأمر وصح ماقلناه من معرفة الراسخين بالتشابه ، وعلى هذا فالوقف على : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾^(١) .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا إِن كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ . فَسَلَامٌ لَكَ ﴾^(٢) ، فقول :
القضاء جواب « أما » ، ويكون الشرط لا جواب له ، وقد سدت جواب « أما » مسدّد
جواب الشرط .

وقيل : بل جواب الشرط ، والشرط وجوابه سدت مسدّد جواب « أما » .
وتجىء أيضاً مركبة من « أم » المنقطعة و « ما » الاستفهامية ، وأدغمت الميم في الميم ،
كقوله تعالى : ﴿ أَمْ مَاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾^(٣) .

إِذَا

للكسورة للشدة

نحو: اشترى ، إما لحاً وإما لبناً .

وكقوله تعالى : ﴿ إِمَّا أَنْ تُصِيبَ وَإِمَّا أَنْ تَصْغَدَ فِيهِمْ حُسْنًا ﴾^(١).

﴿ إِمَّا أَنْ تُنَلِّيَ وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ ﴾^(٢).

﴿ قَالِمًا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾^(٣) وانصب « مَنَّا » و « فِدَاء » على المصدر ، أى مِنْ

« منتم » و « فاديت » .

وقال صاحب « الأزهية »^(٤) : حُكِمَا في هذا القسم التكرار ، ولا تكرار إذا

كان في الكلام عوض من تكررها ، قول : إما تقول الحق وإلا فاسكت ، و « إلا » بمعنى « إما » .

وبمعنى الإبهام ، نحو : ﴿ إِمَّا يُصَدِّبُهُمْ وَإِمَّا يَقُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾^(٥).

﴿ إِمَّا أَلْعَذَابَ وَإِمَّا السَّعَةِ ﴾^(٦).

﴿ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾^(٧).

وتكون بمعنى الشرطية ، مركبة من « إن » الشرطية و « ما » الزائدة ، وهذه لا تكرر .

والأكثر في جوابها نون التوكيد ، نحو : ﴿ قَالِمًا تَرَيْنِ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ﴾^(٨).

(١) سورة الكهف ٨٦

(٢) سورة طه ٦٥

(٣) سورة النبا ٤

(٤) كتاب الأزهية في النحو الشيخ أبي الحسن علي بن محمد المروى ، ذكر فيه أنه جمع فيه ما فرق في كتابه للقطب بالاختار ، وزاد عليه . ذكره صاحب كشف الظنون .

(٥) سورة مريم ٧٥

(٦) سورة محمد ١٠٦

(٧) سورة مريم ٢٦

(٨) سورة النهر ٣

﴿قُلْ رَبِّ إِمَّا تُرِيدُنِي مَا يُوعَدُونَ﴾^(١) .
 ﴿فَلَمَّا تَتَقَفْتَهُمْ فِي الْكُرْبِ فَفَشَرْتُم بِهِمْ﴾^(٢) .
 ﴿وَلَمَّا تَخَفْتَنِّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٌ﴾^(٣) .

ولمّا دخلت معها نون التوكيد للفرق بينها وبين التي للتخيير .

واختلف في قوله تعالى: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾^(٤) ، فقال البصريون :
 للتخيير ، فاتصاف « شاكرا » و « كفورا » على الحال .

وقيل : التخيير هنا راجع إلى إخبار الله بأنه يفعل ما يشاء .

وقيل : حال مقيدة ، أي إمّا إن تبحد عندها الشكر ، فهو علامة السعادة ، أو الكفر
 فهو علامة الشقاوة ، فعلى هذا تكون للتفصيل .

وأجاز السكوفيون أن تكون هاهنا شرطية ، أي إن شكر وإن كفر .

قال مكي : وهذا ممنوع ، لأن الشرطية لا تدخل على الأسماء إلا أن تُضمّر بعد « إن »
 فعلا ، كقوله تعالى : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾^(٥) ، ولا يجب إضماره هنا ،
 لأنه يلزم رفع « شاكر » بذلك الفعل .

ورد عليه ابن السجري ، بأن النحويين يضمرون بعد « إن » الشرطية فعلا يفسره
 ما بعده ، من لفظه ، فيرفع الاسم بعد أن يكون فاعلا لذلك للضمير ؛ كقوله تعالى : ﴿إِنْ
 أَمَرُوا هَلْكَ﴾^(٦) ، ﴿وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ﴾^(٧) ، كذلك يضمرون بعده أفعالا تنصب
 الاسم ، بأنه مفعول به ، كقولك : إن زيدا أكرمته نفسك ، أي إن أكرمت .

أل

تقدمت بأقسامها في قاعدة التفكير والتعريف .

(٢) سورة الأقال ٥٧ ، ٥٨

(٤) سورة النوبة ٦

(٦) سورة النساء ١٢٨

(١) سورة المؤمن ٩٣

(٣) سورة النحر ٣

(٥) سورة النساء ١٢٦

الآن

اسم للوقت الحاضر بالحقيقة . وقد تستعمل في غيره مجازا .
وقال قوم : هي حدّ الزّمانين ، أى ظرف للماضى وخراف للمستقبل . وقد يتجاوز بها
حما قرّب من الماضى وما يقرب من المستقبل . حكاه أبو البقاء في « اللباب » .
وقال ابن مالك : لوقت حضر جيمه ، كوقت فعل الإنشاء حال النطق به ، أو بعبارة ،
قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ يَحْدِثْ لَهٗ شَيْهَابًا رَّصَدًا ﴾ ^(١) ، ﴿ الْآنَ خَفَّتْ أَلْهُ
هَنَّاكُمْ ﴾ ^(٢) .
وهذا سببه إليه الفارسي ، قال : « الآن » يراد به الوقت الحاضر ، ثم قد تنسح
فيه العرب فتقول : أنا الآن أنظر في العلم ، وليس الغرض أنه في ذلك الوقت اليسير يفعل
ذلك ، ولكن الغرض أنه في وقت ذلك ، وما أتى بعده ، كما تقول : أنا اليوم خارج ،
تريد به اليوم الذى عقب القيلة .
قال ابن مالك : وخرافته غالبية ، لا لازمة .

أَفْ

صوت يستعمل عند التكرّر والتضجّر ، واختلف في قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفِ ۚ ﴾^(١) قيل : اسم لفعل الأمر ، أى كُفّا ، أو انزكا .
وقيل : اسم لفعل ماض ، أى كرهت وتضجرت . حكاهما أبو البقاء^(٢) .
وحكى غيره ثالثا ؛ أنه اسم لفعل مضارع ، أى أنضجّر منك .
وأما قوله تعالى في سورة الأنبياء : ﴿ أَفِ لَكُمْ ۚ ﴾^(٣) ، فأحال أبو البقاء^(٤) على ما سبق في الإسراء ، وقضيته تساوى المعنيين .
وقال العزّيزى في « غريبه » في هذه : أى تلقّا لكم^(٥) ، فتاير بينهما ، وهو الظاهر .
وقرر صاحب « الصحاح » أف ، بمعنى « قدرا »^(٦) .

(٢) إملاء ما من به الرحمن ٢ : ٩٤

(٤) إملاء ما من به الرحمن ٢ : ٧٤

(٦) الصحاح ٢ : ١٣٣٠

(١) سورة الإسراء ٢٣

(٣) سورة الأنبياء ٦٧

(٥) غريب القرآن للعزّيزى ٣٧

أَنْتَى

مشتركة بين الاستفهام والشرط، ففي الشرط تكون بمعنى « أين »، نحو: أَنْتَى يَمُ زَيْدٌ يَمُ مَرُوءَ .

وتأتى بمعنى « كيف »، كقوله تعالى: ﴿ أَنْتَى يُحْسِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾^(١).
﴿ فَأَنْتَى لَهُمْ ﴾^(٢)، ﴿ أَنْتَى يُؤَفِّكُونَ ﴾^(٣).

﴿ فَأَنْتَى حَرِّكُمْ أَنْتَى شِئْتُمْ ﴾^(٤)، أى كيف شئتم، مقابلة ومدبرة .
وقال الضحاك: متى شئتم . ويردّه سبب نزول الآية^(٥).

وقال بعضهم: من أى جهة شئتم، وهو طبق سبب النزول .
وتجىء بمعنى « من أين »، نحو: ﴿ أَنْتَى لَكَ هَذَا ﴾^(٦).

وقوله: ﴿ أَنْتَى يَكُونُ لِي وَلَدٌ ﴾^(٧)

﴿ أَنْتَى يَكُونُ لِي غَلَامٌ ﴾^(٨).

قال ابن فارس: والأجود أن يقال فى هذا أيضاً « كيف »^(٩). وقال ابن قتيبة:
للنبيان متقاربان .

وقرى شاذاً: ﴿ أَنْتَى صَكَيْتَا أَلْمَاءَ صَبَا ﴾^(١٠) أى « من أين »، فيكون الوقف

عند قوله ﴿ إِلَى طَلَامِهِ ﴾^(١١).

(٢) سورة محمد ١٨

(١) سورة البقرة ٢٥٩

(٤) سورة البقرة ٢٢٣

(٣) سورة التوبة ٣٠

(٦) سورة آل عمران ٣٧

(٥) انظر تفسير القرطبي ٣: ٩٢، ٩٣

(٨) سورة آل عمران ٣٥

(٧) سورة آل عمران ٤٧

(٩) فقه اللغة ١١٣، واستشهد بقول الكهيت:

• أَنْتَى وَمِنْ أَيْنَ آتَاكَ الطَّرَبُ •

(١٠) سورة عيسى ٢٤، ٢٥

ونسكون بمعنى « متى » كقوله تعالى: ﴿ أَتَى الْمُحْسِنِينَ اللَّهُ بِمَدَنٍ مَوْنَةٍ ﴾^(١).

وقوله ﴿ قُلْتُمْ أَتَى هَذَا ﴾^(٢)، ويحتمل أن يكون معناه « من أين ».

والحاصل أنها للسؤال عن الحال وعن المكان.

قال القراء: أتى مشاكلة لمعنى « أين » إلا أن « أين » للموضع خاصة ، « وأنى »

تصلح لتبير ذلك .

وقال ابن الدهان : فيها معنى يزيد على « أين » لأنه لو قال : أين لك هذا ؟ كان

يفهم عن معنى « أتى لك » لأن معنى « أتى لك » « من أين لك » فإن معناه مع

حرف الجر ، لأنه يرى أنه وقع في الجواب ، كذلك قوله : ﴿ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ ،

ولم يقل : هو عند الله . وجواب « أتى لك » غير جواب « من أين لك هذا » ، فاهمه .

—————

آيات

في الكشف في آخر سورة الأعراف^(١). قيل اشتقاقه : من « أئى » « فلان » منه ، لأن معناه ، أئى وقت ، وأئى فعل ، من أويت إليه ، لأن البعض أوى إلى الكل ، فمساند إليه . وهو بعيد .

وقيل : أصله : أئى أوان .

وقال السكاكى : جاء « أيان » بفتح الهمزة وكسرهما ، وكسر همزتها يمنع من أن يكون أصلها أئى أوان ، كما قال بعضهم ، حذف الهمزة من « أوان » والياء الثانية من « أئى » فبعد قلب الواو واللام ياء أدغمت الياء الساكنة فيها . وجعلت الكلمتان واحدة .

وهى فى الأزمان ، بمنزلة « متى » إلا أن « متى » أشهر منها ، وفى « أيان » تعظيم .

ولا تستعمل إلا فى موضع التعظيم ، بخلاف « متى » ، قال تعالى : ﴿ أَيَّانَ مَرْسَاهَا ﴾^(٢)

﴿ أَيَّانَ يَبْعَثُونَ ﴾^(٣) ، ﴿ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ ﴾^(٤) ، ﴿ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ ﴾^(٥) .

وقال صاحب « البسيط » : إنها تستعمل فى الاستفهام عن الشيء العظيم أمره .

قال : وسكت الجمهور عن كونها شرطاً .

وذكر بعض المتأخرين عجيبها ، لدلائلها بمنزلة « متى » ، ولكن لم يسمع ذلك .

إلى

حرف جواب بمعنى « نعم » ، كقوله تعالى : ﴿ وَبَسْتَنبِئُونَا بِأَقْحَقِّ هُوَ قُلْ إِلَىٰ وَرَبِّى

إِنَّهُ لَاحِقٌ ﴾^(٦) ، ولا يأتى قبل النهى صلة لها .

(٢) سورة الأعراف ١٨٧

(٤) سورة القاربات ١٢

(٦) سورة يونس ٥٣

(١) الكشف ٢ : ١٤٣

(٣) سورة النحل ٢١

(٥) سورة القيامة ٦

حرف الباء

أصله للإلتصاق ، ومعناه اختلاط الشيء بالشيء ، ويكون حقيقة ، وهو الأكثر ، نحو : « به داء » ، ومجازا كـ « مررت به » ، إذ معناه : جلت مروري ملتصقا بمكان قريب منه ، لا به ، فهو وارد على الانتماع .
وقد جملوا منه قوله تعالى : ﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ ^(١) .

وقد تأتي زائدة :

إتباع مع الخبر ؛ نحو : ﴿ وَجَزَاهُ سَيِّئَةً سَيِّئَةً مِّثْلَهَا ﴾ ^(٢) .
وإتباع الفاعل ، نحو : ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ ^(٣) فـ « الله » فاعل و « شهيدا » نصب على الحال أو التمييز ، والباء زائدة ، ودخلت لتأكيد الاتصال ، أى لتأكيد شدة ارتباط الفعل بالفاعل ، لأنَّ الفعل يطلب فاعله طلبا لا بد منه ، والباء توصل الأول إلى الثانى ، فكانَّ الفعل يصل إلى الفاعل ، وزادته الباء اتصالا .

قال ابن السجري : فعلوا ذلك ؛ أيذا نا بأن الكفاية من الله ليست كالـكفاية من غيره فى عظم للنزلة ، فضوعف لتعظيها ليضعف معناها .

وقيل : دخلت الباء لتدل على اللغى ؛ لأن اللغى : اكتفوا بالله .
وقيل : الفاعل مقدر ، والتقدير كفى الاكتفاء بالله ، غذف المصدر وبقي معموله دالا عليه .

(٢) سورة الشورى ٤٠

(١) سورة اللاتمة ٦

(٣) سورة النساء ٧٩

وفيه نظر ، لأن الباء إذا سقطت ارتفع اسم الله على الفاعلية ، كقوله :

• كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا ^(١)

وإما مع الفعل ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ ^(٢) .

وقوله : ﴿ تُلْقُونَ لِيَنفُكُوا بِالْمُودَةِ ﴾ ^(٣) ، أى تذلونها لهم .

وقوله : ﴿ أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾ ^(٤) .

وقوله : ﴿ بِأَيْدِيكُمْ أَلْمُفْتُونَ ﴾ ^(٥) ؛ جئت « المفتون » اسم مفعول لا مصدر ،

كالمقول والمصور واليسور .

وقوله : ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾ ^(٦) .

﴿ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ ﴾ ^(٧) .

﴿ تَنفِثُ بِأَنفُسِهِنَّ ﴾ ^(٨) .

وقوله : ﴿ فَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ ^(٩) ، ونحوه .

والجمهور على أنها لا تجىء زائدة ، وأنه إنما يجوز الحكم بزيادتها إذا تأدى المعنى

للتقصود بوجودها وحالة عدمها على السواء ، وليس كذلك هذه الأمثلة ، فإلى معنى :

﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ ^(١٠) ، كما هي فى : أحسن بزيدا ومعنى ﴿ أَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ :

اجعلوا السطح ملامصاً برؤوسكم ، وكذا ﴿ يوجوهكم ﴾ ، أشار إلى مباشرة المصو بالسطح ، وإنما

لم يحسن فى آية النسل « فاعسلوا يوجوهكم » لدلالة النسل على اللباسة ، وهذا كما تضمن

للبشارة فى قولك : « أمسكت به » وتحصلها فى « أمسكته » .

وأما قوله : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ ﴾ ^(١١) ، فغذف للفعل للاختصار .

(١) مطلع لصيغة لمحيم ، وأوله :

• مُخَيَّرَةٌ وَدَّعَ إِن تَجْهَرَزْتَ غَادِيَا •

(٢) سورة البقرة ١٩٥

(٣) سورة الملق ١

(٤) سورة الإنسان ٦

(٥) سورة المؤمن ٢٠

(٦) سورة النساء ٧٩

(٧) سورة البقرة ١٩٥

(٨) سورة الملق ١

(٩) سورة الإنسان ٦

(١٠) سورة المؤمن ٢٠

(١١) سورة النساء ٧٩

وأما ﴿تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ﴾ فمعناه : تلقون إليهم النصيحة بالمودة .

وقال ابن النحاس : معناه تخبرونهم بما يخبر به الرجل أهل موذته .

وقال السبيل : ضمن ﴿تلقون﴾ معنى « ترمون » ، من الرمي بالشئ ، يقال :

أتى زيد إلى بكذا ، أى رمى به ؛ وفى الآية إنما هو إلقاء بكتاب أو برسالة ، فبهر عنه بالمودة ، لأنه من أفعال أهل اللودة ، فلماذا جىء بالباء .

وأما قوله : ﴿كُنِيَ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيْبًا﴾^(١) ، فليست زائدة ، وإلا للاحق

الفعل قبلها علامة التانيث ، لأنه للنفس ، وهو مما يثلب تأنيثه .

وجوز فى الفعل وجهان : أحدهما أن تكون « كان » مقدرة بمد « كنى » ، ويكون

« بنفسك » صفة له قائمة مقامه .

والثانى : أنه مضمحل يفسره للنصب بده ، أعنى « حسيبا » ، كقولك : نعم

رجلا زيد .

وتجىء التمديدية ، وهى القائمة مقام الهمزة فى إيصال الفعل اللازم إلى المفعول به ، نحو :

﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمِيعِهِمْ﴾^(٢) ، أى أذهب .

كما قال : ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾^(٣) .

ولهذا لا يجمع بينهما ، فهما متعاقبتان ؛ وأما قوله تعالى ﴿أَسْرَى بِمَيْدُو﴾^(٤) ، قيل :

« أسرى » و « سرى » بمعنى ، كسفى وأسقى ، والهمزة ليست للتمديدية ، وإنما للمعدى الباء فى « بِمَيْدُو » .

وزعم ابن عطية أن مفعول « أسرى » محذوف ، وأن التمديدية بالهمزة ، أى أسرى

الليلة بميدو .

(٢) سورة البقرة ٢٠

(٤) سورة الإسراء ١

(١) سورة الإسراء ١٤

(٣) سورة الأحزاب ٣٣

ومذهب الجمهور أنها بمعنى الهزة ، لا تحذف مشاركة الفاعل للمفعول .
 وذهب للبرد والسهيل أنها تحذف مصاحبة الفاعل للمفعول في القتل بخلاف الهزة .
 ورد بقوله تعالى : ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾^(١) ، ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ
 وَأَبْصَارِهِمْ ﴾^(٢) ، ألا ترى أن الله لا يذهب مع سمعهم ، فالعنى : لأذهب سمعهم .
 وقال الصغّار : وهذا لا يلزم ، لأنه محتمل أن يكون فاعل « ذهب » البرق ،
 ومحتمل أن يكون الله تعالى ، ويكون الغياب على صفة تليق به سبحانه ، كما قال :
 ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾^(٣) .

قال : وإنما الذى يبطل مذهبه قول الشاعر :
 دِيَارُ النَّبِيِّ كَانَتْ وَتَحْنُ عَلَى مَيِّ تَحْلِي بِنَا لَوْ لَا نَجَاءَ الرِّكَائِبِ^(٤)
 أى تجملنا خللاً ، لا محرمين ، وليست الدار داخلة معهم في ذلك .
 واعلم أنه لكون الباء بمعنى الهزة ، لا يجمع بينهما ، فإن قلت : كيف جاء ﴿ تَنَبَّأَ
 بِالذِّهْنِ ﴾^(٥) والهمزة في « أنبت » للنقل ؟
 قلت : لم في الانفصال عنه ثلاثة أوجه :
 أحدها : أن تكون الباء زائدة .
 والثاني : أنها باء الحال ، كأنه قال : تنبت ثمرها وفيه الذهن ، أى وفيهما الذهن ، وللعنى :
 تنبت الشجرة بالذهن ، أى ما هو موجود منه ، وتختلط به القوة بذنبها ، على موقع اللنة ،
 ولطيف القدرة ، وهداية إلى استخراج صفة الأكليين .
 والثالث : أن « نبت » و « أنبت » بمعنى .

(٢) سورة البقرة ٢٠
 (٤) البيت للنيس بن الحطيم ، من مذهبه .
 (٥) سورة المؤمن ٢٠

(١) سورة البقرة ١٧
 (٣) سورة النجر ٢٢
 العن ١٢٣

وللاستعانة ، وهى الدالة على آلة الفعل ، نحو كتبت بالقلم ، ومنه فى أشهر الوجوهين :
﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ .

وللتصليح بمنزلة اللام ، كقوله : ﴿ إِنَّا نَكْمُ فَلَنَسْمُ أَنْفُسَكُمُ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلِ ﴾^(١) .
﴿ فَيُظَلُّ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا ﴾^(٢) .
﴿ فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِ ﴾^(٣) .

وللصاحبة بمنزلة « مع » ، ونسبى بآء الحال ، كقوله تعالى : ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ آتٍ رَسُولٌ
بِالْحَقِّ ﴾^(٤) أى مع الحق أو محققا .
﴿ يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ مِنَّا ﴾^(٥) .

وللظرفية بمنزلة « فى » .
وتسكون مع المرفة ، نحو : ﴿ وَإِنَّا نَكْمُ لَتَعْمُرُونَ عَلَيْهِمْ مُّصْبِحِينَ . وَبِالْأَيْلِ ﴾^(٦) .
﴿ وَبِالْأَسْعَارِ هُمْ يَسْتَفْقِرُونَ ﴾^(٧) .
ومع النكرة ، نحو : ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ يُبَدِّرُ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ ﴾^(٨) .
﴿ تَجِيئَتَاهُمْ يَسْعَى ﴾^(٩) .

قال أبو الفتح فى « التثنية »^(١٠) : وتوهم بعضهم أنها لاتقع إلا مع المرفة ،
نحو : كنا بالبصرة ، وأقنا بالمدينة .

- | | |
|----------------------|----------------------------|
| (١) سورة البقرة ٥٤ | (٢) سورة النساء ١٦٠ |
| (٣) سورة الزكيات ٤٠ | (٤) سورة النساء ١٧٠ |
| (٥) سورة هود ٤٨ | (٦) سورة الصافات ١٣٧ ، ١٣٨ |
| (٧) سورة القاريات ١٨ | (٨) سورة آل عمران ١٢٣ |
| (٩) سورة القصص ٣٤ | |

(١٠) التثنية لأبى الفتح عثمان بن جنى ، ذكره صاحب كشف الظنون .

وهو عجوج بقول الشاخ :
وَهُنَّ وَتُوقِفْنَ يَنْتَظِرْنَ قَضَاءَهُ بَضَاحِي غَدَاةٍ أَمْرُهُ وَهُوَ ضَاكِرٌ^(٩)
أى فى ضاحى وهى نكرة .

وللهجاجة كـ « من » ، نحو : ﴿ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا ﴾^(١٠) .
﴿ سَأَلَ سَائِلٌ بِمَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾^(١١) .
﴿ وَتَوَمَّ تَشَقُّقُ السَّمَاءِ بِالنَّهَارِ ﴾^(١٢) ، أى عن الغمام .
﴿ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ ﴾^(١٣) ، أى وعن أيمانهم .

وللاستعلاء ، كـلى : ﴿ وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ فَيُفْطَرِ ﴾^(١٤) ، أى على
فطار ؛ كما قال : ﴿ هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ ﴾^(١٥) .
ونحو : ﴿ وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ ﴾^(١٦) ، أى عليهم ، كما قال : ﴿ وَإِنْسُكُمُ
لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ ﴾^(١٧) .

وللتبويض كـ « من » ، نحو : ﴿ يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾^(١٨) ، أى منها . وخرج
عليه : ﴿ وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾^(١٩) .

والصحيح أنها باء الاستعانة ، فإن « مَسَحَ » يمتدئ إلى مفعول ، وهو للزال عنه ،
وإلى آخر بحرف الجر وهو للزبل ؛ فيكون التقدير : « فلمسوا أيديكم برءوسكم » .

-
- (١) ديوانه ٤٤ ، والضحى : الظاهر ؛ والفاضل : الساكت الذى لا يجيز ، وهو من وصف الحمار .
(٢) سورة الفرقان ٥٩
(٣) سورة النارج ١
(٤) سورة الفرقان ٢٥
(٥) سورة التحريم ٨
(٦) سورة آل عمران ٧٥
(٧) سورة يوسف ٦٤
(٨) سورة اللطيفين ٣٠
(٩) سورة الصافات ١٣٧
(١٠) سورة المائدة ٦٦
(١١) سورة الإبلان ٦

بَلْ

حرف إضراب من الأول ، وإثبات للثاني ؛ يتلوه جملة ومفرد .

فالأول الإضراب فيه ، إما بمعنى ترك الأول والرجوع عنه بإبطاله ، وتسمى حرف ابتداء ، كقوله تعالى : ﴿ وَتَقَالُوا تَحْذَرُ الرِّحْلُ وَلَدَا سُبْعَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُسْكِرُونَ ﴾^(١) أى بل هم عباد . وكذا : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمُ الْبَاقِلُ ﴾^(٢) .

وإما الانتقال من حديث إلى حديث آخر ، والخروج من قصة إلى قصة ؛ من غير رجوع عن الأول ؛ وهى فى هذه الحالة عاطفة ، كما قاله الصغار ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فِرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾^(٣) .

﴿ بَلْ زَعَمْتَ أَنْ لَنْ يَحْمِلَ لَكُمْ مَوْعِدًا ﴾^(٤) .

وقوله : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْعَازُ بَلْ هُوَ آخِطٌ مِنْ رَبِّكَ ﴾^(٥) ؛ انتقل من القصة الأولى إلى ما هو أهم منها .

﴿ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ . بَلِ أَدَارِكُهُمْ فِي الْآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ ﴾^(٦) ليست للانتقال ، بل هم متصفون بهذه الصفات .

وقوله : ﴿ وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ ﴾^(٧) . وفى موضع : ﴿ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ يَحْمِلُونَ ﴾^(٨) .

(٢) سورة المؤمنون ٧٠

(٤) سورة الكهف ٤٨

(٦) سورة النمل ٦٥ ، ٦٦

(١) سورة الأنبياء ٧٦

(٣) سورة الأنعام ٩٤

(٥) سورة الجعة ٣

(٧) سورة الصراء ١٦٦

(٨) سورة النمل ٥٥ ، والآية بتمامها : ﴿ أَلَيْسَ لَكُمْ لِسَانُونَ الرَّجَالِ شَهْوَةٌ مِنْ دُونِ النَّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ يَحْمِلُونَ ﴾ .

وفي موضع: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾^(١).

والمواد تمديد خطاها ، واتصافهم بهذه الصفات ، وبأن لم ينو ما أضاف إليهم ، من إتيان القكور والإعراض عن الإذات ؛ بل استدرك بها بيان عدوانهم ؛ وخرج من تلك القصة إلى هذه الآية .

وزعم صاحب « البسيط » وابن مالك أنها لا تقع في القرآن إلا بهذا اللفظ ؛ وليس كذلك لما سبق ، وكذا قال ابن الحارث في شرح « القفص » ، إبطال ما للأول وإثباته لثاني ، إن كان في الإثبات ، نحو جاء زيد بل عمرو ؛ فهو من باب النفاط ؛ فلا يقع مثله في القرآن ، ولا في كلام فصيح . وإن كان ماقى النفي نحو : ما جاءني زيد بل عمرو . ويجوز أن يكون من باب النفاط ، يكون عمرو غير جاء ، ويجوز أن يكون مثبتا لعمرو الجوى ، فلا يكون غلطاً . انتهى .

ومنه أيضا : ﴿ قَدْ أُنْلِجَ مَنْ تَزَكَّى . وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى . بَلْ تُؤَظِرُّونَ ۖ

وقوله : ﴿وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمَرَةٍ ^(٣) .
وقوله : ﴿مَنْ﴾ وَالْقُرْآنَ ذِي الذِّكْرِ بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزِّهِمْ وَشِقَاقِهِ ^(٤) ،
ترك الكلام الأول ، وأخذ بـ «بل» في كلام ثان ، ثم قال حكاية عن الشركين :
﴿أَنْزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ مِنْ بَيْنِنَا﴾ ^(٥) ، ثم قال : ﴿بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي شِقَاقٍ مِنْ ذِكْرِي﴾ ،
ثم ترك الكلام الأول ، وأخذ بـ «بل» في كلام آخر ، فقال : ﴿بَلْ لَنَا بُدٌّ وَمَعَانَا

(١) سورة الأعراف ٨١ ، والآية بتامها : ﴿ إِنَّا نَكُونُ لَأَنفُسِكُمْ أَشَدُّ عِلْمًا بِمَا كَفَرْتُمْ مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْتِيَنَّكُمُ الْمَوْتُ مِنْ دُونِ إِذْ أَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ۚ ﴾ .

(٣) سورة المؤمنون ٦٢ ، ٦٣

(٢) - سورة الأعلى ١٤ - ١٦

(۵) سورة من A

(٤) سورة ص ٢٤١

والثاني - أحق ما يتلوها مفرد - فهي عاطفة . ثم إن تقدمها إثبات نحو : اضرب زيدا بل عمرو ، وأقام زيد بل عمرو ، فقال النحاة : هي تجمل ما قبلها كالمسكوت عنه ، فلا يحكم عليه بشيء ، ويثبت ما بعدها . وإن تقدمها نفي أو نهي ، فهي لتقرير ما قبلها على حاله . وجعل ضده لما بعدها ، نحو : ما قام زيد بل عمرو ، ولا يتم زيد بل عمرو .

ووافق لنبرد على ما ذكرنا ، غير أنه أجاز مع ذلك أن تكون ناقله مع النفي أو النفي إلى ما بعدها .

وحاصل الخلاف أنه إذا وقع قبلها النفي هل تنفي الفعل أو توجبه ؟ .

يَلَى

لما موضحان :

أحدهما : أن تكون ردًا للنفي يقع قبلها ، كقوله تعالى ﴿ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ يَلَىٰ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ ﴾^(١) ، أى علمُ السوء .
وقوله : ﴿ لَا يَبْتَثُّ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ يَلَىٰ ﴾^(٢) .
وقوله : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ ﴾^(٣) ثم قال : ﴿ يَلَىٰ ﴾ ،
أى عليهم سبيل .

والثاني : أن تقع جوابا لاستفهام ، دخل عليه نفي حقيقة ، فيصير معناها التصديق لما قبلها ، كقولك : « ألم أكن صديقك ا » « ألم أحسن إليك ا » فنقول :
« يلى » أى كنت صديق .

ومنه قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ﴾ . قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ^(٤) .
ومنه : ﴿ أَلَمْ يَرْسُلْكُمْ قَالُوا بَلَىٰ ﴾^(٥) ، أى أنت ربنا . فهى فى هذا الأصل تصديق لما قبلها ، وفى الأول رد لما قبلها وتكذيب .
وقوله : ﴿ يَأْدُوهُمْ أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ قَالُوا بَلَىٰ ﴾^(٦) ، أى كنتم معنا . ويموز
أن يقرن النفي بالاستفهام مطلقا ، أعم من الحقيقى والجازى ، فالحقيقى كقوله : ﴿ أَمْ يُعْسَبُونَ

(٢) سورة النحل ٣٨

(٤) سورة تبارك ٨ ، ٩

(٦) سورة الحديد ١٤

(١) سورة النحل ٢٨

(٣) سورة آل عمران ٧٥

(٥) سورة الأعراف ١٧٧

أَنَا لَا نَسْعُ سِرْمُ وَنَجْوَاهُمْ عَلَى ^(١) ﴿ اَيْحَسْبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ يَجْمَعَ عِظَامُهُ . عَلَى ^(٢) ٠

ثم قال الجمهور : التقدير : بل نحييها قادرين ؛ لأن الحساب إنما يقع من الإنسان على نفى جمع العظام ، و « على » إثبات فعل النفي ، فينبغي أن يكون الجمع بعدها مذكورا على سبيل الإيجاب .

وقال القراء : التقدير فلتعطيها قادرين ؛ لدلالة « أيعسب » عليه ، وهو ضئيف ؛ لأنه مدلول عن مجيء الجواب ، على نمط السؤال .

والجائز كقوله تعالى : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ ^(٣) ٠ فَإِنَّ اسْتِفْهَامَ هَذَا لَيْسَ عَلَى حَقِيقَتِهِ ، بل هو للتعريض ، لكنهم أجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده بـ « بلى » .

وكذلك قال ابن عباس : لو قالوا : نعم لكفروا . ووجهه أن « نعم » تصديق لما بعد الحمد ، فلما كان أو إثباتا .

ونازع السهيلي وغيره في الحكمي عن ابن عباس من وجه أن الاستفهام التقريري إثبات قطعا ، وحينئذ فنعم في الإيجاب تصديق له ، فهلا أجيب بما أجيب به الإيجاب ؟ فإن قوله : ألم أعطك درهما بمنزلة أعطيتك .

والجواب من أوجه :

أحدها : ذكره الصنار ، أن للقرقر قد يواقه للقرقر فبا يدميه وقد لا . فلو قيل في جواب : ألم أعطك ؟ « نعم » لم يُدَرَّ : هل أراد : نعم لم تعطى ، فيكون مخالفا للقرقر ، أو نعم أعطيت فيكون موافقا . فلما كان يتيسر أجابوه على اللفظ ، ولم يلتفتوا إلى المعنى .

(٢) سورة القيامة ٣ ، ٤

(١) سورة الزخرف ٨٠

(٣) سورة الأعراف ١٧٢

تَشْبِيهَات

الأول : ما ذكرنا من كون « بلى » إنما يجاب بها النفي ، هو الأمل ، وأما قوله تعالى ﴿ بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي ﴾^(١) ، فإنه لم يتقدمها نفي لفظا لكنه مقدر ؛ فإن معنى ﴿ لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي ﴾^(٢) ما هَدَانِي ، فذلك أجيب به « بلى » التي هي جواب النفي للمنوي ، ولذلك حققه بقوله : ﴿ قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي ﴾^(٣) وهي من أعظم الهدايات . ومثله ﴿ بَلَى قَادِرِينَ ﴾^(٤) ، فإنه سبق نفي ، وهو ﴿ أَنْ لَنْ يَجْمَعَ عِظَامُهُ ﴾^(٥) ، فجاءت الآية على جهة التوبيخ لم في اعتقادهم أن الله لا يجمع عظامهم ، فرد عليهم بقوله : ﴿ بَلَى قَادِرِينَ ﴾^(٦) .

وقال ابن عطية : حق « بلى » أن نحيه بعد نفي عليه تقرير . وهذا التيد الذي ذكره في النفي لم يذكره غيره ، وأطلق النحويون أنها جواب النفي . وقال الشيخ أمير الدين : حقا أن تدخل على النفي ، ثم حل التقرير على النفي ، ولذلك لم يحمله عليه بعض العرب ، وأجابه بنم . وسأل الزعزعي : هلا قرن الجواب بما هو جواب له ، وهو قوله : ﴿ أَنْ اللَّهَ هَدَانِي ﴾^(٧) ، [ولم يفصل بينهما بآية ٩]^(٨) .

وأجاب بأنه إن تقدم على إحدى الترائن الثلاث فُرق بينهن وبين النظم ، فلم يحسن ، وإن تأخرت التريئة الوسطى قضى الترتيب وهو التحسر على التفريط في الطاعة ، ثم التمليل بقصد الهداية ثم تمتي الرجمة ؛ فكان الصواب ما جاء عليه ، وهو أنه حكى أقوال النفس على ترتيبها ونظمها^(٩) . ثم أجاب عما اقتضى الجواب من بينها .

(٢) سورة الزمر ٥٧
(٤) سورة القيامة ٣
(٦) تسكئة من الكشاف

(١) سورة الزمر ٥٩
(٣) سورة القيامة ٤
(٥) سورة الزمر ٥٧

(٧) الكشاف ٤ : ١٠٧ مع تصرف في العبارة .

الثاني : اعلم أنك متى رأيت « بلى » أو « نم » بعد كلام يتعلّق بها تعلّق الجواب، وليس قبلها ما يصلح أن يكون جواباً له ، فاعلم أن هناك سؤالاً مقدراً، لفظه لفظ الجواب، ولكنه اختصر وطوى ذكره، علماً بالمعنى ، كقوله تعالى : ﴿ بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَلِّدْهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ ﴾^(١) ، قال الجيب : « بلى » ، ويماد السؤال في الجواب . وكذا قوله : ﴿ بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَاطِبَتُهُ ﴾^(٢) ، ليست « بلى » فيه جواباً لشيء قبلها ، بل ما قبلها دال على ما هي جواب له ، والتقدير : ليس من كسب سيئة وأحاطت به خاطبته خالداً في النار أو يخلّد في النار ، فجوابه الحق « بلى » . وقد يكتفى بذكر بعض الجواب دالاً على باقيه، كما قال تعالى : ﴿ بَلَى قَادِرِينَ ﴾^(٣) ، أى بلى نجمهما قادرين فذكر الجملة بمثابة ذكر الجزء من الجملة ، وكافٍ عنها .



الثالث : من القواعد النافعة أن الجواب إما أن يكون للمفوض به أو مقدّر . فإن كان مقدّر ، فالجواب بالكلام ؛ كقولك لمن تقدّر مستغفماً عن قيام زيد : قام زيد ، أو لم يتم زيد ، ولا يجوز أن تقول « نم » ولا « لا » ، لأنه لا يعلم ما يعنى بذلك ؛ وإن كان الجواب للمفوض به ؛ فإن أردت التصديق قلت : نم ، وفي تكذيبه « بلى » ، فقول في جواب مَنْ قال : أما قام زيد ؟ « نم » إذا صدقته ، و « بلى » إذا كذبه . وكذلك إذا أدخلت أداة الاستفهام على النفي ، ولم ترد التقرير ، بل أبقيت الكلام

(٢) سورة البقرة ٨١

(١) سورة البقرة ١١٢

(٣) سورة التوبة ٤

على فيه ، فقول في تصديق النفي : « نعم » وفي تكذيبه « بلى » نحو ألم يعم زيد ؟ فقول في تصديق النفي : « نعم » ، وفي تكذيبه : « بلى » .

الرابع : يجوز الإثبات والحذف بعد « بلى » ؛ فالإثبات كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ۚ قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ ۚ ﴾^(١) .

وقوله : ﴿ وَقَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ ۚ ﴾^(٢) .
ومن الحذف قوله تعالى : ﴿ بِنِثْلَةِ ثَلَاثَةِ آلَافٍ مِّنَ الثَّلَاثَةِ مَنَازِلِينَ ۚ بَلَىٰ إِنَّ نَصِيرُوا ۚ ﴾^(٣) ،
فالقل الحذوف بعد « بلى » في هذا اللوح « يكفيكم » ، أى بلى يكفيكم إن نصبروا .
وقوله : ﴿ أَوَلَمْ تَوَاسَ قَالِ لَىٰ ۚ ﴾^(٤) ، أى قد آمنت .

وقوله : ﴿ وَقَالُوا لَن نَّمْسَا النَّارَ لَأَ أَيْهَامًا مَّمدودة ۚ ﴾^(٥) ، ثم قال : « بلى » ، أى تمسك أكثر من ذلك .

وقوله : ﴿ وَقَالُوا لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ ۚ ﴾^(٦) ، ثم قال : « بلى » ، أى يدخلها غيرهم .

وقوله : ﴿ يَأْتُواهُمْ آلَمُ تَكُنْ مَّسَكُمُ قَالُوا بَلَىٰ ۚ ﴾^(٧) .

وقد تحذف « بلى » وما بعدها ، كقوله تعالى : ﴿ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ۚ ﴾^(٨) ، أى بلى قلت لى .

(٢) سورة سبأ ٣
(٤) سورة البقرة ٢٦٠
(٦) سورة البقرة ١١١
(٨) سورة الكهف ٧٥

(١) سورة الملك ٨ ، ٩
(٣) سورة آل عمران ١٢٤ ، ١٢٥
(٥) سورة البقرة ٨٠
(٧) سورة الحديد ١٤

نم

لترتيب مع التراخي ، وأما قوله : ﴿لَيْنَ تَابَ وَأَمَنَ وَحَمِلَ صَالِحًا نِمَّ أَحْتَدَى﴾^(١) ،
والهداية سابقة على ذلك ، فالمراد « نم دام على الهداية » ، بدليل قوله : ﴿وَأَسْنَوْا وَحَمِلُوا
الصَّالِحَاتِ نِمَّ اتَّقُوا وَأَمِنُوا نِمَّ اتَّقُوا وَأَحْسِنُوا﴾^(٢) .

وقد تأتي لترتيب الأخبار ، لا لترتيب الخبر عنه ، كقوله تعالى : ﴿فَالْيَنَّا مَرَجَهُمْ
نِمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ﴾^(٣) .

وقوله : ﴿وَأَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ نِمَّ تَوْبُوا إِلَيْنَا﴾^(٤) .

وتقول : زيد عالم كريم ، نم هو شعاع .

قال ابن بري : قد نجى « نم » كثيراً لتفاوت ما بين رتبتين في قصد للكلم
فيه تفاوت ما بين مرتبتين الفعل مع السكوت عن تفاوت رتبتين الفاعل ، كقوله تعالى :
﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ نِمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا
يُرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾^(٥) ، ف « نم » هنا لتفاوت رتبة الخلق والجعل من رتبة العدل ،
مع السكوت عن وصف العادلين .

ومثله قوله تعالى : ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾^(٦) ، إلى قوله : ﴿نِمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ
آمَنُوا﴾^(٧) ، دخلت لبيان تفاوت رتبة النك والإطعام ، من رتبة الإيمان ، إلا أن فيها
زيادة نمرض لوصف المؤمنين بقوله : ﴿وَتَوَّصَّوْا بِالصَّبْرِ . وَتَوَّصَّوْا بِالْمَرْحَةِ﴾^(٨) .
وذكر غيره في قوله تعالى : ﴿نِمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾^(٩) : أن « نم »

(٢) سورة المائدة ٩٣

(٤) سورة هود ٩٠

(٦) سورة البلد ١١ - ١٧

(١) سورة طه ٨٢

(٣) سورة يونس ٤٦

(٥) سورة الأنعام ١

دخلت لثبدا ما بين الكفر وخلق السموات والأرض .

وعلى ذلك جرى الزخشرى فى مواضع كثيرة من الكشاف ، كقوله تعالى :
﴿ لَنَفَّارًا لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَجِلَّ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى ﴾^(١) .

وقوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا ﴾^(٢) ، قال : كلمة التراخى دلت على تباين المنزلتين ؛ دلالتها على تباين الواقفين ، فى « جاءنى زيد ثم عمرو - أعنى أن منزلة الاستقامة على اظهار مباينة لمنزلة اظهر نفسه ؛ لأنها أعلى منها وأفضل »^(٣) .

ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ . فَقَتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ . ثُمَّ قِيلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴾^(٤)
إن قلت : ما معنى « ثم » الساخلة فى تكرير الدعاء ؟ قلت : الدلالة على أن الكثرة الثانية من الدعاء أبلغ من الأولى^(٥) .

وقوله : ﴿ ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾^(٦) ، قال : جاء بـ « ثم » لتراخى الإيمان وتباعده فى الرتبة والفضيلة على المعق والصدقة ، لاف الوقت ، لأن الإيمان هو السابق للقدم على غيره^(٧) .

وقال الزخشرى فى قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾^(٨) : إن « ثم » [هذه]^(٩) فيها من تعظيم منزلة النبي صلى الله عليه وسلم وإجلال محله والإيذان بأنه أولى وأشرف ما أوتى خليل الله [إبراهيم من الكرامة ، وأجل ما أوتى من النعمة أتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم]^(١٠) فى ملته^(١١) .

واعلم أنه بهذا التقدير يندفع الاعتراض بأن « ثم » قد تخرج عن الترتيب والملة وتعبير كالواو ؛ لأنه إنما يتم على أنها تقتضى الترتيب الزمانى لزوما ، أما إذا قلنا : إنها ترد

- | | |
|--------------------|------------------------|
| (١) سورة طه ٨٢ | (٢) سورة الأحقاف ١٣ |
| (٣) الكشاف ٣ : ٦٣ | (٤) سورة الدثر ١٨ - ٢٠ |
| (٥) الكشاف ٤ : ٥١٩ | (٦) سورة البلد ١٧ |
| (٧) الكشاف ٤ : ٦٠٤ | (٨) سورة النحل ١٢٣ |
| (٩) من الكشاف | (١٠) الكشاف ٢ : ٥٠١ |

لتعدد التفاوت والتراخي عن الزمان لم يمتح إلى الانفصال عن شيء مما ذكر من هذه الآيات الشريفة ، لا أن تقول : إن « ثم » قد تكون بمعنى الواو .

والحاصل أنها للتراخي في الزمان ، وهو المبرر عنه بالمهلة ، وتكون للتيان في الصفات وغيرها من غير قصد مهلة زمانية ، بل ليعلم موقع ما يطف بها وحاله ، وأنه لو افترد لكان كافيا فيها قصد فيه ، ولم يقصد في هذا ترتيب زمني ، بل تعظيم الحال فيما عطف عليه وتوقعه ، وتحريك النفوس لاعتباره .

وقيل : تأتي للمتعجب ، نحو : ﴿ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾^(١) .

وقوله : ﴿ ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ . كَلَّا ﴾^(٢) .

وقيل : بمعنى واو العطف ، كقوله : ﴿ فَأَلَيْنَا مَرْجِعَهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ ﴾^(٣) ، أي هو شهيد .

وقوله : ﴿ ثُمَّ إِنْ عَلَيْنَا بَيِّنَاتٌ ﴾^(٤) .

والصواب أنها على بابها لما سبق قبله .

وقوله : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا ﴾^(٥) ،

وقد أمر الله للملائكة بالسجود قبل خلقنا ، فالعنى : وصوّرناكم .

وقيل على بابها ، والعنى : ابتدأنا خلقكم ؛ لأن الله تعالى خلق آدم من تراب ثم صوره

وابدأ خلق الإنسان من نطفة ثم صوره .

وأما قوله : ﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَعَىٰ أَجَلًا ﴾^(٦) ، وقد كان قضي الأجل ،

فعماء : أخبركم أي خلقته من طين ، ثم أخبركم أي قضيت الأجل ، [كما تقول : كلفك

اليوم ثم كلفك أمس ، أي أي أخبرك بذلك ، ثم أخبرك بهذا]^(٧) وهذا يكون في الجمل ،

(٢) سورة المدثر ١٥ ، ١٦

(١) سورة القيامة ١٩

(٦) سورة الأنعام ٢

(١) سورة الأمام ١

(٣) سورة يونس ٤٦

(٥) سورة الأعراف ١١

(٧) تسكئة من ابن فارس .

فأما عطف الفردات فلا تكون إلا لترتيب . قاله ابن فارس^(١) .

قيل : وتأتى زائدة ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَفَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَقُوا ﴾^(٢) إلى قوله : ﴿ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ﴾^(٣) ، لأن « تاب » جواب « إذا » من قوله : ﴿ حَقُّ إِذَا ضَاقَتْ ﴾^(٤) .

وتأتى للاستئناف ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يُقَاتِلُواكُمْ يَوْمَ الْآذِينَ الْأَذْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴾^(٥) .

فإن قيل : ما اللانع من الجزم على العطف ؟

فالجواب ، أنه عدل به عن حكم الجزاء ، إلى حكم الإخبار ابتداء ، كأنه قال : ثم أخبركم أنهم لا ينصرون .

فإن قيل : أى فرق بين رفعه وجزمه فى المعنى ؟

قيل : لو جزم لكان نفي النصر مقيدا بمقاتلتهم كقولهم ، وحين رفع كان النصر وعدا مطلقا ، كأنه قال : ثم شأنهم وقصتهم أى أخبركم عنها ، وأبشركم بها بعد القولية أنهم مغذولون ، تمت عنهم النصرة والقوة ، ثم لا يهضون بعدها بنجاح ، ولا يستقيم لهم أمر .

واعلم أنها وإن كانت حرف استئناف ، ففيها معنى العطف ، وهو عطف الخبر على جملة الشرط والجزاء ، كأنه قال : أخبركم أنهم يقاتلونكم فيهزمون ، ثم أخبركم أنهم لا ينصرون .

فإن قيل : ما معنى التراخي فى « ثم » ؟

(١) لغة اللغة لابن فارس ص ١٢٠ ، عبارته « فأما عطف الاسم على الاسم والفعل على الفعل ، فلا يكون إلا مرتبا أحدهما بعد الآخر » .

(٢) سورة آل عمران ١١١

(٣) سورة التوبة ١١٨

قيل : التراخي في الرتبة ، لأن الأخبار التي تقسطن عليهم أعظم من الإخبار بتوليهم الأدار ، وكقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نُهَبِّكَ الْأَوَّلِينَ . ثُمَّ نُنْصِبُهُمْ الْآخِرِينَ ﴾ ^(١) .

ثم

المفتوحة

غرف للبعيد بمعنى هنالك ، قال تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثُمَّ رَأَيْتَ ﴾ ^(٢) .

وقرى : ﴿ قَالَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ ﴾ ^(٣) ، أى هنالك الله شهيد ، بدليل : ﴿ هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْأَخْلَقِ ﴾ ^(٤) .

وقال الطبري في قوله : ﴿ أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ ﴾ ^(٥) ، معناه : أهناك ، وليست « ثم » العاطفة . وهذا وهم أشبهه عليه للضمومة بالمفتوحة .

(٢) سورة البقر ٢٠

(٤) سورة الكهف ٤٤

(١) سورة الرسلات ١٦ ، ١٧

(٣) سورة يونس ٤٦ ، ٥١

حاشا

اسم يأتي بمعنى التنزيه ، كقوله : ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾^(١) ، بدليل قول بعضهم : « حاشا لله » بالتثنية ، كاقيل : ﴿براءة من الله﴾ من كذا ، أى حاشا لله بالتثنية كقولهم : رعياً لزيد .

وقراءة ابن مسعود ﴿حاشا لله﴾ بالإضافة ، فهذا مثل سبحان الله ، ومعاذ الله .
وقيل : بمعنى جانب يوسف للمصيبة لأجل الله ، وهذا لا يتأني في : ﴿حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(٢) .

قال الفارسيّ : وهو فاعل ، من الحشا الذى هو الناحية ، أى صار فى ناحية ، أى بُمد بما رُمي به وتنحى عنه فلم يَفْشَ ولم يلابسه .
فإن قلت : إذا قلنا باسمية « حاشا » ، فواجهُ ترك التثنية فى قراءة الجماعة وهى غير مضافة ؟

قلت : قال ابن مالك : والوجه أن تكون « حاشى » للشبهة بحاشى الذى هو حرف ، وأنه شابهه لفظاً ومعنى ، فجرى مجراه فى البناء .

حتى

كـ «إلى» لكن يفرقان ؛ في أن ما بعد «حتى» يدخل في حكم ما قبلها قطعاً ، كقولك : قام القوم حتى زيد ؛ فـ «زيد» ما هنا دخل في القيام ، ولا يلزم ذلك في قام القوم إلى زيد . ولهذا قال سيبويه : إن «حتى» تجرى مجرى الواو «ونم» في التشريك .

ومن الدليل على دخول ما بعدها فيما قبلها ؛ قوله صلى الله عليه وسلم : «كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس» .

وقوله : «أريت كل شيء حتى الجنة والنار» .

وقال الكواشي في تفسيره : الفرق بينهما أن «حتى» تختص بالغاية للضرورة ، ومن ثم جاز : أكلت السمكة حتى رأسها ، وامتنع «حتى نصفها» أو «ثلثها» و«إلى» عامة في كل غاية . انتهى .

ثم الغاية تسمى عاطفة ؛ وهي للغاية كيف وقعت ؛ إما في الشرف ، كجاء القوم حتى رئيسهم ، أو الضعة ، نحو أسدت الفصال حتى القرعى .

أو تكون جملة من القول على حال هو آخر الأحوال المفروضة أو المتوقعة ، بحسب ذلك الشأن ؛ إما في الشدة ، نحو : ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ﴾^(١) إذا أريد حكاية الحال ؛ ولولا ذلك لم تعطف الجملة الحالية ، على الجملة الماضية . فإن أريد الاستقبال لزم النصب . وإما في الرخاء ، نحو شربت الإبل حتى يحس البعير يجر بطنه ، على الحكاية .

ولا انتهاء الناية ، نحو : ﴿ حَقٌّ مَطْلَعُ الْفَجْرِ ﴾^(١) ، ﴿ حَقٌّ يَبْلُغُ الْكِتَابُ أَجَلَهُ ﴾^(٢) .

والتعليل ، وعلامتها أن نحسن في موضعها « كي » نحو : « حتى تفيظ ذا الحسد » ؛ ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ ﴾^(٣) .
ويمحتملها : ﴿ حَتَّى تَفِيءَ ﴾^(٤) .

وقوله : ﴿ وَلَا يَزَالُونَ يَقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ ﴾^(٥) .
﴿ هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنْفِقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَضُوا ﴾^(٦) .
قيل : وللاستثناء ، كتوبه تعالى : ﴿ وَمَا يُعْلِمَانِ مِنْ أَهْلِ حَقٍّ يَقُولَا ﴾^(٧) ؛ والظاهر أنها للناية .

وحرف ابتداء ؛ أى تبدأ به الجملة الاسمية أو الفعلية ، كتوبه تعالى : ﴿ حَقٌّ يَقُولُ الرَّسُولُ ﴾^(٨) في قراءة نافع .

وكذا الداخلة على « إذا » ، في نحو : ﴿ حَقٌّ إِذَا فَشِئْتُمْ ﴾^(٩) ونظائره ، والجواب محذوف .

(٢) سورة البقرة ٢٣٥

(٤) سورة المجرات ٩

(٦) سورة المنافقون ٧

(١) سورة القمر ٥

(٣) سورة القتال ٣١

(٥) سورة البقرة ٢١٧

(٧) سورة البقرة ١٠٢

(٨) سورة البقرة ٢١٤ ؛ برقع « يقول » ؛ وانظر القرطبي ٣ : ٣٤

(٩) سورة آل عمران ١٥٢

حيث

ظرف مكان . قال الأخفش : وللزمان ، وهي مبنية على الضم تشبيهاً بالغايات ، فإن الإضافة إلى الجملة كلا إضافة ، ولهذا قال الزجاج في قوله تعالى : ﴿ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ ﴾ ^(١) : ما بعد « حيث » صلة لها وليست بمضافة إليه ؛ يريد أنها ليست مضافة للجملة بعدها ، فصارت كالصلة لها ، أى كالزيادة .

وفهم الفارسي أنه أراد أنها موصولة ، فردّ عليه .
ومن العرب من يرب « حيث » ، وقراءة بعضهم : ﴿ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ^(٢) ، بالكسر تحليها . وتحتل البناء على الكسر . وقد ذكروا الوجهين في قراءة : ﴿ أَفَلَا أَعْلَمُ حَيْثُ يَفْعَلُ رِسَالَاتِهِ ﴾ ^(٣) بفتح الراء .
وللشهور أنها ظرف لا يتصرف .

وجوز الفارسي وغيره في هذه الآية كونها مفعولا به على السمة ، قالوا : ولا تكون ظرفا ، لأنه تعالى لا يكون في مكان أعلم منه في مكان .
وإذا كانت مفعولا لم يعمل فيها « أعلم » لأن « أعلم » ؛ لا يعمل في المفعول به ، فيقدر لها فعل .

واختار الشيخ أمير الدين أنها باقية على ظرفيتها مجازا . وفيه نظر .

(٢) سورة الأعراف ١٨٢

(١) سورة الأعراف ٢٨

(٣) سورة الأنعام ١٢٤

دُون

قبيض « فوق » ، ولها معان :

أحدها : من ظروف للكان للبهم ؛ لاحتمالها الجهات الست .

وقيل : هي ظرف يدل على السفلى في المكان أو للنزلة ، كقولك : زيد دون عمرو .

وقال سيبويه : وأما « دون » فتصير عن الناية .

قال الصَّغَار : لا يريد الناية على الإطلاق ، بل الناية التي تكون بعدها ، فإذا قلت :

أنا دونك في العلم ، معناه : أنا مقصر عنك ، وهو ظرف مكان متجاوز فيه ، أى أنا في موضع من العلم لا يبلغ موضعك . ونظيره : فلان فوقك في العلم .

الثاني : اسم ، نحو : ﴿ مِنْ دُونِهِ ﴾ ^(١) .

الثالث : صفة ، نحو : هذا الشيء دون ، أى ردى ، فيجرى بوجوه الإعراب .

وقد تكون صفة لا بمعنى ردى ، ولكن على معناه من الظرفية ؛ نحو : رأيت

رجلا دونك .

ثم قد يحذف هذا للوصف وتقام الصفة مقامه ؛ وحينئذ فلهرب فيه لفتان : أحدها :

إعرابها كإعراب للوصول وجريها بوجوه الإعراب ، والثانية : إبقاؤها على أصلها من

(١) سورة النساء ١١٧ ، والآية : ﴿ إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَّا نَأْتِيهِمْ مِنْ دُونِهِمْ ﴾ .

إِلَّا شَيْطَانًا مَرِيدًا .

الظرفية ، وعليها جاء قوله : ﴿ وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ ﴾ ^(١) ، قرئ بالرفع والنصب .
وقال الزمخشري : معناه ؛ أدنى مكان من الشيء .

* * *

ومنه الدون للحقير ، ويستعمل للتفاوت في الحال ، نحو : زيد دون عمرو ، أى فى الشرف والعلم ، واتسع فيه ، فاستعمل فى تجاوز حدّ إلى حدّ ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٢) ، أى لا يتجاوزون ولاية المؤمنين إلى ولاية الكافرين .
وقيل : إنه مشتق من « دون » فعل ، يقال : دان يدون دَوْنًا ، وأدين إدانة ؛ وللمنى على الحفارة والتقريب . وهذا دون ذلك ، أى قريب منه . ودون الكتب إذا جمعتها ؛ لأن جمع الأشياء إدناء بعضها من بعض وتقليل للسافة بينها ، ودونك هذا ، أصله خذ من دونك ، أى من أدنى منك فاختصر .

ذو وذات

بمعنى صاحب ، ومنه قوله تعالى : ﴿ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴾^(١) ، وقوله : ﴿ ذَوَاتَا أَفْتَانٍ ﴾^(٢) . ولا يستعمل إلا مضافا ، ولا يضاف إلى صفة ، ولا إلى ضمير .

وإنما وضعت وصلة إلى وصف الأشخاص بالأجناس ، كما أن « الذى » وضعت وصلة إلى وصل المعارف بالجل ، وسبب ذلك أن الوصف إنما يراد به التوضيح والتخصيص ، والأجناس أعم من الأشخاص فلا يتصور تخصيصها لها ؛ فإليك إذا قلت : مررت برجل عليم ، أو مال أو فضل ؛ ونحوه لم يقل ؛ ما لم يقصد به اللبانة ؛ فلذا قلت : بذى علم ، صريح الوصف ، وأفاد التخصيص ؛ ولذلك كانت الصفة تابعة للموصوف في إعرابه ومعناه . وأما قراءة ابن مسعود : ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عَالِمٍ عَلِيمٌ ﴾^(٣) ، قيل : « العالم » هنا مصدر ، كالصالح والباطل ، وكأنه قال : ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ ﴾^(٤) ؛ فالقراءتان في المعنى سواء .

وقيل : « ذى » زائدة .

وقيل : من إضافة للمسمى إلى الاسم ، أى وفوق كل ذى شخص يسمى عالما ، أو يقال له عالم عليم .

ولا يضاف إلى ضمير الأشخاص ، ولهذا لحنوا قول بعضهم : « صلى الله على محمد وذويه » .

(٢) سورة الرحمن ٤٨

(١) سورة البروج ١٥

(٣) سورة يوسف ٧٦

واختلفوا هل تضاف « ذو » إلى ضمير الأجناس ، فتمه الأكترون . والظاهر الجواز ؛ لأن ضمير الجنس هو الجنس في اللفظ .

ومن ابن بَرَى أنها تضاف إلى ما يضاف إليه صاحب ، لأنها رديفته ؛ وأنه لا يمنع إضافتها للضمير إلا إذا كانت صلة ، وإلا فلا يمتنع .

وقال الطرزي^(١) في « المُرب » : ذو بمعنى الصاحب تقتضى شيئين : موصوفا ومضافا إليه ؛ تقول : جاءني رجل ذو مال ، بالواو في الرفع ، وبالألف في النصب ، وبالياء في الجر . ومنه : ذو بطن خارجة ، أي جنيها ، وأقلت الحاجة ذا بطنها ، أي باضت أو سلحت . وتقول للمؤنث : امرأة ذات مال ، وللبنتين ذواتا مال ، وللعجامة ذوات مال . قال : هذا أصل الكلمة ، ثم اقتطعوا عنها مقتضاها ؛ وأجروها مجرى الأسماء القائمة للمستقلة ، غير التقتضية لما سواها ، فقالوا : ذات متميزة ، وذات قديمة ومحدثة ، ونسبوا إليها كما هي من غير تغيير علامة التأنيث ، فقالوا : الصفات الذاتية ، واستعملوها استعمال النفس والشيء .

وعن أبي سعيد - بنى السيراني - كل شيء ذات ، وكل ذات شيء .

وحكى صاحب « التكملة »^(٢) قول العرب : جعل ما بيننا في ذاته ، وعليه قول أبي تمام :
* ويضرب في ذات الإله فيوجع^(٣) *

قال شيخنا - بنى الزعفراني : إن صح هذا ، فالكلمة عربية ، وقد استمر للتكلمون في استعمالها ، وأما قوله : ﴿ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴾^(٤) ، وقوله : « فلان قليل ذات اليد » ،

(١) هو ناصر بن عبد السيد بن الطرزي ، أبو الفتح المروفي بالطرزي ، تلميذ الزعفراني ، وخليفته في التصوف والفتوى والاعتزال ، توفي سنة ٨٣٠ هـ بنية الرواة ٤٠٢

(٢) هو الإمام رضي الدين حسن بن محمد الصفاني ؛ صاحب التكملة على الصحاح ؛ ذكر فيها ما فاتته من اللغة ؛ وهي أكبر حجما منه ؛ وتوفي سنة ٦٥٠ هـ ، كشف الظنون ١٠٧٢

(٣) ديوانه ٢ : ٣٢٦ ، وصدرة :

* يَقُولُ قَيْسِمٌ وَيَمْنِي قَيْسِرٌ *

(٤) سورة هود

فن الأول ، وللمنى الإقلال ، لمصاحبة اليد . وقولهم : «أصلح الله ذات يمينه» ، و «ذواليد أحق» . انتهى .

وقال السهيلي : والإضافة «ذى» أشرف من الإضافة لمصاحب ، لأن : قولك : «ذو» يضاف إلى التابع ، و «صاحب» يضاف إلى للتبوع ، قول : أبو هريرة صاحب النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا قول : النبي صاحب أبي هريرة إلا على جهة ما ، وأما « ذو » فذاك قول فيها : ذو لئال ، وذو العرش ، فبعد الاسم الأول متبوعا غير تابع ، ولذلك سميت أقيال حمير بالأذواء ، نحو قولهم : ذو جَدَن ، ذو يَزَن ، في الإسلام أيضا : ذو العين ، وذو الشهادتين ، وذو السماكين ، وذو اليدين ؛ هذا كله تفخيم للشيء ، وليس ذلك في لفظة «صاحب» ، وبني على هذا الفرق أنه سبحانه قال في سورة الأنبياء : ﴿وَذَا النُّونِ﴾^(١) ، فأضافه إلى «النون» وهو الحوت ، وقال في سورة القلم : ﴿وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْخُحُوتِ﴾^(٢) ، قال : وللمنى واحد ، لكن بين اللفظين تفاوت كبير في حسن الإشارة إلى الحالتين ، وتنزيل الكلام في اللوامين ، فإنه ذكر في موضع التثناء عليه ذو النون ، ولم يقل صاحب النون ، لأن الإضافة بـ «ذى» أشرف من صاحب ، ولقظ النون أشرف من الحوت ، لوجود هذا الاسم في حروف الهجاء أوائل السور ، وليس في اللفظ الآخر ما يشرفه لذلك . فالتفت إلى تنزيل الكلام في الآيتين بَلَّغَ لك ما أشرنا إليه في هذا الغرض ؛ فإن التدبير لإيجاز القرآن واجب ومفترض .

وقوله تعالى : ﴿وَأَصْلَحُوا ذَاتَ بَيْتِكُمْ﴾^(٣) أى الحال بينكم ، وأزبلوا للشجرة . وتكون للإرادة والنية ، كقوله : ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾^(٤) ، أى السرائر .

(٢) سورة ن ٤٨

(١) سورة الأنبياء ٨٧

(٤) سورة آل عمران ١٥٤

(٣) سورة الأهل ١

رُود

تصغير « رُود » ، وهو التَّهَلُّ ، قال تعالى : ﴿ أَمْهَلُهُمْ رُودًا ﴾ ^(١) ، أى قليلا .
قال ابن قتيبة : وإذا لم يقدمها « أمهلهم » ؛ كانت بمعنى « مهلا » ولا يتكلم بها
إلا مضرا مأمورا بها .

رَبَّما

لا يكون الفعل بعدها إلا ماضيا ؛ لأن دخول « ما » لا يزيلها عن موضعها في اللغة ،
فأما قوله تعالى : ﴿ رَبَّما بَوَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ^(٢) ، قيل على إضمار « كان » ، تقديره
« ربما كان يود الذين كفروا » .

السين

حرف استقبال . قيل : وتأنى للاستمرار ، كقوله تعالى : ﴿ سَتَجِدُونَ آخِرِينَ ﴾ ^(٣) .
وقوله : ﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبَلَتِهِمْ ﴾ ^(٤) ؛ لأن ذلك إنما نزل
بعد قولهم : ﴿ مَا وَلَّاهُمْ ﴾ ، فجاءت السين إعلاما بالاستمرار لا بالاستقبال .
قال الزمخشري : أفادت السين وجود الرحلة لا محالة ، فهي تؤكد الوعد كما تؤكد
الوعيد إذا قلت : سأنتقم منك .

(٢) سورة الحجر ٢

(٤) سورة البقرة ١٤٢

(١) سورة الطارق ١٧

(٣) سورة النساء ٩١

ومثله قول سيدييه في قوله : ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ ﴾ ^(١) : معنى السين أن ذلك كائن لا محالة ، وإن تأخرت إلى حين .

وقال الطيبي : مراد الزعشري أن السين في الإثبات مقابلة « إن » في النفي ؛ وهذا مردود ؛ لأنه لو أراد ذلك لم يقل : السين تأكيد للوعد ، بل كانت « حيثل » تأكيداً للوعود به ، كما أن « لو » تفيد تأكيد النفي بها .

وتأني زائدة ، كقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ ﴾ ^(٢) ، أى يجيبون . وقوله : ﴿ وَيَسْتَجِيبُ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ^(٣) .

(٢) سورة الإسراء ٥٢

(١) سورة البقرة ١٣٢

(٣) سورة الشورى ٢٦

سوف

حرف يدل على التأخير والتعئيس ، وزمانه أبعد من زمان السين ؛ لذا فيها من إرادة التسويف .

ومنه قيل : فلان يسوف فلانا ، قال تعالى : ﴿ وَسَوْفَ تَسْأَلُونَهُ ﴾^(١) .

وقال : ﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ ﴾^(٢) ، قرب القول .

وعن صرح بالتفاوت بينهما الزخشرى وابن الخشاب فى شرح الجمل ، وابن يمش وابن أبان وابن بابشاذ ، وابن عصفور وغيرهم .

ومنع ابن مالك كون التراخى فى «سوف» أكثر ، بأن للماضى والمستقبل مقابلان ، وللماضى لا يقصد به إلا مطلق للماضى دون تعرض لقرب الزمان أو بعده ، فكذا المستقبل ، ليجرى للمقابلان على سَنٍ واحد ، ولأنهما قد استعملا فى الوقت الواحد . وقال تعالى فى سورة : ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾^(٣) : ﴿ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ . ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾^(٤) . وفى سورة التكاثر : ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ . ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾^(٥) .

وقوله : ﴿ وَسَوْفَ يُؤْتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾^(٦) .

قلت : ولابد من دليل على أن قوله تعالى : ﴿ وَسَوْفَ يُؤْتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾^(٦) ، وقوله : ﴿ فَسَيَدْخُلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ ﴾^(٧) معبرا به عن معنى واحد .

ولمانع أن يمنعه مسبقا إلى أن الله تعالى وعد للمؤمنين أحوال خير فى الدنيا والآخرة ، فجاز أن يكون ماقرون بالسین لما فى الدنيا ، وماقرون بسوف لما فى الآخرة . ولا يخفى خروج

(٢) سورة البقرة ١٤٢

(٤) سورة التكاثر ٤ ، ٣

(٦) سورة الفصا ١٧٥

(١) سورة الزخرف ٤٤

(٣) سورة النبأ ١ ، ٤ ، ٥

(٥) سورة النساء ١٤٦

قوله : ﴿ كَلَّا سَيَمْلِكُونَ ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ ^(٢) عن دمواه ؛ لأن الوعد والوعيد مع « سوف » لا إسكان فيه ، ومع السين للمبالغة وقصد تهريب الوقوع ، بخلاف سيقوم زيد ، وسوف يقوم ؛ مما قصد فيه الإخبار الجرد .

وفرق ابن بابشاذ أيضا بينهما ، بأن « سوف » تستعمل كثيرا في الوعيد والتهديد ، وقد تستعمل في الوعد .

مثال الوعيد : ﴿ وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ حِينَ يَرَوْنَ الْعَذَابَ مَنْ أَضَلَّ سَبِيلًا ﴾ ^(٣) ، و ﴿ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾ ^(٤) .

وأمثالها في الوعد : ﴿ وَلَسَوْفَ يُمْطِرُكَ رَبُّكَ فَارْزُقْ ﴾ ^(٥) فأما قوله تعالى : ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴾ ^(٦) ، لتضمنه الوعد والوعيد جميعا ، فالوعد لأجل اللؤمين الحبين ، والوعيد لما تضمنت من جواب المرتدين بكونهم أعز عليهم وعلى جميع الكافرين .

والأكثر في السين الوعد ، وتأتي للوعيد .

مثال الوعد : ﴿ إِنِّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ اللَّهُ رِزْقًا وَدًا ﴾ ^(٧) .

ومثال الوعيد : ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَابٍ يَنْفُلُونَ ﴾ ^(٨) .

(٢) سورة النكاثر ٣

(١) سورة التبا ٤

(٣) سورة الفرقان ٤٢

(٥) سورة الثالثة ٤٤

(٤) سورة الضحى ٥

(٧) سورة الشعراء ٢٢٢

(٦) سورة مريم ٩٦

كَلَى

للاستعلاء حقيقة ، نحو ﴿وَعَلَيْهَا وَكَلَىٰ الْفُلْكَ تُحْمَلُونَ﴾^(١) .
 أو مجازاً ، نحو : ﴿وَلَهُمْ كَلَىٰ ذَنْبٌ﴾^(٢) .
 ﴿فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾^(٣) .
 وأما قوله : ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ الَّذِي لَا يَمُوتُ﴾^(٤) ، فهي بمعنى الإضافة والإسناد ،
 أي أضفت توكل إلى الله تعالى ، لا إلى الاستعلاء ؛ فلأنها لا تنفide هاهنا .
 وللمصاحبة ، كقوله : ﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ﴾^(٥) .
 ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾^(٦) .
 وتأتي للتعليل ، نحو : ﴿لِتَكْثُرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ﴾^(٧) أي لهدايته لماكم .
 قال بعضهم : وإذا ذكرت النعمة في الغالب مع الحمد لم تقترن به «على» ، نحو : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ
 الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾^(٨) ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٩) ،
 وإذا أريدت النعمة أتى بـ «على» ، ففي الحديث : كان إذا رأى ما يكره قال : الحمد لله
 على كل حال . ثم أورد هذه الآية .
 وأجاب بأن الموضع هنا رفع الصوت بالتكبير .
 ونحوه للظرفية ، نحو : ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينٍ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا﴾^(١٠) .

(٢) سورة الشعراء ١٤
 (٤) سورة الفرقان ٨
 (٦) سورة الرعد ٦
 (٨) سورة الأنعام ١
 (١٠) سورة القصص ١٥

(١) سورة المؤمنون ٢٢
 (٣) سورة البقرة ٢٥٣
 (٥) سورة البقرة ١٧٧
 (٧) سورة الحج ٣٧
 (٩) سورة فاطر ١

ونحو: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سَلِيمٍ﴾^(١)، أى فى ملك سليمان، أو فى زمن سليمان، أى زمن ملكه.

ويحصل أن «تتلوا» ضمن معنى «قول»، فتكون بمنزلة ﴿وَلَوْ قَوْلَ عَلَيْنَا﴾^(٢).
وبمعنى «من» كقوله تعالى: ﴿اَكْتُلُوا عَلَى النَّاسِ﴾^(٣).

وَجِل عليه قوله: ﴿مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانِ﴾^(٤) أى منهم.
وقوله: ﴿كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾^(٥) أى كان الورد حتما مقضيا من ربك.
وبمعنى عند نحو ﴿وَلَهُمْ عَلَىٰ ذَنْبٍ﴾^(٦)، أى عندى.

والباء، نحو: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَنْ لَا أَقُولَ﴾^(٧) وفى قراءة أبى رضى الله عنه: بالباء.

تَشْبِيْه

حيث وردت فى حق الله تعالى؛ فإن كانت فى جانب الفضل كان معناه الوقوع وتأكيده،
كقوله: ﴿قَلَّمَ نَمَّا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ﴾^(٨).
وقوله: ﴿إِنَّمَا إِنَّا عَلَيْكُمْ حِسَابُهُمْ﴾^(٩).

(٢) سورة المائدة ٤٤

(٤) سورة المائدة ١٠٧

(٦) سورة الشعراء ١٤

(٨) سورة الرعد ٤٠

(١) سورة البقرة ١٠٢

(٣) سورة الطه ٢

(٥) سورة مريم ٧١

(٧) سورة الأعراف ١٠٥

(٩) سورة الفاتحة ٢٦

عن

تقتضى مجاوزة ما أضيف إليه نحو غيره وتعدية عنه ، قول : أطعمته من جوع ،
أى أزلت عنه الجوع ، ورميت عن القوس ؛ أى طرحت السهم عنها . وقولك : أخذت
العلم من فلان ، مجاز ، لأن علمه لم ينتقل عنه ؛ ووجه المجاز أنك لما تلقيته منه صار كالمتقل
إليك من محله ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ فَكَيْحَذِرِ الَّذِينَ يَخَالَفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾ ^(١) ،
لأنهم إذا خالفوا أمره بَدَدُوا عنه وتجاوزوه .

قال أبو محمد البصرى : « عن » تستعمل أتم من « على » ، لأنه يستعمل فى الجهات
الست ، وكذلك وقع موقع « على » فى قوله :

• إِذَا رَضِيتُ عَلَىٰ بَنُو قَشِيرٍ •

ولو قلت : أطعمته من جوع ، وكسوته على عرى ، لم يصح .

ونحو : للبدل ، نحو : ﴿ وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ ^(٢) .
وللاستعلاء ، نحو : ﴿ وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَنْ نَفْسِهِ ﴾ ^(٣) .
وقوله : ﴿ إِنِّى أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَلِيرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّى ﴾ ^(٤) ، أى قدمته عليه .
وقيل : على بابها ، أى منصرفا عن ذكر ربى .

وحكى الرماني عن أبى عبيدة أن « أحببت » من أحب البعير إحيابا ؛ إذا برك
فلم يقم ، فـ « من » متعلقة باعتبار معناه التضمين ، أى تثبعت عن ذكر ربى ، وعلى هذا
« حُبُّ الْخَلِيرِ » ، مفعول لأجله .

(٢) سورة البقرة ٤٨

(٤) سورة ص ٣٢

(١) سورة النور ٦٣

(٣) سورة محمد ٣٨

والتمليل ، نحو : ﴿ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ ﴾ ^(١) .
﴿ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ ﴾ ^(٢) .

وبمعنى « بعد » ، نحو : ﴿ هَذَا قَلِيلٌ لِّیَصْبِحُنَّ نَادِمِينَ ﴾ ^(٣) .
﴿ يُحَرِّقُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ ﴾ ^(٤) ، بدليل أن في مكان آخر « من بعد مواضعه » .
﴿ لَتَرَكُنَّ مَطْبَقًا عَنْ مَطْبِقِ ﴾ ^(٥) .

وبمعنى « من » نحو ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾ ^(٦) .
﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ نَقَبَلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا ﴾ ^(٧) ، بدليل : ﴿ فَتَقْبَلُ مِنْ أَحَدِهِمْ وَلَمْ يُقْبَلْ مِنْ الْآخَرِ ﴾ ^(٨) .

وبمعنى « الباء » نحو : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى ﴾ ^(٩) . وقيل : هل حقيقتها ،
أى : وما يصدر قوله عن هوى . وقيل : للمجازة ؛ لأن نطقه متباعد عن الهوى ،
ومتجاوز عنه .

وفيه نظر ، لأنها إذا كانت بمعنى الباء ، نفى عنه النطق في حال كونه متلبساً بالهوى ،
وهو صحيح ، وإذا كانت على بابها نفى عنه التعلق حال كونه مجاوزاً عن الهوى ، فيلزم
أن يكون النطق حال كونه متلبساً بالهوى . وهو فاسد .

(١) سورة هود ٥٣

(٢) سورة المائدة ١٣

(٣) سورة الشورى ٢٥

(٤) سورة المائدة ٢٧

(١) سورة التوبة ١١٤

(٢) سورة المؤمنون ٤٥

(٣) سورة الانشقاق ١٩

(٤) سورة الأحقاف ١٦

(٥) سورة النجم ٣

عسى

للترجى في المحبوب ، والإشفاق في للكروه . وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿ وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ﴾ ^(١) .

قال ابن فارس : وتأى للقرب والدنو ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ رَدِفٌ لَّكُمْ ﴾ ^(٢) ، قال : وقال الكسائي : كل ما في القرآن من « عسى » على وجه الخبر فهو موحد ، نحو : ﴿ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا ﴾ ^(٤) ، ووحد على « عسى الأمر أن يكون كذا » .

وما كان على الاستفهام فهو يجمع ، كقوله تعالى : ﴿ قَهْلَ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ ﴾ ^(٥) .

قال أبو حبيدة معن : هل عدوتم ذلك ؟ ^(٦) هل جزئتموه ؟

وروى البيهقي في سننه عن ابن عباس ، قال : كل « عسى » في القرآن فهي واجبة .

وقال الشافعي : يقال : عسى من الله واجبة .

وحكى ابن الأنباري عن بعض المفسرين أن « عسى » في جميع القرآن واجبة ، إلا في موضعين في سورة بني إسرائيل :

﴿ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ ﴾ ^(٧) ، يعني بني النضير ، فإرحمهم الله ، بل قاتلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأوقع عليهم العقوبة .

(٢) سورة النمل ٧٢

(١) سورة البقرة ٢١٦

(٤) سورة محمد ٢٢

(٣) سورة المجرات ١١

(٦) سورة الإسراء ٨

(٥) فقه اللغة ١٢٨ ، مع تصرف واختصار .

وفي سورة التحريم: ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكَ﴾^(١) ، ولازمته حتى قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وعم بمضمم القاعدة ، وأبطل الاستثناء ، لأن تقديره أن يكون على شرط ، أى في وقت من الأوقات ، فلما زال الشرط وانقضى الوقت ، وجب عليكم المذاب ، فعلى هذا لم يخرج من بابها الذى هو الإيجاب .

وكذلك قوله : ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ﴾^(٢) تقديره : واجب أن يبديله أزواجا خيرا منك ، أى لبث طلاقك ، ولم يبت طلاقهن ، فلا يجب التبديل .

وقال صاحب « الكشاف » في سورة التحريم : ﴿عَسَى رَبُّهُ﴾^(٣) إطماع من الله تعالى لمبادء . وفيه وجان : أحدهما أن يكون على ما جرت به عادة الجبارة من الإجابة بـ « لعل » وعسى ، ووقوع ذلك منهم موقع القطع والبت . والثانى أن تعجىء تعليما للعباد وجوب الترجيح بين الخوف والرجاء .

(١) سورة التحريم .

عند

ظرف مكان بمعنى « لدن » إلا أن « عند » معربة . وكان القياس بناءها لافتقارها إلى ما نضاف إليه ، كـ « لدن » و « إذ » ، ولكن أعربوا « عند » لأنهم توسعوا فيها ، فأوقعوها على ما هو ملك الشخص ، حضره أو غاب عنه ، بخلاف « لدن » فإنه لا يقال : لدن فلان ؛ إلا إذا كان بحضرة القائل ، فـ « عند » بهذا الاعتبار أعم من « لدن » ؛ ويستأنس له بقوله : ﴿ آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا ﴾^(١) ، أى من العلم الخاص بنا ، وهو علم الغيب .

وقوله : ﴿ وَهَبْنَا لَكَ مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً ﴾^(٢) ، الظاهر أنها بمعنى « عندك » ؛ وكأنها أعم من « لدن » لما ذكرنا ، فهي أعم من بين يدي ؛ لاختصاص هذه بجهة « أمام » ؛ فإن من حقيقتها الكون من جهة مسامحة البدن .
وتفيد معنى القرب .

وقد تسمى بمعنى « وراء » و « أمام » ، إذا تضمنت معنى « قبل » كـ « بين يدي الساعة » .

وقد تسمى « وراء » بمعنى « لدى » المضمن معنى « أمام » ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ ﴾^(٣) .
﴿ مِنْ وَرَائِهِ جَهَنَّمُ ﴾^(٤) .

(٢) سورة آل عمران ٨

(٤) سورة إبراهيم ١٦

(١) سورة الكهف ٦٥

(٣) سورة الكهف ٧٩

﴿وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ﴾^(١).

وقوله : ﴿مِنْ وَرَاءِ جُدُرٍ﴾^(٢) ، يتناول الخالين بالتضاييف .

وقد يطلق لتضمنه معنى الطواعية وترك الاختيار مع الخطاب ، كقوله تعالى : ﴿لَا تَقْدُمُوا يَدَيَّ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾^(٣) ، من النهى عن التقديم ، أو التقدم على وجه المبادرة بالرأى والقول ، أى لا تقدموا القول ، أو لا تقدموا بالقول بين يدي قول الله . وعلى هذا يكون للمعنى بقوله : ﴿بين يدي الله ورسوله﴾ أملاً بالمعنى .

وإذا ثبت أن «عند» و «لهى» قرب ، فتارة يكون حقيقياً ، كقوله : ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى . عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى . عِنْدَ مَا جَنَّتُ الظُّلُمَاتِ﴾^(٤) .
﴿وَأَلْفَيْ سَيِّدَةٍ لَدَى الْبَابِ﴾^(٥) .

وتارة مجازياً ، إما قرب للزلة والزلى ، كقوله : ﴿يَلْأَخِيَاءَ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾^(٦) .
﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ﴾^(٧) وعلى هذا قيل : لللائكة للقرّيون .

أو قرب للتشريف ، كقوله : ﴿رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ﴾^(٨) ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « اللهم اغفر لي خطيئتي وعمدي ، وهزلي وجيدي ، كل ذلك عندي » ، أى فى دائرتى ؛ إشارة لأحوال أمته ؛ وإلا فقد ثبتت له العصمة .

وتارة بمعنى الفضل ؛ ومنه : ﴿قَدْ أَنْتَمِتَ عَشْرًا قَبْلَ عَيْنِكَ﴾^(٩) ، أى من فضلك وإحسانك .

وتارة يراد به الحكم ، كقوله : ﴿فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾^(١٠) .

(٢) سورة الحفر ١٤

(١) سورة البقرة ٩١

(٤) سورة النجم ١٣ ، ١٤ ، ١٥

(٣) سورة المجرات ١

(٦) سورة آل عمران ١٦٩

(٥) سورة يوسف ٢٥

(٨) سورة التهم ١١

(٧) سورة الأعراف ٢٠٦

(١٠) سورة النور ١٣

(٩) سورة القصص ٢٧

﴿وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ﴾^(١) أى فى حكمه تعالى .
 وقوله : ﴿إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الَّذِى مِنْ عِنْدِكَ﴾^(٢) أى فى حكمك . وقيل بحذف
 « عند » فى الكلام ؛ وهى مرادة للإيماء ، كقوله تعالى : ﴿الَّذِى مِنْ رَبِّكَ﴾^(٣) .
 ﴿رَسُولٌ مِنَ اللَّهِ﴾^(٤) .
 ﴿عَذَابٌ مِنَ الرَّحْمَنِ﴾^(٥) ، أى من عند الرحمن ؛ لظهور : ﴿قَدْ جَاءَكُمْ
 مِنَ اللَّهِ نُورٌ﴾^(٦) .
 وقد تكون « عند » للحضور ، نحو : ﴿فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ﴾^(٧) .
 وقد يكون الحضور والتقرب معنويين ، نحو : ﴿قَالَ الَّذِى عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ
 الْكِتَابِ﴾^(٨) .
 ويجوز : وأنزل عندك .

(٢) سورة الأفعال ٣٢

(٤) سورة البينة ٢

(٦) سورة المائدة ١٠

(٨) سورة النمل ٤٠

(١) سورة النور ١٥

(٣) سورة البقرة ١٤٧

(٥) سورة مريم ٤٥

(٧) سورة النمل ٤٠

غير

مق ما حسن موضعها « لا » كانت حالا ، ومق حسن موضعها « إلا » كانت استثناء .

ويجوز أن تقع صفة لمرفة ، إذا كان مضامها إلى ضد للوصف ، بشرط أن يكون له ضد واحد ، نحو مررت بالرجل الصادق غير الكاذب ؛ لأنه حينئذ يتعرف .
ومنه قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَفْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾^(١) ، فإن النصب ضد النعمة ، والأول هم المؤمنون والثاني هم الكفار .
وأورد عليه قوله تعالى : ﴿ نَمُتْ لِّصَالِحٍ غَيْرِ الَّذِي كُنَّا نَمُتْ ﴾^(٢) ، فإنه أضيف إلى الذين كانوا يعملون ، وهو ضد الصالح كأنه قيل : « الصالح » .
وأجيب بأن الذين كانوا يعملونه بعض الصالح فلم يمتحض فيهما .

الفاء

ترد عاطفة ، وللسببية ، وجزاء ، وزائلة .

الأول : العاطفة ، ومعناها التعقيب ، نحو قام زيد فمرو ؛ أى أن قيامه بسده بلامهلة . والتعقيب فى كل شيء بحسبه ؛ نحو ﴿ فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾^(١) .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَبَاءَهَا بَأْسُنَا بَيِّنَاتًا ﴾^(٢) ، والبأس فى الوجود قبل الهلاك - وبها احتج القراء على أن ما بعد الفاء يكون سابقا - فقيه عشرة أوجه :

أحدها : أنه حذف السبب وأبقى للسبب ؛ أى أردنا إهلاكها .

الثانى : أن الهلاك على نوعين : استئصال ، [وبغير استئصال]^(٣) ، والمعنى : وكَمْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا بغير استئصال للجميع ، فجاءها بأسنا باستئصال الجميع .

الثالث : أنه لما كان معنى البأس مجهولا للناس ، والهلاك معلوم لهم ، وذكره عقب الهلاك ، وإن كان سابقا ؛ لأنه لا يتضح إلا بالهلاك .

الرابع : أن المعنى : قاربنا إهلاكها ؛ فجاءها بأسنا فأهلكناها .

الخامس : أنه على التقديم والتأخير ؛ أى جاءها بأسنا فأهلكناها .

السادس : أن الهلاك ومعنى البأس ، لما تقاربا فى المعنى ، جاز تقديم أحدهما على الآخر .

(١) سورة البقرة ٣٦

(٢) سورة الأعراف ٤

(٣) زيادة يقتضها السياق .

- السابع : أن معنى : ﴿فَجَاءَهَا﴾ أنه لما شوهده الهلاك ، علم مجيء البأس ، وحكم به من باب الاستدلال بوجود الأثر .
- الثامن : أنها عاطفة للفصل على الجملة ؛ كقوله تعالى : ﴿إِنَّا أَنشَأْنَاهُنَّ إِنثَى . فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكَارًا . مُرَبَّيَاتٍ﴾^(١) .
- التاسع : أنها للترتيب الذي كُرى .
- العاشر : ...^(٢)

وتجىء الهلة كـ «ثم» ، كقوله تعالى : ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النَّطْقَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا﴾^(٣) ؛ ولا شك أن بينها وسائط . وكقوله : ﴿وَالَّذِي أَخْرَجَ التَّرْوِيحَ . فَجَعَلَهُ خُثَاةً أَحْوَى﴾^(٤) ، فإن بين الإخراج والقضاء وسائط .

وجعل منه ابن مالك قوله تعالى : ﴿الَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتَصْبِغُ الْأَرْضُ خُضْرًا﴾^(٥) . وتوالت على أن «تصبح» معطوف على محذوف تقديره «أتينا به فطال النبات ، فتصبح» .

وقيل : بل هي للتعقيب ، والتعقيب على ما بعد في المادة ، تعقبا لاهل سبيل للمضايقة ، فرب سنين بعد الثاني عقب الأول في العادة ؛ وإن كان بينهما أزمان كثيرة ، كقوله : ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النَّطْقَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا﴾ . قاله ابن الحاجب .

وقيل : بل للتعقيب الحقيقي على بابها ؛ وذلك لأن أسباب الاخضرار عند زمانها ؛

(١) سورة الواقعة ٣٥ - ٣٧

(٢) سورة المؤمنون ١٤

(٣) سورة الحج ٦٣

(٤) سورة الأمل ٤

(٥) سورة الأمل ٤

فإذا تكاملت أصبحت مخضرة بغير مهلة ، وللضارع بمعنى للماضي يصح عطفه على الماضي ، وإنما لم ينصب على جواب الاستفهام لوجهين :

أحدهما : أنه بمعنى التقرير ، أى قد رأيت ؛ فلا يكون له جواب ؛ لأنه خير .

والثاني : أنه إنما ينصب ما بعد الفاء ؛ إذا كان الأول سبباً له ، ورؤيته لإزال اللاء ليست سبباً لاختضار الأرض ؛ إنما السبب هو إزال اللاء ؛ ولذلك عطف عليه .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ ﴾ ^(١) ، ﴿ إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَاعْمِلُوا ﴾ ^(٢) ، فالتقدير : فإذا أردت ؛ فأكتفي بالسبب من السبب .

ونظيره : ﴿ أَنْ أَضْرِبَ بِمِصَاكِ الْحَبْرِ ﴾ ^(٣) ، أى فضرب فأنفجرت .

وأما قوله : ﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا النَّفْثَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ﴾ ^(٤) ، فقيل : الفاء في ﴿ فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ ﴾ ، وفي ﴿ فَكَسَوْنَا ﴾ بمعنى « ثم » لتراخي معطوفها .

وقال صاحب « البسيط » : طول للذة وقصرها بالنسبة إلى وقوع الفعل فيها ؛ فإن كان الفعل يقتضى زمناً طويلاً طالت المهلة ؛ وإن كان في التصديق وجود الثاني عقيب الأول بلا مهلة ؛ وإن كان الفعل يقتضى زمناً قصيراً ظهر التعميق بين الفعلين ؛ فالآية واردة على التقدير الأول ؛ فلا ينافى معنى الفاء .

والحاصل أن للمهلة بين الثاني والأول بالنسبة إلى زمن الفعل ؛ وأما بالنسبة إلى الفعل فوجود الثاني عقب الأول من غير مهلة بينهما ، هذا كله في سورة المؤمنين .

(١) سورة النحل ٩٨

(٢) سورة المائدة ٦

(٣) سورة الأعراف ١٦٠

(٤) سورة المؤمنون ١٤

وقال في سورة الحج : ﴿ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ﴾^(١) فعلق السلك بـ « ثم » ، ولهذا قال بعضهم : ثم للملاحظة أول زمن المطفوف عليه ، والقاء للملاحظة آخره ؛ وبهذا يزول سؤال أن الخبر عنه واحد وهو مع أحدهما بالقاء ، وهي للتعقيب ، وفي الأخرى بم وهي للمهلة ، وهما متناقضان .

وقد أورد الشيخ عز الدين هذا السؤال في قوله : ﴿ثُمَّ إِلَى رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^(٢) ، وفي أخرى : ﴿ثُمَّ يُنَبِّئُكُمْ﴾^(٣) .

وأجاب بأن أول ما عاسب أمة النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم الأم بدم ، فتحمل القاء على أول المحاسبين ؛ ويكون من باب نسبة الفعل إلى الجماعة إذا صدر عن بعضهم ؛ كقوله تعالى : ﴿وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾^(٤) ، ويحمل « ثم » على تمام الحساب .

فإن قيل : حساب الأولين متراخ عن البعث ، فكيف يحسن القاء ؛ فيعود السؤال . قلنا : نص القارص في « الإيضاح » على أن « ثم » أشد تراخيا من « القاء » ، فدل على أن القاء لها تراخ ، وكذا ذكر غيره من المتقدمين ، ولم يدع أنها للتعقيب إلا للتأخرون . انتهى .

ونجى التفاوت ما بين مرتبتين ؛ كقوله : ﴿وَالصَّافَّاتِ صَفًّا . فَالْزَّاجِرَاتِ زَجْرًا . فَالتَّالِيَاتِ ذِكْرًا﴾^(٥) فتمثل القاء فيه تفاوت رتبة الصف من الزجر ورتبة الزجر من التلاوة ، ويحتمل تفاوت رتبة الجنس الصاف من رتبة الجنس الزاجر ؛ بالنسبة إلى صفهم وزجرهم ، ورتبة الجنس الزاجر من الجنس التالي بالنسبة إلى زجره وتلاوته .

وقال الزمخشري : للقاء مع الصفات ثلاثة أحوال :
أحدها : أنها تدل على ترتيب معانيها في الوجود ، كقوله :

- | | |
|------------------------|-----------------------|
| (١) سورة الحج ٥ | (٢) سورة الزمر ٧ |
| (٣) سورة الأنعام ٦٠ | (٤) سورة آل عمران ١٨١ |
| (٥) سورة الصافات ١ - ٣ | |

يَا لَهْفَ زِيَابَةَ الْحَارِثِ ١٥ صَاحِبِ قَالْنَامِ فَلَاكِبِ (١)

أى الذى أصبح فتم فآب .

الثانى : أن تدل على ترتيبها فى الضافات من بعض الوجوه ؛ نحو قولك : خذ الأكل فالأفضل ، واعمل الأحسن فالأجل .

الثالث : أنها تدل على ترتيب موصوفاتها ؛ فلها فى ذلك ، نحو « رحم الله الخلقين فالقصرين » .

النوع الثانى : لجرد السببية والربط ، نحو : « إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ » (٢) ، ولا يجوز أن تكون عاطفة ؛ فإنه لا يطف الخبر على الإنشاء ، وعكسه عكسها بمجرد المطف فيما سبق ، من نحو : « فَبَجَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى » (٣) .

وقد تأتى لها ، نحو : « فَوَكَّرَهُ مُوسَى فَقَفَى عَلَيْهِ » (٤) ، « فَتَلَقَى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ » (٥) ، « لَا تَكِلُونِ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زُقُومٍ . فَمَا يَكُونُ مِنْهَا الْبَطُونُ . فَشَارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ . فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهَلِيمِ » (٦) .

وأما قوله تعالى : « فَأَنْسَلَخَ مِنْهَا فَاتْبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْفَائِزِينَ » (٧) ، فهذه ثلاث فاءات ؛ وهذا هو الغالب على الفاء المتوسطة بين الجمل المتعاطفة .

وقال بعضهم : إذا ترتب الجواب بالفاء ، فإشارة يتسبب عن الأول ، وتارة يقام مقام ما تسبب من الأول .

مثال الجارى على طريقة السببية : « سَقَرْتُكَ فَلَا نَنْسَى » (٨) ، « فَأَمْنُوا فَمَعَتَانَهُمُ »

(١) البيت من شواهد المنى ؛ قال ابن مقام فى شرحه : « البيت لآين زياية ؛ يقول : يلف أبى على الحارث إذ صبح قوم بالهارة فتم فآب سليا ، ألا أكون لقيته فقتلته ؛ وذلك أنه يريد : يلف نفسى » .

المنى ١ : ١٦٣ (٢) سورة الكوثر ١ ، ٢

(٤) سورة القصص ١٥

(٦) سورة الواقعة ٢ - ٥٥

(٨) سورة الأمل ٦

(٣) سورة الأمل ٥

(٥) سورة البقرة ٣٧

(٧) سورة الأعراف ١٧٥

إِلَى حِينٍ^(١) ، (فَكَذَّبُوهُ فَأَجْنَبْنَاهُ^(٢)) .
ومثال الثاني : (فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَانًا كَبِيرًا^(٣)) ، (وَجَعَلْنَا لَهُمْ تَمَنَّا وَأَبْصَارًا
وَأُنْدَادًا فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ^(٤)) .

النوع الثالث : الجزائية ، والقاء تلزم في جواب الشرط إذا لم يكن فعلا خبريا ، أعنى
ماضيا ومضارعا ، فإن كان فعلا خبريا امتنع دخول القاء ، فيحتاج إلى بيان ثلاثة أمور :
الملة ، وتعاقب الفعل الخبري والفاء .

والجواب عن اجتماعها في قوله تعالى : (وَمَنْ جَاءَ بِالسَّبِيَّةِ فَكَبَّتْ^(٥)) . وقوله :
(فَمَنْ يُولِمْ يَرْبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَغْضًا وَلَا رَهَقًا^(٦)) . وقراءة حمزة : (إِنْ نَصِلَ إِحْدَاهُمَا
فَقَدْ كَرِهَ إِحْدَاهُمَا الْآخَرَى^(٧)) .

وعن ارتفاعها في قوله تعالى : (وَإِنْ نَصَبْنَاهُمْ سَبِيَّةً يَمَا قَدِمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ
يَقْتُلُونَ^(٨)) وفي قول الشاعر :

• مَنْ يَقْتُلِ أَلْسَنَاتِ اللَّهِ يَشْكُرْهَا •

والجواب عن الأول ، وهو السؤال عن علة تعاقب الفعل والفاء ؛ أن الجواب هو جملة
تامة ؛ يجوز استقلالها فلا بد من شيء يدل على ارتباطها بالشرط ، وكونها جوابا له ؛ فإذا
كانت الجملة فعلية صالحة لأن تكون جزاء ، اكتفى بدلالة الحال على كونها جوابا ؛ لأن
الشرط يقتضى جوابا ، وهذه الجملة تصلح جوابا ولم يؤت بغيرها ؛ فلزم كونها جوابا . وإذا
تعمقت الجواب امتنع دخول الفاء للاستغناء عنها ، فإن كانت الجملة غير فعلية لم تكن صالحة

(٢) سورة الأعراف ٦٤

(٤) سورة الأحقاف ٢٦

(٦) سورة الجن ١٣

(٨) سورة الروم ٣٦

(١) سورة الصافات ١٤٨

(٣) سورة الإسراء ٦٠

(٥) سورة النمل ٩٠

(٧) سورة البقرة ٢٨٢ أى يرفع • فتذكر •

للجواب بنفسها ؛ لأنَّ الشرط إنما يقتضى فعلين : شرطا وجزاء ؛ فإلى ليس من مقتضيات أداة الشرط ؛ حتى يدلَّ اقتضاؤها على أنه الجزاء ، فلا بدَّ من رابطة ، فجعلوا الفاء رابطة ؛ لأنها للتعقيب ؛ فيدلُّ تعقيبها الشرط بتلك الجملة ؛ على أنها الجزاء ، فهذا هو السبب في تعاقب الفعل والفاء في باب الجزاء .

والجواب عن الثاني : هو أن اجتماع الفعل والفاء في الآيتين غير مبطل للدعى بهما ، وهو أن للدعى تعاقبهما ، إذا كان الفعل صالحا لأن يجازى به ؛ وهو إذا ما كان صالحا للاستقبال ؛ لأن الجزاء لا يكون إلا مستقبلا .

وقوله : « صدقت » و « كذبت » ^(١) للراد بالفعل في الآية للمضى ؛ فلم يصح أن يكون جوابا فوجبت الفاء .

فإن قيل : فلم سقطت « الفاء » في قوله : ﴿ وَإِذَا مَا عَصِيتُمْ أُفٍّ يَفْخِرُونَ ﴾ ^(٢) ؟ قلنا عنه ثلاثة أجوبة :

أحدها : أن « إذا » في الآية ليست شرطا ، بل لجرد الزمان ؛ والتقدير : والذين هم ينقصون زمان إصابتهم بالبى لهم .

والثاني : أن « هم » زائدة للتوكيد .

والثالث : أن الفاء حُسن حذفها كون الفعل ماضيا .

وبالأول يحاب عن قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا نُفِخَ فِي سُنْبُلٍ بَيِّنَاتٍ مَّا كَانَتْ حُجُبُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ ^(٣) .

(١) كذا في الأصول ، ولم يرد فيها سبق مراده بالآية ؛ ولعله يريد قوله تعالى : ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِنْ قَبْلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ . وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ .

والجواب عن الثالث أن الفعل والفاء أيضا من قوله ﴿وَأَنْ تُعِيبَهُمْ سَيِّئَةً﴾ بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطرون^(١)، فهو أن «إذا» قامت مقام الفاء، وسدت مسدها، لحصول الربط بها، كما يحصل بالفاء؛ وذلك لأن «إذا» للمفاجأة، وفي المفاجأة معنى التعميق. وأما الأخفش، فإنه جوز حذف الفاء حيث يوجب سبويه دخولها، واحتج بقوله تعالى: ﴿وَأِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾^(٢).
وبقراءة من قرأ: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ﴾ بما كتبت أيديكم^(٣)، في قراءة نافع وابن عامر.

ولا حجة فيه، لأن الأول يجوز أن يكون جواب قسم، والتقدير: والله إن أطعتموهم؛ فتكون ﴿إنكم لمشركون﴾ جوابا للقسم؛ والجزء محذوف سدّ جواب القسم مسده.
وأما الثانية؛ فلأن «ما» فيه موصولة لا شرطية، فلم يميز دخول الفاء في خبرها.



والراجح: الزائدة، كقوله تعالى: ﴿فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ﴾^(٤)، واظهر «حميم» وما بينهما معترض.

وجعل منه الأخفش: ﴿فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْكَاذِبِينَ﴾^(٥).
وقال سبويه: هي جواب لشرط مقدر أي إن أردت عليه فذلك.
وقوله: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾^(٦) على قول.

(٢) سورة الأنعام ١٢١

(٤) سورة ص ٥٧

(٦) سورة الكوثر ٢

(١) سورة الروم ٣٦

(٣) سورة الثوري ٣٠

(٥) سورة اللعون ٢

في

تجىء لمان كثيرة :

للظرفية :

ثم تارة يكون الظرف وللظروف حسيين ، نحو زيد في الدار ، ومنه : ﴿ إِنَّا الْبَاقِينَ فِي ظِلَالٍ وَعُيُونٍ ﴾ ^(١) ، ﴿ فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي ﴾ ^(٢) ، ﴿ وَادْخُلِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾ ^(٣) ، ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ فِي أَمْرِ ﴾ ^(٤) .

وتارة يكونان معنويين ؛ نحو رغبة في العلم ، ومنه : ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾ ^(٥) .

وتارة يكون للظروف جسا ، نحو : ﴿ إِنَّا لَنَرَاكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ ^(٦) .

وتارة يكون الظرف جسا ، نحو : ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ﴾ ^(٧) .

والأول حقيقة ، والرابع أقرب المجازات إلى الحقيقة .

وتجىء بمعنى « مع » ، نحو : ﴿ فِي نِسْعِ آيَاتٍ ﴾ ^(٨) ، ﴿ فَادْخُلِي فِي عِبَادِي ﴾ ^(٩) ،

على قول .

وبمعنى « عند » ، نحو : ﴿ وَلَيْلَتَ فِينَا مِنْ مُعْمَرِكَ سَيْنٍ ﴾ ^(١٠)

وللتعليل : ﴿ فَذَلِكَ السَّكَنُ الَّذِي لُمْتُ فِيهِ ﴾ ^(١١) .

(٢) سورة النجر ٢٩ ، ٣٠

(٤) سورة الأحقاف ١٨

(٦) سورة الأعراف ٦٠

(٨) سورة النمل ١٢

(١٠) سورة يوسف ٣٢

(١) سورة الرسالات ٤١

(٣) سورة النمل ١٩

(٥) سورة البقرة ١٧٩

(٧) سورة البقرة ١٠

(٩) سورة الشعراء ١٨

وبمعنى « حل » كقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكَ ﴾^(١) ؛ بدليل قوله : ﴿ فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفُلْكَ ﴾^(٢) ، وقوله : ﴿ وَلَا صَلْبُكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ ﴾^(٣) لما في الكلام من معنى الاستملاء .

وقيل : ظرفية ؛ لأن الجذع للصلوب بمنزلة القبر للقبور ؛ فذلك جاز أن يقال : في .
وقيل : إنما آثر لفظة « في » للإشعار بسهولة صلبهم ؛ لأن « حل » تدل على نبوة يحتاج فيه إلى تحرك إلى فوق .

وبمعنى « إلى » نحو : ﴿ فَتَهَاجِرُوا فِيهَا ﴾^(٤) .

﴿ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ ﴾^(٥) .

وبمعنى « من » : ﴿ وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ نَبِيًّا ﴾^(٦) .

والمقابلة وهي الداخلة بين مفعول سابق ومفعول لاحق ، كقوله تعالى : ﴿ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾^(٧) .

والتوكيد ، كقوله تعالى : ﴿ أَرْكَبُوا فِيهَا ﴾^(٨) .

وبمعنى بعد : ﴿ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ ﴾^(٩) أى بعد عامين .

(١) سورة المؤمنون ٢٨

(٤) سورة النساء ٩٧

(٦) سورة النحل ٨٩

(٨) سورة هود ٤١

(١) سورة يونس ٢٢

(٢) سورة طه ٧١

(٥) سورة إبراهيم ٩

(٧) سورة التوبة ٣٨

(٩) سورة النحل ١٤

وبمعنى « من » ، كقوله : ﴿ فَمَوْ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى ﴾^(١) ، قيل لما نزلت :
﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾^(٢) ، لم يسمعوا ولم يصدقوا ؛ فنزل : ﴿ وَمَنْ كَانَ فِي هَٰذِهِ
أَعْمَىٰ فَمَوْ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَىٰ ﴾^(٣) أى عن النعيم الذى قلناه ، ووصفناه فى الدنيا ،
فمَوْ فى نعيم الآخرة أعمى إذ لم يصدق .

قد

تدخل على الماضي التصرف ، وعلى المضارع ؛ بشرط تجزئته عن الجازم والناصب وحرف التنفيس .

وتأتى خمس معان : التوقع ، والتعريب ، والتقليل ، والتكثير ، والتعقيق .



فأما التوقع فهو قبيض « ما » التى للنفي . وتدخل على الفعل المضارع ، نحو : قد يخرج زيد ، تدل على أن الخروج متوقع ؛ أى منتظر . وأما مع الماضى فلا يتحقق الوقوع بمعنى الانتظار ؛ لأن الفعل قد وقع ، وذلك بناتى كونه منتظرا ، ولذلك استشكل بعضهم كونها للتوقع مع الماضى ؛ ولكن معنى التوقع فيه أن « قد » تدل على أنه كان متوقعا منتظرا ، ثم صار ماضيا ؛ ولذلك تُستعمل فى الأشياء للترقية .

وقال الخليل : إن قولك : قد قد ، كلام لقوم ينتظرون الخبر . ومنه قول المؤذن : قد قامت الصلاة ؛ لأن الجماعة منتظرون^(١) .

وظاهر كلام ابن مالك فى « تسهيله » أنها لم تدخل على للتوقع لإفادة كونه متوقعا بل لتعريبه من الحال . انتهى .

ولا يبعد أن يقال : إنها حينئذ نفيذ للمعنيين .

واعلم أنه ليس من الوجه الابتداء بها إلا أن تكون جوابا لمتوقع ، كتوبه تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾^(٢) ؛ لأن القوم توقموا علم حالم عند الله .

(٢) سورة المؤمنين ١

(١) تله صاحب الفنى ١ : ١٧١

وكذلك قوله : ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِنَا ﴾ ^(١) ؛ لأنها كانت تتوقع إجابة الله تعالى لدعائها .

وأما العريب ، فإنها ترد للدلالة عليه مع الماضي فقط ، فتدخل لتقريبه من الحال ؛ ولذلك نلزم « قد » مع الماضي إذا وقع حالا ، كقوله تعالى : ﴿ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ ﴾ ^(٢) وأما ما ورد دون « قد » قوله تعالى : ﴿ هَٰذَا بِمَا عَصَيْتُمْ رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾ ^(٣) ، فـ « قد » فيه مقدرة ؛ هذا مذهب اللبرد والفراء وغيرهما .
وقيل : لا يقدر قبله قد .

وقال ابن عصفور : إن جواب القسم بالماضي للتصرف للثبوت ، وإن كان قريباً من زمن الحال دخلت عليه « قد واللام » ، نحو : والله لقد قام زيد ؛ وإن كان بعيداً لم تدخل ، نحو : والله لقد قام زيد .

وكلام الزمخشري يدل على أن « قد » مع الماضي في جواب القسم للتوقع ، قال في الكشف عند قوله : ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ ﴾ ^(٤) في سورة الأعراف ^(٥) .

فإن قلت : ما لم لا يكادون ينطقون باللام إلا مع « قد » ، وقلّ عندهم مثل قوله : حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةً فَاجِيرٍ لَنَأْمُوا فَمَا إِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ ^(٦)

قلت : إنما كان كذلك ؛ لأن الجملة القسمية لا تساق إلا تأكيداً للجملة للتسم عليها التي هي جوابها ؛ فكانت مظنة أمي التوقع ؛ الذي هو معنى « قد » عند استماع المخاطب .
كلمة القسم .

(٢) سورة الأنعام ١١٩

(٤) سورة الأعراف ٥٩

(٦) لا يرى القيس ، ديوانه ٣٢

(١) سورة المجادلة ١

(٣) سورة يوسف ٦٩

(٥) الكشف ٨٨ : ٢

وقال ابن الخباز : إذا دخلت « قد » على الماضي أُنْثَرَتْ فيه معنيين : تقيبه من زمن الحال ، ووجهه خبرا منتظرا ؛ فإذا قلت : قد ركب الأمير ، فهو كلام لقوم ينتظرون حديثك . هذا تفسير الخليل . انتهى .

وظاهره أنها تقييد للمعنيين مما في الفعل الواحد .

ولا يقال : إن معنى التريب ينافي معنى التوقع ؛ لأن للراد به ما تقدم تفسيره .
وكلام الزمخشري ^(١) في « للفصل » يدل على أن التريب لا ينفك عن معنى التوقع .

وأما التقليل ، فإنها ترد له مع المضارع ، إما لتقليل وقوع الفعل نحو : قد يعجز البخیل وقد يصدق الكذوب . أو للتقليل لمتعلق ، كقوله تعالى : ﴿ قَدْ يَسْمُرُ مَا أُنْتُمْ عَلَيْهِ ﴾ ^(٢) أي مام عليه هو أقلّ معلوماته سبحانه .

وقال الزمخشري : هي للتأكيد ، وقال : إن « قد » إذ دخلت على المضارع كانت بمعنى « ربما » ، فوافقت « ربما » في خروجها إلى معنى التكثير ؛ وللمعنى : إن جميع السموات والأرض مخصصة به خلقا وملكا وعلما ، فكيف يخفى عليه أحوال الناس ^(٣) !
وقال في سورة الصف : ﴿ لَمْ تَوْذَوْنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِيكُمْ ﴾ ^(٤) :
قد معناها التوكيد ، كأنه قال تعلمون علما يقينا لا شبهة لكم فيه ^(٥) .

ونص ابن مالك على أنها كانت لتقليل صرفت المضارع إلى الماضي .
وقد نازع بعض المتأخرين في أن « قد » تقييد للتقليل ، مع أنه مشهور ونص عليه الجمهور ، فقال : قد تدل على توقع الفعل من أسند إليه ، وتقليل للمعنى لم يستفدهن « قد » بل لو قيل : البخیل يعجز والكذوب يصدق ، فهم منه التقليل ؛ لأن الحكم على من شأنه

(٢) سورة التور ٦٤

(١) انظر للفصل ص ٣١٦

(٣) الكشف ٣ : ٢٠٧ مع اختصار في العبارة .

(٥) الكشف ٤ : ٤١٩

(٤) سورة الصف ٥

البخل بالجلود ، وعلى مَنْ شأَنه الكذب بالصدق ، إن لم يحمل ذلك على صدور ذلك قليلا ، كان الكلام كذبا ؛ لأن آخره يدفع أوله .

وأما التكثير فهو معنى غريب ؛ وله من التوجيه نصيب ، وقد ذكره جماعة من المتأخرين .

وجعل منه الزعشري : ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ﴾ ^(١) .
وجعلها غيره للتحقيق .

وقال ابن مالك : إن المضارع هنا بمعنى الماضي ، أى قد رأينا .

وأما التحقيق فتد لتحقيق وقوع المتعلق مع المضارع والماضى ، لكنه قد يرد والمراد به للماضى ، كما في قوله تعالى : ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ﴾ ^(١) .

﴿ قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ ﴾ ^(٢) .

﴿ قَدْ نَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ ﴾ ^(٣) .

وقال الراغب : إن دخلت على الماضي اجتمعت لكل فعل متجدد ، نحو : ﴿ قَدْ مَنْ أَفَّهُ عَلَيْنَا ﴾ ^(٤) .

﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ ﴾ ^(٥) .

﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٦) .

﴿ لَقَدْ تَابَ اللَّهُ ﴾ ^(٧) .

(٢) سورة الأنعام ٣٣

(٤) سورة يوسف ٩٠

(٦) سورة النحل ١٨

(١) سورة البقرة ١٤٤

(٣) سورة النور ٦٤

(٥) سورة آل عمران ١٣

(٧) سورة التوبة ١١٧

ولهذا لا تسعمل في أوصاف الله ، لا يقال : « قد كان الله غفورا رحيمًا » .
فأما قوله : ﴿ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْغُومٌ ﴾ ^(١) ، فهو متأول للرضى في المعنى ؛
كما أن النفي في قولك : ما علم الله زيد يخرج ، هو لا يخرج ، وتقديره : وما يخرج زيد فيها
علم الله . وإن دخلت على المضارع فذلك لفعل يكون في حاله ، نحو : ﴿ قَدْ يَمْلِكُ اللَّهُ الَّذِينَ
يَسْأَلُونَ مِنْكُمْ ﴾ ^(٢) ، أى قد يسألون فيما علم الله .

الكاف

للتشبيه ، نحو : ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾^(١) وهو كثير .
وللتعليل كقوله تعالى : ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا﴾^(٢) ، قال الأخفش : أى
لأجل لإرسالى فيكم رسولا منكم ، فاذكرونى .

وهو ظاهر فى قوله تعالى : ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَذَا كُمْ﴾^(٣) .
وجعل ابن بزّمان الدعوى منه قوله تعالى : ﴿وَسَكَاتُ اللَّيْلِ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾^(٤) .
وللتوكيد : ﴿أَوَكَلِّذِي مَرَّةً حَتَّى قَرِيبَةٍ﴾^(٥) .

وقوله : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(٦) ، أى ليس شئ مثله ؛ وإلا لزم إثبات للثل .
قال ابن جنى : وإنما زيدت لتوكيد نفي للثل ؛ لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة
الجملة ثانيا .

وقال غيره : الكاف زائدة ؛ لثلاث يلزم إثبات للثل لله تعالى ؛ وهو محال ، لأنها تنفرد
نقى للثل عن مثله ، لا عنه ، لأنه لو لا الحكم بزيادتها لأدى إلى محال آخر ؛ وهو أنه
إذا لم يكن مثل شئ لزم ألا يكون شيئاً ؛ لأن مثل للثل مثله .
وقيل : للراد مثل الشئ ذاته وحقيقته ، كما يقال : مثل لا يفعل كذا ، أى
أنا لا أفعل ؛ وعلى هذا لا تكون زائدة .

وقال ابن فورك : هى غير زائدة ؛ وللعنى ليس مثل مثله شئ ، وإذا نفيت التماثل
من الفعل ، فلا مثل لله على الحقيقة .

قال صاحب اللسوفى : ولما كيد الوجود ، كقوله تعالى : ﴿وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا
رَبَّيْنِي صَغِيرًا﴾^(٧) ، أى أن تربيتهما لى قد وجلت ، كذلك أوجد رحمتك لها يارب .

(٢) سورة البقرة ١٥١ : ١٩٨

(٤) سورة البقرة ٢٥٩

(٦) سورة الإسراء ٢٤

(١) سورة الرحمن ٢٤

(٣) سورة القصص ٨٢

(٥) سورة الشورى ١١

كان

ثاني للمضي ، وللتوكيد ، وبمعنى القدرة كقوله : ﴿ مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا ﴾^(١) ، أى ما قدرتم .

وبمعنى « ينبغي » كقوله : ﴿ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا ﴾^(٢) ، أى لم ينبغي لنا .
وتسكون زائدة ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا عَلَيْنَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾^(٣) ، أى بما يعملون ؛ لأنه قد كان عللها ما علموه من إيمانهم به .
وقد سبقت فى مباحث الأفعال .

كان

للتشبيه للؤكد ؛ ولهذا جاء ﴿ كَأَنَّهُ هُوَ ﴾^(٤) ، دون غيرها من أدوات التشبيه .
وليتين ، كما فى قوله تعالى : ﴿ وَيُسَكِّنَ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ ﴾^(٥) ، على ما سياتى .
وقد تحذف ، قال تعالى : ﴿ كَأَن لَّمْ يَدْعُنَا إِلَى ضَرٍّ مَسَّةٍ ﴾^(٦) .

كأين

بمعنى « كم » للتكثير ؛ لأنها كناية عن العدد ، قال تعالى : ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ عَقَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِ ﴾^(٧) . وفيها قراءتان : « كائن » على وزن « قائل » و « بالغ »
« وكأين » بتشديد الياء .

(٢) سورة النور ١٦

(٤) سورة النمل ٤٢

(٦) سورة يونس ١٢

(١) سورة النمل ٦٠

(٣) سورة الشعراء ١١٢

(٥) سورة القصص ٨٢

(٧) سورة الطلاق ٨

قال ابن فارس : سمعتُ بعض أهل القرية يقول : ما أعلم كلمة تثبت فيها النون خطأً
غير هذه ^(١) .

كاد

بمعنى قارب ، وسبقت في مباحث الأفعال .

كَلَّا

قال سيبويه : حرف ردع وزجر .

قال الصَّغَار : إنها تكون اسماً للرد ، إما رداً ما قبلها ، وإما رداً ما بعدها ، كقوله تعالى : ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ . ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ ^(١) ، هي رداً لما قبلها ؛ لأنه لما قال : ﴿ أَلَيْسَ لَكُمُ التَّكَاثُرُ . حَتَّى زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ ﴾ ^(٢) ، كان إخباراً بأنهم لا يطهون الآخرة ولا يصدقون بها ، فقال : ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ ، فلا يحسن الوقف عليها هنا إلا لتبيين ما بعدها ، ولو لم يُفْتَقَرْ لما بعدها لجاز الوقف .

وقوله : ﴿ يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ . كَلَّا ﴾ ^(٣) ، هي رداً لما قبلها ؛ فلو وقف عليها حسن . انتهى .

وقال ابن الحاجب : شرطه أن يقدم ما رداً بها ما في غرض التكلم ؛ سواء كان من كلام غير التكلم على سبيل الحكاية أو الإنكار ، أو من كلام غيره .
كقوله تعالى : ﴿ كَلَّا ﴾ ^(٤) بد قوله : ﴿ يَقُولُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفْرَءُ ﴾ ^(٥) .

وكقوله تعالى : ﴿ قَالَ أَضْحَبُ مُوسَىٰ إِنَّا لَمُدْرِكُونَ . قَالَ كَلَّا ﴾ ^(٦) .
وكقولك : أنا أهين العالم كَلَّا . انتهى .

(٢) سورة التكاثر ١ ، ٢

(٤) سورة القيامة ١٠ ، ١١

(١) سورة التكاثر ٣ ، ٤

(٣) سورة الهنزة ٣ ، ٤

(٥) سورة الشعراء ٦١ ، ٦٢

(٦) سورة القصص ٦١ ، ٦٢

وهي قبض « إى » في الإثبات ، كقوله : ﴿ كَلَّا لَا تَطْمِئُ ﴾ ^(١) .
 وقوله : ﴿ أَطْلَعَ النَّيْبَ أُمَ أَخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا - كَلَّا ﴾ ^(٢) .
 وقوله : ﴿ وَأَخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ إِلَهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا - كَلَّا ﴾ ^(٣) .
 ونسكون بمعنى « حقا » صلة لليمين ، كقوله : ﴿ كَلَّا وَالْقَمَرِ ﴾ ^(٤) .
 ﴿ كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾ ^(٥) .

وقوله : ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ ﴾ ^(٦) ، ﴿ كَلَّا إِنَّ كِتَابَ
 الْفُجَارِ لَتِي سِجِّينَ ﴾ ^(٧) ، ﴿ كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَتِي عَلِيمِينَ ﴾ ^(٨) .
 وأما قوله : ﴿ يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ - كَلَّا ﴾ ^(٩) ، فيحتمل الأمرين .



وقد اختلف القراء في الوقف عليها .
 فمنهم من يقف عليها أينما وقعت ، وغلب عليها معنى الزجر .
 ومنهم من يقف دونها أينما وقعت ؛ ويتبدى بها ، وغلب عليها معنى الزجر .
 ومنهم من يقف دونها أينما وقعت ، ويتبدى بها ، وغلب عليها أن تكون
 لتحقيق ما بعدها .
 ومنهم من نظر إلى المعنيين ، فيقف عليها إذا كانت بمعنى الردم ، ويتبدى بها إذا كانت
 بمعنى التحقيق . وهو أولى .

(٢) سورة مريم ٧٨ ، ٧٩
 (٤) سورة المدثر ٣٢
 (٦) سورة الطغين ١٥
 (٨) سورة الطغين ١٨

(١) سورة الملق ١٩
 (٣) سورة مريم ٨١ ، ٨٢
 (٥) سورة النجر ٢١
 (٧) سورة الطغين ٧
 (٩) سورة المزنة ٣ ، ٤

وقيل ابن فارس عن بعضهم أن « ذلك » و « هذا » قِيضَان [ل « لا » ، وأن « كذلك » قِيض [^(١) ل « كَلَا » ، كقولہ تعالى : ﴿ ذَلِكْ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَا تَقْصِرَ مِنْهُمْ ﴾ ^(٢) على معنى : ذلك كما قلنا وكما قلنا .
ومثله : ﴿ هَذَا وَإِنَّ لِلطَّائِفِينَ لَشَرَّ مَآبٍ ﴾ ^(٣) .

قال : وبدل على هذا المعنى دخول الواو بعد قوله : « ذلك » و « هذا » ؛ لأن ما بعد الواو يكون مملوفاً ^(٤) على ما قبله بها وإن كان مضمرًا . وقال تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً ﴾ ^(٥) ، ثم قال : ﴿ كَذَلِكَ ﴾ ، أى كذلك قلنا ونفعله من التنزيل ، وهو كثير ^(٦) .

وقيل : إنها إذا كانت بمعنى « لا » فإنها تدخل على جملة محذوفة ، فيها نقي لما قبلها ، والتقدير : ليس الأمر كذلك ؛ وهى على هذا حرف دال على هذا المعنى ، ولا تستعمل عند خلاف النحويين بهذا المعنى إلا فى الوقف عليها ، ويكون زجرًا وردًا أو إنكارًا لما قبلها ؛ وهذا مذهب الخليل وسيبويه والأخفش والبرد والزمجاج وغيرهم ؛ لأن فيها معنى التهديد والوعيد ؛ ولذلك لم تقع فى القرآن إلا فى سورة مكية ، لأن التهديد والوعيد أكثر ما نزل بمسكة ؛ لأن أكثر عتو المشركين وتجرؤهم بمسكة ، فإذا رأيت سورة فيها « كَلَا » ، فاعلم أنها مكية .

وتكون « كَلَا » بمعنى « حقا » عند الكسائى ، فيبتدأ بها لتأكيد ما بعدها ، فتكون فى موضع المصدر ، ويكون موضعها نصبا على المصدر ، والعامل محذوف ، أى أحق ذلك حقا .

(٢) سورة محمد ٤

(١) تكملة من لغة الفصحى لابن فارس .

(٤) لغة الفصحى : « مملوفا » .

(٣) سورة م ٥٥

(٦) لغة الفصحى ١٣٤

(٥) سورة الفرقان ٣٢

ولا تستعمل بهذا المعنى عند حذاق التحويين إلا إذا ابتدئ بها لتأكيد ما بعدها .
وتكون بمعنى « أَلَا » فيستفتح بها الكلام ، وهي على هذا حرف . وهذا مذهب
أبي حاتم ؛ واستدل على أنها للاستفتاح أنه روى أن جبريل نزل على النبي صلى الله
عليه وسلم بخمس آيات من سورة المَلَق ، ولما قال : ﴿ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ ^(١) ،
طوى الخط . فهو وقف صحيح ، ثم لما نزل بعد ذلك : ﴿ كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيْطَلُفَ ﴾ ^(٢) ،
فدلَّ على أن الابتداء بـ « كَلَّا » من طريق الوحي ، فهي في الابتداء بمعنى « أَلَا » عنده .
فقد حصل لـ « كَلَّا » معاني النفي في الوقف عليها ، و « حقا » و « أَلَا » في الابتداء بها .
وجميع « كَلَّا » في القرآن ثلاثة وثلاثون موضعا ، في خمس عشرة سورة ، ليس
في النصف الأول من ذلك شيء .

وقوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا ﴾ ^(٣) ، على معنى « أَلَا » ، واختار
قوم جعلها بمعنى حقا . وهو بعيد لأنه يلزم فتح « إِنَّ » بعدها ، ولم يقرأ به أحد .

(٢) سورة الملق ٦

(١) سورة الملق •

(٣) سورة اللومين ١٠٠

كل

اسم وضع لضم أجزاء الشيء على جهة الإحاطة ؛ من حيث كان لفظه مأخوذاً من لفظ « الإكليل » و « السكّة » و « السكّالة » ؛ تماماً هو للإحاطة بالشيء ، وذلك ضربان : أحدهما انضمام لثات الشيء وأحواله المختصة به ، وتفيد معنى التمام ، كقوله تعالى : ﴿ وَلا تَبْسُطْهُمَا كُلَّ الْبَسْطِ ﴾^(١) ، أى بسطاً تاماً .

﴿ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ ﴾^(٢) ، ونحوه .

والثاني انضمام الدوات ؛ وهو لفيد للاستغراق .

ثم إن دخل على منكر أو جب عموم أفراد للمضاف إليه ، أو على معرف أو جب عموم أجزاء ما دخل عليه .

وهو ملازم للأسماء ، ولا يدخل على الأفعال .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَكُلُّ أَتَوَةٍ دَاخِرِينَ ﴾^(٣) ، فالفتوين بدل من المضاف ، أى كل واحد .

وهو لازم للإضافة معنى ، ولا يلزم إضافته لفظاً إلا إذا وقع تأكيداً أو نعتاً ، وإضافته متويزة عند تجرده منها .

ويضاف تارة إلى الجمع للمعرف ، نحو كل القوم . ومثله اسم الجنس ، نحو : ﴿ كُلُّ الطَّامِرِ كَانَ جِلًّا لِيَبْنَى إِسْرَائِيلَ ﴾^(٤) ، وتارة إلى ضميره نحو : ﴿ وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ

(١) سورة الإسراء ٢٩

(٢) سورة النساء ١٢٩

(٣) سورة النمل ٨٧

(٤) سورة آل عمران ٩٣

الْقِيَامَةِ فَرْدًا^(١) ، ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ^(٢)﴾ ، ﴿لِيُظَاهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ^(٣)﴾ .

ولمى نكرة مفردة ، نحو : ﴿وَكُلُّ إِنْسَانٍ لَّزِمَتَهُ طَائِرَتُهُ^(٤)﴾ ، ﴿وَاللَّهُ يَكِلُ شَيْءًا عَلَيْهِ^(٥)﴾ ، ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ^(٦)﴾ .

وربما خلا من الإضافة لفظا وينوى فيه ، نحو : ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ^(٧)﴾ ، ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ^(٨)﴾ ، ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا^(٩)﴾ ، ﴿كُلًّا هَدَيْنَا^(١٠)﴾ ، ﴿كُلٌّ مِنَ الصَّابِرِينَ^(١١)﴾ ، ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ^(١٢)﴾ .

وهل تنوينه حينئذ تنوين عوض أو تنوين صرف ؟ قولان .

قال أبو الفتح : وتقدّمها أحسن من تأخيرها ؛ لأن التقدير : « كلهم » ، فلو أخرت لبشرت العوامل ، مع أنها في المعنى منزلة منزلة مالا يباشره ، فلما تقدّمت أشبهت للرفع بالابتداء ؛ في أن كلا منهما لم يل عاملا في اللفظ ، وأما « كل » للتوكيد بها فلازمة للإضافة وتحصل لها ثلاثة أحوال :

مؤكّدة ، ومبتدأ بها مضافة ، ومقطوعة عن الإضافة .

فأما المؤكّدة فالأصل فيها أن تكون توكيدا للجملة ، أو ما هو في حكم الجملة بما ينبتقض ، لأن موضوعها الإحاطة كما سبق .

وأما المضافة غير المؤكّدة ، فالأصل فيها أن تضاف إلى النكرة الشاملة في الجنس لأجل

(٢) سورة الحجر ٣٠ ، ص ٧٣

(٤) سورة الإسراء ١٣

(٦) سورة المدثر ٣٨

(٨) سورة النمل ٨٧

(١٠) سورة الأنبياء ٨٥

(١) سورة مريم ٩٥

(٣) سورة الفتح ٢٨

(٥) سورة النساء ١٧٦

(٧) سورة الأنبياء ٣٣

(٩) سورة الأنعام ٨٤

(١١) سورة الفرقان ٣٩

معنى الإحاطة ، وهو إنما ما يطلب جنساً يحيط به ، فإن أضفتَ إلى جملة معرفة نحو كلِّ إخوتك ذاهب ، قُبِحَ إلا في الابتداء ، إلا أنه إذا كان مبتدأ وكان خبره مفرداً ، تبيينها على أن أصله الإضافة للنكرة لشيوخها .

فإن لم يكن مبتدأً وأضفتَ إلى جملة معرفة ، نحو : ضربت كلَّ إخوتك ، وضربت كلَّ القوم ، لم يكن في الحسن بمنزلة ما قبله ، لأنك لم تضيفه إلى جنس ، ولا ممك في الكلام خبر مفرد يدل على معنى إضافته إلى جنس معرف بالآلف واللام حسن ذلك ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَخْرَجْنَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ﴾ ^(١) ، لأنَّ الألف واللام للجنس ، ولو كانت للمهد لم يحسن ، لأنها مع الإحاطة .

ويجوز أن يؤتى بالكلام على أصله ، فتؤكد الكلام بـ « كل » فتقول : خذ من الثمرات كلها .

فإن قيل : فإذا استوى الأمران في قوله : كل من كل الثمرات ، وكل من الثمرات كلها ، فما الحكمة في اختصاص أحد الجائزين في نظم القرآن دون الآخر ؟

قال السهيلي في « النتائج » ^(٢) : له حكمة ، وهو أن « من » في الآية لبيان الجنس لا للتبويض ، والجور في موضع للمفول لا في موضع الظرف ، وإنما يريد الثمرات أنفسها ، لأنه أخرج منها شيئاً ، وأدخل « من » لبيان الجنس كله . ولو قال : « أخرجنا من الثمرات كلها » لقل : أي شيء أخرج منها ؟ وذهب التوهم إلى أن الجور في موضع ظرف وأن مفعول ﴿ أَخْرَجْنَا ﴾ فيما بعد ، وهذا يتوهم مع تقدم « كل » لم مخاطبين أن « كلا »

(١) سورة الأعراف ٥٧

(٢) هو كتاب « نتائج الفكر » ، في ملل النحو للسهيل ، ربه على كتاب الجمل : ذكره صاحب كشف الظنون .

إذا تقدمت اقتضت الإحاطة بالجنس ، وإذا تأخرت اقتضت الإحاطة بالموكّد بتمامه ؛
جنسا شائعا كان أو معهودا .

وأما قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ كُلِّي مِنْ كُلِّ الشَّجَرَاتِ ﴾^(١) ، ولم يقل « من الثمرات كلها »
ففيه الحكمة السابقة ، وتزيد فائدة ، وهي أنه قد تقدمها في النظم : ﴿ وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ
وَالْأَعْنَابِ . . . ﴾^(٢) الآية .

فلو قال بعدها : « ثم كلّي من الثمرات كلها » لأوهم أنها العهد للذكور قبله ، فكان
الابتداء بـ « كلّ » أحضر للمعنى ، وأجمع للجنس ، وأرفع للباس .

وأما للفظوع عن الإضافة ، فقال السّمبليّ : حتّى أن تكون مبتدأة مخبرا عنها ،
أو مبتدأة منصوبة بفعل بعدها لا قبلها ، أو مجرورة بمتعلق خافضها بما بعدها ، كقولك :
كلّا ضربت وبكلّ مررت . فلا بد من مذكورين قبلها ، لأنه إن لم يذكر قبلها جملة ،
ولا أضيفت إلى جملة ، بطل معنى الإحاطة فيها ، ولم يقل لها معنى .

واعلم أن لفظ « كل » لأفراد التذكير ، ومعناه بحسب ما يضاف إليه ، والأحوال
ثلاثة :

فالأول أن يضاف إلى نكرة فيجب مراعاة معناها ، فذلك جاء الضمير مفردا مذكرا
في قوله تعالى : ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ قَلْبُهُ فِي الزُّبُرِ ﴾^(٣) ، ﴿ وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْزَمَانُهُ ﴾^(٤) ،
ومفردا مؤنثا في قوله : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾^(٥) ، ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾^(٦) ،

(٢) سورة النحل ٦٧

(٤) سورة الإسراء ١٣

(٦) سورة آل عمران ١٨٥

(١) سورة النحل ٦٩

(٣) سورة القمر ٥٢

(٥) سورة المدثر ٣٨

ومجموعاً مذكراً في قوله: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ قَرْحُونَ﴾^(١)، في معنى الجمع؛ لأنه اسم جمع.

وما ذكرناه من وجوب مراعاة للمعنى مع النكرة دون لفظ «كل» قد أوردوا عليه نحو قوله تعالى: ﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ رَّسُولَهُمْ لِيَتَّخِذُوهُ﴾^(٢)، وقوله: ﴿وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ﴾^(٣)، وقوله: ﴿وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ . لَا يَسْمَعُونَ إِلَى آلَمًا إِلَّا خَفَى﴾^(٤).

وأجيب بأن الجمع في الأولى باعتبار «الأمّة».

كذلك في الثانية فإن الضامر اسم جمع؛ كالجمل والبقر.

وكذلك في الثالثة؛ إنما عاد الضمير إلى الجمع للستاد من الكلام، فلا يلزم عودُه إلى «كل».

وزعم الشيخ أنير الدين في تفسيره: ﴿وَبِلِّ كُلِّ أُمَّةٍ أَنِمْ يَسْمَعُ آيَاتِ أَفْرِ﴾^(٥)، ثم قال: ﴿أَوَّلَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾، أنه مما روى فيه للمعنى هذا اللفظ.

وليس كذلك؛ فإن الضمير لم يمدَّ إلى «كل» بل على «الآفّاكين» الدالة عليه ﴿كُلُّ أُمَّةٍ﴾.

وأيضاً فهاتان جملتان والكلام في الجملة الواحدة.



الثاني: أن تضاف إلى معرفة، فيجوز مراعاة لفظها ومراعاة معناها، سواء كانت الإضافة لفظاً، نحو: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾^(٦)، فراعى لفظ «كل». ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: «كلّكم راع، وكلّكم مسئول عن رعيته» ولم يقل: راعون ولا مسئولون.

(١) سورة المؤمنون ٥٣

(٢) سورة الحج ٢٧

(٣) سورة البقرة ٧، ٨

(٤) سورة غافر ٥

(٥) سورة الصافات ٧، ٨

(٦) سورة مريم ٩٥

(٢١) - برهان - راع

أو معنى ؛ نحو : ﴿ فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ ﴾^(١) ، فرأى لفظها ، وقال : ﴿ وَكُلُّ أَتَوُهُ دَاخِرِينَ ﴾^(٢) ، فرأى المعنى .

وقد اجتمع مراعاة القفظ والمعنى في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا . لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا . وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا ﴾^(٣) هذا إذا جلتنا « مَنْ » موصولة ، فإن جلتناها نكرة موصوفة ، خرجت من هذا القسم إلى الأول .



الثالث : أن تقطع عن الإضافة لفظاً ، فيجوز مراعاة لفظها ومراعاة معناها .
فمن الأول : ﴿ كُلُّ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾^(٤) ، ﴿ كُلُّ يَمَلُّ عَلَى شَاكِلِيهِ ﴾^(٥) ، ﴿ إِنَّ كُلُّ إِلَّا كَذَبَ الرُّسُلِ ﴾^(٦) ، ولم يقل : « كذبوا » ، ﴿ فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ ﴾^(٧) .

ومن الثاني : ﴿ وَكُلُّ كَانُوا ظَالِمِينَ ﴾^(٨) ، ﴿ كُلُّ فِي فَلَكٍ يَسْبِغُونَ ﴾^(٩) ، ﴿ كُلُّ لَهُ قَاتِلُونَ ﴾^(١٠) ، ﴿ وَكُلُّ أَتَوُهُ دَاخِرِينَ ﴾^(١١) .

قال أبو الفتح : وعلمته أن أحدَ الجمعين عتدم كان عن صاحبه ؛ فإن لفظ « كل » للأفراد ومعناها الجمع ، وهذا يدل على أنهم قد ذروا للعنافة إليه المحذوف في اللوامين جمعا ، فصاره روعى كما إذا صرح به ، وتارة روعى لفظ « كل » ، وتكون حالة الحذف مخالفة لحال الإثبات .

(٢) سورة النمل ٨٧

(٤) سورة البقرة ٢٨٥

(٦) سورة ص ١٤

(٨) سورة الأتقال ٥٤

(١٠) سورة الروم ٢٦

(١) سورة النكيت ٤٠

(٣) سورة مريم ٩٣ - ٩٥

(٥) سورة الإسراء ٨٤

(٧) سورة النكيت ٤٠

(٩) سورة الأنبياء ٢٣

(١١) سورة النمل ٨٧

قيل : ولو قال قائل : حيث أفرد بقدر الحذف مفردا ، وحيث جُمع بقدر جمعا ، فيقدر في قوله : (فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ) ^(١) « كل واحد » ، ويقدر في قوله : (وَكُلًّا أَتَوْهُ دَاخِرِينَ) ^(٢) « كل نوع مما سبق » لكان موافقا إذا أضيف لفظا إلى نكرة .
وما ذكره يقتضى أن تقديره : وكلهم أتوه ، وكلا التقديرين سائغ ، وللمراد الجمع .

ويعين في قوله تعالى : (كُلُّ فِي فَلَكٍ يَمْبُهَوْنَ) ^(٣) ، أن كلا من الشمس والقمر والليل والنهار لا يصح وصفه بالجمع . وقد قدر الزمخشري : (كُلُّ يَمْبُلُ عَلَى شَاكِلِيهِ) ^(٤) : كل أحد ، وهو يساعد ما ذكرناه .
وما ذكرناه في هذه الحالة هو المشهور .

وقال السبيلى في « نتائج الفكر » : إذا قلعت « كل » عن الإضافة فيجب أن يكون خبرها جمعا ، لأنها اسم في معنى الجمع ، تقول : كل زاهبون ، إذا قدم ذكر قوم . وأجاب عن إفراد الخبر في الآيات السابقة ، بأن فيها قرينة تقتضى تحسين للمنى بهذا اللفظ دون غيره .
أما قوله : (كُلُّ يَمْبُلُ عَلَى شَاكِلِيهِ) ، فلأن قبلها ذكر فريقين مختلفين ، مؤمنين وغلاليين ، فلو جمعهم في الأخبار وقال : كل يملون ، لبطل معنى الاختلاف ، وكان لفظ الإفراد أدل على المراد ، وللمنى : كل فريق يمل على شاكلته .

وأما قوله : (إِنْ كُلُّ إِلَّا كَذَبُ الرُّسُلِ) ، فلا نه ذكر قرونا وأما ، وختم ذكرهم بقوم تبع ، فلو قال : كل كذبوا ، لاد إلى أقرب مذكور ، فكان يتوهم أن الإخبار عن قوم تبع خاصة ، فلما قال : (إِنْ كُلُّ إِلَّا كَذَبُ) ، علم أنه يريد كل فريق منهم كذب ، لأن إفراد الخبر عن « كل » حيث وقع إنما يدل على هذا للمنى .

(٢) سورة النمل ٨٧

(٤) سورة الإسراء ٨٤

(١) سورة النكبات ٤٠

(٣) سورة الأنبياء ٢٣

مَسْأَلَةٌ

وتتصل « ما » بـ « كل » نحو : ﴿ كَلِمًا رُزِقُوا مِنْهَا ﴾^(١) ، وهي مصدرية ؛ لكنها نائبة بصلتها عن ظرف زمان ، كما ينوب عنه المصدر الصريح ، والمعنى : كل وقت .

وهذه نسي « ما » للمصدرية الظرفية ، أي النائبة عن الظرف ، لا أنها ظرف في نفسها ، فـ « كل » من « كَلِمًا » منصوب على الظرفية لإضافته إلى شيء هو قائم مقام الظرف .

ثم ذكر القهاء والأصوليون أن « كَلِمًا » للتكرار . قال الشيخ أبو حيان : وإنما ذلك من عموم « ما » ، لأن الظرفية مراد بها العموم ، فإذا قلت : أحسبك ما ذرّقه شارق ، فإنما تريد العموم ، فـ « كل » أكدت العموم الذي أفادته « ما » الظرفية ؛ لا أن لفظ « كَلِمًا » وضع للتكرار كما يدل عليه كلامهم ، وإنما جاءت « كل » توكيدا للعموم المستفاد من « ما » الظرفية . انتهى .

وقوله : إن التكرار من عموم « ما » ممنوع ؛ فإن « ما » للمصدرية لا عموم لها ، ولا يلزم من نياتها عن الظرف دلالتها على العموم ؛ وإن استفيد عموم في مثل هذا الكلام فليس من « ما » إنما هو من التركيب نفسه .

وذكر بعض الأصوليين أنها إذا وصلت بـ « ما » صارت أداة لتكرار الأفعال وعمومها قصدى ، وفي الأسماء ضمنى . قال تعالى : ﴿ كَلِمًا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ ﴾^(٢) ، وإذا جُرِّدت من لفظ « ما » ، انعكس الحكم وصارت عامة في الأسماء قصدا ، وفي الأفعال ضمنا .

ويظهر الفرق بينهما في قوله : كل امرأة أتزوجها فهي طالق ؛ تطلق كل امرأة يتزوجها ، وتكون عامة في جميع النساء لدخولها على الاسم وهو قصدى . ولو تزوج امرأة ثم تزوجها مرة أخرى لم تطلق في الثانية لعدم عمومها قصدا في الأسماء . ولو قال : كلما تزوجت امرأة فهي طالق ؛ فتزوج امرأة مرارا طلقت في كل مرة لاقتضاها عموم الأنفال قصدا ، وهو الزوج .

مسألة

ويأتى « كل » صفة ، ذكره سيبويه في باب النعت قال : ومن الصفة أنت الرجل كل الرجل ؛ ومررت بالرجل كل الرجل .

قال الصقار : هذا يكون عند قصد التأكيد والمبالغة ، فإن قولك : « الرجل » معناه الكامل ، ومعنى « كل الرجل » أى هو الرجل ، لمطلعه قد قام مقام الجنس ، كما تقول : أكلت شاة كل شاة وإليه أشار بقوله صلى الله عليه وسلم : « كل الصيد في جوف القرا » أى أن من صاده قد صاد جميع الصيد بقيامه مقامه لمطلعه ، قال : وهذا إما يجوز إذا سبقها ما فيه رائحة الصفة كما ذكرنا ، فلو كان جامدا لم يجوز ، نحو : مررت بعبد الله ، كل الرجل لا يفهم من « عبد الله » شىء .

كِلا وَكِلْتَا

ما تؤكد الاثنين ؛ وفيهما معنى الإحاطة ؛ ولهذا قال الراغب : هي في الثنية ككل في الجمع ، ومفرد اللفظ مثق للثني ؛ عبر عنه مرة بلفظه ، ومرة بلفظ الاثنين ، إعتباراً بمعناه ؛ قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَبْتَلُونُ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ﴾ ^(١) .

قلت : لاختلاف أن معناها الثنية . واختلف في لفظها ، فقال البصريون : مفرد ، وقال الكوفيون : ثنية .

والصحيح الأول ؛ بدليل عود الضمير إليها مفرداً في قوله : ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ ﴾ ^(٢) ؛ فالإخبار عن « كلتا » بالمفرد دليل على أنها مفرد ؛ إذ لو كان مثق لقال : « آتا » ، ودليل إضافتها إلى الثني في قوله : ﴿ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ﴾ ^(٣) ، ولو كان مثق لم يجر إضافته إلى الثنية ؛ لأنه لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه . والفصيح مراعاة اللفظ ؛ لأنه الذي ورد به القرآن ؛ فيقال : كلا الرجلين خرج ، وكلتا المرأتين حضرت .

وقد نازع بعض المتأخرين وقال : ليس معناه الثنية على الإطلاق كما ذكره النحاة ، ولو كان كذلك لكثر مراعاة المعنى ؛ كما كثرت مراعاته في « من » و « ما » للموصولين ؛ لكن أكثر ما جاء في لسان العرب عود الضمير مفرداً ؛ ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ ﴾ ^(٢) ، وما جاء فيه مراعاة للمعنى في غاية القلة .

قال : فالصواب أن معناها مفرد صالح لكل من الأمرين للضاف إليهما . وأما مراعاة الثنية فيه فلي سبيل التوسع ؛ ووجه التوسع أن كل فرد في جانب الثبوت معه غيره ؛

لجاءت التثنية بهذا الاعتبار ؛ فالإفراد فيه مراعاة للمنى واللفظ ، والتثنية مراعاة للمنى من بعض الوجوه .

فائدة

وضع في شعر أبى تمام « كَلَّا الأفاق » ، وخطأه للمرمى ؛ لأن « كَلَّا » يعمل في الاثنين لا الجمع .

قال : ولم يأت في السبع : كَلَّا القوم ، ولا كَلَّا الأصحاب ؛ وإنما يقال : كَلَّا الرجلين ونحوه ؛ فإن أخذ من الكَلَّا ؛ من قولك : كَلَّأت الشيء إذا رعيته وحفظته ، فالمنى يصح ؛ إلا أن للتكلم يقصر ؛ وهى ممدودة .

كم

نسكرة لا تتعرف ؛ لأنها مُبْهَمَةٌ في العدد ، كـ « أين » في الأمكنة ، و « متى » في الأزمنة ، و « كيف » في الأحوال .

وعول سيبويه : كم أرضك جريبا ؟ : « كم » مبتدأ ، و « أرضك » مبنى عليه ؛ مجاز ليس بحقيقة ؛ وإنما « أرضك » مبتدأ ، و « كم » الخبر ، مثل كيف زيد ؟ .

وهي قسمان :

استفهامية تحتاج إلى جواب ؛ بمعنى : أى عدد ؟ ، فينصب ما بعدها ، نحو : كم رجلا ضربت ؟

وخبيرية لا تحتاج إلى جواب ؛ بمعنى : عدد كثير ، فيجر ما بعدها ؛ نحو : كم عبداً ملكت .

وقد تدخل عليها « مِنْ » ، كقولهم : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾ ^(١) ، ﴿ وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ ﴾ ^(٢) .

وليست الاستفهامية أصلاً للخبيرية ؛ خلافاً للزحشرى حيث ادعى ذلك في سورة « يس » عند الكلام على : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ ^(٣) .

ولم تستعمل الخبيرية غالباً إلا في مقام الانقراض واللباهة ؛ لأن معناها التكاثر ؛

(٢) سورة الأنبياء ١١

(١) سورة الأعراف ٤

(٣) سورة يس ٣١ ، وانظر الكتاب ٤ : ١٠

ولهذا ميزت بما يميز العدد الكثير ؛ وهو مائة وألف ؛ فكما أن « مائة » تميز بواحد
بجور ؛ فكذلك « كم » .

واعلم أن « كم » مفردة اللفظ، ومعناها الجمع ؛ فيجوز في ضميرها الأمران بالاعتبارين،
قال تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ ﴾^(١) ثم قال : ﴿ لَا تُفِي شَفَاعَتُهُمْ ﴾ ، فأتى به
جمعا . وقال : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرِيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾^(٢) ، ثم قال : ﴿ أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾^(٣) .

كيف

استفهام عن حال الشيء لاعتدائه ؛ كما أن « ما » سؤال عن حقيقة ، و « من » عن مشخصاته ؛ ولهذا لا يجوز أن يقال في « الله » « كيف » .

وهي مع ذلك منزلة منزلة الظرف ؛ فإذا قلت : كيف زيد ؟ كان « زيد » مبتدأ ، و « كيف » في محل الخبر ، والتقدير : على أي حال زيد ؟

هذا أصلها في الوضع ؛ لكن قد تعرض لها معانٍ تفهم من سياق الكلام ، أو من قرينة الحال ؛ مثل معنى التنبيه والاعتبار وغيرها .

وقال بعضهم : لها ثلاثة أوجه :

أحدها : سؤال محض عن حال ؛ نحو كيف زيد ؟

وثانيها : حال لا سؤال معه ، كقولك : لأكرمك كيف أنت ، أي على أي حال كنت .

ثالثها : معنى التعجب .

وعلى هذين تفسير قوله تعالى : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أََمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ﴾^(١) . قال الراغب في تفسيره : كيف هنا استخبار لا استفهام ؛ والفرق بينهما أن الاستخبار قد يكون تنبيها للمخاطب وتوبيخا ؛ ولا يقتضى عدم الاستخبار ، والاستفهام بخلاف ذلك .

وقال في « اللردات » : كل^(٢) ما أخبر الله بلفظ « كيف » عن نفسه فهو إخبار على طريق التنبيه للمخاطب أو توبيخ ؛ نحو : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ ﴾ .

﴿ كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا ﴾^(١).

﴿ كَيْفَ يَكُونُ لِلشُّرِكِينَ عَهْدٌ ﴾^(٢).

﴿ أَنْظِرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ ﴾^(٣).

﴿ فَانْظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ﴾^(٤).

﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾^(٥).

وقال غيره : قد تأتي للتفي والإنكار ، كقوله : ﴿ كَيْفَ يَكُونُ لِلشُّرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ ﴾^(٦) . ﴿ كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ﴾^(٧) . ولتضمنها معنى الجحد شاع أن يقع بعدها « إلا » ، كقوله : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ ﴾^(٨) . وللتوبيخ ، كقوله : ﴿ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُنْفِلُ عَلَيْهِمْ آيَاتُ اللَّهِ ﴾^(٩) ، ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ﴾^(١٠) . وللتعذير ، كقوله : ﴿ فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مُكْرِمٍ ﴾^(١١) . وللتنبية والاعتبار ؛ كقوله : ﴿ أَنْظِرْ كَيْفَ فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾^(١٢) . وللتأكيد وتحقيق ما قبلها ؛ كقوله : ﴿ وَأَنْظِرْ إِلَى الْعِطَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا ﴾^(١٣) ،

(١) سورة آل عمران ٨٦

(٢) سورة التوبة ٧

(٣) سورة الإسراء ٤٨ ، الفرقان ٩

(٤) سورة النكبات ٢٠

(٥) سورة النكبات ١٩

(٦) سورة التوبة ٧

(٧) سورة آل عمران ٨٦

(٨) سورة التوبة ٧ ، وأول الآية : ﴿ كَيْفَ يَكُونُ لِلشُّرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ

رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ ﴾ .

(٩) سورة البقرة ٢٨

(١٠) سورة آل عمران ١٠١

(١١) سورة الإسراء ٢١

(١٢) سورة النمل ٥١

(١٣) سورة البقرة ٢٥٩

وقوله : ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ ﴾ ^(١) ، فإنه توكيد لما تقدم وتحقيق لما بعده ؛ على تأويل : إن الله لا يظلم الناس شيئا في الدنيا فكيف في الآخرة !
وللتعظيم والتهويل : ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ ﴾ ^(٢) ، أى فكيف حالهم إذا جئنا ! وقول النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمرو : « كيف بك إذا بقيت في حُثالة من الناس » !

وقيل : ونجى مصدرا ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نَرِ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظَّلْمَ ﴾ ^(٣) ، ﴿ فَانْظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَةِ اللَّهِ كَيْفَ يُغْنِيكَ عَنْكَ الْأَرْضُ بِمَدِّ مَوْتِهَا ﴾ ^(٤) .

وتأتى غارفا في قول سيبويه ؛ وهى عنده فى قوله : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ ﴾ منصوبة على التشبيه بالظرف ، أى فى حال تكفرون . وعلى الحال عند الأخفش ، أى على حال تكفرون .

وجمل منه بعضهم قوله : ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ ﴾ ^(٥) ؛ فإن شئت قدرت بعدها اسما ، وجعلتها خبرا ، أى كيف صنعكم أو حالكم ؟ وإن شئت قدرت بعدها فعلا ، تقديره : كيف تصنعون ؟

وأثبت بعضهم لها الشرط ؛ كقوله تعالى : ﴿ يَنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ ^(٦) ، ﴿ يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ ^(٧) ، ﴿ فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ ^(٨) .
وجوابه فى ذلك محذوف ؛ لدلالة ما قبلها .

(٢) سورة الفرقان ٤٥

(٤) سورة المائدة ٦٤

(٦) سورة الروم ٤٨

(١) سورة النساء ٤١

(٣) سورة الروم ٥٠

(٥) سورة آل عمران ٦

ومراد هذا القائل ، الشرط للمنوي ؛ وهو إنما يفيد الربط فقط ؛ أى ربط جملة
بأخرى كأداة الشرط ، لا اللفظية ، وإلا لجزم الفعل .
وعن الكوفيين أنها تجزم ، نحو : كيف تكن أكن .
وقد يحذف الفعل بعدها ، قال تعالى : ﴿ كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ ﴾ (١) ،
أى كيف توالونهم !

اللام

قسمان : إما أن تكون عاملة ، أو غير عاملة .

القسم الأول

غير العاملة

ونحن لعشرة معان : معرفة ، ودالة على البعد ، وخففة ، وموجبة ، ومؤكدة ، ومعتمة ، وموجبة ، ومسبوقة ، وللؤذنة ، وللوطئة .



فالمعرفة : التي معها ألف الوصل ، عند من يجعل المعرفة اللام وحدها ، وينسب لسيبويه . وذهب الخليل إلى أنه ثنائي ، وهزته همزة قطع ، وصِلت لكثرة الاستعمال . وتنقسم المعرفة إلى عهدية واستفراقية ، وقد سبقنا في قاعدة التنكير والتعريف . وزاد قوم طلب الصلة ، وجعل منه : ﴿ رَكِبَا فِي السَّيِّئَةِ ﴾ ^(١) ، ﴿ فَأَكَلَهُ الذُّنْبُ ﴾ ^(٢) . وللإضمار ، ﴿ فَإِنَّ أَتْلُجِيمَ حَىَّ الْآوَى ﴾ ^(٣) ، ولا خلاف أن الإضمار بعدها مراد ؛ وإنما اختلفوا في تقديره ؛ فنند الكوفيين : «هى مأواه» ، وعند البصريين : «هى للآوى له» . واللام في التعريف مرققة إلا في اسم الله فيجب تنعيمها ؛ إذا كان قبلها ضمة أو فتحة ، وهى في الأسماء تنعيم الجرس ، وفي المعنى توقيع للسَمى وتفظيمه ، سبحانه !



(٢) سورة يوسف ١٧

(١) سورة الكهف ٨١

(٣) سورة التازفات ٣٩

والدالة على البعد الملاحظة على أسماء الإشارة ؛ لإعلاما بالبعد أو توكيدا له ، على
الخلافا فيه .

والخففة التي يجوز معها تخفيف « إِنَّ » للشدة ؛ نحو : « **إِنْ كُنتُمْ نَفْسِي لَمَّا عَلَيْنَا حَافِظًا** »^(١) .

وتسمى لام الابتداء ، والفارقة ؛ لأنها تفرق بينها وبين إن النافية .
والخففة هي التي تحقق الخبر مع الابتداء ؛ كقوله تعالى : « **وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ** »^(٢) ،
« **لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ** »^(٣) .

والموجبة ؛ بمعنى « **إِلَّا** » عند الكوفيين ، كقوله تعالى : « **وَإِنْ كُنْتُمْ جَمِيعًا لَدَيْنَا مُخَضَّرُونَ** »^(٤) ، « **وَإِنْ كُنْتُمْ كُنْتُمْ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا** »^(٥) ، أى ، ما كل ،
فجعلوا : « **إِنْ** » بمعنى « **مَا** » واللام بمعنى « **إِلَّا** » فى الإيجاب .
وقرأ الكسائي : « **وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لَتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ** »^(٦) ، بالرفع والمراد :
« **وما كان مكرهم إلا لتزول منه** » .

وللؤكد ؛ وهى الزائدة أول الكلام ؛ وتقع فى موضعين :
أحدهما : للبتداء ؛ وتسمى لام الابتداء ؛ فيؤذن بأنه المحكوم ؛ قال تعالى : « **لَمَسْجِدَ** »

(٢) سورة الفورى ٤٣

(٤) سورة يس ٣٢

(٦) سورة إبراهيم ٤٦

(١) سورة الطارق ٤

(٣) سورة التوبة ١٢٨

(٥) سورة الزخرف ٣٥

أَسَسَ عَلَى الْقَفْوَى ^(١) ، (كَيُوسِفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ) ^(٢) ، (لَا تُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً) ^(٣) .
 ثانيهما : في باب « إِنْ » ، على اسمها إذا تأخر : (إِنْ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ) ^(٤) .
 وعلى خبرها ، نحو : (إِنْ رَبَّكَ لَبِاْئِرٌ صَادٍ) ^(٥) ، (إِنْ إِبْرَاهِيمَ لَخَلِيمٌ أَوْاهٌ) ^(٦) ، (إِنْ بَطَشَ رَبُّكَ لَشَدِيدٌ) ^(٧) .

فهذا « إِنْ » في هذا توکید لما يليها ؛ واللام لتوكيد الخبر .

وكذا في « أَنْ » للفتوحة ، كقراءة سميد (إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ) ^(٨) ، بفتح
 الهمزة ؛ فإنه أنى اللام ؛ لأنها لا تدخل إلا على « إِنْ » للكسورة ، وأعلى ما يتصل بالخبر
 إذا تقدم عليه ؛ نحو : (لَمَتَرَكْ إِنَّمْ أَنَّى سَكْرَتِهِمْ يَمَمُّهُونَ) ^(٩) ، فإن تقديره :
 « ليعممون في سكرتهم » .

واختلف في اللام في قوله : (لَمَنْ ضَرُّهُ) ^(١٠) ؛ قيل هي مؤخره ، والمعنى : يدعو
 لَمَنْ ضَرُّهُ أقرب من نفسه .

وجاز تقديمها وإيلاؤها للمفعول ؛ لأنها لام التوكيد واليدين ؛ لفتحها أن تقع
 صدر الكلام .

واعترض بأن اللام في صلة « مَنْ » فتقدمها على النصول ممتنع . وأجاب الزحشرى
 بأنها حرف لا يفيد غير التوكيد ؛ وليست بداملة ، كـ « مَنْ » للؤكددة ، في نحو :
 ما جاءني من أحد ، دخولها وخروجها سواء ؛ ولهذا جاز تقديمها .

ويجوز ألا تكون هنا موصولة ؛ بل نكرة ؛ ولهذا قال الكسائي : اللام في غير

- (٢) سورة يوسف ٨
 (٤) سورة النازعات ٢٦
 (٦) سورة هود ٧٥
 (٨) سورة الفرقان ٢٠
 (١٠) سورة الحج ١٣

- (١) سورة التوبة ١٠٨
 (٣) سورة المحر ١٣
 (٥) سورة الفجر ١٤
 (٧) سورة البروج ١٢
 (٩) سورة الحجر ٧٢

موضمها ؛ و « مَنْ » في موضع نصب ؛ « يدعو » ، والتقدير : « يدعو من ضره أقرب من نفسه » ، أى يدعو إليها ضره أقرب من نفسه .

قال البرد : يدعو في موضع الحال ، والمضى في ذلك هو الضلال البعيد في حال دعائه إياه ، وقوله : « لَمَنْ » مستأنف مرفوع بالابتداء ، وقوله : « ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْسِهِ »^(١) في صلاته ، و « لَيْتَئِنْ أَلْمَوْتُ »^(٢) خبره .

وهذا يستقيم لو كان في موضع « يَدْعُو » ، « يَدْعِي » ، لكن مجيئه بصيغة فعل الفاعل ، وليس فيه ضميره بيّنه .

والمتممة ، كقوله تعالى : « إِذَنْ لَا يَتَّقُوا إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا »^(٣) ، « إِذَنْ لَأَذِقْنَاكَ ضِعْفَ آخِيَاةٍ وَضِعْفَ أَلْمَاةٍ »^(٤) ؛ فاللام هنا لتسليم الكلام . قال الزمخشري : « إِذَنْ » دالة على أن ما بعدها جواب وجزاء .

وللوجهة ، في جواب « لولا » كقوله تعالى : « وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدَّتْ تَرَكُنْ بِأَنْفُسِكُمْ »^(٥) ؛ فاللام في « لَقَدْ » توجّه للتثنية .

والمسبوقة في جواب « لو » ؛ كقوله تعالى : « لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا »^(٦) ؛ أى تنفيذ تأخره لأشد المقوبة ؛ كقوله تعالى : « حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازْبَيَّتْ وَطْنَ أَهْلِهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَنَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَنْ لَمْ تَغْنَبِ بِالْأَمْسِ »^(٧)

(٢) سورة الإسراء ٤٢

(٤) سورة الإسراء ٧٤

(٦) سورة يونس ٢٤

(١) سورة الميع ١٣

(٣) سورة الإسراء ٧٥

(٥) سورة الواقعة ٦٥

وهذا بخلاف قوله : ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَابًا﴾ بنير لام ؛ فإنه يفيد التميعيل ، أى جعلناه أجابا لوقته .

والمؤذنة : الداخلة على أداة الشرط بعد تقديم القسم لفظا أو تقديرا ، فتؤذن أن الجواب له ، لا للشرط ، أو للإيذان بأن ما بعدها ميقى على قسم قبلها .
وتسمى للوطئة ؛ لأنها وطأت الجواب للقسم ، أى مهدته .

وقول للمربين : إنها موطئة للقسم فيه تجوز ؛ وإنما هى موطئة لجوابه ، كقوله : ﴿لَئِنْ أَخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قَاتَلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ وَلَئِنْ نَصَرُوهُمْ لَيُؤْلِنَنَّ الْأُذُنَ﴾^(١) ، وليست جوابا للقسم ؛ وإنما الجواب ما يأتى بعد الشرط . ويجمع هذه الأربعة للتأخرة ؛ قولك : لام الجواب .

وقد اجتمعا فى قوله تعالى : ﴿كَذَلِكَ لَئِنْ لَمْ يَنْفَعُوا لِنَفْسِنَا﴾^(٢) ، فاللام فى «لئن» مؤذنة ، وقوله : ﴿نَفَعُوا﴾ جواب القسم للمقدّر ؛ تقديره : والله لنسفن .

ومن جواب القسم قوله : ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾^(٣) . وزعم الشيخ أميرالدين فى تفسيره أنها لام التوكيد ؛ وليس كما قال ؛ وقد قال الواحدى فى «البيسط» : إنها لام القسم ، ولا يجوز أن تكون لام اجراء ؛ لأن لام الاجراء لا تلحق إلا الأسماء ، وما يكون بمنزلة المضارع .

القسم الثاني

العاملة

وهي على ثلاثة أقسام : جارة ، وناصبة ، وجازمة .



الأولى : الجارة ، وتأتي لمعان :

لِلْمَلِكِ الْحَقِيقِيِّ ؛ كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ ﴾^(١) ، ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾^(٢) ، ﴿ وَلِلَّهِ جُنُودُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾^(٣) .

والتملك ، نحو وهبت يزيد ديناراً ؛ ومنه : ﴿ وَوَعَيْنَا لَهُمْ مِنْ رَحْمَتِنَا ﴾^(٤) .

والاختصاص ، وممنها أنها تدلّ على أن بين الأول والثاني نسبة باعتبار ما دلّ عليه مطلقه ؛ نحو : هذا صديق يزيد ، وأخ له ؛ ومنه : الجنة للؤمنين .

وللتخصيص ، ومنه : ﴿ إِنْ وَهَبْتَ نَفْسًا لِلْيَحْيَى ﴾^(٥) .

وللاستحقاق ، كقوله تعالى : ﴿ وَبِئْسَ لِلطَّافِقِينَ ﴾^(٦) ، ﴿ لَهُمُ الْعَذَابُ وَلَهُمْ صُورُهُ أَفْدَارُ ﴾^(٧) .

والفرق بينه وبين الملك ؛ أن للأك لِمَا حَصَلَ وَثَبَتْ ، وهذا لما يحصل بئد ؛ لكن هو في حكم الحاصل ، من حيث ما قد استحق . قاله الراغب .

(١) سورة البقرة ١٠٧

(٢) سورة مريم ٥٠

(٣) سورة المطففين ١

(١) سورة الأعراف ١٢٨

(٢) سورة الفتح ٤

(٣) سورة الأحزاب ٥٠

(٤) سورة الرعد ٢٥

والولاية، كقوله: ﴿إِنَّ الْأَمْرَ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾^(١).
ويجوز أن يجمع هذه الثلاثة، كقولك: الحمد لله؛ لأنه يستحق الحمد، ووليّه،
والخصوص به؛ فكانه يقول: الحمد لي وإلى.

وللتلخيص؛ وهي التي يصلح موضعها «من أجل»، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ
الْطَّيْرِ لَشَدِيدٌ﴾^(٢)؛ أي من أجل حب الطير.

وقوله: ﴿لِإِبْلَافِ قُرَيْشٍ﴾^(٣)؛ وهي متعلقة بقوله: ﴿فَلْيَمْدُوا﴾^(٤)، أو بقوله:
﴿فَجَعَلَهُمْ كَمَصْفٍ مَا كُولٍ﴾^(٥)؛ ولهذا كانت في مصحف أبي سورة واحدة.
وضمّت بأن جعلهم كمصف ما كول؛ إنما هو لكفرهم وتجرّتهم على البيت.
وقيل: متعلق بمحذوف، أي «المحبوا».

وقوله: ﴿سَمْنَاهُ لِإِلَادِ مِيتٍ﴾^(٦)، أي لأجل بلاد ميت؛ بدليل: ﴿فَأَنْزَلْنَاهُ
آلَاءَ﴾^(٧).

هذا قول الزمخشري؛ وهو أولى من قول غيره لأنها بمعنى «إلى».
وقوله: ﴿وَلَا تَكُنْ لِلْخَاِئِنِ خَصِيًّا﴾^(٨)؛ أي لا تخاصم الناس لأجل الخائنين.
قال الراغب: ومعناه كفى: ﴿وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَفُونَ أَنْفُسَهُمْ﴾^(٩)،
وليست كالتى في قولك: لا تكن لله خصيّا، لدخولها على المفعول؛ أي لا تكن
خصم الله.

وبمعنى «إلى» كقوله: ﴿وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾^(١٠)
بدليل قوله: ﴿وَيُؤَخِّرُهُمْ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾^(١١).

(٢) سورة الماحيات ٨

(٤) سورة الليل ١

(٦) سورة النساء ١٠٥

(٨) سورة الرعد ٢

(١) سورة الروم ٤

(٣) سورة قريش ١، ٣

(٥) سورة الأعراف ٥٧

(٧) سورة النساء ١٠٧

(٩) سورة إبراهيم ١٠

وقوله : ﴿ وَتَوَّ رُدُّوْا لِمَا نُهُوْا عَنْهُ ﴾ ^(١) .

﴿ اتَّخَذُ اللهُ الَّذِي هَذَا نَا لِهَذَا ﴾ ^(٢) .

﴿ رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيْمَانِ ﴾ ^(٣) .

وقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا رَبِّكَ أَوْحَىٰ إِلَيْهَا ﴾ ^(٤) ، بدليل : ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ ﴾ ^(٥) .

وزيفه الراغب لأنَّ الوحيَ للنحل ، جمل ذلك له للتخير والإلهام ، وليس كالوحي للوحي

إلى الأنبياء ؛ فاللام على جمل ذلك الشيء له بالتخير .

وبمعنى « على » ، نحو : ﴿ وَيَخْرُجُونَ لِلْذِّقَانِ ﴾ ^(٦) .

﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴾ ^(٧) .

وقوله : ﴿ إِنْ أَحْسَنْتُمْ أُحْسَنْتُمْ . إِنْ أَفْسَحْتُمْ لَأُفْسِحَنَّ . فَلَمَّا ﴾ ^(٨) ؛ أى فليها ؛

لأن السيئة على الإنسان لا له ؛ بدليل قوله تعالى : ﴿ فَقُلْ إِبْرَاهِيْمَ ﴾ ^(٩) .

وقوله : ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ﴾ ^(١٠) ، وقوله : ﴿ ذَلِكَ

لَيْنَ لَمْ يَسْكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي السَّجْدِ الطَّرَامِ ﴾ ^(١١) ، أى من لم يكن .

وقوله : ﴿ لَهُمُ الْعَذَابُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّرَجِ ﴾ ^(١٢) .

وبمعنى « فى » كقوله : ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ ^(١٣) ، ﴿ يَا أَيُّهَا

قَدَمْتُ لِحَيَاتِي ﴾ ^(١٤) .

(١) سورة الأعراف ٤٣

(٢) سورة الزلزلة ٥

(٣) سورة الإسراء ١٠٩

(٤) سورة الإسراء ٧

(٥) سورة فصلت ٤٦

(٦) سورة الرعد ٢٥

(٧) سورة النجر ٢٤

(١) سورة الأنعام ٢٨

(٢) سورة آل عمران ١٩٣

(٣) سورة النحل ٦٨

(٤) سورة الصافات ١٠٣

(٥) سورة هود ٣٥

(٦) سورة البقرة ١٩٦

(٧) سورة الأنبياء ٤٧

﴿ لَا يُجْلِبُهَا لَوْ تَبَيَّنَ إِلَّا هُوَ ﴾^(١).

وبمعنى « بعد »، نحو: ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾^(٢). وقال ابن أبان: الظاهر أنها للتعليل.

وبمعنى « عن » مع القول ، كقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا : لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا ﴾^(٣) أى عن الذين آمنوا، وليس للمعنى خطابهم بذلك، وإلا قيل: « سبقتمونا ». وقيل لام التعليل ، وقيل للتبليغ ، والتفت عن الخطاب إلى الغيبة .

وكقوله : ﴿ قَالَتْ أَخْرَأْنِي لِأَوْلَادِي ﴾^(٤) ، وأما قوله : ﴿ وَقَالَتْ أُولَئِنَّ لِأَخْرَأْنِي ﴾^(٥) ، فاللام للتبليغ ؛ كذلك قسمها ابن مالك ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ أَقُلْ لَّكَ ﴾^(٦).

وغيره يُسميها لام التبليغ ، فإن عرف من غاب عن القول حقيقة أو حكما ، فالتعليل نحو : ﴿ وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا ﴾^(٧) ، ﴿ وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدِرِي أَعْيُنُكُمْ ﴾^(٨).

وذكر ابن مالك وغيره ضابطا في اللام المتعلقة بالقول ؛ وهو إن دخلت على مخاطبة القائل ؛ فهي لصدية القول للقول له ، نحو : ﴿ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾^(٩).

﴿ وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا ﴾^(١٠).

وقوله : ﴿ الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا ﴾^(١١).

- | | |
|-----------------------|------------------------------|
| (١) سورة الأعراف ١٨٧ | (٢) سورة الإسراء ٧٨ |
| (٣) الأحقاف ١١ | (٤) سورة الأعراف ٣٨ |
| (٥) سورة الأعراف ٣٩ | (٦) سورة الكهف ٧٥ |
| (٧) سورة آل عمران ١٥٦ | (٨) سورة هود ٣١ |
| (٩) سورة النساء ٨ | (١٠) سورة آل عمران ١٥٦ ، ١٦٨ |

وقوله : ﴿ وَلَا تَقُولُوا لَنَا نَتَصِفُ أَلْسِنَتَكُمُ الْكَذِبَ ﴾^(١) .
 وقوله : ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾^(٢) .
 وهو كثير .

وبمعنى « أن » للفتوحة الساكنة . قاله المروى : وجعل منه :

﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ ﴾^(٣) .

﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبينَ لَكُمْ ﴾^(٤) .

﴿ وَأَمْرًا لِنُسْلِمَ رَبِّ الْمَالِينَ ﴾^(٥) .

وهذه اللام لا تكون إلا بعد « أردت » ، و « أمرت » ، وذلك لأنهما يطلبان المستقبل ، ولا يصلحان في الماضي ، فلذا جعل معهما بمعنى « أن » ؛ وبذلك صرح صاحب « الكشف » في تفسير سورة الصف ، فقال : ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ ﴾^(٦) ، [أصله : يريدون أن يطفئوا]^(٧) ، كما جاء في سورة براءة^(٨) .

وللتعمدية ؛ وهى التى تمدى العامل إذا هجر ، نحو : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾^(٩) ، فاللام فيه للتعمدية ؛ لأن الفعل يضعف بتقديم المفعول عليه .

وسمّاها ابن الأنبارى : آله الفعل ، وذكر أن البصريين يُسمونها لام الإضافة ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَنْزَلْنَاكَ لِيُؤْمِنَ لَكَ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾^(١٠) ، ﴿ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ ﴾^(١١) .

وقال الراغب : التعمدية ضربان : تارة لتقوية الفعل ، ولا يجوز حذفه ، نحو : ﴿ وَتَلَّهِ لِّلْجَبِينِ ﴾^(١٢) ، وتارة يمحذف ، نحو : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبينَ لَكُمْ ﴾^(١٣) ، ﴿ فَتَنْ يُرِيدُ اللَّهُ

(٢) سورة السكهف ٢٣ ، ٢٤

(٤) سورة النساء ٢٦

(٦) سورة الصف ٨

(٨) الكشف ٤ : ٢٠

(١٠) سورة لقمان ١٤

(١٢) سورة الصافات ١٠٣

(١) سورة النحل ١١٦

(٣) سورة الصف ٨

(٥) سورة الأمام ٧١

(٧) تسكهة من الكشف .

(٩) سورة يوسف ٤٣

(١١) سورة هود ٣٤

أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحَ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ، وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ ^(١) ، فأنبت في موضع وحذف في موضع . انتهى .

وللتبيين ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ﴾ ^(٢) ؛ أَيْ أَقْبِلْ وَتَمَالَ أَقُولُ لَكَ . وذكر ابن الأنباري أَنَّ اللام المكسورة نجىء جواباً للقسم ، كقوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ مَتْنِ السَّمَوَاتِ وَمَتْنِ الْأَرْضِ لِيَجْزِيَ ﴾ ^(٣) ، والمعنى « لِيَجْزِيَ » ، بفتح اللام والتوكيد بالنون ، فلما حذف النون أقام المكسورة مقام المفتوحة .

وهذا ضيف ، وذكر مثله عن أبي حاتم .

ويحتمل أن يكون قبلها فعل مقدر ؛ أَيْ آمَنُوا لِيَجْزِيَ .

الثاني : الناصبة على قول الكوفيين في موضعين : لام كى ، ولام الجحود .
ولام الجحود هي الواقعة بعد الجحد ؛ أَيْ النفى ؛ كقوله : ﴿ مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(١) ، ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّهُمْ ﴾ ^(٢) ، ﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَفْغِرْ لَهُمْ ﴾ ^(٣) .
وضابطها أنها لو سقطت تم الكلام بدونها ؛ وإنما ذكرت توكيدا لنفى الكون ؛ بخلاف لام كى .

قال الزجاج : اللام في قوله : ﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى ﴾ ^(٤) ، لام كى ؛ لأن لام الجحود إذا سقطت لم يخل الكلام ؛ ولو سقطت اللام من الآية بطل

(٢) سورة يوسف ٢٣

(٤) سورة آل عمران ١٧٩

(٦) سورة النساء ١٦٨

(١) سورة الأنعام ١٧٥

(٣) سورة التجم ٣١

(٥) سورة الأنفال ٣٣

(٧) سورة الزمر ٣

اللعن . ولأنه يجوز إظهاره « أن » بدل لام « كي » ، ولا يجوز بدل لام الجحود؛ لأنها في كلامهم نقي للعل للستقبل ؛ فالسين يزاها ، فلم يظهر بعدها ما لا يكون بعدها ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ ﴾^(١) ، فجاء بلام الجحد حيث كانت شيئا لأمر متوقع مخوف في المستقبل ، ثم قال : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾^(٢) فجاء باسم الفاعل الذي لا يختص بزمان ؛ حيث أراد نقي المذاب بالمستغفرين على العموم في الأحوال .

ومثله : ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى ﴾^(٣) ، ثم قال : ﴿ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَى ﴾^(٤) .

ومثال لام « كي » و « كى » مُضْمَرَةٌ معها ، قوله تعالى : ﴿ لِيُنْذِرَ بَأْسًا ﴾^(٥) ، ﴿ لِيُنَبِّتَ يَدَ فُؤَادِكَ ﴾^(٦) ، ﴿ لِيَتَصَرَّفَ عَنْهُ الشَّوْءُ ﴾^(٧) ، ﴿ لِيُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي يُخْفَلُونَ فِيهِ وَيَتَنَبَّهَ ﴾^(٨) .

وقوله : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ ﴾^(٩) ، يريد : « كي تكونوا » .

وقوله : ﴿ لِيَتَكُونَ لِمَنْ خَلَقْتَ آيَةً ﴾^(١٠) .

وقد نجىء معها « كي » نحو : ﴿ لِيَكَيْلًا يَعْلَمَ بَمَدِّ عَيْنِ شَيْئًا ﴾^(١١) ، ﴿ لِيَكَيْلًا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ ﴾^(١٢) ، ﴿ لِيَكَيْلًا تَعَزَّوْا عَلَى مَا قَاتَكُمُ ﴾^(١٣) .

(١) سورة الأنفال ٣٣	(٢) سورة هود ١١٧
(٣) سورة القصص ٥٩	(٤) سورة الكهف ٢
(٥) سورة الفرقان ٣٧	(٦) سورة يوسف ٢٤
(٧) سورة النحل ٣٩	(٨) سورة البقرة ١٤٣
(٩) سورة يونس ٩٢	(١٠) سورة النحل ٧٠
(١١) سورة الأحزاب ٧	(١٢) سورة آل عمران ١٥٣

وربما جاءت «كى» بلام ، كقوله: ﴿كَيَّ لَا يَكُونُ دَوْلَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ﴾^(١) وفي معناه لام الصيرورة، كقوله تعالى: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَذَابٌ وَخَرَّابًا﴾^(٢)، ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِي﴾^(٣).

ونسى لام المقابلة؛ فإن من المعلوم أنهم لم يلقطوه لذلك؛ بل لضده، بدليل قوله: ﴿عَسَى أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَنْفَعَهُ وَلَدًا﴾^(٤).

وحكى ابن قتيبة عن بعضهم أن علامتها جواز تقدير الفاء موضعها؛ وهو يقتضى أنها لام التحليل؛ لكن الفرق بينها وبين لام التحليل التي في نحو قوله: ﴿لِيُنْجِيَ بِهِ بَلَدَةً مَيِّتًا﴾^(٥)، أن لام التحليل تدخل على ما هو غرض لفاعل الفعل، ويكون مرتباً على الفعل وليس في لام الصيرورة إلا الترتب قطعاً.

وقال الزحمرى في تفسير سورة المدثر: أفادت اللام نفس العلة والسبب، ولا يجب في العلة أن تكون غرضاً؛ ألا ترى إلى قولك: خرجت من البلد مخافة الشر، فقد جعلت المخافة علة لخروجك، وما هي بفرضك.

وقال ابن فورك عن الأشمرى: أن كل لام نسبها الله إلى نفسه؛ فهي للمقابلة والصيرورة دون التحليل؛ لاستحالة الفرض.

واستفكه الشيخ هز الدين بقوله: ﴿كَيَّ لَا يَكُونُ دَوْلَةً﴾^(٦)، وقوله: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا لِيَتَفَقَّرَ لَكَ اللَّهُ﴾^(٧)، فقد صرح فيه بالتحليل. ولا مانع من ذلك؛ إذ هو على وجه التفضل.

(٢) سورة القصص ٨

(٤) سورة القصص ٩

(٦) سورة الفتح ١

(١) سورة الحجر ٧

(٣) سورة القاربات ٥٦

(٥) سورة الفرقان ٤٩

وأقول : ما جموله للماقبة هو راجع لتلليل ؛ فإن التقاطهم أفضى إلى عداوة ؛ وذلك بوجوب صدق الإخبار بكون الالتقاط للعداوة ؛ لأن ما أفضى إلى الشيء يكون علة ، وليس من شرطه أن يكون نصب العلة صادراً عن نسب الفعل إليه لفظاً ؛ بل جاز أن يكون ذلك راجعاً إلى من يُنسبُ الفعل إليه خلقاً ؛ كما قول : جاء الفئث لإخراج الأزهار ، وطلعت الشمس لإنضاج الثمار ، فإن الفعل يضاف إلى الشمس والفئث .

كذلك التقاط آل فرعون موسى ؛ فإن الله قدره لحكمته ، وجعله علة لعداوته ، لإفضائه إليه بواسطة حنفيه وصيائمه ؛ كما في محي الفئث بالنسبة إلى إخراج الأزهار . وإليه يشير الزمخشري أيضاً : التحقيق أنها لام العلة ، وأن التعليل بها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة ؛ لأنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط كونه لهم عدواً وحزناً ؛ بل المحبة والحب ؛ غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له ونمرته ؛ شبه بالذاعى الذى يفعل الفاعل الفعل لأجله [وهو الإكرام الذى هو نتيجة المحبة]^(١) ، فاللام مستعمارة لما يشبه التعليل^(٢) .

وقال ابن خالويه في كتاب « للبتدا » فى النحو : فأما قوله تعالى : ﴿ فَاتَّقَطْهُ ﴾ آل فرعونَ لَيْسَكُونِ^(٣) ، فهى لام « كى » عند الكوفيين ، ولام الصيرورة عند البصريين ، والتقدير : فصار عاقبة أمرهم إلى ذلك ؛ لأنهم لم يلتقطوه لئى يكون عدواً . انتهى .

وجوز ابن الدهان فى الآية وجهاً غريباً : على التقديم والتأخير ، أى فالتقط آل فرعون ، و ﴿ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ حال من الماء فى : ﴿ لَيْسَكُونْ لَهُمْ ﴾ ؛ أى لَيْسَكُونْهُ .

(٢) الكشاف ٣ : ٣٠٩

(١) من الكشاف .

(٣) سورة القصص ٨

قال : ويمحز أن يكون التقدير : فالتقطه آل فرعون ؛ لكراهة أن يكون لم
حدوا وحزنا .

وأما قوله : ﴿ لِيَقْفِرَ لَكَ اللَّهُ ﴾ ، فحكى المروى عن أبي حاتم أن اللام جواب القسم ،
والمعنى : ليُفَرِّقَ اللهُ لك ؛ فلما حذفت النون كسرت اللام ، وإعمالها إعمال « كي » ؛
وليس المعنى : فصنعنا لك لكي يفتر الله لك ، فلم يكن الفتح سببا للمغفرة .

قال : وأنكره ثعلب ، وقال : هي لام « كي » ، ومعناه : لكي يجتمع لك مع المغفرة
تمام النعمة ، فلما انضم إلى المغفرة شيء حادث واقع ، حسن معه « كي » .
وكذلك قوله : ﴿ لِيَجْزِيََهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ ^(١) .

وأما قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي آثِقِيَةِ الدُّنْيَا
رَبَّنَا لِيُضِلُّوهُ عَنْ سَبِيلِكَ ﴾ ^(٢) ، قال القراء : لام كي .

وقال قُتْرِب والأخفش : لم يؤتوا المال ليضلوا ، ولكن لما كان عاقبة أمرهم الضلال
كانوا كأنهم أوتوها ، لذلك فعلى لام العاقبة .

هذا كله على مذهب الكوفيين ، وأما البصريون فالنصب عندهم بإضمار « أن » ،
وهما جارتان المصدر ؛ واللام الجارة هي لام الإضافة .

واعلم أن الناصبة المضارع تجيء لأسباب :

منها قصد الإرادة ؛ إما في الإثبات ، نحو : ﴿ وَلْيَعْنَذِرْ أُمَّ الْقُرَيْيْ ﴾ ^(٣) ، أو النفي
نحو : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنُعَلِّمَ ﴾ ^(٤) ، فهو على تقدير حذف
المضاف ؛ أي لنعلم ملائكتنا وأوليائنا .

(٢) سورة يونس ٧٨

(٤) سورة البقرة ١٤٣

(١) سورة التوبة ١٢١

(٣) سورة الأنعام ٩٢

ويجوز أن يكون تعالى خاطب الخلق بما يشارك طريقتهم في معرفة البواطن والظواهر على قدر فهم الخطاب .

وقد تقع موقع « أن » ، وإن كانت غير مملولة لها في اللفظ ، وذلك إن كان الكلام مقصوداً لما في القصد والإرادة نحو : (وَأَمِرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ) ^(١) ، (إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا) ومنها العاقبة على ما سبق .



الثالث : الجازمة ؛ وهي للوضوعة للطلب ، ونسبى لام الأمر ، وتدخل على المضارع لتؤذن أنه مطلوب للتكلم ؛ وشرطها أن يكون الفعل لغير الخطاب ، فيقولون : لنضرب أنت ، ومنه قراءة بعضهم : (فَبَدَّلَ الْفَلَقَ حُوا) ^(٢) .
ووصفها أن تكون مكسورة إذا ابتدئ بها ، نحو : (لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّنْ سَعَتِهِ) ^(٣) (لِيَسْتَآذِنَكُمْ) ^(٤) .

وتسكن بعد الواو والقاء ، نحو : (فَلْيَسْتَجِيبُوا إِلَى الْيُؤْمِنُوا إِلَى) .
(فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ) .
ويجوز الوجهان بعد « ثم » ، كقوله تعالى : (ثُمَّ لِيَقْضُوا تَتَّهَمُ وَلِيُؤْفُوا نَذُورَهُمْ وَلِيُطَوْفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ) ^(٥) ، قرئ في السبع بتسكين (ليقضوا) وبضربك .
وتجىء لمعان :

منها : التكليف ، كقوله تعالى : (لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّنْ سَعَتِهِ) .

(١) سورة التوبة ٥٥

(١) سورة الأنعام ٧١

(٢) سورة يونس ٥٨ ، وهي قراءة يزيد بن القطاع ويقوب .

(٣) سورة النور ٥٨

(٤) سورة الطلاق ٧

(٥) سورة البقرة ١٨٦

(٦) سورة الكهف ٢٩

(٨) سورة الحج ٢٩

- ومنها أمر المكلف نفسه ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَلْتَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾ ^(١) .
 والابتهاال ، وهو الدماء ، نحو : ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ ^(٢) .
 والتهديد نحو : ﴿ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ ﴾ ^(٣) .
 والظبر ، نحو : ﴿ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾ ^(٤) ، أى يمد .
 ويحمّله : ﴿ وَلْتَحْمِلْ ﴾ ^(٥) ، أى ونحمل .
 ويمحوز حذفها ورفع الفعل ، ومنه قوله : ﴿ تَوَّابُونَ بِآفَةٍ وَرَسُولٍ ﴾ ^(٦) ، ويدلّ
 على أنه للطلب ، قوله تعالى بعد : ﴿ تَفْغِيرَ لَكُمْ ﴾ ^(٧) مجزوما ؛ فلو لا أنه طلب لم يصح
 الجزم ، لأنه ليس تم وجه سواء .

(٢) سورة الزخرف ٧٧

(٤) سورة مريم ٧٥

(١) سورة التكبوت ١٢

(٣) سورة الكهف ٢٩

(٥) سورة الصف ١١

٧

على ستة أوجه :

أحدها : أن تكون للنفي ، وتدخل على الأسماء والأفعال .

فالداخلة على الأسماء تكون عاملة وغير عاملة .

فالعامة قسمان :

تارة تعمل عمل « إِنْ » ، وهى النافية للجنس ، وهى تنفى ما أوجبه « إِنْ » ،
فلذلك تشبه بها فى الأحمال ، نحو : « لَا تَقْرِبْ عَلَيْكُمْ ^(١) » ، « لَا مَقَامَ لَكُمْ ^(٢) » ،
« لَا جَرَمَ أَنْ لَهُمُ النَّارَ ^(٣) » .

ويكثر حذف خبرها إذا علم ، نحو : « لَا ضَيْرَ ^(٤) » ، « فَلَا فَوْتَ ^(٥) » . وتارة

تعمل عمل « ليس » .

وزعم الزمخشري فى « المفصل » أنها غير عاملة .

وكذا قال الحريرى فى « الدرة » : إنها لا تأتى إلا لنفى الوحدة .

قال ابن بَرَى : وليس بصحيح ؛ بل يجوز أن يريد منه العموم ، كما فى النصب ،
وعليه قال : « لا ناقة لى فى هذا ولا جمل » ، ينفى فإنه نفى الجنس لما عطف .

وكذلك قولك : « لا رجل فى الدار ولا امرأة » ، تنفد نفى الجنس ؛ لأن العطف
أفهم للعموم .

(٢) سورة الأحزاب ١٣

(٤) سورة الشعراء ٥٠

(١) سورة يوسف ١٢

(٣) سورة النحل ٦٢

(٥) سورة سبأ ٥١

ومن نعم على ذلك أبو البقاء في « المحصل »^(١) . ويؤيده قوله تعالى :
﴿ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ ﴾^(٢) ، قرئ بالرفع والنصب فيهما ، وللمنى
فيهما واحد .

وقال ابن الحاجب : ما قاله الزمخشري لا يستقيم ، ولا خلاف عند أصحاب الفهم أنه
يُستفاد العموم منه ، كما في المبنية على الفتح ، وإن كانت للمبنية أقوى في الدلالة عليه ؛ إما
لكونه نصاً أو لكونه أقوى ظهوراً ، وسبب العموم أنها نكرة في سياق النفي فعم .
وقال ابن مالك في « التنحفة » : قد تكون المشبه بـ « ليس » نافية للجنس ، وبفرق
فيها بين إرادة الجنس وغيره بالقرائن . هذا كله في العاملة .

وأما غير العاملة ؛ فيرفع الاسم بعدها بالابتداء إذا لم يُرد في العموم . ويلزم التكرار .
ثم تارة تكون نكرة ، كقوله : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزِفُونَ ﴾^(٣) .
﴿ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ ﴾^(٤) .

وتارة تكون معرفة كقوله : ﴿ لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ ﴾^(٥) .
ولذلك يجب تكرارها إذا وليها نعت نحو : ﴿ زَيْتُونَةٌ لَا شَرْقِيَّةٌ وَلَا غَرْبِيَّةٌ ﴾^(٦) ،
وقوله تعالى : ﴿ لَا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ ﴾^(٧) .

فإن قيل : لم لم تكررها وقد أوجبوا تكرارها في الصفات ؟
وجوابه أنه من الكلام المحمول على للمنى ، والتقدير : لا تثير الأرض ، ولا ساقية
للحراث ، أى لا تثير ولا تسقى .

(١) المحصل في شرح المفصل ، ذكره صاحب كشف القاتن ضمن شرح المفصل .

(٢) سورة البقرة ٢٥٤

(٣) سورة الصافات ٤٧

(٤) سورة البقرة ٢٥٤

(٥) سورة يس ٤٠

(٦) سورة البقرة ٧١

(٧) سورة البقرة ٢٥٤

(٨) سورة البقرة ٢٥٤

(٩) سورة البقرة ٢٥٤

(١٠) سورة البقرة ٢٥٤

(١١) سورة البقرة ٢٥٤

وقال الراغب: هي في هذه الحالة تدخل في المتضادين، ويراد بها إثبات الأمرين بهما جميعا، نحو: زيد ليس بمقيم ولا ظالم، أى تارة يكون كذا، وتارة يكون كذا. وقد يراد بإثبات حالة بينهما؛ نحو: زيد ليس بأبيض ولا أسود.

ومنها قوله تعالى: ﴿لَا شَرَقِيَّةَ وَلَا غَرْبِيَّةَ﴾^(١)، قيل: معناه أنها شرقية وغربية. وقيل: معناه مصونة عن الإفراط والتفريط، وأما النسخة على الأفعال؛ فتارة تكون لنفي الأفعال المستقبلية، كقوله تعالى: ﴿إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ﴾^(٢)؛ لأنه جزاء، فلا يكون إلا مستقبلا.

ومثله: ﴿لَنْ أُخْرِجُوا وَلَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَنْ قُوتُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ﴾^(٣). وقد ينفي المضارع مرادا به نفي الدوام، كقوله تعالى: ﴿لَا يَمُزُّبُ عَنْهُ مُتَقَالٌ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾^(٤).

وقد يكون للعال، كقوله: ﴿لَا أَقْسِمُ بِبَيْتِهِمُ الْقِيَامَةِ﴾^(٥). ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ﴾^(٦) ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾^(٧)، ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٨). وقوله: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ﴾^(٩). يصح أن تكون في موضع الحال؛ أى مالك غير مقاتلين.

وقيل: يُنْفَى بها الحاضر على التشبيه بـ «ما»، كقولك في جواب من قال: «زيد يكتب الآن»: لا يكتب.

والنفي بها يتناول فعل التكلم، نحو: لا أخرج اليوم ولا أسافر غدا. ومنه قوله تعالى:

- | | |
|---------------------|--------------------|
| (١) سورة النور ٣٥ | (٢) سورة طه ١٤ |
| (٣) سورة المفسر ١٢ | (٤) سورة سبأ ٣ |
| (٥) سورة القیامة ١ | (٦) سورة المارج ٤٠ |
| (٧) سورة الواقعة ٧٥ | (٨) سورة النساء ٦٥ |
| (٩) سورة النساء ٧٥ | |

﴿ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾^(١).

وفضل المحاطب، كقولك: إنك لاتزورنا، ومنه قوله تعالى: ﴿ سَنُقَرِّبُكَ فَلَا تَنسَى ﴾^(٢)،
﴿ فَأَنفِذُوا لَا تَفْضَحُوا وَلَا يَسْلُطَانِ ﴾^(٣).

وتدخل على الماضي في القسم والدعاء، نحو: والله لأصليتن، ونحو: لَا ضَاقَ صَدْرُكَ.
وفي غيرها نحو: ﴿ فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى ﴾^(٤).

والأكثر تكرارها، وقد جاءت غير مكررة في قوله تعالى: ﴿ فَلَا أَفْتَحُمُ الْعَقَبَةَ ﴾^(٥).
قال الزمخشري: لكنهما مكررة في اللفظ؛ لأن اللفظ: لا فك رقية، ولا أطعم مسكيناً،
ألا ترى أنه نسر افتحام العقبة بذلك؟ وقيل: إنه دعاء، أي أنه يستحق أن يدعى عليه بأن
يفعل خيراً.

وقد يراد الدعاء في المستقبل والماضي، كقولك: لا فضن الله فاك. وقوله:
﴿ لَا يَبْعَثَنَّ قَوْمِي ﴾.

الثانية: أن تكون للنهي، ينهى بها الحاضر والغائب، نحو: لا تقم ولا يقم. وقيل
تعالى: ﴿ لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ ﴾^(٦).

﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾^(٧).

﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا. إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾^(٨).

﴿ لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرُحُونَ بِمَا أَتَوْا ﴾^(٩).

﴿ لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ ﴾^(١٠).

- | | |
|-----------------------|------------------------|
| (١) سورة الشورى ٢٣ | (٢) سورة الأعلى ٦ |
| (٣) سورة ارحمن ٣٣ | (٤) سورة القيامة ٣١ |
| (٥) سورة البلد ١١ | (٦) سورة الممتحنة ١ |
| (٧) سورة آل عمران ٢٨ | (٨) سورة الكهف ٢٣ ، ٢٤ |
| (٩) سورة آل عمران ١٨٨ | (١٠) سورة المجرات ١١ |

﴿وَلَا تَنَابَرُوا بِلِقَابِ﴾ ^(١).

﴿يَا بَنِي آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ﴾ ^(٢).

﴿لَا يَغْطِيَنَّكُمْ سُلْبَانُ﴾ ^(٣).

وتخلص المضارع للاستقبال ، نحو : ﴿لَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي﴾ ^(٤).

وترد للدعاء ، نحو : ﴿لَا تَوَاخِذْنَا إِنَّ نَاسِيَنَا أَوْ أَخْطَانَا﴾ ^(٥) ، ولذلك قال بعضهم :

« لا الطليعة » ليشمل النهى وغيره .

وقد تحتمل النفي والنهي ، كقوله تعالى : ﴿أَلَا تَتَذَكَّرُونَ إِلَّا اللَّهُ﴾ ^(٦) ، ﴿وَمَا لَكُمْ

لَا تَقَاتِلُونَ﴾ ^(٧).

الثالثة : أن تكون جوابية ، أي ردة في الجواب ، منقضة لـ « نعم » أو بلى ، فإذا قال مقررا : ألم أحسن إليك ؟ قلت : لا ، أو بلى ، وإذا قال مستظها : هل زيد عندك ؟ قلت : لا ، أو نعم ، قال تعالى : ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ ^(٨) ، ﴿فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ﴾ ^(٩).

الرابعة : أن تكون بمعنى « لم » ، ولذلك اختصت بالدخول على الماضي ، نحو : ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾ ^(١٠) ، أي لم يصدق ولم يصل .
ومثله : ﴿فَلَا أَفْتَحَمُ الْعَقَبَةَ﴾ ^(١١).

(٢) سورة الأعراف ٢٧

(٤) سورة القصص ٧

(٦) سورة مود ٢

(٨) سورة الأعراف ١٧٢

(١٠) سورة القيامة ٣١

(١) سورة الحجرات ١١

(٣) سورة النمل ١٨

(٥) سورة البقرة ٢٧٦

(٧) سورة النساء ٧٥

(٩) سورة الأعراف ١٤٤

(١١) سورة البلد ١١

الخامسة: أن تكون عاطفة تُشريك ما بعدها في إعراب ما قبلها ، وتعطف بد
الإيجاب ، نحو يقوم زيد لا عمرو . وبد الأمر ، نحو اضرب زيدا لا عمرا ، وتنفى
عن الثاني ما ثبت للأول ، نحو : خرج زيد لا بكر .
فإن قلت : ما قام زيد ولا بكر ، فالمعطف للواو دونها ، لأنها أم حروف المعطف .

السادسة : أن تكون زائدة ، في مواضع :
الأول : بد حرف المعطف للتقدم عليه النفي أو النهي ، فتصح مؤكدة له كقولك :
ما جاءني زيد ولا عمرو ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ ﴾^(١) .
﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِيَةٍ وَلَا صَيْلَةٍ وَلَا حَامٍ ﴾^(٢) .
وقوله : ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾^(٣) .

قال أبو عبيدة : وقيل : إنما دخلت هنا مزية لتوهم أن « الضالين » هم « المنضوب
عليهم » ، والدرب تمت بالواو ، وتقول : مررت بالظريف والماتل . فدخلت لإزالة التوهم
وقيل : لتلا يتوهم عطف « الضالين » على « القدين » .

ومثال النهي قوله تعالى : ﴿ لَا تَحْمِلُوا سَمَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشُّمُورَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ
وَلَا الْقَلَائِدَ ﴾^(٤) ، « لا » زائدة ، وليست بمعاطفة ، لأنها إنما يعطف بها في غير النهي ،
وإنما دخلت هنا لنفي احتمال أن يكون المقصود نفي مجيئها جميعا ، تأكيد للظاهر من اللفظ ،
ونفيا للاحتمال الآخر ، فإنه يفيد النفي عن كل واحد منها نصا ، ولو لم يأت « لا » ، لجاز أن
يكون النفي عنها على جهة الاجتماع ولمكنه خلاف الظاهر ؛ فلذلك كان القول ببقاء
الزيادة أولى ، لبقاء الكلام بإثباتها على حاله عند عدمها ، وإن كانت دلالة عند
مجيئها أقوى .

(٢) سورة المائدة ١٠٣

(٤) سورة المائدة ٢

(١) سورة سبأ ٣٧

(٣) سورة الفاتحة ٦

وأما قوله : ﴿ وَلَا تَسْتَوِي السَّيِّئَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ﴾^(١) ، فمن قال : المراد أن الحسنه لا تساوى السيئه ، ف« لا » عنده زائده ، ومن قال : إن جنس الحسنه لا يستوى إفراده ، وجنس السيئه لا يستوى إفراده - وهو الظاهر من سياق الآية - فليست زائدة ، والواو عاطفه جملة على جملة ، وقد سبق فيها مزيد كلام فى بحث الزيادة .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ . . . ﴾^(٢) الآية ، فالأولى والثانية غير زائدة ، والثالثة والرابعة والخامسة زوائد .

وقل ابنُ الشَّجرى : قد نجيء مؤكدة النفي فى غير موضعها الذى تستحقه ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَلَا النَّاسِ ﴾^(٣) ، لأنك لا تقول : ما يستوى زيد ولا عمرو ، ولا تقول : ما يستوى زيد ، فتقتصر على واحد .

ومثله : ﴿ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ - وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ ﴾^(٤) ، ﴿ وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾^(٥) .

وقال غيره : « لا » عامها صلة ؛ لأن المساواة لا تسكون إلا بين شيئين ، فالنفي : ولا الظلمات والنور ، حتى تقع المساواة بين شيئين ، كما قال تعالى : ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ ﴾^(٦) ، ولو قلت : ما يستوى زيد ولا عمرو لم يجز إلا على زيادة « لا » .
الثانى : بعد « أن » الصدرية الناصبة للفعل المضارع ، كقوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾^(٧) .

وقيل : إنما زيدت توكيدا للنفي للمعنى الذى تضمنته : ﴿ مَنَعَكَ ﴾ ، بدليل الآية الأخرى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ ﴾^(٨) .

(١) سورة غافر ٥٨
(٢) سورة طه ٢٩ ، ٢١
(٣) سورة الأعراف ١٦

(١) سورة فصلت ٣٤
(٣) سورة غافر ٥٨
(٥) سورة الأنبياء ٩٥
(٧) سورة ص ٧٥

وقال ابن السِّيد : إنما دخلت لما يقتضيه معنى النع لا يمتثل حقيقة اللفظ ؛ لأنَّ المانع من الشيء بأمر للنوع ، بألا يفعل ، مهما كان النع في تأويل الأمر بترك الفعل ، والحمل على تركه أجراه مجراها .

ومن هنا قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ يَظُنُّ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾^(١) أى لئن لم ، لأنَّ اللفظ يتم بذلك .

وقيل : ليست زائدة واللفظ عليها .

وهذا كما تكون محذوفة لفظاً مرادة معنى ، كقوله تعالى : ﴿ يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنَّ تَضِلُّوا ﴾^(٢) ، اللفظ ألا تضلوا ؛ لأنَّ البيان إنما يقع لأجل ألا تضلوا .

وقيل : على حذف مضاف ، أى كراهة أن تضلوا .

وأما السِّيرافي فجهل على بابها ، حيث جاءت ، زعم أن الإنسان إذا فعل شيئاً لأمرٍ ما ، قد يكون فعله لضده ، فإذا قلت : جئت لقيام زيد ، فإنَّ اللفظ أن الجئ . وقع لأجل القيام ، وهل هو لأن يقع أو لئلا يقع ؟ محتمل ، فن جاء للقيام فقد جاء لعدم القيام ، ومن جاء لعدم القيام فقد جاء للقيام ؛ برهان ذلك أنك إذا نصصت على مقصودك ، قلت : جئت لأن يقع ، أو أردت أن يقع ، فقد جئت لعدم القيام ، أى لأن يقع عدم القيام ، وهو - أعنى عدم الوقوع - طلب وقوعه .

وإن قلت : وقصدى ألا يقع القيام ، ولهذا جئت ، فقد جئت لأن يقع عدم القيام ، فهتصور أن تقول : جئت للقيام وتعنى به عدم القيام .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنَّ تَضِلُّوا ﴾^(٣) أى يبين الضلال ، أى لأجل الضلال يقع البيان : هل هو لوقوعه أو عدمه ؟ للنفى : يبين ذلك .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ لَيْلًا يَعْلَمُ ﴾^(١) أى فعل الله هذا لعدم علمهم : هل وقع أم لا ؟ وإذا علموا أنهم لا يتقدرون على شيء من فضل الله ، يبين لهم أنهم لا يعلمون ، فقوله : ﴿ لَيْلًا يَعْلَمُ ﴾ باقٍ على معناه ، ليس فيه زيادة .

الثالث : قبل قسم ، كقوله : ﴿ لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾^(٢) ، الذى أقسم ، بدليل قراءة ابن كثير : ﴿ لَا أَقْسِمُ ﴾ وهى قراءة قديمة لا يصفقها عدم نون التوكيد مع اللام ؛ لأن المراد بأقسم فعل الحال ، ولا تنزم النون مع اللام .
وقيل إنها غير زائدة ، بل هى نافية .

وقيل : على بابها ، ونفى بها كلاما تقدم منهم ، كأنه قال : ليس الأمر كما قلتم من إنكار القيامة ، فـ ﴿ لَا أَقْسِمُ ﴾ جواب لما حكى من جحدتم البعث ، كما كان قوله : ﴿ مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾^(٣) جوابا لقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ﴾^(٤) ، لأن القرآن يحوى مجرى السورة الواحدة .

وهذا أولى من دعوى الزيادة ، لأنها تقتضى الإنفاء ، وكونها صدر الكلام يقتضى الاعتناء بها ، وهما متنافيان .

قال ابن السجرى : وليست « لا » فى قوله : ﴿ فَلَا أَقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ﴾^(٥) ، وقوله : ﴿ فَلَا أَقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ ﴾^(٦) . ونحوه بمنزلة فى قوله : ﴿ لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾^(٧) ، كما زعم بعضهم ، لأنها ليست فى أول السورة لجيئها بعد الفاء ،

(١) سورة القيامة ١

(٢) سورة الحجر ٦

(٣) سورة الملجج ٤٠

(١) سورة الحديد ٢٩

(٢) سورة القلم ٢

(٣) سورة الواقعة ٧٥

(٤) سورة القيامة ١

والقاء عاطفة كل على كلمة تخرجها عن كونها بمنزلة: ﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾^(١)، فهي إذن زائدة للتوكيد.

وأجاز الخازن في: ﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾^(٢)، كون «لا» فيه بمعنى الاستثناء، لحذف الهمزة وقيت «لا».

وجعل الزمخشري^(٣) «لا» في قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٤)، مزيدة لتأكيد معنى القسم، كما زيدت في: ﴿لَنَلَّا بِئْسَ﴾، لتأكيد وجوب العلم، ولا يؤمنون جواب القسم، ثم قال:

فإن قلت: هلا زعمت أنها زيدت لتظاهر «لا» في ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾؟ وأجاب بأنه يمنع من ذلك استواء النفي والإثبات فيه، وذلك قوله: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَا تُبْعِرُونَ وَمَا لَا تُبْعِرُونَ. إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾^(٥). انتهى.

وقد يقال: هب أنه لا يتأتى في آية الواقعة، فما المانع من تأنيده في النساء؟ إلا أن يقال استقر بآية الواقعة أنها تراد لتأكيد معنى القسم فقط، ولم يثبت زيادتها متظاهرة لها في الجواب.

السابعة: تكون اسما في قول الكوفيين، أطلق بمضهم قلبه عنهم.

وقيل: إن ما قالوه، إذا دخلت على نكرة، وكان حرف الجر داخلها عليها، نحو غضبت من لا شيء، وجئت بلا مال، وجملوا بمنزلة «غير».

وكلام ابن الحاجب يقتضي أنه أعم من ذلك، فإنه قال: جعلوا «لا» بمعنى «غير»

(٢) الكشف ١ : ٤٠٩

(٤) سورة الحاقة ٣٨ - ٤٠

(١) سورة النبا ١

(٣) سورة النساء ٦٥

لأنه يتعذر فيها الإعراب ، فوجب أن يكون إعرابها على ما هو من نعمتها ، وهو ما بعدها ،
كتوالت: جاءني رجل لا عالم ولا عاقل .

ومنه قوله تعالى : ﴿ لَا فَاَرْضَ وَلَا يَكْرُ ﴾^(١) ، ﴿ وَظِلٍّ مِّنْ يَّمُومٍ . لَا بَارِدٍ وَلَا
كَرِيمٍ ﴾^(٢) ، وقوله : ﴿ لَا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ ﴾^(٣) .

(٢) سورة الواقعة ٤٣ ، ٤٤

(١) سورة البقرة ٦٨

(٣) سورة الواقعة ٢٢

لات

قال سيديويه : « لات » مشبهة بـ « ليس » في بعض اللواضع ، ولم تتمكن تمسكها ، ولم يستعملوها إلا مضمرًا فيها ؛ لأنها كـ « ليس » في الخطابة ، والإخبار عن غائب ، ألا ترى أنك تقول : ليست وليسوا ، وعبد الله ليس ذاهبا ، فتنفى عليها ، ولات فيها ذلك ، قال تعالى : ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ ^(١) ، أى ليس حين مهرب .
وكان بعضهم يرفع « حين » لأنها عنده بمنزلة « ليس » والنصب بها الوجه .

لا جرم

جاءت في القرآن في خمسة مواضع متلوة بأن واسمها ، ولم يحى بعدها فعل .
الأول في هود ^(٢) ، وثلاثة في النحل ^(٣) ، والخامس ^(٤) في غافر ، وفيه فسرهما الزمخشري .

وذكر اللغويون واللفزيون في معناها أقوالا :

أحدها : أن « لا » نافية ردا للكلام لتقدم ، و« جرم » فعل معناه حق ، و« أن » مع مد في حيزها فاعل ، أى حق ، ووجب بطلان دعوته . وهذا مذهب الخليل وسيديويه والأخفش ، فقوله تعالى : ﴿ لَا جَرَمَ ﴾ ، معناه أنه ردٌ على الكفار وتحقيق لخسرانهم .

(١) سورة ص ٣

(٢) سورة هود ٢٧ ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمْ الْآخَسِرُونَ ﴾ .

(٣) سورة النحل ٢٣ ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ ، ٦٢

﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ أُنثَارًا ﴾ ، ١٠٩ ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمْ الْخَالِسُونَ ﴾ .

(٤) سورة غافر ٤٣ ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ مَا تَدْعُونَنِي إِلَيْهِ لَيْسَ لَهُ دَعْوَةٌ فِي الدُّنْيَا

وَلَا فِي الْآخِرَةِ ﴾ .

الثاني : أن « لا » زائدة « وجرم » معناه كسب، أى كسب علمهم الندامة ، وما في خبرها على هذا القول في موضع نصب ، وعلى الأول في موضع رفع .

الثالث : لا جرم ، كلمتان ركبنا وصار معناهما حقا ، وأكثر للفسرين يقتصر على ذلك .

والرابع : أن معناها « لا بد » ، وأن الواقعة بعدها في موضع نصب ، بإسقاط الخافض^(١) .

لو

على خمسة أوجه :

أحدها : الامتناعية ؛ واختلف في حقيقتها ، فقال سيبويه : هي حرف لما كان سيقع لوقوع غيره .

ومعناه كما قال الصغار : أنك إذا قلت : لو قام زيد قام عمرو ، دلت على أن قيام عمرو كان يقع لو وقع من زيد . وأما أنه إذا امتنع قيام زيد ، هل يمتنع قيام عمرو أو يقع القيام من عمرو بسبب آخر ؟ فسكوت عنه لم يتعرض له اللفظ .

وقال غيره : هي لتعليق ما امتنع بامتناع غيره .

وقال ابن مالك : هي حرف شرط يقتضى امتناع ما يليه واستلزامه لتأليه .

وهي تسمى امتناعية شرطية ، ومثاله قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا ﴾^(٢) ،

دلت على أمرين :

أحدهما : أن مشيئة الله لرفعه متفية ، ورفعه منتف ؛ إذ لا سبب لرفعه إلا للمشئته .

الثاني : استلزام مشيئة الرفع للرفع ؛ إذ للمشئته سبب والرفع مسبب ؛ وهذا بخلاف :

(٢) سورة الأعراف ١٧٦

(١) ت : « بإسقاط حرف الجر » .

« لو لم يخف الله لم يصمه » ، إذ لا يلزم من انتفاء « لم يخف » انتفاء « لم يصم » حتى يكون خاف وعصى ، لأن انتفاء المصيان له سببان : خوف العقاب والإجلال ، وهو أعلى ، والمراد أن صهييا لو قدر خلوه عن الخوف لم يصم للإجلال ؛ كيف والخوف حاصل .
ومن فسرهما بالامتناع اختلقوا ، فقال الأكثرون إن الجزاء - وهو الثاني - امتنع لامتناع الشرط - وهو الأول - فامتنع الثاني وهو الرفع ، لامتناع الأول ، وهو المشيئة .
قال ابن الحاجب ومن تبعه كآبن جمعة اللوملى وابن خطيب زمكشكا : امتنع الأول لامتناع الثاني ، قالوا لأن امتناع الشرط لا يستلزم امتناع الجزاء ، لجواز إقامة شرط آخر مقامه ؛ وأما امتناع الجزاء فيستلزم امتناع الشرط مطلقا .
وذكروا أن لها مع شرطها وجوابها أربعة أحوال :

أحدها : أن تنجر من النفي ، نحو : لو جئتنى لأكرمك ؛ وتدل حينئذ على انتفاء الأمرين ، وسموها حرف وجوب لوجوب ؛ ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ ^(١) .
﴿ وَلَوْ أَرَادُوا اتُّخَرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً ﴾ ^(٢) .

وقوله : ﴿ أَوْ تَقُولَ لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي لَكُنْتُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴾ ^(٣) ، أى ما هداى بدليل قوله بعده : ﴿ بَلَى قَدْ جَاءَنكَ آيَاتِي ﴾ ^(٤) ؛ لأن « بلى » جواب للنفي .

وثانيها : إذا اقترن بها حرف النفي ، تسمى حرف امتناع لامتناع ، نحو : لو لم تكرمنى لم أكرمك ، فيقتضى ثبوتها لأنها للامتناع ؛ فإذا اقترن بهما حرف نفي ، سلب عنها الامتناع ، فحصل الثبوت ، لأن سلب السلب إيجاب .

ثالثها : أن يقترن حرف النفي بشرطها دون جوابها ، وهى حرف امتناع لوجوب ، نحو : لو تكرمنى أكرمك ، ومعناه عند الجمهور انتفاء الجزاء وثبوت الشرط .

(٢) سورة التوبة ٤٦

(١) سورة النساء ٨٢

(٤) سورة الزمر ٥٧ ، ٥٩

رابعها : عكسه وهو حرف وجوب لامتناع ، نحو : لو جئتنى لم أكرمك ، فيقتضى ثبوت الجزاء وانتفاء الشرط ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوا آلِهَةً ﴾ (١) .

واعلم أن تفسير سيبويه لها مطرد في جميع مواردنا ، ألا ترى أن مفهوم الآية (٢) « عدم نفاد كلمات الله مع فرض شجر الأرض أقلاما والبحر مدودا بسبعة أبحر مذادا ، ولا يلزم ألا يقع عدم نفاد الكلمات إذا لم يجعل الشجر أقلاما والبحر مدادا » .

وكذا في « نعم العبد صهيب » فإن مفهومه أن عدم المصيان كان يقع عند عدم الغلوف ، ولا يلزم ألا يقع عدم المصيان إلا عند الغلوف ، وهكذا البقي .

وأما تفسير من فسرهما بأنها حرف امتناع لامتناع ، وذكر لها هذه الأحوال الأربعة فلا يطرد ، وذلك لتخلف هذا المعنى في بعض الموارد ؛ وهو كل موضوع دلّ الدليل فيه على أن الثاني ثابت مطلقا ؛ إذ لو كان منفي لكان النفاذ حاصلا ، والمقل يجوز بأن الكلمات إذا لم تنفذ مع كثرة هذه الأمور فلأن تنفذ مع قلتها وعدم بعضها أولى .

وكذا قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قَبْلًا مَا كَانُوا يَؤْمِنُوا ﴾ (٣) .

وكذا قوله : ﴿ وَلَوْ أَهَمَّمَهُمْ لَتَوَلَّوْا ﴾ (٤) ، فإن التوَلَّى عند عدم الإسماع أولى .

وأما قوله : « نعم العبد صهيب لو لم يعف الله لم يعصه » فنفي المصيان ثابت ، إذ لو اتفقت نفي المصيان لزوم وجوده ؛ وهو خلاف ما يقتضيه سياق الكلام في للدخ .

(١) سورة المائدة ٨٦

(٢) كذا في ت ، م ؛ ولعل هنا سقطا ، وهو يشير إلى قوله تعالى في سورة لقمان ٢٧ : ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمْدُهِ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللهِ ﴾

(٤) سورة الأفعال ٢٣

(٣) سورة الأنعام ١١١

ولما لم يترد لهم هذا التفسير مع اعتقادهم صحته ، اختلفوا في تخرجها على طرق :
 الأول : دعوى أنها في مثل هذه المواضع - أعني الثابت فيها الثاني دائماً - إنما جاءت
 لجرد الدلالة على ارتباط الثاني بالأول ، لا للدلالة على الامتناع ، وضابطها ما يقصد به
 الدلالة على مجرد الارتباط دون امتناع كل موضع قصد فيه ثبوت شيء على كل حال ،
 فيربط ذلك الشيء بوجود أحد النقيضين لوجوده دائماً ، ثم لا يذكر إذا ذلك إلا للنقيض
 الذي يلزم من وجود ذلك الشيء ، على تقدير وجود النقيض الآخر ، فعدم التفادى الآية
 الكريمة واقع على تقدير كون ما في الأرض من شجرة أقلام ، وكون البحر مدّ من سبعة
 أبحر ؛ فعدم التفادى على تقدير انتفاء كون هذين الأمرين أولى . وكذا عدم عصيان صهيبي
 واقع على تقدير عدم خوفه ، فعدم عصيانه على تقدير وجود الخوف أولى . وعلى هذا يتقرر
 جميع ما يرد عليك من هذا الباب .

والتحقيق أنها تفيد امتناع الشرط كما سبق من الآيات الشريفة . وتحصل أنها تدل
 على أمرين :

أحدهما : امتناع شرطها ، والآخر كونه مستلزماً لجوابها ، ولا يدل على امتناع الجواب
 في نفس الأمر ولا ثبوته ؛ فإذا قلت : لو قام زيد لقام عمرو ، فقيام زيد محكوم
 بانتفائه فيما مضى ، وبكونه مستلزماً لثبوته لثبوت قيام عمرو ، وهل لقيام عمرو وقت آخر
 غير اللازم عن قيام زيد ، أو ليس له ؟ لا يمرض في الكلام لذلك ؛ ولكن الأكثر كون
 الثاني والأول غير واقعين .

وقد سلب الإمام نفي الدلالة على الامتناع مطلقاً ، وجعلها لجرد الربط ، واحتج
 بقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسَنَّاهُمْ وَلَوْ أَسَنَّمَهُمْ ثَوَلُوكَ ۚ ﴾ ^(١) ، قال :

فلو أفادت « لو » انتفاء الشيء لا تنفاء غيره لزم التناقض ؛ لأن قوله . ﴿ وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ ﴾ ، يقتضى أنه ما علم فيهم خيرا وما أسمعهم ، وقوله : ﴿ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا ﴾ ، يفيد أنه تعالى ما أسمعهم ولا تَوَلَّوْا ؛ لكن عدم التولى خير ، فيلزم أن يكون : وما علم فيهم خيرا .

قال : فعلمنا أن كلمة « لو » لا تفيد إلا الربط . هذا كلامه .

وقد يمنع قوله : « إن عدم التولى خير » ؛ فإن الخير إنما هو عدم التولى ، بتقدير حصول الإسماع ، والقرض أن الإسماع لم يحصل ، فلا يكون عدم التولى على الإطلاق خيرا ، بل عدم التولى المرتب على الإسماع .

الطريق الثانى : أن قولهم : لامتناع الشيء لامتناع غيره ، معناه أن ما كان جوابا لما كان يقع لوقوع الأول ، فلما امتنع الأول امتنع أن يكون الثانى واقعا لوقوعه ، فإن وقع فلامر آخر ؛ وذلك لا ينكر فيها ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : لو قام زيد قام عمرو ، دل ذلك على امتناع قيام عمرو الذى كان يقع منه لو وقع قيام زيد ، لا على امتناع قيام عمرو لسبب آخر . وكذلك « لو لم يخف الله لم يصمه » ، امتنع عدم الصيام الذى كان سيقع عند عدم الخوف لو وقع ، ولا يلزم امتناع عدم الصيام عند وجود الخوف .

الثالث : أن تحمل « لو » فيما جاء من ذلك ؛ على أنها محذوفة الجواب فيكون قوله : ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ ﴾ معناه ، لو كان هذا انكسرت الأشجار ، وفنى اللداد ، ويكون قوله : ﴿ مَا نَقَدْتُ ﴾ مستأنف ، أو على حذف حرف العطف ؛ أى وما نقدت .

الرابع : أن تحمل « لو » في هذه اللواضع على التى بمعنى « إن » ، قال أبو العباس : لو أصلها فى الكلام أن تدل على وقوع الشيء لوقوع غيره ، تقول : لو جئتى لأعطيك ، ولو كان زيد هناك لغربتك ، ثم تنسق فتصير فى معنى « إن » الواقعة للجزاء ، تقول : أنت لا

تكرمى ولو أكرمك، تريد « وإن » ، قال تعالى : ﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾^(١).

وقوله : ﴿ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلَّةُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ ﴾^(٢) ، تأويله عند أهل اللغة : لا يقبل أن يتبرر به وهو مقيم على الكفر ، ولا يقبل وإن افدى به . فإن قيل : كيف يسوغ هذا في قوله : ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ ﴾ ، فإن « إن » الشرطية لا يليها إلا الفعل « وإن » للشدة مع ما عملت فيه اسم ؛ فإذا كانت « لو » بمنزلة « إن » فينبئ ألا تلها .

أجاب الصنار ، بأنه قد يلي « أن » الاسم في اللفظ . فأجاز ذلك في « إن » نفسها ، فأولى أن يجوز في « لو » الحمولة عليها ، وكأجاز ذلك في « لو » قبل خروجها إلى الشرط ، مع أنها من الحروف الطالبة للأفعال .

قال : والدليل على أن « لو » في الآيتين السابقتين بمعنى « إن » أن الماضي بعدها في موضع المستقبل ، « ولو » الامتناعية تصرف معنى للمستقبل إلى الماضي ، فإن المعنى « وإن يفقد به » .

واعلم أن ما ذكرناه من أنها تقتضى امتناع ما يليها أشكل عليه قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾ ؛ فإنهم لم يقرأوا بالكذب .

وأجيب بوجهين : أحدهما أنها بمعنى « إن » ، والثانى قاله الزخشري أنه على الفرض ؛ أى ولو كنا من أهل الصدق عندك .

وقال الزخشري فيما أفرد على سورة الحجرات : « لو » تدخل على جملتين فعليتين ، تعلق ما بينهما بالأولى تعلق الجزاء بالشرط ؛ ولما لم تكن مختصة بالشرط كان ولا عاملة مثلها ،

وإنما سرى فيها معنى الشرط اتفاقاً؛ من حيث إفرادتها في مضموني جملتها، أن الثاني امتنع لامتناع الأول؛ وذلك أن تكسوا الناس يقال لك: هلا كسوت زيدا فتقول: لوجاءني زيد لكسوته؛ افتقرت في جوابها إلى ما ينصب علماً على التعليق، فزيدت اللام، ولم تنفقر إلى مثل ذلك «إن» لملمها في فعلها، وخلوصها للشرط.

ويتعلق بـ «لو» الامتناعية مسائل:

الأولى: إنها كالشرطية في^(١) اختصاصها بالفعل، فلا يليها إلا الفعل أو معمول فعل يفسره ظاهر بعده، كقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنَّمُ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾^(٢)، حذف الفعل فانفصل الضمير.

وانفردت «لو» بمباشرة «أن»، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ﴾^(٣)، وهو كثير.

واختلف في موضع «أن» بعد «لو»، فقال سيدي به: في موضع رفع بالابتداء، واختلف عنه في الخبر، ف قيل محذوف، وقيل لا يحتاج إليه.

وقال الكوفيون: فاعل بفعل مقدر تقديره: «ولو ثبت أنهم»، وهو أقيس لبقاء الاختصاص.

الثانية: قال الزمخشري: يجب كون خبر «أن» الواقعة بعد «لو» فعلاً، ليكون عوضاً عن الفعل المحذوف.

وقال أبو حيان: هو وهم، وخطأ فاحش، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَوْ أَن مَافِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَفْلَاحٌ﴾. وكذا رده ابن الحاجب وغيره بالآية، وقالوا: إنما ذاك في الخبر للشق، لا الجامد كالذي في الآية.

(١) م: «باختصاصها».

(٢) سورة الإسراء ١٠٠

(٣) سورة المجرات

وأيد بعضهم كلام الزخشرى، بأنه إنما جاء من حيث إن قوله: ﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ﴾،
لما التبس بالمطف بقوله: ﴿مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَفْلَامٌ﴾ صار خبر الجملة المطفوفة،
وهو ﴿يَمُدُّهُ﴾ كأنه خبر الجملة المطفوفة عليها لالتباسها بها.

قال الشيخ في «المنى»: وقد وجدت آية في التنزيل وقع فيها الخبر مشتقا ولم يقننه
لها الزخشرى، كما لم يقننه لآية لقمان، ولا ابن الحاجب وإلا لمنع ذلك^(١).

قلت: وهذا عجيب، فإن «لو» في الآية لا تنمى، والكلام في الامتناعية، بل أعجب
من ذلك كله أن مقالة الزخشرى سبقه إليها السيرافي، وهذا الاستدراك وما استدرك به منقول
قديماني في شرح «الإيضاح» لابن الخطباز؛ لكن في غير مظهره؛ فقال في باب إن وأخواتها:
قال السيرافي: تقول لو أن زيدا أقام لأكرمه، ولا تجوز: لو أن زيدا حاضر لأكرمه؛
لأنك لم تلفظ بقيل يسد مسد ذلك الفعل.

هذا كلامهم، وقد قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ يَأْتِ الْأَحْزَابُ يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ
فِي الْأَعْرَابِ﴾^(٢)، فأوقع خبرها صفة. ولم أن يفرقوا بأن هذه للتمنى، فأجريت مجرى
«ليت» كما تقول: ليتهم يادون. انتهى كلامه.

تنبيه

ذكر الزخشرى بعد كلامه السابق في سورة الحجرات سؤالا، وهو: ما الفرق بين قولك:
لوجاءني زيد لكسوته، ونظيره قوله تعالى: ﴿لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا لَأَصْطَفَى﴾^(٣)
وبين قوله: لو زيد جاءني لكسوته، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنَّهُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ

(١) للنسائي ١ : ٢٧٠

(٢) سورة الأحزاب ٢٠

(٣) سورة الزمر ٤

رَحْمَةِ رَبِّي^(١) ، وبين قوله : لو أن زيدا جاءني لسكوتة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا ﴾^(٢) .

وأجاب بأن القصد في الأولى أن الفعلين تعليق أحدهما بصاحبه لا غير ، من غير تعرض لمعنى زائد على التعليل الساذج على الوجه الذي بينته ، وهو للمعنى في الآية الأولى ؛ لأنَّ الغرض مني أن يتَّخِذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا ، وبيان تعالىه عن ذلك ؛ وليس لأداء هذا الغرض إلا تجديد الفعلين للتعلق ، دون أمر زائد عليه ، وأما في الثاني فقد انضم إلى التعليل بأحد معنيين ؛ إما نفي الشك أو الشبهة ، أن المذكور الذي هو زيد مكسولا محالة لو وجد منه الحياء ولم يمتنع ، وإما بيان أنه هو المختص بذلك دون غيره . وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ محتمل المعنيين جميعا ، أعني أنهم لا محالة يكونون ، وأنهم المخصوصون بالإمساك لو ملكوا ، إشارة إلى أن الإله الذي هو مالكها ، وهو الله الذي وسعت رحمته كل شيء لا يمسيك .

فإن قلت : « لو » لا تدخل إلا على فعل ، و« أتم » ليس بمرفوع بالابتداء ، ولكن بـ « تملك » مضمرًا ، وحينئذٍ فلا فرق بين « لو تملكون » وبين « لو أتم تملكون » لمكان القصد إلى الفعل في اللوذين دون الاسم ؛ وإنما يسوغ هذا الفرق لو ارتفع بالابتداء .

قلت : التقدير وإن كان على ذلك ، إلا أنه لما كان تمثيلا لا يتكلم به ، ينزل الاسم في الظاهر منزلة الشيء تقدم لأنه أتم ، بدليل « لو ذات سوار لطمتني » ، في ظهور قصدهم إلى الاسم ، لكنه أتم فيما ساقه المثل لأجله .

وكذا قوله : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾^(٣) ، وإن كان « أحد »

مرفوعا بفعل مضمر في التقدير .

وأما في الثالث ، ففيه ما في الثاني مع زيادة التأكيد الذي تعطيه « أن » وفيه إشعار بأن زيدا كان حقه أن يمحي ، وأنه بتركه الجوى قد أغفل حظه . فتأمل هذه الفروق ، وقس عليها نظائر التراكيب في القرآن العزيز ، فلنبا لا يخرج من واحد من الثلاثة .

الثالثة : الأكثر في جوابها للثبوت ، اللام للفتوحة ؛ للدلالة على أن ما دخلت عليه هو اللازم لما دخلت عليه « لو » ، قال تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾^(١) ، ففي اللام إشعار بأن الثانية لازمة للأولى .

وقوله : ﴿ لَوْ نَشَاءُ لَجْعَلْنَاهُ حُطَامًا ﴾^(٢) ويموز حذفها : ﴿ لَوْ نَشَاءُ لَجْعَلْنَاهُ أَجَاكِبًا ﴾^(٣) . الرابعة : يموز حذف جوابها اللهم به . وللتعظيم ، كقوله تعالى : ﴿ لَوْ أَنِّي بِيَدِي قُوَّةٌ ﴾^(٤) ، وقوله : ﴿ وَلَوْ أَن قُرْآنًا سُرِرَتْ بِهِ الْبِلَاقِلُ ﴾^(٥) ، وهو كثير ، سبق في باب الحذف على ما فيه من البحث ، وأما قوله : ﴿ وَلَوْ أَن مَافِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ ﴾ فيحتمل أن يكون جواب « لو » محذوفاً والتقدير لنفدت هذه الأشياء ، وما نفدت كليات الله ، وأن يكون ﴿ مَا نَفَدَتْ ﴾ هو الجواب مبالغة في نفى النفاذ ؛ لأنه إذا كان نفى النفاذ لازماً على تقدير كون مافي الأرض من شجرة أقلاماً والبحر مداداً كان لزومه على تقدير عدمها أولى .

وقيل : تقدر هي وجوابها ظاهراً ، كقوله تعالى : ﴿ مَا آتَخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ ﴾^(٦) ، تقديره : ولو كان معه آلهة إذا لذهب كل إله .

وقوله : ﴿ وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّ بِيَمِينِكَ إِذَا لَارْتَابَ الْمُبِطُونَ ﴾^(٧) ، أي ولو يكون وخططت ، إذن لارتاب .

(٢) سورة الواقعة ٦٥

(٤) سورة هود ٨٠

(٦) سورة المؤمنون ٩١

(١) سورة الأنبياء ٢٢

(٣) سورة الواقعة ٧٠

(٥) سورة الرعد ٣١

(٧) سورة التنبؤ ٤٨

الوجه الثاني : من أوجه « لو » أن تكون شرطية ، وعلامتها أن يصلح موضعها « إن » المكسورة ، وإعنا أقيمت مقامها ، لأن في كل واحدة منهما معنى الشرط ، وهي مثلاً فيليها للمستقبل ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ ﴾ ^(١) ، ﴿ وَلَوْ نَشَاءُ لَطَمَسْنَا ﴾ ^(٢) .

وإن كان ماضياً لفظاً صرفه للاستقبال ، كقوله : ﴿ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ ﴾ ^(٣) . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾ ^(٤) ، وقوله : ﴿ وَلَيَنْخَشِ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ﴾ ^(٥) ، ﴿ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ ﴾ ^(٦) ، ونظائره . قالوا : ولولا أنها بمعنى الشرط لما اقتضت جواباً ؛ لأنه لا بد لها من جواب ظاهر أو مضمّر ، وقد قال اللبرّد في « السكامل » : إن تأويله عند أهل اللغة : لا يقبل منه أن يفتدى به وهو مقيم على الكفر ، ولا يقبل أن افتدى به .

قالوا : وجوابها يكون ماضياً لفظاً كما سبق ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَعَمَّوْا مَا اسْتَجَبْنَا لَكُمْ ﴾ ^(٧) ، ومعنى ؛ ويكون باللام غالباً ، نحو : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمِيعٍ ﴾ ^(٨) . وقد يحذف نحو : ﴿ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَابًا ﴾ ^(٩) ، ولا يحذف غالباً إلا في صلة ، نحو : ﴿ وَلَيَنْخَشِ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا . . . ﴾ ^(١٠) ، الآية .

الثالث : لو المصدرية ، وعلامتها أن يصلح موضعها « أن » للفتوحة ، كقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعْمَرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ ^(١١) .

- | | |
|----------------------|---------------------|
| (٢) سورة يس ٦٦ | (١) سورة الأحزاب ٥٢ |
| (٤) سورة يوسف ١٧ | (٣) سورة التوبة ٣٣ |
| (٦) سورة آل عمران ٩١ | (٥) سورة النساء ٩ |
| (٨) سورة البقرة ٢٠ | (٧) سورة طاهر ١٤ |
| (١٠) سورة البقرة ٩٦ | (٩) سورة الواقعة ٧٠ |

وقوله : ﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ ^(١) .
 ﴿ وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمَّتِكُمْ ^(٢) .
 ﴿ يَوْمَ الدُّجَى لَوْ يَفْقَدِي ^(٣) ، أى الافتداء .

ولم يذكر الجمهور مصدرية « لو » وتأولوا الآيات الشريفة على حذف مفعول
 « يود » ، وحذف جواب « لو » ، أى يود أحدهم طول العمر لو يمر ألف سنة ليسر بذلك .
 وأشكل قول الأولين بدخولها على « أن » للمصدرية ، فى نحو قوله تعالى : ﴿ تَوَدُّ لَوْ
 نَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَهُ ^(٤) ، والحرف للمصدرى لا يدخل على مثله ا
 وأجيب : بأنها إنما دخلت على فعل محذوف مقدر تحديره « يود لو ثبت أن بينها »
 فانفتت مباشرة الحرف للمصدرى لثله .

وأورد ابن مالك السؤال فى : ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً ^(٥) وأجاب بهذا ، وبأن هذامن
 باب توكيد اللفظ بمرادفه ، نحو : ﴿ فَيَجَاكِبُ سُبُلًا ^(٦) .

وفى كلا الوجهين نظر ، أما الأول وهو دخول « لو » على « ثبت » مقدرا ، إنما هو
 مذهب اللبرد ، وهو لا يراه فكيف يقرره فى الجواب ا

وأما الثانى ، فليست هنا مصدرية بل للتمنى كما سيأتى . ولو سلم فإنه يلزم ذلك وصل
 « لو » بجملة اسمية مؤكدة بـ « أن » . وقد نص ابن مالك وغيره ؛ على أن صلتها لا بد أن
 تكون فعلية بـ « ما » أو مضارع .

قال ابن مالك : وأكثر وقوع هذه بعد « ود » أو « يود » أو « ما » ومعناها من منهم
 تمنى . وبهذا يعلم غلط من عدّها حرف تمنى ، لو صح ذلك لم يجمع بينها وبين فعل تمنى ،
 كما لا يجمع بين ليت وفعل تمنى .

(٢) سورة النساء ١٠٢
 (٤) سورة آل عمران ٣٠
 (٦) سورة الأنبياء ٣١

(١) سورة البقرة ١٠٦
 (٣) سورة الماعز ١١
 (٥) سورة الفراء ١٠٢

الرابع : لو التفتي ، وعلامتها أن يصح موضعها « ليت » ، نحو : لو تأتينا فتحدثنا ، كما تقول : ليتك تأتينا فتحدثنا ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً ^(١) ، ولهذا نصب ، فيكون في جوابها ؛ لأنها أفهمت التفتي ، كما انصبب ﴿ فَأَفُوزَ ^(٢) ، في جواب « ليت » : ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ ^(٣) .

وذكر بعضهم قما آخر وهو التمليل كقوله : ﴿ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ ^(٤) .

لولا

مركبة عند سيبويه من « لو » و « لا » ، حكاه الصَّغَار . والصحيح أنها بسيطة .
ومن التركيب ما يغير ، ومنه ما لا يغير ، فما لا يغير « لولا » . وما يغير بالتركيب
« حبذا » صارت للندح والثناء ، وافصل « ذا » عن أن يكون منفى أو مجموعاً أو مؤثراً ،
وصار بلفظ واحد لهذه الأشياء ؛ وكذلك « هَلَّا » زال عنها الاستفهام جملة .
ثم هي على أربعة أضرب :

الأول : حرف امتناع لوجوب ، وبضمهم يقول : لوجود ، بالنال .
قيل : ويلزم على عبارة سيبويه في « لو » أن تقول حرف لا سيقع ، لا إثناء ما قبله .
وقال صاحب « رصف اللباني »^(١) : الصحيح أن تفسيرها بحسب الجمل التي تدخل
عليها ؛ فإن كانت الجملتان بعدها موجبتين ، فهي حرف امتناع لوجوب ؛ نحو : لولا زيد
لأحسنت إليك ؛ فالإحسان امتنع لوجود زيد ، وإن كانتا منفيين ، غُرف وجود
لامتناع ، نحو : لولا عُدْ زيد لأحسنت إليك . انتهى .
ويلزم في خبرها الحذف ، ويستغنى بجوابها عن الغر . والأكثر في جوابها للثبوت
اللام ، نحو : (لَوْلَا أَنَّمْ لَسَكُنَّا مُؤْمِنِينَ)^(٢) ، (قُلْ لَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ .
لَلْبَيْتِ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ)^(٣) .
وقد يحذف اللام به ، كقوله تعالى : (وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ
تَوَّابٌ حَكِيمٌ)^(٤) .

(١) كتاب رصف اللباني في حروف المعاني لأحمد بن عبد التور اللاتني - كشف الظنون .

(٢) سورة صبا ٣١ (٣) سورة الصافات ١٤٣ ، ١٤٤

(٤) سورة النور ١٠

وقد قيل في قوله تعالى : ﴿وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَمَا لَ تَفْعَلُ﴾ (١) ، لم يهدها ،
 لكنه امتنع عنه بها لوجود رؤية يهدها ربّه ، فلم يحصل منه همّ البتّة ، كقولك : لولا زيد
 لأكرمتك ؛ المضى أنّ الإكرام ممنوع لوجود زيد ؛ وبه يتغلّص من الإشكال الذي يورده
 وهو كيف يليق به الهم !

وأما جوابها إذا كان منفيّا بجاء القرآن بالخذف ، نحو : ﴿مَا زَكَّيْكُمْ مِنْ
 أَحَدٍ أَبَدًا﴾ (٢) .

وهو يردّ قول ابن عصفور أنّ للنفي به « ما » الأحسن باللام .

الثاني : التخصيص ، فتختصّ بالمضارع ، نحو : ﴿لَوْ لَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ﴾ (٣) .

﴿لَوْ لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الظَّالِمِ وَالْأَخْيَارِ﴾ (٤) .

﴿لَوْ لَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ (٥) .

والتوبيخ والتنديم ، فتختصّ بالماضي ، نحو : ﴿لَوْ لَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةٍ
 شِهَادَةٍ﴾ (٦) .

﴿فَلَوْ لَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا نَفَرُوا﴾ (٧) .

وفي كلّ من القسمين تختصّ بالفعل ؛ لأنّ التخصيص والتوبيخ لا يردان إلّا على
 الفعل ؛ هذا هو الأصل .

وقد جوّزوا فيها إذا وقع الماضي بعدها أن يكون تخصيصاً أيضاً ، وهو حينئذٍ يكون قرينة
 صارفة للماضي عن المضي إلى الاستقبال ، فقالوا في قوله تعالى : ﴿فَلَوْ لَا نَفَرْنَا مِنْ كُلِّ

(٢) سورة النور ٢١

(٤) سورة المائدة ٦٣

(٦) سورة النور ١٣

(١) سورة يوسف ٢٤

(٣) سورة النمل ٤٦

(٥) سورة النافقون ١٠

(٧) سورة الأعراف ٤٢ .

فَرَقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ^(١) ، يجوز بقاء « نَفَر » على معناه في اللفظ ، فيكون « لولا » توبيخاً . ويجوز أن يراد به الاستقبال ، فيكون تحضيضاً .

قالوا : وقد تفصل من الفعل بإذ وإذا معمولين له ، وبجملة شرطية معترضة .
 فالأول : ﴿ وَلَوْلَا إِذْ تَمَعْتُمُوهُ قُلْتُمْ ﴾^(٢) ﴿ فَلَوْلَا إِذَا جَاءَهُمْ بِأُسْنًا تَقَرَّعُوا ﴾^(٣) .
 والثاني والثالث : نحو : ﴿ فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْخُلُقُومَ . وَأَنْتُمْ حِينِيذٌ تَنْظُرُونَ . وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ . فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ . تَرْجِعُونَهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾^(٤) ، للنفى : فهلا ترجعون الروح إذا بلغت الخلقوم إن كنتم مؤمنين ؛ وحالتكم أنكم شاهدون ذلك ، ونحن أقرب إلى المختصر منكم ببلدنا ، أو باللائكة ، ولكنكم لا شاهدون ذلك . ولولا الثانية تكرار للأولى .

الثالث : للاستفهام بمعنى هل ، نحو : ﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ ﴾^(٥) .
 ﴿ لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ ﴾^(٦) .
 قاله المروى : ولم يذكره الجمهور ؛ والظاهر أن الأولى للعرض ، والثانية مثل : ﴿ لَوْلَا جَاءَهُ عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ﴾^(٧) .

الرابع : للنفى بمعنى « لم » نحو قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ ﴾^(٨) ، أى لم تكن .
 ﴿ فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾^(٩) ، أى فلم يكن . ذكره ابن فارس في كتاب « فقه العربية » والمروى في « الأزهية » .

- (٢) سورة التور ١٦
 (٤) سورة الواقعة ٨٣ - ٨٧
 (٦) سورة الأنعام ٨
 (٨) سورة يونس ٩٨

- (١) سورة التوبة ١٢٢
 (٣) سورة الأنعام ٤٣
 (٥) سورة المائدة ١٠
 (٧) سورة الأور ١٣
 (٩) سورة هود ١١٦

والظاهر أن المراد « هلا » ، ويؤيده أنها في مصحف أبي (قَهْلًا كَانَتْ قَرْيَةً) ،
نعم ، يلزم من ذلك الذي ذكرناه معنى للقي ، لأن اقتران التوبيخ بالماضي يشعر بانتفاءه .
وقال ابن السجري : هذا يخالف أصح الإعرابين ؛ لأن المستغنى بعد النفي ينوي فيه
البدل ، ويجوز فيه النصب ، ولم يأت في الآيتين إلا النصب ، أي فدل على أن الكلام
موجب ، وجوابه ما ذكرناه ، من أن فيه معنى النفي .

وجعل ابن فارس منه : (لَوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِمْ بِسُلْطَانٍ بَيِّنٍ) ^(١) ، للمنى : اتخذوا
من دون الله آلهة ولا يأتون عليه بسلطان .

وقال ابن بريجان في تفسيره في أواخر سورة هود ، عن الخليل ، أن جميع ما في القرآن
من « لولا » فهي بمعنى « هلا » إلا قوله في سورة الصافات : (فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ
الْمُسَبِّحِينَ . لَلَّيْتَ) ^(٢) ؛ لأن جوابها بخلاف غيرها .
وفيه نظر لما سبق .

لوما

هي قريب من « لولا » ، كقوله تعالى : (لَوْمًا تَأْتِينَا بِالْمَلَانِسَةِ) ^(٣) ، قال
ابن فارس : هي بمعنى « هلا » ^(٤) .

(٢) سورة الصافات ١٤٣ ، ١٤٤

(٤) فقه اللغة ١٢٥

(١) سورة الكهف ١٥

(٣) سورة المبر ٧

لم

نفى للمضارع وقلبه ماضيا ، وتجزمه ، نحو : ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾^(١) .
ومن العرب من ينصب بها ، وعليه قراءة : ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾^(٢) ، بفتح الحاء ؛
وخرجت على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة ، ففتح لها ما قبلها ، ثم حذفت ونويت .

لَا

على ثلاثة أوجه :

أحدها : تدخل على المضارع ، فتعززه وتقلبه ماضياً ، كـ « لم » ، نحو : (وَلَمَّا يَمْلِكِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ)^(١) ، (بَلْ لَمَّا يَدْعُوا عَذَابٍ)^(٢) ، أى لم يدعوه : (وَلَمَّا بَايَعْتُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ)^(٣) .

لكنها تفارق « لم » من جهات :

أحدها : أن « لم » لنفي فعل ، و « لا » لنفي « قد فعل » ، فالنفي بها أكد . قال الزخشرى في « الفائق » : لما مركبة من « لم » و « ما » هي قبيضة « قد » ، وتنفي ما تنبته من الخبر للتظفر .

وهذا أخذه من أى الفتح ، فإنه قال : أصل « لا » « لم » زيدت عليها « ما » ، فصارت نفيًا ، تقول : قام زيد ، فيقول الجيب بالنفي : لم يقم ؛ فإن قلت : قد قام ، قال : لا يقم ؛ لما زاد في الإثبات « قد » زاد في النفي « ما » ، إلا أنهم لما ركبوا « لم » مع « ما » حدث لها معنى ولنظ ، أما للنفي فإنها صارت في بعض المواضع ظرفًا ، فقالوا : لما قلت قام زيد ، أى وقت قيامك قام زيد . وأما اللفظ ، فلا أنه يجوز الوقف عليها دون مجزومها ، نحو جئتك ولما . أى ولما تجي . انتهى .

ويخرج من كلامه ثلاثة فروق : ما ذكرناه أولاً ، وكونها قد تقع اسما هو ظرف ، وأنه يجوز الوقف عليها دون النفي ، بخلاف « لم » .

ورابعها : يحمى اتصال منفيها بالحال ، والنفي لم لا يلزم فيه ذلك ، بل قد يكون مقطوعا ، نحو : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا ﴾ ^(١) ، وقد يكون متصلا بنحو : ﴿ وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَايِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴾ ^(٢) .

وخامسها : أن الفعل بعد « لما » يجوز حذفه اختيارا

سادسها : أن « لم » تصاحب أدوات الشرط بخلاف « لما » فلا يقال : « إن لما يتم » ، وفي التنزيل ﴿ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهِوا ﴾ ^(٤) .

سابعها : أن منفي « لما » متوقع ثبوته ، بخلاف منفي « لم » ، ألا ترى أن معنى : ﴿ بَلْ لَمَّا يَدْعُوا عَذَابٌ ﴾ ^(٥) ؛ أنهم لم يدعوه إلى الآن ، وأن ذوقهم له متوقع .

قال الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ ^(٦) : ما في « لما » من معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد ^(٧) .

وأسكر الشيخ أبو حيان دلالة « لما » على التوقع ، فكيف يقوم أنه يقع بعد .

وأجاب بعضهم بأن « لما » ليست لنفي للتوقع حيث يستبعد توقعه ؛ وإنما هي لنفي الفعل المتوقع ؛ كما أن « قد » لإثبات الفعل للتوقع ؛ وهذا معنى قول النحويين : إنها مواقة لـ « قد فعل » : أى يجاب بهافي النفي حيث يجاب بـ « قد » في الإثبات ؛ ولهذا قال ابن السراج : جاءت « لما » ، بعد فعل ، بقول القائل : « لما يفعل » ، فتقول : قد فعل .

(٢) سورة مريم ٤

(٤) سورة المائدة ٧٣

(٦) سورة الحجرات ١٤

(١) سورة الإنسان ١

(٣) سورة المائدة ٦٧

(٥) سورة ص ٨

(٧) سورة الكشاف ٤ : ٢٩٩

الوجه الثاني: أن تدخل على ماضٍ؛ فعلى حرف وجود وجود، أو وجوب لوجوب، فيقتضى وقوع الأمرين جميعاً؛ عكس «لو» نحو: لما جاءنى زيداً كرمته.

وقال ابن السراج والفارسي: ظرف بمعنى «حين» .

ورده ابن عصفور بقوله: ﴿وَتِلْكَ الْأَنفُسُ أَهْلِ كِتَابِهِمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾^(١) قال: لأنّ الهلاك لم يقع حين ظلموا؛ بل كان بين الظلم والهلاك إرسال الرسل وإنذارهم بإمام؛ وبعد ذلك وقع الإهلاك، فليست بمعنى «حين»؛ وهذا الرد لا يحسن إلا إذا قدرنا الإهلاك أول ما ابتدأ الظلم؛ وليس كذلك، بل قوله: ﴿ظلموا﴾ في معنى «استداموا الظلم» أى وقع الإهلاك لهم حين ظلمهم؛ أى في حين استدامتهم الظلم، وهم متلبسون به.

ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضُوا﴾^(٢).

وقوله: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ﴾^(٣).

﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا﴾^(٤).

﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا﴾^(٥).

﴿فَلَمَّا أَحْسَوْا بِأَسَاسِنَا﴾^(٦).

وأما جوابها فقد يحىء ظاهراً كما ذكرنا، قد يكون جملة اسمية مقرونة بالقاء؛ نحو: ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ﴾^(٧).

أو مقرونة بما النافية، كقوله: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَا زَادَهُمْ﴾^(٨).

وبإذ الفاجئة، نحو: ﴿فَلَمَّا أَحْسَوْا بِأَسَاسِنَا إِذَاهُمْ مِنْهَا يَرْتَضُونَ﴾^(٩).

(٢) سورة الإسراء ٦٧

(٤) سورة هود ٧٧

(٦) سورة الأنبياء ١٢

(٨) سورة فاطر ٤٧

(١) سورة الكهف ٥٩

(٣) سورة النقص ٢٣

(٥) سورة يونس ٩٨

(٧) سورة لقمان ٣٧

﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾ ^(١).

﴿فَلَمَّا تَخَلَّاهُمْ إِلَى اللَّيْلِ إِذَا هُمْ يُنْشِرُكُونَ﴾ ^(٢).

﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمْ الْعَذَابَ إِذَا هُمْ يَنْسُكُونَ﴾ ^(٣).

وهذا رد على من زعم أنها ظرف بمعنى «حين» فإن «ما» النافية «وإذا» النعائية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها؛ فالتنقي أن يكون ظرفاً.

وقد يكون مضارعاً، كقوله: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا﴾ ^(٤) وهو بمعنى الماضي، أى جادلنا.

وقد يحذف، كقوله: ﴿فَإِنَّهُمْ مُّقْتَصِدُونَ﴾ ^(٥)، قال بعضهم: التقدير اقسوا قسماً، منهم مقتصد، ومنهم غير ذلك، لكن الحق أن (مقتصد) هو الجواب؛ هو الذى ذكره ابن مالك، ونوزع فى ذلك من جهة أن خبرها مقرون بالفاء يحتاج لدليل.

وقوله: ﴿لَوْ أَن لِّى بَيْكُمُ قُوَّةٌ﴾ ^(٦)؛ جوابه محذوف؛ أى لنعتكم.

وأما قوله عز وجل: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا قَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾ ^(٧).

فيل جواب «لما» الأولى «لما» الثانية؛ وجوابها، ورد باقتراحه.

وقيل: ﴿كفروا به﴾ جواب لها؛ لأن الثانية تكرير للأولى.

وقيل: جواب الأولى محذوف، أى أنكروه.

واختلف فى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ﴾ ^(٨)، قيل: الجواب ﴿ذَهَبَ

اللَّهُ﴾. وقيل: محذوف استعانة للكلام مع أمن اللبس، أى حدث.

(١) سورة النكبات ٦٥

(٢) سورة هود ٧٤

(٣) سورة هود ٨٠

(٤) سورة البقرة ١٧

(١) سورة الزخرف ٥٧

(٢) سورة الزخرف ٥٠

(٣) سورة لقمان ٣٧

(٤) سورة البقرة ٨٩

وكذلك قوله : ﴿ فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ ﴾ ^(١) : قيل الجواب قوله : ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ ﴾ ^(٢) ، على جعل الواو زائدة .

وقيل : الجواب محذوف ، أى أنجمناه وحفظناه .

وقوله : ﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَهُ الْبُشْرَى يُحَادِلُنَا ﴾ ^(٣) : قيل : الجواب ﴿ وجاءته ﴾ على زيادة الواو .

وقيل : الجواب محذوف ، أى أخذ يحادلنا .

وقيل : ﴿ يحادلنا ﴾ مؤول : « جادلنا » .

وكذلك قوله : ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴾ ^(٤) ، أى أجزل له الثواب وتله .
وأما قوله : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَثِمَةً يَمْذُونَ بِأَمْرِ نَاكَا صَبَرُوا ﴾ ^(٥) ، فما تقدم من قوله ﴿ وجعلنا ﴾ يصدّ مسدّ الجواب ، لا أنه الجواب ؛ لأن الجواب لا يقدم عليها .

وكذا قوله : ﴿ وَتِلْكَ الْأَقْرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَنَا ظَلَمُوا ﴾ ^(٦) ، فما تقدم من قوله : ﴿ أَهْلَكْنَاهُمْ ﴾ ، يصدّ مسدّ الجواب ، لا أنه الجواب ، لأن الجواب لا يقدم عليها .

وقوله : ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا ﴾ ^(٧) ؛ فإنما وقع جوابها للنفي ؛ لأن التقدير : فلما جاءهم نذير زادهم نفورا ، أو ازداد نفورهم .

تنبيه : يختلف اللفى بين مجردها من « أن » ودخولها عليها ؛ وذلك أن من شأنها أن تدل على أن الفصل الذى هو ناصبها قد تعلق بعقب الفصل الذى هو خافضته من غير مهلة ؛ وإذا انفتحت « أن » بعدها كدلت هذا اللفى وشددته ، ذكره المحشى فى كشفاته القديم قال : ونراه مبنيًا فى قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا ﴾ ^(٨) الآية ، كأنه قال : لما أبصرهم لحقته المساءة ، وضيق الذرغ فى بدية الأمر وغرته .

(٢) سورة هود ٧٤

(٤) سورة السجدة ٢٤

(٦) سورة طه ٤٢

(١) سورة يوسف ١٥

(٣) سورة الصافات ١٠٣

(٥) سورة الكهف ٥٩

(٧) سورة هود ٧٧

الوجه الثالث : حرف استثناء ، كقوله تعالى : ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّكَ عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾^(١)
على قراءة تشديد الليم .
وقوله : ﴿ وَإِن كُلُّ ذَلِكَ لَكَا مَتَاعٌ أُخْتِيَاةَ الدُّنْيَا ﴾^(٢) .

لَا

الخففة

مركبة من حرفين : اللام وما النافية . وسببونه يحمل « ما » زائدة ، والفارسي يحمل
اللام ؛ وسيأتي في حرف الليم .

لن

صفة مرتجلة للنفي في قول سيبويه ، ومركبة عند الغليل من « لا » و « أن »
واعترض بتقديم للفعول عليها ، نحو : زيدا لن أضرب .
وجوابه : يجوز في المركبات ما لا يجوز في البسائط .

وكان ينبغي أن تكون جازمة ، وقد قيل به ؛ إلا أن الأكثر النصب .
وعلى كل قول ؛ فهي لنفي الفعل في المستقبل ؛ لأنها في النفي نفيضة السين وسوف
وأن في الإثبات ؛ فإننا قلت : سأفعل أو سوف أفعل كان نفيضة « لن أفعل » .
وهي في نفي الاستقبال أكد من « لا » ، وقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَبرَحَ الْأَرْضِ ﴾^(١)
أكد من قوله : ﴿ لَا أَبرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ ﴾^(٢) .

وليس معناها النفي على التأييد ؛ خلافا لصاحب « الأنموذج » بل إن النفي مستمر
في المستقبل ؛ إلا أن يطرأ ما يزيله ، فهي لنفي المستقبل « ولم » لنفي للماضي ، و « ما »
لنفي الحال .

ومن خواصها أنها تنفي ما قُرب ، ولا يمتد معنى النفي فيها كامتداد معناها ، وقد جاء
في قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَمْتَنُونَهُ أَبَدًا ﴾^(٣) بحرف « لا » في اللوضع الذي اقترن به حرف
الشرط بالفعل ، فصار من صيغ الموميم الأزمنة ، كأنه يقول : متى زعموا ذلك لوقت
من الأوقات وقيل لم : تمنوا الموت ، فلا يمتنونه .

وقال في البقرة : ﴿ وَلَنْ يَمْتَنَوْهُ ﴾^(٤) ، فقصر من صيغة النفي ، لأن قوله تعالى :

(٢) سورة الكهف ٦٠

(٤) سورة البقرة ٩٥

(١) سورة يوسف ٨٠

(٣) سورة الجمعة ٧

﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ لَكُمْ آدَارُ الْآخِرَةِ﴾^(١) ، وليست « لن » مع « كان » من صيغ العموم ؛ لأن « كان » لا تدل على حدث ؛ وإما هي داخلة على المبتدأ والخبر ، عبارة عن قصر الزمان الذي كان فيه ذلك الحدث ؛ كأنه يقول : إن كان قد وجب لكم الدار الآخرة ، فموتوا الموت ، ثم قال في الجواب : ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ﴾ ، فانظروا معنى الآيةين . وأما التأييد فلا يدل على الدوام ، تقول : زيد يصوم أبدا ، ويصلي أبدا ؛ وبهذا يبطل تعلق الممتزة بأن « لن » تدل على امتناع الرؤية ؛ ولو نفى بـ « لا » لكان لهم فيه متملق ؛ إذ لم يخص بالكتاب أو بالسنة ، وأما الإدراك الذي نفى بـ « لا » فلا يمنع من الرؤية ؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم « لَأَنْتُمْ تَرَوْنَ رَبَّكُمْ » ، ولم يقل : « تدركون ربكم » ، والعرب تنفي المظنون بـ « لن » والشكوك بـ « لا » .

ومن صرح بأن التأييد عبارة عن الزمن الطويل لا عن الذي لا يقطع ابن الخشاب . وقد سبق مزيد كلام فيها في فصل التأييد وأدواته .

قيل : وقد تأتي للدعاء كما أنت « لا » لذلك ، ومنه قوله تعالى : ﴿قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ﴾^(٢) .

ومنهم آخرون ، لأن فعل الدعاء لا يسند إلى التكلم ؛ بل إلى الخطف والغائب ، نحو : يارب لا عذبت فلانا ونحوه : لا عذب الله عمرا .

لكن

للاستدراك خفيفة ومتقلة ؛ وحقيقته رفع مفهوم الكلام السابق، قول: مازيد شعاع ولكنه غير كريم، فرفضت بـ «لكن» ما أفهمه الوصف بالشجاعة من ثبوت الكرم له، لكونهما كالتضايقين؛ فإن زعمنا ما أفاده منطوق الكلام السابق فذاك استثناء؛ وموقع الاستدراك بين متضايقين بوجه ما؛ فلا يجوز وقوعها بين معواقين، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَرَأَيْتُمْ كَيْفَ لَفَشَيْتُمْ وَلَتُنَادِىَهُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَئِنْ أَلَّهِ سَلَّمَ﴾^(١)، لكونه جاء في سياق «لو»، «ولو» تدل على امتناع الشيء لا امتناع غيره ؛ فدل على أن الرؤية متممة في المعنى ؛ فلما قيل: ﴿وَلَئِنْ أَلَّهِ سَلَّمَ﴾ علم إثبات ما فهم إثباته أولا وهو سبب التسليم ؛ وهو نفي الرؤية، فلم أن للمعنى؛ ولكن الله ما أراكم كثيرا ليسلكم، غذف السبب وأقيم السبب مقامه. قال ابن الحاجب: الفرق بين «بل» و«لكن»؛ وإن اتفقا في أن الحكم لثاني؛ أن «لكن» وضعها على مخالفة ما بعدها لما قبلها، ولا يستقيم تقديره إلا مثبتا لامتناع تقدير النفي في الفرد؛ وإذا كان مثبتا وجب أن يكون ما قبله نفيًا، كقولك: ما جاءني زيد لكن عمرو؛ ولو قلت: جاءني زيد لكن عمرو، لم يجوز لما ذكرنا. وأما بل فلا يضرب مطلقا، موجبا كان الأول أو متفيا.

وإذا تقلت فهي من أخوات «إن» تنصب الاسم وترفع الخبر ؛ ولا يليها التعليل. وأما وقوع الرفع بعد ما في قوله تعالى: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾^(٢)، و«هو» ضمير الرفع، فجوابه أنها هنا ليست للثقل بل هي الخفة؛ والتقدير: لكن أنا هو الله ربى؛

ولهذا تكتب في الصحاف بالالف، ويوقف عليها بها؛ إلا أنهم ألقوا حركة الميمزة على النون؛ فالتقت النونان، فأدغمت الأولى في الثانية، وموضع «أنا» رفع بالابتداء، وهو مبتدأ ثان و «الله» مبتدأ ثالث، و «ربّي» خبر للمبتدأ الثالث، وللمبتدأ الثالث وخبره خبر الثاني، والثاني هو خبر الأول، والراجع إلى الأول الياء.

ثم الحذقة قد تكون مخففة من الثقيلة، فهي عاملة، وقد تكون غير عاملة، فيقع بعدها للفرد، نحو ما قام زيد لكن عمرو، فتكون عاطفة على الصحيح، وإن وقع بعدها جملة كانت حرف ابتداء.

وقال صاحب «البيسط»: إذا وقع بعدها جملة؛ فهل هي للعطف، أو حرف ابتداء. قولان؛ كقوله تعالى: ﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ﴾^(١).

قال: ونظير فائدة الخلاف في جواز الوقف على ما قبلها؛ فلي للعطف لا يجوز، وعلى كونها حرف ابتداء يجوز.

قال: وإذا دخل عليها الواو انتقل للعطف إليها، وتجردت للاستدراك.

وقال الكسائي: اختار عند العرب تشديد النون إذا اقترنت بالواو، وتخفيفها إذا لم تقترن بها؛ وعلى هذا جاء أكثر القرآن العزيز، كقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾^(٢).

﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٣).

﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ﴾^(٤).

﴿لَكِنَّ أَرْسُولٍ﴾^(٥).

(٢) سورة الأنعام ٣٣

(٤) سورة التوبة ٨٨

(١) سورة النساء ١٦٦

(٣) سورة الأعراف ١٣١

﴿لَكِنَّ الَّذِينَ أَتَوْا﴾^(١) ،

﴿لَكِنَّ الظَّالِمُونَ الْيَوْمَ﴾^(٢) .

وعلى الفراء ذلك بأنها مخففة تكون عاطفة فلا تحتاج إلى واو معها كـ « بل » ، فإذا كان قبلها واو لم تشبه « بل » لأن « بل » لا تدخل عليها الواو ، وأما إذا كانت مشددة فإنها تعمل عمل « إن » ولا تكون عاطفة .

وقد اختلف القراء في (مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ)^(٣) ، فأكثرهم على تخفيفها ونصب « رسول » بإضمار « كان » أو بالمطف على « أبا أحد » . والأول أليق ، لكن ليست عاطفة لأجل الواو ، فالأليق لها أن تدخل على الجمل كـ « بل » الماطفة .

وقرأ أبو عمرو بتشديدها على أنها عاملة ، وحذف خبرها ؛ أي ولكن رسول الله هو ، أي محمد .

(٢) سورة مريم ٣٨

(١) سورة آل عمران ١٩٨

(٣) سورة الأحزاب ٤٠

لَمَلٌ

تجسّى لعمان :

الأول للترجى فى المحبوب، نحو: لمل الله يفر لنا، وللإشفاق فى المكروه، نحو: لملّ الله يفر للعاصى . ثم وردت فى كلام من يستحيل عليه الوصفان ، لأنّ الترجى للجهل بالمعاقبة وهو محال على الله وكذلك الخوف والإشفاق .

فمنهم من صرفها إلى المخاطبين . قال سيبويه فى قوله تعالى : ﴿ لَمَلَهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾^(١) ، معناه : كونا على رجائكما فى ذكرهما ، يبنى أنه كلام منظور فيه إلى جانب موسى وهارون عليهما السلام ؛ لأنهما لم يكونا جازمين بدم إيمان فرعون .

وأما استعمالها فى الخوف ؛ ففى قوله تعالى : ﴿ لَمَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾^(٢) ، فإن الساعة مخوفة فى حق المؤمنين ، بدليل قوله : ﴿ وَأَنذِينَ آمَنُوا مُشْفِقُونَ مِنْهَا ﴾^(٣) .

وفى هذا ردّ على الزمخشري حيث أنكر أن تكون هذه الآية من هذا القبيل .

فإن قلت : مامعنى قولهم : « لمل من الله واجبة » ؟ هل ذلك من شأن المحبوب، أو مطلقاً ؟ وإذا كانت فى المحبوب فهل ذلك إخراج لها عن وضع الترجى إلى وضع الخوف ، فيكون مجازاً أم لا ؟

قلت : ليس إخراجاً لها عن وضعها ؛ وذلك أنهم لما رأوها من الكريم للمخاطبين فى ذلك المحبوب تعريض بالوعد ، وقد علم أن الكريم لا يمرض بأن يفعل إلا بعد التصميم عليه، فجرى الخطاب الإلهى مجرى خطاب عظماء الملوك من الخلق . وقوله : ﴿ يَأْتِيهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا

(٢) سورة الصورى ١٧

(١) سورة طه ٤٤

(٣) سورة النورى ١٨

رَبِّكُمْ .. الآية إلى ﴿تَتَّقُونَ﴾^(١)، إطلاع المؤمن بأن يبلغ بإيمانه درجة التقوى العالية، لأنه بالإيمان يفتتحها وبالإيمان يختتمها، ومن ثم قال مالك وأبو حنيفة: الشرع ملازم . وقد قال الزمخشري: وقد جاءت على سبيل الإطلاع في مواضع من القرآن، لسكته كريم رحيم، إذا أطلع فعمل ما يطلع لا محالة، فخرى إطلاعاً مجرى وعده، فهذا قيل: إنهما من الله واجبة.

وهذا فيه راحة الاعتزال في الإيجاب العقلي، وإنما يحسن الإطلاع دون التحقيق، كيلا يتشكل العباد، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنْكُمْ﴾^(٢).

وقال الراغب: «لعل» طمع وإشفاق.

وذكر بعض المفسرين أن «لعل» من الله واجبة، وفُسر في كثير من المواضع: «لا» وقالوا: إن الطمع والإشفاق لا يصح على الله تعالى.

قال: ولعل - وإن كان طمعاً - فإن ذلك يقتضي في كلامهم تارة طمع المخاطب، وتارة طمع المخاطب، وتارة طمع غيرها، كقوله تعالى: ﴿لَمَلَكْنَا نَنْبِيعُ السَّحَرَةِ﴾^(٣)، فذلك طمع منهم في فرعون.

وفي قوله: ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾^(٤)، إطلاع موسى وهارون، وممناه: قولاً له قولاً لبنا راجيين أن يذكر أو يخشى.

وقوله: ﴿لَمَلَكْتُ تَارِكُ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ﴾^(٥)، أي تظن بك الناس . وعليه قوله تعالى: ﴿لَمَلَكْتُ بِأَخِي نَفْسِكَ﴾^(٦)، وقوله: ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لِّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾^(٧)، أي راجين الفلاح.

(٢) سورة النحر ٨

(٤) سورة طه ٤٤

(٦) سورة الشعراء ٧

(١) سورة البقرة ٢١

(٣) سورة الشعراء ٤٠

(٥) سورة هود ١٢

(٧) سورة الأنعام ٤٥

كما قال : ﴿يَرْجُونَ رَحْمَةَ اللَّهِ﴾^(١).

وزعم بعضهم بأنها لا تكون للترجى إلا في الممكن ، لأنه انتظار ، ولا ينتظر إلا في ممكن ، فاما قوله تعالى : ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ...﴾^(٢) الآية ، فاطلاع فرعون إلى الإله مستحيل ، وبجمله اعتقد إمكانه ، لأنه يعتقد في الإله الجسمية والمكان ، تعالى الله عن ذلك !

الثاني: للتعليل، كقوله تعالى : ﴿فَأَتَيْنَاهُ وَأَقْبُوا لَعْنَكُمْ تَرْتَحُونَ﴾^(٣).

﴿وَأَنهَارًا وَسَبَّحًا لَعْنَكُمْ تَهْتَدُونَ﴾^(٤) ، أى كى .

وجعل منه ثعلب : ﴿لَعْلُهُ يَتَذَكَّرُ﴾^(٥) ، أى « كى » ، حكاه عنه صاحب « المحكم » .

الثالث: الاستفهام، كقوله تعالى : ﴿لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾^(٦).
﴿وَمَا يَذُرِيكَ لَعْلَهُ يَرْسِي﴾^(٧).

وحكى البهوى في تفسيره عن الواقدي أن جميع ما في القرآن من « لعل » فإنها للتعليل، إلا قوله : ﴿لَعْنَكُمْ تَخْلُدُونَ﴾^(٨) ، فإنها للتشبيه .
وكونها للتشبيه غريب لم يذكره النحاة ، ووقع في صحيح البخارى في قوله :
﴿لَعْنَكُمْ تَخْلُدُونَ﴾ أن « لعل » للتشبيه .

(٢) سورة غافر ٣٦

(٤) سورة النحل ١٥

(٦) سورة الطلاق ١

(٨) سورة الصمراء ١٢٩

(١) سورة البقرة ٢١٨

(٣) سورة الأنعام ١٥٥

(٥) سورة طه ٤٤

(٧) سورة عبس ٣

وذكر غيره أنها للرجاء المحض ؛ وهو بالنسبة إليهم .
واعلم أن الترجى والتمنى من باب الإشاء ، كيف يتعلقان بالماضى
وقد وقع خبر « ليت » ماضيا فى قوله : ﴿ يَا كَيْتَنِي مِتْ قَبْلَ هَذَا ﴾ ^(١) .
وتمن نعت على منع وقوع الماضى خبرا للعل الرمانى .

ليس

فعل معناه نفى مضمون الجملة في الحال ، إذا قلت : ليس زيد قائما ، نفيت قيامه في حاله هذه . وإن قلت : ليس زيد قائما غدا لم يستقم ، ولهذا لم يتصرف فيكون فيها مستقبلا .

هذا قول الأكثرين ؛ وبعضهم يقول : إنها لنفي مضمون الجملة عموما .

وقيل مطلقا ؛ حالا كان أو غيره . وقواه ابن الحاجب .

وردة الأول بقوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوعًا عَنْهُمْ ﴾ ^(١) ؛ وهذا نفى لكون المذاب مصروفا عنهم يوم القيامة ، فهو نفى في المستقبل ؛ وعلى هذين القولين يصح « ليس إلا الله » ؛ وعلى الأول يحتاج إلى تأويل ، وهو أنه قد ينفي عن الحال بالقرينة ، نحو ليس خلق الله مثله .

وهل هو لنفي الجنس أو الوحدة ؟ لم أر من تعرض لذلك غير ابن مالك في كتاب « شواهد التوضيح » فقال في قوله صلى الله عليه وسلم : « ليس صلاة أثقل على المنافقين » ففيه شاهد على استعمال « ليس » للنفي العام المستغرق به للجنس ؛ وهو مما ينفل عنه . ونظيره قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ لَهُمْ حُكْمٌ إِلَّا مِنْ ضَرِيعٍ ﴾ ^(٢) .

لن

بمعنى « عند » ، وهي أخص منها لدلالته على ابتدائها به ، نحو : أقت عنده من لذن

طلوع الشمس إلى غروبها . فتوضّح نهاية القمل وهي أبلغ من « عند » ، قال تعالى :

﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا ﴾^(١) .

﴿ لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهَوًا لَا نَتَّخِذُهُ مِنْ لَدُنَّا ﴾^(٢) .

﴿ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾^(٣) .

﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَبَلًا ﴾^(٤) .

وقد سبق الفرق بينهما في عند .

وقد تحذف نونها ، قال تعالى : ﴿ وَالْعِيَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ ﴾^(٥) .

﴿ هَذَا مَا لَدَى عَتِيدٍ ﴾^(٦) .

(٢) سورة الأنبياء ١٧

(٤) سورة مريم ٥

(٦) سورة ق ٢٢

(١) سورة الكهف ٧٦

(٣) سورة النمل ٦

(٥) سورة يوسف ٢٥

ما

تكون على اثني عشر وجها : ستة منها أسماء ، وستة حروف .

[ما الاسمية]

فالاسمية ضربان : معرفة ونكرة ؛ لأنه إذا حَسُنَ موضعها « الذي » فهي معرفة ، أو « شيء » هي نكرة ؛ وإن حَسُنَ ما جاز الأمران ، كقوله تعالى : ﴿ وَيَنْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ ﴾ ^(١) و ﴿ هَذَا مَا لَدَى عَتِيدٍ ﴾ ^(٢) .

والنكرة ضربان : ضرب يلزم الصفة ، وضرب لا يلزمه ، والذي يلزمه الاستفهامية والشرطية والتعجب ، وما عداها تكون منه نكرة ، فلا بد لها من صفة تلزمها .

فالأول من الستة : الأسماء الخبرية ، وهي للموصولة ، ويستوى فيها التذكير والتأنيث ، والإفراد والتثنية والجمع ، كقوله تعالى : ﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ ﴾ ^(٣) ، وقوله ﴿ يَمَا أَنْزَلَ لِمَآئِكَ ﴾ ^(٤) ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ ^(٥) .

فإن كان المراد بها المذكر كانت للتذكير ، بمعنى « الذي » ، وإن كان المراد بها المؤنث كانت للتأنيث بمعنى « التي » .

وقال السبيل : كذا يقول النحويون ، إنها بمعنى « الذي » مطلقا ، وليس كذلك ، بل بينهما تخالف في المعنى وبعض الأحكام .

أما المعنى ؛ فلأن « ما » اسم مبهم في غاية الإبهام ؛ حتى إنه يقع على المدحوم ، نحو : « إِنَّ اللَّهَ عَالِمٌ بِمَا كَانَ وَبِمَا لَمْ يَكُنْ » .

(٢) سورة ق ٢٣

(٤) سورة البقرة ٤

(١) سورة النساء ٤٨

(٣) سورة النحل ٩٦

(٥) سورة النحل ٤٩

وأما في الأحكام فإنها لا تكون نعمًا لما قبلها ، ولا منعمة ، لأن صلها تنفيها عن
النعم ولا تنفي ولا تجمع . انتهى .

ثم لفظها مفرد ومعناها الجمع ، ويجوز مراعاتها في الضمير .
ونحوه من مراعاة اللفظ : ﴿ وَيَسْتَبْدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ ﴾^(١) ،
ثم قال : ﴿ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا ﴾^(٢) لما أراد الجمع .
وكذلك قوله : ﴿ وَيَسْتَبْدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ شَيْئًا وَلَا يَسْتَغِيثُونَ ﴾^(٣) .

ومن مراعاة اللفظ : ﴿ قُلْ يٰٓأَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ إِنِّي إِنَّمَا بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ ﴾^(٤) .
وأصلها أن تكون لتبر العاقل ، كقوله تعالى : ﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ ﴾^(٥) .
وقد تقع حل من يقل عند اختلاطه بما لا يقل تاليا ، كقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَنْظُرُوا
فِي مَلَائِكَةِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾^(٦) ، وقوله : ﴿ إِنَّا نَسُفُّكُمْ وَمَا تُعْبُدُونَ مِنْ دُونِ
اللَّهِ . . . ﴾^(٧) ، الآية بدليل نزول الآية بدلها مخصصة : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا
الْحُسْنَىٰ ﴾^(٨) .

قالوا : وقد تأتي لأنواع من يقل ، كقوله تعالى : ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ
النِّسَاءِ ﴾^(٩) أي الأبكار إن شئتم أو الثيبات .
ولا تكون لأشخاص من يقل على الصحيح ؛ لأنها اسم مبهم يقع على جميع
الأجناس ، فلا يصح وقوعها إلا على جنس .

(٢) سورة النحل ٧٣

(٤) سورة النحل ٩٦

(٦) سورة الأنبياء ٩٨

(٨) سورة النساء ٣

(١) سورة يونس ١٨

(٣) سورة البقرة ٩٣

(٥) سورة الأعراف ١٨٥

(٧) سورة الأنبياء ١٠٦

ومنهم من جوزه ، محتجا بقوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ
بِيَدَيَّ ﴾ ^(١) ، وللرأى آدم .

وقوله : ﴿ وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا ﴾ ^(٢) .

وقوله : ﴿ وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ﴾ ^(٣) ، أى الله .

فأما الأولى فبقل إنها مصدرية . وقال السهيل : بل إنها وردت في مرض التوبيخ
على امتناعه من السجود ، ولم يستحق هذا من حيث كان السجود لما يعقل ، ولكن لملة
أخرى ، وهى للمصية والتكبر ؛ فكأنه يقول : لم عصيتنى وتكبرت على ما خلقتك
وشرفته ؟ فلو قال : ما منعك أن تسجد لى ؟ كان استفهاما مجردا من توبيخ ، ولثبوتهم
أنه وجب السجود له من حيث كان يعقل ، أولملة موجودة فيه أو لثباته ؛ وليس كذلك .
وأما آية السماء ؛ فلأن القسم تعظيم للقسم به من حيث ما فى خلقها من العظمة
والآيات ، ثبت لهذا القسم بالتعظيم كائنا ما كان . وفيه إيماء إلى قدرته تعالى على إيجاد
هذا الأمر العظيم ، بخلاف قوله : « من » لأنه كان يكون للفى مقصورا على ذاته
دون أفضاله . ومن هذا يظهر غلط من جعلها بتأويل المصدري .

وأما ﴿ مَا أَعْبُدُ ﴾ ففى على بابها ؛ لأنها واقعة على معبوده عليه السلام على الإطلاق ؛
لأن الكفار كانوا يظنون أنهم يعبدون الله وهم جاهلون به ، فكأنه قال : أنتم لاتعبدون
معبودى .

ووجه آخر ، وهو أنهم كانوا يحسدونه ويقصدون مخالفته كائنا من كان معبوده ،
فلا يصح فى اللفظ إلا لفظة « ما » لإيهامها ومطابقتها لفرض أو لازدواج الكلام ؛ لأن معبودهم
لا يعقل ، وكرر الفعل على بنية المستقبل حيث أخبر عن نفسه ، إيماء إلى عصمة الله له عن

(٢) سورة الشمس .

(١) سورة ص ٧٠

(٣) سورة الكافرون ٣

الزئج والتبديل ، وكرره بلفظ حين أخبر عنهم بأنهم يبدون أهواءهم ، ويقبضون شهواتهم ؛ بفرض أن يبدوا اليوم مالا يبدونه غدا .

وهاهنا ضابط حسن للفرق بين الخبرية والاستفهامية ، وهو أن « ما » إذا جاءت قبل « ليس » أو « لم » أو « لا » ، أو بعد « إلا » ، فإنها تكون خبرية ، كقوله : « مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ »^(١) ، « مَا لَمْ يَفْعَلْ »^(٢) ، « مَا لَا تَعْمَلُونَ »^(٣) ، « إِلَّا مَا عَلَّمْنَا »^(٤) ، وشبهه . وكذلك إذا جاءت بعد حرف الجر ، نحو : « ربما » و « عما » و « فيا » ونظائرها ؛ إلا بعد كاف التشبيه .

وربما كانت مصدرا بعد الباء ، نحو : « بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ »^(٥) ، « بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ »^(٦) ، « بِمَا تَعْمَلُونَ »^(٧) .

وإن وقت بين فعلين سابقهما علم أو دراية أو نظر ، جاز فيها الخبر والاستفهام ، كقوله تعالى : « وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ »^(٨) .
« وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُنْلِنُونَ »^(٩) ، « وَإِنَّكَ لَتَعْلَمُ مَا تُرِيدُ »^(١٠) .
« هَلْ عَلِمْتُمْ مَا قَمَرْتُمْ »^(١١) .
« وَمَا أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ »^(١٢) .
« وَلَتَنْظُرَنَّهُ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ »^(١٣) .

(١) سورة المائدة ١١٦	(٢) سورة الطلق ٥
(٣) سورة البقرة ١٦٩	(٤) سورة البقرة ٣٢
(٥) سورة الأعراف ١٦٢	(٦) سورة البقرة ١٠
(٧) سورة التتبع ١١	(٨) سورة البقرة ٣٣
(٩) سورة النحل ١٩	(١٠) سورة هود ٧٩
(١١) سورة يوسف ٨٩	(١٢) سورة الأحقاف ٩
(١٣) سورة المفسر ١٨	

«الثاني : الشرطية ، ولها صدر الكلام ، ويعمل فيها ما بعدها من الفعل ، نحو : ما تصنع أصنع ، وفي التذييل : ﴿ مَا نَدْخُلُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْشِئُهَا نَخْتَارُ مِنْهَا ﴾^(٢) .
 ﴿ وَمَا تَقُولُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ ﴾^(٣) .
 ﴿ وَمَا تَقُولُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴾^(٤) .
 ﴿ وَمَا تَقْدُمُوا لَأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ يَحْدُثْهُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾^(٥) .
 ﴿ مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ﴾^(٦) .
 ذ « ما » في هذه المواضع في موضع نصب بوقوع الفعل عليها^(٧) .



الثالث : الاستفهامية ، بمعنى « أى شيء » ، ولها صدر الكلام كالشرط ، ويسأل بها عن أعيان مالا يعقل وأجناسه وصفاته ، وعن أجناس العقلاء وأنواعهم وصفاتهم ، قال تعالى : ﴿ مَا هِيَ ﴾^(٨) ، و ﴿ مَا لَوْ هِيَ ﴾^(٩) ، و ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ﴾^(١٠) . قال الخليل في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ ﴾^(١١) : ما : استفهام ، أى أى شيء تدعون من دون الله ؟
 ومثال مجيئها لصفات مَنْ يعلم قوله تعالى : ﴿ وَمَا الرَّجُلُ أَنْ سَجَدُ لِمَا تَأْمُرُنَا ﴾^(١٢) ،
 ونظيرها - لكن في اللوصلة - ﴿ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾^(١٣) .

(١ - ١) ساقط من ت . (٢) سورة البقرة ١٠٦

(٣) سورة البقرة ١٩٧ (٤) سورة البقرة ٢١٥

(٥) سورة البقرة ٧٠ ﴿ قَالُوا آذَعْ لَنَا رَبِّكَ يَبِينُ لَنَا مَا هِيَ ﴾ .

(٨) سورة البقرة ٦٩ ﴿ قَالُوا آذَعْ لَنَا رَبِّكَ يَبِينُ لَنَا مَا لَوْ هِيَ ﴾ .

(٩) سورة طه ١٧ (١٠) سورة التنبكوت ٤٢

(١١) سورة الفرقان ٦ (١٢) سورة النساء ٣

وحوز بعض النحويين أن يسأل بها عن أعيان من يعقل أيضا . حكاه الراجب؛ فإن كان مأخذه قوله تعالى عن فرعون: ﴿ وَمَا رَبُّ الْمَالِكِينَ ﴾^(١)، فإنما هو سؤال عن الصفة؛ لأن الرب هو المالك والمالك صفة، ولهذا^(٢) أجابه موسى بالصفات. ويحتمل أن «ما» سؤال عن ماهية الشيء، ولا يمكن ذلك في حق الله تعالى، فأجابه موسى تنديها على صواب السؤال. ثم فيه مسألان: أحدهما في إعرابها؛ وهو بحسب الاسم المستفهم عنه، فإن كانت هي المستفهم عنها كانت في موضع رفع لا ابتداء. نحو قوله تعالى: ﴿ مَا تَوْفَّيْهَا ﴾^(٣) و﴿ مَا هِيَ ﴾^(٤) ﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنْ اللَّهِ ﴾^(٥).

وإن كان ما بعدها هو المثلول عنه، كانت في موضع الظاهر، كقوله: ﴿ وَمَا أَرْتَمْنِي ﴾^(٦) وقوله: ﴿ مَا الْقَارِعَةُ ﴾^(٧) ﴿ مَا الْهَامَةُ ﴾.

الثانية: في حذف ألفها؛ ويكثر في حالة الخفض، قصدوا مشاكلة اللفظ للمضي؛ فحذفوا الألف كما استقلوا الصلة، ولم يحذفوا في حال النصب والرفع، كيلا تبقى الكلمة على حرف واحد، فإذا اتصل بها حرف الجر أو مضاف اعتدلت عليه؛ لأن الخفض والخفض بمنزلة الكلمة الواحدة، كقوله تعالى: ﴿ فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا ﴾^(٨)، ﴿ لِمَ نَحْرُمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾^(٩)، ﴿ فِيمَ تَبْشِرُونَ ﴾^(١٠) ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾^(١١).

وأما قوله: ﴿ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ. بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي ﴾^(١٢)، قال المفسرون: معناه بأى شيء غفر لي، فجملوا «ما» استفهما. وقال الكسائي: معناه بمغفرة ربي، فجملها مصدرية. قال الهروي: إثبات الألف في «ما» بمعنى الاستفهام مع اتصالها بحرف الجر لفة، وأما قوله: ﴿ فِيمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْضِيَنَّ لَهُمْ ﴾^(١٣)، قيل: إنها للاستفهام، أى بأى شيء

(١) سورة الشعراء ٢٣

(٢) وهو قوله تعالى في الآية بسما: ﴿ قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ﴾.

(٣) سورة البقرة ٦٩

(٤) سورة النساء ٧٩، وفي إيراد هذا المثال نظر - (٦) سورة الفرقان ٦٠

(٧) سورة التازعات ٤٣

(٨) سورة الصحر ١

(٩) سورة الحجر ٥٤

(١٠) سورة هود ٢٦، ٢٧

(١١) سورة الأعراف ١٢

أعويني ؟ ثم ابتدأ ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ﴾ . وقيل مصدرية والباء متعلقة بفعل القسم المحذوف ،
 أى فبما أعويني أقسم بالله لأقعدن ، أى بسبب إغوائك أقسم .
 ويجوز أن تكون الباء للقسَم ، أى فأقسم بإغوائك لأقعدن ، وإنما أقسم بالإغواء
 لأنه كان مكائناً ، والتكليف من أفعال الله ، لكونه تعريفاً لسادة الأبد ، وكان جديراً أن
 يُقسَم به .
 فإن قيل : قلها بـ ﴿لَأَقْعُدَنَّ﴾ ، قيل : يصد عنه لام القسم ، ألا ترى أنك لا تقول :
 والله لا يزيد لأمرن .

والرابع : التعجبية ، كقوله تعالى : ﴿فَمَا أَصْبَرْتُمْ عَلَى النَّارِ﴾^(١) .
 ﴿فَقِيلَ إِنَّ الْإِنْسَانَ مَا أَكْفَرُهُ﴾^(٢) .
 ولانثالث لما فى القرآن لإلا فى قراءة سعيد بن جبير : ﴿مَا أَغْرَكَ بِرَبِّكَ الْكِرِيمِ﴾^(٣) .
 وتكون فى موضع رفع بالابتداء و «ما» خبر ، وهو قريب مما قبله ؛ لأن الاستفهام
 والتعجب بينهما تلازم ؛ لأنك إذا تعجبت من شئ فبالحرى أن تسأل عنه .

والخامس : نكرة بمعنى « شئ » ، ويلزمها النعت ، كقولك : رأيت ما معجبا لك ،
 وفى التنزيل : ﴿بِعُوضَةٍ فَمَا وَقَعَهَا﴾^(٤) ، ﴿إِنَّ اللَّهَ نِيعًا يَمِطُّكُمْ بِهِ﴾^(٥) أى نعم شيئاً
 يطفئكم به .

(٢) سورة هود ١٧

(٣) سورة الانطار ٦ ، وانظر الكشاف ٤ : ٧٧ .

(٥) سورة النساء ٨

(١) سورة البقرة ١٧٥

(٤) سورة البقرة ٢٦

والسادس : فذكره بنير صفة ولا صلة ، كالصجب ، وموضعها نصب على التمييز ، كقوله : ﴿ إِن تَبْدُوا الْمَدَنَاتِ فَيُعَمَّيْهَا ﴾^(١) ، أى فتم شيئاها ، كما قول : نعم رجلا زيد ، أى نعم الرجل رجلا زيد ، ثم قام « ما » مقام الشيء .

فائدة : قال بعضهم : وقد نجى « ما » مضرة ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ نَمْرًا رَأَيْتَ ﴾^(٢) أى ما نمر .

وقوله : ﴿ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ ﴾^(٣) أى ما بيني .

﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾^(٤) ، أى ما بينكم .

[ما الحرفية]

وأما الحرفية فسة :

الأول : النافية ، ولها صدر الكلام . وقد تدخل على الأسماء والأفعال ، ففي الأسماء كـ « ليس » ترفع وتنصب في لغة أهل الحجاز ، ووقع في القرآن في ثلاثة مواضع : قال تعالى : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾^(٥) .

وقوله تعالى : ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾^(٦) على قراءة كسر التاء . وقوله : ﴿ فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾^(٧) .

وعلى الأفعال فلا تعمل ، وتدخل على الماضي بمعنى « لم » نحو ما خرج ، أى لم يخرج . وقوله تعالى : ﴿ فَمَا رِيحَتْ نِجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ ﴾^(٨) .

وعلى المضارع لنفي الحال ، بمعنى « لا » ، نحو ما يخرج زيد ، أى لا يخرج ، فثبت أن يكون منه خروج في الحال .

(٢) سورة الإنسان ٢٠

(٤) سورة الأنعام ٩٤

(٦) سورة المجادلة ٢

(٨) سورة البقرة ١٦

(١) سورة البقرة ٢٧١

(٣) سورة الكهف ٧٨

(٥) سورة يوسف ٣١

(٧) سورة الحاقة ٤٧

ومنه من يسميه جَسَداً ، وأنكره بعضهم . وسبق الفرق بين الجسد والنفي في الكلام على قاعدة النفي .

وقال ابن الحاجب : هي لنفي الحال في اللفتين الجازية والتميمية ، نحو : ما زيد منطلقاً ومنطلق ؛ ولهذا جعلها سيبويه في النفي جواباً لـ « قد » في الإثبات ؛ ولا ريب أن « قد » للتقريب من الحال ، فلذلك جعل جواباً لها في النفي .

قل : ويجوز أن تستعمل النفي في الماضي وللتقل عند قيام القرائن ، قال تعالى حكاية عن الكفار : ﴿ وَمَا نَحْنُ بِمُنْشَرِينَ ﴾ ^(١) ﴿ وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴾ ^(٢) . وفي الماضي ، نحو : ﴿ مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾ ^(٣) ، فإنه ورد للتلميل ، على معنى كرامة أن يقولوا عند إقامة الحجّة عليهم : ما جاءنا في الدنيا من بشير ولا نذير ؛ وهذا للماضي الحقيق ، وأمثال ذلك كثير .

قال : ثم إن سيبويه جعل فيها معنى التوكيد ؛ لأنها جرت موضع « قد » في النفي ، فكأن « قد » فيها معنى التأكيد ، فكذلك ما جعل جواباً لها .

وهنا ضابط ؛ وهو إذا ما أتت بعدها « إلا » في القرآن ؛ فعلى من نفي « إلا في ثلاثة عشر موضعا » :

أولها : في البقرة قوله تعالى : ﴿ يٰۤاَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هٰؤُلَاءِ سَبِيْلًا اِنْ تَتَّبِعُوْهُمْ يَكُوْنُوْا كَافِرًا ۚ ﴾ ^(٤) .

الثاني : ﴿ فَيَصْنَعُ مَا قَرَضْتُمْ اِلَّا اَنْ يَّعْثُوْنَ ﴾ ^(٥) .

الثالث : في النساء قوله : ﴿ لَقَدْ هَمَبُوا بَيِّعُكُمْ مَا آتَيْتُمُوهُمْ اِلَّا اَنْ يَّبَيِّنَ ﴾ ^(٦) .

الرابع : ﴿ مَا نَكْنَحُ اَبَاؤَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ اِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ ^(٧) .

(٢) سورة الاسام ٢٩

(٤) سورة البقرة ٢٢٩

(٦) سورة النساء ١٩

(١) سورة البقرة ٣٥

(٣) سورة المائدة ١٩

(٥) سورة البقرة ٢٣٧

(٧) سورة النساء ٢٢

- الغلامس: في اللائدة ﴿وَمَا أَكَلِ الْأَشْجُعُ إِلَّا مَا ذَكَّرْتُمُ﴾^(١).
- السادس: في الأنعام ﴿وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا﴾^(٢).
- السابع: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا﴾^(٣).
- الثامن والتاسع: في هود ﴿مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا﴾^(٤)، في موضعين، أحدهما: في ذكر أهل النار، والثاني: في ذكر أهل الجنة.
- العاشر والحادي عشر: في يوسف: ﴿فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سَبِيلِهِ إِلَّا قَلِيلًا﴾^(٥)، وفيها: ﴿مَا قَدَرْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا﴾^(٦).
- الثاني عشر: في السكف ﴿وَمَا يَمْدُدُونَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(٧)، على خلاف فيها.
- الثالث عشر: ﴿وَمَا بَدَّيْهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ﴾^(٨) حيث كان.

والثاني: المصدرية، وهي قسمان: وقتية وغير وقتية.

فالوقتية هي التي تقدر بمصدر نائب عن الظرف الزمان، كقوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾^(٩)، وقوله: ﴿إِلَّا مَا دُمَّتْ عَلَيْهِ فَاثِمًا﴾^(١٠)، و﴿مَا دُمَّتُمْ حُرُمًا﴾^(١١)، أي مدة دوام السموات والأرض، ووقت دوام قيامكم وإحرامكم، وتسمى ظرفية أيضا.

وغير الوقتية هي التي تقدر مع الفعل، نحو بلفظ ما صنعت، أي صنعتك، قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا بِكَذِبُونَ﴾^(١٢)، أي بتكذيبهم، أو يكذبهم على القرآن.

(١) سورة اللائدة ٣	(٢) سورة الأنعام ٨٠
(٣) سورة الأنعام ١١٩	(٤) سورة هود ١٠٧ ، ١٠٨
(٥) سورة يوسف ٤٧ ، ٤٨	(٦) سورة السكف ١٦
(٧) سورة الحجر ٨٥	(٨) سورة هود ١٠٧
(٩) سورة آل عمران ٧٥	(١٠) سورة اللائدة ٩٦
(١١) سورة التوبة ٧٧	

وقوله : ﴿ ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ﴾^(١) وقوله : ﴿ كَذَّبَ آتَمَنَ النَّاسُ ﴾^(٢) و ﴿ كَذَّبَ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا ﴾^(٣) و ﴿ يَنْتَسِمَا أَشْتَرَا ﴾^(٤) أى كذب إيمان الناس ، وكذب إرسال الرسل ، وبنس اشتراؤهم .

وكذا أنت بعد كافة التشبيه أو « بنس » فى مصدرية على خلاف فيه ، وصاحب الكتاب يجعلها حرفاً ، والأخفش يجعلها اسماً . وعلى كلا القولين لا يعود عليها من صلتها شئ .

والثالث : السكافة للعامل عن عمله ، وهو ما يقع بين ناصب ومنصوب ، أو جار ومجرور ، أو رافع ومرفوع .

فالأول : كقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ ﴾^(٥) ، ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْمُلْكَاءُ ﴾^(٦) ، ﴿ إِنَّمَا مُمْلِكُهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا ﴾^(٧) .

والثانى : كقوله : ربما رجل أكرمه ، وقوله : ﴿ رَبَّنَا يَوْزُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾^(٨) .
والثالث : كقولك : قلنا قولين ، وطالما نفتكين .

والرابع : للسلطة ، وهى التى تجعل اللفظ متسلطاً بالعمل بعد أن لم يكن عاملاً ؛ نحو : « ما » فى « إنما » و « حيثما » ؛ لأنها لا يعملان بمجردهما فى الشرط ، يعملان عند دخولها عليهما .

والخامس : أن تكون منقولة للحرف عن حاله ، كقوله فى « لو » لوما ، غيرتها إلى معنى « هلا » ، قال تعالى : ﴿ لَوْ مَا تَأْتِينَا ﴾^(٩) .

(٢) سورة البقرة ١٣ ، ١٥١ ، ٩٠

(٤) سورة طه ٢٨

(٦) سورة الحجر ٢ ، ٧

(١) سورة التوبة ١١٨

(٣) سورة النساء ١٧١

(٥) سورة آل عمران ١٧٨

والسادس : للؤكد لفظ ويسميه بعضهم صلة ، وبعضهم زائدة ، والأول أولى ، لأنه ليس في القرآن حرف إلا وله معنى . ويتصل بها الاسم والفعل ، وتقع أبدا حشوا أو آخره ، ولا تقع ابتداء ، وإذا وقعت حشوا فلا تقع إلا بين الشينين للتلازمين ؛ وهو مما يؤكد زيادتها لإتمامها بين ما هو كالشيء الواحد .

نحو : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُبَاتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا ﴾ ^(١) .

﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ ﴾ ^(٢) .

وكذا قوله تعالى : ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَهُوَ وَجْهُ اللَّهِ ﴾ ^(٣) .

﴿ أَيُّهَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَلْمَنَةُ الْمُنْقَا ﴾ ^(٤) .

﴿ فَيَمَّا رَجَعْنَا مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَكُنْ ﴾ ^(٥) .

﴿ فَيَمَّا قَضَيْنَا مِثْقَلَهُمْ ﴾ ^(٦) .

﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾ ^(٧) .

﴿ أَيُّهَا الْأَجْلَيْنِ قَضَيْتُ ﴾ ^(٨) .

﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ ﴾ ^(٩) .

وجعل منه سيبويه في باب الحروف الخمسة قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ ^(١٠) ، قال : فجعلها زائدة ^(١١) .

وأجاز الفارسي زيادة اللام ، والمعنى : إن كل نفس ما عليها حافظ .

(١) سورة البقرة ١٤٨	(٢) سورة النساء ٧٨
(٣) سورة البقرة ١١٥	(٤) سورة الإسراء ١١٠
(٥) سورة آل عمران ١٥٩	(٦) سورة النساء ١٥٥
(٧) سورة المؤمنون ٤٠	(٨) سورة القصص ٢٨
(٩) سورة نوح ٢٥	(١٠) سورة الطارق ٤
(١١) الكتاب ٢٨٣:١	

ثم قال سيدييه : وقال تعالى : ﴿ وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ ﴾ ^(١) ، إنما هو : جَمِيعٌ ^(٢) ،
و « ما » لنو .

قال الضَّغَار : والذي دعاه إلى أن يحملها لنوا ولم يحملها موصولا ؛ لأن بعدها مفرد ،
فيكون من باب : ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾ ^(٣) .

فإن قيل : فهلًا يحملها في ﴿ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ موصولة لأن بعدها الظرف ؟
قلنا : منع من ذلك وقوع « ما » على آحاد من يعقل ، ألا ترى كل نفسا وهذا يمنع
في الآيتين من العلة .
انتهى . وكان ينبغي أن يتجنب عبارة اللنو .

مَنْ

لا تكون إلا اسما لوقوعها فاعلة ومفعولة ومبتدأة ، ولها أربعة أقسام متفق عليها :
للموصولة ، والاستفهامية ، والشرطية ، والنكرة الموصوفة .

فالموصولة كقوله : ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾^(١) .
﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٢) .

والاستفهامية ، وهي التي أشربت معنى النفي ، ومنه : ﴿وَمَنْ يَنْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(٣)
و ﴿وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾^(٤) .

ولا يقتيد جواز ذلك بأن يتقدمها الواو ، خلافا لابن مالك في « التسهيل » ، بدليل
﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾^(٥) .

والشرطية ، كقوله تعالى : ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ﴾^(٦) .
و ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾^(٧) .

والنكرة الموصوفة ، كقوله : ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ﴾^(٨) ، أي فريق يقول .

(٢) سورة الرعد : ١٥

(٤) سورة الحجر : ٥٦

(٦) سورة فصلت : ٤٦

(٨) سورة البقرة : ٨

(١) سورة الأنبياء : ١٩

(٣) سورة آل عمران : ١٣٥

(٥) سورة البقرة : ٢٥٥

(٧) سورة الأنعام : ١٦٠

وقيل : موصولة ، وضمة أبو البقاء بأن « الذى » يتناول أقواما بأعيانهم ، والمعنى
 ما هنا على الإيهام .

وتوسط الزخشرى قال : إن كانت « أل » للجنس ففكرة ، أو للمهد فموصولة ؛
 وكأنه قصد مناسبة الجنس للجنس ، والمهد للمهد ، لكنه ليس بلازم ، بل يجوز أن تكون
 للجنس ومن موصولة ، وللمهد ومن نكرة .

ثم للموصولة قد توصف بالمفرد وبالجملة ، وفى التنزيل : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا قَانٍ ﴾^(١) ؛
 فى أحد الوجهين ، أى كل شخص مستقر عليها .

فأقوا : وأصلها أن تكون لمن يعقل ، وإن استعملت فى غيره فى الجواز .
 هذه عبارة القدماء ، وعند جماعة إلى قولهم : « مَنْ يَلْمُ » لإطلاقها على البارى ،
 كما فى قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ ﴾^(٢) ، وهو سبحانه بوصف
 باللم لا بالعقل ، لعدم الإذن فيه .

وضيق سيبويه العبارة فقل : هى للإنسانى .

فأورد عليه أنها تكون لذلك ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي
 السَّمَوَاتِ ﴾^(٣) فكان حقه أن يأتى بلفظ يسم الجميع ، بأن يقول « لأولى العلم » .
 وأجيب بأن هذا يقل فيها ، فاقصر على الإنسانى للفلية .

وإذا أطلقت على ما لا يعقل ؛ فلما لأنه عومل معاملة مَنْ يعقل ، وإما لاختلاطه به .
 فمن الأول قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ ﴾^(٤) ، والذى لا يخفى للراديه
 الأصنام ؛ لأن الخطاب مع العرب لكنه لما عوملت بالمبادأة عبر عنها ؛ « مَنْ » ، بالنسبة إلى
 اعتقاد المخاطب . ويجوز أن يكون للراديه « مَنْ » لا يخفى العموم الشامل لكل ما عيىد من دون

(٢) سورة الرعد ١٦

(٤) سورة النحل ١٧

(١) سورة الرحمن ٢٦

(٣) سورة الحج ١٨

الله من العقليين وغيرهم ، فيكون محيى « مَنْ » هنا للتغليب الذى اقتضاه الاختلاط فى قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَّاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنٍ ... ﴾ (١) الآية ، فمتر بها عن يمشى على بطنه ، وهم الحيات ، وعن يمشى على أربع وهم البهائم ، لاختلاطها مع مَنْ يعقل فى صدر الآية ؛ لأن عموم الآية يشمل العقلاء وغيرهم ، فقلب على الجميع حكمَ العقول .

فائدة

قيل : إنما كان « من » لن يعقل و « ما » لما لا يعقل ؛ لأن مواضع « ما » في الكلام أكثر من مواضع « من » ، وما لا يعقل أكثر من يعقل ، فأعطوا ما كثرت مواضعه للكثير ، وأعطوا ما قلّت مواضعه للقليل ، وهو من يعقل ، للمشاكلة والمجانسة .

تنبيه

ذكر الإبياري في شرح « البرهان » أن اختصاص « من » بالعقل و « ما » بغيره مخصوص بالموصولتين ، أما الشرطية فليست من هذا القبيل ؛ لأن الشرط يستدعي الفعل ولا يدخل على الأسماء .

تنبيه

وقد سبق في قاعدة مراعاة اللفظ والمعنى بيان حكم « من » في ذلك ، وقوله تعالى : ﴿ إِنْ مِّنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾ ^(١) ، فجعل اسم « كان » مفردا حلا على لفظ « من » ، وخبرها جمعا خلا على معناها ، ولو حمل الاسم والخبر على اللفظ مما لقال « إلا من كان يهوديا أو نصرانيا » ؛ ولو حملها على معناها لقال : « إلا من كانوا هودا أو نصارى » فصارت الآية الشريفة بمنزلة قولك : لا يدخل الدار إلا من كان عاقلين ، وهذه المسألة منعها ابن السراج وغيره ، وقالوا : لا يجوز أن يحمل الاسم والخبر معا على اللفظ ، فيقال : « إلا من كان عاقلًا » ، أو يحملا معا على المعنى فيقال : « إلا من كانوا عاقلين » ، وقد جاء القرآن بخلاف قولهم .

مِنْ

حرف يأتي لبضعة عشر معنى :

الأول : ابتداء الغاية، إذا كان في مقابلتها « إلى » التي للانتهاء.

وذلك إما في اللفظ، نحو سرت من البصرة إلى الكوفة، وقوله تعالى : ﴿ مِنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَنْصِيِّ ﴾^(١).

وإما في المعنى؛ نحو زيد أفضل من عمرو؛ لأن معناه زيادة الفضل على عمرو، وانتهؤه في الزيادة إلى زيد.

ويكون في المكان اتفاقاً، نحو : من المسجد الحرام .

وما نزل منزله ، نحو من فلان، ومنه : ﴿ إِنَّهُ مِنْ سَكِينَةٍ ﴾^(٢) ، وقولك : ضربت من الصغير إلى الكبير، إذا أردت البداء من الصغير والنهاية بالكبير .

وفي الزمان عند الكوفيين، كقوله تعالى : ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ .

وقوله : ﴿ فِيهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾^(٣) . فإن « قبل » و « بعد » ظرفا زمان.

وتأوله مخالفوم على حذف مضاف، أي من تأسيس أول يوم، ف « حِينَ » داخلية في التقدير على التأسيس، وهو مصدر، وأما « قبل » و « بعد » فليستا ظرفين في الأصل، وإنما هما صفتان .

الثاني : الغاية ، وهي التي تدخل على فعل هو محل لا ابتداء الغاية وانتهائه مما ، نحو :

(٢) سورة النمل ٣٠

(١) سورة الإسراء ١

(٣) سورة الروم ٤

أخذتُ من التابوت ، فالتابوت محل ابتداء الأخذ وانتهائه . وكذلك أخذته من زيد ، فـ « زيد » محل لابتداء الأخذ وانتهائه كذلك .

قاله الصغار . وغاير قيله وبين ما قبله ، قال : وزعم بعضهم أنها تكون لانتهاء الفاية ، نحو قولك : رأيت الهلال من دارى من خَلَل السحاب ، فابتداء الرؤية وقع من الدار ، وانتهاءها من خَلَل السحاب ، وكذلك : شممت الريحان من دارى من الطريق ، فابتداء الشم من الدار وانتهاءه إلى الطريق .

قال : وهذا لاحجة فيه ، بل هما لابتداء الفاية ، فالأولى لابتداء الفاية في حق الفاعل ، والثانية لابتداء الفاية في حق للفعول ، ونظيره كتاب أبى عبيدة بن الجراح إلى عمر بالشام ، وأبو عبيدة لم يكن وقت كتبه إلى عمر بالشام ، بل الذى كان فى الشام عمر ، فقوله « بالشام » ظرف لل فعل بالنسبة إلى للفعول .

قال : وزعم ابن الطراوة أنها إذا كانت لابتداء الفاية فى الزمان لزمها إلى الانتهاء فأجاز: سرت من يوم الجمعة إلى يوم الأحد؛ لأنك لو لم تذكر لم يَدْر إلى أين انتهى السير . قال الصغار : وهذا الذى قاله غير محفوظ من كلامهم ، وإذا أرادت العرب هذا أنت فيه بمنذ ومنذ ، ويكون الانتهاء إلى زمن الإخبار .

الثالث : التبويض ، ولها علامتان : أن يقع البعض موقعها وأن يم ما قبلها ما بعدها إذا حذفت كقوله تعالى : ﴿ حَتَّى تَنْفِقُوا مِمَّا نَحِبُونَ ﴾ ^(١) ، ولهذا فى مصحف ابن مسعود : « بعض ما نحبون » .

وقوله : ﴿ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهَ ﴾ ^(٢) .

وقوله: ﴿إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي﴾^(١)؛ فإنه كان نزل ببيض ذريته.

الرابع: بيان الجنس. وقيل: إنها لا تنفك عنه مطلقا، حكاه القراس؛ ولما علمتان: أن يصح وضع «الذي» موضعها، وأن يصح وقوعها صفة لما قبلها. وقيل: هي أن تذكر شيئا تحتها أجناس، وللراد أحدها، فإذا أردت واحدا منها يفتنه، كقوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾^(٢)، وغيرها، فلما اقتصر عليه لم يعلم المراد، فلما صرح بذكر الأوثان علم أنها للراد من الجنس. وقوت بـ «جِن» للبيان؛ فذلك قيل: إنها للجنس، وأما اجتناب غيرها فاستفاد من دليل آخر، والتقدير: واجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان، أي اجتنبوا الرجس الوثني، فهي راجعة إلى معنى الصفة. وهي بعكس التي للتبويض؛ فإن تلك يكون ما قبلها بعضا مما بعدها، فإذا قلت: أخذت درهما من الدرهم كان الدرهم بعض الدرهم. وهذه ما بعدها بعض ما قبلها، ألا ترى أن الأوثان بعض الرجس.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾^(٣)، أي الذين هم أنتم؛ لأن الخطاب للؤمنين، فلهذا لم يتصور فيها التبويض. وقد اجتمعت المعاني الثلاثة في قوله تعالى: ﴿وَيُنَزَّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ﴾^(٤)، فـ «جِن» الأولى لا ابتداء الغاية، أي ابتداء الإنزال من السماء، والثانية للتبويض؛ أي بعض جبال منها، والثالثة لبيان الجنس؛ لأن الجبال تكون برّدا وغير برّدا. ونظيرها: ﴿مَا يَوْذُو الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْآمُسْرِيِّينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾^(٥)، فالأولى للبيان؛ لأن الكافرين نوعان: كتابيون

(٢) سورة الحج ٣٠

(٤) سورة التور ٤٣

(١) سورة إبراهيم ٣٧

(٣) سورة التور ٥٥

(٥) سورة البقرة ١٠٥

ومشركون ، والثانية : مزيدة لدخولها على نكرة منفية ، والثالثة : لابتداء الفاية .
وقوله : ﴿ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ يُخَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ ﴾ ^(١) ؛
فالأولى : لابتداء الفاية ، والثانية : لبيان الجنس ، أو زائدة ، بدليل قوله : ﴿ وَخُلُوا أَسَاوِرَ ﴾ ^(٢)
والثالثة : لبيان الجنس أو التمييز .

وقد أنكر قوم من متأخري المغاربة بيان الجنس ، وقالوا : هي في الآية الشريفة لابتداء
الفاية ؛ لأن الرجز جامع للأوثان وغيرها . فإذا قيل « من الأوثان » ، فمعناه الابتداء من هذا
الصنف ، لأن الرجز ليس هو ذاتها ، فـ « من » في هذه الآية كهي في : أخذته من الثابت .
وقيل : للتبويض ؛ لأن الرجز منها هو عبادتها . واختاره ابن أبي الربيع ، ويؤيده
قوله : ﴿ وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَمْبُدُوها ﴾ .

وأما قوله : ﴿ مِنْكُمْ ﴾ فهي للتبويض ، ويقدّر الخطاب عاما للمؤمنين وغيرهم .
وأما قوله : ﴿ مِنْ جِبَالٍ ﴾ فهو بدل من السماء ، لأن السماء مشتملة على جبال البرد ،
فكانه قال « وينزل من برد في السماء » ، وهو من قبيل ما أعيد فيه العامل مع البدل ،
كقوله : ﴿ لِلَّذِينَ اسْتَفْضَعُوا لِنَاسٍ آمَنَ مِنْهُمْ ﴾ ^(٣) .
وأما قوله : ﴿ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ ﴾ ^(٤) ، ففي موضع الصفة ،
فهي للتبويض .

وكثيرا ما تقع بعد ما ومهما ، لإفراط إيهامهما ، نحو : ﴿ مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ
رَحْمَةٍ ﴾ ^(٥) ، ﴿ مَا نَلَسَخُ مِنْ آيَةٍ ﴾ ^(٦) ، ﴿ مِمَّا تَأْتِيَانِي بِهِ مِنْ آيَةٍ ﴾ ^(٧) ، وهي
ومخفوضها في موضع نصب على الحال .

(٢) سورة الإنسان ٢١
(٤) سورة طه ٢
(٦) سورة الأعراف ١٣٢

(١) سورة الكهف ٣١
(٣) سورة الأعراف ٢٥
(٥) سورة البقرة ١٠٦

وقد تقع بعد غيرها : ﴿ يُحْلَوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُفْرًا مِنْ سُتْدٍ مَرِيٍّ وَاسْتَبْرَقٍ ﴾^(١) الشاهد في غير الأولى ، فإن تلك للاجتماع . وقيل زائدة .

الخلاص : التعليل ، ويقدر بلام ، نحو : ﴿ نَمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا ﴾^(٢) ، وقوله : ﴿ أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ ﴾^(٣) أى من أجل الجوع .
ورده الأبدى بأن الذى فهم منه العلة إنما هو لأجل اللراد ، وإنما هى للاجتماع ، أى ابتداء الإطعام من أجل الجوع .

السادس : البذل من حيث العوض عنه ، فهو كالسبب في حصول العوض ؛ فسكانه منه أتى ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُقُونَ ﴾^(٤) ، لأنّ للملائكة لا تكون من الإنس .

وقوله : ﴿ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ﴾^(٥) ، أى بدلا من الآخرة ، ومحالها مع مجرورها النصب على الحال .

وقوله : ﴿ لَنْ تُفْنِي عَنْهُمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا ﴾^(٦) ، أى بدل طاعة الله أو رحمة الله :

وقوله : ﴿ قُلْ مَنْ يَكْفُرْ كُفْرًا بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنَ الرَّحْمَنِ ﴾^(٧) ، أى بدل الرحمن .

- (٢) سورة لوح ٢٥
(٤) سورة الزخرف ٦٠
(٦) سورة آل عمران ١١٦

- (١) سورة الكهف ٣١
(٣) سورة قريش ٤
(٥) سورة التوبة ٣٨
(٧) سورة الأنبياء ٤٢

السابع : بمعنى « على » نحو : ﴿ وَهَرَبْنَا مِنْ آلِقَوْمِ ﴾^(١) أى على القوم . وقيل : على التضمين ، أى متناه منهم بالنصر .

الثامن : بمعنى « عن » ، نحو : ﴿ فَوَيْلٌ لِلنَّاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾^(٢) ، ﴿ يَا وَيْلَتَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا ﴾^(٣) ، وقيل : هى للابتداء فيها .
وقوله : ﴿ أَلَطَمْتُهُمْ مِنْ جُوعٍ ﴾^(٤) ؛ قد أشار سيبويه إلى أن « مِنْ » هنا تؤدى معنى « عن » .

وقيل : هى بمنزلة اللام للعلّة ، أى لأجل الجوع . وليس بشيء ، فإن الذى فهم منه العلة إما هو « أجل » لا « من » .
واختار الصغار أنها لا ابتداء الغاية .

التاسع : بمعنى الباء ، نحو : ﴿ يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيرٍ ﴾^(٥) ؛ حكاه البهوى عن يونس . وقيل إنما قال : ﴿ من طرف ﴾ لأنه لا يصح عنه ، وإنما نظره ببعضها .
وجعل منه ابن أبان : ﴿ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾^(٦) ، أى بأمر الله .
وقوله : ﴿ مِنْ كُلِّ أُمِيرٍ سَلَامٌ ﴾^(٧) .

العاشر : بمعنى « فى » نحو : ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ﴾^(٨) .

(٢) سورة الزمر ٢٢

(٤) سورة قريش ٤

(٦) سورة الرعد ١١

(٨) سورة الجمعة ٩

(١) سورة الأنبياء ٧٧

(٣) سورة الأنبياء ٩٧

(٥) سورة الشورى ٤٥

(٧) سورة القمر ٤ ، ٥

﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ ^(١) .

وقيل : لبيان الجنس .

الحادى عشر : بمعنى « عند » نحو : ﴿لَنْ نُنْفِىَ عَنْهُمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا أَوْلَادَهُمْ مِنْ آلِهِ﴾ ^(٢) : قال أبو عبيد : وقيل إنها للبدل .

الثانى عشر : بمعنى الفصل ، وهى الداخلة بين متضادين ، نحو : ﴿وَاللَّهُ يَكْفُرُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمَصْلِحِ﴾ ^(٣) ، ﴿حَقِّ يَمِينِ أَنْطَيْثٍ مِنَ الْغُلَيْبِ﴾ ^(٤) .

الثالث عشر : الزائدة ، ولها شرطان عند البصريين : أن تدخل على نكرة ، وأن يكون الكلام نفياً ، نحو ما كان من رجل . أو نهياً ، نحو لا تضرب من رجل ، أو استفهاماً ، نحو هل جاءك من رجل ؟

وأجرى بعضهم الشرط مجرى النفي ، نحو : إن قام رجل قام عمرو . وقال الصغار : الصحيح للنعم .

ولها فى النفي معنيان :

أحدهما : أن تكون للتنقيص على الموم ، وهى الداخلة على مالا يفيد العموم ، نحو : ما جاءنى من رجل ؛ فإنه قبل دخولها يحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة ؛ فإذا دخلت « مِنْ » تعين نفي الجنس ، وعليه قوله تعالى : ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ ^(٥) ،

(٢) سورة آل عمران ١٠

(٤) سورة آل عمران ١٧٩

(١) سورة طه ٤٠

(٣) سورة البقرة ٢٢٠

(٥) سورة المائدة ٧٣

﴿وَمَا تَسْطُفُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾^(١).

﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَافُتٍ﴾^(٢).

وثانيهما : لتوكيد العموم ، وهي الداخلة على الصيغة للمستعملة في العموم ، نحو ما جاء في من أحد ، أو من ديار ، لأنك لو أسقطت « من » لبقى العموم على حاله ؛ لأن « أحدا » لا يستعمل إلا للعموم في النفي .

وما ذكرناه من تنابير للمعينين خلاف ما نص عليه سيبويه من تساويهما .

قال الصغار : وهو الصحيح عندي ؛ وأنها مؤكدة في اللوحيين ، فلها لم تدخل على : « جاءني رجل » إلا وهو يراد به « ما جاءني أحد » لأنه قد ثبت فيها تأكيد الاستغراق مع « أحد » ، ولم يثبت لها الاستغراق ، فيحمل هذا عليه ، فلهذا كان مذهب سيبويه أولى .

قال : وأشار إلى أن المؤكدة ترجع لمعنى التبعيض ، فإذا قلت : « ما جاءني من رجل » فسكأته قال : « ما أتاني بعض هذا الجنس ولا كله » ، وكذا « ما أتاني من أحد » ، أي بعض من الأحدىين . انتهى .

وقال الأستاذ أبو جعفر بن الزبير : نص سيبويه على أنها نص في العموم ، قال : فإذا قلت : ما أتاني رجل ، فإنه يحتمل ثلاثة معان :

أحدها : أن تريد ما أتاك من رجل في قوته وفاداه ، بل أتاك الضعفاء .

أحدها : أن تريد أنه ما أتاك رجل واحد ، بل أكثر من واحد .

والثالث : أن تريد ما أتاك رجل واحد ، ولا أكثر من ذلك .

فإن قلت : ما أتاني من رجل ، كان نغيا لذلك كله ، قال : هذا معنى كلامه .

والحاصل أن « من » في سياق النفي تمّ وتستغرق .

ويلتحق بالنفي الاستفهام ، كقوله تعالى : ﴿ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ ﴾^(١) .

وجوز الأخفش زيادتها في الإثبات ، كقوله : ﴿ يَنْفِرُ لَكُمْ مِنْ دُونِكُمْ ﴾^(٢) ،

وللرّاد الجميع ، بدليل : ﴿ إِنْ أَفْهَ يَنْفِرُ الْآلُ نُوبَ جَمِيعًا ﴾^(٣) ، فوجب حمل الأول على الزيادة دفعا للتعارض .

وقد نوزع في ذلك ، بأنه إنما يقع التعارض لو كانتا في حق قبيل واحد ، وليس كذلك ، فإن الآية التي فيها « مِنْ » تقوم نوح ، والآخرى لهذه الأمة .

فإن قيل : فإذا غُفِرَ للبعض كان البعض الآخر مماقبا عليه ، فلا يحصل كال الرغبة في الإيمان ، إلا بنفزان الجميع .

وأیضا : فكيف يحسن التبعيض فيها ، مع أن الإسلام يجب ما قبله ، فيصح قول الأخفش ، فالجواب من وجوه :

أحدها : أن للرد بنفزان بعض الذنوب في الدنيا ، لأن إغراق قوم نوح عذاب لهم ، وذلك إنما كان في الدنيا مضافا إلى عذاب الآخرة ، فلو آمنوا لغفر لهم من الذنوب ما استحقوا به الإغراق في الدنيا ، وأما غفران الذنب بالإيمان في الآخرة فمعلوم .

والثاني : أن الكافر إذا آمن فقد بقي عليه ذنوب وهي مظالم العباد ، فثبت التبعيض بالنسبة للكافر .

الثالث : أن قوله : ﴿ دُونِكُمْ ﴾ يشمل للماضية والمستقبل ، فإن الإضافة تفيده

(٢) سورة نوح ٤

(١) سورة الملك ٣

(٣) سورة الزمر ٥٣

العموم ، قيل « من » لتفيد أن اللغفور للماضي ، وعدم إلماعهم في غفران للمستقبل بمجرد الإسلام حتى يعتقبوا للتهنئات .

وقيل : إنها لا ابتداء الناية وهو حسن ، لقوله : ﴿ يُغْفَرُ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾^(١) ، وسيبويه يقدّر في نحو ذلك مفعولا محذوفا ، أى يغفر لكم بعضاً من ذنوبكم محافظة على معنى التبعيض .

وقيل : بل الحذف للتضخيم ، والتقدير : « يغفر لكم من ذنوبكم ما لو كشف لكم من كنهه لا ستمظنم ذلك » ، والشئ إذا أرادوا تفيخه أهيموه ، كقوله : ﴿ فَغَشَّيْهُمْ مِنْ آلِهِمْ مَا غَشَّيْهُمْ ﴾^(٢) ، أى أمر عظيم .

وقال الصغّار : « من » للتبعيض على بابها ، وذلك أن « غفر » تسمى للمفولين : أحدهما : باللام ، فالأخفش يجعل للمفعول للصرح « الذنوب » وهو للمفعول الثانى ، فيكون « من » زائدة ، ونحن نجعل للمفعول محذوفاً ، وقامت « من ذنوبكم » مقامه ، أى جملة من ذنوبكم ، وذلك أن اللغفور لهم بالإسلام ما اكتسبوه في حال الكفر لا حال الإسلام ، والذي اكتسبوه في حال الكفر بعض ذنوبهم لا جميعها .
وأما قوله في آية الصدقة : ﴿ وَيُكْفِّرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ فالتبعيض ، لأن أخذ الصدقة لا يحوكل السيئات .

وعما احتج به الأخفش أيضاً قوله تعالى : ﴿ قُلِ لِلْمُؤْمِنِينَ يَفُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ ﴾^(٣) ، أى أبصارهم ، وقوله : ﴿ وَلَهُمْ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ﴾^(٤) ، أى كل الثمرات .
وقوله : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ قَبْلِ الْمُرْسَلِينَ ﴾^(٥) .

(٢) سورة طه ٧٨

(٤) سورة محمد ١٥

(١) سورة الأحقاف ٣٨

(٣) سورة التور ٣٠

(٥) سورة الأنعام ٣٤

وهذا ضعيف أيضا ، بل هي في الأول التبيين ، لأن النظر قد يكون عن تمتد وغير تمتد ، والنهي إنما يقع على نظر الممد قطع ، ولهذا عطف عليه قوله : ﴿ وَيَحْفَظُوا قُرُوءَهُمْ ﴾ ^(١) ، من غير إعادة « من » ، لأن حفظ الفروج واجب مطلقا ، ولأنه يمكن التحرز منه ، ولا يمكن في النظر لجواز وقوعه اتفاقا ، وقد يباح للخطبة والتسليم ونحوها .

وأما الثانية ؛ فإن الله وعد أهل الجنة أن يكون لهم فيها كل نوع من أجناس الثمار مقادير ما يحتاجون إليه وزيادة ، ولم يجعل جميع الذي خلقه الله من الثمار عندهم ؛ بل عند كل منهم من الثمرات ما يكفيه ، وزيادة على كفايته ، وليس للمنى على أن جميع الجنس عندهم حتى لم يبق معه بقية ؛ لأن في ذلك وصف ما عند الله بالتناهي .

وأما الثالثة ؛ فالتبيين ، بدليل قوله : ﴿ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ﴾ ^(٢) .

لطيفة : إنها حيث وقعت في خطاب للؤمنين لم تذكر ، كقوله في سورة الصف : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ ﴾ ^(٣) إلى قوله : ﴿ يَنْفِرَ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ ^(٤) .

وقوله في سورة الأحزاب : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ ﴾ ^(٥) إلى قوله : ﴿ وَيَنْفِرَ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ ^(٦) .

وقال في خطاب الكفار في سورة نوح : ﴿ يَنْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ ^(٧) .
وفي سورة الأحقاف : ﴿ يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ يَنْفِرَ لَكُمْ مِنْ

(٢) سورة النساء ١٦٤

(٤) سورة الأحزاب ٧٠ ، ٧١

(١) سورة الثور ٣٠

(٣) سورة الصف ١٠ ، ١٢

(٥) سورة نوح ٤

ذُنُوبِكُمْ»^(١) ، وما ذاك إلا للفرقة بين الخطابين ، لئلا يسوّى بين الفريقين في الوعد ، ولهذا إنه في سورة نوح والأحقاف وَعَدَهُمْ منفرة بعض الذنوب بشرط الإيمان ، لا مطلقا ، وهو غفران ما بينه وبينهم ، لا مظالم العباد .

الرابع عشر: لللابسة ، كقوله تعالى: ﴿الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾^(٢) ، أى يلابس بعضهم بعضا ويواليه ، وليس للنفى على النسل والولادة ؛ لأنه قد يكون من نسل المنافق مؤمن وعكسه .

ونظيره قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾^(٣) .

وكذا قوله: ﴿ذُرِّيَّةٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ﴾^(٤) .

كما يهبرأ السكفار ، كقوله: ﴿إِذْ تَبَرَأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا﴾^(٥) .

فأما قوله: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾^(٦) ، أى بعضكم يلابس بعضا ويواليه في ظاهر الحكم ، من حيث يشملكم الإسلام .

(٢) سورة التوبة ٦٧

(٤) سورة آل عمران ٣٤

(٦) سورة النساء ٢٥

(١) سورة الأحقاف ٣٩

(٣) سورة التوبة ٧١

(٥) سورة البقرة ١٦٦

مع

المصاحبة بين أمرين لا يقع بينهما مصاحبة واشتراك إلا في حُكْمٍ يجمع بينهما ، ولذلك لا تكون الواو التي بمعنى « مع » إلا بمدّ فعل لفظاً أو تقديرًا ، لتصح للمية . وكال معنى للمية الاجتماعُ في الأمر الذي به الاشتراك دون زمانه .

فالأول يكثر في أفعال الجوارح والعلاج ، نحو : دخلت مع زيد ، وانطلقت مع عمرو ، وقنا معا ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجْنَ فَتَيَانِ ﴾ ^(١) ، ﴿ أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَلًا ﴾ ^(٢) ﴿ فَأَرْسِلْهُ مَعَنَا آخَانًا ﴾ ^(٣) ، ﴿ لَنْ أَرْسِلَهُ مَعَكُمْ ﴾ ^(٤) .

والثاني يكثر في الأفعال المعنوية ، نحو آمنت مع المؤمنين وتبت مع التائبين ، وفهمت المسألة مع من فهمها ، ومنه قوله تعالى : ﴿ بِأَمْرِهِمْ أَتَقُوا رَبَّكَ وَأَسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ ^(٥) .

وقوله : ﴿ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴾ ^(٦) . ﴿ وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّاخِلِينَ ﴾ ^(٧) ﴿ إِنِّي مَعَكُمْ أُنْصِتُ وَأَرَى ﴾ ^(٨) . ﴿ إِنْ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِيْنِ ﴾ ^(٩) . ﴿ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾ ^(١٠) ، أي بالنصاية والحفظ .

﴿ يَوْمَ لَا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ ﴾ ^(١١) ، يعني الذين شاركوه في الإيمان ، وهو الذي وقع فيه الاجتماع والاشتراك من الأحوال والمذاهب .

(٧) سورة يوسف ١٢

(٤) سورة يوسف ٦٦

(٦) سورة التوبة ١١٩

(٨) سورة طه ٤٦

(١٠) سورة التوبة ٤٠

(١) سورة يوسف ٣٦

(٣) سورة يوسف ٦٣

(٥) سورة آل عمران ٤٣

(٢) سورة التحريم ١٠

(٩) سورة الشعراء ٦٢

(١١) سورة التحريم ٨

وقد ذكروا الاحتمالين المذكورين في قوله تعالى : ﴿وَاتَّبِعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ﴾^(١) ، قيل : إنه من باب اللية في الاشتراك ، قيامه الاجتماع في الزمان على حذف مضاف ؛ إما أن يكون تقديره أنزل مع نبوته ، وإما أن يكون التقدير مع اتباعه . وقيل : لأنه فيها وقع به الاشتراك دون الزمان ، وتقديره : واتبعوا معه النور . وقد تكون صاحبة في الاشتراك بين الفعول وبين المضاف ، كقوله : شمت طيباً مع زيد .

ويجوز أن يكون منه قوله تعالى : ﴿إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾^(٢) ، قل ذلك أبو انفج القشيري في شرح «الإمام» عن بعضهم ، ثم قال : وقد ورد في الشعر استعمال «مع» في معنى يبنى أن يتأمل ليلحق بأحد الأقسام ، وهو قوله :
يَوْمَ مَعَ الرُّمَحِ الرُّدَيْنِي قَامَةً وَيَقْصُرُ عَنْهُ طَوْلُ كُلِّ بَجَادٍ

وقال الراغب : مع تقتضي الاجتماع ، إما في المكان ، نحو : هما معا في الحار ، أو في الزمان ، نحو : ولما ما ، أو في المعنى كالمتضامنين ؛ نحو : الأخ والأب ، فإن أحدهما صار أخا للآخر في حال ما صار الآخر أخاه ، وإما في الشرف والرتبة ، نحو : هما معا في الملوك ، وتقتضي «مع» النصرة والمضاف إليه لفظ «مع» هو للنصور ، نحو : قوله تعالى : ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾^(٣) .

﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾^(٤) .

﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ﴾^(٥) ، ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾^(٦) ، ﴿إِنَّ

مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾^(٧) . انتهى .

(٢) سورة الكهف ٦٧

(٤) سورة النحل ١٢٨

(٦) سورة البقرة ١٩٤

(١) سورة الأعراف ١٥٧

(٣) سورة التوبة ٤٠

(٥) سورة الحديد ٤

(٧) سورة الشعراء ٦١

وقال ابن مالك : إن « معا » إذا أفردت تساوى « جميعا » معنى .
ورده عليه الشيخ أبو حيان بأن بينهما فرقا . قال ثعلب : إذا قلت : قام زيد وحمرو جميعا
احتمل أن يكون القيام في وقتين ، وأن يكون في واحد ، وإذا قلت : قام زيد وحمرو
معا ؛ فلا يكون إلا في وقت واحد .

والتحقيق ما سبق .

ويكون بمعنى النصر والمونة والحضور ، كقوله : ﴿ إِنِّي مَعَكُمْ ﴾ ؛ أى ناصركما .
﴿ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا ﴾ ^(١) أى معيهم .
﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ ﴾ ^(٢) ، أى عالم بكم ومشاهدكم ؛ فكأنه حاضر معهم ؛
وهو ظرف زمان عند الأكثرين ، إذا قلت : كان زيد مع حمرو ، أى زمن مجيء
حمرو ، ثم حذف الزمن والحيز وقامت « مع » مقامهما .

النون

للتأكيد، وهي إن كانت خفيفة كانت بمنزلة تأكيد الفعل مرتين، أو شديدة فنزلة تأكيد كيد ثلاثا، وأما قوله تعالى: ﴿لَيُضْجَنَّ وَلْيَكُونَا مِنَ الصَّاعِرِينَ﴾^(١)، من حيث أكدت السجع بالشدة دون ما بعده إعظاما.

ولم يقع التأكيد بالخفيفة في القرآن إلا في موضعين: هذا، وقوله: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾^(٢).

وفي القواعد أنها إذا دخلت على فعل الجماعة المذكور كان ما قبلها مضموما، نحو: يا رجال اضرِبْ زيدا، ومنه قوله تعالى: ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾^(٣)، فأما قوله تعالى: ﴿كَلِمَ كَشَفَتْ عَنَّا الرُّجُزَ لِنُؤْمِنَ لَكَ وَلَتَرْسِلُنَّ مَلَكَ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾^(٤)، فلما جاء قبلها مفتوحا، لأنها دخلت على فعل الجماعة للتكلمين، وهو بمنزلة الواحد، ولا يلحقه واو الجماعة، لأن الجماعة إذا أخبروا عن أنفسهم قالوا: نحن قوم، ليكون فعلهم كفعل الواحد، والرجل الرئيس إذا أخبر عن نفسه قال كقولهم، فلما دخلت النون هذا الفعل مرة أخرى بُي آخره معها على الفتح لما كان لا يلحقه واو الجمع، وإنما يَضْمُون ما قبل النون في الأفعال التي تكون للجماعة، ويلحقها واو الجمع التي هي ضمير، وذلك أن واو الجمع يكون ما قبلها مضموما، نحو قولك: يضربون، فإذا دخلت النون حذفت نون الإعراب لدخولها، وحذف الواو لسكونها وسكون النون، وبقي ما قبل الواو مضموما، ليدل عليه. ومثله: ﴿لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾^(٥).

فإن كان ما قبل الواو مفتوحا لم يحدفها، ولكنها تحركها لالتقاء الساكنين، نحو اخشون زيدا.

(١) سورة يوسف ٣٢

(٢) سورة الطق ١٥

(٣) سورة آل عمران ٨١، وقبلها: ﴿ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ﴾.

(٤) سورة الأعراف ١٣٤

(٥) سورة الأعراف ١٤٩

الماء

تكون ضميراً للفائب ، وتستعمل في موضع الجر والنصب ، نحو : ﴿ قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ ﴾^(١) . وتكون لبيان السكت . وتلحق وقفا لبيان الحركة ، وإنما تلحق بحركة بناء ، لا تشبه حركة الإعراب ، نحو ﴿ مَاهِيَّة ﴾^(٢) ، وكالماء في ﴿ كِتَابِيَّة ﴾^(٣) ، و ﴿ حِسَابِيَّة ﴾^(٤) ، و ﴿ سُلْطَانِيَّة ﴾^(٥) ، و ﴿ مَالِيَّة ﴾^(٦) .

وكان حتماً أن تحذف وصلاً وثبتت وقفاً ، وإنما أجرى الوصل مجرى الوقف ، أو وصل بنية الوقف في : ﴿ كِتَابِيَّة ﴾ و ﴿ حِسَابِيَّة ﴾ ، إتفاقا ، فأنبت الماء كذا عند جميع القراء إلا حمزة ؛ فإنه حذف الماء من هذه الكلم الثلاث ، وأنبثها وقفاً . أعنى في « ماله » و « سلطانيه » و « ماهيه » في القارة ؛ لأنها في الوقف يحتاج إليها لتحسين حركة اللوقوف عليه ، وفي الوصل يستغنى عنه .

فلن قيل : فلم لا يفعل ذلك في « كِتَابِيَّة » و « حِسَابِيَّة » ؟ قيل : لأنه جمع بين اللغتين .

(١) سورة الكهف ٣٧

(٢) سورة القارة ١٠ ، والآية : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَّة ﴾ .

(٣) سورة المائدة ٢٥ ، والآية : ﴿ فَيَقُولُ يَا تَيْتِي لِمَ أَوْتِ كِتَابِيَّة ﴾ .

(٤) سورة المائدة ٢٠ : ﴿ إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَّة ﴾ .

(٥) سورة المائدة ٢٩ ، والآية : ﴿ هَلَكَ عَلَى سُلْطَانِيَّة ﴾ .

(٦) سورة المائدة ٢٨ ، والآية : ﴿ مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَّة ﴾ .

ها

كلمة تستعمل على ضربين :

أحدهما : أن تكون اسما سمي به الفعل ^(١).

وثانيها : للتثنية ، ولها موضحان :

أحدهما : أن تلحق الأسماء للبهمة المفردة ، نحو : هذا ، وتنزل منزلة حرف من الكلمة ، ولهذا يدخل حرف الجر عليه ، كقوله تعالى : ﴿ وَمِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ ﴾ ^(٢).

وفصل به بين المضاف والمضاف إليه ، كقوله : ﴿ لِيُثْلَ هَذَا فَلْيُقَمِّلِ الْعَامِلُونَ ﴾ ^(٣).

الثاني : أن تدخل على الجملة ، كقوله : ﴿ هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تُضَيُّونَهُمْ ﴾ ^(٤).

﴿ هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ ﴾ ^(٥).

وبدل على دخول حرف التثنية على الجملة ، أنه لا يخلو إما أن يُقدَّر به الدخول على الاسم للفرد ، أو الجملة ، لا يجوز الأول ، لأن للبهمة في الآيتين دخل عليهما حرف الإشارة ؛ فلم أنْ دخولها إنما هو الجملة . ذكره أبو علي .

(١) قال ابن فارس : « هاء : تناول ، يقول : « هاء رجل » ويؤمر بها ، ولا ينهى بها .
ول كتاب الله جل ثناؤه : ﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَّةً ﴾ .

(٢) سورة التنبؤ ٤٧ (٣) سورة الصافات ٦١

(٤) سورة آل عمران ١١٩ (٥) سورة النساء ١٠٩

هل

للاستفهام ، قيل : ولا يكون للاستفهام معها إلا فيما لا ظن له فيه البتة ؛ بخلاف الهمزة ، فإنه لا بد أن يكون معه إيجاب . فإذا قلت : أعتدك زيد ؟ قد هيجس في نفسك أنه عنده فأردت أن تستثبته ؛ بخلاف « هل » . . . حكاية ابن الدهان .

وقد سبق فروق في الكلام على معنى الاستفهام .

وقد تأتي بمعنى « قد » ؛ كقوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى ﴾ ^(١) ، ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْفَاشِيَةِ ﴾ ^(٢) ، ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ ﴾ ^(٣) .

وذكر بعضهم أن « هل » تأتي للتقرير والإيجاب ، كقوله تعالى : ﴿ هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ ﴾ ^(٤) ، أى في ذلك قسم . وكذا قوله ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ ﴾ ^(٥) ، على القول بأن المراد آدم ، فإنه توبيخ لمن ادعى ذلك .

وتأتى بمعنى « ما » كقوله : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلُلٍ مِّنَ الْفَاقِمِ ﴾ ^(٦) .

وبمعنى « ألا » كقوله : ﴿ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾ ^(٧) .

وبمعنى الأمر ، نحو : ﴿ فَهَلْ أَتَى مُّنتَهُونَ ﴾ ^(٨) .

وبمعنى السؤال : ﴿ هَلْ مِنْ مَّزِيدٍ ﴾ ^(٩) .

(١) سورة النازية ١

(٢) سورة القبر ٥

(٣) سورة الكهف ١٠٣

(٤) سورة ق ٣٠

(١) سورة طه ٩

(٢) سورة الإنسان ١

(٣) سورة البقرة ٢١٠

(٤) سورة المائدة ٩١

وبمعنى التقي : ﴿ هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ ﴾^(١) .
وبمعنى « أدموك » ، نحو : ﴿ هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى ﴾^(٢) ؛ فالجوار والمجرور
معلق به .

هَيْهَاتَ

لتبعد الشيء ؛ ومنه ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾^(٣) ، قال الزجاج : البعد لما
توعدون .
قيل : وهذا غلط من الزجاج أوقعه فيه اللام ؛ فإن تقديره : بَعْدَ الأمر لما توعدون ،
أى لأجله .

(٢) سورة المزمل ١٨

(١) سورة الفجر ٥

(٣) سورة المؤمنون ٣٦

الواو

[الواو العاملة]

حرف يكون عاملاً وغير عامل .

فالعامل قسان : جار وناصب .

فالجار واو القسم ، نحو : ﴿ وَأَقْسَمُ رَبُّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾^(١) .

وواو « رب » على قول كوفي . والصحيح أن الجر بـ « رب » المحذوفة لا بالواو .

والناصب ثقتان : واو « مع » فنصب المفعول معه عند قوم ، والصحيح أنه منصوب بما قبل الواو من فعل أو شبهه بواسطة الواو .

والواو التي ينتصب المضارع بعدها في مرضمين : في الأجوبة الثمانية ، وأن يمطف بها الفعل على المصدر ، على قول كوفي .

والصحيح أن الواو فيه عاطفة والفعل منصوب بأن مضرة .

ولها قسم آخر عند الكوفيين ؛ تسمى واو الصرف ، وممنها : أن الفعل كان يقتضى إعراباً فصرفته الواو عنه إلى النصب ، كقوله تعالى : ﴿ أَتَجْمَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ ﴾^(٢) على قراءة النصب .

[الواو غير العاملة]

وأما غير العاملة فلها معان :



الأول: وهو أصلها - العاطفة تُشرك في الإعراب والحكم . وهي لطلق الجمع على الصحيح ، ولا تدل على أن الثاني بعد الأول ، بل قد يكون كذلك ، وقد يكون قبله وقد يكون معه ، فن الأول : ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا وَأُخْرِجَتِ الْأَرْضُ أَنْقَالًا ﴾^(١) ؛ فإن الإخراج متأخر عن الزلزال ؛ وذلك معلوم من قضية الوجود لا من الواو .

ومن الثاني : ﴿ وَاسْجُدْ وَاقِرْ لِّرَبِّكَ مَعَ أَرْوَاقِهِ ﴾^(٢) ، والركوع قبل السجود ، ولم يُنقل أن شرعهم كان مخالفا لشرعنا في ذلك .
وقوله تعالى غبرا عن منكرو البعث : ﴿ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا ﴾^(٣) أي نحيا ونموت .

وقوله : ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ ﴾^(٤) ، والأيام هنا قبل الليالي ، إذ لو كانت الليالي قبل الأيام كانت الأيام مساوية لليالي وأقل .
قال الصغار : ولو كان على ظاهره لقال : « سبع ليال وستة أيام » ، أو « سبعة أيام » ، وأما « ثمانية » فلا يصح على جعل الواو للترتيب .

فائدة: قوله تعالى : ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾^(٥) ، ﴿ وَذَرْنِي وَالْمُكَذِّبِينَ ﴾^(٦) أجاز أبو البقاء كون الواو عاطفة ، وهو فاسد ؛ لأنه يلزم فيه أن يكون الله تعالى أمرينيه عليه السلام أن يتركه ، وكأنه قال : اتركني واترك من خلقت وحيدا ، وكذلك : اتركني واترك المكذبين ، فمتمن أن يكون المراد : خلّ بيني وبينهم ، وهو واو « مع » كقولك : لو تركت الناقة وفعلها لرضعها .

(٢) سورة آل عمران ٤٣

(٤) سورة الحاقة ٧

(٦) سورة الزمل ١١

(١) سورة الزلزال ١ ، ٢

(٣) سورة الجاثية ٢٤

(٥) سورة المدثر ١١

والثاني : واو الاستئناف ، ونسى واو التقطع والابتداء ؛ وهى التى يكون بعدها جملة غير متعلقة بما قبلها فى المعنى ، ولا مشاركة فى الإعراب ، ويكون بعدها الجملتان .
الاسمية ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ قَفَى أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ ﴾^(١) .
والفعلية ، كقوله : ﴿ لَنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ ﴾^(٢) ﴿ هَلْ تَقْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾^(٣) والظاهر أنها الواو العاطفة ؛ لكنها تطفل الجمل التى لا محل لها من الإعراب لجرد الربط ؛ وإنما سميت واو الاستئناف لئلا يُفهم أن ما بعدها من لفردات معطوف على ما قبلها .

الثالث : واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية ؛ وهى عندم مغنية عن ضمير صاحبها ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْآنِ أَمَنَةً نُفَاسًا يَنْفِثُ طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ ﴾^(٤) .
وقوله : ﴿ لَئِنْ أَكَلَهُ الذَّنْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾^(٥) .
وقوله : ﴿ كَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ ﴾^(٦) .

وقد يجعلان نحو : ﴿ فَلَا تَحْمِلُوا فِيهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾^(٧) .
﴿ وَتَلْفُسُونَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَقُولُونَ الْكِتَابَ ﴾^(٨) .

(٢) سورة الحج •

(٤) سورة آل عمران ١٥٤

(٦) سورة الأهل •

(٨) سورة البقرة ٤٤

(١) سورة الأنعام ٧

(٣) سورة مريم ٦٥ ، ٦٦

(٥) سورة يوسف ١٤

(٧) سورة البقرة ٢٢

﴿وَلَا تُبَايِعُواهُمْ وَتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾^(١) .
 ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾^(٢) .
 ﴿لَمْ تَكْفُرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ شَهِيدٌ عَلَى مَا تَعْمَلُونَ﴾^(٣) .
 ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾^(٤) .
 ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْخَيْبَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ﴾^(٥) .
 ﴿أَزْ قَالَ أُوْحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾^(٦) .
 ﴿أَنِّي يَكُونُ لِي عَلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾^(٧) .

الرابع : للإباحة ، نحو جالس الحسن وابن سيرين ؛ لأنك أمرت بمجالستهما معا .
 قال : وعلى هذا أخذ مالك : قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ
 وَالْمَسْكِينِ ... ﴾^(٨) الآية .

الخامس : واو الثمانية ، والعرب تدخل الواو بعد السبعة إِيذَانَا بِجَامِ الْمَدَدِ ؛ فَإِنَّ
 السبعة عندهم هي المقد التام كالشرة عندنا فيأتون بحرف المطفف الدال على الغاية
 بين المعلوم والمطوف عليه ، فقول : خمسة ، ستة ، سبعة ، وثمانية ، فيزيدون الواو
 إِذَا بَلَفُوا الثمانية .

- | | |
|----------------------|-----------------------|
| (١) سورة البقرة ١٨٧ | (٢) سورة البقرة ٢٤٣ |
| (٣) سورة آل عمران ٩٨ | (٤) سورة آل عمران ١٠٢ |
| (٥) سورة البقرة ٢٦٧ | (٦) سورة الأنعام ٩٣ |
| (٧) سورة مريم ٢٠ | (٨) سورة التوبة ٦٠ |

حكاه البغوى عن عبد الله بن جابر عن أبي بكر بن عبدوس ، ويدل عليه قوله تعالى :
﴿ سَبِّحْ لِيَالِ لَيْلٍ وَمَا يَكُونُ لِيَالٍ ﴾^(١) .

وقل عن ابن خالويه وغيره ، ومثله قوله تعالى : ﴿ وَتَأْمِيَهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾^(٢) بد
ما ذكر العدد مرتين بنير واو .

وقوله تعالى في صفة الجنة : ﴿ وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾^(٣) ، بالواو لأنها ثمانية ، وقال تعالى
في صفة النار : ﴿ فَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾^(٤) ، بنير واو لأنها سبعة ، وقيل ذلك فرقا بينهما .
وقوله : ﴿ وَالْقَاهُونَ عَنِ الْمَنَّانِ ﴾^(٥) ، بد ما ذكر قبلها من الصفات بنير واو .
وقيل : دخلت فيه إعلاما بأن الأمر بالمعروف ناه عن التكرار في حال أمره بالمعروف ،
فهما حقيقتان متلازمان .

وليس قوله : ﴿ تَمِيَّاتٍ وَأَبْكَارًا ﴾^(٦) من هذا القبيل ، خلافا لبعضهم ؛ لأن الواو
لو استعملت منه لاستحال للمنى ، لتناقض الصفتين .

ولم يثبت المحققون واو الثمانية ، وأولوا ما سبق على المطفأ أو واو الحال وإن دخلت
في آية الجنة ، لبيان أنها كانت مفتحة قبل مجيئهم ، وحذفت في الأول لأنها كانت مغلقة
قبل مجيئهم .

وقيل : زيدت في صفة الجنة علامة لزيادة رحمة الله على غضبه وعقوبه ، وفيها زيادة
كلام سبق في مباحث الحذف .

وزعم بعضهم أنها لا تأتي في الصفات إلا إذا تكررت النموت ؛ وليس كذلك

(١) سورة الكهف ٢٢

(٢) سورة التوبة ١١٢

(٣) سورة الحاقة ٧

(٤) سورة الزمر ٧١ ، ٧٣

(٥) سورة النجم ٥

بل يجوز دخولها من غير تكرار ، قال تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ سُبْحَةً وَتَأْمِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾^(١) وقال : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءَ وَذِكْرًا لِلْمُتَّقِينَ ﴾^(٢) .
وتقول : جاءني زيد والعالم .

السادس : الزيادة للتأكيد ، كقوله تعالى : ﴿ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾^(٣) ، بدليل الآية^(٤) الأخرى .

قال الزحشرى : دخلت الواو للتأكيد لصوق الصفة بالوصوف ، الدالة على أن انصافه بها أمر ثابت مستقر^(٥) .

وضابطه أن تدخل على جملة صفة للكرة ، نحو جاءني رجل ومعه ثوب آخر ، وكذا ﴿ وَتَأْمِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾^(٦) .

وقال الشيخ جمال الدين بن مالك في باب الاستثناء من شرح « التسهيل » ، وتابعه .
الشيخ أمير الدين : إن الزحشرى تفرد بهذا القول ، وليس كذلك ؛ فقد ذكر الأزهرى في « الأزهرية » ؛ فقال : وتأتى الواو للتأكيد ، نحو : ما رأيت رجلا إلا وعليه ثوب حسن . وفي القرآن منه : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرَبَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾^(٧) ، وقال : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرَبَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ ﴾^(٨) . انتهى .

وأجازه أبو البقاء أيضا في الآية ، وفي قوله تعالى : ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾^(٩) ، قال : يجوز أن تكون الجملة في موضع نصب صفة لـ « شيء » وساغ دخول الواو ، لما كانت صورة الجملة هنا كصورتها إذا كانت حالا^(١٠) .

(١) سورة الأنبياء ٤٨ .

(٤) هي ما يأتي آية الشعراء ٢٠٨ .

(٦) سورة الشعراء ٢٠٨ .

(٨) إملاء ما من به الرحمن ١ : ٤٤ .

(١) سورة الكهف ٢٣ .

(٣) سورة الحجر ٤ .

(٥) الكشاف ٢ : ٤٤٤ .

(٧) سورة البقرة ١٦٦ .

وأجاز أيضا في قوله تعالى : ﴿ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ ﴾ ^(١) ، قال : الجملة في موضع جر صفة لـ « قَرْيَةٍ » ^(٢) .

وأما قوله : ﴿ فَأَضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنُثْ ﴾ ^(٣) ، قيل : الواو زائدة ، ويحتمل أن يكون مجزوما جواب الأمر ، بتقدير : اضرب به ولا تحنث .
ويحتمل أن يكون نهيا .

قال ابن فارس ^(٤) : والأول أجود .

وكذلك قوله : ﴿ وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ وَلِنُعَلِّمَهُ ﴾ ^(٥) ، قيل :
الواو زائدة

وقيل : ولنُعَلِّمَهُ ^(٦) فعلنا ذلك .

كذلك : ﴿ وَحَفِظْنَا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ ﴾ ^(٧) أى وحفظنا فلنا ذلك ^(٨) .

وقيل في قوله : ﴿ وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ ^(٩) : إنها زائدة للتأكيد ، والصحيح أنها حافظة ، وجواب « إذا » محذوف ، أى سمدوا وأدخلوا .

وقيل : وليلم فعلنا ذلك ، وكذلك : ﴿ وَحَفِظْنَا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ ﴾ ^(١٠) ، أى وحفظنا فلنا ذلك .

(٢) إملاء ما من به الرحمن ١ : ٦٤

(١) سورة البقرة ٢٥٩

(٣) سورة ص ٤٤

(٤) فقه اللغة ٩١ ، ومبارته : « وتكون الواو مقحمة ، كقوله جل ثناؤه : ﴿ فَأَضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنُثْ ﴾ ، أراد - والله أعلم - اضرب به لا تحنث ، جزأ على جواب الأمر ، وقد تكون نهيا ، والأول أجود » .

(٥) سورة يوسف ٢١

(٦) في الأصلين : « ولنعلم » وصوابه من ابن فارس .

(٧) سورة الصافات ٧

(٨) فقه اللغة ٩١

(٩) سورة الزمر ٧٣

وقيل في قوله : ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّ لِلْجَبِينِ . وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾^(١) ، أى ناديناه . والصحيح أنها عاطفة ، والتقدير : عرف صبره وناديناه : ﴿ وَكَذَلِكَ نَرَى إِبْرَاهِيمَ مَلِكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَيْسَكُونِ مِنَ الْمُتَوَفِينَ ﴾^(٢) .

وقوله : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْرًا لِلْمُتَّقِينَ ﴾^(٣) .

وقوله : ﴿ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نَدَاؤُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ﴾^(٤) ، أى لنعلم .

وقوله : ﴿ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلَّةٌ مِنَ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ أَفْتَدَى بِهِ ﴾^(٥) .

وزعم الأخفش أن « إذا » من قوله تعالى : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾^(٦) ، مبتدأ وخبرها « إذا » في قوله : ﴿ وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ ﴾^(٧) ، والواو زائدة ، والمعنى أن وقت انشقاق السماء هو وقت مد الأرض وانشقاقها ، واستعمله أبو البقاء ؛ لوجهين :

أحدهما : أن الخبر محط الفائدة ، ولا فائدة في إعلامنا بأن وقت الانشقاق في وقت للذة ، بل الغرض من الآية عظم الأمر يوم القيامة .

والثاني : بأن زيادة الواو تغلب في القياس والاستعمال .

وقد نحذف كثيرا من الجمل ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْزَنْ أَلِذِينَ الَّذِينَ إِذَا مَا تَنَوَّكَ لِيَتَحَمَّلَهُمْ فُلْتَ ﴾^(٨) ، أى « وقلت » ، والجواب قوله تعالى : ﴿ تَوَلَّوْا ﴾ :

وقوله : ﴿ يُدَبِّرُوا الْأَمْرَ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ بِلِقَاءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ ﴾^(٩) ، وفي القول أكثر : ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ . قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ... ﴾^(١٠) الآية .

وقوله : ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُتْرَفِينَ . وَكَانُوا يُبْصِرُونَ عَلَى الْغَيْثِ الْعَظِيمِ ﴾^(١١)

(٢) سورة الأنعام ٧٥

(١) سورة الصافات ١٠٤ ، ١٠٣

(٤) سورة آل عمران ١٤٠

(٣) سورة الأنبياء ٤٨

(٦) الانشقاق ١ ، ٣

(٥) سورة آل عمران ٩١

(٨) سورة الرعد ٢

(٧) سورة التوبة ٩٢

(١٠) سورة الواقعة ٤٥ ، ٤٦

(٩) سورة الشعراء ٢٣ ، ٢٤

ويُكأن

قال الكسائي: كلمة تندم ونعجب، قال نسي: ﴿وَيُكأنَ اللهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ﴾^(١)،
﴿وَيُكأنَهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾^(٢).

وقيل: إنه صوت لا يقصد به الإخبار عن التندم. ويحتمل أنه اسم فعل مسماه
«ندمت» أو «نسيجت».

وقال الصغار: قال للفسرون معناه: ألم تر، فإن أرادوا به تفسير للمق فسلم، وإن
أرادوا تفسير الإعراب فلم يثبت ذلك.

وقيل بمعنى «ويك» فكان ينبغي كسر «إن».

وقيل «وي» تنبيه، وكان للتشبيه وهو الذي نص عليه سيبويه.

ومنه من جعل كأن زائدة لا تفيد تشبيها...^(٣) ولم يثبت، فلم يبق إلا أنها
للتشبيه، الأمر يشبه هذا، بل هو كذا.

قلت: عن هذا اعتذر سيبويه، قال: للنفى^(٤) على أن القوم اغيهاوا فتكلموا
على قدر علمهم، أو نُبِّهوا، قيل لهم: أما يشبه أن يكون ذا عندكم هكذا!

وهذا بديع جدا كأنهم لم يحققوا هذا الأمر، فلم يكن عندهم إلا غن، قالوا نشبه
أن يكون الأمر كذا، ونهوا. ثم قيل لهم: يشبه أن يكون الأمر هكذا على وجه
التقرير انتهى.

وقال صاحب «البيسط» كأنه على مذهب البصريين، لا يراى التشبيه بل القطع واليقين،

(١) سورة القصص ٨٢

(٢) سورة القصص ٨٢

(٣) يانز بالأصول وفي بقية العبارة غموض.

(٤) الكتاب ١ : ٢٩٠

وعلى مذهب الكوفيين يحتمل أن تكون الكاف حرفاً للخطاب ؛ لأنه إذا كان اسم
فلم لم يضاف .

وزهب بمذهبهم إلى أنه بكالاه اسم .

وزهب الكسائي إلى أن أصله « ويلك » حذف اللام وضعت على مذهبه أن ،
باسم القمل قبلها .

وأما الوقف فأبو عمرو ويعقوب يفتان على الكاف على موافقة مذهب الكوفيين ،
والكسائي يقف على الياء ؛ وهو مذهب البصريين ؛ وهذا يدل على أنهم لم يأخذوا
قراءتهم من نحوهم ، وإنما أخذوها قلا ، وإن خالف مذهبهم في النحو ولم يكتبوها
منفصلة ، لأنه لما كثرت بها الكلام وصلت .

ويل

قال الأصمعي : « ويل » تقييح ، قال تعالى : (وَلَكُمْ آلُؤَيْلٌ مِّمَّا تَصِفُونَ)^(١) .
وقد توضع موضع التحسر والتضع منه ، كقوله : (يَا وَيْلَتَنَا)^(٢) ، (يَا وَيْلَتَى)
أَحْبَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْفُرَابِ)^(٣) .

(٢) سورة الكهف ٤٩

(١) سورة الأنبياء ١٨

(٣) سورة المائدة ٣١

يا

لنداء البعيد حقيقة أو حكما ، ومنه قول الداعي : يا الله ؛ وهو ﴿ أَقْرَبُ إِلَيْنِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾ ، استصغارا لنفسه ، واستبصارا لها من مظان الزلنى .

وقد ينادى بها القريب إذا كان سامعا أو غافلا ؛ تنزيلا لها منزلة البعيد .

وقد ينادى بها القريب الذى ليس بسام ولا غافل ؛ إذا كان الخطاب للرتب على النداء فى محل الاعتناء بشأن للنادى .

وقد تحذف ، نحو : ﴿ يَوْسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾ ^(١) . ﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَعْلَاهُ زِينَةً ﴾ ^(٢) ﴿ قَالَ آيُنْ أُمُّ ﴾ ^(٣) .

وقد قيل فى قوله تعالى : ﴿ أَمِنْ هُوَ قَاتِلُ آتَاءِ اللَّيْلِ ﴾ ^(٤) فى قراءة تخفيف « من » : إن الميزة فيه للنداء ؛ أى يا صاحب هذه الصفات .

قال ابن فارس : تأنى للتأسف والعلف ؛ نحو : ﴿ أَلَا يَسْجُدُوا ﴾ ^(٥) . وقيل للتنبيه .

قال : وللتلذذ ؛ نحو :

• يَا بَرَدَهَا عَلَى الْوُودِ تَوَقَّفْ •

• وَمَعَا مَعَ التَّوْفِيقِ كَافٍ لِحَصْلَا •

(١) سورة يوسف ٢٩ . (٢) سورة يونس ٢٩ . (٣) سورة يونس ٢٩ .

(٤) سورة الأعراف ١٥٠ . (٥) سورة الزمر ١٧ .

(٥) سورة النمل ٢٥ .

في آخر النسخة للفقول منها ما مثله :

تمت النسخة للباركة بحمد الله تعالى وعونه وحسن توفيقه ، ونسأل الله العظيم ،
ربّ العرش العظيم أن يجعله خالصا لوجه الكريم مقربا بالفوز في جنات النعيم ،
وذلك في اليوم المبارك السميد ، رابع عشر شهر شعبان الفرد ، من شهور سنة تسع
وسبعين وثمانمائة من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام ، والحمد لله
ربّ العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه الطيبين الطاهرين .

وغفر الله لنا ولكم ولجميع المسلمين والحمد لله ربّ العالمين .

وإن تَجِدَ عَيْبًا فَكُنْ حَتَّى تَغْلِبَ عَلَيْهِ عَيْبُكَ وَهَلَّا

(١) كذا في آخر نسخة م ، وفي آخر ت : ونجز الكتاب بمول الملك الوهاب بحمد الله وعونه وحسن
توفيقه . ونسأل الله العظيم ربّ العرش العظيم أن يجعله خالصا لوجه الكريم مقربا بالفوز إلى جنات النعيم .
وكان الفراغ من نسخة يوم الأربعاء المبارك الموافق لأحدى عشر من ذي القعدة سنة ثمانية وثلاثين
هـ والألف أحسن الله عاقبته بحمد الله وآله وصحبه وسلم آمين .

فهرس الموضوعات

٣	مقالة الجمع بالجمع
٦	قاعدة : فيما ورد في القرآن مجزوا ومفردا ، والمحكم في ذلك
٢٢	تنبيه : في الجوع
٢٣	قاعدة نحوية
٢٤	قاعدة في الضمائر
٤٠	قائمة في دلالة الجزء على الكل
٤١	قائمة ، قد يجوز بحذف الضمير العلم به
٤١	قائمة في مرتبة الضمير مع الظاهر
٤٢	قائمة ، الضمير لا يمد إلا على شاهد محسوس
٤٢	قاعدة ، فيما يصلح بالسؤال والجواب
٤٦	قائمة ، في السؤال والجواب أيضا
٤٧	قاعدة ، في السؤال والجواب أيضا
٥٢	قائمة ، في أن أقل الأمم سؤالا أمة محمد عليه السلام
٥٥	المخاطب بالعلماء عن اعتقاد المخاطب دون ملك نفس الأمر
٥٨	تنبيه في التسمي
٥٩	التأديب في الخطاب بإضافة الخبر لله الله
٦٣	قاعدة في ذكر الرحمة والعذاب في القرآن
٦٦	قائمة في الفرق بين الخطاب بالاسم والفعل
٦٩	تنبيه في أن مفسر الفل كظهوره في لفظة المحدث
٧٢	تنبيه حول دلالة الاسم على الثبوت والفعل على التجدد والمحدث
٧٣	قاعدة في قوله تعالى : من السموات والأرض ، ونحوها
٧٤	قاعدة في قوله تعالى : فن أظلم من افترى على الله كذبا ونحوها
٧٧	قاعدة في الجهد بين السكامين
٧٨	قاعدة في التناظر يلحق بها التماثل وليست منه
٨٥	قائمة عن الجوع في الفرق بين الإيمان والإعطاء
٨٧	قاعدة في التعريف والإنكار
٩٣	تنبيه في أن أسباب التعريف والتسمي إنما تعرف بالقرائن
٩٣	قاعدة فيما إذا ذكر الاسم مرتين

صفحة

١٠١

قواعد تتعلق بالمعطف :

- القاعدة الأولى في انضمامه إلى عطف المفرد على مثله وعطف الجمل
 القاعدة الثانية في انضمامه باعتبار عطف الاسم على الاسم ، والقمل على القمل
 القاعدة الثالثة في انضمامه باعتبار المطلوب
 القاعدة الرابعة ، قد يسلط الضم على نفي في مقام التأكيد
 القاعدة الخامسة في جواز حذف الفاء والواو عند الحسكية
 القاعدة السادسة في العطف على المنصير

١١٧

قواعد في العدد :

- القاعدة الأولى في اسم الفاعل للفتق من العدد
 القاعدة الثانية فيما يضاف إلى العدد من الثلاثة إلى المعرة
 القاعدة الثالثة ، ألفاظ العدد لصوص .

١٢١

أحكام لألفاظ بكثرة دورانها في القرآن :

- لفظ « قل »
 لفظ « كان »
 مسألة في حكم « كان » إذا وقعت بعد « إن »
 مسألة في نفي « كان » وأحوالها
 لفظ « جعل »
 حسب
 كاد
 قاعدة في مجيء « كاد » بمعنى « أراد »
 قاعدة في فعل الطاعة
 قاعدة في قوله تعالى : « إنا أنزلنا من يشاءنا »
 احتمال الفعل للجزم والنصب
 رأى
 عليه في السلام على لفظ « أرايت »
 علم الرفافية
 ظن
 قاعدة في السلام على منقول « ظن »
 نضر

١٥٨	حسب
١٦٣	أخذ
١٦٤	سأل
١٦٥	ود
١٦٨	أصل التفضيل
١٧٣	تليه في لفظ « سواء »

النوع السابع والأربعون

في الكلام على لفردات من الأدوات

١٧٥	المهزة
١٧٨	مسألة في دخول المهزة على « رأيت »
١٧٨	مسألة في دخول المهزة على « لم »
١٧٩	أم
١٨٠	مسألة في ضرورة تقدم الاستفهام على « أم »
١٨٥	مسألة في أن السؤال بـ « أو » غير السؤال بـ « أم »
١٨٦	إذن
١٨٧	إذا
١٩٠	قائمة حول قوله تعالى « كلا أخاه لهم مشوا فيه وإذا أظلم عليهم ظموا »
٢٠٤	إذ
٢٠٧	تليه في وقوع إذ بعد « واذكر »
٢٠٨	أ
٢٠٩	إن المكسورة الخفيفة
٢١٥	قائمة عن ابن جني في أن « إن » العرطية تفيد معنى التكتير
٢٢٠	تليه ، وقع في القرآن الكريم « إن » بصيغة العرط وهو غير مراد ، وهو واحد على ذلك
٢٢١	أن المفتوحة المهزة الساكنة التنون
٢٢٣	إن المكسورة المدددة
٢٢٩	أن المفتوحة للمددة
٢٣٠	إنما
٢٣١	إلى
٢٣٢	تليه في أن « إلى » قد تشمل إسمًا
٢٣٤	

٢٣٥	ألا ، بالفتح والضم
٢٣٦	ألا بالفتح والتشديد
٢٣٦	إلا
٢٤١	أقدمة من الرمانى ل معنى « إلا »
٢٤٢	أما المفتوحة المحزنة للشددة اليم
٢٤٥	إما المكسورة للشددة
٢٤٧	الآن
٢٤٨	أب
٢٤٩	أبى
٢٥١	أبان
٢٥١	أبى
٢٥٢	حرف الباء
٢٥٨	أب
٢٦١	أب
٢٦٦	ثم
٢٧٠	ثم المفتوحة
٢٧١	أحسا
٢٧٢	أحن
٢٧٤	أحيث
٢٧٥	أدون
٢٧٧	أذو وذوات
٢٨٠	أويدا
٢٨٠	أربما
٢٨٠	أالين
٢٨٢	أسوف
٢٨٤	أعلى
٢٨٦	أعن
٢٨٨	أعى
٢٩٠	أهند
٢٩٣	أفيع
٢٩٤	ألقاه

٣٠٢	في
٣٠٥	قد
٣١٠	السكان
٣١١	كان
٣١١	كان
٣١١	كان
٣١٢	كاد
٣١٣	كلا
٣١٧	كل
٣٢٦	كلا وركنا
٣٢٨	كم
٣٣٠	كيف
٣٣٤	اللام وهي تسبان :
٣٣٤	القسم الأول غير العامة
٣٣٩	القسم الثاني العامة
٣٥١	لا
٣٦٢	لان
٣٦٢	لاجرم
٣٦٣	لو
٣٦٧	لولا
٣٧٩	لوما
٣٨٠	لم
٣٨١	لما
٣٨٦	لما الخفيفة
٣٨٧	لن
٣٨٩	لكن
٣٩٢	لعل
٣٩٦	ليس
٣٩٦	هذه
٣٩٨	ما وهي تسبان :
٣٩٨	ما الاسمية

صفحة

٤٠٥
٤١١
٤١٥
٤٢٧
٤٣٠
٤٣١
٤٣٧
٤٣٣
٤٣٤
٤٣٥
٤٣٥
٤٣٥
٤٤٣
٤٤٤
٤٤٥

ما الحربية
كمن
رين
مع
النون
الماء
حا
هل
حيات
الواد
الواو العامة
الواو غير العامة
ويكان
وقل
يا

الفهارس العامة

١ - فهرس الأعلام (*)

أبي بن خلف :	(١)
٣٥١ : ١	آدم (عليه السلام) :
٧٦ : ٧	٣٧٨ ، ٣٧٧ : ١
أبي بن كعب :	٤٧٦ ، ٣٠٦ ، ٩٨ ، ٤٩ : ٣
٢٧١١ ، ٢٧٠ ، ٢١١ ، ٢٠٩ ، ١٩٩ ، ٨٩ ، ٨ : ١	٣٣ : ٤
٢٤٣ ، ٢٤١ ، ٢٣٩ ، ٢٣٨ ، ٢٢٧	آزر (أبو إبراهيم عليه السلام) :
٣٣٨ ، ٣٣٧ ، ٢٥٩ ، ٢٥٦ ، ٢٥١	١٥٩ : ١
٤٧٢ ، ٤٣٩ ، ٤٣٨ ، ٤٣٧	الأمي :
١٥٢ ، ١٢٨ ، ١٢٧ ، ٣٧ ، ٣٥ : ٧	٤١٩ ، ٢٣٨ ، ٢٣٣ ، ١٣١ : ٤
٤٣٧ : ٣	ابن أبان :
٣٤٠ ، ٢٨٥ : ٤	٤١٨ : ٧
ابن الأمير الجزري (ضياء الدين محمد بن محمد -	٤٧٠ ، ٣٤٧ ، ٢٨٧ : ٤
صاحب المثل السائر) :	الأبدى :
٣٤٣ ، ٢٣٥ ، ٢٣٢ ، ٢٢٧ ، ١١٧ : ٣	١٥٨ : ٣
أبو الدين = أبو حيان	٤١٩ : ٤
أحمد بن جعفر للنادي أبو الحسين (صاحب كتاب	إبراهيم (عليه السلام) :
الناسخ وللدرج) :	٤٤٨ ، ٤٤ : ١
٣٧ : ٧	٤٣٦ ، ٢٥ : ٧
أحمد بن الحسين بن مهران أبو بكر :	٣٨١ ، ٣٧٧ ، ٢٧٦ ، ٢٣٩ ، ٣٧ - ٣٠ ، ٢٧ : ٣
٢٤٩ : ١	٧١ ، ٦٤ ، ٦٠ ، ٥٩ ، ٥٠ ، ٤٩ ، ٣٤ : ٤
أحمد بن حنبل :	إبراهيم الخليل :
٢٤٧ ، ٢٤٦ ، ٢٤٥ ، ٢٠٩ ، ١٩٠ ، ٣٢ : ١	٤٧٩ : ١
٤٥٩ ، ٤٤٥ ، ٣٢٨ ، ٣٢٠ ، ٢٥٠	إبراهيم النخعي :
٤٨٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٧ ، ٤٧٣ ، ٤٧٢	٤٨٣ ، ٤٧٩ ، ١٩٠ ، ١٨٩ : ١
٢٠٨ ، ١٦٠ ، ١٥٨ ، ١٥٦ ، ٧٩ : ٧	٨٤ : ٧
أبو أحمد السامري (مبداء بن الحسين بن حنون) :	الإياري (أبو الحسن علي بن إسماعيل الصنهاجي) :
(*) ٣٢٣ : ١	٤١٤ : ١

٣ : ٧٦ ، ٧٣ ، ١٠٧ ، ١٦٠ ، ١٧٩ ، ١٩١ ، ١٩٣ ، ١٩٨ ، ٢١٤ ، ٢٦٠	أحمد بن عبد التور اللاتقي (صاحب كتاب رصف اللباني)
٤ : ٢٩ ، ١١٧ ، ٢٢٧ ، ٢٧٤ ، ٣٠١ ، ٣١٥ ، ٣٣٢ ، ٣٤٨ ، ٣٦٢ ، ٤٠٨ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤	٤ : ٣٧٦ أبو أحمد بن حنبل الجرجاني :
الأخفش (علي بن سليمان) :	٢ : ١٥٨
١ : ٣٥٠	أحمد بن أبي عمران :
الأخفش بن شريك :	١ : ٢١٦
١ : ١٦٢	أحمد بن فارس بن زكريا :
أرسططاليس :	١ : ١٠٢ ، ١٠٥ ، ١١٠ ، ١٧٤ ، ٢٣٧ ، ٢٥٨ ، ٢٨٧ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩٧ ، ٣٧٧ ، ٤٦٥
الأزهري (أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري) :	٢ : ١١٢ ، ١١٣ ، ١٤٦ ، ١٨٥ ، ٢٢٤ ، ٣١٧ ، ٣٢٢ ، ٣٢٦ ، ٣٤٣ ، ٤٧٣ ، ٣ : ٢٧ ، ٢٨٨ ، ٢٩٧ ، ٣٨٨ ، ٣٩٦ ، ٤ : ١٨ ، ٢٤٩ ، ٢٦٩ ، ٣٨٨ ، ٣١٢ ، ٣١٥ ، ٣٧٩ ، ٤٤٥
١ : ٢١٨ (٥) ، ٢٩٢ ، ٢٩٨	أحمد بن المنير أبو العباس = ابن المنير
٢ : ٤٨١	أحمد بن يحيى ثعلب :
٣ : ٣٧٤	١ : ٢١٧ ، ٣٢٩
الأستراشقي (محمد بن حسن الرضي - صاحب البيسط) :	٢ : ١٥١ ، ١٨٦ ، ٢٤٢ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٣٩٢ ، ٤٧٦
٤ : ٢١١	٣ : ٧٢ ، ١٨٤ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٤٣٠ ، ٤ : ٣٦ ، ٧٧ ، ٣٤٨ ، ٣٩٤ ، ٤٢٩
أبو إسحاق الإسراييلي (أبو إسحاق إبراهيم ابن محمد بن إبراهيم الإسراييلي) :	أحمد بن يحيى بن سعيد أبو عبد الله الداودي (صاحب للرشد) :
٢ : ٤٨ (٥)	٢ : ١٧٨
إسحاق بن راهويه :	أبو الأحوس (عوف بن مالك بن نضلة الجعفي) :
١ : ٤٣٩ ، ٤٤٥	١ : ٢٤٨ ، ٤٤٤
٢ : ١٥٩	الأخفش (سعيد بن مسعدة) :
أبو إسحاق الزجاج = الزجاج	٣ : ٣٨١
أبو إسحاق عمرو بن عبد الله السيمي :	٢ : ٣١٦ ، ٣٧٢ ، ٤٣٤ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٩ ، ٤٥٥
١ : ٢٠٧ ، ٢٠٩ ، ٢٤٨ ، ٤٤٤	
ابن إسحاق (محمد بن إسحاق صاحب البيرة) :	
١ : ٤٣٢	
٣ : ٨ ، ١٨٦	
إسحاق بن منصور :	
١ : ٤٤٥	

إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي :	الأصمعي (عبد الله بن قريش)
٤٤٤ : ١	٣٢٥ ، ٣٢٢ ، ٢٩٥ : ١
إسماعيل (عليه السلام) :	٢٥٦ : ٢
٣٧٧ : ١	٤٠٠ ، ٣٩٩ ، ١٢٤ : ٣
٢٢ : ٣	٤٤٤ : ٤
إسماعيل بن إبراهيم أبو محمد المروزي :	ابن الأحرابي :
٤٤٧ ، ٣٣٠ : ١	٥٠٣ ، ٤٨١ ، ٨١ : ٢
إسماعيل بن أحمد بن عبد الله الحلي	الأصمعي (ميمون بن قيس) :
أبو عبد الرحمن الضرير :	٢٨٩ : ١
٨١ : ٢ (*)	الأعلم (يوسف بن سليمان بن موسى النحوي
إسماعيل بن إسحاق الأزدي :	الفتكيري) :
٣ : ٢ (*)	٥٠٦ ، ٣٥١ (*) : ٢
٢٢٩ : ٤	الأعشى (سليمان بن مهران) .
إسماعيل بن أبي جعفر المدي :	٤٧٩ ، ٢٨٤ ، ١٩٠ ، ١٨٩ : ١
٣٢٥ : ١	٨٧ : ٤
إسماعيل بن عبد الرحمن السدي :	الأفريقي بن حابس :
٢٠٩ : ١	٢٢١ : ٢
١٥٨ : ٢	الأفريقي :
إسماعيل بن قسطنطين :	٤٠٥ : ٣
٢٧٧ : ١	إمام الحرمين = الجويني
إسماعيل بن محمد بن الفضل المروزي (قوام السنة) :	أمرق القيس :
٢٣٧ : ٢	٣٠٦ : ١
أبو الأسود الدؤلي :	٣٠٧ ، ٢٧٦ : ٢
٣٧٨ ، ٢٥١ ، ٢٥٠ ، ٢٣٨ : ١	٣٧٩ ، ٧٥ ، ٥ : ٣
الأشعري = أبو الحسن الأشعري	أمية بن خلف :
أشهب بن عبد العزيز :	١٦٢ : ١
٣٧٩ : ١	٢٤٣ : ٢
ابن أبي الإصمعي (أبو محمد عبد العظيم	٣٠٩ ، ٣٠٢ : ٣
ابن عبد الواحد) :	الأنباري = أبو بكر الأنباري
٤٨٢ : ٢ (*)	ألس بن مالك :
الأصبهاني (صاحب كتاب كشف اللكيات) :	٤٤٥ ، ٤٣٣ ، ٢٤١ ، ٢٣٦ : ١
٣٦٦ : ٣	

برهان الدين الرهيني :
 ٥٠٧ : ٢
 ابن برهان (أبو الفتح أحمد بن عباس بن برهان) :
 ٤٥٧ ، ٢٩٦ (*) : ٢
 ٢٨٠ : ٣
 ٣١٠ ، ٢٢٩ : ٤
 ابن بزي :
 ٣٥١ ، ٢٧٨ ، ٢٦٦ ، ١٢٦ : ٤
 البراز (أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري) :
 ١٩٠ (*) : ١
 البزى :
 ٣٢١ : ١
 البردوى (علي بن محمد بن الحسين) :
 ٤٦٥ (*) : ١
 ٤٩٨ : ٢
 بصر بن السري :
 ٤٧١ : ١
 البنوي (عبد الله محمد) :
 ٤٧٦ : ١
 البنوي (أبو محمد الحسن بن مسعود) :
 ٤٧٦ ، ٤٤٤ ، ٣٣٠ ، ٢٤٨ ، ٣٣ (*) : ١
 ١٥٠ ، ٨٩ ، ٨٦ ، ٦٤ : ٢
 ٣٦٧ ، ٣٦٣ ، ٣٦١ ، ١٨٢ : ٣
 ٤٣٩ ، ٤٢٠ ، ٣٩٤ ، ١٨٢ : ٤
 أبو البقاء (عبد الله بن الحسين الكبير) :
 ٣٧٦ ، ٣٣٩ ، ٣١٧ ، ٣٠١ ، ٦٣ (*) : ١
 ٣٦٥ ، ٣٢٥ (*) ، ٢٨٩ (*) ، ١٩٨ : ٢
 ٤٤٦ ، ٤١٦ ، ٣٩٥
 ٣٦٦ ، ٣٥٠ ، ١٨٥ ، ١٧٤ : ٣
 ١٨٥ ، ١٨٣ ، ١١٧ ، ١١٥ ، ١١١ : ٤
 ٤٤٠ ، ٣٥٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٧ ، ١٧٢ ، ١٩٢
 أبو بكر الأحم (عبد الرحمن بن كيسان) :
 ١٥٨ : ٢

الأوزاعي :
 ٤٦٣ : ١
 ٧٨ : ٢
 أوس بن حذيفة :
 ٢٥٠ ، ٢٤٧ ، ٢٤٦ : ١
 أيوب عليه السلام :
 ٢٦٧ ، ٢٠ : ٣
 (ب)
 ابن بابشاذ (أبو الحسن طاهر بن أحمد) :
 ٤٤٨ (*) : ٢
 ٢٨٣ ، ٢٨٢ ، ٨٨ ، ١٣ : ٤
 البجلي :
 ١٥٠ : ٢
 البخاري (صاحب الصحيح) :
 ٢٧٢ ، ٣٣ (*) ، ١١١ ، ٢٠٦ ، ٢٠٩ ،
 ٢٣٦ ، ٢٣٣ ، ٢٢٢ ، ٢٢٨ ، ٢١٠ ،
 ٤٨١ ، ٤٨٠ ، ٤٦٤ ، ٤٣٢ ، ٢٥٨
 ٢٣٨ ، ٢٠٢ ، ١٦١ ، ١٥٧ ، ٣٥ : ٢
 بدر الدين بن مالك (محمد بن محمد بن عبد الله
 ابن مالك بدر الدين بن جمال الدين) :
 ٥٩ (*) : ٢
 ١٢ : ٣
 البراء بن عازب :
 ٢٠٩ : ١
 ابن برجان (أبو الحكم عبد السلام بن عبد الرحمن) :
 ١٨ (*) : ١
 ١٢٩ : ٢
 ٣٧٩ : ٤
 البرزاي ذاتي :
 ٥٠٣ : ٢
 أبو البركات بن الأنباري :
 ٣٠٣ : ٢

٢ : ٣٩ ، ١٦٢ ، ٢٧٣ ، ٣١٥	أبو بكر الأباري (محمد بن القاسم) :
٣ : ٣١٣	١ : ٢٠٩ ، ٢١٨ ، ٢٦٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٤ ، ٣٥٥ ، ٣٤٢
أبو بكر الصيرلي :	٢ : ٢٨ ، ١٤٧ ، ٢١٢ ، ٢٤١ ، ٥٠٥
٢ : ٥٣ ، ٢١٨ (*)	٣ : ٥٢ (*) ، ١٢٧ ، ٢٥٩
٣ : ٤ ، ٧	٤ : ٢٤ ، ٣١ ، ٢٣٤ ، ٢٨٨ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤
أبو بكر بن الطيب = أبو بكر الباقلاي	أبو بكر الباقلاي (محمد بن الطيب) :
أبو بكر بن عيوس :	١ : ٢٣ (*) ، ٤٩ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ١٦٧ ، ١٩١
١ : ٤٣٩	٢ : ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢١٠ ، ٢١٣ ، ٢١٦
أبو بكر بن العرق (محمد بن عبيدة بن محمد بن	٣ : ٢١٧ ، ٢٢٣ ، ٢٣٥ ، ٢٤٢ ، ٢٥٦
عبيدة الله المماري) :	٤ : ٢٥٧ ، ٢٦٠ ، ٢٨٧ ، ٣١١
١ : ١٦ (*) ، ٣٦ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٤	٤٨٣ ، ٤٦٩ ، ٤٣٨
٤٩٠ ، ٤٤٢ ، ٤٣٩ ، ٢٦٨	٢ : ٣٩ ، ٥١ ، ٩٠ ، ٩٤ ، ٩٨ ، ٩٩
٢ : ٣ ، ٢٨ ، ٣٥ ، ٤٠ (*) ، ٤١ ، ٩٠	١٠٨ ، ١١١ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١٢١
٣ : ١٢٥ (*)	١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨
بكر بن الملاذ القسري :	٣ : ٦٩ ، ٣٤٣ ، ٣٤٩
٢ : ٣ (*)	أبو بكر بن داود
أبو بكر بن تادم :	١ : ٢٢٨
٣ : ٣٦٢	أبو بكر الرازي (أحمد بن علي المعروف بالجلصاس) :
أبو بكر بن مجاهد (أحمد بن موسى بن العباس	٢ : ٣ (*) ، ٤٠ ، ٢٢٦
ابن مجاهد) :	٤ : ١٢٧
١ : ٣٢٧ (*) ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣٨ ، ٣٤٣	أبو بكر الزنجاني (محمد بن إبراهيم الزنجاني) :
أبو بكر التفاح :	١ : ٣٢٥ (*)
٢ : ١٥٩	أبو بكر بن السراج :
أبو بكر التيايوري (عبد الله بن محمد) :	١ : ٣٧٧
١ : ٣٦ (*)	٣ : ٢٠٩
أبو بكر (علي بن الحارث) :	أبو بكر بن أبي شيبة :
١ : ٢٢١	١ : ٢٤٧ ، ٤٣٢
ابن بكيد :	أبو بكر الصديق :
٢ : ٣	١ : ١٦٠ ، ١٧٣ ، ٢٢٣ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٥٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٩ — ٢٣٧ ، ٢٤٣ ، ٢٥٦
بلال بن رباح :	١ : ٢٦٢ ، ٢٨١ ، ٢٩٥ ، ٣٣٥ ، ٤٤٤
١ : ٤٦٩ ، ٤٧٠	٤٦٩ ، ٤٨٢

تق الدين بن دقيق العيد (محمد بن علي بن وهب

ابن مطيع) :

٣٠٦ : ٤ : ٢٠٤ (٥) :

تق الدين بن رزق :

١٨٨ : ٤ :

تق الدين القشيري :

٢٠٥ : ٢ :

أبو تمام :

٤٣٤ ، ٤٣٣ ، ١٦٥ : ٣ :

٣٧٧ : ٤ :

تميم الداري :

٢٤١ : ١ :

القيسي :

٤٣٤ : ١ :

التنوخى = محمد بن محمد التنوخى

التونجى = أبو حيان

ابن التياتى (أبو غالب تمام بن غالب بن عمرو للرسي

التياتى) :

٢٩٢ : ١ (٥) :

(ث)

ثعلب = أحمد بن يحيى

الثعلبي (أحمد بن محمد بن إبراهيم) :

٤٣٥ ، ٤٣٢ ، ١٣ : ١ (٥) :

٣٦٧ ، ٢٤٦ : ٢ (٥) :

الثمالي (عمر بن ثابت أبو العاصم) :

٣١٨ : ٢ (٥) :

التورى = سليمان

(ج)

جابر بن عبد الله الأصمى :

٣٣٧ ، ٢٠٧ ، ٢٠٦ : ١ :

١٣ : ٢ :

بقيس :

٣٥١ : ١ :

٤٠٨ ، ٢٣٧ : ٢ :

٤١٧ ، ٢٩٤ ، ١٩٥ : ٣ :

ابن البناء = أبو الباس المراكشى

بندار بن الحسين الفارسى :

١٠٠ : ٢ :

بهلة أبو التيجود :

٣٢٨ : ١ :

اليهقى (أبو بكر أحمد بن الحسين) :

٧١٨ ، ٧١٧ ، ١٩٠ (٥) ، ٨ : ١ :

٧٧٨ ، ٧٥٧ ، ٢٤١ ، ٢٣٥ : ٢ :

٤٦٤ ، ٤٦٢ ، ٤٥٥ ، ٣٧٩ : ٣ :

٤٧٦ ، ٤٧٥ ، ٤٧٢ ، ٤٦٨ ، ٤٦٧ : ٤ :

٤٨٦ ، ٤٧٩ ، ٤٧٨ : ٥ :

١٨٨ ، ١٦٢ - ١٦٠ ، ٨٣ : ٢ :

٣٦ : ٣ :

٢٨٨ ، ٢١٣ : ٤ :

(ت)

تاج الدين بن الفركاح (عبد الرحمن بن إبراهيم) :

٢٤٦ : ١ :

٨٨ : ٣ :

التاج الكندى (أبو الحسين زيد بن الحسن) :

٢٩٨ (٥) ، ٣٢٥ (٥) :

تاج الدين محمد بن محمد الأسفراينى (صاحب ضوء

الصباح)

٨٩ : ٤ :

الترمذى :

٤٤٤ ، ٤٣٩ ، ٢٤١ ، ٢٢٧ ، ٣٥ : ١ :

٤٧١ ، ٤٦٩ ، ٤٤٥ : ٢ :

١٦١ ، ٦٧ : ٣ :

أبو جعفر بن الزبير (أحمد بن إبراهيم) :
 ٢٥٨ : ١١٢ ، (٥) ٣٥ : ١
 ٤٤٩ : ٢
 ٣٣٤ : ٣
 ٤٧٢ ، ٢٠٣ ، ١٥١ : ٤
 جعفر بن أبي طالب .
 ٢٠٥ ، ٢٠٢ : ١
 أبو جعفر الطبري = محمد بن جرير
 أبو جعفر بن شعاع اللدي (يزيد بن النضاج) :
 (٥) ٣٣٠ : ١
 جعفر بن محمد الصادق :
 ٤٥٢ : ١
 أبو جعفر النحاس (أحمد بن محمد بن إسماعيل) :
 ٤٤٨ ، ٣٥٠ ، ٣٤٤ ، ٣٣٩ ، ٣٣٩ ، ٢٥٨ : ١
 ٢٨٦ ، ٢١٤ ، ١٤٠ ، ١٥٩ ، ٢٩ ، ٢٨ : ٢
 ٣٨٦ ، ٣٤٩ ، ٣٤١ ، ٣٤٠ ، ٣٢٥ : ٣
 ٤٦٣ ، ٤٠١
 ٢٠٤ ، ٨٥ ، ١٢ : ٣
 ١٨١ ، ١٨٠ ، ١٢٥ ، ١٠٣ ، ١٠٢ : ٤
 ٢٥٤ ، ٢٢٦ ، ١٩٦ ، ١٨٦ ، ١٨٥ : ٥
 ٣١٣ ، ٢٢٥ ، ٢٦٢ ، ٢٥٨ ، ٢٥٥ : ٥
 ٤١٠ ، ٣٢٦ ، ٣٦٨ ، ٣٦٣ ، ٣٢٥ : ٥
 ٤٤٣ ، ٤٣٦ ، ٤٢٤ ، ٤٢٢ ، ٤٢٠ : ٥
 جعونة بن شعوب اللقي :
 (٥) ٣٢٧ : ١
 جمال الدين بن مالك = ابن مالك
 ابن جمة الوصل :
 ٣٦٤ ، ٢٤٣ : ٤
 ابن جنذب :
 ١٦١ : ٢
 جندب بن ضمرة اللقي :
 ٢٠٤ : ١

الملاحظ (عمرو بن بجر) :
 ٢٥١ : ١
 ٣٨٣ ، ٣٠٤ : ٢
 ابن جبير :
 ٣٢٩ : ١
 ٧٩ : ٣
 جبير بن مطعم :
 ١٠٦ : ٢
 المراح بن مليح (أبو وكيع) :
 ١٩٠ : ١
 جرار بن تمام :
 ٢٤٦ : ١
 الجرجاني (أبو العباس أحمد بن محمد) :
 (٥) ٤٥٦ : ١
 الجرجاني = عبد القاهر
 الجريسي :
 ٢٣٩ : ٤
 ابن جريج :
 ٣١٤ : ٢
 ٢١٣ : ٤
 ابن جرير = محمد بن جرير
 جرير بن عطية الحظفي :
 ٢٤٣ : ٢
 ٤٠٠ ، ٣٩٩ ، ٦ : ٣
 الجيزي :
 ١٧٧ : ٣
 الجعفي (إبراهيم بن عمر بن إبراهيم) :
 ٢٦٦ ، ٢٦٤ ، ٩٨ ، (٥) ٥٣ : ١
 أبو جعفر بن اليانث (أحمد بن علي بن أحمد بن
 خلف) :
 (٥) ٣١٨ : ١

(ح)

ابن أبي حاتم :

٤٩٣ : ١

أبو حاتم بن حبان البستي :

١٧٤ : ١ ، ٢٠٧ ، ٢١٢ (•) ، ٢٢٦ ، ٢٨٤

٤٣٨ ، ٣٢٥

١٧٨ ، ٣٥ : ٢

أبو حاتم الرازي :

٤٧٢ : ١

أبو حاتم الجعفي (سهل بن محمد الجعفي) :

٢١٧ (•) ، ٣٤٧

٣٦٤ : ٣

٤٨٨ ، ٣٤٤ ، ٣١٦ ، ١٠٨ : ٤

الحاتمي :

٢٥٦ : ٢

ابن الحاجب (أبو عمرو عثمان بن عمرو بن بولس) :

٣١٩ (•) ، ٣٢١ ، ٣٣٢ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧

٣٥ : ٢ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٤٠٩ ، ٤٣٦ ، ٤٨٩

٣ : ٢ ، ٢٣٧ ، ٢٦١ ، ٣٨٤ ، ٤٦٨

٤ : ٩٨ ، ١٦٩ ، ٢١٢ ، ٢١٥ ، ٢٣٠ ، ٢٥٩

٢٩٥ ، ٣١٣ ، ٣٥٢ ، ٣٦٠ ، ٣٦٤

٣٧٠ ، ٣٨٩ ، ٣٩٦ ، ٤٠٦

الحارث بن أسد المحاسبي :

٢٣٨ : ١

الحارث بن ظالم :

٥١٤ : ٢

الحارث بن يزيد :

٢٦٩ : ١

حازم القرطاجي :

٥٩ (•) ، ٦٠ ، ٣١١ ، ٤٩١

٤٠٨ : ٢

٣ ، ٧١ ، ١٠٥ ، ٢٨٨ ، ٣١٤ ، ٤٠٧

ابن جني (أبو الفتح عثمان) :

١ : ٢٦٤ ، ٣٠٠ ، ٣٣٢ ، ٣٣٧ ، ٣٣٩

٣٤١

٢ : ١٤٧ ، ٢٣٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٩ ، ٢٨٦

٣٣١ ، ٣٤٧ ، ٣٦٧ ، ٣٧٤ ، ٣٨٦

٤٠٣ ، ٤١٢ ، ٤٥٩ ، ٤٦٧ ، ٤٩٦

٣ : ٥ ، ٣٧ ، ٧١ ، ١٠٣ ، ١٠٥ ، ١١٥

١١٦ ، ١٣٣ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤٤

١٤٦ ، ١٥٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ ، ٢٥٩

٢٨٩ ، ٣١٠ ، ٣٤٥ ، ٣٤٩ ، ٣٥٣

٣٦٥ ، ٣٨٥ ، ٣٨٨ ، ٤٤٩

٤ : ٣ ، ١٣٦ ، ١٤٢ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ٢٠٩

٢٧٠ ، ٢٧٩ ، ٣١٨ ، ٣٢٢ ، ٣٨١

الجنيد :

٨٩ : ٢

الجنيدى :

٣٦ : ٣

أبو جهل :

٢ : ٢٣١ ، ٢٨٨ ، ٣١٤

ابن الجوزي (أبو الفرج عبد الرحمن بن طي) :

١ : ٤٣٦

٢ : ٢٨ (•) ، ٣٧ ، ٣٩ ، ١٠٢ (•) ، ٣١٥

٣ : ٢٦

البحرعي (إسماعيل بن حماد أبو نصر) :

١ : ٢٧٧ ، ٢٩٢ (•)

٢ : ٢٨٦ ، ٤١٧

٣ : ٣٦٠

البويهي (عبد الملك بن أبي عبد الله بن يوسف

إمام الحرمين)

١ : ٢٣ (•) ، ٦٦ ، ٤٥٩ ، ٤٨٢

٢ : ١٧ ، ٢٦٣ (•) ، ٢٦٤ ، ٤٢٠ ، ٥٠٦

٣ : ٣٩ ، ١٠٣ (•) ، ٤٥٣

٤ : ٨٥ ، ١٨٨ ، ٢٠١

حاطب بن أبي بلصة :	١٩٥ : ١
الحاكم (أبو عبد الله محمد بن عبد الله) :	١٩٠ : ١ (*) ، ٢٠٦ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٢ ، ٢٢٨ ، ٢٣٧ ، ٢٤١ ، ٢٥٦ ، ٢٦٣ ، ٤٤٧ ، ٤٣٩
٢٩ : ٣	
أبو حامد النزالي = النزالي	
ابن حبان = أبو حاتم بن حبان	
ابن حبيب = أبو القاسم محمد بن حبيب النسابوري	
ابن الحجاج :	٣٥٧ ، ١٣٢ : ٣
الحجاج بن يوسف الثقفي :	٢٥١ ، ٢٥٠ ، ٢٤٩ : ١
٤٥ : ٤	٢٣٠ ، ٢٢٨ : ٣
ابن أبي الحديد (عبد المجيد بن حبة الله بن محمد	
ابن محمد بن أبي الحديد للدائي المقتزلي) :	
١٢٤ : ٢ (*)	
٤٥١ ، ٢٣٧ : ٣	
حذيفة بن البيان :	
١٩٨ ، ٢٣٦ ، ٢٥٧ ، ٢٦٩ : ١	
الحراشي (أبو الحسن علي بن أحمد الصبيح) .	
١٠٧ : ٢ (*) ، ٢٧٣	
الحريري (القاسم بن علي بن محمد بن عثمان) .	
٧٠ : ١ (*) ، ٤٨٤	
٢٣٦ ، ٤٣٦ ، ٥٢٢ : ٢	
٣٥١ ، ٧٤ : ٤	
ابن حزم (أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم) :	
١٢٨ : ٢ (*)	
٣٩ : ٤	
حسان بن أبي الأشعرس :	
٢٢٩ : ١	
حسان بن ثابت :	
١٣ : ٢	
٣٠٧ ، ١٥١ ، ١٢٧ : ٣	
أبو الحسن الأحفش = الأخفش	
أبو الحسن الأشعري (علي بن إسماعيل) :	
٤٤٠ ، ٤٣٨ ، ٢٧٨ ، ٥٤ : ١	
٨٢ : ٢ (*) ، ٨٣ ، ٨٥ ، ١٠٨ ، ١٠٩ : ١	
١١١	
٣٤٦ : ٤	
الحسن بن أبي الحسن البصري :	
٧ : ١ (*) ، ٢٨ ، ١٩١ ، ٢٤٩ ، ٢٩٤ : ١	
٣٤٩ ، ٣٢٥	
٤٥ : ٢ ، ١٠٥ ، ١٠٨ ، ١٦٩ ، ٢٨٢ ، ٤٥٠	
١٤٥ ، ٣٧٢ ، ٣٥٣ ، ٤٣٧ : ٣	
٤٥ : ٤	
ابن الحسن السبكي :	
٥٠٧ : ٢	
أبو الحسن السخاوي (علي بن محمد بن عبد الصمد) :	
٣٣١ : ١	
أبو الحسن الثعالبي (علي بن عبد الله بن عبد الجبار	
الإدرسي) :	
٥٧ : ٢ (*) ، ١٦٠	
أبو الحسن الصهراني :	
٣٦ : ١	
أبو الحسن طاهر القرشي :	
٣٢٣ (*) ، ٣٢٧ ، ٣٣١ : ١	
الحسن بن علي بن أبي طالب .	
١٥٢ : ٢	
٢١ : ٣	
الحسن بن الفضل :	
٤٨٦ : ١	

أبو الحكم بن برجان = ابن برجان
الحكيم الترمذي (أبو عبد الله محمد بن علي الحكم
الترمذي - صاحب كتاب بيان الفرق بين الصوفية
والقلب والفؤاد واللب) :

٤٦٩ : ١
المليسي (أبو عبد الله حسن بن الحسن المليسي) ،
٤٦٧ ، ٤٦٤ ، ٤٥٧ ، (*) ٤٤١ ، ٢٢٩ : ١
٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٢ ، ٤٧٧ ، ٤٧٩ : ٢
٥٥ : ٢

حزق بن حبيب بن عمارة الزيات :
٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ : ١
٢٢٨ (*) ٢٢٩ ، ٣٢٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٧ : ٢

٨٨١ : ٢
٢٨٤ ، ٣٧٠ ، ١٦٣ ، ١٠٨ : ٣
٤٣١ ، ٢٩٩ ، ١١٥ : ٤
حميد الأهرج :
٢٥١ (*) : ١

حميد بن زكيويه :
٤٤٤ ، ٢٤٨ : ١
حفظة :

١٤٣ : ٢
أبو حنيفة البغدادي :
٤٤٦ : ٢
أبو حنيفة النعمان :
٣٥٤ ، ٣٢٥ ، ٣٠٦ ، ٢٨٨ ، ٧٥ : ١

٤٣٢ ، ٤٤٨ ، ٤٦٥ - ٤٦٧ ، ٤٨٧ : ٢
٤٦٦ ، ٤٦٩ : ٢
٣٩٣ : ٤

الحوي أبو الحسن علي بن إبراهيم :
٣٠١ (*) : ١

٢٢٢ : ٣
أبو حيان التوحيدى (علي بن محمد بن عباس) :

أبو الحسن اللاوردي = اللاوردي
الحسن بن محمد بن حبيب النيسابوري أبو القاسم :
١٩٢ : ١
٦٨ : ٢

حسن بن محمد ركن الدين الأستراباذي صاحب البيضة :
٣٦٤ : ٢

حسن بن محمد الصافى = الصافى
أبو الحسن الواحدى = الواحدى
الحسين بن خالويه :
٢٤٥ (*) : ٢

٣٥٣ ، ١٨٩ : ٣
٤٣٩ ، ٣٤٧ : ٤
أبو الحسين الدعان :
٣٥٩ ، ٤٥ : ١

الحسين بن علي بن أبي طالب :
١٥٢ : ٢

حسين بن عمر بن قيس :
١٩٦ : ١

أبو الحسين بن فارس = أحمد بن فارس
الحسين بن الفضل :

٨٨ : ٢
الحسين بن محمد بن أحمد أبو علي القاسمى للروزي :
٤٧٦ (*) ، ٤٧٧ : ١

حسين بن واقد :
١٩٧ : ١

ابن الحفصى = يقوب
حفص بن عمر بن عبد العزيز الأزدي القفري :

٢٧٩ : ٣
أبو حفص اللندي :

٣٣٠ : ١
حفصة بنت عمر بن الخطاب :

٢٣٤ ، ٢٣٦ ، ٢٣٩ ، ٢٤٦ : ١

خديجة بنت خويلد الأسدى :	١ : ٧٤٤ ، ٣٠٦ (٥)
١ : ٧٠٧	٢ : ١٠٠
٢ : ١٣٤	٣ : ٣٦٣
ابن خروف (علي بن محمد بن علي أبو الحسن) :	أبو حيان التوحى (محمد بن يوسف أمير الدين) :
٢ : ٣٩٧ (٥)	١ : ٣٥ ، ٣٠١ (٥) ، ٣٧٣
٣ : ١٧٣	٢ : ١٧١ ، ٣٧٤ ، ٣٣٢ ، ٣٤٨ ، ٤٥٢
٤ : ١٠٣ ، ١٥١	٣ : ٦١ ، ١٢٥ ، ١٧١ ، ١٧٥ ، ١٨١
ابن خزيمة :	٢٧٠ ، ٢٣٧ ، ٢٨٣
١ : ٤٧٢	٤ : ٧٥ ، ١٠٨ ، ١٨٨ ، ١٩١ ، ٢٣٤
خزيمة بن ثابت الأنصارى :	٢٦٣ ، ٢٧٤ ، ٣٢١ ، ٣٢٤ ، ٣٣٨
١ : ٢٢٤ ، ٢٣٩	٣٦٩ ، ٣٨٢ ، ٤٢٩ ، ٤٦٥
ابن الخطاب (عبد الله بن أحمد) :	حسب بن أخطب :
١ : ٧٠ (٥) ، ٣٠٥	١ : ١٨
٢ : ٤٨٨	
٤ : ٨٧ ، ٢٨٢ ، ٣٨٨	
الحقير (عليه السلام) :	(خ)
٣ : ٥٤	خارجة بن زيد :
٤ : ٥٩ ، ٦٠	١ : ٢٣٤
أبو الخطاب (من الخطابة) :	أبو خاقان :
٢ : ١٥٧	١ : ٣٧٤
الخطابي (حد بن محمد أبو سليمان) :	أبو خالد الأحمر (سليمان بن حيان) :
١ : ٧٩٤ ، ٢٤٦ ، ٢٤٥	١ : ٢٤٦ ، ٢٤٧
٢ : ٤٦ ، ٩٠ ، ١٠١ ، ١٠٦ ، ٥٠٥	خالد بن مسلمة :
الحطيب البغدادي (أبو بكر أحمد بن علي) :	١ : ٢٨٣
١ : ٢٧٧	خالد بن الوليد :
ابن حطيب زمسكا (عبد الواحد بن عبد الكريم)	١ : ٤٦٩
ابن خلف كمال الدين :	ابن خالويه = الحسين بن خالويه
٢ : ٣٠١ (٥)	ابن الحجاز (أحمد بن الحسين شمس الدين بن الحجاز) :
٤ : ٤٦٤	٢ : ٤٣٣
الحطيب القزوينى (صاحب التلخيص) :	٣ : ٧٢ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ٣٧٥
٣ : ١٠٩	٤ : ٣٠٧ ، ٣٧٠

أبو الفداء (هوهر بن زيد الأمازي) :

١ : ٧١٥ ، ٧٤١ ، ٧٤٣ ، ٤٥٤ ، ٤٦٧

٢ : ١٥٤ ، ٢٠٨

أبن هوسويه :

١ : ٣٠٥ ، ٣٧٦

٢ : ١٩٨

أبن هويد (أبو بكر محمد بن الحسن) :

١ : ٥٥ ، ٢١٧ (٥)

٢ : ٢٧٩

أبن الدحان :

٢ : ٣٩٣

٤ : ١٦٠ ، ٢٥٠ ، ٣٤٧

(ذ)

ذو الرمة :

٣ : ٦٨

ذو القرنين :

١ : ٣٠

ذو النون للعصري (ثوبان بن إبراهيم) :

١ : ٧ (٥)

أبو ذؤيب الغضلي :

٣ : ٣

(د)

الرازي = نضر الدين

راشد :

١ : ٢٥١

الراغب الأصفهاني (أبو القاسم الحسين بن محمد

المعروف بالراغب الأصفهاني) :

١ : ١٢٦ (٥) ، ٢٧٧ ، ٢٩١ ، ٢٩٩

٢ : ٧٤ (٥) ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٦٤ ، ١٧٢ ،

٢٧٤ ، ٢٧٧ ، ٣٢٦ ، ٣٣٠ ، ٣٩٥

٤٧٣

الطليبي (محمد بن مظفر الخلفائي شمس الدين) :

٤ : ٢١٣ (٥)

القطايجي (عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان) :

١ : ٥٧ (٥) ، ٤٨٧

٢ : ٣٠٥

٣ : ٣٢٥ ، ٤٥٤

خلف الأحمر .

٣ : ٤٠٠

أبو خلف (المقرئ) :

١ : ٣٢٥

خلف بن هشام بن مطلب أبو محمد الأسدي :

١ : ٣٣٠ (٥)

أبو خورن منداذ :

٢ : ٢٥٥

المويزي = شمس الدين أحمد بن خليل بن سعادة

(د)

الدامغانى (محمد بن علي بن محمد الحنفي) :

١ : ١٠٢ (٥)

الدهاني = أبو عمرو الدهاني :

داود (عليه السلام) :

٢ : ٣٠٢

٤ : ٣٢

أبن داود = محمد بن داود الظاهري :

أبو داود الجبجبي (صاحب السنن) :

١ : ٩٨ ، ٢٤٦ ، ٢٥٠ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٩

٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٨٥

٢ : ٢٨ (٥) ، ١٦١ ، ١٧٨

داود الظاهري (أبو سليمان داود بن علي بن خلف

الأصفهاني) :

٢ : ١٧٨ (٥) ، ٢٥٥ (٥)

الذمماري (صاحب شرح التلخيص) :

١ : ٢٤٦

الرواني (أبو الحسن عبدالواحد بن إسماعيل) :

٤٦٧ : ٢ (٥)

أبو روم = فافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم

أبو ريش :

٢٨٩ : ٣

(ز)

ابن الزافوني (علي بن عبد الله بن نصر) :

١٠٢ : ١ (٥)

زاهر بن رستم (أبو هجاج الأمصاني) :

٣٢٥ : ١ (٥)

زيان = أبو عمرو بن الوليد بن عمار

الزبيدي (طبع خطأ الزبير) :

٢٥٠ : ١

ابن الزبير = أبو جعفر بن الزبير

الزجاج (إبراهيم بن السري) :

١٣ : ١ (٥) ٣٤٢، ٣٢٢، ٣٠٠، ٢٩١، ٢٧٨

٢ : ١٢١، ١٤٧، ١٤٥، ٤١٦، ٤٦٧

٣ : ٧٧، ٨١، ١٨٦، ١٨٨، ١٩٣، ٢٨٩

٣٦٠

٤ : ٩٧، ١١٥، ١١٧، ١٣٣، ١٥٩، ٢٣٨

٢٧٤، ٣١٥، ٣٤٤، ٤٣٤

زبد بن حبش :

١٢٨ : ٢

زكريا (عليه السلام) :

١٣٥ : ٢

الزحمرى (عمود بن عمر) :

١٣ : ١ (٥) ٣٨، ٤٩، ٦٣، ٧٢، ١٢٤

١٦٥، ١٦٦، ١٧٤، ١٨٦، ٢٦٥

٢٦٧، ٢٨٦، ٢٨٩، ٣٠١، ٣٠٤

٣٠٦، ٣١١، ٣١٧، ٣٢١، ٣٤٧

٣٥٦، ٣٥٨، ٤٣٢، ٤٨٨، ٤٩٠

٣ : ١١٦، ١٤٨، ٣٣٩، ٣٤٥، ٤٥٣

٤ : ٩٧، ١١٢، ١٥٧، ١٦٧، ٣١٨

٣٢٦، ٣٣٠، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٣

٣٥٣، ٣٩٣، ٤٠٣، ٤٢٨

واقف بن حرملة :

١٠٨ : ١

الراعى (أبو القاسم عبد الكريم بن محمد القزويني) :

٤٧٦ : ١ (٥)

ابن راهويج :

٧٨ : ٢

ابن أبي الربيع :

٤٠٤ : ٢

٣ : ٨٥، ١٧٩

٤ : ١٣٦، ١٧٤، ٤١٨ (٥)

الريح بن أس :

٢٠٩ : ١

٢ : ١٥٨

رسول الله = محمد عليه السلام

الرشيدى (الكتاب) :

٤٥٢ : ٣

ابن رهيئ :

٤٠٠ : ٣

الرماني (أبو الحسن علي بن عيسى) :

١ : ٥٤، ٥٧، ٣٥٦، ٣٥٨

٢ : ٩٠، ٢٥٢، ٣١٧، ٤٥١، ٤٦٥

٣ : ٦٣، ٧١، ١٠٧، ٤١٨

٤ : ١٣، ١٦٧، ٢٤١، ٢٨٦، ٣٩٥

روثة بن الصياح :

٩٠ : ١

٢ : ٢٦٨

روح بن عبادة :

١٥٩ : ٢

٣٤٣ ، ٣٤٠ ، ٣٣٧ ، ٣٣٦ ، ٣٢٨
٣٦٢ ، ٣٦٠ ، ٣٥٤ ، ٣٥٢ ، ٣٤٧
٣٨٥ ، ٣٨٢ ، ٣٧٠ ، ٣٦٩ ، ٣٦٨
٤٤٠ ، ٤١٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٧

الزملكاني = كمال الدين الزملكاني
الزنجاني (عز الدين أبو المصالي عبيد الوهاب بن
إبراهيم الزنجاني) :

٣ : ١٠-٣ (●) ، ٤١٥ (●)
الزهرى (محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شعيب) :
١ : ١١١ ، ٧١١ ، ٧٢١ ، ٧٣٤ ، ٨٣٣ (●)

زياد بن أبي سفيان :
١ : ٧٥١

أبو زيد (صحابي) .
١ : ٧٤١ ، ٧٤٣

أبو زيد الأنصاري :
١ : ٣٧٢

٣ : ٣٨٨
٤ : ١٨٢

زيد بن ثابت :

١ : ٨ ، ٢٢٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦
٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٢٥٦ ، ٢٧٦ ، ٢٧٩
٢ : ١٢٧

زيد بن حارثة :
١ : ١٦٣

٢ : ١٧٢ ، ٣٠٢

زين الدين = محمد بن محمد التنوخي (صاحب
الأقصى القريب)

(س)

سارة :
١ : ١٩٥

سالم (مولى أبي حذيفة) :
١ : ٧٤٣

٢ : ٥٩٩ ، ٧٢٥ ، ٧٢٩ ، ٧٣٨ ، ٧٤٠ ، ٧٦٨

٢٨٢ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٣٠٦ ، ٣٠٩

٣١٠ ، ٣١٧ ، ٣١٩ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣

٣٢٤ ، ٣٢٦ ، ٣٢٨ ، ٣٣٣ ، ٣٣٦

٣٣٩ ، ٣٤٥ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٦٤

٣٦٨ ، ٣٧١ ، ٣٧٩ ، ٣٨٨ ، ٣٩٤

٣٩٨ ، ٤٠٥ ، ٤٠٨ ، ٤١٥ ، ٤١٦

٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤٢٠ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤

٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٤ ، ٤٤٦ ، ٤٤٨ ، ٤٥٠

٤٥٢ ، ٤٥٤ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٤

٤٦٥ ، ٤٦٧ ، ٤٧٢ ، ٤٧٤ ، ٤٨٢

٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٥٠٠ ، ٥٠٣ ، ٥٠٥ ، ٥٠٧

٣ : ١١ ، ١٢ ، ٢٠ ، ٢٥ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٤٨

٥٠ ، ٥١ ، ٦١ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٧٤

٨٦ ، ٨٩ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٨

١٢٦ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٥٤ ، ١٦٦ -

١٦٨ ، ١٧٢ ، ١٧٧ ، ١٧٩ ، ١٨١

١٨٢ ، ١٨٥ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ٢٠٠

٢٠١ ، ٢٠٥ ، ٢١٠ ، ٢٢٠ ، ٢٢٤

٢٣٧ ، ٢٤٨ ، ٢٦٠ ، ٢٦٢

٢٧٣ ، ٢٧٧ ، ٢٧٩ ، ٢٨٧ ، ٢٩١

٣٠٤ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣١٠ ، ٣١٢

٣٢٠ ، ٣٢٨ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٥١

٣٥٨ ، ٣٦٥ ، ٣٦٧ ، ٣٧٥ ، ٣٧٩ ، ٤٠٣

٤٢٤ ، ٤٤٠ ، ٤٤٩ ، ٤٦٧ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧

٤ : ١١ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٣٠ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٤٦

٨٩ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ١٠١ ، ١٠٩ -

١١٢ ، ١١٤ ، ١٢٢ ، ١٣١ ، ١٤٠

١٤٢ ، ١٦٦ ، ١٧٢ ، ١٨٦ ، ١٩١

١٩٧ ، ٢١٨ ، ٢٢٨ ، ٢٦٣ ، ٢٦٧

٢٧٦ ، ٢٧٨ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢

٢٨٩ ، ٢٩٧ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٢٣

سعيد بن السيب :	البيق :
٤٥٩ ، ٨ : ١	٣٢٦ : ١
أبو سعيد بن الولي :	ابن سبع (أبو الربيع سليمان البسق) :
٤٣٩ : ١	٤٥٤ : ١ (*)
أبو سفيان :	١٥٤ : ٢ (*)
٢٢٠ : ٢	سحيم بن وليل البريوصي .
٨ : ٣	١١٠ : ١
سفيان الثوري :	الشاذلي (علم الدين علي بن محمد بن عبد الصمد) :
٤٧٩ ، ٤٣٤ ، (*) ٦ : ١	٢٨١ ، (*) ١١٢ : ١
١٦٤ ، ٧٨ : ٢	٤٥٣ : ٢
سفيان بن مينة :	البدى = إسماعيل بن عبد الرحمن البدى
٢٢٠ ، ٢١٣ (*) ٦ : ١	ابن السراج :
١٥٩ : ٢	٣٦٧ ، ٣٣٣ : ٢
الساكني (يوسف بن أبي بكر) :	١٦١ ، ٧٢ : ٣
٣١١ ، (*) ٧٠ : ١	٤١٤ ، ٣٨٣ ، ٣٨٢ ، ١٢٧ : ٤
١٠٠ : ٢ (*) ٢٨٤ ، ٣١٣ ، ٣١٥ ، ٣٣٦ ،	السرطلي للثوري بالجار (أبو عثمان سعيد بن محمد)
٤٦٣ ، ٤٧٥ ، ٤٠٠	٢٩٢ : ١ (*)
٣ : ١٦٣ ، ١٧٧ ، ١٨٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٥ ،	سعد بن عبيد
٣٠٧ ، ٣١٥ ، ٣٢٥ ، ٣٤٩ ، ٣٩٦ ،	٢٤١ : ١
٤١٩ ، ٤٢٤ ، ٤٢٨ ، ٤٣٨ ، ٤٤١	أبو سمد كال الدين = علي بن مسعود القرطبي (صاحب
٤٢ : ٤ ، ٩١ ، ١٤٢ ، ١٥٣ ، ٢٥١	الستوي) .
ابن الكيث :	سعد بن أبي ولس :
٢٩٨ : ١	٣٣٧ ، ٢٣٦ ، ١٩٨ ، ٣٣ : ١
٣٨٩ ، ٣٦٢ : ٢	سعيد بن بشير :
١٩ : ٤	٢٤٤ : ١
سلام أبو محمد الجاني :	سعيد بن جبير :
٢٥٠ ، ٢٤٩ : ١	٢٤٤ ، ٢٢٩ ، ٨ : ١
سليمان بن صرد :	٢٠٣ ، ١٥٨ : ٢
٢٢١ : ١	٤٠٤ ، ٣٣٦ ، ١٣٨ : ٤
سليمان الفارسي :	سعيد بن خالد :
٢٠١ : ١	٢٥٨ : ١
	أبو سعيد بن عون المكنى :
	٤٦٢ : ١

٣ : ١١٩ ، ٢١٠ ، ٧٤٠ ، ٧٤٦ ، ٧٦٥ ، ٧٦٥
٣٦٨ : ٢٨٦

٤ : ٧ ، ١٣ ، ٧١ ، ٦٧ ، ١٥٤ ، ٧٥٤ ، ٧٥٤
٧٥٥ ، ٧٦٧ ، ٧٧٩ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢٣
٣٩٨ ، ٤٠٠

أبو السوار التتوي :

٣ : ٣٨٨

سبيويه :

١ : ٣٠٣ ، ٦٨ ، ١٧٤ ، ١٧٦ ، ٤٠٤ ، ٣٧٧ ، ٣٧٧

٢ : ٣١٩ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٨ ، ٣٣٢ ، ٣٣٢

٣ : ٣٤٨ ، ٣٦٩ ، ٣٨٧ ، ٣٩٧ ، ٤٠٦ ، ٤٠٦

٤ : ٤٠٩ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٨

٥ : ٤٢٠ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥١

٤٦٣ ، ٥٠٦

٣ : ٩ ، ٥٥ ، ٧٢ ، ٧٥ ، ٧٩ ، ٩٨ ، ١٠٣ ، ١٠٣

٦ : ١٠٦ ، ١١٦ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٩ ، ١٣٩

١٤٠ ، ١٤٧ ، ١٥٤ ، ١٦٠ ، ١٧٩ ، ١٧٩

١٩١ ، ٢٠٣ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢٣٥ ، ٢٣٥

٢٨٧ ، ٣٦٦ ، ٤٠٦

٤ : ٤٧ ، ٥٧ ، ٨٨ ، ١٠٢ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٢

١٢٥ ، ١٣٥ ، ١٥٣ ، ١٧٤ ، ١٨١ ، ١٨١

١٨٣ ، ١٨٩ ، ١٩٦ ، ٢١٢ ، ٢٢٤ ، ٢٢٤

٢٧٢ ، ٢٧٥ ، ٢٨١ ، ٣٠١ ، ٣١٣ ، ٣١٣

٣١٥ ، ٣٢٥ ، ٣٢٨ ، ٣٣٢ ، ٣٦٢ ، ٣٦٢

٣٦٣ ، ٣٦٥ ، ٣٧٦ ، ٣٨٦ ، ٣٩٢ ، ٣٩٢

٤٠٦ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١٢ ، ٤١٢

٤٢٠ ، ٤٢٧ ، ٤٧٤ ، ٤٤٣

ابن سيده (علي بن إسماعيل أبو الحسن الفهرست) :

١ : ٦٤ (٥) ، ٢٩٧ (٥)

٢ : ٣٠١ ، ٤٧٦

٣ : ٣١٣ ، ٣٤١

ابن سيده (أحمد بن أبيان) :

١ : ٢٩١

أم سلمة (أم المؤمنين) :

١ : ٩٨ ، ٣٥٠

٢ : ٧٨

سلفة بن صخر :

١ : ٢٤

أبو سلمة بن عبد الرحمن :

١ : ٢١٧

سلم الرازي (أبو الفتح سليم بن أيوب الرازي) :

١ : ٤٧٣ (٥)

سليمان (عليه السلام) :

٣ : ١٤٤ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٦٧

٤ : ٣٢ ، ٢٨٥

أبو سليمان = داود الظاهري

سليمان بن حيان = أبو خالد الأحمر

سليمان بن داود الهاشمي :

١ : ٣٨٠

أبو الجبال -

٣ : ٢٨٨

سيرة :

١ : ٢١٧

السرقتي :

١ : ٢٢٩

سنيدي :

٢ : ١٥٩

سجل بن عبد الله :

١ : ٩

سجل بن عمرو :

١ : ١٩٨

السجيل (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن

أحمد) :

١ : ١٥٥ (٥) ، ١٦٧ ، ١٧٠

٢ : ٨٥ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ١٨٠ ، ٢٣٥ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧

٣ : ٣٠٦ ، ٣٢٣ ، ٤٤٦ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦

شعبة بن الحجاج :	البرالي :
٢٠٩ : ١	٣٠٦ : ١
١٥٩ : ١٥٨ : ٢	٢٧٥ : ٢
٤٣٧ : ٣	٣٧٠ : ٢٧٨ : ٢٢٧ : ١٥٣ : ١٢٦ : ٤
القصي :	ابن البرالي :
٢٤٣ : ٢٤٢ : ٢٤١ : ٢٢٩ : ١٧٣ : ٨ : ١	٣٥٨ : ٤
٤٨٠	ابن السيد (عبد الله بن محمد بن السيد البطيوسي) :
١٨٣ : ١٥٨ : ٢	٢٩١ : ٢٤٦ : ١
هيب (عليه السلام) :	٢٧ : ٢ (٥) : ٣١٦ : ٢٩٩ : ٤٥٤ : ٤٨٤
٤١٠ : ٣٦٨ : ٣٤٠ : ٣٠٩ : ٢١٩ : ٣٠ : ٣	٣٥٨ : ٣٧ : ٤
الفلويز (أبو علي الإصطبل عمر بن محمد بن عمر	ابن سيرين (أبو بكر محمد بن سيرين البصري) :
الأزد) :	٢١٨ : ٢ (٥) : ٢٤٨ : ٢٤١ : ٢٥٠ : ٤٤٤
٣٥٧ : ٢٣٩ : ٢ (٥)	٤٧٩ : ٤٧٣ : ٤٧٢ : ٤٦٩
١٥١ : ٧٩ : ٣	صيف الدولة :
شمس الدين بن الجوزي :	٤٦٥ : ١٨٩ : ٤
٣٢٦ : ٣	
شمس الدين الحوفي (أحمد بن خليل بن سعادة) :	(ش)
٤٣٩ : ١٦ : ٢ (٥)	أبو هامة شهاب الدين (عبد الرحمن بن إسماعيل
٣٧٩ : ٣٧٨ : ٢	ابن إبراهيم بن عثمان القاضي) :
شمس الدين القصي (محمد بن أحمد بن عثمان بن	١٨٠ : ١ (٥) : ٢١٢ : ٢٢٣ : ٢٣٠ : ٢٤٢
فايز التركاني) :	٣٤٠ : ٣٣٣ : ٢٣٢ : ٣٣١ : ٣١٩ : ٢٨١
(٥) ٢٤٢ : ١	القلي :
شمس الدين محمد بن النقيب :	٤٤٦ : ١
٣١١ : ١	ابن العجري (أبو السعادات عبد الله بن علي بن حمزة) :
ابن خليوذ :	٣٧٦ : ٢ (٥)
٨٩ : ١	٣ : ١٦١ : ١٩٦ : ٢٠٤ : ٢١٠ : ٢١٢
ابن شهاب = الزهري (الزهري	٣٤٠ : ٣١٩ : ٣١٢ : ٣٠٣
شهاب الدين أبو هامة = أبو هامة	٤ : ١٧٥ : ٢١٨ : ٢٢٥ : ٢٢٦ : ٢٤٦
شهاب الدين بن الرحل :	٢٥٢ : ٣٥٧ : ٣٥٩ : ٣٧٩
٤٨ : ٤	الصريف للرفعي :
ابن أبي حنيفة (الملقب أبو بكر عبد الله بن محمد) :	٤٣٠ : ٣٨٦ : ٣٦٣ : ٣
١٨٩ : ١ (٥) : ٢٥٨ : ٢٧٩	١٣٧ : ٤٥ : ٤
١٣٢ : ٢	
حنيفة = عززي	

(ص)

الصاحب بن مباد :

٥١٤ : ٢

الشافعي (حسن بن محمد صاحب التكة) :

١١٠ : ١ (٥) ٢٩٢ (٥)

٢٧٨ : ٤

صالح (عليه السلام) :

٣٢ : ٣٠

أبو صالح :

٢٨٤ : ٢٨٣ ، ٤٣٩

١٥٨ : ٢

صالح بن محمد الزيندي :

١٥٩ : ٢

صبر الدين موهوب الجزوي :

١٢٢ : ٢

الصديقي = أبو بكر

الصعب بن جثامة :

١٤٣ : ٢

الصفار = أبو جعفر النحاس

صفي الدين بن أبي منصور :

٦٠ : ٤

صفية بنت عبد المطلب :

٣١٢ : ٣

ابن الصلاح = أبو عمرو بن الملقب

أبو الصلت = عبد الله بن كثير

الصيرفي :

٢٨٤ : ١

ابن أبي الصيف :

٢٦٤ : ١

(ض)

ابن الضائع (علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي) :

٢٣٩ : ٢ (٥) ٣١٧ ، ٣٢٠ (٥) ٣٢٣ ،

٣٥٧ ، ٣٦٠ ، ٤٣٩

٢٨٨ : ٣٠٥ ، ٢٩٠

٢٤٠ : ٤

الضحاك بن غنم :

٢٢٧ : ٢ (٥) ٢٢٧

الضحاك بن مزاحم :

١٩٣ : ١٩٤ ، ١٩٩

١٥٨ : ٢

ضام بن ثعلبة :

١٣٢ : ٢

ضمرة بن الصبي :

١٥٩ : ١

(ط)

أبو طالب (هم الرسول عليه السلام) :

٣١ : ١٢٧

ابن أبي طالب = مكى

٩٢ : ٢

أبو طاهر السلفي (أحمد بن محمد بن أحمد السلفي

الحافظ) :

٢٨٢ : ١ (٥)

ابن طاهر (محمد بن أحمد بن طاهر) :

١٨٢ : ١٨٣ (٥)

طاوس :

١٧١ : ٢

الطائي الكبير = أبو تمام

الطبراني :

٤٦٢ : ٤٧١ ، ٤٧٩

الطبري = محمد بن جرير

الطواوى :

- ٧٢٤ ، ٧٢٠ ، ٧١٦ ، ٧١٣ : ١
ابن الطراوة (أبو الحسين سليمان بن عبد الله القاتل) :
٣٤٩ ، (٥) ٣٧٦ : ٢
١١٦ : ٣
٤١٦ ، ١٢٨ ، ١٠٣ : ٤
الطرطوسى (نعم الدين إبراهيم بن طي الطرسوسى) :
٣٨٤ ، (٥) ٣٠١ ، ٣٠٠ : ٢
٤٣٧ ، (٥) ٢٧٢ : ٣
الطرطوسى (أبو بكر محمد بن الوليد بن محمد بن خلف) :
٤٨٢ ، (٥) : ١
طرفة بن السبد :
٥١٧ : ٢
٦٨ : ٣
ابن طريف (عبد الملك بن طريف الأندلسى)
٢٩٢ : ١
الطيالىسى (صاحب السند) :
٢٥٨ ، ٧٤٤ : ١
أبو الطيب الطبرى :
٤٦٩ : ٢
أبو الطيب بن غلبون (عبد النعم بن غلبون بن
للبارك) :
٣٧٣ ، (٥) : ١
الطبيى (الحسن بن محمد بن عبد الله الطبيى) :
٤٤٨ ، (٥) : ٢
٦٤ : ٣
٢٨١ ، ٩٨ : ٤
(ط)
ابن ظفر (أبو عبد الله بن ظفر بن محمد بن محمد
الصقلى) :
٣٦ ، (٥) : ٢
١٦٦ : ٣

(ح)

- الحاس بن وائل :
١٦٠ : ١
حاصم بن بهمة أبي التجرود :
٢٣٨ ، ٣٣١ ، ٣٢٩ ، (٥) ٣٧٨ ، ٣١٩ ، ٧٤٣ : ١
١٧٨ : ٢
٣٥٣ ، ٢٧٩ ، ٧٩ : ٣
حاصم الجعوى بن أبي الصباح البصرى :
٣٨٤ ، ٧٤٩ : ١
أبو الحالىة :
٤٥٦ ، ٢٩٤ ، ٢٤٩ ، ٢٠٩ : ١
١٨٦ ، ١٥٨ ، ١٠٥ : ٢
ابن حامر للقرى = عبد الله بن حامر بن يزيد
حامر السدى :
١٥٨ : ٢
ابن حامر = عبد الله بن حامر اليصبي
حامر بن شراحيل = القصى
حائلة بنت أبي بكر (أم للؤميتين) :
٤٧٠٩ ، ٧٠٧ ، ٧٠٦ ، ١٩٨ ، ٧٤ ، ١٥ : ١
٤٦٣ ، ٣٣٦ ، ٣٣٢ : ٢
٢٠٢ ، ٣٩ : ٢
١١١ : ٣
٢٢٢ : ٤
ابن حباد (أبو عبد الله محمد بن محمد بن حباد) :
٣٤٢ ، (٥) : ١
الحباضى :
٤٦٠ ، ٤٥٦ : ١
ابن حباس = عبد الله بن حباس
أبو الحباس أحمد بن سريح (أحمد بن عمر بن سريح
أبو الحباس) :
٤٨٥ ، (٥) : ١
٤٦ : ٢

عبد الرحمن بن مهدي :	العباس بن عبد المطلب :
٢٤٧ : ١	١٨٨ : ١
عبد الرحمن بن مهدي :	أبو العباس المراكشي (أحمد بن محمد بن عثمان
٢٤٥ : ١	الأزدي المعروف بابن البناء) :
عبد الرحيم بن عمر الكرماني :	٣٨٠ : ١ (*) ، ٣٨٧
٤٣٧ : ١	أبو العباس بن قيس (أحمد بن محمد بن أحمد بن
عبد الرزاق بن حاتم الصنعاني :	نقيس) :
٤٧٩ : ١	٣٢٣ : ١
١٦٤ ، ١٥٩ : ٢	عبد بن حيد الكوفي :
ابن عبد السلام = عز الدين بن عبد السلام	١٥٩ : ٢
عبد العزيز بن أحمد التجاوي :	ابن عبد الباقي :
(*) ٤٦٥ : ١	٣٢٣ : ١ (*)
(*) ٤٩٨ : ٢	ابن عبد البر (يوسف بن عبد الله بن عبد البر بن
عبد العزيز الديلمي (أبو محمد عبد العزيز أحمد	عاصم الثوري) :
ابن سعيد بن عبد الله الديلمي) :	٧١٤ ، ٧١٣ ، (*) ٧١٦ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ -
(*) ٣٦٩ : ١	٤٤٧ ، ٤٤٥ ، ٣٨٤ ، ٣٣٣ ، ٧٢٣
عبد العزيز بن يحيى الكتاني :	عبد الجبار بن أحمد :
(*) ٧ : ١	٥١٤ : ٢
عبد العزيز = أبو لب	ابن عبد الحكم :
عبد الظفار = نوح	٤٤٧ : ١
عبد القاهر بن عبد القادر المبرجاني :	عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي :
٣٧٨ ، ٣٤٢ ، ٣٣٩ ، ٣٣٥ ، ٣١٠ : ٢	١٥٩ : ٢
٥٠٨ ، ٤١٣ ، ٤٠٥	عبد الرحمن بن الحارث بن عقام :
١٩٣ ، ١٦٩ ، ١٠٥ : ٣	٢٣٦ : ١
٢٣٩ ، ٥١ : ٤	أبو عبد الرحمن السلي (محمد بن الحسين) :
عبد الله بن أحمد بن حنبل :	٤٧٦ ، ٢٤٣ : ١
(*) ٤٦٢ ، ٣٧٨ : ١	١٧١ : ٢ (*) ، ٥١٣
أبو عبد الله البغدادي	عبد الرحمن بن شماس :
٨٩ : ٢	٢٣٧ : ١
أبو عبد الله البكري ابادي :	عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه :
٤٨٦ : ١	٤٣٤ : ١
٧٦ : ٢	

٢٠٩ ، ٢٠٨ ، ٢٠٣ ، ١٩٤ ، ١٩٣
 ٢٤١ ، ٢٣٤ ، ٢٢٩ ، ٢٢٨ ، ٢١١
 ٢٦٦ ، ٢٦٣ ، ٢٤٨ ، ٢٤٦ ، ٢٤٣
 ٢٩٣ ، ٢٨٩ ، ٢٨٨ ، ٢٨٤ ، ٢٨٣
 ٣٤٧ ، ٣٤٢ ، ٣٣٧ ، ٢٩٦ ، ٢٩٤
 ٤٤٨ ، ٤٤٧ ، ٤٤٥ ، ٤٤٤ ، ٤٣٢ ، ٣٧٧
 ٤٧٢ ، ٤٦٢
 ١٠٢ ، ١٤٨ ، ٨٠ ، ٧٩ ، ٧٤ ، ٧٣ ، ٤٥ ، ١٥ : ٢
 ١٧٤ ، ١٧٢ ، ١٦٤ ، ١٦١ ، ١٥٨ ، ١٥٧
 ٢٩٥ ، ٢٧١ ، ٢٢٤ ، ٢٠٣ ، ٢٠٢ ، ١٨٠
 ١٥ ، ٤٨٨ ، ٣٦٨ ، ٣٤١
 ٢٨٩ ، ٢٥٤ ، ٢٤٢ ، ١٥٦ ، ١١٧ ، ٨٩ ، ٨ : ٣
 ٤٥٣ ، ٤٤٩
 ٢٨٨ ، ٢٦٢ ، ١٧٧ ، ٥٢ ، ٤٣ : ٤
 عبد الله بن عبد الرحمن بن يلى :
 ٢٤٦ : ١
 عبد الله بن عمر :
 ٤٦٧ ، ٤٦٤ ، ٣٤٢ ، ٢٦٦ ، ٢٤٣ ، ٣٢ : ١
 ٤٨١ ، ٤٧١
 عبد الله بن عمرو بن العاص :
 ٤٥٥ ، ٤٤٧ : ١
 ١٥٧ : ٢
 ٣٣٧ : ٤
 أبو عبد الله القرشي :
 ٤٥٢ : ١
 أبو عبد الله الكاظمي (محمد بن الحسين) :
 (٥) ٣٢٤ : ١
 عبد الله بن كثير القرشي :
 ٣٢٩ ، ٣٢٨ ، (٥) ٣٢٧ ، ٣٢١ ، ٢٧٨ ، ٢٢٧ : ١
 ٢١٣ : ٣
 ١٥٧ : ٤

عبد الله بن جابر :
 ٤٣٩ : ٤
 عبد الله بن جبر :
 ٢٤٩ : ١
 عبد الله بن جحش :
 ٢٠٤ ، ٢٠٣ : ١
 عبد الله بن الجراح :
 ١٥٩ : ٢
 عبد الله بن حفلة :
 ٣٣ : ٤
 أبو عبد الله الحلبي = الحلبي
 عبد الله بن الزبير :
 ٣٢٧ ، ٢٣٦ : ١
 عبد الله بن زيد بن أسلم :
 ١٥٨ : ٢
 عبد الله بن السائب :
 ٢٤٣ : ١
 عبد الله بن أبي سرح :
 ٢٠٠ : ١
 عبد الله بن سعيد أبو سعيد الأشج :
 ٢٤٧ ، ٢٤٦ : ١
 عبد الله بن سلام :
 ٢٠٢ : ١
 ٢٢١ : ٢
 عبد الله بن طاهر بن ربيعة (صعالي) :
 ١٩٨ : ١
 عبد الله بن طاهر بن يزيد بن تميم اليحصبي :
 ٣١٩ ، ٣٠٩ ، (٥) ٢٨٥ ، ١١٧ : ١
 ٣٤٥ ، ٣٣٨ ، ٣٣٠ ، (٥) ٣٢٩ ، (٥) ٣٢٨
 ٢٩٠ : ٢
 ٢١١ ، ١٦١ : ٢
 ٣٠١ ، ٣٧ : ٤
 عبد الله بن عباس :
 ١٩٠ ، ١٧٣ ، ١٠٥ ، ٢٨ ، ٢٧ ، ٨ : ١

٣٥٦ ، ٧٨٨ ، ٧٨٦ : ٤	عبد الله بن المبارك :
كتاب بن أسيد :	١٧٧ ، ٤٤٦ : ١
٧٠٤ : ١	عبد الله بن مسعود :
عُثَيْل بن جُبَى = ابن جُبَى	١ : ٧ ، ٨ ، ٣٠ ، ١٨٧ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ٢١٥
عُثَيْل بن سعيد الهذلي أبو عمرو :	٢٤٣ ، ٢٣٩ ، ٢٧٢ ، ٢٧١ ، ٢١٩ ، ٢٤٦
١٨٨ : ١	٢٥٩ ، ٢٥٨ ، ٢٥٧ ، ٢٥١ ، ٢٤٨ ، ٢٤٦
عُثَيْل بن طلحة :	٢٦٢ ، ٢٦٤ ، ٢٨٢ ، ٣٣٨ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٥
١٨٨ : ١	٤٧٩ ، ٤٥٦
عُثَيْل بن عبد الله بن أوس :	٢ : ٥٨ ، ٧٩ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٥١ ، ١٥٤
٧٤٦ : ١	١٦٩ ، ١٥٧ ، ١٨٤ ، ٢١٤ ، ٢٣٨
عُثَيْل بن سعيد الله بن أوس الثقفي :	٣٨٧ ، ٣٤١ ، ٣٣٦ ، ٣٨٧
٤٦٢ : ١	٤٤٩ ، ٣٧٠ ، ٣٦٩ ، ٢٥٩ ، ٢٠٤ ، ٧٩ ، ٧٧ : ٣
عُثَيْل بن عوف	٤ : ٢٧١ ، ٢٧٧ ، ٤١٦
١ : ٢١٨ ، ٢١٥ ، ٢١٤ ، ٢٠٠ ، ٢١٩	عبد الوهاب المالكي :
٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٧ ، ٢٣٤	٣ : ٤٣٢
٢٣٥ - ٢٣٧ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٣	ابن عبيدون :
٢٤٥ ، ٢٥٦ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٩ ، ٣٣٨	٣ : ٢٣٨
٣٧٦ ، ٣٧٩ ، ٤٥٥ ، ٤٧١ ، ٤٧٧ ، ٤٨٢	أبو حنيفة (القاسم بن سلام) :
١٢٧ : ٢	١ : ٢٥ ، ٢١٢ ، ٢١٧ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤ ، ٣٣٦
عُثَيْل بن عمرو = أبو عمر بن الحجاب	٢٤٨ ، ٢٨٣ ، ٢٩١ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٣٣٦
أبو عُثَيْل اللزني :	٣٥٥ ، ٣٨٠ ، ٤٣٧ ، ٤٤٤ ، ٤٥٦ ، ٤٦٢
٢٦٨ ، ٢٤٠ (٥) : ٢	٤٦٩ ، ٤٧٩ ، ٤٨٣
٣٦٢ ، ٣٠٥ : ٣	٢ : ٧٨ ، ٨١ ، ١٥١ ، ٣٠٠ ، ٥٠٤
عُثَيْل بن مغمون :	٣ : ٢٨٠ ، ٣١٣
٢٨ : ١	٤ : ١٨٤ ، ٤٢١
أبو عُثَيْل التهمدي :	عبيد الله بن موسى :
٣٠ : ١	١ : ٤٤٤
البجاج :	أبو عبيدة بن الجراح :
٣ : ٣٥٩	٤ : ١٦٦
عدي بن حاتم :	أبو عبيدة (حمير بن لثقي) :
١٦٠ ، ١٥ : ١	١ : ٢٨٧ ، ٢٩٥
ابن العربي = أبو بكر بن العربي	٢ : ١٦٩ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٧٨ ، ٣٤١
	٣ : ١٧٤ ، ٣٦٠ ، ٣٦٤ ، ٣٨٩

المراق (علم الدين عبدالكريم بن علي المراق) :	٣ : ١٧ (٥) ، ٣١ ، ٣٨٣
السكري أبو حلال :	٤ : ١١ (٥)
٤٧٦ : ٢	٢٠٢ : ٢
٨٥ : ٧٩ : ٤	عروة بن الزبير بن الصوام الأسدي :
عصام بن يوسف :	١ : ١٨٩ (٥) ، ١٩٠
٤٥٧ : ١	٢٠٢ : ٢
ابن عصفور (علي بن مؤمن بن محمد أبو الحسن بن عصفور) :	عز الدين = ابن أبي الحديد
٣١٩ : ١	عز الدين بن عبد السلام :
٢ : ٣١٨ (٥) ، ٣٥٧ ، ٣٨٦ ، ٣٩٢ ، ٤٠٨ ، ٤٤٤ (٥) ، ٤٥٨ ، ٣٩٧	١ : ٣٧ ، ٨٨ ، ٣٤٥ ، ٤٣٩ ، ٤٦٣ (٥) ، ٤٨١ ، ٤٧٥
٣ : ٧١ ، ٨٤ ، ١١٦ ، ١٥٨ ، ٢٨٩ ، ٣٨٣	٢ : ١٤ ، ٦٥ ، ١٢٢ ، ٢٥٥ ، ٢٦٢ ، ٢٨٩ ، ٣٠١ ، ٤٦٢ ، ٤٨٧ ، ٤٩٦
٣٨٤	٣ : ١٧ ، ٣٩ ، ٥٦ ، ٢٤١ ، ٢٥٢ ، ٤٠٥ ، ٤١٥
٤ : ٢٠٢ ، ٢٣٤ ، ٢٨٢ ، ٣٠٦ ، ٣٧٧ ، ٣٨٣	٤ : ٥٠ ، ٤٠ ، ١٤٤ ، ٢٩٧ ، ٣٤٦
عطاء بن أبي رباح :	عز الدين الفاروق :
١٥٨ : ٢	٣٢٥ : ١
عطاء بن أبي سلفة الخراساني :	عزير :
١٥٨ : ٢	١٨٦ : ٢
عطاء بن يسار :	٣ : ٨٢ ، ٣٩٠
١ : ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٢٠٣ ، ٢٤٩	ابن عزير (محمد بن عزير المزري البجستاني) :
ابن عطية (عبد الحق بن غالب) :	١ : ٢٩١ (٥)
١ : ٨ (٥) ، ٦٣ ، ٢١٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨	٢ : ٢٧٩
١ : ٢٨٩ ، ٣٠١ (٥) ، ٤٨٩	٤ : ٢٤٨
٢ : ٣٢ ، ٥٨ ، ٩٧ ، ١٠١ ، ١٥٩ ، ٢٤٠	عزري بن عبد الله القاضي أبو المال القاضي
٤ : ٢٤٤ ، ٢٤٦ ، ٢٥١ ، ٢٤٤ ، ٢٨٨	المعروف بشيخة :
٣٣٩ ، ٣٤٥ ، ٤٥٩	١ : ١٩ (٥) ، ٢٧٣ ، ٢٩٠
٣ : ١٠٣ ، ١٢٣ ، ١٩١ ، ٢٣٩ ، ٣٤٤ ، ٣٤٩	٢ : ٣٨ ، ٩٠ ، ١٥١ ، ٣٤١
٤ : ١٣ ، ٢٤ ، ٦٠ ، ٦١ ، ١١٢ ، ١١٧	٣ : ٣٠٧
١٣٧ ، ٢١٨ ، ٢٥٤ ، ٢٦٣	ابن حاكم (محمد بن علي بن الحضر النساني) :
عطية النوق :	١ : ١٥٥ (٥)
٢ : ١٥٨	٢ : ٤٧٩ (٥) ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٩
عطية بن عامر :	
١ : ٢٤٣	

٨٨ : ٧
 ، ١٨٠ ، ١٦٣ ، ١٤٤ ، ١٠٣ ، ٣٣ : ٣
 ٣٨٤ ، ٣٧٠ ، ٣٦٤ ، ٣٦٢ ، ٢٠٣ ، ١٩٣
 ، ٣٣٦ ، ٣٣٥ ، ٣٢٥ ، ٣١٥ ، ٢٨٨ : ٤
 ٤٤٤ ، ٤٠٩ ، ٣٩٠
 علي بن زيد :
 ٢٠٩ : ١
 علي بن أبي طالب :
 ، ٢٤٤٣ ، ٢٤٢٢ ، ٢٣٣٥ ، ٢٠٤ ، ١٩٧ ، ٨٠ : ١
 ، ٤٤٧٩ ، ٣٣٨٨ ، ٢٦٣٧ ، ٢٥٩ ، ٢٥٨ ، ٢٥١
 ٤٨٢
 ، ١٧١ ، ١٦١ ، ١٥٢ ، ١٢٧ ، ٧٩ ، ٧٩ ، ٥٥ : ٢
 ٣١٥ ، ٢٧٣ ، ٢٦٣ ، ١٩٧
 ٤٤٩ ، ٣١٣ ، ٣٠٣ ، ٢٢٢ : ٣
 علي بن أبي طلحة الوالي
 ١٥٩ ، ١٥٨ : ٢
 علي بن عبد الله بن جعفر المديني :
 (٢٢٧ : ١)
 علي بن عيسى الري :
 ٢٧٠ : ٣
 علي بن عيسى = الرماني
 أبو علي القارسي :
 ٣٧٧ ، ٣٤٩ ، ٣٣٩ ، ٣٠٩ ، ٣٠٠ ، (٢٧٨ : ١)
 ، ٢٨٧ ، ٢٧٩ ، ٢٦٦ ، ٢٣٨ ، ٢٢٠ ، ٦١ : ٢
 ، ٣٢٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩١ ، ٢٩٠ ، ٢٨٨
 ، ٤١٥ ، ٣٧٩ ، ٣٦٩ ، ٣٤٥ ، ٣٣٢
 ، ٤٤٢ ، ٤٤٠ ، ٤٣٩ ، ٤٣٦ ، ٤١٦
 ، ٥١٨ ، ٥٠٥ ، ٤٦٣ ، ٤٥٥ ، ٤٤٦
 ، ١١٦ ، ١٠٨ ، ٦١ ، ٤٥ ، ٣٣ ، ٣ : ٣
 ، ١٧٩ ، ١٧٢ ، ١٦١ ، ١٢٤ ، ١٢١
 ، ٢١٠ ، ٢٠٩ ، ١٩٦ ، ١٩٢ ، ١٨٩
 ، ٣٥٧ ، ٣٥٠ ، ٣٤١ ، ٢٩٠ ، ٢٨٩ ، ٢١٤
 ٤٤٤ ، ٤١٨ ، ٣٩٠ ، ٣٨٩ ، ٣٦٢

عقبة بن أبي مصيط :
 ٣٠٢ : ٣
 ابن عقيل (عبد الله بن محمد بن عقيل) :
 ٤٤٥ : ١
 (١٥٨ : ٢)
 عكرمة بن أبي جهل :
 ٤٧٨ : ١
 عكرمة (مولى ابن عباس) :
 ٤٣٢ ، ٢٩٣ ، ٢٨٨ ، ١٥٩ ، ١٥٥ : ١
 ١٧١ ، ١٥٨ : ٢
 أبو العلاء محمد بن غانم المعروف بالفاقي :
 ٤٣ : ١
 علاء الدين الباجي :
 ١٤١ : ٤
 أبو العلاء للمري :
 ٥١٣ : ٢
 ٤٢٥ : ٣
 علفقة بن قيس النخعي الكوفي :
 ١٩١ ، ١٩٠ ، (١٧٩ : ١)
 علم الدين العراقي = العراقي
 علم الدين القلي :
 ١٨٨ : ٤
 علي بن أحمد القارسي أبو عبد الحافظ :
 ٢٩١ : ١
 أبو علي الخاتمي :
 ٣٠٣ : ٢
 علي بن حجر بن لباس المديني :
 ١٥٩ : ٣
 علي بن حمزة الكسائي :
 ، ٣٣١ ، (٢٢٩ : ١) ، ٣١٩ ، ٢٦٦ ، ٢٥٣ : ١
 ٣٩١ ، ٣٨٤ ، ٣٣٨

أبو عمر الزاهد غلام ثعلب (محمد بن عبد الواحد للروف بالزاهد) :	٤ : ٢٩ ، ٣٥ ، ١١٥ ، ١٣٤ ، ١٥٨ ، ١٦١ ، ١٧٦ ، ١٩٢ ، ١٩٩ ، ٢٢٩ ، ٢٤٧ ، ٢٧١ ،
٣٣٩ ، ٢٩١ (●) :	٤٣٢ ، ٤١٠ ، ٣٨٦ ، ٣٨٣ ، ٢٩٧ ، ٢٧٤
٢ (●) ٢٤٢ :	أبو علي التائي (إسماعيل بن القاسم بن ميثون) :
٣ : ١٨٤ :	١ : ٢٩٢ (●)
٤ : ٧٧ :	أبو علي للالك (الحسن بن محمد بن إبراهيم) :
أبو عمر الطلفسكي (أحمد بن محمد بن عبد الله بن لب) :	١ : ٣٢٥ (●)
١ : ٣٢٤ (●) :	علي بن محمد المروى (صاحب كتاب الأزمية) :
أبو عمر بن عبد البر = ابن عبد البر	٤ : ٢٤٥
عمر بن عبد العزيز :	علي بن محمد الوراق :
٣ : ٣١٣ :	٢ : ١٥٣
عمر بن عبد الله بن أوس بن حنيفة :	علي بن مسعود القرطبي أبو سعد كمال الدين
١ : ٢٤٥ :	(صاحب كتاب المستوفى) :
عمران القطان :	١ : ٣٥٩
١ : ٢٤٤ ، ٢٥٨ :	٢ : ٣٥٣ ، ٣٥٥
عمرو بن الجحوح :	العلاء النجدي (أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن
٤ : ٤٣ :	ابن الحسين بن محمد النجدي) :
أبو عمرو بن الحاجب = ابن الحاجب	١ : ٤٧٦ (●) ، ٤٨٣
أبو عمرو النخعي (عثمان بن سعيد) :	العلاء بن يونس اللوصلي :
١ : ٥٣ ، ١١١ (●) ، ٢١٥ ، ٢٤٠ ، ٢٤٩ ،	١ : ٤٧٧
٢٥٠ ، ٢٥٢ ، ٢٦٨ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ،	حمادة بن الوليد :
٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٤ (●) ، ٣٤٢ ، ٣٤٦ ،	١ : ٢٨٩
٣٤٧ ، ٣٧٩ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٩١ ،	الحائي (أبو محمد الحسن بن علي بن سعيد الهائي) :
٣٩٦ ، ٤٤٦ :	١ : ٣٤٢ (●)
٣ : ٣٨٨ :	ابن عمر = عبد الله بن عمر
أبو عمرو الشيباني :	عمر بن الخطاب :
١ : ٢٦٦ :	١ : ٨ ، ٣٣ ، ٢١١ ، ٢١٩ ، ٢٢٢ ، ٢٢٦ ،
أبو عمرو بن الصلاح :	٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٧ ، ٢٨٠ ، ٢٨٤ ، ٢٨٩ ،
١ : ١٩٩ (●) ، ٢٩١ ، ٣٣٢ ، ٤٧٦ ، ٤٨٣ ،	٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٤٣٣ ، ٤٦٢ ، ٤٧٨ ، ٤٨٠
٢ : ٧٨ ، ١٧٠ :	٢ : ٣٥ ، ٣٦ ، ٥٨ ، ١٠٦ ، ١١٩ ، ١٧٤
عمرو بن العاص :	٣ : ٣١٣
١ : ٢٨٩ :	٤ : ٤١٦

عيسى بن يونس :

٢٤٥ : ١

ابن حنيفة :

٤٣٩ : ١

(غ)

الزئالي :

٤٣٤ : ١ ، ٤٣٥ ، ٤٣٩ ، ٤٤٤ ، ٤٦١

٤٧٤ : ٢ ، ٤٦ ، ٤٧٩ ، ٤٧٤

الزئولي :

٣١٢ : ٣

ابن ظليون :

٣٢٤ : ١

(ف)

ابن فارس = أحمد بن فارس

فارس بن أحمد بن موسى أبو الفتح :

٣٢٣ : ١ (٥)

فارس بن زكريا :

٣٢٤ : ١ ، ١٠٩

الفارسي = أبو علي الفارسي

الفارسي (أبو عبد الله محمد بن الحسن بن محمد الفارسي) :

٤٦٠ : ١ (٥)

فاطمة الزهراء :

٢٣٢ : ١

١٩٧ : ٢ ، ١٥٢

أبو الفتح بن جني = ابن جني

أبو الفتح القشيري :

٢٢ : ١

٢٧٠ : ٣

٤٧٨ : ٤

عمر الإسلام = محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي

عمرو بن حبيب :

٤٤٩ : ٣

أبو عمرو بن العلاء :

٢٨٣ : ١ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٨

٣٢٨ ، ٣٣١ ، ٣٢٩

٤٨١ : ٢

٤٤٤ : ٤

عمرو بن علي :

٣٢٨ : ١

عمرو بن مديكر :

٢٨ : ١

ابن عمرو بن محمد بن أبي علي بن عمرو

أبو عبد الله :

٤٥٣ : ٢ (٥) ، ٤٤١

٢١١ : ٣ (٥) ، ٦٤

حنيفة بن شداد :

٣٠٧ : ٢

عوف بن حفراء :

٢٠٣ : ١

عياش بن أبي ربيعة :

١١٩ : ٢

عيسى (عليه السلام) :

٤١٥ : ١ ، ١٦٣ ، ١٦١

٩٨ : ٢ ، ١٣٥ ، ١٤٠ ، ١٦٩ ، ١٨٢

١٨٦ ، ٢٣٧ ، ٣٩٠

٤٠٥ : ٣ ، ١٥٠ ، ١٨٢ ، ١٣٧ ، ١٤٩ ، ٢٦٠

٢٦٩ ، ٣١١ ، ٣٩٠ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦

٤٤٤ : ٢ ، ٢١٥

ابن عيسى :

٢٨٠ : ٣

عيسى بن عمر :

٢٤٥ : ١

(ق)

ابن قادم = أبو بكر بن قادم
 قاسم بن أصبغ (بن محمد بن يوسف بن ناصح البياضي
 الأندلسي) :
 ٢١٢ : ١ (*)
 أبو القاسم بن برهان :
 ٣٥٤ : ١
 أبو القاسم بن البنداري (عبد الله بن محمد بن الحسين
 ابن نايا) :
 ٤١٤ : ٣ (*)
 قاسم بن ثابت بن عبد العزيز الأندلسي :
 ٢١٩ : ١ (*)
 أبو القاسم بن الرماك :
 ١٨٣ : ٤
 أبو القاسم الزجاجي :
 ١٩٣ : ٣
 أبو القاسم السعدي :
 ١٦٨ : ٤
 القاسم بن سلام = أبو عبيد
 أبو القاسم السهميل = السهميل
 أبو القاسم الشاطبي = القاسم بن فiere
 القاسم بن فiere الشاطبي :
 ٣٢١ ، ٣٢٠ ، ٣١٨ : ١ (*)
 أبو القاسم القشيري :
 ٤٣٥ ، ٢٦٣ : ١
 ٤٢ : ٣
 أبو القاسم التيبابوري = محمد بن حبيب
 ابن القاسم (أبو العباس أحمد بن أحمد الطبري) :
 ٢٥٥ : ٢ (*)
 قاطون :
 ٣٢٦ ، ٣٢٥ ، ٣٢١ ، ٣١٩ : ١
 (٣١ - برهان - رابع)

قفر الدين (محمد بن عمر الرازي) :

١٣ : ١ (*) ، ٣٦ ، ٣٥ ، ١١٢ (*) ، ١٢٦ ،
 ١٧٣ - ١٦٥ ، ١٩١ ، ٤٤٤ ، ٤٩١
 ٢ : ٢ ، ٢٢٤ ، ٢٦٦ ، ٣٧٨ ، ٣٩٩
 ٣ : ١٢ ، ٢٢ ، ٧٣ ، ١١٥ ، ٢٧٧ ، ٤٣٤ ،
 ٤٥٢
 ٤ : ٥٦ ، ٧١ ، ٨٩ ، ١٤١ ، ٣٦٦
 الفراء (يحيى بن زياد) :
 ٦٣ : ١ (*) - ٦٥ ، ٧٨٤ ، ٢٩١ ، ٣٢٦ ،
 ٣٧٩
 ٢ : ٨٢ (*) ، ٢٣٩ ، ٢٧١ ، ٢٨٨ ، ٤٧٢
 ٣ : ٥ ، ٥٢ ، ٧٥ ، ١٤٤ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ،
 ١٨٤ ، ١٨٧ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٢٠٣ ،
 ٢٠٨ ، ٢٩٠ ، ٣٥٣ ، ٣٦٠ ، ٣٦٢ ،
 ٣٦٤ ، ٤٤٠
 ٤ : ١٢ ، ٢٣ ، ٥٧ ، ١٥٣ ، ١٥٥ ، ١٨٠ ،
 ١٨٢ ، ٢٥٠ ، ٢٦٢ ، ٢٩٤ ، ٣٤٨
 أبو الفرج الأسدي :
 ٢٥٠ : ١
 أبو الفرج بن الجوزي = ابن الجوزي
 الفرزدق : ٣ : ٦
 ابن الفرس (عبد النعم بن محمد بن فرس القرطبي) :
 ٣ : ٢ (*)
 ابن الفركاح = تاج الدين
 الفضل بن زياد :
 ١٥٩ : ٢
 الفضيل بن شاذان :
 ٢٤٩ : ١
 ابن فورك (محمد بن الحسن بن فورك) :
 ٢٣١ : ١ (*)
 ٢ : ٢٤٣ ، ٥٠٥
 ٤ : ٣١٠ ، ٣٤٦

قنادة بن دعامة السدوسي :	٢٨ : ٣ (*)
١ : ٢٤١ ، ٢٤٤ ، ٢٥٨ ، ٣٤٤ ، ٤٩٣	قتيل :
٢ : ٢٨ ، ٨٤ ، ١٥٨ ، ٢٣٨	١ : ٣٢١
٣ : ١٢٧ ، ١٩٣ ، ١٩٤	ابن القوطية (محمد بن عمر بن عبيد العزيز
ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم) :	القرطبي) :
١ : ٦٥ (*) ، ٢١٨ ، ٢٦٣ ، ٢٩٤ ، ٤٣٥	١ : ٢٩٢ (*)
٢ : ٢٨	فيس النخعي (أبو علقمة) :
٤ : ٢٤٣ ، ٢٤٩ ، ٢٨٠ ، ٣٤٦	١ : ١٩٠
القتبي = ابن قتيبة	(ك)
قدامة بن جعفر :	ابن كثير = عبد الله بن كثير
١ : ٦٠ (*)	الكرماني (برهان الدين محمود بن حزة بن
٣ : ٥٦	لصر) :
القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر	١ : ١١٢ (*) ، ١٦٥ ، ٢٥٩
بن فرح الأمازي) :	٣ : ١٨٨ ، ٢٨٠
١ : ٢١٣ (*) ، ٢٧٨	أبو الكرم المهرزودي (مبارك بن الحسن) :
٣ : ٢٥٢	١ : ٣١٨ (*) ، ٣٢٥
قرطبة بن كعب :	الكسائي = علي بن حزة
١ : ٤٨٠	كعب بن الأشرف :
القرطبي (أبو عبد الله محمد بن جعفر الليثاني)	١ : ٢٦ ، ١٠٨
١ : ٢٩٢ (*)	كعب بن عمرو :
القصيري = أبو القاسم القصيري	١ : ٢٨٣
ابن القصيري = أبو لصر بن القصيري	كعب بن لؤي :
ابن القطاع (علي بن جعفر بن علي السعدي	١ : ٢٨٣
الماضي) :	الكلبي (محمد بن السائب) :
١ : ٢٩٢ (*)	١ : ٢٢٠ ، ٢٨٣
قطرب (أبو علي محمد بن السكتير) :	٢ : ٨٠ ، ١٥٩
٢ : ٤٥ (*) ، ٥٠٥ ، ٥٠٦	كال الدين الزملاكاني (محمد بن علي بن
٣ : ١٠	عبد الواحد
٤ : ٣٤٨	١ : ٣٩ (*)
النفال (أبو بكر محمد بن إسماعيل) :	٢ : ٥٨ ، ١٠٩ ، ١٠٩٥ ، ٤٧١
١ : ٤٦٥ (*)	٣ : ١٦٨ ، ١٩٩ ، ٣٨٧ ، ٤٢٦ ، ٤٥٤
٢ : ١٩ (*)	٤ : ٤٩ ، ٧٢

الكيت الأسدي :

٢٤٨ : ١

الكندي (الفاج أبو اليمين زيد بن الحسن
ابن زيد) :

٣٢٢ : ٢ (●)

الكواسي (أحمد بن يوسف بن حسن بن
رائم) :

١٨٦ : ١ (●) ، ٣٣٩ : ١ (●) ، ٤٦٦

٢٩٠ : ٢ (●) ، ٢٧٧ : ٢ (●) ، ٢٩٠

٣٥١ : ٣

٣٧٢ : ٤ ، ١٦٢ : ٤

الكي المراسي (أبو الحسن علي بن محمد الطبري) :

٤٣٤ : ١ (●)

٣ : ٢

ابن كيكان (محمد بن أحمد بن كيكان
أبو الحسن) :

٤٦٤ : ٢ (●)

(ل)

ليبد بن الأصم :

٢٥ : ١

ليبد بن ربيعة :

٢٦٧ : ٢

الليثاني :

٤٧٧ : ٢

لفيان :

١٨٥ : ٢

أبو لهب :

١٦٠ : ١ ، ١٦٢ : ١ ، ٤٤٠

لوط (عليه السلام) :

٥٠١ : ٢

٣٠ : ٣ ، ٣٢

أبو الليث السمرقندي (نصر بن محمد) :

٣٢٦ : ١ (●) ، ٤٥٧ : ١ (●) ، ٤٥٩ : ١ ، ٤٧١

١٦٣ : ٢

(م)

اللاتريدي (أبو منصور محمد بن محمد بن محمود
اللاتريدي) :

٤٣٠ : ٢ (●)

ابن ماجه :

١٤٧ : ١ ، ٢٥٠

اللازقي = أبو ميثان

مالك بن أنس :

٢٢٢ : ١ ، ٢٥٧ : ١ ، ٢٦٣ : ١ ، ٢٩٢ : ١ ، ٣٧٩ : ١ ، ٤٣٨

٧٨ : ٢ ، ١٦٠ : ٢ ، ٣٦٠

٣٩٣ : ٤ ، ٤٣٨

ابن مالك (جمال الدين أبو عبد الله محمد بن
عبد الله بن مالك جمال الدين الطائي) :

٢٨٥ : ١ (●)

٣٦٧ : ٢ ، ٣٦٩ : ٢ ، ٣٧١ : ٢ ، ٣٧٢ : ٢ ، ٣٨٦

٤٢٤ : ٢ ، ٤٣٣ : ٢ ، ٤٥٢ : ٢ ، ٤٦٥ : ٢ ، ٤٦٧

٤٧٠ : ٢ ، ٤٧٦ : ٢ ، ٥٠٣ : ٢ ، ٥٠٦ : ٢ ، ٥١٢

٢٤ : ٣ ، ٦١ : ٣ ، ١١٣ : ٣ ، ١٢٥ : ٣ ، ١٥٦ : ٣ ، ١٥٩

١٦١ : ٣ ، ١٦٢ : ٣ ، ١٩١

٢٧ : ٤ ، ٣٨ : ٤ ، ٤٧ : ٤ ، ١٠٧ : ٤ ، ١١٠ : ٤ ، ١١٤

١١٩ : ٤ ، ١٣٩ : ٤ ، ١٥٥ : ٤ ، ١٩٦ : ٤ ، ١٩٧

٢٣٣ : ٤ ، ٢٤٠ : ٤ ، ٢٤١ : ٤ ، ٢٤٧ : ٤ ، ٢٥٩

٢٧١ : ٤ ، ٢٨٢ : ٤ ، ٢٩٥ : ٤ ، ٣٠٥ : ٤ ، ٣٠٧

٣٠٨ : ٤ ، ٣٢٣ : ٤ ، ٣٥٢ : ٤ ، ٣٦٣ : ٤ ، ٣٧٤

٣٨٤ : ٤ ، ٣٩٦ : ٤ ، ٤١١ : ٤ ، ٤٢٩ : ٤ ، ٤٤٤

مالك بن دينار :

٧٤٩ : ١

مالك بن سليمان المروزي :

١٥٩ : ٢

مالك بن الصيف :

١٩٩ ، ١٥٨ ، ١

للأمون (الخليفة العباسي) :

٢٥١ : ١

ابن مامويه (أحمد بن محمد بن مامويه أبو الحسن) :

(*) ٣٧٥ : ١

للأوردى (أبو الحسن علي بن حبيب القاضي) :

١٨٧ : ١ (*) ، ١٨٨ ، ٢١٧ ، ٢٢٩ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤

٢٤٦ ، ٢٤٥ ، ٢٤٤

١٦٢ : ٢

(*) ٢٦٦ : ٣

٣٩ ، ٤

المبرد :

٢٥٠ : ١

٣٨٨ ، ٣٥٧ ، ٢٨٨ ، ٢٤٢ ، ٢٣٦ : ٢

٤٧٦ ، ٤١٦ ، ٣٩٧

١٨٤ ، ١٧٩ ، ١٤٦ ، ٨٥ ، ٧٢ ، ٤ : ٣

٤١٤ ، ٣٦٧ ، ٢٨٨ ، ١٧٩

١٩٥ ، ١٣٥ ، ١٢٧ ، ١١٩ ، ٧٧ ، ٣٦ : ٤

٢٦٠ ، ٢٥٥ ، ٢٣٩ ، ٢٢٩ ، ٢٢٨

٣٧٤ ، ٣٧٣ ، ٣٣٧ ، ٣١٥ ، ٣٠٦

الطبري :

٤٩٧ ، ٤٩٦ ، ٤٦٤ ، ٤٢٣ : ٢

٤٦٥ : ٣

القولكل (الخليفة العباسي) :

٣٦٢ : ٣

محمد بن جبر المنكبي :

٢٤٩ ، ٢٠٨ ، ١٩٤ ، ٨٩ ، ٨ ، (*) ٦ : ١

٤٩٠ ، ٤٧٢ ، ٢٩٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥١

١٩١ ، ١٥٨ ، ١٥٧ ، ٧٦ ، ٧٣ ، ٢٣ : ٢

٣٤٥

٣٧٣ : ٣

ابن مجاهد = أبو بكر بن مجاهد

مجمع بن جارية :

٢٤١ : ١

محمد (صل الله عليه وسلم) :

٣٤ ، ٣١ ، ٣٠ ، ٢٩ ، ٢٧ ، ٢٦ ، ٢٥ : ١

١٩٤ ، ١٨٨ ، ١٦٠ ، ١٢٦ ، ٤٧

٢٠٤ ، ٢٠٠ ، ١٩٨ ، ١٩٧ ، ١٩٥

٢٤٦ ، ٢٣٤ ، ٢٢٧ ، ٢١٩ ، ٢٠٦

٢٥٩ ، ٢٥٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٤ ، ٢٤٢

٣١٨ ، ٣١٥ ، ٣١٣ ، ٢٨٤ ، ٢٦٠

٤٤٩ ، ٤٤٤ ، ٤٣٩ ، ٤٣٣ ، ٣٥٠

٤٦٢ ، ٤٥٨ ، ٤٥٧ ، ٤٥٥ ، ٤٥٤

٤٨٥ ، ٤٨٤ ، ٤٨١ ، ٤٧٣ — ٤٧٠ ، ٤٦٦

٣٩ ، ٣٧ ، ٣٢ ، ٣١ ، ٢٦ ، ١٣ ، ١١ : ٢

٤٩ ، ٤٨ ، ٤٧ ، ٤٦ ، ٤٣ ، ٤١ ، ٤٠

٨٩ ، ٨٨ ، ٨٦ ، ٦٧ ، ٥٨ ، ٥٧

١٠٦ ، ٩٨ ، ٩٧ ، ٩٤ ، ٩١ ، ٩٠

١٢٢ ، ١٢١ ، ١١٣ ، ١١٢ ، ١١١

١٣٥ ، ١٣٣ ، ١٣٠ ، ١٢٩ ، ١٢٦

١٥٤ ، ١٥٢ ، ١٤٥ — ١٣٩ ، ١٣٧

١٦٩ ، ١٦٦ ، ١٦٤ ، ١٦٣ ، ١٦١

١٨٥ ، ١٨٤ ، ١٨١ ، ١٧٦ ، ١٧٢

٢٠٩ ، ٢٠٥ ، ٢٠٣ ، ١٩٧ ، ١٩٠

٢٥٠ ، ٢٤٥ ، ٢٤٤ ، ٢٣٠ ، ٢٢٦

٣١٢ ، ٣٠٨ ، ٣٠٢ ، ٢٧٢ ، ٢٧١

٣٣٤ ، ٣٣٢ ، ٣٢٥ ، ٣٢١ ، ٣١٥

٤١٣ ، ٣٩٨ ، ٣٧٥ ، ٣٦٤ ، ٣٤٥

٤٨٨ ، ٤٨٧ ، ٤٨٤ ، ٤٧٤

٤٢ ، ٣٩ ، ٣٧ ، ٣٢ — ٢٦ ، ٢٢ ، ٧ : ٣

١٠٦ ، ٦٦ ، ٦٣ ، ٥٩ ، ٥٣ ، ٥٠

١٩٤ ، ١٦٠ ، ١٢٧ ، ١١٩ ، ١١٣

٢٤٥ ، ٢٢١ ، ٢١٩ ، ٢١٧ ، ٢٠٠

محمد بن سعدان أبو جعفر :	٢٩٧ ، ٢٧٤ ، ٢٥٦ ، ٢٥١ ، ٢٤٦
(*) ٧١٣ : ١	٣٤٠ ، ٣٣٢ ، ٣٢٩ ، ٣٠٩ ، ٣٠٤
محمد بن سليمان المعروف بابن النقيب (صاحب	٤٦٢ ، ٣٩٩ ، ٣٩٨ ، ٣٧٤ ، ٣٥٢ ، ٤٤٧
كتاب التصريح) :	٣٧ ، ٣٦ ، ٣٣ ، ١٠ ، ٧ ، ٦ ، ٥ ، ٤
(*) ٣٤٠ : ١	٨٦ ، ٨٠ ، ٦٤ ، ٦٢ ، ٥٢ ، ٤٧
محمد بن سيرين = ابن سيرين	١٤٠ ، ١٣٧ ، ١٣٢ ، ١٢٥ ، ٩٩
أبو محمد الشافعي = القاسم بن فيرة :	٢٩١ ، ٢٨٨ ، ٢٧٩ ، ٢٧٢ ، ١٩٧
محمد بن طاهر :	٣٣٢ ، ٣٢٥ ، ٣٢١ ، ٣١٦ ، ٢٩٧
١٨٦ : ٢	٤٠٠ ، ٣٩٦ ، ٣٨٨
محمد بن هيد الرحمن جلال الدين الكزويني (صاحب	محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي :
كتاب الإيضاح) :	(*) ٢٥٢ : ٢
(*) ٣٤٧ : ٢	محمد بن إسحاق = ابن إسحاق
أبو محمد بن عبد السلام = عز الدين بن عبد السلام	محمد بن يركان السدي :
محمد بن عبد الله بن محمد بن ظفر أبو جعفر (صاحب	٢٩ : ٢
كتاب الينوع) :	أبو محمد البصري :
(*) ٢٢ : ٣	٢٨٦ : ٤
أبو محمد عز الدين = عز الدين بن عبد السلام	محمد بن جرير الطبري :
أبو محمد بن عطية = ابن عطية	١٨ : ١ (*) ١٩ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢٢٠
محمد بن علي الأزدي (صاحب الترقيم) :	٢٩٠ ، ٢٨٩ ، ٢٨٧ ، ٢٢٣
٣٨٩ : ٣	٥٠٥ ، ١٥٩ ، ١٥٧ ، ٦٠ : ٢
محمد بن عيسى الأصبهاني :	٢٧٩ ، ٢٤٢ : ٣
٣٨٤ : ١	٢٧٠ : ٤
محمد بن أبي الفضل الرسي :	أبو محمد الجويني :
٤٤٣ : ١	٤٥ : ١
محمد بن القاسم الأباري = أبو بكر الأباري	محمد بن حبيب التهايري أبو القاسم :
محمد بن كعب القرظي :	١٥٢ ، ١٥٠ ، ٨٩ ، ٣١ : ٢
١٥٨ : ٢	محمد بن الحسن الشيباني :
محمد بن محمد التنوخي زين الدين (صاحب كتاب	٤٧٦ ، ٤٦٩ ، ٤٦٦ : ٢
الأقصى القريب) :	أبو محمد بن داود :
٤٠٨ ، ٣٩١ ، ٣٤٦ : ٢	١٧٨ : ٢
٣٣٣ ، ٣٢٥ ، ١٦٨ : ٣	محمد بن داود الطاهري (أبو بكر محمد بن داود
٩٤ : ٤	ابن علي بن خلف الأصبهاني) :
	(*) ٤٨٥ : ١

أبو مسلم الأصبهاني (محمد بن بحر الأصبهاني) :	أبو محمد الرجاني :
٢ : ٢٥٥ (●)	٤ : ٦٣
٣ : ٣٦٤ (●) ، ٣٨٥	محمد بن التكمس :
٤ : ١٦٧	١ : ٤٧٧
مسلم بن الحجاج القشيري :	محمد بن يزيد = للبرد
١ : ٣٧٢ (●) ، ٢٠٦ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢٢٨ ،	عمود بن حمزة الكرمانى = الكرمانى
٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٣٣ ، ٤٤٦	ابن عيصن :
٢ : ٣٦ ، ٣٩ ، ٦٧ ، ١٥٧	١ : ٢٢٥
السبب :	عبي الدين النوى = النوى القزوى :
١ : ٣١	٢ : ٥١٢
سليمة الكتفاب :	مرة الهمداني :
١ : ٢٠٠	٢ : ١٥٨
الطرزى :	ابن مردويه (أبو بكر أحمد بن موسى) :
٤ : ١٤٠ ، ٢٧٨	١ : ١٩٠ (●)
أبو للطرف بن حميدة	٢ : ١٥٩
٤ : ٧٧	الرزوقي :
الظفرى (شهاب الدين إبراهيم بن عبد الله الحوى) :	١ : ٢٤٦
١ : ٢٨١ (●)	مروان بن الحكم :
معاذ بن جبل	١ : ٢٧
١ : ٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٤٦٤	٢ : ٢٠٢
أبو للمالى = عززى :	مروان بن سعد الملهي :
ابن للمتر (عبد الله بن للمتر) :	٢ : ٤٣٦
٣ : ٤٥٧ (●)	مسدد :
أبو معمر الطبرى (عبد الكريم بن عبد الصمد) :	١ : ٢٤٦ ، ٢٤٧
١ : ٣٧٤ (●)	مسروق :
المقبرة بن شعبة :	١ : ٢٣٢ ، ٤٧٩
١ : ٢٤٦	٢ : ١٥٧
مقاتل بن سليمان الأزدي :	مسر بن كدام :
١ : ٦ (●) ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٩٤ ، ٢٠٣ ،	١ : ٢٤٨ ، ٤٤٤
٢٢٩	ابن مسعود = عبد الله بن مسعود
٢ : ٨٠ ، ١٥٨ ، ١٥٩	ابن مسعود التقي :
٣ : ١٨٧	٣ : ٧

- ابن نباتة (أبو يحيى عبد الرحيم بن محمد بن إسماعيل) :
١ : ٤٨٢ (*)
التجاشي :
١ : ٢٥٥
نجم الدين بن الرقة (أحمد بن محمد بن علي) :
٣ : ٢٦٧ (*)
نجم الدين الطوسي (سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم) :
٢ : ٢٤ (*)
ابن النحاس = أبو جعفر النحاس
ابن النحاس (ولمعه محمد بن إبراهيم بهاء الدين ابن النحاس) :
٣ : ٢٧٣
ابن النخعي (محمد بن يقطوب بن إلياس الدمشقي الإمام يندر لدين) :
٣ : ١٦٨ (*)
النخعي = إبراهيم
النسائي :
١ : ٢٢٩ ، ٤٣٢
٢ : ٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦١
أبو لثيث :
١ : ٣١٩
أبو نصر بن سلام :
١ : ٤٥٧
نصر بن عاصم :
١ : ٢٤٩ ، ٢٥١
أبو نصر بن الفخري (أبو نصر عبد الرحيم ابن عبد الكريم) :
٢ : ١٢١ ، ١٥٠ ، ١٧٧ ، ٢٠٨
٤ : ٤٣
نصر بن يحيى :
١ : ٤٥٧
أبو النصر :
١ : ٤٣٣
النضر بن الحارث بن كلدة :
١ : ١٥٧
النظام (أبو إسحاق ابن سيار النظام) :
٢ : ٩٣ (*)
النظام الكوكبي (محمد بن عبد الكريم) :
١ : ٣٧٥ (*)
نعم بن سعيد الثقفي :
٢ : ٢٢٠
ابن النفيس (علي بن أبي الحزم القرشي علاء الدين) :
٣ : ٤٠٦ (*)
النفاس (أبو بكر محمد بن الحسن بن محمد بن زياد) :
١ : ٢٦٩ (*)
أبو لواس :
١ : ٢٦٤
٢ : ١١٤
نوح (عليه السلام) :
١ : ١٦١
٢ : ٢٤٤ ، ٢٩٤ ، ٣٨٩ ، ٤٧١
٣ : ٣٠ ، ٣٢ ، ٤٩
٤ : ٤٧٣
نوح بن أبي مريم :
١ : ٤٣٢
النووي (عبي الدين أبو زكريا يحيى الدين ابن شرف) :
١ : ٣٣٣ (*) ، ٤٤٧ ، ٤٥٦ (*) ، ٤٦٣ ، ٤٦٨ ، ٤٨٢ ، ٤٧٧
٢ : ١٧٨ (*)
٣ : ١٨٤ ، ٣٥٢
التبلي :
٢ : ٢٨٩

(٥)

هارون (عليه السلام) :

٤٠١ : ١

٢٤١ ، ٢٤٠ : ٢

٣٣٥ ، ٣٠٣ ، ٢٥٥ : ٣

٣٩٣ ، ٣٩٢ ، ١٥٩ : ٤

هبة الله بن سلام الضمير :

٢٩ ، ٢٨ : ٢ (*)

ابن هبيرة (أبو المنظر يحيى بن هبيرة بن محمد بن

محمد بن هبيرة القحط) :

٣٠٥ : ٢ (*)

هرقل :

٤٨١ : ١

الهروى (صاحب الثريين) :

٢٩١ ، ٢٧٧ : ١

٢٨٥ : ٢ (*)

٤٠٣ ، ٣٧٨ ، ٣٤٨ ، ٣٤٣ : ٤

أبو هريرة :

٤٨٦ ، ٤٦٩ ، ٤٣٩ ، ٢٤٣ ، ٢١٢ : ١

٦٧ : ٢

٢٤٢ : ٣

٢٧٩ : ٤

ابن أبي هريرة :

٤٦ : ٢

٢٦٦ : ٣ (*)

هشام بن حكيم بن حزام :

٢٢٦ ، ٢١٩ ، ٢١١ : ١

ابن هشام الخضراوي (محمد بن يحيى بن هشام) :

٢٣٦ : ٤ (*)

هشام بن محمد بن السائب بن بشر الكلبي :

١٨٨ : ١ (*)

هشيم بن بشير :

١٥٩ : ٢

هلال بن أمية :

٢٤ : ١

أبو هلال السكري = السكري

هود (عليه السلام) :

٣٠ : ٣

(و)

و الله بن الأسقع :

٢٥٨ ، ٢٤٤ : ١

الواحدى (علي بن أحمد) :

١٣ : ١ (*) ، ٢٢ ، ١٧١ ، ٢٦٧ ، ٢٧٨ ،

٤٣٢ ، ٢٩١

٢٧٨ ، ١٧١ ، ١٧٠ ، ١٤٧ ، ٤١ ، ٣٩ : ٢

٥٠٦ ، ٤٥٥ ، ٤٣٥ ، ٤٠٩ ، ٢٨٨

٣ : ٢ ، ٢٠٦ ، ١٨٧ ، ١٧٥ ، ١٧٤ ، ١٦١ ،

٤٧٤ ، ٣٧٠ ، ٢٧٩ ، ٢٧٧ ، ٢٧٦ ، ٢١١

٣٩٠ ، ٣٣٨ ، ١٨٣ : ٤

أبو وائل :

٢٥٧ : ١

ورق :

٣٢٦ ، ٣٢٥ ، ٣٢٠ ، ٣١٩ : ١

ورقة بن نوفل :

١٣٤ : ٢

الوزير للقرى (أبو القاسم الحسين بن علي بن الحسين) :

٤٨٩ : ٢ (*)

ابن وكيع (أبو بكر محمد بن خلف القاضي) :

٩٥ : ١ (*)

وكيع بن الجراح :

٤٧٩ ، ١٩٠ ، ١٨٩ : ١

١٥٩ : ٢

(٣١ - م - برهان - رابع)

أبو الوليد الباجي (سليمان بن خلف بن سعد ابن يحيى بن معين :	١٩٠ : ١
أبوب التيجي الباجي (:	٤٧١ : ١ (*)
الوليد بن عقبة بن أبي ميط :	١٦٠ : ١
الوليد بن مسلم :	٤٧٨ : ١
الوليد بن المنيرة الخزومي :	١٦٣ : ١
الوليد بن الوليد :	١١٠ ، ١٠٤ : ٢
أبن وهب (عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي) :	١١٩ : ٢
وهيب بن زيد :	٢٢٢ ، ٢٢٠ ، ٢١٣ : ١ (*)
أبن يasar :	١٥٨ : ١
يعقوب (عليه السلام) :	(ي)
إلياس (عليه السلام) :	٣١ : ٣
أبو ياسر :	١٠٨ : ١
يحيى (عليه السلام) :	١٩٥ : ٣
يحيى بن سلام (أبو زكريا البصري) :	١٨٨ : ١ (*)
يحيى بن قريش :	١٥٩ : ٢
يحيى بن محمد بن عبد الله الحروي :	١٥٩ : ٢
يحيى بن معاذ الرازي :	١٥٣ : ٢
أبو يسهل الكبير (محمد بن الحسين بن محمد القراء) :	٣ : ٢ (*) ، ٧٩
أبن يهيش (يهيش بن علي بن يهيش) :	٣٩٧ : ٢ ، ٤٥٦
	٢٨٢ ، ٤٨ : ٤

يوسف بن مهران :	يوسف (عليه السلام) :
٢٠٩ : ١	٤١٦ ، ٣٤٦ : ١
يوشع :	٣ : ٢٧ ، ٢٩ ، ٦٦ ، ١٠٩ ، ١٩٥ ، ٢٩٤ -
٤ : ٣	٤ : ٣٧ ، ٦١ ، ٢٧١
يولس (عليه السلام) :	يوسف بن جبارة الأندلسي أبو القاسم :
١٦٧ : ١	٣٢٤ : ١
٣١ : ٣	أبو يوسف التامضي :
٢٣٨ : ٤	١ : ٣٥٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٧
يونس النحوي :	٣ : ٢١٩ ، ٤٦٦
٣٦٦ ، ٣٦٥ : ٢	يوسف بن محمد النحوي القلبي أبو الفضل :
٤٢٠ : ٤	٣ : ٤٥٨

٢ — فهرس الأمم والتبائن والفرق

(١)	(٢)
الأزد :	بنو تميم :
٢١٧ : ١	١ : ٢١٩، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٥
أزد عمان :	٢٨٦، ٣٢٢
٢٧٩ : ٢	٢ : ٤٠٨، ٤١٧
أسد :	
٢١٩ : ١	(ث)
بنو إسرائيل :	ثقيف :
٤١٨، ٤٤٧ : ١	١ : ٧٠١، ٧٠٤، ٧١٩، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧
٤٧٩ : ٢	٢٨٣
٣٧٨، ١٨١، ٥٩، ٣١، ٢٨ : ٣	عمود :
٦٥ : ٤	١ : ٦٣
الإسماعيلية :	
٣٢٤ : ١	(ج)
الأصغرية :	جهم بن بكر :
٥٤ : ١	١ : ٢٨٣
٣٠٢ : ٣	
أصحاب الأيكة :	(ح)
١٦١ : ١	بنو الحارث :
الأصبار :	٤ : ٢٢٩
٢٠٣، ٢٣٧، ٤٤٢ : ١	الحنفية :
٤٤٦ : ٣	٢ : ٢٥٢
	٤ : ٩٠
(ب)	(خ)
البصريون :	خزاعة :
١٧٠ : ١	١ : ١٩٨، ٢١٩، ٢٨٣
٣١٦، ٣٧٠، ٤١٧ : ٢	
٣٠٣، ٢٠٠، ١٢٤، ٩٨، ٩٧، ٧٧، ٧٢ : ٣	(د)
١٥١، ١٥٢، ١٦٨، ٢١٩، ٢٢٨، ٢٤٦ : ٤	بنو دارم :
٣٢٦، ٣٣٤، ٣٤٣، ٤٤٧، ٤٨٤، ٤٣١ : ٤	١ : ٢٨٣

(ن)

النصارى :

١ : ١٦٣ ، ١٩٦ ، ٢٣٦ ، ٢٦١ ، ٢٤٦ ، ٣٤٦

٤١٥ ، ٤٧٩

٣ : ٢٤٢ ، ٣٠٢

٤ : ٢١٠

بنو نصر بن معاوية :

١ : ٢٨٣

بنو النضير :

١ : ٢٠

٤ : ٢٨٨

(هـ)

هذيل :

١ : ٢١٧ ، ٢١٩

هوازن :

١ : ٢١٧ ، ٢٢٠ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤

(ي)

اليهود :

١ : ٢١٠ ، ٣٠٠ ، ٢٣٦ ، ٢٦١ ، ٣٤٦ ، ٤٦٩ ، ٤٩٣

٢ : ٣٠٠ ، ٩٦ ، ٢٤٢ ، ٣٠٨ ، ٤٧٠ ، ٤٢٣

٣ : ٢٢ ، ٥٣ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ٢١٨ ، ٢٦٠

٤ : ٣٦ ، ٤٤ ، ٤١٠

الكوفيون :

١ : ١٧٠

٢ : ٣٧٠ ، ٣٨٧ ، ٤١٧

٣ : ٩٠ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٢٤ ، ٢٠٠ ، ٢٠٠

٣٨٣ ، ٣٨٤

٤ : ٣٨٠ ، ١١٥ ، ١٦١ ، ٢١٩ ، ٢٢٧

٢٤٦ ، ٣٢٦ ، ٣٣٣ ، ٣٣٥ ، ٣٤٤

٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٦٠ ، ٣٦٩ ، ٤٤٤ ، ٤٤٤

(م)

بنو مالك

١ : ٢٤٦

للألكية :

١ : ٣٣٢

بنو للصطلق :

١ : ١٩٨

مضر :

١ : ٢١٩ ، ٢٨٥

المغيرة :

١ : ١٢٤

٢ : ١٠٨ ، ٤٢٠ ، ٤٢١

٣ : ٢٦٩ ، ٢٧٤

بنو المغيرة :

١ : ٢٠٤

المهاجرون :

١ : ٢٣٧

٣- فهرس الأماكن

البيت الحرام :

٢٦١ : ١

بيت المقدس :

١٥٩ ، ٤٥ ، ٣٩ : ١

١٨٢ ، ٤٢ : ٢

(ت)

تهامة :

٢١٩ : ١

التنم :

٢٠٤ ، ١٥٩ : ١

(ج)

البحرة :

١٩٧ : ١

جزيرة العرب :

٢١٩ : ١

(ح)

الحقبة :

٢٨٩ ، ٢٠٢ ، ١٩٢ : ١

الحجاز :

٢٨٥ ، ٢١٩ : ١

٨١ : ٢

الحديبية :

٢٩٧ ، ١٩٢ : ١

حرارة :

٢٠٧ : ١

حنين :

٣٧ : ٤

الحيرة :

٢٨٩ : ١

(١)

أذربيجان :

٢٣٦ : ١

أرمينية :

٢٣٦ : ١

أسيهان :

٤٣٥ ، ٣٢٧ : ١

الأيكة :

١٦١ : ١

أيقه :

١٥٩ : ١

(ب)

البحرين :

٢٤٠ : ١

بغداد :

٢٠٠ ، ١٥٧ ، ٤٧ ، ٣٣ ، ٢٦ : ١

٢٤٥ ، ٩٥ : ٢

١٦٧ ، ٢٣ : ٣

برقة :

١٥٩ : ١

البصرة :

٣٢٩ ، ٧٤٩ ، ٢٤٠ : ١

٦٣ : ٢

٦ : ٣

٤١٥ ، ٢٥٦ ، ١٨ : ٤

بنغازي :

٣٣٣ ، ٣٦ : ١

٦٣ : ٢

(ف)	(د)
فارص :	هائية :
١٥٧ : ١	٣٢٤ : ١
(ق)	دمشق :
قبا :	٣٣٢ ، ٣٢٨ ، ٣٢٥ : ١
١٥٧ : ١	(ش)
١٩٧ : ٢	الهام :
(ك)	٣٣٠ ، ٢٨٩ ، ٢٤٠ ، ٢٣٩ ، ٢٣٦ : ١
الكبة :	٨١ : ٢
١٨٨ : ١	٢١١ : ٣
٢٦٦ ، ١٩٩ ، ٤٢ : ٢	٤١٦ : ٤
٣٨٢ ، ٧٢ : ٣	(ص)
الكوفة :	الضا :
٣٣١ ، ٣٢٩ ، ٢٤٠ ، ٢٣٩ : ١	٢٦١ : ١
٦٣ : ٢	٢٠٢ : ٢
٣٧٠ : ٣	٢٧٤ : ٣
٤١٥ : ٤	(ط)
(م)	الطائف :
مدين :	١٩٧ ، ١٩٢ : ١
٤٠٠ ، ١٦٠ : ١	٣ : ٣
١٤٧ ، ٣٢ : ٣	طيرة :
المدينة :	١٥٩ : ١
١٨٩ ، ١٨٨ ، ١٨٧ ، ١٥٧ ، ٣٠ ، ٢٩ : ١	(ع)
١٩٩ ، ١٩٦ ، ١٩٤ ، ١٩٢ ، ١٩١	الوراق :
٢٣٥ ، ٢٣٢ ، ٢٢٠ ، ٢٠٤ ، ٢٠٣	٣٢٩ ، ٣٢٥ ، ٣١٩ ، ٢٣٩ ، ٢٣٦ : ١
٣٣١ ، ٣٣٠ ، ٢٦١ ، ٢٤٧	٨١ : ٢
١٤٠ ، ٦٦ ، ٦٤ ، ٤٩ ، ٤٨ ، ٣١ : ٢	عرفات :
٢٢٨ ، ٢٠٥ ، ٢٠٤	١٩٥ : ١
٢٥٦ : ٤	

(ن)	الزوة:
نجد:	٢٦١ : ١
٢١٩ : ١	٢٠٢ : ٧
نجران:	مصر:
١٩٦ : ٢٠ : ١	٤٦٢ ، ٣٢٩ ، ٣٢٥ ، ٤٢ : ١
نيزوى:	مكة:
١٥٩ : ١	٤١٥٩ ، ٣٩٤٣٣ ، ٣١٠٣٠ ، ٢٩٤٢٦ : ١
	- ١٩٣ ، ١٩٢ ، ١٩١ ، ١٨٩ ، ١٨٧
	٤٢١٩ ، ٢٠٤ ، ٢٠٣ ، ١٩٩ ، ١٩٧
	٤٣٢٢ ، ٣٢٤ ، ٢٤٧ ، ٢٤٦ ، ٢٤٠ ، ٢٣٢
(ى)	٤٧٢ ، ٣٢٩ ، ٣٢٧ ، ٣٢٥
الجماعة:	٢٢٩ ، ٢٢٨ ، ٢٢٦ ، ٦٥ ، ٦٤ ، ٤٨ ، ٣١ : ٢
٢٢٣ : ١	٢٣ ، ٣ : ٣
	٤٦ : ٤
العين:	ملي:
٢٤٠ : ١	١٨٧ : ١

٤ - فهرس الكتب (*)

كتاب الإعلام السبيل = الترتيب والإعلام	(١)
الأغاني لأبي الفرج الأنصاري:	أبكار الأفكار للأمنى :
٢٠١ : ١	١٣١ : ٤
الأفراد لأبن فارس :	أحكام القرآن لأبن العربي :
١١٠٠ ، ١٠٥ ، ١٠٢ : ١	٤١ ، ٤٠ : ١
الأفعال للسرقسطي	اختصار كتاب نظم القرآن للجرجاني المكي :
٢٩٢ : ١	٩٢ : ٢
الأفعال لأبن طريف :	الأدب للفرد البخاري :
٢٩٢ : ١	٣٣ : ١
الأقصى الغريب للتونسي :	الأذكار لقنوي :
٤٠٨ ، ٣٩١ ، ٣٤٦ : ٢	٤٦٣ : ١
٣٣٣ ، ٣٢٥ ، ١٦٨ : ٣	الإرشاد لأبن برجان :
الإقتناس لأبن جعفر بن اليانث	١٨ : ١
٣١٨ : ١	١٢٩ : ٢
الاكتفاء لأبن عمرو الداني :	الأزمية لأبن الحسن طي بن محمد المروى :
٣٤٨ ، ٣٤٧ : ١	٣٧٨ ، ٢٤٥ : ٤
الإسكيل في الحديث لأبن عبد الله الحاكم النيسابوري :	أساس البلاغة للزعمري :
٢٠٨ : ١	١٤٠ : ٤
إلجام الروام عن علم الكلام لقراني :	أسباب النزول للواحدى :
٧٩ : ٢	٢٢ : ١
الإمام في أحاديث الأحكام لأبن دقيق العيد	إسفار الصباح ، ولم يذكر مؤلفه :
٣٠٦ : ٢	١٣٨ : ٣
٤٢٨ : ٤	إيجاز القرآن لأبن بكر الباقلاقي :
أمانى طلب :	٣٩١ ، ٥٧ ، ٥٤ ، ٥٣ ، ٤٩ : ١
٣٩٢ : ٢	١٢١ ، ١١٧ ، ١١٦ ، ١٠٨ ، ٩٩ ، ٩٤ : ٢
أمانى ابن الحاجب :	٣٤٣ ، ٦٩ : ٣
٣٥٦ : ١	إيجاز القرآن لرماني :
٤٣٦ ، ٤٠٩ ، ٣٥ : ٢	٥٧ ، ٥٤ : ١
٢٦١ : ٣	

(*) هي الكتب التي نقل عنها المؤلف أو أشار إليها في كتابه .

الإيضاح لأبي علي الفارسي :	أمانى السجلى :
٣٤٩ : ١	٣ : ٢١٠ ، ٢٤٦
٢٩٧ : ٤	أمانى ابن السيد البطليوسى :
	١ : ٢٤٦
(ب)	أمانى ابن الشجرى
البارع لأبي علي الخفائى :	٣ : ٢١٠ ، ٢١٢
٢٩٢ : ١	أمانى المزين عبد السلام
البحر لاين للثير = تفسير ابن لائير	١ : ٤٦٣
بحر الأصول لبيد الدين الزركشى	٣ : ٥٦
٩٠ : ٤	أمانى للرطضى :
البحر المحيط = تفسير أبي حيان	١ : ٣٠٤
بحر للذهب فى الفروع لأبي المحاسن عبد الواحد	٣ : ٣٨٦ ، ٤٣٠
ابن إسماعيل الروائى	٤ : ٤٥ ، ١٣٧
٤٦٧ : ٢	الأصهار للجياض :
البرهان لإمام الحرمين :	١ : ٢٥١
١ : ٦٦	إسلامه ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والفراءات
٤١٤ : ٤	فى جيم القرآن :
البرهان فى تفسير القرآن ، لعمري :	٩ : ٦٣ ، ٣٠١
١ : ٣٠١	٤ : ٤٤٠
٣ : ٢٧٢	الاقتصار لأبي بكر الباقلائي :
البرهان للزمكائى :	١ : ١٩١ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢١٠ ، ٢٣٥ ، ٢٤٢
٢ : ٩٥	٣ : ٣٩ ، ١٢٦
٤٧٦ ، ١٦٨ : ٣	الاقتصار لاين للثير :
٤٩ : ٤	٤ : ١١
البرهان لمزنى :	الأعوجج للزعمري :
٢ : ٩٠	٤ : ٣٨٧
٣ : ٣٧٥	الإيضاح للشطيب الزروينى :
البرهان للكرمانى :	٢ : ٣٤٢
١ : ١١٢ ، ٢٥٩	٣ : ٤٤١
بستان المارفين لأبي الليث السمري	٤ : ٤٤
١ : ٣٧٦ ، ٤٥٧ ، ٤٧١	الإيضاح لاين منصور :
	٤ : ٢٣٤

التحفة لابن مالك :	الهيكل للأسترايا
٣٥٢ : ٤	٣٦٤ : ٢
التذكرة لأبي حيان :	٤٤٣ ، ٢٩٦ ، ٢٥٩ ، ٢٥١ ، ٢١١ ، ١١٩ : ٤
١٨٨ : ٤	الهيكل لواحدي :
التذكرة لأبي علي الفارسي :	١٧١ ، ١٣ : ١
٢٧٩ : ٢	٥٠٦ ، ٤٠٩ : ٢
٣٨٩ : ١٢١ : ٣	٣٩٠ ، ٣٣٨ : ٤
٣٥ : ٤	البصائر لأبي حيان التوحيدي
التزئيل لمحمد بن علي الأزدي :	٣٠٦ : ١
٣٨٩ : ٣	١٠٠ : ٢
التسجيل لابن مالك :	بيان زعماء القرآن للتصان
٣٥٧ : ٢	١٠٦ ، ١٠١ ، ١٠٠ ، ٩٠ : ٢
٤١١ ، ٣٠٥ ، ٢٤١ ، ١٩٤ : ٤	البيان لأبي عمرو الداني :
تصانيف الأعمال لابن الفوطية = الأعمال	٢٥٠ ، ٢٤٩ : ١
التصنيف لابن الحاجب :	(ت)
٣٢١ : ١	تاريخ بغداد للخطيب :
التصنيف والأعلام لأبي القاسم السهيلي :	٢٧٧ : ١
١٥٥ : ١	تاريخ الطبري :
٣٠٦ : ٢	٢٤٢ : ٣
٦٢ : ٤	التاريخ الكبير للبخاري :
التعليق للقاضي حنين :	٤٨٠ : ١
٤٧٧ : ١	التاريخ المظفر :
تطبيق ابن اركاح على الرزوقي :	٢٨١ : ١
٢٤٦ : ١	القصيدة لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي
الفرقة بين الإسلام والزندقة لفرزاني :	٣٢٥ : ١
٧٩ : ٢	التيان للزمسكاني :
تفسير لإسماعيل الفريز :	٤٢١ : ٢
٨١ : ٢	٧٧ : ٤
التفسير لإمام الحرمين = تفسير الجويني :	التيان في آداب حلة الأركان للزوي :
تفسير البهوي :	٤٧٧ ، ٤٥٦ : ١
٤٤٤ ، ٣٣٠ ، ٣٣ : ١	التحريم والتحرير لابن التقي :
٨٩ ، ٨٦ ، ٦٤ : ٢	٣٤٠ : ١

تفسير ابن عطية = المهرز الوجيز	تفسير ابن بروجان :
تفسير الفخر الرازي :	٣٧٩ : ٤
١٩١ : ٣٥ ، ١٧٤ ، ٣٦ :	تفسير الجينيدي :
٤٥٢ ، ٢٧٧ : ٣	٣٦ : ٣
تفسير القرطبي :	تفسير الجويني
٢٧٨ ، ٢١٣ : ١	٤٥ : ١
٢٥٢ : ٢	٢٦٣ : ٢
تفسير القشيري :	تفسير ابن حبيب النيسابوري :
٢٠٨ ، ١٧١ : ٢	٣١ : ٢
تفسير الثعالبي :	تفسير الحوق = البرهان
٢٨ : ٣	تفسير أبي حيان : وهو للسمي البحر المحيط
تفسير الكواشي :	٣٨٣ ، ٢٢٠ : ٣
٢٧٢ : ٤	٣٣٨ ، ٣٢١ : ٤
تفسير اللاودي :	تفسير الراغب الأصفهاني :
٢٢٩ : ١	٣٣٠ ، ١٦٤ ، ٧٤ : ٢
تفسير أبي مسلم محمد بن بحر الأصبهاني :	٣٣٠ : ٤
٣٨٥ : ٣	تفسير الرماني :
تفسير ابن مردويه :	٢٥٢ : ٢
١٩٠ : ١	٢٤١ : ٤
تفسير ابن كثير ، وهو للسمي بالبحر :	تفسير الطبري :
٢٦٧ ، ٨٦ : ١	٢٩٠ ، ٢٨٩ ، ٢١٤ : ١
٥٨ ، ٥٧ : ٢	٢٧٠ : ٤
٢٧٨ : ٣	التفسير لأبي العالية :
تفسير ابن النقيب ، وهو للسمي بالتحريم والتجوير :	١٨٦ : ٢
٣١١ : ١	تفسير عبد الرزاق :
التقريب لأبي بكر الباقلاقي :	١٦٤ : ٢
٢٨٧ : ١	تفسير ابن عبد السلام :
١٢٨ ، ٥١ : ٢	٨٨ : ١
التسكيلة على الصحاح لاصنافي :	تفسير ابن العربي :
٢٧٨ : ٤	٢٦ : ١
التسكيل والإعمام لابن عساكر :	تفسير العزري :
١٥٥ : ١	٣٤١ : ٢
٥٠٤ ، ٤٧٩ : ٢	

جامع البيان للطبري = تفسير الطبري
الجامع لابن عيينة :
٤٣٩ : ١
الجامع للقرطبي :
٢٩٢ : ١
جامع ابن وهب :
٢٢٢ : ١
جال التراء لأبي الحسن علم الدين السخاوي :
٣٣١ : ١
كتاب البيان في تفسير القرآن لأبي القاسم البنداري :
٤١٤ : ٣
جمهرة ابن حريز :
٥٥ : ١
جواهر القرآن للقرطبي :
٤٣٩ : ١

(ح)

حاشية ابن هشام المحضراوي على سيبويه :
٢٣٦ : ٤
الحاوي الكبير لماوردي :
٢٦٦ : ٣
الحجة لأبي علي الفارسي :
٣٣٩ : ١
٤٥ : ٣
حقائق التفسير لأبي عبد الرحمن السلمي :
١٧١ : ٢
الحليات لأبي علي الفارسي :
٢٧٨ : ١

(خ)

الخطاريات لأبي التفتح عثمان بن جني :
٤١٢ ، ٣٣١ : ٢
٣٥٣ ، ١٠٣ : ٣

الخصيس لإمام الحرمين :

١٠٣ : ٣

الخصيس لتعليب التزويني

١٠٩ : ٣

التحيد لأبي حمزة بن عبد البر :

٢٨٤ : ١

التوسيمات لأبي اللطيف بن حمزة :

٧٢ : ٤

التبليغ لابن جني :

٣٤٧ : ٢

٢٥٦ : ٤

التبليغ للنبياوي :

١٩٢ : ١

التبليغ للأزهري :

٢٩٢ ، ٢١٨ : ١

تبليغ الأفعال لابن الصلاح :

٢٩٢ : ١

التوجيه لابن الجباز :

٧٢ : ٣

توجيهات القراءات العادة لأبي الفداء الصكبري :

٣٤١ ، ٣٣٩ : ١

التفسير لأبي حمزة الداني :

٣١٥ ، ٣٧٤ ، ٣٧٣ ، ٣١٩ ، ٣١٨ : ١

(ث)

كتاب الثمانية في القراءات (ولم يذكر اسم مؤلفه) :
٣٢٩ : ١

(ج)

الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي

الجامع لابن الأثير :

٢٢٧ : ٣

المصالح لابن جني :

٢٧٩ : ٢

١٤٢ : ٤

خصائص القرآن الوزير المغربي :

٤٨٩ : ٢

المخط والمجاهد لأبي بكر بن السراج :

٣٧٧ : ١

المطالبة لأرسطاطاليس :

١٥٤ : ٣

كتاب الحجة لابن جبير :

٣٢٩ : ١

(د)

حرة التأويل للرازي :

١١٢ : ١

حرة النواص للحريري :

٥١٢ : ٢

٣٥١ : ٤

دلائل الإيجاز لمبد القاهر المبرجاني :

٤١٣ ، ٤٠٥ ، ٣١٠ : ٢

دلائل النبوة للبيهقي :

١٩٠ : ١

(ذ)

القدوة للراغب :

٣٤٥ : ٣

(ر)

رحلة ابن الصلاح :

٤٨٣ : ١

رسالة ابن الحفاب في هدم الحريري :

٧٠ : ١

الرسالة للإمام القاضي :

٢٨٧ ، ٢٨٤ : ١

٣٢٠ : ٢

وصف للباي لأحد بن عبد النور للثاني :

٣٧٦ : ٤

رفع التوبة بمرح الخفية لدوخاري :

٢٤٦ : ١

الروضة لألف السيل :

٢١ : ٤

الروضة لأبي مني الثالثي :

٣٢٥ : ١

الروضة لأبي عمر الطنسي :

٣٢٤ : ١

ردوس المسائل فنوي :

٤٤٧ : ١

١٨٤ : ٣

(ز)

الزاهر لابن الأباري :

٥٠٥ : ٢

(س)

سير الصحابة للخطيب :

٥٨ - ٥٧ : ١

سراج الزيندين لأبي بكر بن العربي :

٣٦ : ١

سكن أبي داود :

٤٦٩ ، ٤٦٣ ، ٤٦٢ ، ٢٤٦ : ١

سكن ابن ماجه :

٢٥٠ ، ٢٤٧ : ١

كتاب السير فنوي :

٤٥٦ : ١

(ش)	شرح الخلاصة لبدو الدين بن مالك :
الشاطبية لأبي محمد الخامس الشاطبي :	٥٩ : ٢
٣٢٣ : ١	١٢ : ٣
الثاني للجرجاني ، وهو أبو العباس أحمد بن محمد	١٣٩ : ٤
٤٥٦ : ١	شرح القرة لابن جمة الموصل :
الثامن لإمام الحرمين :	٢٤٣ : ٤
٤٧٠ : ٢	شرح رسالة الثاني لأبي بكر الصيرفي :
شرح الإلام لأبي القتيح القشيري :	٥٣ : ٢
٤٢٨ : ٤	شرح الكافية لابن مالك :
شرح الإيضاح لابن الحجاز :	٥١٢ : ٢
٣٧٠ : ٤	٢٤ : ٣
شرح الإيضاح للجرجاني :	٢٤١ : ٤
٥٠٥ ، ٣٢٥ : ٢	شرح كتاب سيدييه لصفار ، وهو أبو جعفر ابن
شرح البرهان (١) ، واسمه التحقيق والبيان	النحاس
للإيباري (أبو المبين علي بن محمد الصنهاجي)	٣٨٧ : ٢
٤١٤ : ٤	شرح مسلم للتروى :
شرح الزبدوي لمبد الزيز بن أحمد بن محمد البطاري :	٣٥٢ : ٣
٤٦٥ : ١	شرح الفصل لابن الحاجب :
شرح التسهيل لأبي حيان :	٤٠٩ : ٢
١٧١ : ٣	شرح القرب لابن عصفور :
شرح الجمل لابن الحشاب :	٣٨٤ : ٣
٢٨٢ : ٤	شرح للغة الحريري :
شرح الجمل لابن أبي الربيع :	٢٣٦ : ٢
١٣٦ : ٤	شرح منهوكة أبي لواس لابن جني
شرح الجمل الصغير لابن عصفور :	٢٦٤ : ١
٣٩٢ : ٢	شرح للهدب للتروى :
شرح الحاجبية للتلي :	٣٣٣ : ١
٤٣٦ : ٢	١٢٨ : ٢

(١) الجزء الأول منه نسخة بمكتبة مراد ملا باستانبول ، ومنه نسخة مصورة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، والبرهان لإمام الحرمين .

شعب الإيمان للبيهقي :

١ : ٢١٨ ، ٣٥٠ ، ٣٧٩ ، ٤٦٢ ، ٤٧٢

٢ : ١٦٠ ، ١٦٢ ، ١٨١

شفاء الصدور لابن سبع :

١ : ٤٥٤

٢ : ١٥٤

شواهد التوضيح لابن مالك :

٤ : ٣٩٦

(ص)

الحاح الجوهري :

١ : ٢٩٢

٤ : ٢٤٨

صحيح البخاري :

١ : ٢٥ ، ٢٧ ، ٣٠ ، ٣١ ، ١١١ ، ٢٠٦

٢ : ٢٠٩ ، ٢١١ ، ٢١٥ ، ٢٣١ ، ٢٣٢

٢٣٣ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٨ ، ٢٥٦

٢٥٨ ، ٢٣٢ ، ٤٣٩ ، ٤٥٥ ، ٤٥٧

٤٥٨ ، ٤٦٤ ، ٤٨٠ ، ٤٨١

٢ : ٣٥ ، ١٥٧ ، ١٦١ ، ١٨٤ ، ٢٠٢

٤ : ٣٩٤

صحيح الترمذي :

١ : ٣٠ ، ٧٤١ ، ٤٣٩ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥

٤٧١ ، ٤٧٤

٢ : ٦٧

صحيح الحاكم :

١ : ٢٦٣

صحيح ابن حبان :

١ : ٢٠٧

٢ : ٣٥ ، ١٢٨

صحيح مسلم :

١ : ٣٠ ، ٣١ ، ٢٠٦ ، ٢١١ ، ٢١٥

٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨

٤٣٩ ، ٤٤٦ ، ٤٥٨

٢ : ٣٦ ، ٣٩ ، ٦٧ ، ١٥٧ ، ١٨٤ ، ٢٨٨

٣ : ٢٤٢

(ض)

ضوء الصباح لتاج الدين محمد بن محمد الإسفراييني :

٣ : ٣٢٥ ، ٤٢٥

٤ : ٨٩

ضياء القلوب في تفسير سليم الرازي :

١ : ٤٧٣

(ط)

طبقات السبكي = طبقات الشافعية

طبقات النحويين والافنديين للزبيدي :

١ : ٢٥٠

طريق النجاة ، لابن النفيس :

٣ : ٤٠٧

(ع)

العالم في اللغة لابن سيد :

١ : ٢٩١

العجائب في تفسير القرآن للسكرماني :

١ : ١٦٥

٣ : ٢٨٠

كتاب الشعرة في القراءات (ولم يذكر مؤلفه) :

١ : ٣٢٩

ابن عطية = المحرر الوجيز

كتاب الصلاة لابن رهيبي :

٣ : ٤٠٠

السنن للعلوطي :

٢ : ٣٠١ ، ٣٧٤

٣ : ٧٢

فقه الفقه لابن فارس :
١ : ٢٥٧ ، ٢٩٠ ، ٢٩٨ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٤٦٥
٢ : ١١٢ ، ١١٣ ، ١٤٦ ، ٣٢٢ ، ٣٢٦
٤ : ٣٧٨ ، ٤٤٤
فقه الأوزار لصفي الدين بن أبي النصورى :
٤ : ٦٠
الفقه الدائر لعز الدين بن أبي الحديد :
٣ : ٢٣٧
قانون الأتقان لابن الجوزى :
١ : ٩٢
٢ : ٣٧
فهم السنن لأبي عبد الله الحارث :
١ : ٢٣٨

(ق)

قانون التأويل لأبي بكر بن العربي :
١ : ١٦
القد لأبي الفتح بن جنى :
٢ : ٢٨٦ ، ٣٧٤
٣ : ٣١٠ ، ٥٠
٤ : ٣٢٠
القرطبي = الجامع لأحكام القرآن .
القطع والاستئناف للزجاج (١) :
١ : ٣٤٢
كتاب القواصم لابن العربي :
٣ : ٢٥
القواعد الكبرى لعز الدين عبد العزيز بن عبد السلام :
١ : ٤٧٦
٣ : ٢٤١
القول الوجيز في استنباط علم البيان من الكتاب
العزيز :
٣ : ١٧٠

عنوان التلخيص في مرسوم خط التتيريل : لأبي
العباس المراكشي

٣٨٠ : ٩

(خ)

الغزو للمصنف للرقصى : = أمالي للرقصى
غريب الحديث لإبراهيم الحرقى :
١ : ٤٧٩
غريب الحديث لأبي عبيد :
٣ : ٣١٣
غريب القرآن للقطاني :
١ : ٢٤٥ ، ٢٤٦
غريب القرآن لابن حريد :
٢ : ٢٧٩
غريب القرآن لابن عزيز :
١ : ٢٩١
٢ : ٢٧٩
٤ : ٢٤٨
كتاب التربين للهرودي :
١ : ٢٩١
٢ : ٢٨٥

(ف)

فتاوى ابن الصلاح :
٢ : ١٧٠
فرائد الثلاثه (ولم يذكر مؤلفه) :
٣ : ٦٤
الفسر لأبي الفتح ابن جنى :
٢ : ١٤٧
٣ : ٤٣
فضائل القرآن لأبي عبيد :
١ : ٢٤٨ ، ٢٥٧ ، ٢٨٣ ، ٣٣٦ ، ٤٤٤ ، ٤٦٢ ،
٤٨٣ ، ٤٦٩

كتاب الكتاب لابن حوسويه :

٣٧٦ : ١

الكشاف للزحرفى :

١ : ٤٩ ، ٦٣ ، ١٢٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٧٤ ،

١٨٦ ، ٢٩٨ ، ٣٠١ ، ٣٠٤ ، ٣٠٦ ، ٣١١ ،

٣١٧ ، ٣٢١ ، ٣٢٧ ، ٣٥٨ ، ٤٩٢ ،

٢ : ٩٥ ، ٢٢٥ ، ٢٢٩ ، ٢٣٨ ، ٢٤٠ ،

٢٦٨ ، ٢٨٧ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٣٠٦ ،

٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١٧ ، ٣١٩ ، ٣٢٢ ،

٣٣٦ ، ٣٤٥ ، ٣٥٠ ، ٣٦٤ ، ٣٦٨ ،

٣٧١ ، ٣٧٩ ، ٣٨٨ ، ٣٩٤ ، ٣٩٨ ،

٤٠٨ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٨ — ٤٢٠ ،

٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٤ ،

٤٤٦ ، ٤٤٨ ، ٤٥٠ ، ٤٥٢ ، ٤٥٤ ،

٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٧ ،

٤٧٤ ، ٤٧٤ ، ٤٨٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ،

٥٠٠ ، ٥٠٣ — ٥٠٥ ، ٥٠٧

٣ : ٩ ، ١١ ، ١٢ ، ٢٠ ، ٢٠ ، ٣٤ ، ٣٥ ،

٤٨ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٦١ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٧٤ ،

٨٦ — ٨٩ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ،

١١٨ ، ١٢٦ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٥٤ ،

١٦٦ — ١٦٨ ، ١٧٢ ، ١٧٧ ، ١٧٩ ،

١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٥ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ،

٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٥ ، ٢١٠ ، ٢٢٠ ،

٢٢٤ ، ٢٣٧ ، ٢٤٨ ، ٢٦٠ ، ٢٦٢ ،

٢٧٣ ، ٢٧٧ — ٢٧٩ ، ٢٩١ ، ٣٠٤ ،

٣٠٦ ، ٣٠٧ — ٣١٠ ، ٣١٢ ، ٣٢٠ ،

٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٤٢ ، ٣٤١ ، ٣٢٨ ،

٣٦٢ ، ٣٦٥ ، ٣٧٥ ، ٣٩٠ ، ٤٠٣ ،

٤١٩ ، ٤٢٤ ، ٤٤٠ ، ٤٤٩ ، ٤٦٧ ،

٣٧٦ ، ٤٧٧

٤ : ١١ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٣٠ ، ٣٠ ، ٣٨ ، ٤٦ ،

(ك)

الكاف لأبي جعفر النحاس :

٢ : ٣٤٠

الكاف لأبي محمد إسماعيل المروى :

١ : ٣٣٠ ، ٣٤٨

الكاف لمحمد بن شرح الإحليل :

١ : ٣٢٥ ، ٣٤٨

الكاف لتصوير بن فلاح النخعي :

٤ : ١٧٦

الكامل لأبي أحمد بن عدي :

٢ : ١٥٨

الكامل في القراءات لأبي القاسم يوسف بن جبارة :

١ : ٣٧٤

الكامل للمبرد :

٣ : ٢٣٦

٣ : ٧٧ ، ١١٩ ، ١٢٧ ، ١٣٥ ، ١٩٥ ،

٣٧٣

الكتاب لسبويه :

١ : ٥٣ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ١٧٤ ، ٢٦٦ ، ٣٠٤ ،

٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢٦ ، ٣٤٨ ، ٣٨٧ ، ٤٠٧ ،

٤٠٩ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤٥٠ ، ٤٥٤ ،

٥٠٦

٣ : ١٣٠ ، ١٣٢ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤٢ ،

١٥٤ ، ١٦٠ ، ٣٦٦ ، ٤٠٦

٤ : ٤٢ ، ٥٧ ، ٨٨ ، ١٠٢ ، ١١١ ، ١١٢ ،

١٢٥ ، ١٣٥ ، ١٥٣ ، ١٥٥ ، ١٧٤ ،

٢٧٤ ، ٢٧٧ ، ٢٨١ ، ٣٢٥ ، ٣٢٨ ،

٣٣٢ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٤٦٥ ، ٣٧٦ ،

٣٨٦ ، ٣٩٢ ، ٤٠٦ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ،

٤١٠ ، ٤١٢ ، ٤١٦ ، ٤٢٠ ، ٤٢٢ ،

٤٢٤

(م)

ما اتفق لفظه واختلف معناه للمبرد :

٢٨٨ ، ١٤٦ : ٣

ابن ماجه = سنن ابن ماجه

اللبتأ لابن خالويه :

٢٤٥ : ٢

٣٥٣ : ٣

٣٤٧ : ٤

المثل السائر لابن الأثير :

٢٢٢ ، ١١٧ : ٣

المجاز لأبي حبيد :

٢٩١ : ١

المجاز لمز الدين بن عبد السلام :

١٢٢ : ٢

مجمع البحرين لصفاني :

٢٩٢ : ١

المحاسب لابن جني :

٣٤١ ، ٣٣٩ ، ٣٣٢ : ١

٣٨٨ ، ٣٨٥ ، ٣٦٥ ، ٢٠٩ ، ١٥٣ ، ١١٦ : ٣

٢٠٩ : ٤

المحرر الوجيز لابن عطية :

٣٠١ ، ٦٣ ، ٨ : ١

١٥٩ ، ١٠١ ، ٩٧ ، ٥٨ ، ٣٢ : ٢

٢١٨ ، ١٣٧ ، ١٢٢ ، ١١٧ ، ٦١ ، ٤٠ : ٤

المحصل في شرح الفصل لأبي البقاء :

٣٥٢ : ٤

المحكم لابن سيدي :

٢٩٢ ، ٦٤ : ١

٤٧٦ : ٢

٣١٣ : ٣

٣٩٤ : ٤

٨٩ ، ٩٣ ، ١٠١ ، ١٠٩ ، ١١٢ ، ١١٤ ،

١٢٢ ، ١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٦٩ ، ١٧٧ ،

١٨٦ ، ١٩١ ، ٢١٨ ، ٢٧٨ ، ٢٥١ ،

٢٦٣ ، ٢٧٦ ، ٢٧٨ ، ٢٨٠ ، ٢٨٢ ،

٢٨٩ ، ٢٩٧ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٢٣ ،

٣٢٨ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٤٠ ، ٣٤٣ ،

٣٤٧ ، ٣٥٢ ، ٣٥٤ ، ٣٦٠ ، ٣٦٢ ،

٣٦٨ ، ٣٧٠ ، ٣٨٢ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ،

٤١٧ ، ٤٤٠

الكشاف القديم للزعمري :

٣٤٧ ، ٣٠٤ ، ٧٢ : ١

٤١٧ : ٢

٢٨٧ ، ١٤٦ ، ١٤٥ : ٣

٣٨٥ ، ١٩٧ : ٤

الكشف والبيان لثعلبي :

٣٦٧ : ٣

الكشف لمحمد بن القيرواني :

٣٣٩ ، ٣٣١ : ١

كشف للشكلات للأصبهاني :

٣٦٦ : ٣

كنز اليواقيت لأبي التمام القسيري :

٤٢ : ٣

(ل)

اللاقي القريظة في شرح القصيدة ، لفناني :

٤٦٠ : ١

كتاب اللامع العزري لأبي علاء المرعي :

٥١٣ : ٢

الباب لأبي البقاء المكي (مخطوطة دار الكتب

المصرية) برقم ٤٢٣

٣٧٦ : ١

٢٤٧ ، ٢١٢ : ٤

السند لابن أبي شيبة :	الحل لابن حزم :
١٣٢ : ٢	١٢٨ : ٢
الشكل لمكي بن أبي طالب القيسي :	مختصر التعريب لأبي بكر الباقلائي :
٣٠١ : ١	٧٣ : ١
الصباح لأبي الكرم القمزروري :	المسئل للبيهقي :
٣٢٥ ، ٣١٨ : ١	٤٧٩ ، ٢٥٦ ، ٢٤١ ، ٢١٧ ، ٨ : ١
المصنف لابن أبي شيبة :	١٦٢ : ٢
٤٧٩ ، ٢٥٨ ، ١٨٩ : ١	للرشد الوجيز لأبي شامة شهاب الدين :
المصنف لمبد الرزاق :	٣١٩ ، ٢٨١ : ١
٤٧٩ : ١	المسائل الخمس لابن فارس :
المصنف لقاسم بن أصبغ :	٢٥٨ ، ٢٣٧ : ١
٢١٢ : ١	مسائل نافعة :
معالم التنزيل للبيهقي = تفسير البيهقي	٢٩٣ : ١
معاني القرآن للفراء :	المستدرک للحاكم :
٦٥ ، ٦٣ : ١	٤٢٣٧ ، ٢٢٨ ، ٢١٢ ، ٢٠٩ ، ٢٠٦ ، ١٩٠ : ١
١٨٠ : ٤	٤٤٧ ، ٤٣٩ ، ٢٦٣ ، ٢٥٦ ، ٢٤١ ، ٢٢٩ : ٣
المعاني المختصرة لابن الأثير :	٢٩ : ٣
٣٤٣ : ٣	للمتوفى بجمال الدين أبو سعد القرطبي :
المعتمد لابن الحنفية :	٣٥٩ : ١
٣٠٥ : ١	٣٥٥ ، ٣٥٣ : ٢
المعجم للطبراني :	٣١٠ ، ١٠٨ ، ١٠٢ : ٤
٤٧٩ : ١	للرشد لأبي نصر الفسيفي :
١٥٩ : ٢	١٧٨ ، ١٧٧ : ٢
المربع للجواليقي :	السند لأحمد بن حنبل :
٤٦٢ : ٢	٢٥٠ ، ٢٤٧ ، ٢٤٦ ، ٢٤٥ ، ٢٠٩ ، ٣٢٢ : ١
معرفة الفراء لمعاني شمس الدين الذهبي :	١١٩ : ٢
٢٤٢ : ١	السند لابن باز :
معيان النظر في علوم الأشعار للزنجاني :	١٩٠ : ١
٤١٥ ، ١٠٣ : ٣	١٥٩ : ٢
مغازي لمحمد بن إسحاق :	للسند لأبي داود الطيالسي :
٤٣٢ : ١	٢٤٤ : ١

ملك التأويل لأبي جعفر بن الزبير :

٢٠٣ : ٤

مناقب الشافعي للإمام الرازي :

٥٦ : ٤

اللتغلب للبهذاني :

٣٠١ : ١

التهاج لأبي عبد الله الحلبي :

٢٢٩ : ١

مناهج البقاء لحازم الأندلسي :

٤٩١ ، ٣١١ ، ٦٠ ، ٥٩ : ١

٤٠٨ ، ١٠٦ : ٢

٤٠٧ ، ٣١٤ ، ٢٨٨ ، ١٠٥ : ٣

الوجز للأصمري :

٨٣ : ٢

الموعظ لأبي ريثاني :

٢٩٢ : ١

(ن)

الناسخ والنسخ لأبي الحسين أحمد بن جعفر :

٣٧ : ٢

الناسخ والنسخ الواحدى :

٤١ ، ٣٩ : ٢

تناجى الفكر فى حلل النحو للسجيلي :

٢٦٥ : ٣

٣١٩ : ٤

نظم القرآن الجرجاني :

٩٢ : ٢

١٩٣ : ٣

نكت أبي الحسن للأوردى :

١٦٢ : ٢

نكت التنبية لأبي الصيف :

٢٤٦ : ١

الغريب للطبري :

٢٧٨ ، ١٤٥ : ٤

المقاييس لأبي حنيفة :

٣٧٠ : ٤

مفتاح الباب المفتول لهم الكتاب المنزل للحرالي :

٥ - ١

مفتاح العلوم للسكاكي :

٣١١ ، ٧٠ : ١

٤٦٣ ، ٤٢٥ ، ١٠٠ : ٢

٤٢٤ ، ٣٤٩ ، ١٨٧ : ٣

المفرد فى معرفة العدد الجبرى :

٢٦٦ : ١

المفردات للراغب :

٢٩١ : ١

٣٣٠ ، ١٧٧ : ٢

٣٣٠ : ٤

المفصل للزحرفى :

٤٢٠ ، ٤٠٥ : ٢

٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٢٨٩ ، ٢٣٠ : ٤

مقامات الحريرى :

٤٨٤ ، ٧٠ : ١

المعاني لأبي فارس :

٤٧٣ : ٢

مقدمة التفسير لأبي عطية :

٢١٦ : ١

٩٨ ، ٩٧ : ٢

المقرب لأبي عمرو :

٣١٨ : ٢

٨٤ : ٣

المقنع لأبي عمرو الداني :

٣٨٦ ، ٣٨٥ ، ٣٧٩ ، ٢٤٠ : ١

النهاية لابن الأثير :

٤٧٤ : ١

نهاية الإيجاز للنصر الرزاي :

٤٠٨ ، ٣٧٨ : ٢

نواحد الأصول للترمذي :

٤٦٩ : ١

(هـ)

المفاتيح لابن الأبياري :

١٢٧ : ٣

٣٦ : ٢

٢٢ : ٣

بالقوة الصراط لأبي عمر غلام تلمب :

٢٩١ : ١

اليوالت لأبي عمر الزاهد :

٣٣٩ : ١

٢٤٢ : ٢

١٨٤ : ٣

٧٧ : ٤

الهداية للبهدي :

٣٣٩ : ١

(و)

الوافيات في الفروع لمبد المزيزين أحمد الحلواني :

٤٧٧ : ١

الوقف والاحياء للأبياري :

٢٩٤ : ١

(ي)

اليثوق لابن ظفر :

٣٦ : ٢

٢٧ : ٣

• - فهرس الأسماء

١٠١ : ٣ ، ٢٨٣ : ٢	أبو دؤاد الإيادي	الرقباء
٢٤٨ : ١	الكيت	مرب
١١٢ : ٤	—	غرائبها
٥١٤ : ٢	الحارث بن ظالم	القربا
٣٥٩ : ٣	معاوية بن مالك بن جعفر	غضايا
٤٨ : ٣	النايفة الديباني	الكتائب
٢٥٥ : ٤	قيس بن الخلعيم	الركائب
٢٩٨ : ٤	ابن زبابة	فلايب
٣١٦ : ١	—	اللقناني
٣ : ٣	أبو ذؤيب الهذلي	ويعوج
٣٠٠ : ١	عبد الله بن الزهرى	رعا
٤٩٧ : ٢	—	الجوانح
٣٣٤ : ٢	جرير	راج
١٠٥ : ٣	—	مليح
٤٩٤ : ٢	مطيع	الضريح
٢٣٨ : ٣	ابن عبدون	فصاح
١٢٥ : ٣	ذو الرمة	باردا
٤٧ : ٣	—	خالد
١٥٦ : ٤	—	مهتد

٢٢٥ : ٢	—	حمد
٤٦٥ : ٢	—	في اليد
٥١٢ : ٢	طرفة	أرشد
٨٥ : ٣	—	معاهد
٤٨٧ : ٢	—	والنادى
٤٢٨ : ٤	—	نجد
١٨١ : ١	—	السورا
٣٩٤ : ٣	امرؤ القيس	جرجرا
٥٠ : ٣	الناطقة الجملدى	مظهرا
٣٩٣ : ٢	—	قسرا
٥٠١ ، ٤٨٤ : ٢	سواده بن على	التقورا
١٠٢ : ٣	الأحوص	السراثر
١٦٠ : ٢	—	يسير
٥١٢ : ٢	الحزوى	مشهور
٦٨ : ٣	ذو الرمة	القطر
٣١٢ : ٣	صفية بنت عبد المطلب	القبائر
١٦٩ : ٤	المرندس	السارى
١٠٥ : ٣	—	ضامز
٦ : ٣	جرير	بالنواقيس
٤٢٨ : ٢	—	خيمس
٤٨٣ : ٢	الكلعبة	تقطما

٣٦٨ : ٢	—	توجعُ
٣١١ : ٣	الفرزدق	الطوالعُ
٤٦٠ : ٣	—	يماسعُ
٤٢١ : ٣	القاضي التتوخي	الجداعُ
١١٧ : ٣	—	الإيمافُ
٧٠ : ١	الحريري	صروفُ
١١٥ : ٣	أوتام	طرقا
٣١٤ : ١	قبيلة بنت النضر	المتقنُ
٤٩٦ : ٢	اللفني	الشقائقُ
٢٢٢ : ٣	—	الغللاتيُ
٣٨١ : ٣	—	دازقي
٤٨٧ : ٢	—	حراقِ
١٦٧ : ١	—	حلا
٥١ : ٢	الشاطبي	مونلا
١١٤ : ٢	أبو نواس	الفضيلا
٣٠٩ : ٣	أمية بن أبي الصلت	أبو الـ
٥ : ١	—	صياقلُ
٤٩٤ : ٢	—	الرجلُ
٣١٨ : ٢	—	صولُ
٣٩٩ : ٣	جوير	عاذلةُ
٥ : ٣	امرؤ القيس	وحوملُ
٦ : ٣	امرؤ القيس	مكللُ

٣٠٧ : ٢	امرؤ القيس	معجل
١٥١ : ٣	حسان	السلسل
٢٨٩ : ٣	امرؤ القيس	تنسلي
١١٤ : ٣	—	حابل
٦ : ٣	—	والنخل
٧٥ : ٣	امرؤ القيس	صال
٢٥٩ : ٣	—	قتلى
٣١٤ : ٣	—	حال
٣٥٧ : ٥٥ : ٣	الناطقة الذبياني	دما
٤٨٢ : ١	الطرطوسي	مقيا
٧٣ : ٢	ابن مفرغ الجبيري	غامة
٤٦٥ : ٣	المتنبي	فائم
٤٠٦ : ٢	—	ونسكرم
١٥ : ١	—	كلام
٣١٦ : ١	—	الكلام
٤٨٧ : ٢	—	ذمم
١٩٤ : ٤	البرج بن مسهر الطائي	النجوم
٢٦٧ : ٢	لييد	حامها
٣٠٧ : ٢	عنزة	بمعزة
٦ : ٣	الفرزدق	الصوارد
٣٦١ : ٣	—	النواسم
٣٦٣ : ٣	عنزة	الأسعم

٤٣٣ : ٣	زهير	لم قلم
٢٠٠ : ٤	أبو محجن	نلسي
٦٨ : ٣	طرفة	تيمى
١١٤ : ١	—	نوعدون
٣١٤ : ١	—	الكانيينا
٣١٥ : ١	—	مغنى
٤٣٦ : ٢	أنيف بن قريط	وحدانا
٥٠٣ : ٢	—	رحمانا
١٢٧ : ٣	حسان	جنونا
٣٩٩ : ٢	الفند الزماني	دانوا
٢٦١ : ٢	—	يعين
٤٨٧ : ٢	—	للقرائن
١٢ : ١	—	الدين
١٥٣ : ٢	—	الامتحان
٤١٦ : ٢	—	أودى بها
٤٢٣ : ٢	المظني	ذكرناها
٤٨٣ : ١	الإمام الشافعي	شاهدوه
٣١٤ : ١	القرزوق	للواليا
٣٨٩ : ٣	الجنون	خياليا
٤ : ١	—	خياليا
٥ : ١	—	الكبرى
٣٦٩ : ١	—	الأصل

٦ - فهرس الأرجاز

٣٩٧، ٢٢٤ : ٢	أبو النجم	شمري
٢٦٨ : ٢	علي بن أبي طالب	حيدر
٢٦٨ : ٢	رؤبة	مكور
٣٩٧، ٢٢٤ : ٢	أبو النجم	شمري
٢٩٣ : ١	البجاج	حقايقا
٤٣٨ : ٢	شما المذليّة	حنظلي
٣٥٩ : ٣	البجاج	والسي

٧ - مراجع التحقيق

- لتحافظ فضلاء العصر للديماطى ، مطبعة عبد الحميد حتى بمصر سنة ١٣٥٩ .
- الإيمان فى علوم القرآن للسيوطى ، طبع مصر سنة ١٢٧٨ .
- أحكام القرآن لابن عربى ، بتحقيق على محمد الجبائى ، مطبعة عيسى الحلبي سنة ١٩٥٧ م .
- الأدب المفرد للبشارى ، طبع الهند سنة ١٣٠٦ .
- أسباب النزول للواحدى ، مطبعة هندية بمصر سنة ١٣١٥ .
- أسرار البلاغة للجرجاني ، تحقيق هـ . ويزر ، مطبعة وزارة المعارف باستانبول سنة ١٩٥٤ م .
- إيجاز القرآن للباقلانى ، تحقيق السيد أحمد صقر ، طبعة دار المعارف بمصر سنة ١٩٥٤ م .
- إعراب القرآن للمسكبرى = إملاء ما من به الرحمن
- الأعلام لخبر الدين الزركلى ، المطبعة العربية بمصر سنة ١٣٤٧ .
- الأغانى لأبى الفرج الأصبهاني ، مطبعة دار الكتب المصرية ، مطبعة التقدم سنة ١٣٢٣ .
- أمالى المرتضى ، للعريف المرتضى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى الحلبي سنة ١٩٥٤ .
- أمالى القائل ، مطبعة دار الكتب سنة ١٣٤٤ .
- إملاء مامن به الرحمن للمسكبرى ، المطبعة الميمنية بمصر سنة ١٣٢١ هـ .
- إنباه الرواه على أبياء النعاة للنفلى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم مطبعة دار الكتب سنة ١٩٥٠ م .
- الانقضاء لابن المنير ، حاشيته على الكشاف ، مطبعة الاستقامة سنة ١٩٥٣ م .
- الإيضاح فى علوم البلاغة للخطيب القزوينى ، مطبعة السنة المحمدية (بدون تاريخ)
- البحاث الحديثة لحافظ ابن كثير ، مطبعة صبيح سنة ١٩٥١ .
- البحر المحيط لأبى حيان ، مطبعة السعادة سنة ١٣٢٨ .
- بدع القرآن ، لابن أبى الإصبع المصرى ، تحقيق حنفى محمد شرف ، طبع مكتبة نهضة مصر سنة ١٩٥٧ م .
- البرهان فى علوم القرآن للزركلى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى الحلبي سنة ١٩٥٧ م .
- بنية الرواة للسيوطى ، مطبعة السعادة سنة ١٣٢٨ .
- بيان إيجاز القرآن للخطابى ، تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام ، مطبعة دار المعارف بمصر ، (من مجموعة ذخائر العرب رقم ١٦) .
- البيان والتبيين للجاحظ ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مطبعة لجنة التأليف سنة ١٣٦٩ .
- تاج الروس للزيدي ، القاهرة سنة ١٣٠٦ .
- تاريخ الإسلام للدهلي ، القدس من سنة ١٣٦٧ .
- تاريخ بغداد للخطيب البندادى ، القاهرة سنة ١٣٤٩ .
- تاريخ الطبري ، المطبعة المسيحية سنة ١٣٢٦ .

- تبيين كذب المفتري ، لابن عساكر ، القدس سنة ١٣٤٧ .
 تذكرة الحفاظ للذهبي ، حيدر آباد سنة ١٣٣٣ .
 التصريف والإعلام للسبيل ، مكتبة الأزهر سنة ١٣٥٦ .
 تفسير أبي حيان = البحر المحيط .
 تفسير الطبري ، بتحقيق عمود محمد شاكر ، دار المعارف بمصر .
 تفسير النضر الرازي ، يولاق سنة ١٢٧٩ .
 تفسير القرطبي ، طبع دار الكتب المصرية .
 تفسير ابن كثير ، مطبعة عيسى الحلبي .
 تهذيب التهذيب لابن حجر ، مطبعة حيدر آباد سنة ١٣٢٥ .
 الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي .
 الجامع الصغير للسيوطي ، مطبعة عيسى الحلبي سنة ١٣٧٣ .
 جذوة القنيس للعبيدي ، تحقيق محمد بن تاويت الطنجي ، مطبعة السعادة سنة ١٣٧١ .
 الجهرة لابن دريد ، حيدر آباد سنة ١٣٥١ .
 حسن المحاضرة للسيوطي ، للطبعة الشرقية سنة ١٣٢٧ .
 خزائن الأدب للشندادي ، يولاق سنة ١٢٩٩ .
 الخصائص لابن جني ، مطبعة دار الكتب المصرية .
 خلاصة تذهيب الكمال للخروجي ، للطبعة الخيرية سنة ١٣٢٢ .
 ابن خلسكان ، للطبعة الليبية سنة ١٣١٠ .
 الفهرر السكامة في أعيان للامانة ، لابن حجر ، حيدر آباد سنة ١٣٥٠ .
 فوة القوامس للحريزي ، مطبعة الجوائب سنة ١٣٥٠ .
 دلائل الإعجاز للجرجاني ، مطبعة المنار سنة ١٣٣١ .
 الفيبيج للذهب لابن فرحون ، مطبعة للماحدة سنة ١٣٥١ .
 ديوان رؤبة ، ليسلك سنة ١٩٠٢ م .
 ديوان المفليين ، طبع دار الكتب المصرية ١٣٦٩ .
 الرسالة للإمام الشافعي ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، مطبعة مصطفى الحلبي سنة ١٣٥٨ .
 الرسالة الثانية لعبد الفاهر الجرجاني ، تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام ، دار المعارف
 (مجموعة الآثار رقم ١٦) .
 رسالة ابن الخطيب في نقد الحريري ، للطبعة الحسينية سنة ١٣٢٦ .
 روشت الجنات لمحمد باقر ، طبع النجم سنة ١٣٤٧ .
 سر النصاحة للخلعاني ، للطبعة الرحمانية سنة ١٩٣٢ م .
 سنن أبي داود ، تحقيق الشيخ محمد عبي الدين ، مطبعة السعادة سنة ١٣٦٩ .

- سنن ابن ماجه ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة عيسى الحلبي سنة ١٣٧٧ .
- سيرة ابن هشام ، تحقيق الشيخ محمد عبي الدين ، مطبعة حجازي سنة ١٣٥٦ .
- شفرات الذهب لابن الصمد الحنبلي ، القدسي سنة ١٣٥١ .
- شرح شواهد الثابتة لميد القادر البغدادي ، تحقيق محمد نور الحسن ، ومحمد الزنزاف ومحمد عبي عبد الحميد ، مطبعة حجازي بالقاهرة .
- شرح شواهد المفتي للبيوطي ، للطبعة البهية سنة ١٣٧٧ .
- الصاحبي = فقه الفقه .
- الصالح الجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور الطار ، دار الكتاب العربي سنة ١٣٧٦ .
- صحيح البخاري ، بمباشرة السندی ، مطبعة عيسى الحلبي .
- صحيح مسلم ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة عيسى الحلبي ، سنة ١٣٧٤ .
- صفة الصفوة لابن الجوزي ، حيدر آباد ١٣٥٦ .
- الصلة لابن بشكوال ، مطبعة السعادة سنة ١٣٧٤ .
- كتاب الصناعات لابن هلال السكري تحقيق علي محمد الجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى الحلبي سنة ١٣٧١ .
- طبقات النحويين والقرويين للزبيدي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة السعادة سنة ١٣٧٣ .
- طبقات الثانية للشيخ ، الطبعة الحديثة .
- طبقات الصوفية للسلي ، تحقيق نور الدين شريعة ، دار الكتاب العربي ، ١٣٧١ .
- طبقات الفراء لابن الجوزي ، لفره ح ، راجستراسر ، مطبعة السعادة سنة ١٣٥٢ .
- العمدة لابن وشيق ، مكتبة هندية سنة ١٣٤٤ .
- غرر الفوائد = أمالي للرفعي .
- غريب القرآن لابن مزيه السجستاني ، مطبعة حجازي سنة ١٣٥٥ .
- الفائق للزغمري ، علي محمد الجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى الحلبي ١٣٦٤ .
- الفرق بين الفرق للبغدادي ، المعارف سنة ١٣٢٨ .
- فضائل القرآن لأبي عبيد ، مصورة دار الكتب المصرية برقم ٢٠١٠١ ب .
- فقه اللغة لأحمد بن فارس ، للمكتبة السلفية ١٣٢٨ .
- الفلك الدائر على المثل السائر لابن أبي الحديد ، طبع الهند سنة ١٣٠٩ .
- الفهرست لابن التديم ، نسخة فلوجل سنة ١٨٧١ .
- نوات الوفيات لابن هاجر الكشي ، تحقيق الشيخ محمد عبي الدين ، مطبعة السعادة .
- قواعد التحديث للقاظمي ، مطبعة ابن زيدون بدمشق سنة ١٩٢٥ م .
- الكتاب لسيهويه ، يولاق سنة ١٣١٦ .

- كتاب الكتاب لابن دوستويه ، بيروت سنة ١٩٧٧ م .
الكشاف للزحرفى ، مطبعة الاستقامة سنة ١٣٧٣ .
كشف الظنون لماضى خليفة ، وكالة المعارف باستانبول سنة ١٣٦٠ .
الآلء الفريدة فى شرح القصيدة لقاسى ، خطوط دار الكتب المصرية برقم ٥٠ قراءاته .
الباب لأبى البقاء الكبرى ، خطوط دار الكتب المصرية برقم ٤٧٣ نحو .
الباب فى الأنساب لابن الأثير ، القدس سنة ١٣٥٧ .
لسان العرب لابن منظور ، بولاق سنة ١٣٠٠ .
لسان الميزان لابن حجر ، حيدر آباد سنة ١٣٢٩ .
المثل السائر لابن الأثير ، بتحقيق الشيخ محمد عبي الدين عبد الحميد ، مطبعة مصطفى الحللى ، سنة ١٣٥٨ .
جواز القرآن لأبى عبيدة ، بتحقيق محمد فؤاد سزكين مطبعة السعادة سنة ١٣٧٤ .
المهذب لابن جنى ، خطوط دار الكتب المصرية برقم ٧٨ قراءاته .
معانى القرآن لقراء ، مطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٧٥ .
معجم الأدياء لياقوت ، دار للأمان سنة ١٣٥٥ .
معجم البلدان لياقوت ، مطبعة السعادة سنة ١٣٢٣ .
معجم المطبوعات لسركيس ، مطبعة سركيس ١٣٤٦ .
للرب للجوالقى ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، مطبعة دار الكتب سنة ١٣٦١ .
اللفظ لابن هشام ، بتحقيق الشيخ محمد عبي الدين ، مطبعة السعادة .
مفتاح العلوم للسكاكى ، المطبعة الأدبية بمصر .
مفردات الراغب الأصبهانى ، للطبعة الميمنية سنة ١٣٢٤ .
الفضل للزحرفى ، مطبعة التقدم سنة ١٣٢٣ .
المفصلات ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون ، مطبعة المعارف سنة ١٣٦١ .
مقامات الحريري ، للطبعة الحسينية سنة ١٣٢٦ .
مقدمة التوضيح لابن عطية ، مطبعة السنة المحمدية ١٩٥٤ م .
لللقن لأبى عمرو الدانى ، طبع استانبول سنة ١٩٣٧ م .
اللؤلؤ والتحل للشهرستانى ، مطبعة غنيم سنة ١٣٧٥ .
منار الهدى فى الوقت والاتجاه للاشمونى ، مطبعة مصطفى الحللى ، سنة ١٣٧٣ .
للوهج للروزيانى ، السلفية سنة ١٣٤٣ .
التاسخ والنسخ لابن سلامة ، مكتبة هندية سنة ١٣١٥ .
النجوم الزاهرة لابن لقمرى برقى ، مطبعة دار الكتب المصرية .
للصلى فى القراءات العصر لابن الجزرى ، للمكتبة التجارية .

- نقد الشعر لندامة ، للطبعة للليجية سنة ١٣٥٢ .
- نكت الحميان لصفدى القاهرة سنة ١٩١٠ م
- النهاية لابن الأثير ، للطبعة الثانية سنة ١٣١١ .
- الهاشميات للسكيت ، شركة التمدن سنة ١٣٣٠ .
- بنية الدهر لثمالى ، مطبعة الساوى سنة ١٣٥٢ .
- ابن يمش على المنفل ، الطبعة النثرية بمصر .

